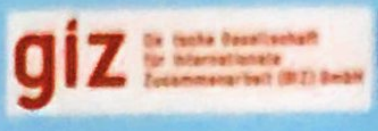

مؤتمر علمي

حول دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي

مصراتة 2019/09/21

تحرير:

د. عبد الحكيم محمد مصلي

د. الصادق عبد السلام بن مصطفى

د. أحمد محمد الشلابي

أ. علي عبد السلام الجروشي

أ. أبو بكر عبد الباري شنب

دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي

أعمال وأبحاث المؤتمر العلمي المنعقد في جامعة مصراتة بمدرج كلية التربية

في 2019.09.21م

تحرير:

د. عبد الحكيم محمد مصلي د. الصادق عبد السلام بن مصطفى
د. أحمد محمد الشلابي أ. علي عبد السلام الجروشي
أ. أبو بكر عبد الباري شنب

أعمال وأبحاث المؤتمر العلمي حول دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي

المنعقد في جامعة مصراتة بمدرج كلية التربية
في 21-09-2019م

تنظيم جامعة مصراتة بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة

2019

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية
2020 – 100
ردمك: 978-9995-971-19-7

© حقوق النشر محفوظة لجامعة مصراتة 2019

﴿وما أُوتِيتُم مِنَ العِلْمِ إلا قَلِيلًا﴾

(الإسراء، الآية 85)

المقـدمـــة

في ظل التطورات والأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها بلادنا، وتأكيداً على أهمية الدور الكبير للمؤسسات التعليمية والأكاديمية، وعلى رأسها مؤسسات التعليم العالي في ليبيا في تحقيق التطور العلمي والتنمية من خلال المساهمة في تقديم الخدمات العلمية والإنتاج العلمي الأصيل ونشر البحوث العلمية المحكمة في مختلف المجالات، والتأكيد على أهمية اتباع المنهج العلمي في تشخيص الواقع والقضايا والمشاكل والتحديات القائمة وتقديم الحلول واستشرف الآفاق المستقبلية للاقتصاد الليبي، وفي إطار سعي جامعة مصراتة إلى القيام بدور مميز في مجال البحث والنشر العلمي وتقديم الخدمات العلمية للمجتمع، ولأهمية ريادة وحاضنات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في التطوير والرفع من مستوى أعمال المشروعات الصغرى والمتوسطة . يأتي تنظيم الجامعة لمؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة، من خلال دعوة الأكاديميين والخبراء والمختصين بالجامعات والأكاديميات والمراكز البحثية، وكذلك المهتمين بمواضيع ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمنظمات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة من داخل ليبيا وخارجها.

ونظرا لأهمية البحث العلمي والأكاديمي في تحليل ووصف الظواهر والمشاكل والقضايا والمواضيع المختلفة على قواعد وأسس علمية، تساعد على الوصول إلى نتائج سليمة يمكن من خلالها تقديم التوصيات والمقترحات المناسبة بالخصوص، تأتي أهمية عملية النشر العلمي للأوراق البحثية المشاركة في المؤتمر كمساهمة علمية وإضافة للمعرفة وإنتاجا علميا نفتخر بنشره وتقديمه للقراء والمهتمين وطلاب العلم والمنظمات والمؤسسات والجهات المسؤولة وغيرها، من خلال تقديم هذا الكتاب الذي يضم مجموعة من الأبحاث العلمية المتخصصة في مجال ريادة وحاضنات الأعمال، ودورها في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي؛ وهو ما يساهم في تسليط الضوء على موضوع ريادة الأعمال، وفتح آفاق جديدة للباحثين والمهتمين بموضوع ريادة وحاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتقديم النتائج والتوصيات التي تساعد على صياغة ووضع السياسات العامة المناسبة في إطار تحسين بيئة حاضنات الأعمال وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.

لجنة التحرير

كلمة رئيس جامعة مصراتة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصّلاة والسّلام على رسول الإنسانيَّة ومعلّم البشريّة سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

ونحن نفتتح فعاليَّاتِ هذا المؤتمر، نستحضرُ خلفياتِ تبلورِ فِكرَتِه، فبين اهتمامات الجامعة وغرفة التجارة والصناعة والزّراعة، ظهرت فكرةُ عقدِ مؤتمرٍ علمي حول دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصّغرى والمتوسّطة في الاقتصاد الليبي من أجل تعزيز أواصِرِ التعاون والتعارُف العِلمي، وخلقِ بيئةٍ معرفيّةٍ وعلميّةٍ راقيةٍ. إنَّ أهميَّةَ هذا المؤتمرِ تنطلق من قناعَتنا الرّاسخة، وإيمانِنا الصّادق بأن المستقبل ينبثق من مناراتنا العلميّة والخبرات التّجارية والزّراعية والصناعية، الأمرُ الذي يشير بشكل حاسمٍ إلى حجم الجُهدِ المطلوب للارتقاء بالاقتصاد الوطني؛ واكتساب خصائص التَّجَدُّد والابتكار. إن كثيرا من دول العالم التي ليست بعيدةً عنَّا، قد نجحت خلال السنوات الماضية في الانتقال التدريجي من الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، إلى اقتصادٍ تطورت فيه مساهمةُ القطاعاتِ غير النفطية. فلا يمكن إغفالُ أهمية ودور المشروعات الصغرى والمتوسطة في النهوض الاقتصادي، حيث تشكّل هذه المشروعات القسمَ الأعظم لقطاع الأعمال الخاص.

لذا، فإن هذا المؤتمر لريادة الأعمال، يـعدّ مبادرةً وطنيةً مهمةً تُسَلِّطُ الضوءَ على دور ريادة الأعمال في دفع عجلة النمو الاقتصادي، بما يتماشى مع مساعي بلادنا الرامية إلى النهوض الاقتصادي، وفي مقدمته المشروعات الصغرى والمتوسطة، باعتبارها رافداً مهماً من روافد التنمية المستدامة.

إننا نسعى لتعزيز روح الريادة لدى الشباب، وتشجيع كل من يرغب في إنشاء نشاطه الاقتصادي، واطلاعهم على إنجازات الشركات، والتواصل مع رجال الأعمال البارزين، واستلهام الأفكار وأفضل الممارسات العالمية، خاصّة في ظل المزايا التي حبانا الله تعالى بها، والتي في إمكانها، بعد توفيق الله تعالى، وضعُ بلادِنا على خارطة العالم الأول.

شعارنا، أن نحملَ الأمانة، ونعملَ معا بهدف رقي البلاد وتقدُّمها وتحسينِ النّمو الاقتصادي فيها، ووضعِها في مكانها المأمولِ والمنشودِ. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدّم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل، للقائمينَ على هذا المُؤتمرِ، والشكرُ موصول للسادة الأفاضل بغرفة التجارة والصّناعة والزّراعة. كما أشكر السّادةِ الباحثينَ وأخصُّ بالذّكر منهم ضيوفنا من خارج المدينةِ الذين ساهموا في إثراء المُؤتمر بِبُحوثهمُ القيّمة، مُتمنّيا أن يخرجوا بنتائجَ وتوصياتٍ يكون لها انعكاسٌ إيجابيٌ على تطوّرِ المجتمع، خدمةً للصّالح العام.

حـــفِـــظ الله ليبيا وأهلها الطَّيّبين الشّرفاء ـــــ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. فرج علي بلقاسم أبوشعالة
رئيس جامعة مصراتة

كلمة مدير عام غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

يأتي انعقاد هذا المؤتمر العلمي إحساساً بالأهمية الكبيرة لريادة الأعمال في إنجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة، ولقدرة هذا النوع من المشروعات على إحداث تنمية صناعية وتجارية وخدمية في جميع ربوع بلادنا الحبيبة؛ حيث تتميز هذه المشروعات بخاصية الانتشار والتوطن، وتوسيع قاعدة الملكية، وتوفير فرص للعمل، وحل مشكلة البطالة، والمساهمة في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الدخل القومي. وفي بلادنا ليبيا، تم إنشاء البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، إلا أن هذا البرنامج مازال دوره محدوداً وضئيلاً في تنشيط الحركة الاقتصادية.

وإدراكاً من غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة، وجامعة مصراتة لأهمية دراسة موضوع ريادة الأعمال، ووضع القاعدة السليمة للانطلاق بخطوات ثابتة ومدروسة، نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وبمساندة برنامج دعم ليبيا في التكامل والتنوع والاستخدام المستدام – سلايدس، الممولّ من الاتحاد الأوروبي _ تم تنظيم هذا المؤتمر العلمي، وذلك لتحقيق بعض الأهداف التي نذكر منها: توضيح مفاهيم ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتشخيص بيئة الأعمال في الاقتصاد الليبي، والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا، والوصول إلى الترتيبات والإجراءات اللازمة لتطوير وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة.

وفي النهاية، نشكر اللجنة التحضيرية والعلمية والباحثين على هذا المجهود الجبّار ونتمنى لكم الإفادة والاستفادة للرقي باقتصاد بلادنا وتحقيق الرفاهية لأبنائنا.

وفقنا الله إلى ما فيه خير البلاد والعباد
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. أبوبكر عبد البارئ شنب
مدير عام غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة

كلمة ممثل برنامج دعم ليبيا في التكامل والتنوع والاستخدام المستدام (SLEIDES)

يسعدني ويشرفني أن أشارك معكم بهذا المؤتمر وإصدار هذا الكتاب باسم مؤسسة خبراء فرنسا، وهي مؤسسة حكومية فرنسية للتعاون الفني الدولي تتبع وزارة الاقتصاد والخارجية الفرنسية، وذلك في إطار تنفيذ البرنامج الأوروبي لدعم الاقتصادي الليبي الممول من الاتحاد الأوروبي. هذا البرنامج الأوروبي يتم تنفيذه بالتعاون الوثيق مع كل من وزارة التخطيط، وزارة الاقتصاد، وزارة المالية، وزارة الحكم المحلي، المصرف المركزي، صندوق ضمان الإقراض، المصارف، الجامعات، غرف التجارة والصناعة والزراعة، شركة ليبيانا للهاتف المحمول، مجلس رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني.

يهدف هذا البرنامج الى مساعدة حكومة الوفاق الوطني في بناء اقتصاد ليبي فاعل ومتنوع ومنافس من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار بين الشباب والمرأة وتحسين دور المؤسسات الحكومية ومؤسسات دعم الأعمال والوصول إلى التمويل اللازم.

وفي هذا المقام يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من جامعة مصراتة وغرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة واللجنة التحضيرية والعلمية وكل الباحثين على عقد هذا المؤتمر النوعي الذي يعتبر نقلة نوعية في نمط التفكير الليبي نحو العمل المشترك بين القطاع المعرفي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي المتمثل في المجلس البلدي مصراتة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. محمد الأسود
نائب رئيس مجلس الإدارة لبرنامج دعم ليبيا في التكامل والتنوع والاستخدام المستدام (SLEIDES)

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد.

إدراكا من جامعة مصراتة وغرفة التجارة والصناعة والزراعة بمصراتة لعمق التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، التي من بينها انتشار ظاهرة البطالة ما بين فئات الشباب من خريجي المؤسسات التعليمية، يأتي هذا المؤتمر لمناقشة موضوع مهم وهو نشر ثقافة الريادة في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، وذلك في إطار التحول التدريجي للاقتصاد الليبي ليكون للقطاع الخاص دور بارز ومتزايد في حركة النشاط الاقتصادي من حيت استخدام القوى العاملة والاستثمار والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يمكن التقليل من معدلات البطالة خلال المرحلة القادمة.

وبهذه المناسبة تتقدم اللجنة التحضيرية للمؤتمر بالشكر والتقدير إلى السيد رئيس جامعة مصراتة والسيد وكيل الجامعة للشؤون العلمية وإلى كافة المسؤولين بالجامعة على المجهودات التي يبذلونها من أجل الرقى بهذه الجامعة والمساعدة في إنجاح هذا المؤتمر. والشكر موصول أيضا إلى كافة المسؤولين بغرفة التجارة والصناعة والزراعة بمصراتة ومشروع سلايدس (مشروع دعم ليبيا في التكامل الاقتصادي والتنوع والاستخدام المستدام) على التعاون والمساعدة.

أيضاً الشكر إلى كل الباحثين على مشاركتهم الفاعلة بأوراقهم العلمية، وإلى كل السادة المحكمين للأوراق البحثية. والشكر إلى اللجنة العلمية وكافة أعضاء اللجان الفرعية وإلى الحرس الجامعي ووسائل الإعلام المتواجدة معنا اليوم وإلى إدارة كلية التربية بالجامعة وإلى كل من قدم يد العون والمساعدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. محمد سالم كعيبة

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

اللجنة التحضيرية والعلمية لمؤتمر: "دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي"

اللجنة التحضيرية: وتكونت من:

- أ.د. محمد سالم كعيبة - رئيساً
- أبوبكر عبدالباري شنب - نائباً للرئيس
- د. مصطفى علي الشريف - عضواً
- د. أحمد محمد الطوراس - عضواً
- أ. علي مفتاح زقوط - عضواً
- أ. محمد منصور عبودة - عضواً
- أ. وسام مختار الصادق - عضواً
- أ. إبراهيم محمد النيحوي - عضواً ومقرراً

اللجنة العلمية: وتكونت من:

- د. عبدالحكيم محمد مصلي - رئيساً
- د. محمد مفتاح الفطيمي - عضواً
- د. إبراهيم نورالدين كمبة – عضواً
- د. الصادق عبدالسلام الفيتوري - عضواً
- د. علي عبدالله تيكة - عضواً
- أ. علي عبدالسلام الجروشي – عضواً

المحتويـــات

ت	عنوان البحث	الصفحة
	المحور الأول- التعريف بريادة وحاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة	13
-1	مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا: دراسة ميدانية على ملاك المشاريع الصغرى في مدينة سرت (د. امباركة سالم العماري)	14
-2	تحليل علاقة المشروعات الصغرى بالناتج الكلي والتوظف في الاقتصاد الليبي (أ. هشام العربي منير)	34
	المحور الثاني- ريادة وحاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي	50
-3	معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا: استطلاع آراء العاملين بالمصارف التجارية (أ. سليمان أحمد البراني، أ. عبدالرحمن أحمد الوريدي)	51
-4	واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا (أ. سميرة حسين أوصيلة، أ. إسماعيل محمد الطوير)	71
-5	دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة (د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان)	92
-6	مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات (الصغيرة) في ليبيا دراسة ميدانية على مدينة أجدابيا (د. عبدالفتاح عثمان العريبي، أ. إمحمد محمد المقريف، أ. عبد الرحمن أحمد الوريدي)	119
-7	نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ودورها في تحقيق ريادة الأعمال للمشروعات الصغرى والمتوسطة (د. عبدالله مفتاح الشويرف، أ. مختار محمد الجديد)	139
-8	معوقات تمويل الشركات الناشئة: من وجهة نظر أصحابها (أ. عصام عمر الجمل)	163
-9	مدى تأثير المعلومات المحاسبية والمالية على عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا (د. محمد مفتاح الفطيمي، د. عبدالحكيم محمد مصلي)	182
-10	ريادة النساء للمشروعات الصغرى في مدينة مصراتة (أ. هاجر أحمد الشريف، د. علي عبدالله تيكة، أ. خيرية محمد شبش)	203
-11	دور حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا - دراسة تجريبية (أ. الهادي رحومه خلف الله، أ. المبروك عبدالله مسعود، أ. أحمد موسي الزلعوطي)	225
	المحور الثالث- استعراض تجارب الدول العربية والدول الأخرى الناجحة في مجال حاضنات الأعمال وتنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة	244
-12	التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال: الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي (أ. سالمة مفتاح محمد المصراتي)	245

ت	عنوان البحث	الصفحة
-13	حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ تجربة دولة الجزائر (د. لخضر محمد عبد القادر عيسى، د. عائشة محمد حسن العربي)	265
-14	استشراف إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي (أ. كريمة الهادي أبوشعالة)	284
-15	المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة: التجربة الليبية (د. محمد عمر الشويرف، د. نجاح الطاهر البيباص، أ. محمد ميلاد البصابصي)	303
	المحور الرابع- المتطلبات والترتيبات اللازمة لتحسين بيئة عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة	319
-16	المجالس البلدية ودورها في دعم مشاريع ريادة الأعمال "في ظل قانون الإدارة المحلية 2012/59" (د. إبراهيم نورالدين كمبة)	320
-17	دور رواد الأعمال في نشأة ونجاح صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا (أ. إيناس علي الأمين)	334
-18	دراسة العوامل المؤثرة على بيئة العمل الصناعي بالمشروعات الصغرى والمتوسطة "حالة دراسية لإحدى المشروعات بمدينة مصراتة" (أ. جمال محمد بن ساسي)	353
-19	التفكير الإبداعي كمصدر للميزة التنافسية وأثره في تطوير المنظمات الصغرى والمتوسطة (د. حسن علي هامان)	371
-20	تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال تفعيل استخدام التمكين النفسي بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (د. فوزية مقراش، د. كمال مولوج)	393
-21	التعليم الريادي وعلاقته بريادة الأعمال (أ. المهدي المبروك القطيط، أ. طه أحمد الجهيمي)	412
-22	دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (أ. ميلاد مفتاح الجروشي، أ. عياد محمد التركي)	431
-23	أثر موقع المشروع في محددات الوصول إلى مصادر التمويل: دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا (د. الهادي أبوبكر المبروك، د. يوسف محمد إندارة)	444
-24	الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين بيئة عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا (أ. يونس الطيب أبوشيبة، د. عبدالفتاح أبوبكر المالطي)	463
	توصيات المؤتمر العلمي حول: دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي	483

المحور الأول

التعريف بريادة وحاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة

مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا

"دراسة ميدانية على ملاك المشاريع الصغرى في مدينة سرت"

د. امباركة سالم العماري

كلية الاقتصاد – جامعة سرت

embaraka.hassan@su.edu.ly

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغرى والتعرف على مقومات نجاحها ونموها، وبيان المعوقات والصعوبات التي تواجهها وتحد من تطورها. وناقشت هذه الدراسة مفهوم المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستخدمت الأساليب الإحصائية باستخدام نظام SPSS لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من كل المشروعات الصغرى الواقعة بمدينة سرت الليبية، حيث أخذت منه عينة عشوائية بسيطة، واستخدمت الاستبانة كأداة لتحقيق أهداف الدراسة. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أنه من أهم مقومات نجاح المشروعات الصغرى هي تنمية وتطوير المشروعات الصغرى إداريا وفنيا، ومن أهم المعوقات هي عدم القدرة على توفير رأس المال والمعلومات المناسبة. وتبين أن للمشروعات الصغرى أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال نتائج الدراسة أوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغرى، مقومات ومعوقات النجاح، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليبيا.

Abstract

This study aims to shed light on small enterprises in Sirte, identify factors behind their success and growth, as well as to identify the difficulties, problems and constraints that face them and limit their development. The study discusses the concept of small enterprises, and then clarifies their importance in economic development. In order to achieve the study objectives, this study mainly depends on the descriptive approach, and the questionnaire is used as a tool for study. The sample of the study consists of (40) members of small enterprises in Sirte, and the SPSS program is used to analyse the responses of the sample members. This study reaches a number of results: the most important one is that factor of the success of small enterprises is the development of them administratively and technically; the most important constraints are the inability to provide capital and appropriate information. Also, it is clear that small enterprises are of great importance to economic development. From the results, the researcher recommends a set of recommendations and proposals.

Keywords: Small enterprises, Factors of success and constraints, Economic and social development, Libya.

المقدمة

لقد زاد الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في جميع دول العالم وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وحيث إن تجارب الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا) والدول النامية (مصر، السعودية، الجزائر) على حدا سواء جعلت العالم يتجه إلى الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، فالمشروعات الصغرى والمتوسطة من الناحية الاقتصادية تشكل ما نسبته (90%–95%) تقريبا من إجمالي عدد المشاريع في العالم. وحيث إنها تمثل العمود الفقري للقطاع الخاص والاقتصاد الاجتماعي الذي يلعب الدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكما تشكل المشروعات الصغرى والمتوسطة رافداً مهماً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية، ومصدر لتوليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل، وتساهم في زيادة الإنتاجية من خلال استغلال الموارد الأولية المحلية (خليل، 2017).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يمكن إبراز مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هي مقومات نجاح المشروعات الصغرى في مدينة سرت ومعوقات نجاحها، وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا؟

ويتفرع من ذلك التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤل الأول: ما هي درجة الموافقة على مقومات نجاح المشروعات الصغرى في مدينة سرت؟

التساؤل الثاني: هل هناك معوقات تحول دون نجاح المشروعات الصغرى في مدينة سرت؟ وما هي هذه المعوقات؟

التساؤل الثالث: ما أهمية المشروعات الصغرى في عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة مقومات نجاح المشروعات الصغرى في ليبيا، وكذلك أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أهمية المشروعات الصغرى في دعم المشروعات المتوسطة والكبيرة، والمساهمة معها في حل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من الدول النامية والتي من بينها ليبيا. حيث تقوم المشروعات الصغرى بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الكبيرة.

حدود ونطاق الدراسة

- الحدود المكانية: *شملت هذه الدراسة المشروعات الصغرى الواقعة في مدينة سرت الليبية.*
- الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة الميدانية (توزيع استمارة الاستبيان) على عينة الدراسة خلال شهر يوليو 2019م.

الإطار النظري والدراسات السابقة

المشروعات الصغرى

مفهوم المشروعات الصغرى ومعايير تعريفها

لقد تباين مفهوم المشروعات الصغرى وفقا لتباين وتعدد وجهات النظر المختلفة والمعايير المستخدمة والتي حاولت تقديم تفسيرات وتعريفات لهذا المفهوم، ومن أهم التعاريف الواردة لمفهوم المشروعات الصغرى ما يلي:

جدول رقم (1): تعريف المشروعات الصغرى ومعايير التعريف

نص التعريف	المعيار	المصدر
"تلك المشاريع التي تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين فيها عن 21 عامل".	عدد العاملين	السوق الأوربية المشتركة
"تلك المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمال" .	عدد العاملين	منظمة العمل الدولية
"ذلك المشروع الذي يتميز باستقلال الإدارة وحصرها بالمدرين ملاك المشروع وحجم رأس المال الصغير نسبيا بالإضافة إلى الحجم الصغير نسبيا للمشروع ضمن الصناعة التي يعمل بها".	الشامل (وصفي وكمي)	لجنة التنمية الأمريكية
"المشروع الذي رأس المال في المنشأة الواحدة بنحو 10 ألاف جنيه مصري ويعمل بها خمسون فأقل"	رأس المال + عدد العاملين	اتحاد الصناعات المصرية
"تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملاً".	الشامل (وصفي وكمي)	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
"تلك المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو متناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي تزيد فيها بين 50 و100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة".	عدد العاملين	البنك الدولي

نص التعريف	المعيار	المصدر
"ذلك المشروع الذي يبلغ حجم الاستثمار فيه اقل من 2 مليون دولار ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 60 عامل".	رأس المال + عدد العاملين	دول مجلس التعاون الخليجي (شيحا 2001، ص 82).
"تلك المشاريع التي لا يزيد معدل الدوران فيها عن 2.8 مليون فرنك، وأيضاً مجموع balance sheet لا يزيد عن 1.4 مليون فرنك وأيضاً عدد العمال لا يزيد عن 50 عامل".	عدد العاملين + رأس المال (كمي)	Simon,1998:102
"تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 1- 9 أفراد، وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار".	عدد العاملين + رأس المال (كمي)	المشرع الجزائري سليمان، 2016، ص5
"ذلك المشروع الذي يمتلكه ويديره صاحبه بمفرده وتكون حجم مبيعاته محدودة".	الملكية + حجم مبيعات (شامل)	د .عبد الحميد مصطفي أبو ناعمة
"ذلك المشروع الذي يستخدم عدد قليل من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية".	عدد العاملين + الإدارة + تأثيره في السوق (شامل)	العطية، 2012، ص 15.
"منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في سوق المنافسة الكاملة، وفي بيئة غالبا ما تكون محلية، وبعناصر إنتاج ذات طاقة إنتاجية محدودة نسبيا."	وصفي	العزاوي، 2012، ص5.
"تلك المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عاملاً ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي لها 2.5 مليون دينار ليبي".	عدد العاملين + رأس المال (كمي)	قرار صندوق التشغيل رقم (109)، ليبيا.
"تلك الأنشطة الاقتصادية ذات تأثير محدود والتي يمكن أن يتراوح عدد العاملين فيها من 5 إلى 10 أشخاص، وتمارس عملها وحداتها الاقتصادية في منطقة محددة".	عدد العاملين	الحطاب، 2010، ص 178.
"المشروعات التي تتميز بانخفاض رأسمالها وقلة العدد الذي تستخدمه من العمال وصغر حجم مبيعاتها وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها، كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة واعتمادها على الخامات المتوفرة محليا وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في المنطقة نفسها التي ينشأ بها والمناطق المجاورة بها".	الشامل (وصفي وكمي)	جواد، 2007، ص 24.

المصدر: إعداد الباحثة

ومما تقدم يمكننا القول أنه من الصعب تحديد تعريف واضح وشامل للمشروعات الصغرى، إلا أنه يمكننا تقسيم المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغرى ومن أهمها المعايير الكمية وهي الأكثر شيوعا وخاصة معياري عدد العاملين ورأس المال من أكثر المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغرى.

أهمية المشروعات الصغرى

تعد المشروعات الصغرى من أهم أدوات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، ومن أهم ركائزها في تحقيق أهداف الدولة .فهي تمثل ما نسبته 99% من إجمالي القطاع الصناعي في اليابان، وتمثل ما نسبته ما بين 80% إلى 90% من إجمالي عدد المشاريع في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول غرب أوروبا، وتتمثل أهمية المشروعات الصغرى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك

من خلال الآتي (مجلس التخطيط الوطني ومركز البحوث والاستشارات، 2008؛ القهيوي والوادي، 2012؛ الحمادي والشيباني، 2014):

1. مكافحة البطالة والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة من خلال توفير فرص عمل، حيث توظف ما يقرب من 73% من إجمالي القوى العاملة الصناعية في اليابان، وتوظف قرابة84% من حجم القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوظف حوالي 17 مليون عامل في الهند.

2. المساهمة في إنتاج سلع وتقديم خدمات قابلة للتصدير، حيث تسهم في القطاع التصديري بنسبة قد تصل إلى 40% في بعض دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

3. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتأثير الإيجابي في الناتج المحلي، حيث تسهم بأكثر من 52% من الناتج الصناعي الياباني، وتساهم بنسبة تصل إلى 10% من الناتج القومي في الاقتصاد الهندي. وكذلك تساهم في مضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي، وتوليد الدخل القومي.

وبذلك تعتبر المشروعات الصغيرة هي "الأكثر عدداً، والأكثر توظيفا للعمالة، والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، وصاحبة الدور التنموي الأكبر، والأكثر استخداما للتقنية والمواد الخام المحلية" (شامية، 2006، 7).

مقومات نجاح المشروعات الصغرى

يمكننا تقسيم مقومات نجاح المشروعات الصغرى إلى المقومات الآتية:

1. مقومات متعلقة بمالك المشروع أو مديره: لكي ينجح المشروع الصغير لابد من توافر عدد من السمات الخاصة أو الشخصية التي يتسم بها مدير المشروع أو مالكه ومنها: توفر الروح الريادية لمالك المشروع أو مديره، الكفاءة والخبرة الإدارية (مقابلة، 2009)، الثقة بالنفس والتفرغ الكامل للعمل، الاستغلال الجيد للوقت، التكيف مع ظروف العمل.

2. مقومات متعلقة بالبيئة الداخلية للمشروع: لكي ينجح المشروع الصغير لابد من توافر عدد من العوامل المرتبطة بالأنشطة الإدارية والوظيفية في المشروع ومنها: القدرة على توفير العمالة المناسبة، توفير الموارد اللازمة والتكنولوجيا للمشروع، التخصص في المنتجات والعملاء كإستراتيجية للمنافسة (عنبه، 2004). وكذلك تحديد الهدف من المشروع، والتخطيط المناسب والرقابة الجيدة، واستخدام وظيفة التمويل والمحاسبة في التعامل مع الجوانب المالية والمحاسبية للمشروع.

3. مقومات متعلقة بالبيئة الخارجية للمشروع: لكي ينجح المشروع الصغير لابد من توفر عدد من العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية للمشروع ومنها: توفر البيئة الاستثمارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المناسبة (مقابلة، 2009)، **و**معرفة السوق وتفهمه.

معوقات نجاح المشروعات الصغرى:

يمكننا تقسيم معوقات نجاح المشروعات الصغرى إلى المعوقات الآتية:

- معوقات داخلية: ومن أهم هذه المعوقات ما يلي (العربي وإمحمد، 2017؛ صالحي، 2004؛ غبولي، 2011؛ يوسف، 2002): سوء الإدارة أو عدم كفاءتها وصلاحيتها، وعدم توفر الخبرة في مجال العمل، ونقص العمالة المؤهلة والمدربة والماهرة، وصعوبة استخدام والحصول على التكنولوجيا ومواكبة تطورها، وموقع المشروع غير المناسب، وتوقيت انطلاقه.

- معوقات خارجية: ومن أهم هذه المعوقات ما يلي (المللي، 2015؛ العماري، 2012؛ حسين، 2006؛ كمشكي، 1995): الائتمان والتمويل: عدم توفر رأس المال الكافي، وعدم توفر التمويل المناسب لحجم رأس المال والمصدر (الداخلي أو الخارجي) المناسب للحصول عليه، الضرائب: نقص في المشجعات الاستثمارية مثل الإعفاءات الضريبية، القواعد الحكومية: غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على حماية ودعم المشروعات الصغرى، ارتفاع معدلات الفائدة، والتضخم.

إن عدم توفر مقومات نجاح المشروعات الصغرى سابقة الذكر، والتي تعتبر هي نفسها المعوقات التي تحول دون نجاح هذه المشروعات.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشروعات الصغرى من نواحي متعددة، وفي هذا السياق تستعرض الباحثة الدراسات السابقة، وفقاً للمنهج التاريخي على النحو الآتي:

هدفت دراسة **مصطفى** (2018) إلى معرفة آليات إقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تواجهها وتحد من تنميتها وتطورها، وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي يجب أن تتوفر في المشاريع الصغيرة حتى تستطيع النجاح والاستمرار وهذه العوامل تتمثل في توقيت انطلاق المشروع، ورأس المال المستخدم في المشروع.

هدفت دراسة **خليل** (2017) إلى معرفة دور المنشآت والمشروعات الصغيرة في تحقيق سمة التكافل الاجتماعي في المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أن المنشآت الصغيرة تساهم في القضاء على المشاكل الاجتماعية مما يؤدي بإفراد المجتمع بالانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة.

ارتكزت دراسة **إجباره** (2016) على الجانب التمويلي كأحد المعوقات التي ربما تسبب في فشل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وخلصت الدراسة إلى أن التجربة الليبية هي تجربة حديثة، وتحتاج إلى الكثير من الدعم المختلف والمتنوع من الدولة.

وهدفت دراسة **الحمادي والشيباني** (2014) إلى دراسة تحديد مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة، وكذلك دراسة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في هذه المشروعات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى عدم تحديد تعريف موحد بين المفكرين وبين الدول والهيئات الاقتصادية لهذه المشروعات.

هدفت دراسة **صالح** (2009) إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا. وأن التمويل المصرفي يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات.

أظهرت دراسة **الشاعر** (2006) المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس، وهدفت الدراسة إلى إظهار أهم المشاكل التي تواجه هذه المشاريع من أجل العمل على تطويرها وتنميتها اقتصادياً، وترتيبها حسب الأهمية. وتوصلت الدراسة إلى إن الحصول على المواد الخام ومشكلة التسويق والنقص الحاد في وجود المؤسسات الداعمة للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعتبر من التحديات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية في محافظة نابلس.

بينت دراسة **ميا** (2005) المشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري. وهدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة وتحديد خصائصها ومميزاتها، وخلصت إلى أن أنماط الملكية السائدة في معظم المشروعات الصناعية الصغيرة هي أنماط الملكية الفردية والعائلية، وأن معظم المشروعات الصغيرة تعتمد بشكل رئيسي على خبرات أصحابها في الإدارة.

وفي دراسة **Stoner** (1983) التي هدفت إلى الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي والعوامل البيئية المتمثلة بالصناعة والتكنولوجيا، والقوى العاملة، والعوامل الاقتصادية، وأثر ذلك في بقاء واستمرار هذه المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقات معنوية بين ظروف البيئة وعواملها وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات.

بينت دراسة **Decarlo and Lyons** (1980) أن هناك نسبة كبيرة من الفشل في المشروعات الصغيرة في بريطانيا. وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب هذا الفشل يعود بصفة أساسية إلى افتقار المشروعات الصغيرة في بريطانيا إلى التخطيط الاستراتيجي، وأن نجاح هذه المشروعات يعتمد على قدرتها على التحليل البيئي وبناء الاستراتيجيات، والأهداف والخطط التي تسهم في تحقيق فرص أكبر لنموها وبقائها.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج وهى:

1. المنهج التاريخي: وذلك لتناول الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة.
2. المنهج الوصفي والمنهج التحليلي: لتحليل البيانات واستخلاص النتائج من خلال الدراسة الميدانية.
3. المنهج الاستنباطي: لوضع الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، وتحديد أبعاد مشكلة الدراسة وذلك وفقاً لأسس ومناهج البحث العلمي.
4. المنهج الاستقرائي: وتم استخدامه لاختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات الصغرى الواقعة في مدينة سرت (والبالغ عددها قرابة 3153 مشروع صغير ومتوسط وفقا للبيانات الموجودة في غرفة الصناعة والتجارة والزراعة بمدينة سرت والمسجلة في منظومة الغرفة)، أما عينة الدراسة فتم اختيارها عشوائيا من مجتمع الدراسة وحجمها (80) مفردة. وتم توزيع الاستبانة على أفراد العينة من ملاك أو مدراء المشروعات الصغرى، وأسترجع منها (46) استبانة، واتضح وجود (6) منها غير صالحة للتحليل، وبذلك أصبح عدد الاستبانات التي تم استخدامها في تحليل البيانات (40) استبانة.

مصادر جمع البيانات: تمثلت في الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، صممت خصيصا لغرض الدراسة، ووزعت على عينة الدراسة من ملاك أو مدراء المشروعات الصغرى في مختلف الأنشطة الاقتصادية الواقعة بمدينة سرت الليبية.

أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، واشتملت الاستبانة على جزئيين الجزء الأول: يحتوي على معلومات خاصة عن المشاركين من حيث المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، ومعلومات عن المشروع كنوع النشاط، وشكله القانوني، ورأس ماله، وعدد العاملين فيه. الجزء الثاني: يحتوي على المعلومات للتعرف على اتجاهات عينة الدراسة حول مقومات ومعوقات نجاح المشروعات الصغرى، وكذلك أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصممت الأسئلة بحيث تتناسب مع مقياس ليكرت (Likert) الخماسي.

خصائص عينة الدراسة: يوضح الجدول رقم (2) نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية للمبحوثين من أفراد عينة الدراسة، نلاحظ أن أكثر المبحوثين كانوا من حملة البكالوريوس في المحاسبة وبنسبة 40%، وأن خبرتهم في مجال المشروعات الصغرى تتراوح ما بين 5سنوات إلى أقل من 10 سنوات وبنسبة 50%. والجدول (2) يوضح بقية نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لعينة الدراسة.

جدول رقم (2): خصائص عينة الدراسة

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة المئوية	المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة المئوية
نوع نشاط المشروع	زراعي	3	%7.5	الشكل القانوني للمشروع	تشاركي	10	%25.0
	صناعي	5	%12.5		نشاط فردي	13	%32.5
	مقاولات	3	%7.5		عائلي	7	%17.5
	استيراد	5	%12.5		شركة أشخاص	10	%25.0
	تجاري	13	%32.5		المجموع	40	%100
	تعليمي	2	%5.0	رأس مال المشروع	أقل من مليون دينار	28	%70.0
	طبي	3	%7.5		من مليون إلى أقل من 2 مليون دينار	9	%22.5
	سياحي	2	%5.0		من2 مليون إلى أقل من 3 مليون دينار	3	%7.5
	أخرى	4	%10.0		المجموع	40	%100
	المجموع	40	%100		دبلوم متوسط	8	%20.0

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة المئوية	المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة المئوية
عدد العاملين بالمشروع	أقل من 5 عاملين	18	%45.0	المؤهل العلمي	دبلوم عالي	12	%30.0
	من 5 عاملين إلى أقل من 15 عامل	15	%37.5		بكالوريوس	16	%40.0
	من 15 عامل إلى أقل من 25 عامل	7	%17.5		ماجستير	2	%5.0
	المجموع	40	%100		دكتوراه	2	%5.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3	%7.5		المجموع	40	%100
	من5 إلى أقل من 10 سنوات	20	%50.0				
	من10 إلى أقل من 15 سنة	11	%27.5				
	من15 إلى أقل من 20 سنة	4	%10.0				
	من 20 سنة فأكثر	2	%5.0				
	المجموع	40	%100				

صدق وثبات أداة جمع البيانات

الصدق الظاهري: للتأكد من صدق الأداة ومن قياسها لما وضعت من أجله، تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على عدد (3) من المحكمين المختصين من أعضاء هيئة التدريس، بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة سرت، حيث تم الحصول على مجموعة من الاقتراحات، كان لها أثر مباشر في تعديل صياغة بعض العبارات، إلى أن تم اعتماد الاستبانة بصورتها النهائية.

صدق وثبات أداة القياس (الاتساق الداخلي): ثبات الأداة يعني اتساق النتائج عندما تطبق الأداة أكثر من مرة، حيث تم حساب قيم معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ (Alpha–Cronbach) لكل محور على حدي وللمقياس ككل حيث بلغت قيمته (0.610) كما موضحة بالجدول رقم (3) ويشير ذلك إلى ثبات

الاستبانة وقوة تماسكها الداخلي، وأنها تتسم بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والموثوقية، ويعتمد عليها لقياس ما صممت من أجله وصلاحيتها للتطبيق.

جدول رقم (3): معامل ألفا كرونباخ

البيان	عدد العبارات	قيمة معامل الفاء كرونباخ
المحور الأول	13	.685
المحور الثاني	14	.843
المحور الثالث	7	.761
جميع عبارات الاستبيان	34	.610

المعالجة الإحصائية: تم إدخال البيانات وتحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد تم استخدام الترميز الرقمي لترميز إجابات أفراد العينة للإجابات، حيث تم إعداد هذا الترميز كما هو مبين في الجدول رقم (4):

جدول (4): ترميز الإجابات

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

وللتعرف مقومات نجاح المشروعات الصغرى وتحديد المشاكل والمعوقات التي تعاني منها والتي تحد من مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الظروف الراهنة، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية، والأوزان المئوية لإجابات عينة الدراسة ليكون مؤشراً على ذلك، كما تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لتحليل عبارات الاستبانة، وتكون العبارة إيجابية، بمعني أن أفراد العينة يوافقون عليها إذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار t أقل من 0.05، وأن المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط المحايد 3، وتكون الفقرة سلبية بمعني أن أفراد العينة لا يوافقون عليها، إذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار t أقل من 0.05، وأن المتوسط الحسابي أقل من المتوسط المحايد 3، وتكون آراء أفراد العينة في العبارة محايدة إذا كانت القيمة الاحتمالية لها أكبر من 0.05. وتم إجراء التحليل للإحصائي لجميع متغيرات الدراسة وفقًا لإجابات أفراد العينة على الفقرات الواردة في الاستبانة، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، مع الأخذ بعين الاعتبار تدرج المقياس المستخدم في الدراسة، واستنادًا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة اعتمدت في تفسير النتائج على المعيار الموضح في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5): معيار الأهمية النسبية لمتوسط إجابات المبحوثين

المتوسط الحسابي	درجة الأهمية
1 - 2.49	منخفض
2.50 - 3.49	متوسط
3.5 – 5	مرتفع

ولقياس الوزن النسبي لإجابات المبحوثين، يتم الاعتماد على الأوزان المعيارية كما بالجدول رقم (6):

جدول رقم (6): معيار الوزن النسبي لمتوسط إجابات المبحوثين

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
1 – 1.79	غير موافق بشدة
1.80 – 2.59	غير موافق
2.60 – 3.39	محايد
3.40 – 4.19	موافق
4.20 – 5.00	موافق بشدة

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول: ما هي درجة الموافقة على مقومات نجاح المشروعات الصغرى في مدينة سرت؟

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (7)، والذي يوضح آراء أفراد العينة حول عبارات مقومات نجاح المشروعات الصغرى سواء الخاصة بمالك المشروع أو المتعلقة بالبيئة الداخلية أو الخارجية للمشروع، حيث جاءت بمتوسط حسابي لجميع العبارات يساوي (4.39)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة 3، وبانحراف معياري قدره (.343)، والوزن النسبي يساوي 69.71%، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، وأن قيمة T المحسوبة 80.97، وأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، فقد جاءت العبارات رقم (1،6، 13) بدرجة مرتفعة، وبمتوسطات حسابية على التوالي قدرها (4.73 و4.53) مما يدل على أن جميع أفراد العينة موافقون بشدة وبدرجة مرتفعة على تلك المقومات.

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (t) للمحور الأول

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	P.V	(الاتجاه) الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	من أهم مقومات نجاح المشروعات الصغرى الخاصة أو الشخصية المتعلقة بمالك المشروع أو مديره ما يلي: الاستعداد والجدية من قبل المستثمر.	4.73	.506	59.089	.000	%86.5	مرتفع
2	التكيف مع ظروف العمل والتفرغ التام للعمل.	4.20	.966	27.495	.000	%60	مرتفع
3	توفر الخبرة المناسبة والمهارات الإدارية في مجال العمل.	4.48	.716	39.547	.000	%74	مرتفع
4	تحمل المخاطر وحب الإنجاز والابتكار والإبداع.	4.35	.802	34.294	.000	%67.5	مرتفع
5	من أهم مقومات نجاح المشروعات الصغرى المتعلقة بالبيئة الداخلية للمشروع ما يلي: دراسة الجدوى من المشروع وتوقيت انطلاقه.	4.25	.899	29.909	.000	%62.5	مرتفع
6	الموقع الجيد لإنشاء المشروع وتحديد أهدافه.	4.53	.679	42.155	.000	%76.5	مرتفع
7	التخطيط الجيد في العمل المناسب والمكان والوقت المناسب، والجودة والسعر المناسب.	4.35	.736	37.403	.000	%67.5	مرتفع
8	التمويل المناسب لحجم رأس المال، والمصدر المناسب للحصول عليه.	4.33	.859	31.845	.000	%66.5	مرتفع
9	تعزيز وظيفة التسويق في المشروع، واستخدام كافة الأدوات الرقابية الجيدة.	4.45	.677	41.543	.000	%72.5	مرتفع
10	مواجهة التحديات التنافسية والتميز المستمر في تقديم المنتج أو تأدية الخدمة.	4.45	.714	39.400	.000	%72.5	مرتفع
11	من أهم مقومات نجاح المشروعات الصغرى المتعلقة بالبيئة الخارجية للمشروع ما يلي: بناء قاعدة بيانات للمشروع وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.	4.20	.723	36.728	.000	%60	مرتفع
12	تحديد احتياجات المشروع من التمويل والتسويق.	4.30	.853	31.869	.000	%65	مرتفع
13	تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة إداريا وفنيا.	4.53	.554	51.647	.000	%76.5	مرتفع
	المعدل العام	4.39	.343	80.975	000	%69.7	مرتفع

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني: هل هناك معوقات تحول دون نجاح المشروعات الصغرى في مدينة سرت؟ وما هي هذه المعوقات؟

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج موضحة في الجدول رقم (8)، والذي يوضح آراء أفراد العينة في عبارات معوقات نجاح المشروعات الصغرى، فقد جاءت بالموافقة وبدرجة مرتفع، وبمتوسط حسابي لكل العبارات قدره (3.942)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة 3، وبانحراف معياري قدره (.5846)، وأن

قيمة t المحسوبة 42.65، وأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل ووفق آراء أفراد العينة على وجود معوقات تحول دون نجاح المشروعات الصغرى في مدينة سرت، وأهمها عدم القدرة على توفير العمالة المؤهلة والمدربة والماهرة، عدم القدرة على توفير رأس المال وإدارة الأموال وتوفير المعلومات المناسبة، حيث جاءت بمتوسط حسابي قدره (4.35، 4.25) على التوالي وبأعلى قيمة بين المتوسطات بدرجة مرتفعة وباتجاه موافقون بشدة.

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (t) للمحور الثاني

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	P.V	الاتجاه (الوزن النسبي)	درجة الأهمية
	من أهم معوقات نجاح المشروعات الصغرى ما يلي: عدم القدرة على:						
1	إدارة وتشغيل المشروع والتفكير والتخطيط الاستراتيجي.	4.10	1.105	23.472	.00	%55	مرتفع
2	توفير رأس المال وإدارة الأموال وتوفير المعلومات المناسبة.	4.25	.899	29.909	.00	%62.5	مرتفع
3	مواجهة الضغوط ومواجهة التشريعات الحكومية.	3.68	1.047	22.193	.00	%34	مرتفع
4	توفير العمالة المؤهلة والمدربة والماهرة.	4.35	1.051	26.171	.00	%67.5	مرتفع
5	تقبل النقد والاستفادة منه ومسايرة التطورات.	4.10	1.008	25.733	.00	%55	مرتفع
6	ضعف ونقص في: شبكة الأعمال بين موارد المشروع (البنية الأساسية)، ومستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها.	4.08	.971	26.541	.00	%54	مرتفع
7	القدرة على التغيير وإقناع الآخرين والتعامل معهم، والاتصال بالبيئة الخارجية والمعلومات المرتدة.	3.58	1.130	20.014	.00	%29	مرتفع
8	المشجعات الاستثمارية مثل الإعفاءات الضريبية، الإقراض، والجمارك.	3.95	1.218	20.503	.00	%47.5	مرتفع
9	معوقات أخرى منها: تعدد الأدوار التي يقوم بها رواد الأعمال، وعدم صلاحية وكفاءة الإدارة.	3.85	1.167	20.868	.00	%42.5	مرتفع
10	عدم وجود معاونين للمالك/المدير وقلة التزامه، ورغبته في المستوى المعيشي الفاخر.	3.70	1.114	21.006	.00	%35	مرتفع
11	الفشل في التعرف على نقاط القوة والضعف للمشروع.	3.83	1.174	20.602	.00	%41.5	مرتفع
12	التضخم وارتفاع تكلفة التامين وارتفاع معدلات الفائدة.	3.65	1.312	17.599	.00	%32.5	مرتفع
13	غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على الحماية والدعم.	4.10	1.128	22.994	.00	%55	مرتفع
14	غياب ثقافة الريادة والإبداع بين الشباب نحو العمل الحر.	4.00	1.261	20.064	.00	%50	مرتفع
	المعدل العام	3.94	.584	42.656	.00	47.15	مرتفع

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث: ما هي أهمية المشروعات الصغرى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا؟

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج موضحة في الجدول رقم (9)، والذي يوضح آراء أفراد العينة حول عبارات أهمية المشروعات الصغرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد جاءت بدرجة أهمية مرتفعة، وبمتوسط حسابي لكل العبارات قدره (4.314)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة 3، وبانحراف معياري قدره (.4030)، والوزن النسبي يساوي 65.715% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، وأن قيمة t المحسوبة 67.70، وأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.00، وهي أقل من 0.05، مما يدل وفق آراء أفراد العينة على أهمية المشروعات الصغرى في تنمية الاقتصاد الليبي، فقد جاءت العبارات رقم (4، 5، 6) بدرجة أهمية مرتفعة وبمتوسطات حسابية على التوالي قيمتها (4.55 و4.63 و4.60)، مما يتضح أهمية المشروعات الصغرى في توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات، والقضاء على البطالة، وتوفير فرص العمل للشباب، وتحسين مستوى المعيشة.

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (t) للمحور الثالث

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	P.V	(الاتجاه) الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	تتمثل أهمية المشروعات الصغرى في التنمية الاقتصادية في الآتي: تثمين قوة العمل وتعبئة الموارد المالية.	4.28	.679	39.826	.00	%64	مرتفع
2	رفع إنتاجية العامل، وخلق وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.	4.08	.764	33.726	.00	%54	مرتفع
3	زيادة الإيرادات السيادية للدولة، ونمو التجارة الخارجية.	3.78	1.097	21.754	.00	%39	مرتفع
4	توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات، وحماية الطابع الصناعي المحلي.	4.55	.552	52.096	.00	%77.5	مرتفع
5	تتمثل أهمية المشروعات الصغرى في التنمية الاجتماعية في الآتي: القضاء على البطالة، وتوفير فرص العمل للشباب.	4.63	.628	46.587	.00	%81.5	مرتفع
6	تحسين مستوى المعيشة.	4.60	.632	46.000	.00	%80	مرتفع
7	الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية والموارد المحلية.	4.30	.883	30.803	.00	%65	مرتفع
	المعدل العام	4.31	.403	67.703	.00	%65.7	مرتفع

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الرئيسي: ما هي مقومات نجاح المشروعات الصغرى في مدينة سرت ومعوقات نجاحها، وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في الجدول رقم (10) يوضح آراء أفراد العينة في عبارات محاور الدراسة مجتمعة، فقد جاءت بدرجة موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي يساوي (4.217)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة 3، وبانحراف معياري قدره (0.324495)، والوزن النسبي يساوي 60.85625% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، وأن قيمة t المحسوبة 82.19368 وأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة عل كل عبارات محاور الدراسة مجتمعة.

جدول رقم (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الدراسة مجتمعة

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	P.V	(الاتجاه) الوزن النسبي	درجة الأهمية
المحور الأول	مقومات نجاح المشروعات الصغرى	4.3942	.343	80.975	.000	69.71	مرتفع
المحور الثاني	معوقات نجاح المشروعات الصغرى	3.9429	.584	42.656	.000	47.145	مرتفع
المحور الثالث	أهمية المشروعات الصغرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	4.3143	.403	67.703	.000	65.715	مرتفع
	المعدل العام	4.217125	0.324	82.193	.000	60.85625	مرتفع

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة النظرية

1. لا يوجد مفهوم محدد للمشروعات الصغرى، وإنما توجد معايير محددة ولكنها مختلفة من دولة لأخرى ومتغيرة في نفس الدولة من فترة لأخرى.
2. المشروعات الصغرى لها دور كبير وهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول المتقدمة أو النامية.
3. تعاني المشروعات الصغرى في ليبيا من نفس المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغرى في الدول النامية.

نتائج الدراسة العملية

1. بينت نتائج هذه الدراسة أن أغلب المشروعات الصغرى في مدينة سرت هي تجارية فردية حيث تشكل نسبة 32.5% من عينة الدراسة. وأن 70% منها يقل رأس مالها عن مليون دينار ليبي، وعدد العاملين فيها أقل من 5 عاملين.
2. أظهرت الدراسة أن حوالي 40% من أفراد عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، وأن ما نسبته 50% منهم تمتد خبرتهم في مجال المشروعات الصغرى لأكثر من خمس سنوات، وهي كافية لمعرفة مقومات ومعوقات نجاح المشروعات الصغرى ومدى أهميتها في تنمية الاقتصاد الليبي.
3. أوضحت نتائج هذه الدراسة بأنه من أهم مقومات نجاح المشروعات الصغرى الخاصة أو الشخصية المتعلقة بمالك المشروع أو مديره هي الاستعداد والجدية من قبل المستثمر.
4. خلصت نتائج هذه الدراسة بأن من أهم مقومات نجاح المشروعات الصغرى الخاصة أو الشخصية المتعلقة بالبيئة الداخلية للمشروع هي الموقع الجيد لإنشاء المشروع وتحديد أهدافه.
5. بينت نتائج هذه الدراسة بأن من أهم مقومات نجاح المشروعات الصغرى الخاصة أو الشخصية المتعلقة بالبيئة الخارجية للمشروع هي تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة إداريا وفنيا.
6. كشفت نتائج هذه الدراسة بأنه توجد معوقات تحول دون نجاح المشروعات الصغرى في مدينة سرت، ومن أهمها عدم القدرة على توفير العمالة المؤهلة والمدربة والماهرة، وعدم القدرة على توفير رأس المال، وإدارة الأموال وتوفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.
7. كشفت الدراسة أن أهمية المشروعات الصغرى في التنمية الاقتصادية تتمثل في توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات، وحماية الطابع الصناعي المحلي.
8. بينت الدراسة أن أهمية المشروعات الصغرى في التنمية الاجتماعية تتمثل في القضاء على البطالة، وتوفير فرص العمل للشباب، وتحسين مستوى المعيشة.

توصيات الدراسة

يجب دعم المشروعات الصغيرة من قبل الحكومة وذلك من خلال ما يلي:

1. تشجيع الحكومة للمستثمرين في المشروعات الصغيرة وذلك بإعفائهم من الضرائب والرسوم واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المنتج المحلي وتشجيعه.

2. وضع قوانين واضحة لحماية وتوجيه وتطوير المشروعات الصغرى.
3. وضع برامج مناسبة لتمويل وإقراض المستثمرين في المشروعات الصغرى.
4. توفير مراكز تدريب تابعة للحكومة مجانية هدفها تدريب وتأهيل الشباب لإنشاء مشروعاتهم، وإرشادهم في اختيار مشاريع صغرى مناسبة لهم، ومساعدتهم في حل المشاكل والمعوقات التي قد تواجههم.
5. فتح قنوات تسويقية ودعائية لمنتجات وخدمات المشروعات الصغرى كإقامة الأسواق والمعارض المحلية.
6. العمل على تشجيع ودعم المشروعات الصغرى بكافة الطرق والوسائل التي تمكنها من النمو والتطور والاستمرار في بيئة الأعمال الليبية، والذي سينعكس مباشرة على تقليص البطالة، وزيادة حجم قيمة الناتج الإجمالي، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إجباره، زينب حسن وإجباره، عبد المنعم حسن (2016). دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، *مجلة البحوث الأكاديمية*، (5) ، 107–132.

جواد، نبيل (2007). *إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

حسين، ثريا علي (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا –الواقع والطموح، *الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، الجزائر.

الحطاب، علي (2010). *إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة*، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

الحمادي، محمد عامر والشيباني، عبد الناصر الطاهر (2014). الدور التنموي للاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة، *مجلة جامعة الزيتونة*، (11)، 156–135.

خليل، محمد الهادي (2017). دور المنشآت الصغيرة في تحقيق سمة التكافل الاجتماعي والرقي بالمجتمع، دراسة نظرية، *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، 5(خاص): 209–203.

سليمان، سرحان (2016). محاضرة عن: *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية (المفاهيم– الأهداف–التقييم)*، ألقيت المحاضرة بمركز النيل للإعلام بكفر الشيخ في 10–5.

الشاعر، حسام محمود محمد (2006). *المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس*، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

شامية، عبد الله أمحمد (2006). *المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي*، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

صالح، إدريس محمد (2009). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية*، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

صالحي، صالح (2004). أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، (3) جامعة سطيف، الجزائر.

عبد الله، الصادق أمحمد بلقاسم (2016). الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس، *مجلة آفاق اقتصادية*، (3)145-170.

العربي، طارق الهادي وإمحمد، أمحمد محمد (2017). فعالية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للحالة الليبية خلال الفترة (2012 – 2007)، *مجلة الأستاذ* (13)، 32-48.

العزاوي، عبد الرحمن كريم مهدي (2012). أهمية المصارف الإسلامية في تعزيز دور المشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني، *الندوة الدولية حول الخدمات المالية الإسلامية المنعقدة خلال 3-4 ديسمبر*، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط، المغرب.

العطية، ماجدة، (2012). *إدارة المشروعات الصغيرة*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

العماري، محمد (2012). عقبات في طريق المشروعات الصغيرة في ليبيا وآليات معالجتها، *مجلة الاقتصاد والتجارة*، جامعة الزيتونة، (1)، ليبيا.

عنبه، هالة محمد لبيب (2004). إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، *بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية*، القاهرة.

غبولي، أحمد (2011). *تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة.

القهيوي، ليث، والوادي، بلال (2012). *المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية*، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

كمشكي، محمد صالح (1995). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مع إشارة خاصة لتجربة البحرين، *مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي*، العدد (60).

مجلس التخطيط الوطني ومركز البحوث والاستشارات (2008). *رؤية استشراقية 2025، ثقافة نهوض وتنمية مستدامة*، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

مصطفى، عوادي (2018)، آليات إقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تحد من تنميتها وتطورها، *الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

مقابلة، إيهاب (2009). دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، ورقة بحث مقدمة للمنتدى العربي للتشغيل، *منظمة العمل العربية*، بيروت.

مقابلة، إيهاب والمحروق، ماهر (2006). محددات النجاح والفشل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، *الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية*، عمان، الأردن.

المالي، قمر (2015). *المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية*، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

ميا، علي (2005). دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري، *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية*، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 27(2).

يوسف، توفيق عبد الرحيم (2002). *إدارة الأعمال التجارية الصغيرة*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Bridg، Simon, o'neill, Ken, cromie, stan (1998). *Understanding enterprise, entrepreneurship and small business*, Macmillan Press LTD, London.

Babu, J.S, Role & Functions of Micro Small and Medium Enterprises- Development Organisation, Study from online, available: https://www.msmedikanpur.gov.in/msmedofunction

تحليل علاقة المشروعات الصغرى بالناتج الكلي والتوظف في الاقتصاد الليبي

أ. هشام العربي منير
كلية الاقتصاد - جامعة الزيتونة
hisham.m.84@gmail.com

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الشركات الصغرى في زيادة الدخل وحل مشكلة البطالة في ليبيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق سياسة تشجيع المشروعات الصغرى سيكون له أثر جيد يصب في زيادة الدخل القومي، بينما سيكون لها دور محدود في القضاء على البطالة (خاصة في الفترة القصيرة) بسبب طبيعة عمل هذه المشروعات والقائم على "كيفية البقاء حيا "How to survive" والتي كثيرا ما تعتمد على تقليل مصاريف التشغيل إلى أقل قدر ممكن عن طريق تشغيل أقرب الأقارب أو استخدام العمالة الأجنبية الرخيصة. كما أن تقديم الدعم المالي للمشروعات الصغرى يشبه إلى حد ما في ثقافتنا المحلية فكرة توزيع الثروة (توزيع عوائد النفط) الأمر الذي قد يترتب عنه عدم الجدية في العمل وتحقيق الأرباح، وبالتالي ضياع واستهلاك رؤوس الأموال. ويمكن التفكير في خيارات أخرى بديلة في حالة العجز عن إزالة العوائق مثل اتباع سياسة إنشاء مشروعات كبرى واستراتيجية.

الكلمات الدالة: الشركات الصغرى والمتوسطة، الاقتصاد الليبي، سوق العمل، البطالة، النظام المصرفي والمالي الليبي.

Abstract

The study aims to analyse the role of small enterprises in increasing income and solve the problem of unemployment in Libya. The study concludes that the implementation of the policy of encouraging small enterprises will have a good impact on increasing the national income. However, it will have a limited role in eliminating unemployment (especially in the short period) due to the nature of the work of these enterprises, which is based on "How to survive", which often depends on reducing operating expenses to the minimum possible by employing the next of kin or using cheap foreign labor. Providing financial support to small enterprises is somewhat similar in our local culture to the idea of distributing wealth (distributing oil revenues), which may result in lack of seriousness at work and making profits, and consequently, the capital is lost and consumed. It is referred to alternative options that may be considered in the event of failure to remove obstacles such as following the policy of establishing major and strategic projects.

Keywords: Small and medium enterprises, Libyan economy, Labor market, Unemployment, Libyan banking and financial system.

المشكلة البحثية

طبقا لأدبيات التنمية، يعتبر دور المشروعات الصغرى إيجابي في إحداث نقلة نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. والهدف من دعم المشروعات الصغرى كثيرة ومعروفة، ويمكن ذكر أهمها كالتالي: زيادة وتطوير الإنتاج المحلي، تجميع المدخرات وتوظيفها وتحقيق عوائد، زيادة إيرادات الدولة، تنمية المهارات الإدارية والفنية، وتوظيف العمالة.

غير أن السؤال هنا، هل أن المشروعات الصغرى هي الانسب أو الأفضل للاقتصاد الليبي لتحقيق تلك الأهداف؟ أم أن طبيعة الاقتصاد الليبي والظروف التي تحيط به تستوجب اتباع طرق أكثر فاعلية لتحقيق التنمية والأهداف آنفة الذكر.

هل دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة سيؤدي إلى توظيف العدد المستهدف من فائض الملاك الوظيفي والعاطلين؟ أم أن طبيعة المجتمع الليبي المنقسم والذي يفضل أرباب العمل فيه توظيف أقرب الأقارب والأجانب من الأفارقة والعرب والآسيويين سيحول دون حل مشكلة البطالة.

فرضيات البحث

دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة سيعمل على زيادة دخول الاسر الليبية وزيادة الناتج المحلي، ولكن هذه الزيادة سوف لن تواكبها زيادة التوظيف بنفس النسبة، ما يعني استمرار مشكلة البطالة.

المشروعات الصغرى ليست بالضرورة الأكثر كفاءة لتحقيق أهداف التنمية والتي أهمها زيادة الدخل والتوظف ونقل التكنولوجيا.

أهمية البحث

بالنسبة للعلم: يمكن أن تقدم هذه الورقة وجهة نظر أخرى مختلفة عن الفكر السائدة حول إيجابيات تنفيذ المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. الأمر الذي سيعمل على إثراء النقاش والجهد العلمي بالأفكار المختلفة والمتنوعة. وبالنسبة للمجتمع: يمكن أن تعمل هذه الورقة على إعادة توجيه إمكانيات المجتمع واستغلالها بالشكل الأمثل، وهو ما يصب في رقي مجتمعنا وحل مشاكله.

أهداف البحث

تحليل دور الشركات الصغرى في زيادة الدخل وحل مشكلة البطالة في ليبيا.

منهجية البحث

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم وصف المشكلة ومن ثم تحليلها.

حدود البحث

من الناحية المكانية يركز البحث على الاقتصاد الليبي. أما من الناحية الزمانية فهو يركز على السنوات من التسعينيات وحتى 2011، وعلى استشراف آثار دور المشروعات الصغرى في المدى القصير (أي في السنوات القليلة القادمة).

المقدمة

لا يخفى على أحد أن أغلب الشركات الكبرى العالمية والتي تغزو بمنتجاتها وخدماتها أسواق دول العالم قد كانت في الأساس شركات صغرى وفردية. ولكن بسبب جدية ومثابرة مؤسسيها وأيضا بسبب البيئة الاستثمارية التي شجعتهم على الانطلاق والإبداع تمكن هؤلاء من التوسع وبناء شركات كبرى تسهم في توظيف الأيدي العاملة وزيادة الدخل والرفاهية على المستوى العالمي.

إن تطبيق استراتيجية دعم المشروعات الصغرى في دول مثل الصين والهند كان له أثر إيجابي على المؤشرات الاقتصادية، حيث ساعدت على توظيف العدد الأكبر من العمالة المحلية. كما أنها ساعدت على تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي. وقد استفادت هذه الدول من المشروعات الصغرى بسبب وفرة العنصر البشري وانخفاض معدلات الادخار (مالكوم وآخرون، 1995، 869). ولكن بمجرد تحقيق تراكم رأسمالي مرتفع، بدأت هذه الدول بالتركيز أكثر على المشروعات الكبرى في مجالات مثل التكنولوجيا والاتصالات،...الخ.

استنساخ هذه التجربة في ليبيا قد لا يكون أفضل الخيارات لتحقيق معدل النمو والتوظف المطلوبين بسبب اختلاف خصائص الاقتصاد المحلي عن اقتصادات تلك الدول ونتيجة للظروف السياسية والاجتماعية التي يمر بها. لذلك ينبغي وضع أهداف ممكنة التحقيق للتوظف وزيادة الإنتاج غير النفطي من خلال دراسة الخيارات المتاحة وتحديد الخيار الأفضل لتحقيق تلك الأهداف. في هذه الورقة سوف نتناول بشكل رئيسي أهم المشاكل التي تحول دون الاستفادة من الآثار الإيجابية للمشروعات الصغرى من خلال عرض أهم خصائص الاقتصاد الليبي. ثم سنقوم بتقديم بديل قد يكون الانسب للاقتصاد الليبي.

أولا: الإطار النظري

إن تحديد وصف المشروعات الصغرى وتميِّزها عن المشروعات الأخرى يختلف من دولة لأخرى. فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر المشروع صغيرا إذا كان عدد الموظفين أو العاملين يقل عن 500 عامل. أما في اليابان فيعد المشروع صغيرا إذا كان عدد العاملين به دون 300 فرد (عبد الحميد، 2009، ص 28). أو أن يكون رأس ماله محددا بقيمة معينة. فبالنسبة لليابان يكون المشروع صغيرا إذا لم يتجاوز رأس ماله 285 الف دولار (عبد الحميد، 2009، ص 28). ولكن يبقى الإطار العام الذي يحدد المشروعات الصغرى واضحا ويتمثل في صغر حجم التوظيف ورأس المال وكذلك الإنتاج والمبيعات.

أما بالنسبة لليبيا فتعتبر المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عامل ولا تزيد قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الممنوح لها عن 2.5 مليون دينار كحد اقصى (قرار رئاسة الوزراء 109، لسنة 1374) (عبد الله، 2016، 151-152).

الخصائص الاقتصادية المشروعات الصغرى

1. صغر كل من رأس المال العامل وعدد العمالة والإنتاج والمبيعات، وبالتالي سهولة إنشائها نسبيا (عبد الحميد، 2009، 40-42).
2. استخدام تقنية غير متطورة أو غير معقدة سواء في العملية التشغيلية أو الإدارية. فهي غالبا ما تدار فرديا أو اسريا (عبد الله، 2016، 153).
3. معظم هذه المشروعات هي مشروعات محلية، بمعنى أن ليس لها على الاغلب فروع خارج القرية أو المدينة أو المحافظة أو الإقليم أو الدولة. وهذا يعني ايضا أنها تستخدم الموارد المتاحة محليا وأن معظمها تزود الأسواق المحلية بمنتجاتها وخدماتها (عبد الله، 2016، 153).
4. ارتفاع مخاطر الاستثمار في هذه المشروعات. ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم وجود تجارب سابقة لأصحاب هذه المشروعات واستخدامهم لوسائل إدارية ومحاسبية غير متطورة هذا علاوة على محدودية مواردهم المالية (عبد الحميد، 20019، 69).
5. تمر فترة حياة المشروعات الصغرى بنفس مراحل المشروعات الكبرى. فهي تبدأ بفترة التجربة، وفترة الازدهار، وفترة الابطاء، وفترة النضوج، ثم فترة الانحدار (عبد الحميد، 20019، 47-51).

الدور الاقتصادي للمشروعات الصغرى

إن للمشروعات الصغرى أدواراً عديدة على المستوى الاجتماعي والأمن القومي وغيرها. إلا اننا سنركز هنا على الدور الاقتصادي والذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية: (عبد الحميد، 2009، 43-44؛ عبد الله، 2016، 154-156؛ شامية، 2016، 5-7):

1- بالرغم من بساطة التقنية والفن الإداري المستخدم في مثل هذه المشروعات إلا أنها تتمتع بصفات مثل المرونة والتكيف والتأقلم والسرعة والقدرة على فهم واستخدام التقنيات الأجنبية. الأمر الذي يساعد على استجلاب وتوطين وتطوير التقنية الإنتاجية والفن الإداري المحلي.

2- هذه المشروعات لها دور مهم في توفير السلع والخدمات لأسواق المناطق الريفية والقرى النائية ما يساعد على تطوير المناطق الريفية والحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة وتقليص التفاوت في المستوى المعيشي بين المدن والأرياف.

3- توفير فرص عمل للعاطلين وللراغبين في تغيير وظائفهم الحالية إلى وظائف أخرى تناسب طموحهم وقدراتهم.

4- اداة مهمة لتجميع واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال الصغيرة والمحدودة سواء للأفراد أو لمؤسسات التمويل. وهو ما يزيد من حركة النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج والدخل القومي.

5- بالإضافة إلى دورها في زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل فإنها تعمل على توزيع الدخل على مزيد من المواطنين والشرائح الاجتماعية مما يقلل من التفاوت في الدخول وزيادة الطبقة الوسطى وتقليص طبقتي الفقراء والأثرياء.

6- دعم المشروعات الكبرى والاستراتيجية بالسلع والخدمات التي يكون من غير المجدي اقتصاديا إنتاجها من قبل تلك المشروعات الكبرى. وهذا الأمر يساعد في استدامة المشاريع التنموية وانتشارها افقيا وعموديا.

المشاكل والصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغرى (عبدالحميد، 2009، 67-67؛ عبدالله، 2016، 157-159):

1- إن من أهم سمات المشروعات الصغرى، والتي تم ذكرها سابقا، هي بساطة الفن الإداري المستخدم والتي تعتبر في نفس الوقت إحدى المشاكل المتعلقة بعمل هذه المشروعات. فعدم توظيف محاسبين

وإداريين ذوي كفاءة قد يسبب في تحقيق خسائر لأصحاب المشروعات الصغرى. هذا علاوة على عدم قدرة مصلحة الضرائب على جباية وتقدير القيمة الضريبية العادلة وبالتالي خسارة أحد أهم موارد الدولة السيادية.

2- بسبب وجود المشكلة السابقة عند اغلب المشروعات الصغرى فإن تلك المشكلة سيترتب عنها صعوبة الحصول على الائتمان من قبل المصارف وشركات التمويل. حيث إن أهم شروط التمويل هو وجود دفاتر محاسبية واضحة معدة من قبل متخصصين.

3- صغر رؤوس أموال وأصول هذه المشروعات الأمر الذي يزيد من مخاطر الاستثمار ويجعل الحصول على الائتمان مهمة صعبة. هذا الأمر يحد من عمل وقدرة أصحاب المشروعات الصغرى على تلبية طلبيات الزبائن المتزايدة وبالتالي منعها من التوسع والانتشار.

4- إن المشروعات الصغرى لدولة ما تحتاج إلى إجراءات وقوانين تجارية واقتصادية حمائية وتفضيلية من قبل حكومة تلك الدولة. بحيث أنها تحمي منتجات وخدمات هذه المشروعات من منافسة السلع والخدمات الأجنبية. بل وتساعدها على الولوج للأسواق العالمية. طبعا هذه الحماية يترتب عنها تكاليف عالية تتحملها الحكومة والأفراد معا وقد تستمر لسنوات طويلة.

5- بالإضافة لاعتماد هذه المشروعات على الحماية الحكومية'فهي أيضاً تحتاج للمشروعات الكبرى والعمل كمتعاقد بالباطن Subcontractor. وبالتالي فهي تتأثر بتقلبات أسواق منتجات المشروعات الكبرى سواء في حالة الركود أو الانتعاش.

ثانيا: الإطار العملي

في هذه الجزئية سنقوم بتوضيح الخصائص الاقتصادية للمجتمع الليبي ومدى مواءمتها للمشروعات الصغرى وريادة الأعمال. ويمكن استعراض هذا التحليل في النقاط التالية:

1- وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية الوافدة وغير النظامية

تعتقد الدراسة بأن وجود عدد كبير من العمالة الوافدة غير النظامية سيكون له تبعات سلبية على التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالتوظيف وتنمية الموارد البشرية الوطنية. فبالرغم من مساهمة تلك العمالة في زيادة الإنتاج القومي إلا أنها ستعمل على زيادة حصة سوق العمل غير المنظم "غير الرسمي" وعدم حل مشكلة البطالة في حالة دعم وتشجيع إنشاء المشروعات الصغرى.

من الصعب تقدير حجم سوق العمل الحالي غير الرسمي في ليبيا ولكن الدراسات تشير إلى كبر حجمه في ليبيا. حيث يشير تقرير بنك التنمية الافريقي 2011 بأن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما بين 30% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وأن العمالة غير الرسمية تقدر بحوالي من 40% إلى 60% من إجمالي العمالة (Abuhadra & Taufik, 2014, 11).

ففي عام 2011 قدر عدد العمال الاجانب بـ 2.5 مليون عامل بينهم حوالي مليون عامل مصري والباقي من دول مثل السودان والباكستان وبنغلادش والفلبين وفيتنام ودول جنوب الصحراء الكبرى (Abuhadra & Taufik, 2014, 11). أما في الوقت الحالي فيصعب كثيرا تحديد أعداد العمالة الوافدة لأن أغلبها يأتي بطرق غير رسمية عن طريق التهريب وأيضاً وجودها في ليبيا في الأغلب يكون مؤقت لأجل الهجرة لأوروبا ولكن عددهم يقدر بمئات الالاف. يمكننا شرح السلبيات المتوقعة من تشجيع المشروعات الصغرى في ظل وجود عمالة أجنبية غير نظامية كالتالي:

بافتراض أن الحكومة قد شرعت بتشجيع ودعم الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب التجميعي لأن الاستثمار أحد مكونات الطلب.

$$y = C + I + G + (x - z)$$ بمعنى

حيث y الناتج الكلي، C الاستهلاك، G الانفاق العام، $(x - z)$ صافي الصادرات. وأن $C + I + (x - z)$ تمثل الطلب التجميعي.

شكل رقم (1): الطلب الكلي والعرض الكلي وسوق العمل

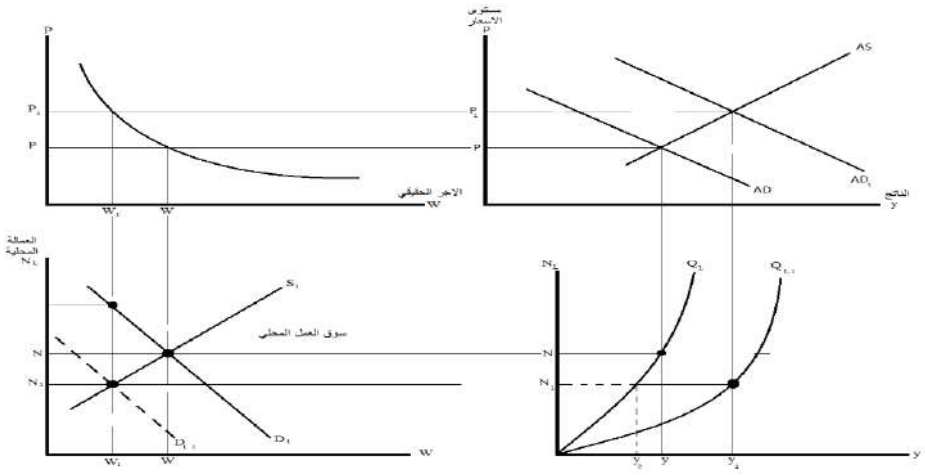

المرجع من إعداد الباحث

بالتالي هذا سيدفع الدخل القومي والناتج للارتفاع. حيث سينتقل منحنى AD إلى اليمين. وبافتراض أن منحنى العرض هو منحنى العرض الكينزي في المدى القصير فإن كل من الناتج والأسعار سيرتفعان. إن ارتفاع الأسعار سيكون محدودا وسيقتصر على السلع والخدمات المحلية "خاصة العمالة" وهذا لن يؤثر في القوة الشرائية للمواطنين لأن اغلب السلع المستهلكة هي سلع مستوردة.

من الشكل (1) عند زيادة الطلب إلى AD_1 فإن ذلك سيعمل على تحفيز زيادة الإنتاج والأسعار (كما ذكرنا سابقا). هذا الأمر سيعمل على خفض الأجور الحقيقية في سوق العمل الرسمي وستنخفض من w إلى w_1. هذا الانخفاض في الاجور الحقيقية سينتج عنه عجز في سوق العمالة المحلية بمعنى أن الكمية المطلوبة من العمل ستكون أكبر من الكمية المعروضة منه. بالنسبة لحجم العمالة المحلية فنتوقع أن تبقى عند مستوى N وتتحمل انخفاض أجورها الحقيقية والتي سوف لن تنخفض كثيرا لأن اغلب السلع المستهلكة هي سلع مستوردة ولن يتغير سعرها وذلك لصغر تأثير السوق الليبي في السوق العالمي (بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى). أو أن ينخفض حجم العمالة إلى المستوى N_1، بمعنى قد يفضل بعض العمالة المحلية التقاعد المبكر "الاختياري" أو أن يفضلوا إقامة مشاريعهم الاستثمارية الخاصة بهم. ولكن في كلتا الحالتين يضل سوق العمل في حالة عجز وهو يحتاج إلى مستوى من العمالة أكثر من N.

في حالة عدم سد عجز سوق العمل فإن حجم الإنتاج يمكن أن يبقى على حاله أي عند y ولكن عند مستوى أعلى من التضخم. أو أن ينخفض الإنتاج إلى y_2 وهذا ما توضحه دالة الإنتاج Q_L. أما في حالة ملأ الفراغ في سوق العمل بالعمالة الأجنبية فإن ذلك سيعمل على احداث تغير في شكل دالة الإنتاج وانتقالها بالكامل إلى Q_{L1}. حيث إن تأثير العمالة الوافدة غير النظامية على دالة الإنتاج لعنصر العمل المحلي يشبه تأثير ادخال التكنولوجيا أو زيادة رأس المال. وهذا الأمر سيعمل على زيادة الإنتاج إلى y_1 بدلا من بقاءه ثابتا أو انخفاضه. وإذا ما استمر الأمر لمدة زمنية أطول فيمكن أن يحدث التوازن في سوق العمل المحلي بانخفاض منحنى الطلب على العمالة المحلية إلى D_{L2}. ويمكن الاستدلال بالبيانات الاحصائية لكل من نسبة البطالة إلى إجمالي القوة العاملة المحلية ونصيب الفرد من الدخل القومي (GNI) بأسعار عام 2011 وكذلك نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للتأكيد على هذه النتيجة.

شكل رقم (2): العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج ونسبة الاستثمار الى الناتج ومعدل البطالة

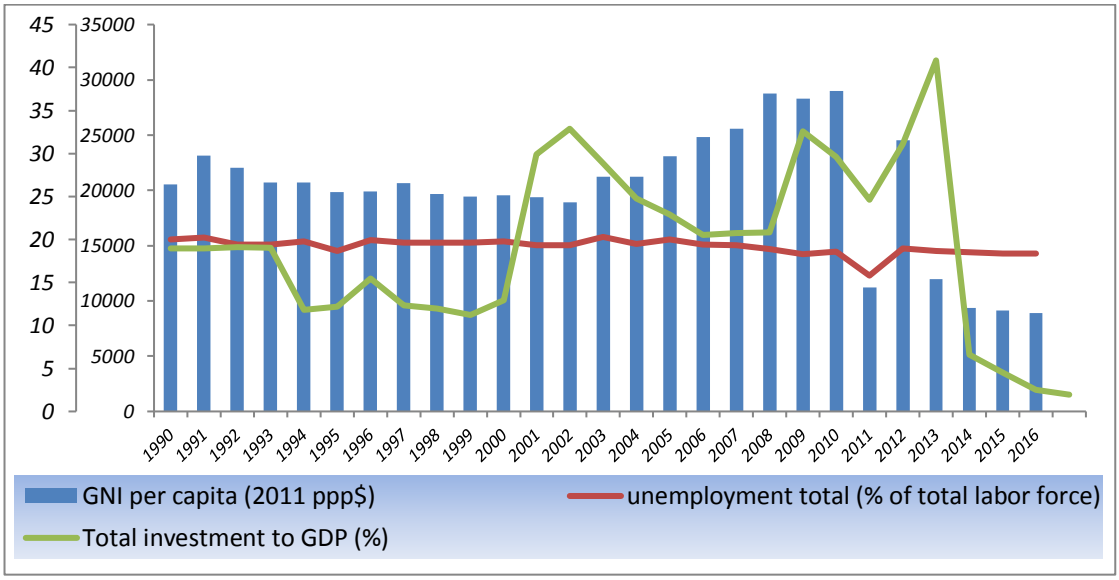

المرجع: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- احصاءات صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
- Human Development Data (UNDP). http://hdr.undp.org/en/data.
- World Bank Data. https://databank.worldbank.org/source/jobs/Type/TABLE/preview/on

يوضح الشكل (2) أن انخفاض حصة الفرد من الدخل القومي في الفترة بين 1990 و2002 إلى ما دون 20000 دولار وكذلك انخفاض حصة الاستثمارات للناتج القومي إلى اقل من 15% لم تؤدِ إلى زيادة نسبة البطالة لإجمالي القوة العاملة المحلية حيث ظلت تتراوح بين 18% و20%. أيضاً ارتفاع كل من حصة الفرد من الدخل القومي بين عامي 2002 و2011 (فوق 20000 دولار) وحصة الاستثمارات من الناتج القومي (فوق 20%) قابله شبه استقرار في نسبة البطالة. هذا يوضح أن حالة الاقتصاد المحلي سواء انتعاش أو انكماش ليس لها تأثير كبير في سوق العمل المحلي الرسمي. ما يجعلنا نفكر في أن حالة الاقتصاد المحلي تؤثر بشكل كبير على سوق العمل غير الرسمي خاصة العمالة الأجنبية غير النظامية، حيث تقوم هذه العمالة بسد حاجة السوق من العمل في حالة زيادة الطلب، في المقابل يتم الاستغناء عن هذه العمالة في حالة انخفاض الطلب على العمل.

بالتالي يمكن ملاحظة أن تشجيع المشروعات الصغرى وفي ظل وجود العمالة الأجنبية سيزيد من نشاط الاقتصاد غير الرسمي بشكل عام وسوق العمل غير الرسمي بشكل خاص. وهذا الأمر قد حدث بشكل مشابه نسبيا في الهند. حيث إن الهند من أوائل الدول التي تبنت فكرة المشروعات الصغرى وقد كان لها أثر إيجابي على التنمية المحلية. غير أنه لوحظ أن نسبة زيادة معدل النمو في الناتج المحلي لا تقابلها نفس نسبة الزيادة في معدل التوظيف. وكما هو موضح بالجدول (1).

جدول رقم (1): تغير متوسط دخل الفرد ونسبة الأفراد العاملين إلى إجمالي القوة العاملة في الهند خلال السنوات المختارة

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
متوسط دخل الفرد من الناتج GDP (2011 ppp $)	1755	2037	2495	3179	4405	5757	6427
نسبة العمالة إلى إجمالي السكان (فوق 15 سنة) %	58.3	58.3	56.5	58.0	53.4	52.1	51.9

المرجع: موقع برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP Data، http://hdr.undp.org/en/data
استلمت 2019/8/1 2:00.

حيث عزى أحد الباحثين ذلك إلى أن الاستثمار وفي ظل غياب تنظيم سوق العمل أدى إلى تنشيط سوق العمل غير الرسمي وتغوله على حساب السوق الرسمي (EPW Engage, 2019).

2- تضخم حجم العمالة في القطاع العام (بطالة مقنعة)

تمتلك ليبيا جهاز حكومي مترهل يوظف 1773006 فرداً (التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي، 2017، 57)، وهذا العدد أبعد ما يكون عن الحجم الأمثل للاستخدام في القطاع العام. الدولة الليبية لديها موظف حكومي لكل 4 أفراد تقريبا. إن لهذا العدد الكبير من الموظفين آثاراً سلبية، منها زيادة العبء المالي على الموازنة العامة وانخفاض إنتاجية موظفي القطاع العام، حتى أنها لا تتجاوز الربع ساعة يوميا (التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي، 2017، 76)، وسوء الخدمات العامة.

وترجع جدور تضخم القطاع العام إلى عقود سابقة منذ تبني النظام الماضي للنهج الاشتراكي في سبعينيات القرن الماضي وإلى تحقيق عوائد نفطية ضخمة. وهذا الوضع لحجم العمالة الحكومية يعتبر أمراً غير طبيعي، وينبغي ألا يستمر خاصة بعد التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الليبي بعد ثورة 17 فبراير 2011. إذ ينبغي على الحكومة أن تعالج هذا التوسع الحكومي في

التوظيف وأن تضع هدف تحقيق الحجم الأمثل للتوظف في القطاع العام. والحجم الأمثل للتوظف اقتصاديا هو ذلك الحجم من عدد الموظفين الذي تكون عنده الإيرادات العامة أعلى ما يمكن والمصروفات العامة أقل ما يمكن.

إن العديد من الموظفين الحكوميين يندرجون تحت ما يعرف بـ "البطالة المقنعة". والبطالة المقنعة هي عبارة عن الموظفين الفائضين عن حاجة الجهاز الحكومي الليبي. "ويمكن الاستدلال على وجودها عندما تكون إنتاجية العامل منخفضة جداً، أي أن هذا العامل لا يضيف للإنتاج أي شيء (الطبولي، 1991، ص76)، ويتطلب الوصول للحجم الأمثل في القطاع العام تخفيض أعداد الموظفين وإيجاد بدائل مناسبة للموظفين المستغنى عن خدماتهم. وإحدى تلك البدائل الهامة هي القطاع الخاص. والسؤال المطروح هنا هل يمكن للمشروعات الصغرى أن تستوعب الشباب (من الخرجين الجدد) الباحث عن العمل بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة الزائدة من موظفي القطاع العام. في حقيقة الأمر، سيكون هذا العبء ثقيلا جدا على المشروعات الصغيرة بأن توظف هذه الأعداد الكبيرة جدا. خاصة وأن طبيعة عمل المشروعات الصغرى تعتمد على المبادرة والمخاطرة والتي قد لا يرغبها كل باحث عن العمل.

3- ضعف أو عدم كفاءة الجهاز المصرفي

كما هو معروف في أدبيات الاقتصاد الكلي، أن للنشاط الاقتصادي شقين. شق سلعي عيني وشق نقدي. وأن النشاط النقدي يدار من المصرف المركزي والمصارف التجارية.

ولا يخفى أن المصارف التجارية العاملة في ليبيا (والتي أغلبها محلية) تعاني من البطء في تقديم الخدمات المصرفية. وهذا الأمر يرجع إلى عدم مواكبتها للتكنولوجيا السائدة في الدول الأخرى. كما أنها تعاني من عدم وجود خبرات إدارية ومالية قادرة على تقدير المخاطر وعدم التأكد بالشكل الذي يمكن المصارف من تجنب الخسائر ومضاعفة الأرباح ويعزز من قدرتها على تقديم الخدمة الأفضل للعملاء على الرغم من وجود إدارات لتقييم المخاطر في أغلب المصارف التجارية.

ويمكن ملاحظة ضعف أداء المصارف التجارية من خلال معدل الربحية المتدني للمصارف التجارية. فهي لم تسجل معدلاً أعلى من 2%، انظر جدول (2). كما أن رغبة المصارف في تحقيق أعلى قدر من السيولة لمقابلة المعاملات اليومية للعملاء جاء على حساب هدف الربحية عبر الإقراض (محمد، 2019، ص 35).

جدول رقم (2): معدل ربحية المصارف التجارية المحلية 2004-2010

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأرباح السنوية: العائد/متوسط الاصول%	0.4	0.5	0.5	0.5	0.6	1.3	1.0

المصدر: الإحصاءات النقدية والمالية (2000-2010)، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، جدول 8.

هذه السياسة الاحترازية للمصارف التجارية والمتمثلة في تفضيل الاحتفاظ بالأصول السائلة بدلا من الإقراض للقطاع الخاص يمكن أن يرجع بشكل كبير إلى صعوبة توفير الضمانات الكافية خاصة العقارات والآراضي من القطاع الخاص. لأن الكثير منها عليها نزاعات على الملكية (مايكل بورتر،2006، 21).

بالرغم من الارتفاع الاسمي لقيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص حيث قفزت من 3053.3 مليون دينار عام 1990 إلى 5584 مليون دينار عام 2000 ثم إلى 13044.6 مليون دينار عام 2010 إلا أن نسبة هذا الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي ظلت تتناقص بين عامي 2000 و2010. وهي فترة تتزامن مع تحسن الإيرادات النفطية. وهو ما يعطي انطباعا بضعف دور المصارف التجارية في النشاط الاقتصادي المحلي. وكما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (3): نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 2000-2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج GDP (%)	20.5	19.6	17.2	12.8	10.3	7.4	6.6	6.2	7.3	10.8	9.3

Source: World Bank Data. https://databank.worldbank.org/source/jobs/Type/TABLE/preview/on

ونتيجة لكل ذلك لا يمكن أن تكون المصارف التجارية بوضعها الحالي عاملا مساندا للمشروعات الصغرى، خاصة في وجود قوانين تحد من قدرة المصارف في إيجاد واستيفاء ضمانات كافية تحمي أموال المودعين ما يزيد من ممانعتها في دعم وتقديم الائتمان للمشروعات الصغرى.

4- بنية تحتية متهالكة

عانت المرافق العامة للدولة الليبية من الإهمال وضعف الصيانة لفترات طويلة مما يهدد استمرارها في العمل وتقديم المنافع للمواطنين. وترجع مسببات الإهمال إلى انخفاض الإيرادات النفطية بالدرجة الأولى وإلى الحروب والانفلات الأمني منذ 2011. حيث توقفت أغلب المشروعات التي تدار من قبل شركات

أجنبية في مجالات الطرق والمباني الحكومية والمساكن والكهرباء وحتى المرافق النفطية. هذا الأمر يقلص من إمكانية توفير الدعم المالي اللازم للمشروعات الصغرى. إذ أنه من المتوقع أن يتم توظيف أغلب مدخرات الدولة نحو تجديد وإنشاء بنية تحتية ترفع من المستوى المعيشي للمواطن. كذلك يعاني قطاعي التعليم والصحة من الإهمال وسوء الخدمات، بالرغم من أنهما يعتبران من الأمور الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة. إذ لا يمكن دعم المشروعات الصغرى في عدم وجود عمالة متعلمة وذات قدرة صحية جيدة.

5- البيروقراطية والفساد والمحسوبية

هناك العديد من العراقيل والحواجز المتمثلة في القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية المعقدة تحد من إنشاء مشاريع استثمارية وتوسعها في ليبيا. وهذا ناتج من عدم الاستقرار الإداري لعقود طويلة. فالجهاز التنظيمي لليبيا يعد أحد أسوأ الأجهزة التنظيمية. مؤشر جودة الجهاز التنظيمي لدول العالم 2004 وضع ليبيا في مرتبة متدنية جدا تقارب (2-) لمؤشر نطاقه بين 3- و3+ (مايكل بورتر،2006، ص21).

أيضاً منظمة الشفافية Transparency International لازالت تضع ليبيا من ضمن الدول الأكثر فساداً حيث جاءت في الترتيب 170 من ضمن 180 دولة في عام 2018. أي أنها من ضمن الـ10 دول الأكثر فساداً في العالم (منظمة الشفافية، 2018).

خاتمة وتوصية

يمكن استنتاج أن سياسة دعم المشروعات الصغرى في ليبيا قد تؤدي إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة خاصة في حل مشكلة البطالة. هناك الكثير من العراقيل والمخاطر والتي ستمنع نجاح هذه المشروعات في تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في ليبيا. فعدم تنظيم سوق العمل ووجود عمالة أجنبية غير نظامية سوف يشجع النشاط الاقتصادي غير الرسمي وبالتالي زيادة مشكلة البطالة. كما أن ضعف أداء الجهاز المصرفي وتهالك البنية التحتية وانتشار الفساد سيزيد من مخاطر فشل المشروعات الصغرى وفقدان رؤوس الأموال. لنجاح سياسة دعم المشروعات الصغرى فإنه ينبغي إزالة تلك العراقيل وهو ما يتطلب إرادة محلية قوية ووقت وصبر طويلين. أو التفكير في مقترحات وخيارات أخرى قد تكون اقل تكلفة.

فربما يكون الخيار الآخر (والذي يحتاج إلى بحث مستقل عن هذه الدراسة) لتحقيق نتائج أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تحقيق معدلات عالية من نمو الناتج غير النفطي، وتوظيف الأعداد المتزايدة من المواطنين المحليين، وإيجاد دخول مستقرة وجيدة في وقت أقصر أن يكون هناك قبول ورغبة من الأفراد

والحكومة على إنشاء مشروعات استراتيجية كبرى بدلا من تقديم الدعم للمشروعات الصغرى في شكل توزيع للثروة النفطية. إن فكرة إنشاء مدن جديدة تعتبر مثالاً للمشروعات الاستراتيجية الكبرى. حيث يمكن من خلالها استغلال المساحات الشاسعة غير المستغلة. وأيضاً الابتعاد عن المراكز السكانية المكتظة والمزدحمة وبالتالي اعطاء مجال للشباب للحصول على مساكن رخيصة وحديثة. كما أنها تعتبر وسيلة للابتعاد عن العراقيل الإدارية والبيروقراطية خاصة إذا اعطيت لهذه المدن الجديدة الاستقلالية الإدارية والمالية.

العاصمة الإدارية الجديدة في مصر يمكن اتخاذها نموذجاً قابلاً للتطبيق في ليبيا. حيث يتوقع أن تقوم العاصمة المصرية بتشغيل الآلاف من العمالة وأنها ستدعم نحو 80 نشاطاً صناعياً وخدمياً (عبد العليم، 2018، 17).

المنطقة التي بين أجدابيا وسرت على امتداد الطريق الساحلي يمكن أن تكون مكاناً لإقامة مدينة حديثة لأسباب عديدة منها أنها ستكون قريبة من كبرى الموانئ والمرافق النفطية ما يشجع الشركات النفطية على اتخاذ هذه المدينة الحديثة كمقر إداري لها. أيضاً ستشجع هذه المدينة التواصل المحلي وإعادة بناء الثقة بين المكونات الاجتماعية للمنطقة الشرقية والغربية والجنوبية خاصة إذا انتقلت لها بعض المراكز السيادية للدولة. كذلك ستكون مركزاً إقليمياً بين المشرق العربي والمغرب العربي وبين دول شمال البحر الابيض المتوسط ودول جنوب الصحراء.

يمكن التفكير أيضاً في إنشاء مدينة أو تطوير إحدى المدن في الجنوب الليبي بحيث تكون مركز تجميع ونقل البضائع والمنتجات الزراعية بين أوروبا وأفريقيا. كما يمكن الاستفادة من المهاجرين غير القانونيين كأيدي عاملة بعقود ولفترة زمنية محددة بغرض تسوية أوضاعهم بشكل قانوني. هذا سيعزز من نشاط سوق العمل الرسمي وتقليص نشاط سوق العمل غير الرسمي والذي يعتبر كبيراً نسبياً، وكما أوضحنا ذلك سابقا.

إن هذا النوع من الاستثمارات سيكون بمثابة رمز للتطوير، تعمل على النهوض بباقي أجزاء الدولة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا وحتى أمنيا. حيث أنها ستكون بعيدة عن العراقيل الإدارية والاجتماعية ما يعطي مساحة لإبداع الشباب وتحقيق طموحاته. إن هذا الأمر قابل للتطبيق بفضل وجود مدخرات مالية كافية ووجود احتياطي كبير من المصادر الهيدروكربونية، ولكن في ظل الانقسام السياسي والانفلات الأمني يصبح تحقيق ذلك صعبا جدا.

ويمكن مبدئيا تحديد حصة محددة (أو مخططة)، من الاستثمار للمشروعات الصغرى والتي يكون هدفها خدمة ودعم إنشاء المدن الحديثة. هذا سيعمل على زيادة فاعلية المشروعات الصغرى نحو رفع الدخل والتوظف. ومن ثم إمكانية توسعها في حالة نجاحها. إن ريادة الأعمال والمشروعات الصغرى لها دور كبير في تطوير الصناعة من خلال الابتكار الفكري والفني، وهذا يظهر بشكل واضح في الدول المتقدمة، ولتحقيق ذلك في ليبيا لابد من توفر البيئة المناسبة لها.

المراجع

بورتر، مايكل، يرجن، دانيال (2006). *دراسة أعداد استراتيجية اقتصادية طويلة المدى* (نتائج المرحلة الأولى) تقييم التنافسية في ليبيا. المجلس التخطيط العام. CERA.

التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي، 2017.

شامية، عبد الله (2016). المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي، *المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات*، طرابلس، ليبيا.

الصادق أمحمد عبد الله (2016). الإشكاليات والمعونات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس، *مجلة آفاق اقتصادية*، (3)، ليبيا.

الطبولي، أبو القاسم عمر (1991). *مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي ط. ليبيا، طرابلس*، منشورات الجامعة المفتوحة.

عبد الحميد، عبد المطلب (2009). *اقتصاديات تمويل المشروعات الصغرى*. مصر: الدار الجامعية.

عبد العليم، مروة (2018). العاصمة الإدارية الجديدة عبور جديد نحو المستقبل، *مجلة أبناء الوطن في الخارج*، (38).

مالكوم جلبر وآخرون (1995). ترجمة طه منصور وآخر "اقتصاديات التنمية". السعودية، الرياض: دار المريخ.

مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية (2010–2000)، *إدارة البحوث والاحصاء*.

هشام، عبد السلام محمد (2019). *تعويم سعر الصرف الدينار الليبي بين النظرية والتطبيق*: النور للنشر.

موقع منظمة الشفافية:
https://www.transparency.org/cpi201

موقع برنامج الأمم المتحدة للتنمية:
http://hdr.undp.org/en/data

موقع البنك الدولي World Bank Data:
https://databank.worldbank.org/source/jobs/Type/TABLE/preview/on

احصاءات صندوق النقد العربي:
https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

المراجع الأجنبية

Abuhadra, Dia, and Taufik Ajaali (2014). "Labor Market and Employment Policy in Libya" *European Training Foundation*.P11.

EPW Engage, "The Unemployment Paradox: Looking at Grpwth Without Jobs," EPW Engage, epw https://www.epw.in/engage/article/unemployment-jobs-growth-india (accessed Aug 1, 2019).

المحور الثاني

ريادة وحاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي

معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا:
استطلاع أراء العامين بالمصارف التجارية

أ. سليمان أحمد البراني
كلية الاقتصاد – جامعة أجدابيا
elbarrany78@ gmail.com

أ. عبد الرحمن أحمد الوريدي
كلية الاقتصاد – جامعة أجدابيا
waredy2@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تقف حائلاً دون تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا. ولتحقيق ذلك، تم استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي، حيث تم الرجوع إلى الكتب والدوريات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ومن ثم صياغة الفرضيات المتعلقة بالموضوع. ولتغطية الجانب العملي في الدراسة، تم تصميم صحيفة استبانة لتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات المصاغة، وذلك بتوزيع الصحيفة على العاملين بقسم الائتمان في المصارف التجارية لاستطلاع آرائهم حول موضوع الدراسة.

خلصت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات الاقتصادية والسياسية والمالية والإدارية تواجه تمويل المشروعات الصغرى في ليبيا، ومن أهم التوصيات التي خلصت لها الدارسة العمل على إنشاء هيئة أو جسم يقوم بضمان ودعم المشروعات الصغرى. هذه الدراسة اقتصرت على استقصاء رأي جزء من البيئة الليبية تتمثل في العاملين في المصارف التجارية بمدينتي أجدابيا وبنغازي.

الكلمات الدالة: المشاريع الصغيرة، المعوقت، التمويل، المصارف التجارية، ليبيا.

Abstract

This study aims to identify the obstacles that prevent the financing of small enterprises in Libya. In order to achieve the objectives of the study, an inductive/deductive approach is used. References are made to previous books, periodicals and studies related to the subject of the study and then hypotheses related to the subject are formulated. A questionnaire is designed to collect the data needed to test the hypotheses formulated and consequently, the document has been given to the staff at the Credit Departments of commercial banks for their views on the subject of the study.

The study concludes that there are many economic, political, financial and administrative obstacles facing the financing of micro-enterprises in Libya. One of the most important recommendations of the study is to establish a body or group to support micro-enterprises. This study is limited to survey the opinion of a part of the Libyan environment represented in the employees in commercial banks in the cities of Ajdabiya and Benghazi.

Keywords: Small enterprises, Obstacles, Financing, Commercial banks, Libya.

المقدمة

إن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية وخاصة الدول العربية لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها. وتتجسد أهمية المشروعات الصغيرة بدرجة أساسية في قدرتها على توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول. وتتمتع المشروعات الصغيرة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظراً للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى (الأسرج، 2011، 2).

ومن ناحية أخري يعتبر التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغرى ونظراً للنقص الكبير في التمويل المصرفي لمثل هذه المشروعات حيث نجد أن هذه المشاريع تعتمد أساساً على التمويل الذاتي في شراء الأصول الثابتة، وهذا النوع من التمويل غير كافٍ وبالتالي يؤثر على توسع المشروعات (رقاني وآخرون، 2013، 24).

وبالنظر إلى ليبيا في الوقت الراهن وما تعانيه من أزمة اقتصادية نتيجة تغيرات أسعار النفط وتراجع الإنتاج وتوقف العديد من الشركات، الأمر الذي كان لزاماً على الدولة إعطاء اهتمام كبير للمشروعات الصغيرة بها حتى تكون رافد للاقتصاد على غرار العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية. ونظراً لأهمية المشروعات الصغيرة في ليبيا، فقد جاءت هذه الدارسة كمحاولة للتعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة من المصارف التجارية.

مشكلة الدراسة

تعتبر المشروعات الصغيرة من المشروعات المهمة في اقتصاديات العديد من دول العالم، وعلى الرغم من أهمية هذه المشروعات وكبر حجمها تزداد المشكلات التي تواجهها والتي تقف عائقاً أمام نموها وتطورها (لايقة، 2013، 275). ومن أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهه هذه المشروعات هي كيفية الحصول على التمويل اللازم الذي تحتاجه هذه المشروعات، وما هي المصادر المتاحة التي تتمكن من خلالها الحصول على التمويل (الجويفل، 2013، 6). وحتى تتمكن هذه المشروعات من مواجهة هذه المشكلة، كان لزاماً عليها أن تتعرف على المشاكل والمعوقات التي تحويل دون حصولها على التمويل من قبل

المصارف التجارية. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: هل توجد معوقات تواجه تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المصارف التجارية الليبية؟

فرضيات الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وهي:

توجد العديد من المعوقات لتمويل المشروعات الصغيرة من قبل المصارف التجارية الليبية

ولكي يتم اختبار هذه الفرضية تم تقسيم المعوقات إلى ثلاث مجموعات وتم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

-**الفرضية الفرعية الأولي:** توجد معوقات سياسية واقتصادية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة.

-**الفرضية الفرعية الثانية:** توجد معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة.

-**الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد معوقات إدارية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة.

هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على أهم المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المصارف التجارية، وبناء عليه يمكن تقديم مقترحات وتوصيات تساهم في التخفيف والحد من المعوقات التي تواجه تمويل هذه المشروعات.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم العراقيل التي تواجه المشروعات الصغرى للحصول على التمويل من المصارف التجارية، وبما أن المشروعات الصغيرة تعتبر الأكثر انتشاراً في البيئة الليبية فهذا ما زاد من أهمية هذه الدارسة، كذلك أهمية التمويل كعامل أساسي في بقاء وتطور المشروعات لما يوفره من دعم لهذه المشروعات حتى تقوم بأعمالها وتوسيعها وبالتالي المساهم في الرواج الاقتصادي والتنمية للدولة.

منهجية الدراسة

لتحقيق هدف هذه الدراسة أتبع الباحثان المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وفق الخطوات التالية:

-تناول الأدب المحاسبي في مجال التمويل المصرفي والمشروعات الصغيرة بالدراسة والتحليل للتعرف على تعريف المشروعات الصغرى والمعوقات التي تعيق تمويلها.

-استخدام الأدب المحاسبي لصياغة فرضيات الدراسة.

-استخدام صحيفة الاستبانة كوسيلة لتجميع البيانات اللازمة للجزء العملي للدراسة وتصنيف وتبويب وتحليل هذه البيانات واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

-تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من عينة الدارسة على المجتمع (ليبيا).

ولإتباع هذه المنهجية فإنه تم تقسيم الدراسة إلى جانبين:

أ- الجانب النظري: يركز هذا الجانب على دراسة الأدب المحاسبي فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لموضوع الدراسة من خلال الاعتماد على الكتب والدوريات في شأن المشروعات الصغيرة وتمويلها.

ب- الجانب العملي: يتضمن هذا الجانب من الدراسة العناصر التالية:

1-أداه البحث – صحيفة الاستبانة: يستخدم الباحثان صحيفة استبانة لجمع البيانات اللازمة والمطلوبة لتنفيذ الدراسة وسوف تقدم صحيفة الاستبانة إلى عينة الدراسة، وتتكون الصحيفة من جزأين: الجزء الأول يتكون من معلومات عامة عن المبحوثين، والجزء الثاني يتكون من مجموعة من المعوقات تم تقسيمها إلى ثلاث محاور والتي يرى الباحثان أن لها تأثيراً على تمويل المشروعات الصغيرة.

2- الجانب التحليلي: ويتم في هذا الجانب إجراء التحليل الإحصائي الوصفي للمعلومات العامة وكذلك للمحاور الثلاثة الممثلة لمعوقات تمويل المشروعات الصغيرة وذلك باستخدام جداول التكرارات والوسط الحسابي والتباين لمحاور الدراسة الثلاثة. كذلك إجراء مجموعة من الاختبارات والتحليلات الإحصائية من خلال استخدام البيانات التي وفرتها صحيفة الاستبانة لتبيان ثبات الاستمارة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة لغرض رفض أو قبول الفرضية الرئيسية للدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بأقسام الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا. فدراسة كافة البيئة الليبية تحتاج في واقع الأمر إلى مجموعة من الإمكانيات المادية والتي تفوق مقدرة الباحثين، لذلك اقتصرت الدارسة على فروع المصارف التجارية العاملة في مدينتي بنغازي وأجدابيا. ويمكن أن يبرر الباحثان ذلك بأن بيئة العمل في المصارف في ليبيا متجانسة حيث لا تختلف السياسات المصرفية من مدينة لأخرى، وذلك لخضوع المصارف العاملة بليبيا إلى قانون المصارف الليبي وكذلك خضوع هذه المصارف لمراقبة وتعليمات مصرف ليبيا المركزي. كما أن الباحثين لم يتمكنا من التعرف بشكل دقيق على عدد المصارف

التجارية وفروعها العاملة بليبيا وكذلك أعداد الموظفين في أقسام الائتمان بفروع المصارف التجارية العاملة في مدينتي أجدابيا وبنغازي.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات المشروعات الصغرى من جوانب عديدة، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

دراسة شهرزاد (2012): كان الهدف من هذه الدارسة التعرف على مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على أهم المشكلات التي تواجه هذه المشاريع وتعيق نموها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة في هذه الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن المشروعات الصغرى والمتوسطة تعتمد على مصادرها الذاتية في تمويل رأسمالها وتلجأ إلى المصارف في حالات قليلة جداً بسبب شروط وعراقيل المصارف، حيث ترى المصارف أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قرار صعب ومكلف ومحفوف بمخاطرة كبيرة، وقد أوصى الباحث بضرورة إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة مدعومة في مرحلة أولى من الدولة.

دراسة الجويفل (2013): كان الهدف من هذه الدارسة التعرف على دور للمصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود دور فعال للمصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد أوصى الباحث بإنجاح المصارف الإسلامية لما لها من تأثير كبير في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة رقاني (2013): كان الهدف من هذه الدارسة التعرف على الطرق المعتمدة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهل تعتبر القروض أداة تمويل ناجحة، واستخدم الباحث المنهج التحليلي ودراسة حالة في هذه الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بالقروض أداة ناجحة وفعالة لضمان نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة الأصفر (2015): كان الهدف من هذه الدارسة التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه أصحاب هذه المشاريع في الحصول على التمويل المطلوب، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المشاكل أهمها تمويل المصارف التجارية لهذه المشروعات في

الاقتصاد الليبي، وقد أوصى الباحث بضرورة قيام المصارف بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتوفير كامل مبلغ التمويل المطلوب لضمان نجاح هذه المشروع.

دراسة الحمادي (2015): هدفت الدارسة إلى استكشاف المشاكل التي واجهت هذه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة، حيث خلصت إلى أن هذه المشروعات تواجه عدة مشاكل منها: تسويقية، تمويلية، وقد أوصى الباحث زيادة دعم القطاع الخاص عن طريق وضع السياسات الاقتصادية الواضحة والمستقرة وإنشاء هيئة مستقلة تتولى مهمة التوسط بين المشروعات الصغرى والمتوسطة والمصارف. وما يميز هذه الدراسة أنها تهتم بإبراز أهم المعوقات التي تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة من خلال وجه نظر العاملين في المصارف التجارية.

تعريف المشروعات الصغيرة:

تعددت المعايير التي يمكن من خلالها تعريف المشروعات الصغيرة وذلك بحسب اختلاف البيئية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ومن أهم هذه المعايير (الجويفل، 2013، 15: 17):

- **معيار عدد العاملين:** يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تستخدم في تعريف المشروعات الصغيرة وأكثرها شيوعاً، كونه أكثر ثباتاً في الواقع من المعايير الأخرى، حيث اختلاف عدد العمال في المشروعات الصغيرة من دولة أخرى فكانت المشروعات الصغرى في أمريكا تتكون من 499 عاملاً، وفي بلجيكا تتكون من إلى 49 عاملاً، والأردن تتكون من 20 عاملاً.

- **معيار رأس المال (صافي حقوق الملكية):** وهي الفارق بين إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم، ففي اليابان تعتبر المشروعات صغرى إذا كان رأس مالها في حدود 10 مليون، بينما في الأردن تكون أقل من 50 ألف دينار ومصر 50 ألف جنية.

-**المعيار الوصفي:** أن يكون المشروع مستوفياً شرطين على الأقل مما يلي أولهما أن يكون المدير هو المالك، وأن يتم توفير رأس المال من المالك سواء كان فرد أو جماعة، وأن يكون الملاك والعمال يعيشون في مكان واحد، وأن يكون حجم المشروع صغيراً مقارنة مع حجم القطاع الذي ينتمي إليه.

وبالنظر إلى الواقع الليبي فقد عرفت المشروعات الصغرى بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة(سابقاً) رقم 472 الصادر بشأن بعض الأحكام في المشروعات الصغيرة حيث يعرف هذا القانون المشروعات الصغيرة بانها تلك المشروعات التي لا يزيد رأسمالها عن المليون دينار ولا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عاملاً

(المالطي وآخرون، 2015، 346) حيث يلاحظ أن المشرع أخذ أساسين في تعريف المشروعات الصغرى (عدد العمال ورأس المال).

تمويل المشروعات الصغيرة

تنبع أهمية تمويل المشروعات الصغيرة من أهمية هذه المشروعات ذاتها لاقتصاديات الدول جميعها (المتقدمة والنامية)، فهي تعتبر أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي لما لها من قدرة على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات وتطوير المستوى المعيشي للأفراد وزيادة الصادرات والإحلال محل الواردات، مما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات، ويساهم في استقرار سعر الصرف (شقاف والمغربي، 2015، 52-53).

ويعد ضعف التمويل من أبرز المشكلات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية، ذلك كون التمويل يعد المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية، فكلما كان التمويل ميسراً كلما ساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، (شقاف، والمغربي،2015، 52-53) ويشكل التمويل حجر الأساس في قيام وانجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة (زيدان،2015، 159)، لذا تعد مسألة التمويل جوهر مشكلة تنمية المشروعات الصغيرة (قريشي، 2005، 57-58) والتي تعاني منها هذه المشروعات، والتي تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب (قروض مصرفي)، وذلك لعدم ملاءمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة (المشهراوي، 2015، 144). وحيث إن عملية التمويل تواجه العديد من المشاكل والمعوقات، لذلك سوف يتم التطرق لها فيما يلي:

معوقات تمويل المشروعات الصغيرة

بالرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والدور المتعاظم الذي تلعبه تلك المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادي للدولة، إلا أنه وكما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003م، أن المشروعات الصغيرة تبدو شبه مهملة وضعيفة وتواجه تحديات ومعوقات متعددة في كثير من الدول النامية والعربية على وجه الخصوص (المشهراوي، 2015، 143)، ويمكن تقسم معوقات تمويل المشروعات الصغيرة إلى ثلاث مجموعات:

1-معوقات اقتصادية وسياسية

- ضعف قدرة المصارف التجارية على تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة (انبية وآخرون، 2015، 74).
- المخاطر العالية لإقراض المشروعات الصغيرة، حيث إن التعامل مع المشروعات الصغرى يحمل الكثير من المخاطرة، فقد بينت الكثير من الدراسات أن نسبة معتبرة من هذه المشروعات تفشل في بداية مراحلها (شهرزاد، 2012، 125).
- حتى يتسنى للمشروعات الصغرى النجاح، لا بد لها من العمل ضمن إطار تشريعي يحميها وفق آلية تنفيذية تدعمها، بحيث يوضع إطار قانوني محدد للمشروعات الصغيرة متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات، مما يسهل من عملية التنسيق بين الجهود المبذولة بين مختلف الأطراف المعنية، ويساعد على إيجاد سياسة واضحة ومشجعة لتنمية هذا المشروعات (أبو خشيم وآخرون، 2015، 34-37).

2-معوقات مالية

- إن صعوبة الحصول على الائتمان الرسمي يعتبر عقبة كبيرة أمام نموها وتطورها، وهذه العقبة سببها الطريقة التي تدار بها الموارد المالية داخل المشروعات، فالممول الرئيسي لها هو الاقتراض مما يستوجب عليها توفير ضمانات للائتمان المصرفي (رؤوف، 2001، 41).
- تعاني معظم المشروعات من مشكلات مع الضرائب لأنها لا تعمل وقفاً للنظام المحاسبي (الدفاتر المنتظمة).
- إن المصارف وانطلاقاً من سياستها الإقراضية، لا تقدم التمويل المطلوب إلا بعد دراسة الملف ودراسة جدوى (التحليل المالي) للمشروع والظروف الاقتصادية المحيطة به, ووضعية نشاط فرع المشروع (شهرزاد، 2012، 127).
- ان عنصر الثقة هو أهم العوامل التي تتخذه المصارف التجارية في التعامل مع عملائها، ومصدر الثقة هو محصلة لعدة عوامل، تتوقف هذه العوامل على وجود دفاتر وسجلات محاسبية للمشروعات (شهرزاد، 2012، 128)، وبكل تأكيد وحتى تأخذ هذه الدفاتر والسجلات طابع الثقة يجب أن تكون مراجعة من قبل مراجع خارجي.

- تتصف المشروعات الصغرى عادة بانخفاض حجم أصولها الرأسمالية (المباني، التجهيز) وهي ضرورية لتغطية القرض، إذ تعتمد عليها المشروعات عند منح الائتمان، وبالطبع فإن عدم كفاية ضمانات المشروع تمثل عائقاً أمام المصارف التجارية وتخفض قدرتها اتجاه تمويل المشروع في ظل تطبيق المعايير المصرفية (شهرزاد، 2012، 129).

3- معوقات إدارية

ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى ما يلي: (أنبيه، وآخرون، 2015، 74-76)

- الكفاءة الإدارية والفنية: حيث تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العمل، وتفتقر المشروعات الصغيرة للإدارة الناجحة والخبرة في العديد من المجالا ت(المحاسبية والتسويقية والتنظيمية).

- عدم وجود خطط واضحة بعيدة المدى للإرشاد والتوجيه، وتحديد البرامج الزمنية والموازنات المالية اللازمة.

- عدم توفر الدارسات والاستشارات الفنية والتشخيصية والجدوى الاقتصادية الواقعية التي تعتمد على دراسة الفرصة والسوق المحلي والخارجي وتهتم بالتكامل مع الصناعات الكبيرة.

- عدم ملاءمة خصائص العمالة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات هذه المشروعات.

- نقص الخبرات الفنية لذا أصحاب هذه المشروعات، والحاجة المتزايدة للتدريب والتطوير.

- نقص الخبرات الفنية لذا المستثمر الصغير والحاجة إلى التأهيل والتدريب والتطوير.

- الاعتماد على أصحاب هذه المشروعات في الإدارة وعدم الاستعانة بالمتخصصين في مجال الإدارة والقيادة واتخاذ القرارات، وعدم القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية لهذه المشروعات.

الدراسة العملية

يتناول هذا القسم تحليلاً للبيانات التي تم تجميعها من خلال صحيفة الاستبانة للوصول إلى نتائج حول مشكلة الدارسة.

قياس الثبات

تم استخدام اختبار إلفا كروبناخ لحساب ثبات مقياس الدارسة باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتبين أن درجة الثبات تقدر بـ 747. = Alpha. وهي تشير إلى أن محتوى صحيفة الاستبانة يتوفر فيه درجة جيدة نسبياً من الثبات والاستقرار والاعتماد، وبالتي يمكن التسليم بصحة النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الدارسة الميدانية ومن ثم إمكانية تعميمها على المجتمع محل الدراسة.

التحليل الوصفي للبيانات

يتضمن هذا الجزء تحليلاً وصفياً للبيانات الواردة في صحيفة الاستبانة للتعرف على خصائص المشاركين في الدارسة والوصول إلى نتائج مبدئية حول وجود معوقات لتمويل المشروعات الصغرى في ليبيا.

أولا: الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدارسة:

لغرض عرض البيانات الشخصية لمفردات عينة الدارسة تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتلك الخصائص وظهرت النتائج التالية:

1-المستوى التعليمي للمشاركين في الدراسة:

بعد تفريغ وتحليل البيانات المتعلقة، تبين من الجدول رقم (1) أن أغلب المشاركين من حملة شهادة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم 69.23 %، في حين يمثل حملة شهادة الدبلوم العالي ما نسبته 28.21 %، الأمر الذي يعطي انطباعاً جيداً بأن البيانات يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف الدراسة.

جدول رقم (1) توزيع المشاركين حسب المستوي التعليمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم عالي	11	%28.21
بكالوريوس	27	%69.23
أخرى	1	%2.56
الإجمالي	**39**	**100**

2 – التخصص للمشاركين في الدراسة:

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن ما نسبته 58.97% من المشاركين متخصصون في مجال المحاسبة، وما نسبته 35.9 % خريجو اقتصاد غير المحاسبة، وهذا من شأنه أن يرفع من مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها.

الجدول رقم (2) توزيع المشاركين حسب التخصص

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	23	%58.97
خريجي كلية اقصاد غير المحاسبة	14	%35.9
أخرى	2	%5.13
الإجمالي	**39**	**100**

3 – عدد سنوات الخبرة للمشاركين في الدراسة:

يوضح الجدول رقم (3) بأن أغلب المشاركين في الدراسة وبنسبة 87.18 % لديهم خبرة لا تقل عن 5 سنوات، بل إن ما نسبته 30.77 % من المشاركين تزيد خبرتهم عن 15 سنة، وهذه الخبرة بدون شك تساعد المشاركين في الدارسة على تقديم معلومات وآراء موضوعية حول مشكلة الدارسة، وهذه النتيجة ترفع من مستوي الثقة في البيانات والمعلومات المتحصل عليها لأغراض الدراسة.

الجدول رقم (3) توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	%12.82
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	13	%33.33
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	9	%23.08
من 15 سنة فأكثر سنة	12	%30.77
الإجمالي	**39**	**100**

4 – الوظيفة الحالية للمشاركين في الدراسة:

يوضح الجدول رقم (4) بأن أغلب المشاركين في الدراسة وبنسبة 48.72 % من المحاسبين، وأن ما نسبته 12.82 % رؤساء أقسام وهذه بدون شك يساعد المشاركين في الدارسة على تقديم معلومات وآراء موضوعية حول مشكلة الدارسة، وهذه النتيجة ترفع من مستوي الثقة في البيانات والمعلومات المتحصل عليها لأغراض الدراسة.

الجدول رقم (4) توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
محاسب	19	%48.72
رئيس قسم	5	%12.82
مراجع	7	%17.95
أخرى	8	%20.51
الإجمالي	**39**	**100**

ثانياً: تحليل البيانات المتعلقة بمعوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا

يتناول هذا الجزء تحليلاً وصفياً للبيانات الواردة في القسم الثاني من صحيفة الاستبانة، والمتعلقة بتحديد معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا، وقد تم استخدم جداول التوزيعات التكرارية والمتوسطات

الحسابية المرجحة والانحراف المعياري، وتم تصنيف إجابات المشاركين عن أسئلة صحيفة الاستبانة في ثلاث محاور يعبر كل محور عن معوق من معوقات تمويل المشروعات الصغيرة.

ولإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام مقياس ليكرت تم وضع سلم ترتيبي لهذه الأرقام كما هو مبين في جدول رقم (5)، وذلك للاستفادة منها في تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) مقياس وزن الإجابات على سلم ليكارت

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

– المدى: = 5–1=4 (5 أعلى نقطة لمقياس ليكارت و 1 أدني نقطة فيه)

– طول المدى: 5/4 = 0.8 (طول المدى = المدى / عدد الدرجات) ثم إضافة العدد 0.8 إلى أقل درجة في المقياس أي 1، من أجل وضع الحد الأعلى، وكانت الحدود كما يلي:

جدول رقم (6) حدود فئات مقياس ليكرت الخماسي

الحدود	العبارة
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشده

وتعتبر هذه المنهجية في التحليل مناسبة لمثل هذه البحوث حيث يمكننا عن طريق مقارنة قيمة متوسط المحور بشكل عام ومقارنتها بالجدول (6) أعلاه الذي يمثل حدود فئات مقياس ليكرت الخماسي، لمعرفة أهمية أو تأثير المحور بشكل عام كما يمكننا ترتيب أهمية الفقرات الثانوية لمعرفة تفاوت التأثير في المحور بشكل عام.

المحور الأول: المعوقات السياسية والاقتصادية لتمويل المشروعات الصغيرة

يبين الجدول رقم (7) ردود المشاركين في الدراسة حول وجود معوقات سياسية واقتصادية في تمويل المشروعات الصغرى، حيث إن المتوسطات الحسابية لردود المشاركين في الدراسة كانت بأكبر قيمة

(4.103) وانحراف معياري (0.709) وأقل قيمة كان (3.231) بانحراف معيار (1.097)، ومرتبة حسب أهميتها كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (7) المعوقات الاقتصادية والسياسية لتمويل المشروعات الصغيرة

العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية
عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة	4.103	0.709	1
تؤثر الوضع الأمني على تمويل المشروعات الصغيرة	3.923	0.971	2
لا تتبني المصارف سياسية تمويل المشروعات الصغيرة	3.872	1.017	3
غياب تشريعات وقوانين خاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة	3.846	0.975	4
قلة الموارد المالية للمصارف	3.846	0.833	4
عملية تمويل المشروعات الصغيرة محفوفة بالمخاطر	3.231	1.097	5
المتوسط المرجح العام	**3.8034**		

وبالنظر إلى المتوسط العام للمحور الأولي والذي كان (3.8034) ومقارنته مع ما تم استنتاجه بالجدول رقم (6)، نلاحظ أنه يوجد في نطاق الحد الرابع (الموافق) وهذا يدل بشكل مبدئي على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور على فرضية الدراسة.

المحور الثاني: المعوقات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة.

يبين الجدول رقم (8) ردود المشاركين في الدراسة حول وجود معوقات مالية في تمويل المشروعات الصغيرة، حيث تبين أن المتوسطات الحسابية لردود المشاركين في الدراسة كانت بأكبر قيمة (3.923) وانحراف معياري (0.703) وأقل قيمة كان (3.308) بانحراف معيار (0.950)، ومرتبة حسب أهميتها كما مبين في الجدول.

وبالنظر إلى المتوسط العام للمحور الثاني والذي كانت (3.6703) ومقارنته مع ما تم استنتاجه بالجدول رقم (6)، نلاحظ أنه يوجد في نطاق الحد الرابع (الموافق) وهذا يدل بشكل مبدئي على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور على فرضية الدراسة.

الجدول رقم (8) ردود المشاركين حول المعوقات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة

العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
عدم وضع الأولويات المالية بصورة ناجعة	3.923	0.703	1
ضعف القدرة على توفير الضمانات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة يؤدي إلى صعوبة الحصول على تمويل	3.897	0.852	2
عدم التزام المشاريع الصغيرة بمراجعة حساباتها من قبل مراجع خارجي	3.718	0.944	3
تأخر أصحاب المشروعات الصغيرة في تسديد الأقساط يوثر على تمويل المشروع الصغيرة	3.667	0.701	4
عدم وجود دفاتر وسجلات محاسبية في المشروعات الصغيرة	3.615	1.042	5
التصرف ببعض الموارد الخاصة بالمشروع لأغراض أخري	3.564	1.046	6
تعزيز اليات وأنظمة مالية محوسبة لإدارة المشروعات	3.308	0.950	7
المتوسط المرجح العام	**3.6703**		

المحور الثالث: المعوقات الإدارية في تمويل المشروعات الصغيرة.

يبين الجدول رقم (9) تحليل ردود المشاركين حول وجود معوقات إدارية في تمويل المشروعات الصغيرة، حيث يتبين أن المتوسطات الحسابية لردوهم كانت بأكبر قيمة (4.231) وانحراف معياري (0.842) وأقل قيمة كانت (3.615) بانحراف معياري (0.877)، ومرتبة حسب أهميتها.

وبالنظر إلى المتوسط العام لمحور الثالث والذي كان (3.9103) ومقارنته مع ما تم استنتاجه بالجدول رقم (6)، نلاحظ أنه يوجد في نطاق الحد الرابع (الموافق)، وهذا يدل بشكل مبدئي على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور على فرضية الدراسة.

الجدول رقم (9) ردود المشاركين حول المعوقات الإدارية لتمويل المشروعات الصغيرة

العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
عدم الاستعانة بذوي الاختصاص للاستفادة منهم في النواحي المالية	4.231	0.842	1
عدم وجود دراسة جدوى اقتصادية واضحة للمشروع	4.000	0.688	2
عدم قيام المشروعات الصغيرة برفع مهارات الموظفين	3.923	0.929	3
ضعف الكفاءة الإدارية والخبرة لأصحاب المشاريع الصغيرة	3.872	0.951	4
عدم تطوير لأصحاب المشروعات والمشروعات في حد ذاتها	3.821	0.756	5
ضعف السمات القيادية لدي أصحاب المشروعات	3.615	0.877	6
المتوسط المرجح العام	**3.9103**		

اختبار الفرضيات

بما أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لكبر حجم العينة والتي كانت 39، وعليه يمكننا استخدام الاختبار المعلمي للتحقق من فرضية الدراسة والتي تنص على:

" **توجد العديد من المعوقات لتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا**"

وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة والتي تشير كل واحدة منها إلى معوق من معوقات تمويل المشروعات الصغرى من خلال صياغة فرضية صفرية وفرضية بديلة لكل محور من المحاور الثالث السابقة كما يلي:

الفرضية الصفرية: متوسط المجتمع لا يختلف عن 3.40، وهي تمثل قيمة الحد الأدنى للموافقة حسب الجدول (6) والتي تعكس وجود تأثير للمحور بشكل عام.

الفرضية البديلة: متوسط المجتمع يختلف عن 3.40، في هذه الحالة (قبول الفرضية البديلة) يتم الرجوع لقيمة متوسط العينة، فإذا تجاوزت قيمة الاختبار يدل ذلك على أن متوسط المجتمع أكبر من هذه القيمة مما يعزز التأثير، أما إذا كانت قيمة متوسط العينة أصغر من قيمة الاختبار فإن ذلك يدل على أن متوسط المجتمع أقل من قيمة الاختبار وبالتالي لا يوجد تأثير لهذا المحور.

مستوى المعنوية المستخدم لهذا الاختبار $\alpha=0.05$ أي بنسبة ثقة 95%.

جدول (10) يبين نتائج اختبار تأثير محاور الدراسة

الفرضية	درجات الحرية		متوسط العينة	قيمة إحصائي الاختبار(ت)	القيمة الاحتمالية	فترة الثقة للمتوسط	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
الأولي	37		3.8034	15.684	000.	3.62	3.98
الثانية	37		3.6703	15.725	000.	3.53	3.86
الثالثة	37		3.9103	17.967	000.	3.72	4.05

أولاً: الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولي على أنه "توجد معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة". ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها إحصائياً في صورتها الصفرية التي تؤيد الفرضية والبديلة والتي تنفي الفرضية لهذا المحور.

وبالنظر إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم (10) تبين أن القيمة الاحتمالية P=0.00 وهي أصغر من قيمة (α =0.05)، كما أن قيمة متوسط المحور (3.8034) أكبر من قيمة الاختبار وهي (3.40)، فإن هذا يعزز الفرضية الصفرية ويدل على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور، وبالتالي نقبل هذه الفرضية والتي تنص على "وجود معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة".

ثانياً: الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه "توجد معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة". ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها إحصائياً في صورتها الصفرية التي تؤيد الفرضية والبديلة والتي تنفي الفرضية لهذا المحور.

وبالنظر إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم (10) تبين أن القيمة الاحتمالية P=0.00 وهي أصغر من قيمة (α =0.05)، كما أن قيمة متوسط المحور (3.6703) أكبر من قيمة الاختبار وهي (3.40) فإن هذا يعزز الفرضية الصفرية ويدل على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور وبالتالي نقبل هذه الفرضية والتي تنص على " توجد معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة ".

ثالثاً: الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه "توجد معوقات إدارية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة".

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها إحصائياً في صورتها الصفرية التي تؤيد الفرضية والبديلة والتي تنفي الفرضية لهذا المحور.

وبالنظر إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم (10) تبين أن القيمة الاحتمالية P=0.00 وهي أصغر من قيمة (α =0.05)، كما أن قيمة متوسط المحور (3.9103) أكبر من قيمة الاختبار وهي (3.40) فإن هذا يعزز الفرضية الصفرية ويدل على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور وبالتالي نقبل هذه الفرضية والتي تنص على " توجد معوقات إدارية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة ".

رابعاً: ملخص الفرضيات الفرعية واختبار الفرضية الرئيسية للدارسة:

يمكن اختبار الفرضية الرئيسية للبحث والتي تنص بأنه "توجد العديد من المعوقات لتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا".

من خلال ملخص نتائج الفرضيات الفرعية الموضحة بالجدول رقم (11) يتبين أنه تم قبول الفرضيات الفرعية.

فإن هذه النتيجة تعزز قبول الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص بأنه "توجد العديد من المعوقات لتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا"، وعليه فإن الدراسة انتهت إلى أنه توجد العديد من المعوقات تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا.

الجدول رقم (11) ملخص نتائج الفرضيات الفرعية

الفرضية	الفرضيات الفرعية	القرار المتخذ	اختبار الفرضية الرئيسية
1	توجد معوقات سياسية واقتصادية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة	قبول	قبول
2	توجد معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة	قبول	
3	توجد معوقات إدارية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة	قبول	

رابعاً: النتائج والتوصيات

النتائج

1. وجود العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية تواجه تمويل المشروعات الصغرى والمتمثلة فيما يلي ومرتبة حسب أهميتها:
   - عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة.
   - تأثير الوضع الأمني في البلاد على تمويل المشروعات الصغيرة.
   - عدم تبني المصارف التجارية سياسة تمويل المشروعات الصغيرة.
   - غياب التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة.

- قلة الموارد المالية للمصارف.
- وجود مخاطر تتبع عملية تمويل المشروعات الصغيرة مثل تعثر هذه المشروعات.

2. توجد العديد من المعوقات المالية تحول دون تمويل المشروعات الصغرى والمتمثلة فيما يلي ومرتبه حسب أهميتها:
   - عدم قيام المشروعات الصغيرة بوضع أولويات مالية.
   - ضعف الضمانات المقدمة من أصحاب المشروعات المقدمة للمصارف.
   - تأخير أصحاب المشروعات الصغيرة عن سداد الأقساط على القروض.
   - عدم وجود دفاتر وسجلات محاسبية لدي العديد من المشروعات الصغيرة.
   - قيام أصحاب المشروعات الصغيرة بالتصرف بالموارد المالية الخاصة بالمشروعات لأغراض أخري.
3. توجد العديد من المعوقات الإدارية التي تواجه تمويل المشروعات الصغرى والمتمثلة فيما يلي ومرتبه حسب أهميتها.
   - عدم قيام أصحاب المشروعات الصغيرة بالاستعانة بذوي الاختصاص مالياً.
   - عدم وجود دراسات علمية للجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات.
   - عدم قيام المشروعات برفع مهارات الموظفين بها.
   - ضعف الإدارة والخبرة لأغلب أصحاب المشروعات الصغيرة.
   - ضعف السمات القيادية لأصحاب المشروعات والصغيرة.

التوصيات

-نشر والوعي بأهمية المشروعات الصغرى وتبيان دورها في الرفع بالاقتصاد.

-إنشاء هيئة أو جسم يقوم بضمان ودعم المشروعات الصغرى.

-وضع قوانين وتشريعات ذات شروط مسهلة لدعم المشروعات الصغرى.

-إلزام المشروعات في ليبيا بتبني نظم محاسبية متطورة نسبياً.

-زيادة الدعم للمشروعات الصغرى من خلال تخصيص مبالغ أكبر في موازنات الدولة.

المراجع

أنبيه، عصام ضو فرج، إمحمد حسم على معتوق (2015). إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، (69).

أبو خشيم، عمر حسين، بدران، محي الدين علي (2015). المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في التنمية الاجتماعية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، 35-37.

الجويفل، محمود سلامة سليمان (2013). *دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم*. رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الحمادي، محمد عامر (2015). مفهوم وخصائص والمشاكل التي تواجه تنمية وتطوير الصناعات الصغرى في ليبيا. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، 267.

المشهراوي، حسين. وسام أكرم الرملاوي (2015). أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة. *مجلة جامعة الأقصى*، 19(2)، 125.

المالطي، عبد الفتاح أبوبكر، محمد مخلوف، مفتاح (2015). الاستراتيجيات والسياسات الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، 342.

الأسرج، حسين عبد المطلب (2011). تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الشبكة العنكبوتية: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/34398

الأصفر، يوسف فرج (2015). دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، 193.

رقاني، بوخطة. خمقاني نريمان (2013). *تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية*. رسالة ماجستير غير منشورة، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

رؤوف، عثامنية (2001). *التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة الجزائر، الجزائر.

زيدان، عبد الناصر سالم (2015). الهياكل المؤسسية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، 158.

شقاف، خالد عبد الله رحيل، المغربي، عبد السلام علي جمعة (2015). أساليب التمويل الإسلامي الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، 52.

شهرزاد، برجي (2012). إشكاليات استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

قريشي، يوسف (2005). سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

لايقة، هشام عدنان (2013). دراسة ميدانية لواقع المشكلات التي تعترض المشروعات الصناعية الصغيرة في الأردن ومدي وجود تشبيك فيما بينها. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، 35(8)، 273.

واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا

أ. سميرة حسين أوصيلة
كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب
libyaw222@gmail.com

أ. اسماعيل محمد الطوير
كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب
ms201475@yahoo.com

الملخص

تسهدف الدراسة تسليط الضوء على واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا، ولقد انتهجت الورقة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، والمعتمد على تحليل المؤشرات الاقتصادية والبيانات والإحصاءات المنشورة في بعض التقارير والنشرات الإحصائية والدراسات السابقة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات البطالة والمشروعات الصغيرة في ليبيا عند مستوى معنوية (0.05) وأنها علاقة طردية موجبة وتزايد أعداد المؤسسات الخدمية في قطاع السياحة (شركات سياحية، وتشاركيات سياحة، مكاتب السفر والسياحة) وعدد العاملين بها، وأعداد العاملين في الصناعات التقليدية القائمة على هذا القطاع.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة، الاقتصاد الليبي.

Abstract

The study aims to spotlight the reality of small and medium enterprises and the elements of their success in Libya. The paper uses the descriptive analytical methodology by employing the statistical software SPSS which depends on analyzing economic indicators and statistics, published in some reports, statistical briefs and previous studies. The study reaches some results, the most important of which are: there is a relationship of a statistical significance between unemployment rates and small enterprises in Libya at a significance level of (0.05). It is a proportional positive relationship. There is also an increase of service institutions in the sector of tourism (tourism companies, tourism firms and bureaus of travel and tourism) and the number of their workers as well as the workers in the traditional industries based in this sector.

Key words: Small and medium enterprises, Libyan economy.

المقدمة

تزخر بلادنا بالعديد من الثروات والموارد الطبيعية المتنوعة جغرافيا في مختلف القطاعات، ففي قطاع السياحة مثلا: تملك ليبيا ساحلاً بطول حوالي 1900 كم، إضافة إلى وجود العديد من المناطق الأثرية الموزعة بشكل متناسق في معظم ربوع البلاد، كحضارة لبدة وقورينا وصبراتة وجرمة وغيرها، كما تتمتع بصحراء واسعة تزخر بالواحات ذات المياه العذبة في الجنوب الليبي مثل بحيرة (عين قبر عون، واو الناموس، عين الفرس وغيرها) وهي بؤر جذابة لاستقطاب السياح من كل مكان؛ مما يشكل مصدرًا هاماً لقيام العديد من الصناعات الصغيرة عليها كالمطاعم والشاليهات، والحرف التقليدية (الفخار والنخيل وغيرها). أما في القطاع الزراعي، فهي تتميز بمناخ معتدل وتربة خصبة تقوم عليها العديد من الثروات الزراعية والحيوانية. وأما بخصوص قطاع الصيد البحري، فحوض البحر المتوسط من أفضل مواطن سمك التونة، وغيرها من الثروات البحرية. أما فيما يتصل بقطاع النفط والغاز، فهناك الكثير من الصناعات المكملة. وأن وجود مثل ذلك، يساعد في قيام العديد من الصناعات الحرفية والتقليدية والتجارية، والتي تُسهم بشكل فعال في تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي للمواطن الليبي.

ووفق الإحصائيات فإن نسبة الشباب تشكل 60% من إجمالي سكان ليبيا، إلا أن هذه النسبة تعاني من قلة التوظيف وارتفاع البطالة، حيث بلغت نسبة البطالة لسنة 2012م (19.22%)، ولسنة 2013م (17.4%) (الشويرف والبيباص، 2017). ومن هنا فقد قام الباحثان بإجراء هذا البحث للتعرف على واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا، وما هي الصعوبات والعوائق التي تعترضها ومقومات نجاحها.

المشكلة البحثية

هذا البحث يأتي كمحاولة للتعرف على واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. هل هناك علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة ومعدلات البطالة في ليبيا؟
2. ما هي أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في ليبيا؟

أهمية البحث

تستمد الورقة أهميتها من محاولة إبراز دور المشروعات الصغيرة في ليبيا، وإسهامها في توظيف العمالة من المواطنين في القطاعات الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق الحياة الكريمة لهم.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الدور التنموي للصناعات الصغيرة في ليبيا وكيفية تفعيل هذا الدور.

منهج البحث

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذا البحث، والاعتماد على البيانات والمعلومات التي وردت في دراسات سابقة وخصوصا دراسة (الشويرف والبيباص: 2017) (تنتوش وحميدان، 2018)، إضافة إلى بعض التقارير الصادرة عن مكتب مكافحة الفساد في الخمس، والكتاب الإحصائي (2009م)، واستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

الحدود المكانية والزمنية

تمتد الحدود الزمنية للبحث – طبقا لتوفر البيانات – إلى الحقبة الزمنية الممتدة مابين الأعوام 2006-2012م، أما حدودها المكانية فهي الاقتصاد الليبي.

سادساً: الدراسات السابقة

دراسة (شاميه,2016): وتوصلت إلى ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المشروعات لكونه يمثل أساساً لقيام قطاع إنتاجي يكون قادراً على دعم الاقتصاد الوطني، وأن المشروعات الصغيرة في ليبيا تعاني من نفس الصعاب والمشاكل التي تعاني منها الدول النامية.

دراسة (الخمشي، 2010): حيث حاولت الوصول إلى دور المشروعات الصغيرة في تشغيل الشباب، والحد من مشكلة البطالة وأوضحت الدراسة في نتائجها أن هذا النمط من المشروعات وفر فرص عمل لأفراد العينة، وقد تخلصوا من مشكلة البطالة ولن ينظروا بعد الآن إلى القطاع الحكومي أو الخاص لأجل توظيفهم.

دراسة (نوبة، 2009): حيث سعت الدراسة إلى التعريف بحاضنات الأعمال وأهميتها ومدى حاجة المجتمعات إليها، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: قلة اهتمام الجهات المسؤولة بالمشروعات الصغيرة، وهذه المشروعات تعاني من مشاكل عديدة كانت أهمها التمويل والتسويق، وأن هذه المشروعات بحاجة ماسة إلى كافة أنواع الدعم والمساندة، كما أن أصحاب هذه المشروعات ليس لديهم دراية وعلم بطبيعة حاضنات الأعمال.

دراسة (المغربي، 2008): تناولت هذه الدراسة القوانين والتشريعات المنظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشعبية طرابلس، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: وجود قصور في القوانين المنظمة للعمالة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن هذه القوانين والتشريعات المنظمة لهذه المشروعات متغيرة وغير مشجعة على إقامتها.

دراسة (الهمالي، 2008): حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة الباحثين عن العمل، وأوضحت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في خلق فرص عمل للباحثين عنها، وذلك من خلال التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية وصقل الموارد البشرية وتشجيع الاستثمار واكتساب الخبرات.

دراسة (مفتاح، 2008): حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم المعوقات والمشاكل التي تعيق نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة لا يهتمون بأعداد دراسات جدوى لمشاريعهم، وتعاني المشروعات من جملة من المشاكل والصعوبات في مراحل نموها مثل قصور في الهيكل التنظيمي، ومشاكل في الدورة المستندية، وتسويق منتجاتها، وغيرها من المشاكل.

دراسة (العرابي، 2007): حيث استهدفت التعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل من تقديم السيولة اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت لعدة نتائج أهمها: تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نقص الموارد المادية، وكذلك تعاني من صعوبات الحصول على الموارد الأولية وارتفاع تكلفتها، وكذلك ضعف إقحام العنصر النسائي في إدارة هذا النوع من المشروعات.

دراسة (النويصري، 2007): حيث تم التركيز على المشاكل التمويلية التي تواجهها المشروعات الصغيرة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: تدنى مساهمة المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة، كما تبين أن سياسات الإقراض ومنح الائتمان تتم وفق تاريخ الاستحقاق، وأن سياسات الإقراض تهتم بأنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان، ولا تأخذ في الاعتبار التقلبات التي تتعرض لها القيمة السوقية لهذه الأصول.

دراسة (ناجي، 2007): استهدفت هذه الدراسة معرفة درجة تأثير دراسات الجدوى على قرارات التمويل بالمصارف المتخصصة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: الإهمال الكبير لدراسات الجدوى المقدمة لطلب

التمويل المصرفي، والتركيز على الضمانات، وضعف الكوادر البشرية المتخصصة في مجال تقييم دراسات الجدوى، وكذلك نقص وغياب الإحصاءات المتخصصة في مجال الاستثمار داخل الدولة سبب افتقار دراسات الجدوى المقدمة لحقائق تسندها.

دراسة (الورفلي، 2006): من الأهداف التي حاولت الدراسة الوصول إليها إلقاء الضوء على واقع حال المشاريع الصغيرة والمتوسطة بليبيا، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن هذا النمط من المشروعات تعترضه العديد من الصعوبات في ليبيا سواء أكانت تنظيمية أو إدارية أو تلك المتعلقة بالقدرة التنافسية، كما بينت الدراسة أن أغلب الذين يعملون في هذه المشروعات هم من العمالة المحلية ونادرًا ما يكون هناك تواجد للعمالة غير المحلية في مثل هذه المشروعات، وهذا ما يسهم في توفير النقد الأجنبي.

دراسة (بن حليم، 2006): حيث استهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا، ومعرفة الصعوبات والتحديات والمخاطر التي تواجهها، وقد توصلت لمجموعة من النتائج أهمها: أن جميع هذه المشروعات تم تكوينها بفكرة من أصحابها، وعدم وجود حاضنة أو راعية لهذه المشروعات، كذلك عدم وجود متابعة من الجهات الممولة لها، ووجود عدة صعوبات وتحديات تواجه هذه المشروعات أهمها قلة التدريب ونقص الصيانة وعدم استخدام التقنية والإدارة العلمية.

الإطار النظري للمشروعات الصغيرة

مفهوم المشروعات الصغيرة

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه في الفكر الاقتصادي يحدد ماهية الصناعات الصغرى والصغيرة، والمتوسطة، ويعزى ذلك إلى تباين المعايير المعتمدة من دولة إلى أخرى في التعريف بهذه الصناعات مثل عدد العمال ورأس المال المستثمر أو المستوى التقني أو نوع النشاط أو حجم المبيعات أو غير ذلك. وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تتضمن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة) بوجود أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة، فضلاً عن تباين التعريفات بين المنظمات الإقليمية والدولية (اعبيدة، 2015). وعلى الرغم من شيوع استخدام معايير مثل العمل ورأس المال وحصة السوق من المبيعات، إلا أن معيار العمل هو الأكثر شيوعاً من غيره في تعريف هذه الصناعات، أو بمعني آخر هو الأساس أو العمدة في التعريف طبقاً للكثير من التعريفات المستخدمة (الشويرف والبيباص، 2017).

فعلى سبيل المثال – في الحالة الليبية – يُلْحَظ أن الصناعات المتوسطة بمعيار عدد العمال تتراوح بين 26–50 عاملاً (طبقا لبعض التعريفات المعتمدة في ليبيا) هي في حقيقتها صناعات صغيرة في دولة أخرى مثل تركيا التي يتراوح فيها عدد العمال في صناعتها المتوسطة بين 50 إلى 199 عاملاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حوالي 35% من الدول المدرجة في قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية البالغ عددها 132 دولة، تعرف المنشآت الصغيرة على أنها الصناعات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250عاملاً (اعبيدة، 2015).

ومن استقراء هذه التعريفات يُلْحَظ أنه تم الاعتماد تارةً على معيار عدد العمال في تعريف المشروعات الصغيرة، أو المزاوجة بين معياري العمل ورأس المال تارةً أخرى.

1. تعريف صندوق التشغيل للصناعات الصغيرة والمتوسطة – طبقا لمعيار عدد العمال – بعد قرار اللجنة الشعبية سابقاً رقم (109) لعام 2006، (اعبيدة، 2015، ص 19) والقاضي بإنشاء الآتي:

جدول رقم 1: يبين أنواع المشروعات وفق معيار عدد العمال

حجم المشروع (يتضمن المشروعات الصناعية)	عدد العمال
صغيرة	من 1 إلى 25
متوسطة	من 26 إلى 50

المصدر: (اعبيدة، 2015م).

2. في حين يعرف صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة (تشمل الصناعات الصغرى والصغيرة) التي يقوم بتمويلها وفقاً للمعيار المزدوج (عدد العمال ورأس المال) (الشويرف والبيباص، 2017)، على النحو الآتي:

جدول رقم 2: يبين تعريف صندوق ضمان الاقتراض لإغراض التشغيل

حجم المشروع (الصناعة)		عدد العمال	قيمة القرض بالدينار
مشروعات متناهية الصغر	مشروعات نشاط الفردي	من قبل صاحبها مباشرة	50000
	مشروعات نشاط المشاركة	3أشخاص	150000
المشروعات الصغيرة	مشروعات النشاط الفردي	تدار من قبل صاحبها مباشرة	150000
	مشروعات نشاط المشاركة	من 2 إلى 10	من 1 إلى 5 مليون

المصدر: (الشويرف والبيباص، 2017م).

3. تعريف وزارة الصناعة الليبية: فعلى الرغم من مزاوجته بين معياري العمل ورأس المال في التمييز بين أحجام الصناعات المختلفة إلا أنه يثير لبساً لغوياً في استخدامه لمصطلح الصناعة الصغرى أو المتناهية في الصغر، والصناعة الصغيرة، إذ يفترض أن تكون الصناعات الصغيرة أكبر نسبياً من الصناعات الصغرى أو المتناهية في الصغر وليس كما ورد في التعريف.

جدول رقم 3: يبين تعريف وزارة الصناعة للمشروعات الصغيرة.

حجم المشروع (الصناعة)	عدد العمال	رأس المال (دينار)
صغيرة	من 1 إلى 10	250000
صغرى	من 11 إلى 50	1 مليون
متوسطة	من 51 إلى 80	5 مليون

المصدر: (الشويرف والبيباص، 2017م).

خصائص المشروعات الصغيرة

تتميز المشرعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من أنواع المشروعات، ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي (النجار: 1982، ص6-7):

1. انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة لمباشرتها وصغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، وسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان.

2. وجود سوق محدود وعدد مميز من المستهلكين مما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف بعادات الشراء وأنماط الاستهلاك.

3. نقص حجم القوي العاملة اللازمة وإمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة، وانخفاض تكلفة العمل نسبيا وعدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل.

4. بساطة التنظيم المستخدم وسهولة الاعتماد على مستشارين وخبرات جديدة، ووجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة.

5. وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في الإنجاز وتحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح وتحمل مخاطرة.

6. القدرة على تغيير تركيب القوة العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد مما يساعد على التغلب على العقبات في الحالة الاقتصادية أو غيرها، بمعنى آخر السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة.

7. ارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال، حيث يمكن التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر.

واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا

تعتبر التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الحديثة في المنطقة العربية، حيث تأسس برنامج الحاضنات والابتكار التقني في العام 2006م، وكانت تبعيته آنذاك للجنة الشعبية للقوى العاملة (سابقاً)، وفي العام 2007م تم تأسيس إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة وكانت تتبع في ذلك الوقت مجلس التطوير الاقتصادي، ولاحقاً أصبحت في العام 2010م برنامجاً وطنياً يتبع للجنة الشعبية للاقتصاد (سابقاً)، وإلى الوقت الحاضر لوزارة الاقتصاد (الشويرف والبيباص، 2017).

واقع البطالة في ليبيا

وفقاً البيانات التي تم أخذها من دراسة كل من (الشويرف والبيباص، 2017) (تنتوش وحميدان، 2018) والتي تتعلق بإجمالي عدد السكان والقوى العاملة ونسب البطالة والتي سيتم استخدامها في إيجاد بعض المؤشرات الاقتصادية التي تبين واقع سوق العمل في ليبيا والمتمثلة في معدلات النشاط ونسبة المشاركة في القوى العاملة ونسبة المشتغلين لعدد السكان كما هو مبين في الجدول رقم (4):

الجدول 4: أبرز مؤشرات سوق العمل في ليبيا خلال الفترة م2006، 2012م، 2013م

البيان	2006			2012			2013		
	ذكور	إناث	الإجمالـ	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
عدد السكان الليبيين(بالألف)	184	180	3651	3026	2853	5878	3087	2914	6001
السكان في سن العمل (بالألف)	258	89	347	2026	1916	3942	2009	1905	3914
معدل النشاط	14	4.9	9.5	66.9	67.2	67.1	65.1	65.4	65.2
القوى العاملة (بالألف)	940	388	1328	1236	647	1882	1297	747	2043
نسبة المشاركة في القوى	3.6	4.3	3.8	61.0	33.8	47.8	64.6	39.2	52.2
عدد المشتغلين الليبيين	119	477	1675	1039	485	1524	1109	579	1688
نسبة المشتغلين لعدد السكان	4.6	5.3	4.8	51.3	25.3	38.7	55.2	30.4	43.1

البيان	2006			2012			2013		
	ذكور	إناث	الإجمال	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
العاطلون (بالألف)	202.	72.6	275.	196.2	162.1	358.3	187.9	167.4	335.3
نسبة البطالة	21.5	18.7	20.7	15.9	25.1	19.0	14.5	22.4	17.4

المصدر: (الشويرف والبيباص، 2017: تنتوش وحميدان، 2018).

من خلال الجدول السابق نَلْحَظ أن معدل النشاط والتي تحسب بقسمة السكان في سن العمل على إجمالي عدد السكان فقد ارتفعت عما كانت عليه في عام 2006م حيث أخذت النسب الآتية على التوالي (9.5%، 67.1%، 65.2%) للأعوام 2006م، 2012م، 2013م، وكذلك نسبة المشاركة في القوى العاملة التي تحسب بقسمة القوى العاملة على عدد السكان في سن العمل قد ارتفعت مما كانت عليه في عام 2006م، وأخذت النسب الآتية على التوالي (3.8%، 47.8%، 52.2%) للأعوام 2006م، 2012م، 2013م، كما نَلْحَظ أيضاً ارتفاع نسبة المشتغلين والتي تحسب بقسمة عدد المشتغلين الليبيين على عدد السكان في سن العمل حيث أخذت النسب الآتية على التوالي (4.8%، 38.7%، 43.1%)، للأعوام 2006م، 2012م، 2013م، أما نسبة البطالة فقد انخفضت إلى أن وصلت إلى (17.4%) في عام 2013م.

أعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا

ويبين الجدول رقم (5) أعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا وتوزيعها حسب الكيان القانوني.

الجدول 5: أعداد المشروعات الصغيرة وفقاً لشكلها القانوني

الشكل القانوني	2006	2007	2008	2009
فردية	13841	371	15531	15815
تشاركيه	2481	11525	2119	1753
نشاط أسري	349	1160	538	590
أخرى	81	----	----	----
المجموع	16752	13056	18188	18158

المصدر: (الشويرف والبيباص، 2017).

ويتضح من خلال الجدول السابق أن نمط الملكية الفردي ما يزال هو النمط المسيطر على الوحدات الاقتصادية في الصناعات الصغيرة في ليبيا مقارنة بأنماط الملكية الجماعية (تشاركيات أو شركات

مساهمة) بخلاف الصناعات الكبيرة التي يهيمن عليها القطاع العام، حيث تشير بعض الدراسات إلى انحسار استثمارات الدولة في قطاع الصناعة التحويلية بشكل ملحوظ في ظل توقف معظم المصانع عن العمل جزئيا أو كليا وعدم اكتمال برنامج الخصخصة (اعبيدة، 2015م).

استيعاب المشروعات الصغيرة للقوى العاملة (قطاع السياحة) في ليبيا:

يوضح الجدول التالي عدد المؤسسات الخدمية التي تقوم على قطاع السياحة والعاملين بها خلال الفترة 2007– 2009م.

الجدول: 6 عدد المؤسسات الخدمية وأعداد العاملين في هذا القطاع

السنة	شركات سياحية		تشاركيات سياحية		مكاتب سفر وسياحة	
	عدد المؤسسات	عدد العاملين	عدد المؤسسات	عدد العاملين	عدد المؤسسات	عدد العاملين
2007	239	2390	418	2090	50	100
2008	304	3040	459	2295	65	130
2009	378	2646	498	4902	91	182
الإجمالي	921	8076	1375	9287	206	412

المصدر: الكتاب الإحصائي (2009)، ص 305–306.

من خلال البيانات الواردة في الجدول نجد أن إجمالي العاملين بقطاع السياحة (17775) عامل (8076+9287+412)، فالشركات السياحية تُسْهِم في استيعاب (45.4%) من العاملين في هذا القطاع، في حين التشاركيات السياحية أسهمت في توظيف ما نسبته (52.3%) من العاملين، أما بالنسبة لمكاتب السفر والسياحة فكانت مساهمتها منخفضة وبلغت (2.3%)، وقد يرجع ذلك بسبب إدارتها من قبل أصحابها فلا تحتاج للكثافة العمالية بها.

والجدول رقم (7) يوضح عدد العاملين بالصناعات التقليدية القائمة على قطاع السياحة.

الجدول: 7 عدد الحرفيين العاملين بالصناعات التقليدية لسنة 2009م

الحرفة	نسيج	الجلود	النحاسية	الحديدية	الصياغة	النباتية	الخزفية	الخشبية	الإجمالي
العدد	4270	350	140	280	280	1190	210	280	7000

المصدر: الكتاب الإحصائي (2009)، ص 310.

من الجدول السابق نَلْحَظ الأعداد الهائلة للعاملين في الصناعات التقليدية في ليبيا وفق المسح المجرى في سنة 2009م حيث بلغ عدد العاملين المنطوين في هذه الصناعات 7000 عامل.

استيعاب المشروعات الصغيرة للعمالة المحلية في ليبيا:

ومن خلال الجدول رقم (8) تبرز أهمية المشروعات الصغيرة في استيعاب القوى العاملة داخل الاقتصاد الليبي من خلال مقارنة أعداد العاملين بهذه المشروعات بإجمالي أعداد العاملين في ليبيا

الجدول 8: الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة في استيعاب أعداد العاملين

السنوات	إجمالي العاملين بالاقتصاد الليبي	أعداد العاملين بالمشروعات	نسبة المساهمة
2006	1635.7	42017	%2.56
2007	1376.3	59055	%4.29
2008	1426.1	68340	%4.79
2009	1477.7	74719	%5.05
2012	1882.0	67099	%3.56

المصدر: (الشويرف والبيباص, 2017).

من خلال الجدول نجد أنه في العام 2006م وصل عدد إجمالي القوى العاملة في ليبيا إلى حوالي (1.635) مليون عامل، كان من ضمنهم (42017) ألف عامل بالمشروعات الصغيرة، أي بنسبة (2.56%)، واستمر هذا العدد بالتزايد إلى أن وصل في عام 2012م إلى حوالي (67099) ألف عامل وبنسبة إسهام (3.56%)، ورغم تزايد هذا العدد إلا أن نسبة إسهام المشروعات الصغيرة في التوظيف كانت منخفضة جدا وتتراوح ما بين (2.56% – 5.05%)، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى إهمال وتهميش القطاع الخاص وضعف مشاركته في العملية الاقتصادية.

علاقة المشروعات الصغيرة بمعدلات البطالة في ليبيا:

للإجابة على تساؤل البحث الذي ينص على:

هل هناك علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة ومعدلات البطالة في ليبيا؟

للإجابة على سؤال البحث، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لبيان نوع العلاقة وقوتها، واستخدم اختبار الانحدار البسيط لبيان الأثر بين نسبة إسهام المشروعات الصغيرة في التوظيف ومعدلات البطالة والتي

بلغت على التوالي (20.74%، 19.64%، 18.69%، 18.49%، 19.22%) للأعوام 2006م، 2007م، م2008، 2009م، 2012م (تنتوش واحميدان: 2018، ص12)، والجدول رقم (9) يوضح ذلك:

الجدول 9: نوع العلاقة بين معدلات البطالة ونسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في التوظيف

المتغيرات	R	R2	F	T	T المعنوية
معدل البطالة ونسبة إسهام	0.91	0.828	14.44	25.642	0.000

المصدر: إعداد الباحثان.

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول (9) نَلْحَظ أن هناك علاقة بين نسبة إسهام المشروعات الصغيرة في التوظيف ومعدلات البطالة، وهي علاقة طردية موجبة، وأن هناك أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للمشروعات الصغيرة على معدلات البطالة في ليبيا، وقد بلغت قوة هذا الأثر (91%)، ومعامل التحديد (82.8%)، مما يعكس ارتفاع قوة هذا الأثر ودرجة تفسيره.

الأهمية النسبية لبعض القطاعات في استيعاب القوى العاملة:

وعلى الرغم من انخفاض الأهمية النسبية لأعداد العاملين بالمشروعات الصغيرة، والتي بلغ متوسطها وفقاً للبيانات السابقة (4.07%)، تظل هذه النسبة مقبولة إذا ما تمت مقارنتها مع الأهمية النسبية للعاملين ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول 10: الأهمية النسبية لبعض القطاعات في استيعاب القوى العاملة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من هذه القطاعات

السنة	الزراعة والصيد		الصناعة التحويلية		التشييد والبناء		النقل والتخزين	
	الأهمية	الناتج	الأهمية	الناتج	الأهمية	الناتج	الأهمية	الناتج المحلي
2006	8.58	13.5	3.53	15.3	2.41	16.6	4.83	12.9
2007	2.8	16	4.8	11.9	2.5	34.2	4.8	21.1
2008	5.0	18	4.6	21.2	2.5	42.8	4.6	17.7
2009	5.0	6	4.4	11.4	2.4	26.4	4.5	6.2

المصدر: (الشويرف والبيباص، 2017)، (تنتوش وحميدان، 2018)، الكتاب الإحصائي (2009)، ص233.

من خلال الجدول السابق فإننا نَلْحَظ أن نسبة الإسهام لقطاع الزراعة والصيد البحري في التوظيف كانت مرتفعة عن نظيرتها في القطاعات الأخرى، فقد بلغت أعلى نسبة لها في عام 2006م (8.5%)

و(5%) على التوالي في عامي 2008م، 2009م، يليها قطاع النقل والمواصلات حيث كانت نسبة إسهامه في التوظيف تتراوح في حدود (4.5- 4.8%)، يأتي بعد ذلك قطاع الصناعات التحويلية والذي كانت نسبة مساهمته في التوظيف تتراوح في حدود (3.5- 4.8%)، أما قطاع الإنشاءات فقد كانت نسبة مساهمته في التوظيف منخفضة تتراوح في حدود (2.4- 2.5%)، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي من هذا القطاع قد سجل أعلى قيم عن نظيره في القطاعات الأخرى كما هو مبين في الجدول أعلاه.

إسهام المصارف المتخصصة في دعم المشروعات الصغيرة

1. إسهام مصرف التنمية في دعم المشروعات الصغيرة في ليبيا:

يوضح الجدول رقم (11) القروض الممنوحة من مصرف التنمية خلال الفترة (2007-2013).

جدول 11: يبين القروض الممنوحة من مصرف التنمية من الفترة 2007 حتى 2013م

ر.م	الأنشطة	العدد	القيمة بالدينار الليبي	عدد المستفيدين
1	البناء والتشييد	48	129.949.235.000	2745
2	وسائل النقل	512	36.829.329.470	1008
3	صناعات غذائية	57	29.173.248.500	519
4	بلاستيكية كيماوية	16	7.843.420.000	174
5	أنشطة خدمية	53	6.858.259.000	184
6	معدنية وهندسية	28	5.969.925.000	102
7	خدمات طبية	6	2.951.350.000	64
8	خدمات سياحية	12	1.705.150.000	70
9	ص. نسيجية وجلدية	3	490.000.000	13
10	ص. خشبية وورقية	2	170.000.000	10
	الإجمالي	738	221.939.916.972	4889

المصدر: (أبو خريص، 2015).

بالنظر إلى الجدول رقم (11) نَلْحَظ أن أكبر عدد من القروض كان موجهاً لقطاع النقل والمواصلات بواقع (512) قرضاً، تلاها قطاع الصناعات الغذائية بواقع (57) قرضاً، يأتي بعد ذلك قطاع الأنشطة

الخدمية بواقع (53) قرضاً، ومن ثم قطاع البناء والتشييد حيث بلغت قيمة قروضه (48) قرض. أما باقي القطاعات فقد حازت على جزء صغير من هذه القروض كما هو موضح في الجدول السابق. وإذا ما نظرنا إلى المستفيدين من هذه القروض فنجد أن أكبر نسبة كانت في قطاع البناء والتشييد بنسبة (56.15%) من إجمالي المستفيدين، يليها قطاع النقل بنسبة (20.62%) من إجمالي المستفيدين، وحاز قطاع الصناعات الغذائية على نسبة (10.62%) من إجمالي المستفيدين وهي أكبر نسب في القطاعات المذكورة.

والجدول (12) يبين قيمة القروض والمستفيدين منها وعدد القروض المسددة منها والمتعثرة حسب النشاط الاقتصادي.

جدول 12: يبين قيمة القروض الممنوحة من 2006 حتى 2013م وعددها حسب كل نشاط

ت	نوع القرض	العدد	قيمة القروض	عدد القروض المسددة بالكامل	عدد القروض المتعثرة في السداد	عدد القروض غير المسددة بالكامل
1	ركوبة عامة	147	3,131,058.883	7	118	22
2	نقل ريفي	19	350,392.000	14	5	–
3	خياطة/ تريكو	22	375,167.113	15	5	2
4	قرار الموازنة	38	2,436,101.000	18	17	3
5	قرار المحفظة (99)	44	3,163,566.000	28	15	1
6	صناعية	20	2,504,279.000	3	12	5
7	قرار (115)	81	10,928,223.000	19	44	18
8	قرار (20)	64	6,525,338.688	–	43	21
9	قرار المخصصات	40	46,721,049.870	–	27	13
الإجمالي		475	76,135,175.554	104	286	85

المصدر: التقرير النهائي حول مصرف التنمية فرع الخمس، هيئة مكافحة الفساد، مكتب الخمس.

من الجدول رقم (12) نَلْحَظ أن عدد القروض الممنوحة من مصرف التنمية لدعم المشروعات الصغيرة قد بلغ 475 قرضاً، سدد منها 104 بكامل قيمتها أي بنسبة (21.9%)، وأن عدد المتعثر منها – تحت التحصيل– قد بلغ 286 قرضاً أي بنسبة (60.21%)، في حين كان المعدوم منها 85 قرضاً أي ما نسبته (17.89%)، ولعل ذلك راجع لضعف الأجهزة الرقابية وقلة الضمانات المقدمة وعدم التأكد من صحتها.

2. إسهام المصرف الزراعي في دعم المشروعات الصغيرة في ليبيا:

وعلى غرار مصرف التنمية فقد أسهم المصرف الزراعي أيضاً في دعم العملية الإنتاجية في المجال الزراعي وذلك قصد زياد الإنتاج والإنتاجية، كما هو مبين في الجدول رقم (13).

جدول 13: يبن القروض الإنتاجية المدفوعة عن طريق المصرف الزراعي

السنة	قصيرة الأجل	متوسطة الأجل	طويلة الأجل	الإجمالي
2006	64	414	685	1163
2007	73	382	915	1370
2008	82	564	829	1475
2009	85	549	813.5	1447.5
2010	23.1	10.2	0.7	34.0
2011	37.3	76.0	00	113.3

المصدر: (أبو خريص، 2015)، الكتاب الإحصائي (2009)، ص215.

من الجدول رقم (13) نَلْحَظ أن ارتفاع قيمة القروض (القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل) الممنوحة من قبل المصرف خلال الأعوام 2006 حتى 2009م بشكل عام فهي متزايدة من عام إلى عام في مختلف تصنيفاتها، إلا أن عامي 2010م، 2011م شهدا انخفاضاً ملحوظاً في قيمة القروض، ففي عام 2010م بلغت قيمتها (34) قرضاً، وان القروض قصيرة الأجل مثلت الجزء الأكبر منها حيث بلغت (23.1) قرض، أي ما نسبته (67.9%) من إجمالي القروض الممنوحة، في حين أن القروض متوسطة الأجل بلغ عددها (10.2) قرضاً وبنسبة (30%) من إجمالي القروض، ونَلْحَظ انخفاض عدد القروض طويلة الأجل حيث بلغ (0.7) قرضاً وبنسبة (2%) من إجمالي القروض

أما في عام 2011م فنَلْحَظ انخفاض عدد القروض القصيرة الأجل حيث بلغت (37.3) قرضاً بنسبة (32.9%) من إجمالي القروض، وزيادة عدد القروض المتوسطة الأجل خلال نفس العام (76) قرضاً أي ما نسبته (67.07%) من إجمالي القروض، ولم يتم منح أية قروض طويلة الأجل خلال هذا العام.

3. إسهام مصرف الادخار والاستثمار العقاري في دعم المشروعات الصغيرة في ليبيا:

وعلى غرار المصرف الزراعي، فقد أسهم مصرف الادخار والاستثمار العقاري أيضاً في دعم العملية الإنتاجية في مجال البناء والتشييد وذلك قصد زيادة الإنتاج والإنتاجية كما هو مبين في الجدول رقم (14).

جدول 14: يبن القروض الإنتاجية المدفوعة عن طريق المصرف الادخار والاستثمار العقاري

السنة	قصيرة عقارية	قروض إنشائية	الإجمالي
2006	3100	130.9	3230.9
2007	4638	194.6	4832.6
2008	4250	1495.4	5745.4
2009	4895.8	1930.1	6825.9

المصدر: الكتاب الإحصائي (2009)، ص216.

من الجدول السابق نَلْحَظ أن القروض العقارية التي منحها مصرف الادخار والاستثمار العقاري صنفت إلى قروض عقارية لغرض بناء المساكن، وقروض إنشائية لغرض إنشاء المشاريع الاقتصادية الجديدة والتوسع فيها واستكمال الواقف منها، حيث شكلت القروض العقارية ما نسبته (71.7%) من إجمالي القروض، في حين بلغت نسبة القروض الإنشائية (28.3%) من إجمالي القروض.

ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في ليبيا

من استعراض المعوقات والصعوبات المختلفة التي حالت دون تطور الصناعات الصغيرة في ليبيا، تبدو الحاجة ملحة إلى اقتراح حزمة من ركائز النهوض لهذه الصناعات كما يلي (السمرة، 1989: اعبيدة، 2015: السحيري، 2008):

1. تبني رؤية إستراتيجية واضحة المعالم تقوم عليها الصناعات الصغيرة والمتوسطة تنبثق من الرؤية الإستراتيجية لليبيا وموقع الصناعة الصغيرة والمتوسطة منها كأحد المحركات الدينامكية المقترحة للنمو الاقتصادي.
2. ضرورة ابتكار وتطوير أدوات تمويلية جديدة تلائم طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر الصيغة الإسلامية من أفضل الصيغ التمويلية.
3. تشجيع وتحفيز قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة للدخول الرسمي، إذ أن ذلك يساعد على دقة التخطيط الاقتصادي والقضاء على ظاهرة عدم صحة البيانات المتعلقة بالبطالة والدخل والتهرب الضريبي وغير ذلك.

4. التوسع في إنشاء التجمعات الصناعية وحاضنات المشروعات المركزية والمحلية لرعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
5. إصلاح النظام التعليمي والتدريبي بما يتواءم مع سوق العمل وذلك لتطوير القدرة التنافسية للمستثمرين والعاملين في هذه الصناعات لبلوغ مستويات التنافسية العالمية.
6. إنشاء قاعدة بيانات لها وتحديثها من حين لآخر بما يسهم في مساعدة جهات التخطيط والتنفيذ على رسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق أهداف التخطيط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالمزايا المادية والمكانية.
7. إنشاء مركز لتدعيم الارتباط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والكبيرة من جهة أخرى، بالتعاون مع المنظمات المعنية (اتحاد الصناعات، الغرف التجارية، جمعيات رجال الأعمال)، والتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية لتذليل الصعوبات التي تواجهها هذه الصناعات للمساهمة في تنميتها وتطويرها.

النتائج والتوصيات

النتائج

1. لا يوجد تعريف موحد لمفهوم المشروعات الصغيرة فيما بين المؤسسات المهتمة بها في ليبيا ويظهر ذلك واضحاً في تضارب البيانات المتعلقة بها، وهي نقطة مشتركة مع أغلب الدراسات السابقة التي تناولت هذه الموضوع داخل الاقتصاد الليبي.
2. المشروعات الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2006- 2009 م.
3. تزايد أعداد المؤسسات الخدمية في قطاع السياحة (شركات سياحية، وتشاركيات سياحة، مكاتب السفر والسياحة) وعدد العاملين بها كما هو مبين في الجدول رقم (6)، وأعداد العاملين في الصناعات التقليدية القائمة على هذا القطاع، فقد وصل إجمالي عدد الحرفيين في الصناعات التقليدية إلى 7000 عامل ليبي في عام 2009م، كما هو مبين في الجدول (7).
4. تزايد أعداد العاملين بهذه المشروعات في ليبيا مما يدلل على إمكانية إسهامها في خفض معدلات البطالة، حيث وصل معدل استيعاب المشروعات الصغيرة لأعداد العاملين في المتوسط خلال المدة

التي شملتها الدراسة إلى (4.07%)، وهذا ما يعكس الأهمية الكبيرة لهذه المشروعات من حيث ضرورة الاهتمام بها والتوسع في إنشائها ويتبين ذلك من خلال مقارنتها بأعداد العمالة في بعض القطاعات الأخرى.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات البطالة والمشروعات الصغيرة في ليبيا عند مستوى معنوية 0.05 وهو ما كشفت عنه نتائج الجدول رقم (8)، حيث إنها علاقة طردية قوية موجبة (91%)، وبقوة تفسيرية (82.8%)، وهذا مؤشر على أن المشروعات الصغيرة قادرة على تخفيض معدلات البطالة.
6. عدد القروض الممنوحة من مصرف التنمية لدعم المشروعات الصغيرة قد بلغ 475 قرضاً، سدد منها 104 بكامل قيمتها أي بنسبة (21.9%)، وان عدد المتعثر منها – تحت التحصيل– قد بلغ 286 قرضاً أي بنسبة (60.21%)، في حين كان المعدوم منها 85 قرضاً أي ما نسبته (17.89%)، ولعل ذلك راجع لضعف الأجهزة الرقابية وقلة الضمانات المقدمة وعدم التأكد من صحتها.

التوصيات

1. العمل على توحيد المفاهيم والمعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة فيما بين المؤسسات الحكومية الليبية والتي لها علاقة بهذا النوع من المشروعات.
2. العمل على توفير حاضنات الأعمال والتي تعتبر المكان المناسب لنمو وتطور المشروعات الصغيرة بكافة أشكالها بصورة سليمة تمكن من إقامة قاعدة لبناء اقتصاد إنتاجي.
3. إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة في هذه المشاريع وخصوصاً في الأعمال التي تقوم بها العمالة الأجنبية وبمقدور العمالة الوطنية أن تعملها، ومن شأن ذلك كله أن يوفر فرصاً للعمل ويحد من استنزاف العملات الصعبة.
4. الاهتمام بتكوين قاعدة بيانات تهتم بالإحصائيات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة، حيث نلاحظ صعوبة في الحصول على بيانات تتعلق بهذه المشروعات مثل عدد المشاريع، عدد العاملين، كميات الإنتاج، الإيرادات وغيرها من البيانات التي تهم الدارسين والباحثين في هذا المجال.

5. حث الأفراد على الاستثمار في المشروعات الصغيرة وتوفير التمويل اللازم لإنشائها وتشغيلها، إضافة إلى تسهيل إجراءات إنشاء تلك المشروعات وتوفير الحوافز التشجيعية لقيامها وتسهيل حصولها على مستلزمات الإنتاج.
6. الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية، وتقديم المشورة الفنية والإدارية من قبل المصارف لأصحاب المشروعات الصغيرة والحرفيين.
7. تامين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة.
8. توفير البيانات التي تساعد في دعم الأنشطة التسويقية، وتحفيز إدارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاهتمام بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية وأعداد القوائم المالية.

المراجع

أبوخريص، حسن مصطفى المنير (2015). *أثر سياسات التمويل للمصارف المتخصصة في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بليبيا*. كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس.

اعبيدة، صالح رجب (2015). تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، *مجلة آفاق اقتصادية*، (2)، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.

أوصيلة، سميرة حسين (2018). المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المفهوم إلى التطبيق، *ورشة عمل ضمن فعاليات معرض زليتن للصناعات*. غرفة التجارة والصناعة والزراعة مكتب زليتن، زليتن، ليبيا.

أوصيلة، سميرة حسين (2018). واقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومقومات نجاحها. *المعرض النسائي الأول للمشروعات الصغرى في مدينة زليتن تحت شعار طموح بلا حدود*. ندوة ضمن فعاليات منظمة طليعة نساء زليتن، ليبيا.

بن حليم، عبد الرزاق فرج (2006). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: الفرص والتحديات*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

الترمزي، صلاح الدين على عمار (2001). *المنشآت الصغيرة وأثرها على التنشيط الاقتصاد الليبي*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

تنتوش، محمد، إحميدان، ريما ابراهيم (2018). الشباب وسوق العمل الليبي. طرابلس.

حرب، بيان (2006). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. التجربة السورية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 22 (2)، 111–129.

الخمشي، سارة صالح (2010). دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب: دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب*، 25 (50)، 292–245.

الربيعي، فلاح خلف (2008). دور مؤسسات الكفالة المصرفية في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة. *MPRA، 14082* ، مكتبة جامعة ميونيخ ، ألمانيا، 1–34.

السحيري، الهادي محمد (2008). المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاكل وسبل العلاج. *مجلة التخطيط والتنمية*، 2(1).

السمرة، رائد (1989). *أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة*. الاردن، عمان. مركز الكتب الأردني.

شامية، عبد الله (2016). *المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي*، المنظمة الليبية للسياسات الاستراتيجية، طرابلس، ليبيا.

الشويرف، محمد عمر؛ البيباص، نجاح الطاهر (2017). المشروعات الصغيرة ودورها في تشغيل العمالة في ليبيا. *وقائع المؤتمر العلمي الأول "المشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل"*. جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

عبد الكريم، البشير (2004). تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*.

العربي، حسن أحمد. (2007). *العوامل الداعمة لرفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس.

عمر، مفتاح نصر (2004). *الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة وآفاق حلولها*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

الكتاب الإحصائي (2009). *نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات*. طرابلس.

المغربي، المهدي مسعود (2008). *تنظيم القوانين والتشريعات وأثرها على توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس.

مفتاح، أميرة على (2008). *معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. فرع بنغازي، ليبيا.

مكتب الخمس. (2017). هيئة مكافحة الفساد. التقرير النهائي حول مصرف التنمية فرع الخمس.

ناجي، عبد الله هدية عبد الله (2007). *تأثير دراسات الجدوى في قرارات تمويل المصارف المتخصصة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

النجار، فريد راغب (1982)، *إدارة المشروعات الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة*، جامعة الزقازيق، (د.ن).

نوبة، أحمد رمضان إبراهيم (2009). *أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطوير المشروعات الصغيرة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

النويصري، خالد. (2007). *دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

الهمالي، مهنا (2008). *مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة الباحثين عن العمل*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

هيكل، محمد (2003). *مهارات إدارة المشروعات الصغيرة*. مصر، القاهرة. مجموعة النيل العربية.

الورفلي، ثريا علي (2006). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان
الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا – غزة– فلسطين
abdrashwan@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية لهذه المشروعات. حيث وزعت الاستبانة بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين على عينة الدراسة المكون من مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (70) مفردة. وأثبتت نتائج الدراسة أنه يوجد دور كبير للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بوزن نسبي (70.88%)، كما يوجد دور متوسط للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، بوزن نسبي (66.10%). كما أوصت الدراسة بضرورة قيام المؤسسات الحكومية المعنية في قطاع غزة بتوفير وتسهيل الإجراءات الخاصة بالقروض الحسنة بشأن دعم المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات الدالة: السجلات المحاسبية، اتخاذ القرار، المعلومات المحاسبية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

This study aims mainly at identifying the role of accounting records in providing useful information to owners, rationalizing the selection process in investment decisions in small and medium enterprises. To answer questions and testing hypotheses, the researcher relies on the analytical descriptive method in showing and clarifying the theoretical aspect through previous studies, periodicals and academic theses; analysis of the results of the applied studies and the testing of hypotheses using the statistical program (SPSS). The questionnaire has been distributed after evaluation by a number of specialists to the sample of the study which consists of (70) individuals of owners and managers of small and medium enterprises operating in the Gaza Strip.

The results of the study showes that there is a great role for the accounting records in providing useful information to the owners of small and medium-sized entrepreneurial enterprises with a relative weight of (70.88%). There is also an intermediate role for accounting records in rationalizing the selection process in investment decisions in small and medium-sized enterprises with a relative weight of (66.10%). The study recommends that the concerned government institutions in the Gaza Strip should provide and facilitate procedures for good loans to support small and medium-sized enterprises.

Keywords: Accounting records, Decision making, Accounting information, Small and medium enterprises.

المقدمة

أصبحت المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة محل تركيز واهتمام في معظم الدول النامية نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل إضافة إلى مساهمتها الكبيرة والفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل، حيث تؤدي دوراً هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التقليل من مشكلة البطالة المتفشية في مجتمعاتنا العربية وخاصة في قطاع غزة بفلسطين. كما لم يعد خافياً الدور الذي تؤديه السجلات المحاسبية في توفير المعلومات المفيدة لترشيد اتخاذ القرار في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم بشكل مباشر في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. إذ يتوقف نجاح المشروعات في تحقيق أهدافها من خلال التخطيط، والرقابة، وترشيد القرارات على ما تقدمه السجلات المحاسبية من المعلومات، وتشخيص واقع عملية إعداد الحسابات في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة. والوقوف على القيود التي تعزز من الاعتماد على الأنماط المحاسبية الحالية في هذه المشروعات، فضلاً عن إيجاد مدخل لتصميم السجلات المحاسبية التي تتوافق مع متطلبات المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.

وتعتبر السجلات المحاسبية حيوية لجميع المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة لتمكين الملاك والإدارة من معرفة جميع العمليات التي تقوم بها هذه المشروعات وتجعلهم قادرين على قياس درجة نجاح المشروعات ككل أو نجاح جزء منها. إضافة إلى أن السجلات المحاسبية تعتبر أساساً هاماً لأغراض احتساب وتقديم البيانات الضريبية وغيرها من البيانات والمعلومات الأخرى التي تطلبها الجهات المختلفة.

مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة بأن نسبة لا يستهان بها من أصحاب المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة لا يحتفظون بسجلات محاسبية توضح العمليات التي تحدث داخل هذه المشاريع، مما يؤدي إلى الحد من قدرات هذه المنشآت على النمو والتطوير ويسبب ذلك اختفاءها وفشلها في الاستمرار، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس

هل يوجد دور للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد دور للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة؟
2. هل يوجد دور للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة

1. التعرف على السجلات المحاسبية المستخدمة في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.
2. التعرف على دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.
3. التعرف على دور السجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة

أولاً– الأهمية العلمية:

1. المساهمة في تسليط الضوء على دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وكذلك دور هذه المشروعات في توفير فرص العمل، إضافة إلى مساهمتها الكبيرة والفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الدخل، والحد من ظاهرة البطالة.
2. يمكن أن يكون الدراسة الحالية نواة لدراسات وأبحاث مستقبلية حول السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لأصحاب لمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة لاتخاذ القرار.
3. تقديم المقترحات والتوصيات حول تعزيز دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار لأصحاب المشروعات الريادية الصغيرة في للمساعدة في ترشيد اتخاذ القرار.

ثانياً– الأهمية العملية:

1. قد تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم بعض المؤشرات والتنبؤات والتي يمكن عن طريقها مساعدة المختصين في إدارة المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، ووضع الاسس التي تساهم في مسك سجلات محاسبية منتظمة وسليمة.

2. يتوقع الباحث أن نتائج هذه الدراسة قد تحقق الفائدة المرجوة للباحثين والاقتصاديين والماليين والإداريين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع الفلسطيني.
3. قد يستفيد من نتائج هذه الدراسة العاملون في مجال المحاسبة والإدارة وبالتحديد أصحاب المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الإجابة على التساؤلات البحثية من خلال الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة:

يوجد دور للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: يوجد دور للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية: يوجد دور للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.

متغيرات البحث:

شكل رقم (1): متغيرات البحث

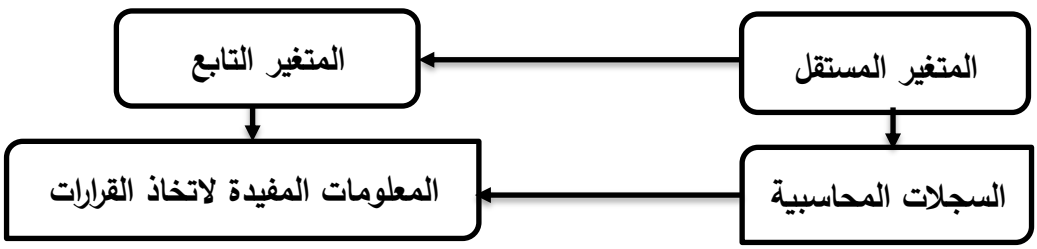

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1. **الحدود المكانية:** ستطبق هذه الدراسة على المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع غزة– فلسطين.
2. **الحدود الزمانية:** سيتم إعداد هذه الدراسة في العام 2019.
3. **الحدود البشرية:** مالكي مديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. **الحدود العلمية:** يبحث دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة

أولاً– الدراسات العربية

دراسة (بونوة وخلوط، 2011):

هدف الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الرفع من أداء المشروعات الريادية، وتوصلت نتائج الدراسة أن التغيير التكنولوجي المعاصر يؤدي في المشروعات الريادية الحديثة دورا رائدا من خلال تعزيز الابتكار، وأوصت الدراسة أنه يجب على المشروعات الريادية الحديثة أن تدرك أن الإبداع يمدها بتفوق تنافسي في مواجهة المشروعات المنافسة سواء أكان على المستوى العالمي أو المحلي، ولم تعد المنافسة ممكنة على أساس خفض التكلفة.

دراسة (رمو وعبد القادر، 2014):

هدف الدراسة إلى تشخيص واقع عملية إعداد الحسابات في المشروعات الصغيرة والريادية، والوقوف على القيود التي تعزز من الاعتماد على الأنماط المحاسبية الحالية في المشروعات الصغيرة والريادية. فضلاً عن إيجاد مدخل لتصميم نظم معلومات محاسبية تتوافق مع متطلبات المشروعات الصغيرة والريادية، وتوصلت نتائج الدراسة أن أهمية المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة تتمثل بأنها تتيح لها إدارة هذه المشروعات وفق المنهج العلمي الإداري السليم الذي يضمن نجاح واستمرار تلك المشروعات، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام المشروعات الصغيرة باعتماد النظم المحاسبية اسوة بالمشروعات الكبيرة لضمان تحقيق الريادة لتلك المشروعات.

دراسة (البحيصي، 2014):

هدفت الدراسة إلى تحديد واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين والعوامل التي تؤثر على درجة الاستخدام، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين هي ضعيفة للغاية .كما أن درجة استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وتسيير العمليات في تلك المشروعات محدودة للغاية، وأوصت الدراسة بضرورة توعية الملاك والمدراء بأهمية ضرورة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في مشروعاتهم عبر حملات توعية دورات تدريبية تتبناها الغرفة التجارية ونقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية. وحث المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية إن لم يكن إجبارها على ذلك عبر قانوني يفرض ذلك على الجميع.

دراسة (العباسي، 2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة والأثر القائم بين نظام المعلومات المحاسبية والقرارات الرشيدة، ومدى اعتماد متخذي القرارات في المشروعات على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، فضلاً عن إمكانية التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة، وتوصلت نتائج الدراسة أن نظام المعلومات المحاسبية المعتمد في المشروعات المبحوثة له علاقة ارتباط وتأثير معنوية في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة، ووجود بعض مظاهر الانخفاض في مقومات نظام المعلومات المحاسبية كعدم وضع دليل للحسابات لتحديد طرق إثبات ومعالجة العمليات، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تقديم الدعم من قبل الإدارة العليا في تبني نظام المعلومات المحاسبية بشكل أكبر، كما يجب ان تعمل على زيادة إدراكها لدور هذا النظام ومدى تأثيره في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة (Abdul-Rahamon, Adejare , 2014):

هدفت الدراسة إلى استطلاع الرأي بشكل تجريبي في تأثير حفظ السجلات المحاسبية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم استخدام المقابلات الشخصية والاستبيان في جمع البيانات الأولية، وتوصلت نتائج الدراسة أنه يوجد علاقة إيجابية قوية بين حفظ السجلات المحاسبية وأداء المشروعات الصغيرة، كما يعد حفظ السجلات المحاسبية ضرورياً لاتخاذ القرارات التي تؤثر دائماً على أداء المشروعات الصغيرة،

وأوصت الدراسة بضرورة تبنى مالكي ومديري المشروعات الصغيرة سجلات محاسبية ملائمة لحفظ الممارسات المحاسبية، وتقييم الأداء المالي بكفاءة وفاعلية عالية.

دراسة (Ezejiofor, 2014):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تحديد مساهمة السجلات المحاسبية في الأداء الفعال للمشروعات التجارية صغيرة الحجم، وتوصلت نتائج الدراسة أن المشروعات صغيرة الحجم تحتفظ بسجلات محاسبية مناسبة لأنشطتها، كما يسهم حفظ السجلات المحاسبية بشكل كبير في اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب، ويعزز من الأداء في المشروعات التجارية الصغيرة، وتوصي الدراسة بضرورة أن يكون تدريب المحاسبين من قبل المؤسسات والمعاهد المهنية، والذي ينبغي أن يركز أكثر على الوسائل العملية اللازمة لسد احتياجات المشروعات الصغيرة من التقارير المالية؛ وينبغي أن تقدم الحكومة الدعم المالي الكافي للنيجريين العاطلين عن العمل لإنشاء مشروعات صغيرة الحجم.

دراسة (Adisa-Adedeji, 2016):

هدفت الدراسة إلى فحص دور مسك السجلات والدفاتر المحاسبية في بقاء المشروعات الصغيرة في نيجيريا، كما سلطت الضوء على أهمية المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد النيجيري، وكذلك المشاكل التي تشكل تهديدًا لبقاء المشروعات الصغيرة، وأهمية المعلومات المحاسبية لعملياتها، وأشارت نتائج الدراسة أن معظم المشروعات الصغيرة لا تحتفظ بسجلات محاسبية بسبب الجهل بالمعلومات المحاسبية، وأن هناك أمور أخرى تؤثر على نجاح المشروعات الصغيرة في نيجيريا وليس فقط المعلومات المحاسبية؛ وأوصت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة لكي تعمل بنجاح، يجب أن تكون المعلومات المحاسبية كافية ضرورية، وبالتالي يجب على مديري المشروعات الصغيرة توظيف واستخدام خدمات المحاسبين المحترفين الذين يؤدون خدمات محاسبية معتمدة على الخبرة الكبيرة والمفيدة للمشروعات الصغيرة من أجل تحسين أداء العمليات التشغيلية لهذه المشروعات.

دراسة (Ali, et al, 2017):

هدفت الدراسة إلى فحص وتقييم الوضع الحالي للممارسات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة رانجبور ببنغلاديش، وكذلك تحليل مدى استخدام المعلومات المحاسبية في قياس الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع وجود بعض القيود، وكشفت نتائج الدراسة أن 20٪ فقط من المشروعات تتبع نظام المحاسبة بشكل مباشرة، وأن 80٪ أخرى من المشروعات تتبع نظم محاسبية بشكل

غير مباشر، كذلك أظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة رانجبور ببنغلاديش تتبع نظم محاسبية بشكل مباشر وغير مباشر. ووجدت الدراسة أنه من بين 30 مشروع يوجد 10 مشروعات صغيرة ومتوسطة قامت بإعداد قائمة الدخل، كما قامت 14 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً بإعداد قائمة التدفقات النقدية، بينما 6 مشروعات صغيرة ومتوسطة قامت بإعداد جميع القوائم المالية، وأوصت الدراسة بضرورة أن يكون هناك مستوى من الوعي بأهمية الإدارة المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لا يزال تطبيق نظام المحاسبة منخفضة جداً، وأن معظم المديرين في هذه المشروعات لا يعرفون أهمية الاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول السجلات المحاسبية، والمعلومات المحاسبية، واتخاذ القرار، وربط هذه المتغيرات لتتمثل في دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات لاتخاذ القرار للمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.
- ولكن الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها الاختلاف في الأهداف، والتساؤلات البحثية، والفروض التي تم صياغتها لحل المشكلة، وكذلك عينة الدراسة، حيث طبقت على المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع غزة.
- وقد استفاد الباحث من اطلاعهما على الدراسات السابقة في إعطاء المعرفةً حول موضوع الدراسة، وإثراء الإطار النظري للدراسة، وفي بناء أداة الدراسة اللازمة لجمع المعلومات، والتعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة.

الإطار النظري للدراسة

المحور الأول: ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: مفهوم المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة:

يقصد بمفهوم بالريادة بأنها: "مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص أو مشروع معين أو قطاع معين أو حتى شعب معين لإيجاد قيمة مضافة تضاف إلى المنتج أو الخدمة أو الطريقة أو لإجراءات وبشكل مميز" (محمد، محمد، 2018).

كما يقصد بمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مصطلح واسع، انتشر استخدامه مؤخراً ويشمل الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في مشروع صغير أو متوسط تستخدم عدداً معيناً من العمال. وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة، ومن أهم مواصفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي (عبدالجواد، وآخرون،2017، 4):

- عدم فصل الملكية عن الإدارة، المالك هو مدير المشروع.
- توفير رأس المال بوساطة فرد أو مجموعة من الملاك.
- حجم المشروع صغير أو متوسط بالنسبة إلى قطاع الصناعات، أو الخدمات التي ينتمي اليها.

ويمكن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "مشروعات شخصية يديرها مالكوها غالباً تعمل في نطاق السوق المحلية، وبعناصر إنتاج مخرجاتها تنافس الصناعات الأجنبية، مقارنة مع مثيلاتها في المجال نفسه من الصناعة".

ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي (حرب، 2006، 129):

1. انتشارها الجغرافي الواسع وخاصة في المناطق الريفية الأمر الذي يدل على عدم حاجة هذه المشروعات الماسة لوجود بنية تحتية متكاملة بل تستفيد من الوسائل المتاحة في المناطق التي تنشأ بها.
2. لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإنشائها ويمكن أن يتم إنشاؤها بمبالغ بسيطة.
3. الأكثر كفاءة في توظيف رأس المال.
4. إمكانية استثمار الأيدي العاملة بأجور ملائمة في الأرياف لا تتميز بالمهارة العالية وهو ما يكفي للعمل بمشاريع كهذه فضلاً عن إمكانية هذه المشاريع في زيادة مهارة العاملين فيها ورفع سويتهم الإنتاجية.
5. لا تنافس المشروعات الكبيرة من حيث الأسواق.
6. تكلفة خلق فرصة العمل فيها قليلة بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة والوظائف الحكومية.
7. ليست بحاجة لتكنولوجيا متقدمة باستثناء الدول المتقدمة التي تعتمد في الإنتاج على التقنية.

8. تستطيع التكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية السائدة بدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة.
9. سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق.

ثالثاً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المشروعات الاستثمارية عموماً، ومن ضمنها المشروعات الصغيرة والكبيرة أهمية بالغة في نمو المجتمعات، وتقدم الدول، أو تنتجه من سلع وخدمات نستهلكها يومياً، وهي توظف معظم القوى العاملة في أية دولة، بمعنى أنها تعمل على توفير فرص عمل لأفراد المجتمع، وتسهم في زيادة دخل الافراد، وتحقيق الرفاه الاجتماعي لهم كما أن المشروعات الاستثمارية بفضل ما تحققه من أرباح، وما تدفعه من ضرائب، تسهم في زيادة انفاق الحكومة على الخدمات العامة للمجتمع: مثل الطرق، والجسور، والتعليم، والصحة، ورواتب وأجور العاملين، والموظفين الحكوميين، ودفع المعونات للأسر الفقيرة، وللمزارعين المتضررين، وللحالات الاجتماعية الاخرى.

كما أن ناتج هذه المشروعات يسهم في زيادة الدخل القومي، والناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يسهم في تطوير اقتصاد الدول وازدهارها، ما يكسبها الهيبة والاحترام الدولي، فإن المشاريع الاستثمارية تعد عماد الاقتصاد والتقدم والرفاه في أي بلد.

المحور الثاني: ماهية السجلات المحاسبية

أولاً: مفهوم السجلات المحاسبية

يقصد بمفهوم السجلات المحاسبية بأنها: "جميع الوثائق والدفاتر والقيود المحاسبية التي تساهم في إعداد القوائم المالية، وتشمل السجلات المحاسبية سجلات الأصول والالتزامات وجميع المعاملات النقدية والقيود الدفاتر المحاسبية مثل دفتر الأستاذ وأي مستندات داعمة مثل الشيكات وإيصالات الدفع وسندات القبض والفواتير وغيرها".

كما عرفتها معايير المحاسبة الدولية بأنها: "سجلات القيود المحاسبية الأولية، والسجلات المؤيدة مثل الشيكات وسجلات تحويل الأموال الكترونياً، والفواتير، والعقود، والاستاذ العام، والأستاذ المساعد، والقيود في دفاتر اليومية، والتعديلات الأخرى على القوائم المالية، التي لم تعكسها قيود اليومية الرسمية، والسجلات مثل

أوراق العمل وجداول البيانات المعدة لتخصيص التكلفة والعمليات الحسابية والتسويات والإفصاحات" (الكنهل، 2018، 1).

ثانياً: خصائص السجلات المحاسبية

هناك عدة خصائص للسجلات المحاسبية من أهمها ما يلي (كمال، 2013، 4):

1- أن تتوفر في السجلات المحاسبية الصفة القانونية له.

2- أن تتصف السجلات المحاسبية بتحقيق الدقة والموضوعية عند تسجيل العمليات المالية.

3- تزويد إدارة المشروعات الريادية بالمعلومات المالية اللازمة في الوقت المناسب.

4- تساعد إدارة المشروعات الريادية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

5- معرفة موارد المشروعات الريادية المختلفة وبيان ما لهذه المشروعات من موجودات وأصول بقيمتها الحقيقية وما عليها من التزامات للغير.

6- تسجيل جميع العمليات التي تحدث من بينها الإيرادات التي تتحقق والمصاريف التي تتكبدها المشروعات الريادية في سبيل الحصول على تلك الإيرادات.

7- تعتبر من وسائل الرقابة والضبط على الحسابات المختلفة التي حدثت في المشروعات الريادية.

ثالثاً: وظائف السجلات المحاسبية

تقوم السجلات المحاسبية بالوظائف التالية (الحبيطي، والسقا، 2003، 33-34):

1- تسجيل العمليات المالية: تتمثل في تسجيل وتقويم كل العمليات المالية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة من أجل إثبات علاقة هذه المشروعات مع الدائنين والمديونين وحقوق الملكية، وكذلك لإثبات التغيرات الحاصلة في أصول المشروعات بهدف إثبات كافة الحقوق الناشئة عن حدوث العمليات المالية وفق المتطلبات التشريعية والقانونية السائدة. بهدف تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات حول الواقع المالي للمشروعات عن فترات ماضية.

2- الوظيفة التخطيطية: تستخدم السجلات المحاسبية في إطار هذه الوظيفة كأداة للتخطيط من أجل المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة، وتتمثل أدوات التخطيط في (الموازنات التخطيطية، التكاليف

المعيارية، تخطيط الإيرادات) وهذه الأدوات أصبحت جزءاً هاماً من المحاسبة وإحدى الأدوات الهامة أثناء العملية التخطيطية.

3- الوظيفة الرقابية: تقوم السجلات المحاسبية بدور رقابي هام من خلال الحسابات التي تحتويها والتأكد من صدق وعدالة وصحة البيانات التي تم تسجيلها ومطابقتها للواقع، بالإضافة إلى الرقابة على فعالية وكفاءة المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة من خلال المقارنة بين الاستخدامات والموارد التي تؤدي إلى قياس الربح والخسارة.

4- وظيفة تقديم المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات: تساهم السجلات المحاسبة في تزويد أصحاب للمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وهنا يتوجب على السجلات المحاسبة تقديم معلومات دقيقة وملائمة تكون متوافقة مع مراحل اتخاذ القرار وطبيعته.

رابعاً: دور السجلات المحاسبية في خدمة أصحاب المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة:

إن أصحاب المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة هم الأشخاص المسؤولون عن كل ما يحدث في هذه المشروعات من تسجيل العمليات المالية المختلفة التي تتعلق بالمشتريات والمبيعات والرقابة عليها وتحصيل الديون من الغير أو تسديدها إليهم، حيث امتازت هذه العمليات بكونها صفقات صغيرة ومحدودة، حيث إن السجلات المحاسبية التي يتم إعدادها داخل المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة تقوم بتكوين نظام يشمل على جميع المعاملات المالية وطريقة تسجيلها وفق المستندات للتعبير الدقيق عن المعاملات المالية التي حدثت في المشروعات، وذلك لمساعدة أصحاب هذه المشروعات لمعرفة نتيجة النشاط التجاري الذي قاموا به في نهاية كل عام.

كما أن للسجلات المحاسبية دوراً هاماً في تحليل هذه المعاملات بصورة مالية وتقديم المعلومات اللازمة لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تخدم أهداف المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وعليه فإن دور السجلات المحاسبة لم تعد قاصرة على تداول البيانات المحاسبية اللازمة لإعداد القوائم المالية، بل امتد ليشمل تزويد أصحاب المشروعات الريادية بالمعلومات المالية المفيدة في تغطية احتياجاتها في نواحي متعددة، وأخذت تهتم بالأحداث الحاضرة والمستقبلية وإعداد التفسيرات اللازمة التي من شأنها المساعدة في وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء لهذه المشروعات.

المحور الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في مشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة

أولاً: أهمية تقديم المعلومات المحاسبية للمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة

تتضح أهمية تقديم المعلومات المحاسبية للمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

1- تقدم البنوك والمؤسسات المالية قروضاً للمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وتعتمد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإقراض وفي وضع شروط وأسعار الفائدة (المجمع العربي للمحاسبين القانونين،2009، 1).

2- توجيه الموارد المالية نحو الفرص الاستثمارية الناجحة من خلال مساهمة المعلومات المحاسبية المتنوعة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

3- المساهمة في اختيار الفرص الاستثمارية ذات الأولويات طبقا لاحتياجات المجتمع المرحلية من خلال توفير المعلومات لتحديد معايير المفاضلة.

4- توجيه الاستثمارات وجذبها نحو المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة القائمة الناجحة من خلال توفير المعلومات التي تبين حجم أرباح هذه المشروعات ووضعها المالي.

5- توفير المعلومات التي تؤدي دوراً هاماً في نجاح واستمرار المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة منها تحديد تكلفة المنتج وفق أساليب التكاليف الحديثة فضلاً عن تسعير المنتجات وفق لطرق التسعير الحديثة مثل التكلفة المستهدفة، .... الخ، وبما ينعكس إيجاباً في النهاية على خطط التنمية الاقتصادية.

6- توفير المعلومات التي تساعد في تقييم أداء المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحور المالي منها والذي يعطي انعكاساً واضحاً لأداء هذه المشروعات في الأنشطة الأخرى، وهذا جوهر عمل بطاقة تقييم الأداء المتوازنة، مما يؤدي في النهاية إلى تقويم أداء تلك المشروعات (رمو وعبد القادر، 2014، 7).

ثانياً: دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات لاتخاذ القرار في المشروعات الريادية الصغيرة المتوسطة:

تعد المعلومات المحاسبة من الدعائم الرئيسة التي تلعب دوراً هاماً لنجاح المشروعات الريادية الصغيرة المتوسطة، حيث إنها توفر المعلومات المناسبة لأصحاب هذه المشروعات لمساعدتهم في عمليات التخطيط

والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات السليمة(البحيصي، 2014)، وتعد المعلومات ثروة مهمة إذ تم استغلالها استغلالاً أمثل، حيث تساعد في تحقيق أرباحٍ ونجاحٍ للخطط المستقبلية، وضمانٍ للاستمرار والتطور، وإنتاج معلومات متطورة لابد من توفر نظام للسجلات المحاسبية يكون متكاملاً يناسب حاجة وطبيعة وحجم المشروعات الريادية الصغيرة المتوسطة (لعماري، 2004)، ولا تختلف حاجة المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة من المعلومات عن حاجة المشروعات الكبيرة لها، ولعل الاختلاف البسيط بينها يتركز في حجم المعلومات المطلوبة، فجميع المشروعات بغض النظر عن حجمها سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة بحاجة ماسة لمسك سجلات ودفاتر محاسبية لحساب التكاليف وحجم المشتريات والمبيعات وتحديد الضرائب المستحقة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب (Astudillo, 2008).

حيث إن المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة عادة ما تفتقر إلى وجود نظام شامل ومناسب للسجلات المحاسبية، ويعد هذا الافتقار من العوامل التي تحد من قدرة هذه المشروعات على النمو والتطور بالشكل المطلوب (Casta.o, 2008, 98). أما من حيث التشريعات والمعايير المحاسبية سواء في الدول النامية أو المتقدمة فقد جاءت على أساس توجيهها للمشروعات الكبيرة وليس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد ساعد هذا الأمر على إهمال هذه المشروعات لوجود نظام سليم للسجلات المحاسبية يتناسب مع طبيعتها وحجم أعمالها، ويعد هذا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل تلك المشروعات (Bertolino et.al.,2000).

الإطار العملي للدراسة (الدراسة الميدانية)

- **الطريقة والإجراءات**

أولاً- منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذا الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وهي الاستبانة، ومن ثم جمعت البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة عليها، واستقراء المواضيع والدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي ذات الصلة بموضوع الدراسة لبيان ووصف وقياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة، تم استنباط النتائج ومعرفة العلاقات بين المتغيرات.

ثانياً– مجتمع وعينة الدراسة

– **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من مالكي ومديري المشروعات الخدمية الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع غزة بدولة فلسطين وعددهم (103) مفردة.

– **عينة الدراسة:** قام الباحث باختيار عينة من مجتمع الدراسة باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث قام الباحث بتوزيع عينة استطلاعية حجمها (30) قائمة استقصاء لاختبار الاتساق الداخلي، والصدق البنائي، وثبات الاستبانة، وبعد التأكد من صدق وسلامة القائمة للاختبار تم توزيع (85) قائمة على عينة الدراسة المكونة من مالكي ومديري المشروعات الخدمية الريادية الصغيرة والمتوسطة، وقد تم استرداد (78) استبانة بنسبة استرداد (91%) تقريباً، حيث تم بعد ذلك استبعاد (7) استبانات بنسبة (8%) تقريباً، حيث بلغت الاستبانات الصحيحة للتحليل (70) بنسبة (89%) تقريباً، وتم تحليل وتفسير بيانات الاستبانة المجاب عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

ثالثاً– أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة كأداة لجمع البيانات، تتعلق بدور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تصميمها مروراً بالخطوات التالية:

- مراجعة الأدب والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالي.
- إعداد الاستبانة في صورتها الأولية والمكونة من البيانات الشخصية إضافة إلى محوري الاستبانة.

لغرض تحقيق هدف الدراسة، وتكونت من (21) عبارة موزعة على محورين هما:

المحور الأول: يوجد دور للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، ويتكون من (11) فقرة.

المحور الثاني: يوجد دور للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، ويتكون من (10) فقرات.

رابعاً– تقديرات استجابات عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، استخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة بنوعيها الوصفية والاستدلالية، مراعياً في ذلك طبيعة الدراسة وأهدافها، وتم ترميز وإدخال البيانات إلى

برنامج (SPSS)، حسب مقياس Likert– Scale (ليكرت) الخماسي، وتم استخدامه لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة.

جدول رقم (1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

موافقة بدرجة					
الاستجابة	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
الدرجـة	5	4	3	2	1

خامساً– صدق الاستبانة

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق" شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1–الصدق **الظاهري:** حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والإحصاء، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2–الصدق **البنائي:** تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة البالغة (70) مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05.

جدول رقم (2): معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر.م	المحـــــــور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	**يوجد دور للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.**	**0.675**	**0.000**
2	**يوجد دور للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.**	**0.628**	**0.000**

سادساً– ثبات الاستبانة

ثبات الاستبانة يعنى التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

ر.م	المحـــــــور	عدد الفقرات	معامل (كرونباخ ألفا)	معامل الصدق
1	يوجد دور للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.	11	0.858	0.934
2	يوجد دور للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.	10	0.877	0.962

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن معاملات ألفا كرونباخ، ومعاملات الصدق مرتفعة، مما يشير إلى تمتع الاستبانة بالثبات والصدق، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من ثبات وصدق استبانة البحث، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياتها.

سابعاً– تحليل واختبار البيانات

1–اختبار **التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف–سمرنوف):**

استخدم الباحث اختبار كولمجروف –سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة اختبارT المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة أكبر 0.05 (0.05 < sig.) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي (1 – Sample Kolmogorov – smirnove)

المحور	عنوان المحور	عدد لفقرات	قيمة T	القيمة الاحتمالية
الأول	يوجد دور للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.	11	0.786	0.325
الثاني	يوجد دور للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.	10	0.745	0.301

2-الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

2-اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

3-استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) (Kolmogorov-Smirnov Test): يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

4-معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.

5-اختبار sign في حالة عينة واحدة، لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الحياد وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

ثامناً- اختبار فروض الدراسة

- **اختبار الفرضية الأولى: (يوجد دور للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة)**، وتم استخدام اختبار قيمة **(T)** لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لدور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة

م	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	تساهم السجلات المحاسبية في إدارة الموارد المالية بكفاءة عالية، مما يؤدي إلى نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	4.30	0.823	86.00	12.736	*0.000	8
2	تساعد السجلات المحاسبية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معرفة نتيجة الأعمال، واتخاذ القرارات اليومية المختلفة.	4.40	0.810	88.00	13.153	*0.000	6
3	تولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لوجود نظام محاسبي ينتج عنه معلومات مالية دقيقة تستخدم في اتخاذ القرارات.	4.60	0.778	92.01	17.500	*0.000	3
4	تساعد السجلات المحاسبية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حساب التكاليف وتحديد الضرائب المستحقة على هذه المشروعات.	4.20	1.043	84.00	14.914	*0.000	9
5	توفر السجلات المحاسبية لجميع مستخدمي القوائم المالية المعلومات المناسبة لمساعدتهم في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.	4.43	0.813	88.50	15.031	*0.000	5
6	تُعد السجلات المحاسبية من الركائز الأساسية التي تلعب دور هاماً وجوهرياً في نجاح النشاط الاقتصادي التي تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	4.50	0.599	90.00	12.945	*0.000	4
7	تستخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة سجلات محاسبية تناسب مع طبيعة عملها لتسجيل ومعالجة كافة الأحداث المالية.	4.20	0.687	84.00	16.755	*0.000	9
8	تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمسك سجلات محاسبية منتظمة حسب القانون لتسجيل العمليات المالية المختلفة التي تحدث في هذه المشروعات.	4.00	0.709	81.00	13.494	*0.000	10
9	يؤثر عدم وجود سجلات محاسبية منتظمة داعمة للعمليات التي تتم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدم نجاحها وتسريع انهيارها.	4.40	0.900	88.00	12.860	*0.000	6
10	توفر السجلات المحاسبية المستخدمة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعلومات اللازمة للاستخدام في أوجه النشاط المختلفة.	4.63	0.740	92.50	19.610	*0.000	2
11	المعلومات المحاسبية التي تحتويها السجلات المحاسبية هي الأساس المتين الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	14.7	0.723	94.01	20.03	*0.000	1
	جميع فقرات المحور الأول معاً	4.41	0.556	88.07	16.549	*0.000	-

يلاحظ من جدول (5) ما يلي:

– إن الفقرة رقم (11) "المعلومات المحاسبية التي تحتويها السجلات المحاسبية هي الأساس المتين الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.71) والوزن النسبي (94.01%)، وقيمة (T) تساوي (20.03).

– إن الفقرة رقم (8) "تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمسك سجلات محاسبية منتظمة حسب القانون لتسجيل العمليات المالية المختلفة التي تحدث في هذه المشروعات". قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (4.00) والوزن النسبي (81.00%)، وقيمة (T) تساوي (13.494).

– بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الثانية يساوي (4.41) والوزن النسبي يساوي (88.07) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، وقيمة (T) تساوي (16.549)، مما يدل على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السجلات المحاسبية وتقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة 0.05.

حيث نجد أن قيمة (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، فإنه يمكن رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البحثية البديلة التي تنص على أنه "يوجد دور للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة".

وتطابقت هذه النتيجة مع دراسة كلٍ من (رمو، وعبد القادر، 2014)، (البحيصي، 2014، 2015)، (العباسي، 2016، 2014)، (Ezejiofor, 2014)، (Adisa–Adedeji, 2016)، (Ali, et al, 2017) على أن للسجلات المحاسبية دوراً في ترشيد اتخاذ القرارات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة كلٍ من (بونوة، وخلوط، 2011)، (العباسي، 2016)، (Abdul–Rahamon, Adejare , 2014) على أن لنظام المعلومات المحاسبية دور في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة، وأنه يوجد علاقة إيجابية قوية بين حفظ السجلات المحاسبية وأداء المشروعات الصغيرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن هناك يوجد دور للسجلات المحاسبية في لمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة في تقديم معلومات مفيدة لمالكي ومديري تلك المشروعات، وتمكينهم من معرفة جميع العمليات

التي تقوم بها المشروعات وتجعلهم قادرين على قياس نتيجة أعمال هذه المشروعات. إضافة إلى ذلك تعتبر السجلات المحاسبية أساساً هاماً لأغراض احتساب التكاليف، وتقديم البيانات الضريبية وغيرها من البيانات والمعلومات الأخرى التي تطلبها الجهات المختلفة.

– **اختبار الفرضية الثاني: (يوجد دور للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة)**، وتم استخدام اختبار قيمة **(T)** لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لدور السجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة

م	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig)	الرتبة
1	تمكن السجلات المحاسبية مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إدارة مشروعاتهم بكفاءة عالية ومواجهة التحديات والمشاكل التي تواجههم في مراحل التوسع والتطوير.	3.26	0.993	65.13	14.378	*0.000	8
2	يوجد إدراك من قبل مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية المعلومات التي توفرها السجلات المحاسبية التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.41	1.019	68.21	19.610	*0.000	3
3	تساعد السجلات المحاسبية مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المفاضلة بين الأفكار الاستثمارية المتاحة، ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.	3.31	0.922	66.15	14.177	*0.000	5
4	تقوم السجلات المحاسبية بترشيد القرارات الخاصة بالتدفقات المالية وضبط التكاليف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.03	0.986	60.51	16.757	*0.000	9
5	تساعد السجلات المحاسبية على إنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها الخصائص الجيدة والمناسبة لتسيير أعمال المشروعات واتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.36	0.537	67.18	13.494	*0.000	4
6	يوجد للسجلات المحاسبية المنتظمة تأثير واضح على تقدير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.28	0.972	65.64	12.860	*0.000	7

م	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
7	تساعد المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية في المقارنة بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.	3.69	0.569	73.85	20.051	*0.000	1
8	توفر السجلات المحاسبية معلومات تمتاز بمصداقية ودقة عالية تستخدم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.54	0.913	70.77	20.030	*0.000	2
9	توفر السجلات المحاسبية معلومات لصانعي القرار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.	3.31	1.004	66.15	12.501	*0.000	5
10	عند قياس فاعلية المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية لا بد أن يُعتمد على درجة منفعتها في صنع القرارات الاستثماري والفوائد المتحققة منها.	2.87	0.951	57.44	11.215	*0.000	10
	جميع فقرات المحور الثاني معاً	3.31	0.512	66.10	15.507	*0.000	-

يلاحظ من جدول (6) ما يلي:

– إن الفقرة رقم (7) "تساعد المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية في المقارنة بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.54) والوزن النسبي (73.85%)، وقيمة (T) تساوي (20.001).

– إن الفقرة رقم (10) "عند قياس فاعلية المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية لا بد أن يُعتمد على درجة منفعتها في صنع القرارات الاستثماري أو الفوائد المتحققة منها" قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.87) والوزن النسبي (57.44%)، وقيمة (T) تساوي (11.215).

– – بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الثانية يساوي (3.31) والوزن النسبي يساوي (66.10) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، وقيمة (T) تساوي (15.507)، مما يدل على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السجلات المحاسبية وتقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة 0.05.

حيث نجد أن قيمة (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، فإنه يمكن رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البحثية البديلة التي تنص على أنه "يوجد دور للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة".

وتطابقت هذه النتيجة مع دراسة كلٍ من (العباسي، 2016)، (البحيصي، 2014)، ((Abdul-Rahamon, Adejare , 2014)، (Ezejiofor, 2014)، (Adisa-Adedeji, 2016)، (Ali, et al, 2017) على أن هناك دوراً للسجلات المحاسبية في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة كلّ من (رمو وعبد القادر، 2014)، (بونوة وخلوط، 2011)، في أن أهمية المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة تتمثل بأنها تتيح لإدارة المشروع نجاح واستمرار المشروع، وأن التغيير التكنولوجي المعاصر يؤدي في المشروعات الريادية الحديثة دوراً رائداً من خلال تعزيز الابتكار والإبداع.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن هناك دور للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن للمعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية أن تساعد في المقارنة بين القرارات الاستثمارية في هذه المشروعات.

النتائـج والتوصيــات

أولاً- النتائـج: توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. يوجد دور كبير للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، بوزن نسبي (88.07%).
2. يوجد دور للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، بوزن نسبي (66.10%).
3. يوجد أهمية كبيرة للسجلات المحاسبية في تحقيق ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها في ممارسة أنشطتها بكفاءة عالية.

4. المعلومات المحاسبية التي تحتويها السجلات المحاسبية هي الأساس المتين الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. توفر السجلات المحاسبية لجميع مستخدمي القوائم المالية المعلومات المناسبة لمساعدتهم في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
6. تولي المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لوجود نظام محاسبي ينتج عنه معلومات مالية دقيقة تستخدم في اتخاذ القرارات.
7. توفر السجلات المحاسبية في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة معلومات تمتاز بمصداقية ودقة عالية تستخدم في المفاضلة بين القرارات الاستثمارية.
8. يوجد إدراك من قبل مالكي ومديري المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة بأهمية المعلومات التي توفرها السجلات المحاسبية التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
9. ساعدت المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة في توفير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وإيجاد فرص عمل تحد من نسبة البطالة، وتحسين مستوى معيشة افراد المجتمع.
10. ساهمت المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة بشكل محدود في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تغطية وتوفير بعض احتياجات السوق المحلي.

ثانياً- التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

1. ضرورة توعية مالكي ومديري المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة بأهمية مسك سجلات محاسبية منتظمة حسب القانون وتناسب مع طبيعة عملها لتسجيل ومعالجة العمليات المالية المختلفة التي تحدث في هذه المشروعات.
2. لابد عند قيام المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة بقياس فاعلية المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية أن يُعتمد على درجة منفعتها في صنع القرارات الاستثماري والفوائد المتحققة منها.

3. ضرورة قيام المؤسسات الحكومية المعنية في قطاع غزة بتوفير وتسهيل الإجراءات الخاصة بالقروض الحسنة بشأن دعم المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.
4. العمل على القيام بإنشاء المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة من أجل مساهمتها في الحد من البطالة المتفشية التي يعاني منها قطاع غزة، وبتالي خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية في القطاع.
5. إنشاء جهة رسمية يناط بها مسؤولية القيام بدعم وتنمية المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، والإشراف على أنشطتها، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجهها أثناء القيام بعملها.
6. القيام بشكل جدي على إنهاء الانقسام والحصار المفروض على قطاع غزة من أجل زيادة فرص نجاح المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

البحيصي، محمد عصام (2014). واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين– دراسة استطلاعية، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 22(1)، 175–195، غزة، فلسطين.

بونوة، شعيب، وخلوط عواطف (2011). جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، *الملتقى الدولي: "الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة – دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية*، عقد يومي 18–19 مايو 2011، الجزائر.

الحبيطي، قاسم محسن إبراهيم، والسقا، زياد هاشم يحيي .(2003). *نظام المعلومات المحاسبية*، كلية الحدباء الجامعة، العراق، الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر.

حرب، بيان (2006). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 22(2)، 129–111.

رمو، وحيد محمود، وعبد القادر، عبد الرحيم حامد (2014). دور المعلومات المحاسبية في تحقيق ريادة الأعمال للمنشآت الصغيرة، *كلية الإدارة والاقتصاد*، جامعة الموصل، العراق.

العباسي، علاء عبد السلام مصطفى (2016). دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة– دراسة تطبيقية على عينة من المنظمات الحكومية العاملة في محافظة ميسان

بالعراق، *مجلة الجامعة الإسلامية للاقتصاد والأعمال، الجامعة الإسلامية*، 24(1)، 134-122، غزة، فلسطين.

عبد الجواد، اسلام، وأبو فارة، يوسف، وشلالفة، شاكر، وآخرون (2018). *المشاريع الصغيرة*، وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين.

العوض، أكرم شاهر، وأبوكركي، بسام (2017). معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين"، *مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث*، (3)، 1.

كمال، يوسف (2013). ما هو النظام المحاسبي وما هي اهم خصائصه؟، تم استرجاعه بتاريخ 2019/5/14 على الموقع الالكتروني: https://accdiscussion.com/acc7454.html

الكنهل، عبدالعزيز(2018). السجلات المحاسبية، *مجلة مفاهيم الاقتصادية*، تم استرجاعها 2019/5/10 على الموقع الالكتروني:https://mafaheem.info/?p=1564

لعماري، أحمد (2004). نظم المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية، *مجلة العلوم الإنسانية*، (1)1، 68-53، الجزائر.

المجمع العربي للمحاسبين القانونين (2009). *موسوعة معايير المحاسبة الدولية*، الأردن، عمان.

محمد، إدريس، ومحمد، موسى (2018). مدى مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية في تطوير وريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية المملكة 2030 بالتطبيق على جامعة الملك خالد"، *مجلة الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا*، 9(29)، 157.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Astudillo, Cer.n, M. (2008). Consideraciones para la selecci. n de sistemas de informaci. n contables y administrativos en la Pyme colombiana. *Entramado*, 4(2), 52-69.

Casta, Rios, C. (2008). El car. cter estratégico de la contabilidad en las MIPYMES 65: El contexto Colombiano" Revista Adversia (junio-diciembre), Universidad de Antioquia, Colombia.

Bertolino, J.; judais, A.; Mileti, M.; vazquez, C. y Veron, C. (2000). Los informes contables de las pymes: orientaci. n al Usuario. Quintas Jornadas "Investigaciones en la Facultad" de Ciencias Econ.micas y Estad.stica, Universidad Nacional de rosario. Noviembre.

Ali, Julfikar, Uddin R., Biswas T., and Khatun M .(2017). Accounting Practices of Small and Medium Enterprises in Rangpur, Bangladesh, *Journal of Business & Financial Affairs*, 6(4), 2-7.

Abdul-Rahamon, Onaolapo Adekunle and Adejare, Adegbite Tajudeen. (2014). The Analysis of the impact of Accounting Records Keeping on the Performance of the Small Scale Enterprises, *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(1), 1-16.

Ezejiofor, Raymond A., Emmanuel, Ezenyirimba and Olise, Moses C. (2014). The Relevance of Accounting Records in Small Scale Business: The Nigerian Experience Raymond A. Ezejiofor, *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(12), 69-82.

Adisa-Adedeji, Fatai Aca, (2016). the Role of Bookkeeping and Account on Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria, Work Paper National Association of Polytechnic Accounting Students (NAPAS), Grace Polytechnic, Surulere, Lagos, Nigeria, 1-18.

مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات (الصغيرة) في ليبيا:

"دراسة ميدانية على مدينة أجدابيا"

د. عبدالفتاح عثمان العريبي
كلية الاقتصاد - جامعة أجدابيا
abdelfatah244@gmail.com

أ. إمحمد محمد المقريف
كلية الاقتصاد - جامعة أجدابيا
emhamed@uoa.edu.ly

أ. عبدالرحمن أحمد الوريدي
كلية الاقتصاد - جامعة أجدابيا
waredy2@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات صغيرة الحجم من خلال استطلاع آراء مدراء وملاك المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي، حيث تم الرجوع إلى الكتب والدوريات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ومن ثم صياغة الفرضيات المتعلقة بالموضوع، ولتغطية الجانب العملي في الدراسة تم استخدام استمارة الاستبانة لتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات المصاغة وذلك من خلال توزيع الاستمارات على المدراء والملاك في المشروعات الصغيرة. وقد توصلت الدراسة إلى عدم توفر المكونات المادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا وعدم وجود محاسبين مؤهلين في تلك المشروعات، وبالتالي فإن درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا تعتبر ضعيفة للغاية لعدم توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في هذه المشروعات. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات التشريعية في ليبيا بسن القوانين والتشريعات الملزمة والمحفزة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى ضرورة قيام الجهات ذات الاختصاص بتبني حملات التوعية والتدريب بأهمية وضرورة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة.

الكلمات الدالة: نظم المعلومات المحاسبية، المشروعات صغيرة الحجم، ليبيا، أجدابيا.

Abstract

The current study aims to determine the extent of availability of Accounting Information System (AIS) constituents in small enterprises, through surveying the perspective managers and owners of small enterprises in Ajdabiya. For the purpose of this study, the researcher adoptes a deductive-inductive method. Relevant literature, books, periodicals were all reviewed to formulate the hypothesis of the study.

The study concludes that the components of AIS and competent accountants are unavailable in Ajdabiya and in those enterprises. Thus, the use of AIS in small business is weak. Therefore, Libyan legislative bodies should enact compulsory laws and regulations in terms of AIS use in small enterprises. The concerned bodies should also launch educational and awareness campaigns concerning the importance of applying AIS in small enterprises.

Keywords: Accounting information systems, Small enterprises, Libya, Ajdabiya.

المقدمة

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به من مزايا في مجال المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على حاجات السوق وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعد بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات للمشروعات الكبيرة، وتهتم الدول باختلاف مستوياتها الاقتصادية بتوفير الإمكانات اللازمة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة وتختلف الأسس والبرامج التي تتبناها كل دولة لدعم هذا القطاع ومنح الميزة التنافسية له ومساعدته في تكوين أسواقه الخاصة (رشيد ورشيد، 2013: 136). لذا فإن قضية المشروعات الصغيرة تحتل أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتجسد أهميتها بدرجة أساسية في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، كذلك فإنها تتمتع بروابط مع المشروعات الكبيرة وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال (الجويفل، 2013: 4). ومن ناحية أخرى فإن المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة، وبالنظر إلى البحوث في مجال المحاسبة نجدها تركز على دور المعلومات التي تنتجها منشآت الأعمال ذات الحجم الكبير، وعلى نظم المعلومات في هذه الشركات، في حين يكون الاهتمام بشكل أقل بالنسبة للمشروعات الصغيرة (البحيصي، 2014: 176)، ونظراً لأهمية المشروعات الصغيرة في ليبيا فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية في هذه المشروعات الصغيرة وقدرتها على توفير المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات.

مشكلة الدراسة

تعتبر المشروعات الصغيرة من المشروعات المهمة في اقتصاديات العديد من دول العالم، وعلى الرغم من أهمية هذا المشروعات، تزداد المشكلات التي تواجهها والتي تقف عائقا أمام نموها وتطورها (لايقة، 275:2013)، فقد حظيت المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة والنامية بالأولوية ضمن مختلف الاستراتيجيات حيث أصبحت وعاء كبيراً تعتمد عليه هذه الدول (عبدالقادر، 2012) وحتى تتمكن هذه المشروعات من مواجهة المشكلات كان لزاماً عليها أن تولي أهمية كبيرة للمعلومات المالية المحاسبية حتى تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة، وتباعاً يجب الاهتمام بمن ينتج هذه المعلومات وهو نظام المعلومات

المحاسبية. وبالنظر إلى ليبيا في الوقت الراهن وما تعانيه من أزمة اقتصادية نتيجة تغيرات أسعار النفط وتراجع الإنتاج وتوقف العديد من الشركات، الأمر الذي كان لزاماً معه على الدولة إعطاء اهتمام كبير إلى المشروعات الصغيرة بها حتى تكون رافداً للاقتصاد على غرار العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة بمدينة أجدابيا؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل توجد مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في أجدابيا؟
2. هل يوجد محاسبين في المشروعات الصغيرة في أجدابيا؟

فرضيات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وهي:

تتوفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في ليبيا.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

1- توجد مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في أجدابيا.

2- يوجد محاسبون في المشروعات الصغيرة في أجدابيا.

أهدف الدراسة

1. توضيح واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة بمدينة أجدابيا.
2. التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة وكذلك مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية بها بمدينة أجدابيا.
3. التعرف على أهم الصعوبات التي تعوق استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من عدة عوامل هي:

1. أهمية المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي تعتبر الأكثر انتشاراً في البيئة الليبية.
2. أهمية نظام المعلومات المحاسبية كعامل أساسي ومهم لنجاح وبقاء ونمو المؤسسات الاقتصادية.

منهجية الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة والهدف منها، اعتمد الجزء النظري من الدراسة على ما يعرف بالمنهج الاستقرائي، حيث تم استقراء البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، أما الجزء الميداني من الدراسة فاعتمد على المنهج التحليلي، وذلك للتعرف على مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات من خلال قائمة استبانة أعدت لهذا الغرض.

الدراسة النظرية والدراسات السابقة

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث موضوع نظم المعلومات في المشروعات الأعمال الصغيرة من جوانب عديدة ومختلفة وفي بيئات أعمال مختلفة، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

1- دراسة القشي (2010)

وفيها تم دراسة أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم الأردنية على كفاءة الأداء في تلك المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى أن الوضع القائم في هذه المؤسسات يتراوح ما بين غياب إطار مفاهيمي للمحاسبة واختلاله، الذي يعني عدم وجود معلومات نظم معلومات محاسبية أو وجود نظم منقوصة وغير فعالة في هذه المؤسسات، وأن هذا سيؤدي إلى مجموعة من الآثار السلبية أهمها اعتماد المؤسسات الصغيرة على المحاسبين قليلي الخبرة، وأن عدم تمكن تلك المؤسسات من امتلاك بنية مالية ومحاسبية متينة سليمة جعلها عرضة لأي هزات قد تؤدي إلى انهيارها. وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة إلزام المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن باستخدام أنظمة محاسبية محوسبة.

2-دراسة محمد (2011)

تناولت الدراسة دور النظام المحاسبي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان وإبراز أسس النظام المحاسبي ومقوماته ومجالاته في عملية التمويل والتعرف على واقع التطبيق المحاسبي، واستخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي لعرض وتحليل الدراسات السابقة، والأسلوب الاستنباطي الاستقرائي والتحليل الوصفي ومنهج دراسة الحالة للتعرف على طبيعة مشكلة الدراسة ووضع الفروض واختبارها وجمع البيانات وتحليليها وتفسيرها واستخلاص النتائج. وقد توصلت الدراسة إلى عدم تناسب النظام المحاسبي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المطلوبات من القواعد والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها،

وأن المنافع المتوقعة من التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنظام المحاسبي تفوق تكلفة تطبيق النظام المحاسبي. وأوصت الدراسة بتقديم بيانات بتقديم بيانات مالية وتقارير دورية عن الأداء من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للممول بغرض المتابعة والتقييم واتخاذ قرارات التمويل بالإضافة على وضع معايير محاسبية تحكم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإلزام الأطراف بتطبيقها.

3-دراسة سعد (2013)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة اتخاذ القرارات للمشروعات الصغيرة في ليبيا وبيان مدى اعتماد المشروعات الصغيرة على النظم المحاسبية في توفير المعلومات التي تخدم الوظائف المختلفة في المشروع من تخطيط ورقابة وتقييم الأداء وغيرها. وتوصل الباحث إلى نتيجة تؤكد مدى الحاجة إلى نظم المعلومات المحاسبية كأحد أهم الوسائل التي تعمل على رفع كفاءة أداء العمليات المختلفة من تخطيط ورقابة وقدرة على تقييم الأداء وترشيد عمليات اتخاذ القرارات والمفاضلة بين الموارد التمويلية المتاحة أمام المشروعات الصغيرة. وبالتالي أوصى الباحث بالاهتمام بها وتطويرها من أجل تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ورفع من كفاءة العمل المحاسبي بها من أجل نشر روح الإبداع والمبادرة بتكوين مشروعات صغيرة تتماشى مع الظروف المحلية والواقع الاقتصادي الليبي.

4-دراسة البحيصي (2014)

تناولت هذه الدراسة تحديد واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين والعوامل التي تؤثر على درجة الاستخدام، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين هي ضعيفة للغاية، وأن أهم الأسباب وراء عدم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في فلسطين هي عدم القدرة على تحمل تكاليف تطبيق النظام بالإضافة إلى عدم الشعور بأهمية نظم المعلومات المحاسبية لهذه المشروعات، وقد أوصت الدراسة بضرورة توعية الملاك والمدراء بأهمية وضرورة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في مشروعاتهم سواء عن طريق التوعية أو بالإلزام عبر القانون.

5-دراسة يحي وعبدالحليم (2015)

سعت الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث المفاهيم والخصائص والمميزات بينها وبين المشروعات الكبرى وإجراء تقويم عملي وعلمي للنظام المحاسبي الموحد وقدرته في حل المشاكل المحاسبية المحلية، في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات

الصغيرة ومتوسطة الحجم، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المقارنة التحليلية بين كل من المعايير المحاسبية العالمية الشاملة والمعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعايير والقواعد المحاسبية العراقية والنظام المحاسبي الموحد وجود عدد من الاختلافات في محاور مختلفة، وأوصت الدراسة بضرورة عقد ندوات وورش عمل دولية لإدارات ومنتسبي الوحدات المالية لتوسيع إدراك المنتسبين بهذه الإصدارات والآليات لتطبيقها.

6-دراسة عبد الرحيم (2016)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى ملاءمته مع احتياجات هذه المؤسسات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تناول الإطار النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي باعتبار القواعد والأحكام التي أحدثها هذا النظام جديدة على بيئة هذه المؤسسات وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي له أثار إيجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية وتطلب محاولة تطبيق النظام المحاسبي المالي تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة والدولة والمحاسب، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعديل النظام المحاسبي المالي بجعله نظام مرن يتناسب ويتطور مع حجم المؤسسة.

7-دراسة بور وآخرون (2018)

تطرقت هذه الدراسة إلى العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المضمون من خلال مراجعة المقالات والأدبيات السابقة المتعلقة بالدراسة وإجراء مقابلات مع عينة من مديري تلك المشروعات واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك رغبة من المشروعات محل الدراسة في تطبيق نظم معلومات محاسبية متطورة تلبي احتياجات السوق والمشروع في آن واحد، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إيجاد آلية لتوضيح أهمية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية وضرورة توفير الخبرات والترويج لها وزيادة الدعم الحكومي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تعريف المشروعات الصغيرة

يختلف تعريف المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة (احمد، 9:2011)، ومن أسباب اختلاف هذه التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية ما يلي (عمر وباللموشي، 3:2013):

1- **اختلاف درجة النمو الاقتصادي:** يعكس اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية والمتقدمة والدول النامية التطور في كل دولة وأيضاً على وزن الهيكل الاقتصادي، المشروعات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مشروعات كبيرة في دولة نامية، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.

2- **تنوع النشاط الاقتصادي:** عند المقارنة بين المشروعات لفروع مختلفة نجد على سبيل المثال مشروعات تضم 500 عامل تعتبر مشروعات صغيرة في قطاع صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة.

3- **تعدد النشاط الاقتصادي:** تختلف كل المشروعات حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى المشروعات الصناعية الاستخراجية، والمشرعات الصناعية التحويلية، وهذا الأخير يضم بدوره عدداً من الفروع الصناعية من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته، ولذا تختلف كل المشروعات من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطه.

4- **العامل التقني:** يتلخص في مدى الاندماج بين المشروعات؛ فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجاً يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المشروعات إلى الكبرى بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأ وموزعة إلى عدد كبير من المشروعات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مشروعات صغيرة ومتوسطة.

وبناء على ما سبق، فإنه توجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة مثل معيار العمالة، رأس المال، حجم المبيعات السنوية، والتي يمكن على أساسها تعريف الاحجام المختلفة للمشروعات كما يلي (الأسرج، 2014: 9):

1- **عدد العاملين:** ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف أو أكثرها شيوعاً، لسهولة القياس والمقارنة، غير أن من عيوب هذا التعرف اختلافه من دولة لأخرى، فضلاً على أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

2- **حجم الاستثمار (رأس المال):** يعد هذا المعيار أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً.

3- **قيمة المبيعات السنوية:** يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق.

وبالنظر إلى الواقع الليبي فقد عرفت المشروعات الصغيرة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 472 الصادر بشأن بعض الأحكام في المشروعات الصغيرة، حيث يعرف هذا القانون المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا يزيد رأسمالها عن المليون دينار ولا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عاملاً (المالطي ومحمد، 2015 :346)، حيث يلاحظ أن المشرع في ليبيا قد أخذ بمعيار حجم رأس المال وعدد العاملين في تعريف المشروعات الصغيرة.

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

هو مجموعة الوسائل التي تمكن إدارة الشركة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها، ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص الأحداث المالية، وتقرير البيانات المالية وعرضها في شكل تقارير معبرة عن البيانات المطوبة من قبل الإدارة، لتحقيق الرقابة على الأنشطة ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال الشركة لأغراض اتخاذ مختلف القرارات (لعماري، 2001: 57-58).

وعرفه (مطر،2010) على أنه مجموعة من العناصر المادية وغير المادية التي تعمل مع بعضها بتنسيق وترتيب بناءً على إجراءات وقواعد محددة من أجل القيام بتنظيم وتنفيذ خطوات الدورة المحاسبية في المشروعات.

ويُعرف أيضاً على أنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية، في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية، من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية،

ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات، وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية (سعد والحسومي، 2017).

ويتعلق النظام المحاسبي بالمكونات ذات الطابع المحاسبي ابتداء بالشروط الواجب توافرها في العملية المالية وتوفير المستند الدال عليها إلى تحليلها وإثباتها في الدفاتر والسجلات وتبويبها وتلخيصها وتقديمها في شكل تقارير وقوائم مالية تفيد متخذي القرارات.

أهداف النظام المحاسبي

تسعى المحاسبة كنظام إلى تحقيق هدف عام يتمثل في توفير المعلومات المفيدة لجميع الأطراف والجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع من خلال تحقيق الأهداف التالية (متولي، 2015):

1. قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المشروع من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
2. توصيل كافة البيانات والمعلومات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفاد منها.
3. جمع وتخزين البيانات عن الأنشطة والأحداث الاقتصادية لمعالجتها وتحويلها إلى معلومات تفيد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات (سعد والحسومي، 2017).
4. توفير الرقابة اللازمة لحماية الأصول والبيانات المتعلقة بها.

عناصر أو مقومات النظام المحاسبي

رغم اختلاف طبيعة وحجم النشاط بين المشروعات واختلاف النظام المحاسبي في تلك المشروعات كونه يدوياً أو آلياً أو إلكترونياً، ورغم اختلاف الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام، إلا أن هناك مجموعة من العناصر أو المقومات تمثل الأسس التي يقوم عليها عمل النظام المحاسبي السليم لجعله مترابط ومكمل لبعضه بعضاً وذلك لتحقيق الأهداف التي صمم لأجلها، وهذه العناصر أو المقومات أهمها ما يلي:

1- **المستندات:** هي المصدر الرئيسي للبيانات وتمثل سنداً قانونياً ووثيقة يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث المعاملات المالية مثل الصكوك والفواتير والإيصالات.

وتعتبر المستندات من العناصر الأساسية للنظام المحاسبي وأولى مقوماته وذلك لكونها (متولي، 2015):

أ. توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.

ب. تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي يقوم بها المشروع.

ج. تمثل المستندات سجلاً تاريخياً للمشروع.

وتصنف المستندات حسب مصدرها إلى:

- مستندات داخلية: يكون مصدرها المشروع نفسه مثل (فواتير المبيعات، طلبات الشراء، أوامر الشراء، طلبات صرف المواد، أذونات صرف المواد، أذونات صرف مبالغ مالية نقداً أو بصك.....الخ).
- مستندات خارجية: مصدرها من خارج المشروع ومن أمثلتها (فواتير الشراء، الأوراق التجارية الصادرة من العملاء، إيصالات الإيداع بالمصارف...إلخ).
- وتمتاز المستندات الداخلية كونها خاضعة لسيطرة مصمم النظام المحاسبي بالمشروع.
- بينما المستندات الخارجية تصميمها لا يخضع لسيطرة مصمم النظام المحاسبي بالمشروع، وهي تعتبر ذات دليل وحجة قانونية أفضل من المستندات الداخلية.

2- **الدفاتر والسجلات المحاسبية:** حيث تعتبر العمود الفقري وركن هام من أركان أي نظام محاسبي، فبواسطتها يتم تسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية التي تمثل مدخلات النظام المحاسبي، وأهم هذه الدفاتر والسجلات المحاسبية:

أ- دفتر اليومية (العامة والمساعدة).

ب- دفتر الاستاذ (العام والمساعد)

ج. السجل التحليلي

ويتوقف اختيار المجموعة الدفترية على عوامل رئيسية منها:

- حجم وطبيعة نشاط المشروع

- القوانين والتشريعات السائدة
- الطريقة المحاسبية المزمع تطبيقها (الإيطالية–الفرنسية–الإنجليزية _ الأمريكية).

3- **العنصر البشري:** هم الأشخاص الذين يتعاملون مع عناصر النظام المحاسبي ويجعلون بقية عناصره تقوم بوظائفها، وهم من تسند إليهم مهام تصميم وتشغيل ورقابة النظام المحاسبي، ولكي لا يصبح العنصر البشري عائق في تطبيق النظام المحاسبي فإن هناك اعتبارات يجب مراعاتها (كبلان وآخرون، 2007).

أ. اختيار العناصر البشرية بمواصفات ومعايير معينة تضعها إدارة شؤون العاملين.

ب. أن يكون العنصر البشري ملماً بخطوات النظام وإجراءاته.

ج. قناعة العنصر البشري الكاملة بالنظام المحاسبي المطبق.

د. تدريب وتطوير العناصر البشرية بشكل مستمر وتعليمهم العلوم الأخرى كعلوم الحاسوب والعلوم السلوكية وبحوث العمليات.

هـ. التأكد من التزام العاملين في كافة مستويات المسؤولية بالتعليمات والأساليب والإجراءات لتحديد أسباب انحرافهم عنها وإجراء التصحيح المناسب.

4- **دليل الحسابات:** يعتبر أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي يقوم بها المشروع، ويساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات والتبويبات والترقيمات التي تعطى لكل حساب من حسابات المشروع، ودليل الحسابات يمثل شكل أو هيكل المعلومات التي نرغب في الحصول عليها من حيث العناوين والتفصيلات لهذه المعلومات، ودليل الحسابات يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية:

أ. الملاءمة: بحيث ألا يكون تفصيلياً إلى أبعد الحدود ولا تجميعياً مختصراً جداً.

ب. الدقة والوضح: يقصد بها اختيار المسميات للتصنيفات بدقة بحيث تتماشى مع طبيعة النشاط القائم فعلاً.

ج. الربط بين الحسابات العامة والمساعدة والتحليلية: هذا الربط يساعد في توفير المعلومة عند أي مستوى مرغوب فيه إجمالي أو تفصيلي أو تحليلي، وكذلك يوفر الرقابة الذاتية للحسابات عن طريق مطابقة رصيد كل مستوى بإجمالي أرصدة المستوى المتفرع منه.

د. الربط الإداري أو الوظيفي: وذلك بربط مسميات الأصول الثابتة والمصروفات والإيرادات بالوحدات الإدارية المسؤولة عنها، وهذا الربط يساعد في تقييم الأداء ومحاسبة المسؤولية وكذلك يساعد محاسب التكاليف في تتبع التكلفة وربطها بمركز التكلفة.

هـ. الترقيم (الترميز): يقصد به إعطاء أرقام لمسميات الحسابات للاسترشاد بها والمساعدة في الوصول إلى الحسابات في الدفاتر بسهولة ويقلل من الوقت المستغرق في التعامل مع مسميات الحسابات، ويسهل الترقيم في تصنيف وربط الحسابات ربطاً وظيفياً، وهناك ثلاثة أنواع من الترقيم (الترقيم المتسلسل، ترقيم الحزم، ترقيم المجموعات).

5- **وسائل تشغيل ومعالجة البيانات:** تختلف درجة الميكنة المستخدمة في معالجة البيانات وتجهيز المعلومات من نظام إلى آخر، فالأنظمة اليدوية وشبه اليدوية يقل فيها استخدام الوسائل الآلية والإلكترونية في معالجة البيانات، بينما يزداد ويتوسع استخدام هذه الوسائل في الأنظمة المتطورة وخصوصاً الأنظمة الإلكترونية، وقد كان لاكتشاف الأجهزة الحاسوبية الإلكترونية (الكمبيوتر) وانتشارها وتنوع استخداماتها الأثر الكبير والفعال في تطور نظم المعلومات المحاسبية (بن غربية والشيخي، 2018).

ولكن استخدام تلك الحاسبات الإلكترونية ليس بديلاً عن المحاسب الكفء، فمهما بلغت تقنية تلك الحاسبات فإنها تنفذ تعليمات المحاسب، فإذا أمدها بمعلومات أو إجراءات خاطئة، فإن النتائج ستكون خاطئة، لذلك فإن استخدام أحدث التقنيات ليس دليلاً على تطبيق الأنظمة المحاسبية بكفاءة، لأن اقتناء واستخدام الوسائل الآلية والإلكترونية المتطورة يتطلب مراعاة العديد من الاعتبارات منها (كبلان وآخرون، 2007):

أ. دراسة الجدوى الفنية لاستخدام الوسائل الآلية والإلكترونية في نظام المعلومات المحاسبية لاختيار البديل الأفضل.

ب. الاختيار الكفؤ للوسائل الآلية والإلكترونية المحملة ببرامج التطبيقات المحاسبية الملائمة والقادرة على تزويد الإدارة بمعلومات نافعة في اتخاذ القرارات.

ج. الأخذ في الاعتبار عوامل النمو حتى يتفادى المشروع مشاكل تعديل النظام المستخدم.

د. تدريب الأفراد على استخدام الوسائل الإلكترونية لتنفيذ البرامج الموضوعة.

هـ. توافر قطع غيار الوسائل الآلية والإلكترونية عند الحاجة إليها وبأسعار مناسبة.

و. التحقق من كفاءة نظام الضبط والرقابة الداخلية عند استخدام النظم الإلكترونية الجاهزة.

6- **التقارير**: هي خلاصة ونتاج العمل المحاسبي في المشروع وهي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وتعتبر المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية الأساس التي تعتمد عليها الجهات سواء الداخلية أو الخارجية والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع في اتخاذ القرارات المختلفة.

ويمكن تصنيف التقارير باستخدام عدة أسس منها (بن غربية والشيخي، 2018):

أ. على أساس الأطراف المستلمة للتقارير:

- تقارير داخلية مثل تقارير الأداء لغرض مقارنة النتائج الفعلية بالموازنات التقديرية واستخراج الانحرافات والعمل على تصحيح السلبيات.
- تقارير خارجية تستخدم من أطراف خارج المشروع لأغراض استثمارية (بيع وشراء الاستثمارات) ولأغراض الاقتراض من المصارف، وغير ذلك من القرارات.

ب. على أساس المحتوى:

- تقارير نمطية وهي التي تعد على نفس الأسس من فترة لأخرى وتحتوي على نفس البنود مثل (قائمة المركز المالي، قائم الدخل، قائمة حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).
- تقارير خاصة وهي التي تعد وتقدم لاستخدامات أو أغراض محددة مثل التقارير التي تقدم للأسواق المالية عند طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام والتقارير التي قد تطلبها المصارف عند الاقتراض وغيرها.

ج. على أساس وسيلة أو كيفية العرض: (تقارير مكتوبة، تقارير شفوية، تقارير بيانية).

الدراسة الميدانية

يتناول هذا القسم تحليلاً للبيانات التي تم تجميعها من خلال صحيفة الاستبانة للوصول إلى نتائج حول مشكلة الدارسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء وملاك المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا، وبسبب عدم القدرة على حصر عدد جميع المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا، فقد تم اختيار عينة تتكون من 100 مشروع من

المشروعات صغيرة الحجم. وقد تم توزيع استمارات الاستبانة بشكل عشوائي وبعد مرور أسبوعين تم استلام 84 استمارة استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة 84% من حجم العينة وهي نسبة جيدة جداً.

الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدارسة:

لغرض عرض البيانات الشخصية لمفردات عينة الدارسة تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتلك الخصائص وظهرت النتائج التالية:

1- **المستوى التعليمي:** بعد تفريغ وتحليل البيانات المتعلقة بمالئ الاستمارات تبين من الجدول رقم (1) أن أغلب المشاركين من حملة شهادة الثانوي والدبلوم العالي حيث بلغت نسبتهم 34.5 % و39.3% على التوالي، في حين يمثل حملة شهادة البكالوريوس ما نسبته 25 %، الأمر الذي يعطي انطباعاً جيداً بأن المشاركين من الفئات المتعلمة.

جدول رقم (1) توزيع المشاركين حسب المستوى التعليمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	29	% 34.5
دبلوم عالي	33	% 39.3
بكالوريوس	21	% 25
أخرى	1	% 1.2
الإجمالي	84	100

2- **التخصص:** يلاحظ من الجدول رقم (2) أن ما نسبته 25% فقط من المشاركين من خريجي كلية الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يعطي انطباعاً بعدم معرفة المشاركين بأهمية نظم المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (2) توزيع المشاركين حسب التخصص

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	13	%15.5
خريجي كلية اقتصاد غير المحاسبة	8	%9.5
أخرى	63	%75
الإجمالي	84	100

3- **عدد سنوات الخبرة:** يوضح الجدول رقم (3) بأن المشاركين في الدراسة وبنسبة 51.2% لديهم خبرة تقل عن 5 سنوات، وإن ما نسبته 48.8% من المشاركين تزيد خبرتهم عن 5 سنوات، وهذه الخبرة

بدون شك تساعد المشاركين في الدارسة على تقديم معلومات وآراء موضوعية حول مشكلة الدارسة، وهذه النتيجة ترفع من مستوى الثقة في البيانات والمعلومات المتحصل عليها لأغراض الدراسة.

الجدول رقم (3) توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	43	% 51.2
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	25	% 29.8
من 10 سنوات فأكثر	16	% 19
الإجمالي	84	100

4- **الوظيفة:** يوضح الجدول رقم (4) بأن ما نسبته 16.7% هم من الملاك، وما نسبته 46.4% هم من المدراء للمشروعات محل الدراسة، وأن نسبة 36.9% هم من الملاك الذين يديرون أعمالهم بأنفسهم، وهذا أمر طبيعي في المشروعات الصغيرة.

الجدول رقم (4) توزيع المشاركين حسب نوع الوظائف

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مالك	14	% 16.7
مدير فقط	39	% 46.4
مالك ومدير	31	% 36.9
الإجمالي	84	100

4- **نوع النشاط:** يوضح الجدول رقم (7) أن المشروعات التجارية الصغيرة تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 75%، تليها المشروعات الخدمية بنسبة 20.2%، وتأتي المشروعات الصناعية في المرتبة الأخيرة بنسبة 4.8%.

الجدول رقم (7) نوع نشاط المشروعات المشاركة في الدراسة

نوع النشاط	العدد	النسبة المئوية
تجاري	63	% 75
صناعي	4	% 4.8
خدمي	17	% 20.2
أخرى	0	0
الإجمالي	84	%100

تحليل البيانات المتعلقة بمدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في أجدابيا

1- مدى وجود مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول رقم (8) ردود المشاركين حول مدى وجود مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية في مشروعاتهم، فقد تبين من خلال النتائج عدم توفر مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية متكاملة بمتوسط حسابي 1.93 وبنسبة موافقة 46%، وبالإضافة إلى عدم توفر أي جزء من تلك المكونات بمتوسط حسابي بلغ 1.5 وبنسبة موافقة 25%. وفيما يخص بوجود نظام معلومات محاسبي يدوي متكامل في المشروعات الصغيرة محل الدراسة، فقد بينت النتائج عدم توفره وهذا ما دل عليه المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.62 وبانحراف معياري 0.930 وبنسبة موافقة 31%. وأما بشأن وجود نظام معلومات محاسبي محوسب متكامل، فالجدول يوضح لنا من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.76 وانحراف معياري 0.997 وبنسبة موافقة 38% عدم وجود هذا النظام في المجمل، ومن خلال المتوسط الحسابي العام 1.70 والانحراف المعياري 0.86، يتضح لنا عدم توفر مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة؛ وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة " توجد مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في أجدابيا" وهذا ما بينته القيمة الاحتمالية 0.002 P_value لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.005.

الجدول رقم (8): مدى وجود مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية

الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	وجود مكونات مادية متكاملة لنظام المعلومات المحاسبي بالمشروع	1.93	1.003	%46
2	وجود بعض من المكونات المادية لنظام المعلومات المحاسبي بالمشروع (فواتير، سندات قبض وصرف او سجلات)	1.5	0.871	%25
3	وجود نظام معلومات محاسبي يدوي متكامل	1.62	0.930	%31
4	وجود نظام معلومات محاسبي محوسب متكامل	1.76	0.977	%38
	المتوسط الحسابي العام	1.70		

2- مدى وجود محاسبين في المشروعات الصغيرة في أجدابيا

يوضح الجدول رقم (9) ردود المشاركين حول مدى وجود محاسبين في المشروعات الصغيرة حيث بينت نتائج هذا الجدول أن نسب موافقة أفراد العينة على جميع فقرات هذا المحور كانت ضعيفة وبمتوسطات منخفضة تراوحت بين (1.93-1.5)، مما يدل على عدم وجود محاسبين في المشروعات الصغيرة وهذا ما عكسه المتوسط الحسابي العام والذي بلغ 1.69 وبانحراف معياري قدره 0.84. وبالتالي يمكننا القول برفض الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة "يوجد محاسبين في المشروعات الصغيرة في أجدابيا"، وهذا ما بينته القيمة الاحتمالية P_value 0.001 لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور وهي أصغر من مستوى المعنوية .0.005

الجدول رقم (9): مدى وجود محاسبين في المشروعات الصغيرة

الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	صاحب المشروع هو محاسب متخصص ويقوم بالأعمال المحاسبية (جزئي او كلي)	1.57	0.908	29%
2	يوجد محاسب متخصص بعمل كامل	1.76	0.977	38%
3	يوجد محاسب متخصص بعمل جزئي	1.76	0.977	38%
4	صاحب المشروع ليس محاسباً متخصصاً ولكن يقوم بأعمال المحاسبية	1.43	0.825	21%
5	يقوم موظف غير محاسب بأعمال المحاسبة	1.93	1.003	46%
	المتوسط الحسابي العام		1.69	

نتـائج الدراسـة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- لا تتوافر المكونات المادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا.

2- لا يوجد محاسبين مؤهلين في المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا.

3- درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا ضعيفة للغاية.

يتبين مما سبق، عدم توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمشروعات الصغيرة بمدينة أجدابيا.

توصيات الدراســـة

على ضوء النتائج المتوصل إليها، خلصت الدراسة إلى الاقتراحات التالية:

1. قيام الجهات التشريعية في ليبيا بسن القوانين والتشريعات الملزمة للمشروعات الصغيرة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية.
2. تحفيز المشروعات الصغيرة التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية عن طريق قيام المشرع الليبي بتقديم اعفاءات ضريبية لتلك المشروعات.
3. توعية الملاك والمدراء بالمشروعات الصغيرة، بأهمية وضرورة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في مشروعاتهم عبر حملات توعية ودورات تدريبية في مجال نظم المعلومات المحاسبية.

المراجع

أحمد، حجاوي (2011). *إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد.

الأسرج، حسين عبدالمطلب (2014). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية*، بوابة الشمول المالي من أجل التنمية: https://www.findevgateway.org/ar

البحيصي، عصام محمد (2014). واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، الجامعة الإسلامية–غزة*، 22(1)، 175–195، غزة، فلسطين.

الجويفل، محمود سلامة سليمان (2013). *دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

القشي، طاهر (2010). أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، 15(2) كلية التجارة جامعة بني سويف، مصر.

المالطي، عبدالفتاح أبوبكر، ومحمد، مخلوف مفتاح (2015). الاستراتيجيات والسياسات الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، (خاص)، 342– 351، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–بني وليد، جامعة الزيتونة، ليبيا.

المندلسي، ناجي ساسي، وقبقب، أبوراوي عيسى (2015). دور العوامل الديمغرافية في تحسين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة "دراسة تطبيقية". *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية*، 1(1)، 29– 62، جامعة الزاوية، ليبيا.

بن غربية، سالم محمد، والشيخي، المعتز رمضان (2018). *نظم المعلومات المحاسبية: مفاهيم وحالات تطبيقية*. ليبيا، بنغازي: دار الكتب الوطنية.

بور، محمد كاشاني، خنيفر، حسن، وجعفري، سيد محمد باقر، رحيمان، نظام الدين، وحمود، مريم (2018). العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية). *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، 40(6)، 157-141.

رشيد، ثائر محمود، ورشيد، إيناس محمد (2013). استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 5(10)، 152-136.

سعد، أبو عجيلة المختار حسن (2013). *دور المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة اتخاذ القرارات للمشروعات الصغيرة (دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في ليبيا)*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

سعد، محمد الطاهر علي والحسومي، فوزي محمود اللافي (2017). نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرار دراسة تطبيقية على مصنع الأعلاف صرمان. *مجلة دراسات الإنسان والمجتمع – مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات*، (3)، 127-107.

عبدالرحيم، شابة (2016). *تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية لفئتين، فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المهنيين المحاسبين لمدينة ورقلة)*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.

عبدالقادر، يحي (2012). *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.

عمر، الأخضر بن عمر، وباللموشي، علي (2013). معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها. *وقائع مؤتمر واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*.

كبلان، عبدالسلام علي، وأبوبكر، عبدالعزيز أعبيد، وسليمان، مراجع غيث، والقطعاني، عبدالرازق جبريل (2007). *تصميم نظم المعلومات المحاسبية: نظرياً وتطبيقياً*. ليبيا، بنغازي: درار الفضيل للطباعة والنشر.

لايقة، هشام عدنان (2013). دراسة ميدانية لواقع المشكلات التي تعترض المشروعات الصناعية الصغيرة في الأردن ومدى وجود تشبيك فيما بينها. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، 35(8)، 288-273.

لعماري، أحمد (2001). طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية. *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، (1)، 68-53، الجزائر.

متولي، عصام الدين محمد (2015). *نظم المعلومات المحاسبية*. صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.

محمد، محمد النور بابكر (2011). *النظام المحاسبي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية–بنك أم درمان الوطني ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بالسودان 2007–2010م)*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

مطر، محمد (2010). *مبادئ المحاسبة المالية– الدورة المحاسبية*. الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

يحي، عباس حميد، وعبدالحليم، صفوان قصي (2015). تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى إمكانية تطبيقها محلياً. النسخة الالكترونية. *مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم*، (36)، 43–1.

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ودورها في تحقيق ريادة الأعمال للمشروعات الصغرى والمتوسطة

د. عبد الله مفتاح الشويرف
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
sh_accounting@yahoo.com

أ. مختـار محمـد الجديـد
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
mok6942@yahoo.com

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى التحقق من دور نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المشروعات الصغرى والمتوسطة. ودراسة المعوقات التي تحول دون تطبيقها، وتحديد دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في نمو هذه المشروعات. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمد الباحثان المنهج الاستقرائي باختبار عينة من الأفراد وتعميم النتائج على مجتمع الدراسة من خلال تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية. ومن خلال التحليلات الإحصائية، توصلت الدراسة إلى تأكيد الأفراد على تطبيق نظم المعلومات المحاسبة الإلكترونية. فيما أكدت الدراسة أن هذه المشروعات تواجه مشاكل مادية تتعلق بارتفاع تكلفة اقتناء نظام المعلومات المحاسبية سواء فيما يتعلق بالأجهزة والمعدات أو المتعلقة بالبرامج المحاسبية المطبقة. كما أكدت عينة الدراسة على دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المهم في نمو وتطوير هذه المشروعات. ووفقا للنتائج التي تم التوصل إليها، أوصت الدراسة بأن تتجه هذه المشروعات إلى تبني النظم المحاسبية الإلكترونية.

الكلمات الدالة: الريادة، نظم المعلومات المحاسبية، الإلكترونية.

Abstract

This paper aims to verify the role of the Electronic Accounting Information System (EAIS) in small and medium enterprises SMIs. It also studies the obstacles that prevent their application and determines the role of electronic accounting information systems in the growth of these enterprises. To achieve these goals, we adopt a deductive approach through testing a sample of individuals and generalizing the results by designing a questionnaire to gather the data. The study community includes all those involved in small and medium enterprises in Misurata, including owners, businessmen, academics and external auditors.

The results show that the confirmation of individuals - the study sample - on the application of electronic accounting information systems. The study confirms that these enterprises face financial problems related to the high cost of acquiring the accounting information system, whether with regard to devices and equipment or related to the applied accounting programs. The study sample also emphasizes the important role of electronic accounting information systems in the growth and development of small and medium enterprises. The study recommends that these enterprises tend to adopt electronic accounting systems to manage their financial operations.

Keywords: Entrepreneurship, Accounting information systems, Electronics.

المقدمة

لا يخفى على أحد الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في دعم الاقتصاديات الوطنية للدول بغض النظر عن حجم اقتصاداتها. فهذه المشروعات هي أهم الأسس التي تقوم عليها اقتصاديات هذه الدول سواء أكانت من الدول المتقدمة أو من الدول النامية، فهي تسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وتوفر عدد كبير من فرص العمل، الأمر الذي يسهم في الحد من الفقر ناهيك عن سهولة إنشائها لأنها لا تتطلب أموال طائلة أو رؤوس أموال ضخمة. وهي أيضا تسهم في توسيع قاعدة الملكية والمشاركة في النشاط الاقتصادي في المجتمع ناهيك عن سهولة إداراتها. فهي بخلاف الشركات الضخمة، غير مثقلة بالموظفين وتستطيع التحكم وإدارة نفقاتها بالشكل الذي يحقق لها عوائد مجزية. ومن هنا فإن الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة يسهم بشكل مباشر في إحداث نقلة تنموية حقيقية خصوصا في الاقتصاديات التي تفتقر إلى رؤوس الأموال الضخمة أو إلى سبل إدارتها، ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي.

وهنا تبرز الحاجة الملحة إلى نظم المعلومات المحاسبية في دعم هذا النشاط الاقتصادي من خلال المساهمة في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة التي تسهم في اتخاذ قرارات رشيدة على مستوى هذه المشروعات، بما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها. تتمثل هذه المعلومات حول المركز المالي للمشروع وحجم أصوله والتزاماته اتجاه الغير، وحول مستوى الربحية التي يحققها بتتبع نفقاته وإيراداته وتوفير كامل المعلومات حولها لمتخذي القرارات بهذه المشاريع، الأمر الذي يخفض من درجة عدم التأكد ويساعدهم على المفاضلة بين البدائل في قراراتهم الإدارية والمالية والاستثمارية المختلفة. فوجود نظام محاسبي كفء، سيكون له الدور الهام في توفير المعلومات المحاسبية الكافية التي تنعكس على أداء المشروعات الصغرى والمتوسطة.

الدراسات السابقة

دراسة Ismail and King (2007): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على استخدام وتطوير نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في دولة ماليزياK وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تقسيم المشروعات إلى نوعين الأول: يستخدم نظم معلومات محاسبية متطورة والثاني: يستخدم نظم غير متطورة وأن درجة الوعي

المحاسبي لدى الملاك والمديرين تعد من أهم العوامل المؤثرة على تطور نظم المعلومات المحاسبية في تلك المشروعات وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير نظم المعلومات المحاسبية في تلك الشركات التي تستخدم نظم غير متطورة.

دراسة قاعود (2007): هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، للتعرف على واقعها من حيث مدى توفر مواصفات الجودة وتوفر القدرة، والإمكانات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين، وكذلك مدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية، وكذلك وضع تصور واضح يساعد في تقييمها، وقد تكونت عينة الد راسة من (150) شركة مساهمة في محافظات غزة، في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى توفر خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بدرجات متفاوتة، وتوفر أيضا عنصر مواكبة التطور والكفاءة، والخبرة، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين توفر خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وقدرة هذه الأنظمة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمال على تطوير مواصفات وخصائص الجودة، (السرعة، الدقة، المرونة) في نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية وضرورة وضع الضوابط الرقابية اللازمة على صلاحيات استخدام البرامج وضرورة الاهتمام بمواكبة التطورت التكنولوجية.

دراسة European Commission (2008): دراسة لمجموعة من الباحثين اهتمت بواقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغرى والمتوسطة بدول الاتحاد الأوروبي وكفاية المعلومات التي تنتجها تلك النظم، وتوصلت إلى أن هناك تفاوت في درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وتتراوح درجة التفاوت من عدم الاستخدام نهائيا إلى استخدام نظم محاسبية متطورة، وقد أظهرت الدراسة أن المعلومات المحاسبية التي تنشرها كثير من الشركات التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية ليست كافية ولا تتوفر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام المشروعات الصغرى والمتوسطة بتطبيق نظم معلومات محاسبية تتناسب وطبيعة عملها وأن تقوم المشروعات التي تستخدم تلك النظم بتطويرها لتجعلها قادرة على إنتاج معلومات كاملة تتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة والمناسبة لتسيير أعمال المشروعات واتخاذ قرارات رشيدة.

دراسة القشي (2010): تم فيها دراسة أثر غياب الاستراتيجيات المحاسبية في المشروعات الصغرى والمتوسطة الأردنية على كفاءة الأداء في تلك المشروعات، وتوصلت الدراسة إلى أن الوضع القائم في هذه

المشروعات يتراوح ما بين غياب إطار مفاهيمي للمحاسبة واختلاله والذي يعني عدم وجود نظم معلومات محاسبية أو وجود نظم منقوصة وغير فعالة في هذه المشروعات، وأن هذا سيؤدي إلى مجموعة من الأثار السلبية أهمها اعتماد المشروعات الصغرى والمتوسطة على محاسبين قليلي الخبرة وأن عدم تمكن تلك المؤسسات من امتلاك بنية مالية ومحاسبية متينة سيجعلها عرضة لأي اهتزازات قد تؤدي إلى انهيارها، وقد أوصت الدراسة بضرورة إلزام المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الأردن باستخدام النظم المحاسبية الإلكترونية.

دراسة (2011) .Urquia et,al: هدفت الدراسة إلى معرفة أثر نظم المعلومات المحاسبية على قياس الأداء في المشروعات الصغرى والمتوسطة في إسبانيا وقد توصلت الدراسة إلى أن المشروعات التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية لديها مؤشرات أفضل من تلك التي لا تستخدم مثل هذه النظم، وقد أوصت الدراسة بضرورة استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المشروعات الصغرى والمتوسطة بإسبانيا.

دراسة عاصم وإبراهيم، (2013): بعنوان " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية"، وكان سؤال مشكلة الدراسة كما يلي: "هل هناك إمكانية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟".

وقد هدفت الدراسة إلى بيان دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها "أن المعلومات المحاسبية تتسم بجودة عالية في ظل توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: "توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم المعلومات بشكل عام والنظام المحاسبي بشكل خاص لمعالجة وتوصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب، لتَرشيد القرارات الاستثمارية".

دراسة محمد وآخرون (2016): هدفت الدراسة إلى تصميم نظام معلومات محاسبي يلائم طبيعة وحاجة المشروعات الصغرى والمتوسطة للمعلومات في الأردن لتخطيط مواردها ولضمان استدامتها، نظام يعمل على توفير كافة الاستعلامات المطلوبة بشقيها المالي وغير المالي لتحقيق تكامل نظام المعلومات المحاسبي مع نظام المعلومات الكلي للمشروع، واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي بدراسة الوضع الراهن للنظم المحاسبية التي تعمل بها المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال القيام بمسح لهذه

المشروعات وتوزيع استبانة عليها للتعرف على أوجه قصور النظم المحاسبية التقليدية، ومدى حاجة تلك المشروعات للمؤشرات غير المالية، وقد توصل البحث إلى نتائج منها: قلة استخدام المشروعات الصغرى والمتوسطة لنظم المعلومات المحاسبية، وعدم ملاءمة غالبية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة بتلك المشروعات، وعجزها عن توفير العديد من المؤشرات اللازمة والمفيدة لتخطيط مواردها.

دراسة عبدالعالي (2018): وكان السؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة هو: "ما هي الخطوات والاستعدادات والخصائص والمزايا والشروط التي يجب أن تتصف وتعمل بها المنظومات المحاسبية، وصولا إلى الهدف الذي أنشئت لأجله هذه المنظومات من جهة، وتجنبا لأي فشل أو خلل قد يقع عند تشغيل هذه المنظومات من جهة أخرى؟". وهدفت الدراسة إلى التعريف بالشروط والخصائص والمزايا التي يجب أن تشتمل عليها المنظومة المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: "ضرورة مواكبة التطورات التقنية لتطوير مهنة المحاسبة بغية إنجاز الأعمال بسرعة ودقة أكبر والاستفادة من المزايا العديدة التي توفرها التقنيات الحديثة ".

مشكلة الدراسة

برغم الحاجة الملحة في المشروعات الصغرى والمتوسطة إلى نظم معلومات محاسبية إلكترونية تعتمد على التقنية المتاحة وتوظفها في مجال المحاسبة وتسهم في توفير معلومات محاسبية شاملة وواضحة عن نشاط المشروع لضمان أحد أهم عوامل النجاح، إلا أن نسبة كبيرة من هذه المشروعات الصغرى والمتوسطة لا تولي هذا الأمر الاهتمام الكافي ولا تجعله على رأس أولوياتها، فأغلب هذه المشروعات لا تتوافر لها النظم المحاسبية الإلكترونية اللازمة لإثبات عملياتها المالية وفقا للأسس والقواعد المحاسبية المتبعة، ولا تتوافر لها قواعد بيانات إلكترونية تحوي معلومات دقيقة عن حجم المديونية والدائنية والسيولة والبضاعة والمصروفات والإيرادات وغيرها من المعلومات المحاسبية ما يعيق هذه المشروعات ويحد من قدرتها على التطور والنمو، وما لم تتوافر لهذه المشروعات عوامل التطور والنماء فالأقرب أنها ستكون عرضة للفشل والانهيار مع الزمن، وانطلاقا من مشكلة الدراسة ولتشخيص هذه المشكلة بشكل أكثر وضوحا، يمكن طرح التساؤلات البحثية التالية على النحو التالي:

- هل يتم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المشروعات الصغرى والمتوسطة؟

- هل توجد معوقات تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة؟
- هل يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في نمو المشروعات الصغرى والمتوسطة؟

إن هذه التساؤلات البحثية ستسهم بشكل رئيس في استخلاص أهمية وأهداف وفرضية الدراسة، التي يسعى الباحثان من خلالها إلى بلورة إجابات منطقية مستمدة من الجانب العملي في هذه الدراسة وصولا في النهاية إلى نتائج وتوصيات لمعالجة هذه المشكلة .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف الرئيسية التالية:

1. معرفة مدى تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المشروعات الصغرى والمتوسطة.
2. دراسة المعوقات التي تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.
3. تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في نمو المشروعات الصغرى والمتوسطة.

فرضية الدراسة

في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها قام الباحثان بصياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: يتم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.

الفرضية الثانية: توجد معوقات تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.

الفرضية الثالثة: يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في نمو وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومدى قدرتها على توفير معلومات محاسبية تفصيلية لمتخذي القرارات بالمشروعات الصغرى والمتوسطة لتشخيص مواطن الضعف في هذه المشروعات ومعالجتها.

- تسليط الضوء على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومدى قدرتها على توفير معلومات محاسبية تحمل قيمة تنبؤيه تسهم بشكل مباشر في منح ميزة تنافسية للمشروع وتحقق له الريادة.
- التأكيد على ضرورة الاستعانة بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ظل الطفرة التي نشهدها في مجال تقنية المعلومات.
- التأكيد على ملاءمة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من حيث مساهمتها في اتخاذ القرارات ببيئة الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة.

مفهوم ريادة الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة

مفهوم وخصائص ريادة الأعمال

يرجع مفهوم ريادة الأعمال للاقتصادي النمساوي (جوزيف شومبيتر) والذي عرف رائد الأعمال سنة 1950 بأنه: "ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح، وبالتالي فوجود قوى رواد الأعمال في الأسواق والصناعات المختلفة تنشئ منتجات ونماذج عمل جديدة تؤدي لأن يكون رواد الأعمال هم محركو النمو الاقتصادي على المدى الطويل"، (خربوطلي، 2018، 5).

وعرف السكارنة منشآت الأعمال الرائدة بأنها "تلك المنشاة التي لديها القدرة على إيجاد شيء جديد ذي قيمة في الوقت المناسب مع الأخذ بالاعتبار الموارد المالية والمعنوية والمخاطر الاجتماعية وتوفير الحوافز والاستقلالية للعاملين لكسب قناعاتهم" (2008، 24).

وعُرفت الريادة كذلك بأنها: "أي مبادرة لإقامة مشروع جديد أو توسعة لمشروع قائم من قبل فرد او مجموع أفراد او استدامة مشروع قائم" (كتانة وأحمد، 2012، 104).

على أن مفهوم الريادة اكتسب حديثا خصائص جديدة ومتنوعة مرتبطة بتعددية المشروعات الإنتاجية المرتبطة بالتطور الصناعي والتكنولوجي، فلم يعد هذا المفهوم قاصراً على المخاطرة والابتكار، ففي نظر هوزيلرت أن الريادي هو من يتمتع بروح الإدارة والقيادة، ويركز على الريادة في القطاع الصناعي الذي يمثل مزيجا من تصنيع الأشياء وتسويقها دون التنبؤ بمدى قبولها لدى الآخرين، الأمر الذي يعني أن يبقى عنصر المخاطرة ملازما لسلوك الريادي. (رسلان، ونصر، 2016، 147).

ومن خلال هذه التعريفات يبدو جليا الاختلاف بين الباحثين حول تعريف محدد لمفهوم ريادة الأعمال، اذ يرى البعض أن ريادة الأعمال مرتبطة بالمنتجات والأنشطة الجديدة، بينما ينظر البعض الاخر لها على

أنها ترتبط بالمنظمات، في حين يرى اخرين أن ريادة الأعمال مرتبطة بالأفراد سواء كانوا أصحاب العمل أو المديرين أو العاملين، ويتفق الباحثان مع المفهوم الحديث لريادة الأعمال والمرتبط بالإدارة والقيادة فهي أساس التفوق، فالريادة والقيادة والإدارة الجيدة هي أحد عوامل تفوق المؤسسات والتي تمكنها من الابتكار وتطوير منتجاتها الأمر الذي يمنحها ميزة تنافسية في بيئة الأعمال.

الأثر الاقتصادي لريادة الأعمال: نال مفهوم ريادة الأعمال زخما جديدا حينما تحول اهتمام حكومات الولايات المتحدة الأمريكية من التركيز على تشجيع الشركات الكبيرة إلى التركيز على ريادة الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة في بدايات القرن الماضي، ونتيجة لذلك ازداد اهتمام معاهد الأبحاث بمفهوم ريادة الأعمال ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، كما اهتمت المراكز البحثية أيضا بالسياسات الحكومية المناسبة للنهوض بريادة الأعمال فقد ركزت في البداية على ضرورة خلق برامج جديدة لهذا الغرض مثل إنشاء حاضنات أعمال تدار من قبل الحكومة لدعم الريادة، وتطوير المناهج الدراسية الجامعية بما يتلاءم مع مفهوم ريادة الأعمال، وبالرغم من أن هذه البرامج لم تلاقِ النجاح المأمول،(عبدالله وآخرون، ص12). إلا أن اتجاهات البحث العلمي انتقلت إلى تركيز الجهود لجعل أمريكا أكثر جذبا لاستقطاب الرياديين المبدعين ورعايتهم بدلا من التركيز على مدخلات رأس المال، وقد استعرض (عبد الله وآخرون) دراسات وتأكيدات أخرين منهم (كوراتتي، ولاوسون2002)، (وفارد لورد، ولفيبارغر 1998)، (كول 2003)، (بويل 2003) على أن تعزيز الحرية الاقتصادية للفرد هي مفتاح النمو والازدهار بعد إثباتهم وجود علاقة إيجابية بين تطور الريادة والرقم القياسي للحرية الاقتصادية.

وسعت هذه الأبحاث إلى إيجاد العلاقة ما بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي، وبينت أنه وبالرغم من وجود اختلافات حول مفهوم ريادة الأعمال ودورها وسبل النهوض بها، فإن هناك ما يشبه إجماع على أهمية الأنشطة الريادية ودورها المحوري في النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبينت أيضا درجة تأثير الريادة على النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي ينعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل الجديدة وتوفير مصادر دخل قابلة للاستدامة على المدى البعيد. وفي هذا الصدد أشار (عبد الله وآخرون) إلى أن دراسة (رينولدز هاي، كامب، 1999) بينت أن ثلث الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول يمكن أن تعزى إلى التمايز في مستوى ريادة الأعمال فيما بينها، وأشار أيضا إلى دراسة (زاخاراكيس، بيجريف، رشييرد، 2000)، التي درست مصادر النمو الاقتصادي في ست عشرة دولة

متقدمة هذه النتيجة، وخلصت إلى أن نشاط ريادة الأعمال يفسر نحو نصف الاختلافات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بين تلك الدول، (2014، ص13).

وفيما يتعلق بتوفير فرص العمل والتشغيل فللمشروعات الريادية الأثر البالغ على اقتصاديات الدول في ظل ظروف اقتصادية صعبة على الصعيد العالمي حيث تشتد المنافسة على مستوى جودة السلع وتكلفتها وأيضا تميزها، وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة في دول العالم توفر ريادة الأعمال فرص عمل مستقرة للرياديين أنفسهم ولمن يلتحق للعمل معهم من الآخرين، وتبرز أهمية ذلك مع تقلص قدرات الحكومات والشركات الكبرى على استيعاب المزيد من الباحثين عن العمل بسبب إحلال التكنولوجيا بدلا من الأيدي العاملة. (عبد الله واخرين، 2014، ص 14).

ويتم قياس دور المشروعات الريادية ومساهمتها في الاقتصاد عن طريق ثلاثة معايير رئيسة هي: نسبة مساهمتها في تشغيل القوى العاملة، ومدى مساهمتها في الإنتاج، وحصتها في الاقتصاد، ويتميز دورها الذي يستند إلى خصائصها في الآتي: (المحروق، 2011، 6-7)

- توفر المشروعات الريادية مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنظمات الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
- تعد المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
- تمثل بذورا" أساسية للمنظمات الكبيرة.
- تساعد على تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدل البطالة.
- تعد من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على المشروعات الصغرى المتوسطة

تلعب المحاسبة المالية دورا بارزا اليوم في عالم الأعمال كونها أداة لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها والتي تسهم في اتخاذهم لقرارات رشيدة سواء أكانوا داخل المؤسسة أو خارجها، وأمام اشتداد حدة المنافسة في مجال المال والأعمال أصبحت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية أكثر إلحاح، لذلك يسعى العاملون في مهنة المحاسبة إلى التطوير المستمر لأدواتها ومخرجاتها مستفيدين من التطور التقني المتسارع في مجال تقنية المعلومات.

أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمشروعات الصغرى والمتوسطة

وتتضح أهمية المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال الآتي **شكل (1):** (رمو وعبدالقادر، 2016، 127)

1. توجيه الموارد المالية نحو الفرص الاستثمارية الناجحة من خلال مساهمة المعلومات المحاسبية المتنوعة في أعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
2. المساهمة في اختيار الفرص الاستثمارية ذات الأولويات طبقا لاحتياجات المجتمع المرحلية من خلال توفير المعلومات لتحديد معايير المفاضلة.
3. توجيه الاستثمارات وجذبها نحو المشاريع القائمة الناجحة من خلال توفير المعلومات التي تبين حجم أرباح هذه المشاريع ووضعها المالي.
4. توفير المعلومات التي تؤدي دوراً هاماً في نجاح واستمرار المشروعات منها تحديد تكلفة المنتج وفق أساليب التكاليف الحديثة فضلاً عن تسعير المنتجات وفق لطرق التسعير الحديثة.
5. توفير المعلومات التي تساعد في تقييم أداء المشاريع لاسيما المحور المالي منها.

شكل (1) دور المعلومات المحاسبية في ريادة الأعمال للمشروعات الصغرى

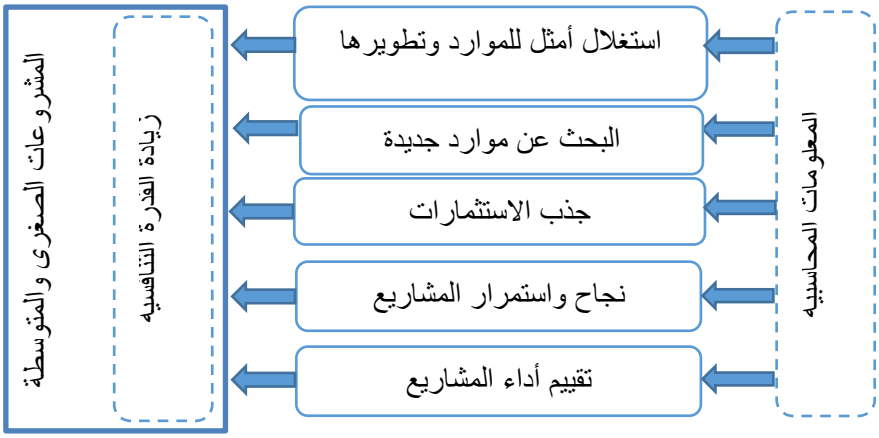

أهمية المعلومات المحاسبية عن المشروعات الصغرى والمتوسطة

حدد اتحاد المحاسبين الدولي أهمية المعلومات المحاسبية عن المشروعات الصغرى والمتوسطة بما يأتي (المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 2009):

1. تقدم المؤسسات المالية قروضاً في عدة دول وتعمل على مستوى دولي وفي معظم نطاقات الاختصاص، يكون على المشروعات الصغرى ومتوسطة قروض للبنوك ويعتمد المصرفيون على البيانات المالية في اتخاذ قرارات الإقراض وفي وضع شروط الائتمان.
2. يرغب البائعون بتقييم القدرة المالية للمشترين قبل بيعهم للسلع أو الخدمات بالدين
3. تحاول وكالات التصنيف الائتماني صياغة تصنيفات موحدة بين الدول وتقوم البنوك والمؤسسات الأخرى التي تعمل في عدة دول بوضع تصنيفات متشابهة وتعتبر المعلومات المالية التي يتم التبليغ عنها هامة لعملية التصنيف.
4. لدى العديد من المشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم موردين في الخارج وتستخدم البيانات المالية للمورد لتقييم جوانب العلاقة التجارية الحيوية طويلة الأجل.
5. لدى العديد من المشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم مستثمرون خارجيون غير مشاركين في الإدارة اليومية للمنشأة.

وقد حدد الاتحاد المجموعات الرئيسة للمستخدمين الخارجين للبيانات المالية للمشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم بما يأتي:

1. البنوك التي تقدم قروضاً للمشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم.
2. البائعون الذين يبيعون للمشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم ويستخدمون البيانات المالية للمشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم لاتخاذ قرارات الدين وقرارات التسعير.
3. وكالات التصنيف الائتماني وغيرها ممن يستخدمون البيانات المالية للمشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم لتصنيف تلك المشروعات.
4. عملاء المشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم الذين يستخدمون البيانات المالية للمشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم لتقرير إمكانية الدخول بأعمال مع تلك المشروعات.
5. المساهمين في هذه المشروعات الذين ليسوا مدراء للمشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم.

ويرى الباحثان أن احتياجات مستخدمي القوائم المالية تتفق في كثير من الجوانب مع مستخدمي القوائم المالية للشركات الكبيرة ولكنها تختلف في جوانب أخرى بسبب طبيعة تلك المشروعات، فعلى سبيل المثال

فإن اهتمام مستخدمي البيانات للمشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم بالتدفقات النقدية قصيرة الأمد والسيولة وقوة المركز المالي أكبر من اهتمامهم بالمعلومات المرتبطة بالأمد البعيد.

منهجية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المشروعات الصغرى والمتوسطة والمعوقات التي تحول دون تطبيقها واختبار دورها في نمو المشروعات الصغرى والمتوسطة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها قام الباحثان أولاً بتجميع البيانات الثانوية المتعلقة بالإطار النظري والمتاحة في المراجع العلمية، وذلك بهدف تكوين الإطار النظري للدراسة، وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال اختبار عينة من الأفراد وتعميم النتائج على مجتمع الدراسة من خلال تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية حول آراء المبحوثين في هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

اشتمل مجتمع الدراسة على كل من لهم علاقة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة مصراتة من أصحاب ورجال أعمال وأكاديميين ومراجعين خارجيين. وقد تم اختيار عينة الدراسة بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة، حيث إن عدد الفئات التي اشتمل عليها مجتمع الدراسة غير محصورة، وحسب الإمكانيات المتوفرة لإجراء الدراسة فقد اشتملت العينة على عدد (41) مفردة، وقد تم تصميم الاستبانة وتوزيعها على المبحوثين بشكل إلكتروني، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (1): نسبة استجابة عينة الدراسة لاستمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	60	%100
الاستمارات المستلمة	41	%68.3
الاستثمارات القابلة للتحليل	41	%68.3

أداة جمع البيانات

استخدم في جمع البيانات استبانة صممت لهذا الغرض اعتمادا على مشكلة وأهداف وفرضية الدراسة، حيث تم اختبارها من قبل ثلاثة محكمين، حيث طلب منهم الإجابة عن الأسئلة والتعليق على مدى شموليتها

لموضوع الدراسة، وأخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار عند تصميم الاستبانة لضمان تحقيق أهداف الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من قسمين:

القسم الأول: معلومات عامة عن مفردات الدراسة، وقد صمم لمعرفة خصائص عينة الدراسة.

القسم الثاني: الأسئلة المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة، وقد قسمت إلى ثلاثة محاور، المحور الأول: تناول تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المشروعات الصغرى والمتوسطة. والمحور الثاني: تناول المعوقات التي تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة. والمحور الثالث تناول دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في نمو المشروعات الصغرى والمتوسطة.

خصائص أفراد عينة الدراسة

من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها والمتعلقة بالمستجوبين تبين أن معظم المستجوبين يشغلون وظيفة مالك أو مدير مؤسسة متوسطة أو صغرى بنسبة (51.2%)، وأن ما نسبته (56.1%) من أفراد عينة البحث من حملة البكالوريوس، بينما شكل حملة الماجستير والدكتوراه (14.6%). أما فيما يتعلق بالتخصص العلمي فقد أشارت النتائج إلى أن (41.5%) من أفراد العينة هم من المتخصصين في المحاسبة، يلي ذلك من هم تخصصهم إدارة بنسبة (22%)، أخير فيما يخص عدد سنوات الخبرة فلقد كان المستجوبين الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات يمثلون ما نسبته (12.2%) بينما باقي الفئات كانت بنفس النسبة وهي (29.3%)، والجدول رقم (2) يوضح هذه الخصائص بتفصيل أكثر.

جدول رقم (2): خصائص أفراد عينة الدراسة

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة المئوية
الوظيفة	مالك أو مدير مؤسسة متوسطة أو صغرى	21	% 51.2
	أكاديمي	11	% 26.8
	مراجع خارجي	9	% 22
	أخرى	0	% 0
المجموع		41	% 100
المؤهل العلمي	دكتوراه	6	% 14.6
	ماجستير	6	% 14.6
	بكالوريوس	23	% 56.2
	أخرى	6	% 14.6

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة المئوية
المجموع		41	% 100
التخصص	محاسبة	17	% 41.5
	تمويل	2	% 4.9
	اقتصاد	4	% 9.8
	إدارة	9	% 21.9
	أخرى	9	% 21.9
المجموع		41	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	5	%12.1
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	12	%29.3
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	12	%29.3
	من 15 سنة فأكثر	12	%29.3
المجموع		41	%100

صدق وثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير إذا تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة. وللتحقق من ثبات واتساق أداة الدراسة استخدم معامل كرونباخ ألفا لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها، إذ بلغ هذا المعامل للمحور الأول (0.784) وكان للمحور الثاني (0.728) وكان للمحور الثالث (0.758) وهي قيم مقبولا إحصائيا وتدل على صدق وثبات الاستبانة.

اختبار التوزيع البيانات

تم استخدام اختبار (Shapiro – Wilk) لمعرفة توزيع البيانات والذي يستخدم عندما تكون المفردات أقل من 50 مفردة، وكانت نتيجة هذا الاختبار أن البيانات في هذه الدراسة لا تتبع توزيعاً طبيعياً، بناء عليه تم استخدام اختبار (Wilcoxon Test) وهو من الاختبارات اللامعلمية ويستخدم عندما تكون البيانات التي لا تتبع توزيع طبيعي لاختبار فرضيات الدراسة.

التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة

يتناول هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة حيث تم صياغة فرض صفري وفرض بديل للفرضيات الدراسة.

الفرض الصفري H0 : أن وسيط هذه العبارات يساوي قيمة محددة (3).

الفرض البديل H1: أن وسيط هذه العبارات لا يساوي قيمة محددة (3).

ولاتخاذ قرار حول فرضيات الدراسة تم اتباع الخطوات التالية:

1- إذا كانت قيمة مستوى المعنوية المشاهدة (P-value) أكبر من 0.05 فهذا يدل على قبول الفرض الصفري، أي أن الإجابات حول هذه الفقرة محايدة.

2- إذا كانت قيمة مستوى المعنوية المشاهدة (P-value) أصغر من 0.05 فهذا يدل على رفض الفرض الصفري أي أن الإجابات حول هذه الفقرة ليست محايد. من خلال مجموع الرتب السالبة (الموافقة) والرتب الموجبة يمكن تحديد اتجاه الإجابات. ويتم تحديد مستوى الإجابة الخاصة بمقياس ليكرت الخماسي حسب وقوع الوسط الحسابي ضمن الحدود الموضحة بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3): الأوزان الكمية للإجابات

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.8 – 1	2.60–1.81	3.40–2.61	4.20–3.41	5 - 4.21

15-1 اختبار الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه يتم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول رقم (4): نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى

ت	العبارات	العدد	اختبار Wilcoxon			القرار بشان H0	المتوسط الحسابي	النتيجة
			مستوى المعنوية	الرتب السالبة	الرتب الموجبة			
1	وجود نظام محاسبي بهذه المشروعات يوفر المعلومات والتقارير المالية.	41	.000	37	2	رفض	4.24	موافق بشدة
2	يتم استخدام النظم الإلكترونية بالنظام المحاسبي بهذه المشروعات.	41	.541	14	24	قبول	2.85	محايد
3	النظام المحاسبي بهذه المشروعات يعمل على توفير معلومات مالية تفصيلية عن نشاط المشروع بشكل دقيق وفي الوقت المناسب	41	.000	34	6	رفض	3.90	موافق
4	يدرك متخذو القرارات بهذه المشروعات أهمية وجود نظم للمعلومات المحاسبية الإلكترونية تساعدهم على اتخاذ قرارات رشيدة	41	.000	34	3	رفض	4.02	موافق
5	تتجه هذه المشروعات إلى تبني النظم المحاسبية الإلكترونية لإدارة عملياتها المالية مما يساعد على مسك وتنظيم الدفاتر المحاسبية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية	41	.944	16	21	قبول	2.98	محايد
	الاتجاه العام	41	.000	37	2	رفض	3.6	موافق بشدة

بالنظر إلى جدول رقم (4) نجد أن قيمة (P–value) لكل من الفقرة الثانية والخامسة أكبر من 0.05، مما يدل على أن إجابات المستجوبين كانت حول المتوسط، بينما كانت قيمة (P–value) لباقي الفقرات أقل من 0.05، ومن خلال الرتب السالبة والرتب الموجبة نجد أن إجابات المستجوبين كانت حول الموافقة مع اختلاف قوتها، كذلك من خلال الاتجاه العام للإجابات حول هذه الفرضية فلقد كان موافق بشدة، أي أنه يمكن القول بأن فرضية الدراسة الأول تم قبولها والتي تنص على أنه: **يتم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المشروعات الصغرى والمتوسطة.**

اختبار الفرضية الثانية: والتي تنص على أنه توجد معوقات تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول رقم (5): نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية

ت	العبارات	العدد	اختبار Wilcoxon			القرار بشان H0	المتوسط الحسابي	النتيجة
			مستوى المعنوية	الرتب السالبة	الرتب الموجبة			
1	تواجه هذه المشروعات مشاكل مادية تتعلق بارتفاع تكلفة اقتناء نظم المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بالأجهزة والمعدات أو بالبرامج المحاسبية المطبقة	41	0.006	26	8	رفض	3.59	موافق بشدة
2	تواجه هذه المشروعات مشاكل إدارية مرتبطة بعدم توافر كوادر بشرية القادرة على التعامل مع هذه النظم الإلكترونية	41	0.483	12	21	قبول	2.83	محايد
3	يواجه متخذو القرار بهذه المشروعات صعوبات في استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ترتبط بعدم ثقتهم في مخرجات هذه النظم	41	0.130	10	24	قبول	2.63	محايد
	الاتجاه العام		0.698	10	21	قبول	3.016	محايد

بالنظر إلى جدول رقم (5) نجد أن قيمة (P–value) لمعظم الفقرات أكبر من 0.05، مما يدل على أن إجابات المستجوبين كانت حول المتوسط، بينما كانت قيمة (P–value) للفقرة الأولى أقل من 0.05، ومن خلال الرتب السالبة والرتب الموجبة نجد أن إجابات المستجوبين كانت حول الموافقة بدرجة موافق بشدة، كذلك من خلال الاتجاه العام للإجابات حول هذه الفرضية فلقد كان محايد، أي أنه يمكن القول بأن فرضية الدراسة الثانية لم يتم قبولها أو تم رفضها، والتي تنص على أنه توجد معوقات تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.

اختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص على وجود دور لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في نمو وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول رقم (6): نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة:

ت	العبارات	العدد	اختبار Wilcoxon			القرار بشان H0	المتوسط الحسابي	النتيجة
			مستوى المعنوية	الرتب السالبة	الرتب الموجبة			
1	وجود نظام للمعلومات المحاسبية الإلكترونية بهذه المشروعات يساعد على التوظيف الأمثل للموارد وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية الأفضل	41	.000	38	0	رفض	4.46	موافق بشدة
2	وجود نظام للمعلومات المحاسبية الإلكترونية بهذه المشروعات يوفر معلومات تفصيلية دقيقة عن تكلفة السلع والخدمات المقدمة الأمر الذي يساعد إدارة المشروع على اتخاذ قرارات التسعير في ظل حالة التأكد، ما يعزز قدرتها التنافسية على مستوى الأسعار	41	.000	39	0	رفض	4.34	موافق بشدة
3	وجود نظام للمعلومات المحاسبية الإلكترونية بهذه المشروعات يوفر تقارير تفصيلية متنوعة عن الدائنية والمديونية والمصروفات والإيرادات والأرباح، يومية وشهرية وربع سنوية للمشروع في التوقيت المناسب	41	.000	38	0	رفض	4.41	موافق بشدة
4	وجود نظام للمعلومات المحاسبية الإلكترونية بهذه المشروعات يساعد على الإفصاح المناسب عن حقوق أصحاب المشروع والمعالجات المحاسبية المتعلقة بالشركاء وطرق توزيع الأرباح، وحقوق كل شريك	41	.000	35	0	رفض	4.22	موافق بشدة

ت	العبارات	العدد	اختبار Wilcoxon			القرار بشأن	المتوسط الحسابي	النتيجة
5	وجود نظام للمعلومات المحاسبية الإلكترونية بهذه المشروعات يساعد على مزيد من الإفصاح المحاسبي الأمر الذي يشجع المستثمرين الأخرين على الانضمام للمشروع	41	.000	35	0	رفض	4.29	موافق بشدة
6	وجود نظام للمعلومات المحاسبية الإلكترونية بهذه المشروعات يخدم الأغراض الحكومية المتعلقة بمصلحة الضرائب وما تتطلبه من معلومات عن نشاط المشروع	41	.941	15	21	قبول	2.95	محايد
7	وجود نظام للمعلومات المحاسبية الإلكترونية بهذه المشروعات يوفر المعلومات اللازمة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء	41	.000	38	2	رفض	4.32	موافق بشدة
8	وجود نظام للمعلومات المحاسبية الإلكترونية بهذه المشروعات يعزز القدرة التنافسية لها ومن ثم يحقق لها الريادة في مجال الأعمال	41	.000	36	0	رفض	4.34	موافق بشدة
	الاتجاه العام	41	.000	41	0		4.168	موافق

بالنظر إلى جدول رقم (6) نجد أن قيمة (P–value) للفقرة السادسة أكبر من 0.05 مما يدل على أن إجابات المستجوبين كانت حول المتوسط، بينما كانت قيمة (P–value) لباقي الفقرات أقل من 0.05، ومن خلال الرتب السالبة والرتب الموجبة نجد أن إجابات المستجوبين كانت حول الموافقة بدرجة موافق بشدة. كذلك من خلال الاتجاه العام للإجابات حول هذه الفرضية فلقد كان موافق بشدة، أي أنه يمكن القول بأن فرضية الدراسة الثالثة قد تم قبولها، والتي تنص على **وجود دور لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في نمو وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة.**

الاستنتاجات: من خلال التحليلات الإحصائية السابقة يمكن التوصل إلى ما يلي:

أكد القائمون على المشروعات المتوسطة والصغرى عينة الدراسة على تطبيق نظم المعلومات المحاسبة الإلكترونية. **حيث تم التأكيد على أن** وجود نظام محاسبي بهذه المشروعات يوفر المعلومات والتقارير المالية. وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات السابقة على سبيل المثال دراسة عاصم وإبراهيم (2013) التي أكدت أن المعلومات المحاسبية تتسم بجودة عالية في ظل توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذه النتيجة تتفق أيضا مع النتيجة التي توصلت لها دراسة عبدالعالي (2018) لتطوير مهنة المحاسبة ضرورة مواكبة التطورات التقنية بغية إنجاز الأعمال بسرعة ودقة أكبر.

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبة الإلكترونية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، لم يتم تأكيد وجود معوقات كبيرة للتطبيق النظم المحاسبية الإلكترونية، حيث تم تأكيد بأن هذه المشروعات تواجه مشاكل مادية تتعلق بارتفاع تكلفة اقتناء نظام المعلومات المحاسبية سواء فيما يتعلق بالأجهزة والمعدات أو المتعلق بالبرامج المحاسبية المطبقة. هذه النتيجة قد لا تتفق مع نتائج الدراسة التي أجرها عقيل وميلاد (2017) والتي كان من أهم نتائجها وجود معوقات تتعلق بالمقومات التكنولوجية الخاصة بالتجارة الإلكترونية. وكذلك معوقات تتعلق بسياسة المصارف تجاه العملاء لتطبيق التجارة الإلكترونية في تعاملاتهم. كما العديد من الدراسات الأخرى على ضرورة توفر مقومات استخدام الأنظمة الإلكترونية عن استخدامها في المحاسبة وأن أحد أهم أسباب حدوث المخاطر نقص خبرة موظفي الأقسام المالية في الحفاظ على أمن المعلومات وذلك لعدم تدريبهم على استعمال وسائل حماية أنظمة المحاسبة قبل مباشرة أعمالهم (Muhrtala & Ogundegi, 2013 Al Hanini, 2012;).

أما فيما يخص المشاكل الإدارية المرتبطة بعدم توافر الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع النظم الإلكترونية فلم يتم تأكيدها، أيضا لم يتم تأكيد أو الموافقة فيما يخص الصعوبات التي تواجه متخذي القرار المتمثلة في ثقتهم في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. في حين توصلت دراسة كل من أبوشيبة والفطيمي (2017) إلى ضرورة أن تدعم الإدارة العليا للمصارف أمن المعلومات لديها، وأن تعمل على إنشاء قسم خاص بتكنولوجيا المعلومات في كافة المصارف، وتوفير كادر متخصص في تكنولوجيا المعلومات لأجل أمن نظم المعلومات المحاسبية لدى المصارف، وكذلك تطوير قدرات العاملين لديها في مجال أمن المعلومات وحمايتها.

كما توصلت الدراسة إلى وجود دور مهم لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في نمو وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة. وبحسب أراء عينة الدراسة فإن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تساعد على التوظيف الأمثل للموارد وتوجيهاها نحو الفرص الاستثمارية الأفضل، وتساعد على اتخاذ قرارات التسعير، كذلك توفر تقارير تفصيلية عن نشاط المشروع في التوقيت المناسب. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Mohamed and Mansour, 2012) التي أوضحت أن الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في الشركات عينة الدراسة تساهم في خفض التكلفة في جميع مراحل الإنتاج وحتى في العمليات الإدارية والمالية. وإن متابعة المخزن عن طريق الحاسوب يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد مما ينتج عنه نمو وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة. أيضا أكدت دراسة الشعباني (2010) هذه النتيجة حيث أوضحت أن المعرفة المحاسبية الإلكترونية مطلبا ضروريا لخفض التكاليف والمحافظة على الموقع التنافسي.

بالإضافة إلى ذلك فإن وجود نظام للمعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة من شأنه أن يساعد على الإفصاح المناسب عن حقوق أصحاب المشروع والمعالجات المحاسبية المتعلقة بالشركاء وطرق توزيع الأرباح، وحقوق كل شريك على حدة. أيضا يساعد على مزيد من الإفصاح المحاسبي الأمر الذي يشجع المستثمرين الآخرين على الانضمام للمشروع. ويوفر المعلومات اللازمة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ويعزز القدرة التنافسية للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ومن ثم يحقق لها الريادة في مجال الأعمال وهذا ما أكدته دراسة خضير (2018).

ومن هنا فإن القائمين على المشروعات الصغرى والمتوسطة وبالرغم من قناعاتهم من أن النظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية توفر المعلومات والتقارير اللازمة عن نشاطات المشروعات الصغرى والمتوسطة، وأنها تساهم في تطوير هذه المشروعات من خلال التوظيف الأمثل للموارد واتخاذ قرارات التسعير وغيرها من القرارات التي تستند إلى ما تنتجه هذه النظم المحاسبية، إلا أنهم يواجهون صعوبات مرتبطة بتكلفة هذه النظم. وبالنظر إلى الدراسات السابقة تأتي نتائج هذه الدراسة في نفس سياق نتائج الدراسات السابقة من حيث ارتفاع درجة الوعي المحاسبي لدى أصحاب العلاقة بأهمية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المشروعات الصغرى والمتوسطة، وهو الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في تطور هذه النظم، حيث توافقت أغلب الدراسات السابقة على ارتفاع درجة الوعي المحاسبي لدى أصحاب العلاقة

وأيضا توافقت حول أهمية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وضرورة تطويرها وإلزام المشروعات الصغرى والمتوسطة بتبنيها.

التوصيات

وفقا للنتائج التي تم التوصل إليها من واقع التحليل الإحصائي للبيانات توصي الدراسة القائمين على المشروعات الصغرى والمتوسطة ومتخذي القرار فيها بالآتي:

1. أن تتجه هذه المشروعات إلى تبني النظم المحاسبية الإلكترونية لإدارة عملياتها المالية مما يساعد على مسك وتنظيم الدفاتر المحاسبية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.
2. محاولة إيجاد حلول للمعوقات التي قد تمنع وتحد من تطبيق النظم المحاسبية الإلكترونية.
3. توصي الدراسة الحكومة والجهات المختصة بالدولة الليبية بتشجيع الشركات الصغرى والمتوسطة على تطبيق نظم للمعلومات المحاسبة الإلكترونية بشكل يخدم الأغراض الحكومية المتعلقة بمصلحة الضرائب وما تتطلبه من معلومات عن الأنشطة التي تمارسها هذه المشروعات.
4. الاستفادة من تجارب الدول التي تعتمد على المشروعات الصغرى والمتوسطة لنمو اقتصادها.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبوشيبة، إبراهيم علي، الفطيمي، محمد مفتاح (2017). "مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية دراسة ميدانية على المصارف التجارية ببلدية مصراتة"، *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، بحوث الندوة العلمية الأولى للعلوم الاقتصادية، (5)، عدد خاص، كلية الاقتصاد مصراتة، جامعة مصراتة، ليبيا.

الزين، منصوري (2010). "آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية– حالة الجزائر" *الملتقى العلمي الدولي الأول حول المقاولاتية– التكوين وفرص الأعمال*، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

السكارنة، بلال، خلف (2010). *الريادة وإدارة منظمات الأعمال*، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة.

القشي، ظاهر (2010). "آثر غباب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغرى ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، (2).

الشعباني، صالح يونس (2012). التوجه الاستراتيجي في توكيد المعرف المحاسبة الكلفوية إلكترونيا ودوها في تعزيز الميزة التنافسية للشركات، *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية*، (1)، جامعة الموصل، العراق.

المحروق، ماهر (2011). "سياسات حماية المنشآت الصغرى والمتوسطة – اثر دعم المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغرى والمتوسطة"، *وقائع المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية*، مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، السعودية.

خضير، ريم محسن (2018). دور نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق الميزة التنافسية للشركة: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية"، *مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية*، جامعة الأنبار، العراق، 395–412.

خربوطلي، عامر (2018). "*ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة*"، منشورات الجامعة السورية الافتراضية.

عاصم، خلود وإبراهيم، محمد (2013). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

عقيل، جمعة فرحات، عبد الرحمن بشير، ميلاد (2017). " معوقات تطبيق التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة بمدينة الخمس"، *مجلة الجامعة الأسمرية، جامعة المرقب*، (30)، 154–131.

رسلان، محمد، نصر، عبد الكريم (2016). "واقع ريادة الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني"، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، (23)

رمو، وحيد، عبدالقادر، عبدالرحيم (2016). "دور المعلومات المحاسبية في تحقيق ريادة الأعمال للمنشآت الصغيرة"، منشورات كلية الاقتصاد، جامعة الموصل، 1–19.

عبد العالي، السنوسي (2018). خصائص المنظومة المحاسبية الجيدة، *مجلة الدراسات الاقتصادية*، (1)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة جامعة مصراتة، ليبيا.

عبدالله، سمير وآخرين (2014). سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين، *منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني*، رام الله، فلسطين.

قاعود، عدنان (2007). *دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية، دارسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة*، رسالة ماجستير منشورة. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

محمد، عبدالرحمن موسى آخرون (2016). " تصميم نظام معلومات محاسبي لتخطيط موارد المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة في إطار بطاقة الأداء المتوازن، *مجلة امارابك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا*، 21(7).

ثانيا المراجع الأجنبية

Al Hanini, E. (2012). The Risks of Using Computerized Accounting Information Systems in the Jordanian Banks; their reasons and ways of Prevention. European *Journal of Business and Management*, 4(20), 53-63.

European Commission (2008). "Final report of the expert group accounting systems for small enterprises – recommendations and good practice". November.

Ismail, N. A.; and King, M. (2007). "Factors influencing the alignment of accounting information systems in small and medium sized Malaysian manufacturing firms". *Journal of Information Systems and Small Business*, vol. 1, no. 1-2, pp. 1-20.

Mohammed Elsamani Mohammed, Fatehaerrhman Elhassan Mansor, 2012, The Role of Budgetary Software on Petroleum Refining Cost Reduction Field Study: Khartoum Refinery Co. Ltd, *Journal of Economic Sciences*, 13 (2).

Muhrtala, T. O., & Ogundeji, M. (2013). Computerized Accounting Information Systems and Perceived Security Threats in Developing Economies: The Nigerian Case. *Universal Journal of Accounting and Finance*, 1(1), 9-18.

Porter،Michael E. (2009)."Competitiveness & the State of Entrepreneurship in Saudi Arabia". *Harvard Business School*.

Urqu.a G. E.; Estebanez, P. R.; Colomina, M. C. (2011). "The impact of Accounting Information Systems (AIS) on performance measures: empirical evidence in Spanish SMEs", *The International Journal of Digital Accounting Research*, Vol. 11, 2011 pp. 25 – 43.

معوقات تمويل الشركات الناشئة: من وجهة نظر أصحابها

أ. عصام عمر الجمل
كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة
es.aljamel@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم معوقات تمويل الشركات الناشئة في ليبيا من وجهة نظر أصحابها، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استمارة استبيان تقيس أربعة أبعاد لمعوقات تمويل الشركات الناشئة وهي: الوعي المالي، الحوكمة، الإجراءات الإدارية، والأوضاع الاقتصادية والسياسية، حيث تم أخذ آراء عينة من أصحاب الشركات الناشئة (34) مفردة، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: ضعف الوعي المالي والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة لدى أصحاب الشركات الناشئة، كما أن هناك تشدداً من قبل المصارف في طلب الضمانات، بالإضافة إلى تعقيد إجراءات الحصول على التمويل، وفيما يخص الأوضاع الاقتصادية والسياسية الحالية توصلت الدراسة إلى أنها عملت على انخفاض حجم مبيعات هذه الشركات وأرباحها، وتوصي الدراسة: بضرورة العمل على الرفع من الوعي المالي لدى رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة، كما على الدولة العمل على تسهيل إجراءات تسجيل ومنح التراخيص للشركات الناشئة، والعمل تقديم الدعم المناسب لهذه الشركات. وتوفير الضمانات لمؤسسات التمويل لكي تستطيع القيام بدورها.

الكلمات الدالة: الشركات الناشئة، الوعي المالي، الحوكمة، الإجراءات الإدارية، الأوضاع الاقتصادية والسياسية، ليبيا.

Abstract

This study aims to identify the most important funding obstacles of emerging companies in Libya by using the four dimensions of funding obstacles namely; (i) the lack of financial awareness (ii) the principles of corporate governance (iii) the administrative procedures (iv) and the economic and political conditions. The results of the current study are based on 34 questionnaires and find thet there is a lack of financial awareness among emerging firms and weak principles of corporate governance. Moreover, this study reveals that procedures for obtaining funding are very complicated especially from banks because they require a higher level of guarantees. In terms of the economic and political conditions, the study indicates that difficult circumstances led to reducing companies' revenue and thereby decreasing firms' profits. The current findings have important implications for government, entrepreneurs, companies and financial institutions.

Keywords: Emerging companies, Financial awareness, Corporate governance, Administrative procedures, Economic and political conditions, Libya.

المقدمة

تواجه معظم الاقتصاديات الناشئة في يومنا هذا ضغوطاً سريعة لمواكبة التطور في الاقتصاد العالمي، وبينما كانت الأصول التقليدية؛ مثل الآراضي واليد العاملة الرخيصة، تحدد مؤشرات نجاح وفشل الاقتصاد، فإن فئة جديدة من الأصول تشكل حالياً مستقبل الاقتصاد؛ مثل مهارات قوى العمل والمرافق العصرية وسهولة الوصول إلى رأس المال والمعلومات وكذلك ريادة الأعمال والنشاط الإبداعي (السُكّري وآخرون، 2014).

حيث تعتبر المشاريع الناشئة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وأهم دعائم ضمان التنمية المستدامة، فقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها (سبتي، 2009) يأخذ حيز أكثر أهمية مع مرور الوقت، حيث رسخت القناعة إلى ضرورة تشجيع الشركات الناشئة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن كان الاهتمام ينصب على الشركات الكبيرة والمجمعات الصناعية الضخمة، إن الشركات الناشئة في حقيقة الأمر القاطرة التي تأخذ باقتصاد أي بلد باتجاه النمو والازدهار. وعلى عكس الاعتقاد الشائع، فإن الاقتصاديات التي تعطي اهتماماً خاصاً بالشركات الناشئة هي الاقتصاديات الأكثر نمواً والأقدر على حل المشاكل الاقتصادية لبلدانها (مهدي، 2015). حيث يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال ودعم وتنمية المشاريع الناشئة (رقّاني ونريمان، 2013).

مشكلة الدراسة

بالرغم من كل التدابير والاهتمام المتزايد الذي توليه الدولة والمنظمات والمؤسسات في ليبيا بدعم وتشجيع الشركات الناشئة، إلا أن هذه الأخيرة ما تزال تواجه العديد من المشاكل التي تعترض طريقها وتعرقل مسيرتها نحو الانطلاق والتطور والنمو، ولعل أبرز هذه العراقيل مشكلة التمويل، حيث تشير نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث أن (88%) من رواد الأعمال في ليبيا واجهوا صعوبات للحصول على الموارد المالية اللازمة عند إطلاق شركاتهم أو تسويق منتجاتهم أو غير ذلك مما يقتضيه نشاطهم الاستثماري من أموال. ويرى عدد من المطلعين[1] أن ذلك يرجع أساساً إلى تعقيدات وشروط الاقتراض،

[1]. تم توزيع استبيان إلكتروني على مجموعة من رواد الأعمال والأكاديمين والمهتمين بالشركات الناشئة لاستطلاع ارائهم حول معوقات تمويل الشركات الناشئة.

وعلى رأسها الضمانات المصرفية، هذا فضلاً عما تتسم به الشركات الناشئة من انخفاض في العائد الاستثماري، وما تنطوي عليه مشاريعهم من مخاطر، لذلك فإن الممولين يرون أن التعامل مع أصحاب الشركات الناشئة غير مجدٍ. بالإضافة إلى أن أغلبها شركات فردية لا تتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة. حيث تعاني معظمها من صعوبات في توفير رأس المال اللازم من هذه المؤسسات، وهذا ما يجعل التعامل معها صعباً، وبالتالي يجد أصحاب هذه الشركات أنفسهم مضطرين للجوء إلى التمويل الخاص غير الرسمي (الأصدقاء والأقارب، أو عن طريق الموردين والزبائن، أو عن طريق مستثمرين)، حيث أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن (73%) من أصحاب الشركات الناشئة يعتمدون على التمويل الشخصي و(18%) على المستثمرين الشركاء.

فمن هنا يمكن القول إنه ثمة هناك العديد من المعوقات التي تحد من قدرة الشركات الناشئة من الحصول على التمويل المناسب، حيث تحاول هذه الدراسة معرفة أهم المعوقات التي تواجه الشركات الناشئة في الحصول على التمويل المناسب لأنشطتها من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي معوقات تمويل الشركات الناشئة في ليبيا؟

فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة ومن خلال الدراسات والتقارير التي تناولت معوقات تمويل الشركات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة)، والتي كان من أبرزها غياب الوعي المالي لدى رواد الأعمال، نقص المعلومات وتضارب المصالح بين رواد الأعمال والمستثمرين، بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية والمتطلبات القانونية، كذلك الأوضاع الاقتصادية وتأثيرها على فرص النمو والتوسع للشركات الناشئة، عليه تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

H_1: أصحاب الشركات الناشئة لهم وعي جيد بالامور المالية.

H_2: أصحاب الشركات الناشئة ملتزمين بتطبيق بمبادئ الحوكمة.

H_3: المتطلبات والإجراءات الإدارية لدى المصارف من أهم معوقات تمويل الشركات الناشئة.

H_4: الأوضاع الاقتصادية والسياسية من أهم معوقات تمويل الشركات الناشئة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم معوقات تمويل الشركات الناشئة من وجهة نظر أصحابها.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الإسهامات التي يتوقع إضافتها على المستويين العلمي والتطبيقي، وذلك من خلال تناولها لموضوع أهم معوقات تمويل الشركات الناشئة، فمعرفة أهم المعوقات التي تواجهها الشركات الناشئة عند البحث عن التمويل يساعد صناع القرار في تذليل هذه الصعاب.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الشركات الناشئة

يكثر الخلط بين الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهناك من يبدأ مشروعاً لمنشأة صغيرة أو متوسطة ويعتبر نفسه رائد أعمال، بل إن هناك جهاتٍ تقوم برعاية مشاريع صغيرة ومتوسطة وتسمي أصحابها رواد أعمال، وهناك مؤسسات عامة وخاصة تمول مشاريع منشآت صغيرة وتسميها بمشاريع ريادة الأعمال، كما أن هناك من يستخدم في بعض الكتابات مصطلحات ريادة الأعمال لتدل على نفس معنى المنشآت الصغيرة، في حين أن هناك فرقاً بين المفهومين (مهدي، 2015).

لا يمكن تقديم تعريف نهائي ومفهوم محدد للشركات الناشئة، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات، وكذلك اختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى ولكي نبدأ بالتفريق العلمي بين المفهومين، فإننا ننطلق من هذا التعريف الذي يعتبر تعريفاً بسيطاً إلا أنه يشير بشكل عام إلى مفهوم الشركات الناشئة. حيث يعرف معجم أوكسفورد مصطلح الشركات الناشئة (Start-up) بأنه "عمل تجاري أنشئ حديثاً". أما التعريف الأكثر شيوعاً، وسط رواد الأعمال المبتدئين لمفهوم الشركات الناشئة، هو أنها "شركات صغيرة حديثة التكوين تعتمد على التكنولوجيا لابتكار أشياء جديدة ممتعة".

ومما يعيب على هذه التعاريف أنها حصرت الشركات الناشئة في المشاريع التجارية والمشاريع التي تعتمد على التكنولوجيا، وتجاهلت المشاريع التي لا تصنف من ضمن هذه المجالات. ومن ضمن التعاريف التي حاولت أن تضع تعريفاً واضحاً وأكثر دلالة تعريف ستيف بلانك، الذي عرفها على أنها "مؤسسة شكلت بغرض البحث عن نموذج ربحي قابل للتكرار والتوسع"، وهو بهذا التعريف لا يحصر الشركات الناشئة بمجالات معينة. المهم أن تسعى هذه الشركات لإيجاد أسلوب للربح يكون قابلاً للتكرار والتوسع بشكل كبير. ذلك السعي –المسكون ضمنياً بهاجس اللايقين– يتطلب الابتكار على مستويات عدة؛ الابتكار على مستوى المنتج أو الخدمة، الابتكار على مستوى النموذج الربحي والابتكار على مستوى التوسع

(الساحلي، 2011). وبحسب ما يراه بيتر دراكر (Peter Drucker) فإن الشركات الناشئة بمفهومها العلمي السليم تتميز بأربعة صفات تجعلها مختلفة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تتلخص هذه الصفات فيما يلي (مهدي، 2015):

الجدول (1) مقارنة الشركات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة

البيـــــــان	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الناشئة
مقدار خلق الثروات	تهدف إلى توليد دخل مستمر ومرضٍ لصاحبه يتجاوز ويكون أفضل من التوظيف التقليدي.	تهدف إلى إنشاء ثروة مستمرة ودائمة يتجاوز مداها الأحلام البسيطة إلى بناء الثراء الكبير.
سرعة بناء الثروة	تبني ثروتها عادة عبر حياة صاحبها وفق وقت زمني طويل، فالمشروع الصغير يبقى عادة مدة طويله وهو على حاله مشروعاً صغيراً، وقد لا يتطور في الظروف العادية.	تحقق الثروة الريادية لرائد الأعمال خلال زمن قياسي في حياته العملية لا تتجاوز عادة خمس إلى عشر سنوات.
المخاطر	تنشد الأمان والتقليدية وتبتعد عن المخاطرة إذ أنها ذات تقليد مشابه لكثير من غيرها من المشروعات الصغيرة.	تتميز بالمخاطرة العالية، وهي الثمن الذي يتوقع لرائد الأعمال أن يدفعه مقابل الثراء، وبغير المخاطرة فإن الريادة تزول وتكون مشروعاً صغيراً.
الابتكار والإبداع	لا تلزم أي إبداع أو ابتكار بل أنها تعتمد على تقليد الأخرين مع شيء بسيط من الاختلاف لا يرقى إلى مستوى الابتكار والإبداع.	تتصف بالابتكار والإبداع وتحويل تلك الأفكار إلى منتجات وخدمات مربحة، وهي أكثر بكثير مما يمكن أن تتصف به المشروعات الصغيرة.

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على (مهدي، 2015)

مصادر تمويل الشركات الناشئة

ينبغي على رواد الأعمال تحديد الاحتياجات المالية لمشاريعهم الريادية (الناشئة)، ليكونوا قادرين على الإلمام بطبيعة الأموال التي يحتاجون إليها، حتى يتمكنوا من تحديد أنواعها والبحث عن المصدر المناسب الذي يستخدمونه للحصول على الأموال، وعندما يحددون الاحتياجات المالية يتضح لهم أن هناك جزءاً من هذه الاحتياجات يمكن أن يغطى بمصادر داخلية وجزء أخر يجب توفيره من مصادر خارجية (العرادي، 2012).

أولاً. المصادر الداخلية للتمويل: ويقصد بها مجموعة الموارد التي تحصل عليها الشركة بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، والمتمثلة في المدخرات الشخصية والمدخرات المتراكمة المتولدة من الأرباح التي حققها المشروع، والتي تبقى تحت تصرف الشركة بصورة دائمة ولمدة طويلة (بلعيدي، 2008)، وقسمها الشيخ، (2016) إلى:

1. **التمويل الشخصي والتمويل عن طريق العائلة والأصدقاء:** وتشمل كلاً من المدخرات الشخصية للمؤسس، وكذلك التمويل الذي يتم تلقيه من العائلة أو الأصدقاء.
2. **التمويل الذاتي:** وهي طريقة خلاقة جداً؛ لكسب المال واستخدام الموارد بدون زيادة رأس المال من المصادر التقليدية، أو اقتراض المال من المصارف، وهي تعتمد بشكل كبير على عائدات داخلية تم الاحتفاظ بها (الأرباح المحتجزة).
3. **التحالفات التجارية:** وتتم عبر تأسيس اتفاقيات تعاونية مع شركات أخرى؛ لتوليد إيرادات أو تخفيض التكاليف، حيث إن أسباب تشكيل تحالف الأعمال هي الرغبة في تسريع زمن الوصول إلى السوق، والاستفادة من قنوات التسويق والبيع، والتمدد الجغرافي.

ثانياً. المصادر الخارجية للتمويل: تحتاج المؤسسة إلى تمويل خارجي مهما كانت طبيعتها، حيث اعتمادها على المصادر الداخلية غير كافٍ لتغطية حاجاتها، واختلاف الحاجات من شركة إلى أخرى حسب حجم الشركة ونوع نشاطها من جهة ومن جهة أخرى حسب حركية المحيط الاقتصادي، فالمصادر الخارجية للتمويل يقصد بها الأموال أو الموارد التي تحصل عليها المؤسسة من الغير لتمويل احتياجاتها (العرادي، 2012)، وقسمها الشيخ، (2016) إلى:

1. **المستثمرون الملائكة:** وهم رجال أعمال ناجحون، يقومون بتمويل الشركات الناشئة من أموالهم الخاصة. والمستثمر الملاك يسمى في أوربا "برجل الأعمال الغير الرسمي". حيث يعرف على أنه: "شخص ثري يستثمر رأس مال معين في مرحلة إطلاق عمل ما مقابل مقايضة على ملكية أسهم رأس المال". ولكن هناك سلبية كبيرة للاعتماد على المستثمرين الملائكة، تتلخص بمشكلة الملكية إذ إنّ المستثمر الملاك يشتري حصة في الشركة الناشئة قد تصل إلى 50%، وهذا ما يعني خسارة جزء كبير من أرباح الشركة الناشئة، والتي قد تدر على أصحابها الملايين.

2. **صناديق رأس المال المغامر:** وهم وسطاء ماليون يأخذون رأس المال من مستثمرين (أي أنه ليس من مالهم الخاص) ويقومون باستثماره مباشرةً في شركات الاستثمار. يستثمر رأس المال المخاطر في شركات خاصة فقط، ويلعب دوراً فاعلاً في مراقبة ومساعدة الشركات الموجودة في محفظتهم الاستثمارية، وتستخدم استثماراتهم في تمويل النمو الداخلي لهذه الشركات، وهدفها الأساسي هو تعظيم العائد المالي لها عبر الخروج من الاستثمارات من خلال البيع أو الاكتتاب.

3. **المؤسسات المستثمرة:** تنظر الشركات الناشئة إلى هؤلاء المستثمرين على إنهم فرصة للخروج والبروز أكثر منها فرصة للتمويل، ويعتبر استحواذ المؤسسات المستثمرة على الشركات الصغيرة إطراءً ومديحاً لمنتجاتها أو خدماتها المقدمة، فيما تستفيد الشركات الصغيرة من تدفق التمويل الاستراتيجي الجديد هذا؛ لتوسيع عملياتها بشكل أكبر. مثال ذلك: استحواذ شركة "Microsoft" على شركة "Hotmail" مقابل (425) مليون دولار أمريكي، كما انتهى الأمر بـ"Nokia" إلى أن تباع بـ (7.2) مليار دولار إلى "Microsoft" الأمريكية في أوائل 2014.

4. **أسواق الأسهم:** هي مصدر للتمويل لعدد قليل فقط من شركات ريادة الأعمال. قدرت إدارة المشاريع الصغيرة الأمريكية أن أقل من 0.1 من المشاريع الجديدة قد تطرح عملياً للاكتتاب العام.

5. **المصارف:** يوجد مصدران للتمويل بالدين؛ المصارف التجارية، والقروض المضمونة لإدارة الأعمال الصغيرة. لا تعد المصارف التجارية مصدراً عملياً لتمويل الشركات الناشئة، ومرد ذلك إلى أن المصارف لا تميل للمخاطرة؛ وتمويل شركة ناشئة يقوم بشكل كبير على المخاطرة. حيث تفضل المصارف وجود بعض الضمانات؛ لتقليل الخطر الناجم عن إقراض الشركات المقدمة للعروض. وتعد المصارف مصدراً مهماً للتمويل الخارجي للشركات الناشئة، ولكن بعد تأسيسها وحصولها على جدارة ائتمانية.

6. **منصات التمويل الجماعي على الإنترنت:** يستخدم التمويل الجماعي كآلية تمويل للأعمال الإبداعية ولدعم المشاريع الناشئة، وتشير كلمة التمويل الجماعي Crowd Funding إلى (التمويل الجماهيري، التمويل المجتمعي، التمويل الشعبي، التمويل التشاركي، وغيرها). وهي أن يقوم أصحاب الأفكار بعرض أفكارهم التي يردون تحويلها إلى واقع ملموس وتحتاج إلى تمويل، عبر إحدى منصات التمويل الجماعي، بطريقة تحقق فيها عاملي الإبهار والموثوقية، وستبدأ الأموال تهطل عليك من أشخاص أمنوا بفكرتك من مختلف المناطق.

الدراسات السابقة

دراسة (المشهراوي والرملاوي، 2015)

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تقف حائلاً أمام المنظمات غير الحكومية في فلسطين على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: تؤثر اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي سلباً على المشروعات الاقتصادية وخصوصاً المشروعات الصغيرة، ويساهم غياب تشريعات وقوانين الخاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة في سرعة انهيارها، ويؤثر تأخر أصحابها في تسديد الأقساط على استمرارية المشاريع، ويؤدي ضعف السمات القيادية لدى أصحاب المشروعات لفشلها ويعاني أصحاب المشروعات الصغيرة من ضعف قدراتهم على إدارة وقتهم بكفاءة.

دراسة (Siam and Rifai, 2016)

هدف الباحثان في هذه الدراسة إلى معرفة دور القطاع المالي غير الرسمي الأردني في تمويل المشاريع الناشئة الجديدة المبتكرة. واتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي. حيث تم توزيع 120 استبياناً على عينة الدراسة. وكشفت النتائج أن هناك العديد من الحواجز التي تحول دون تمويل الشركات الناشئة الجديدة، وأن القطاع المالي الرسمي، بما في ذلك المؤسسات المصرفية، تميل إلى تجنب تمويل الشركات الناشئة الجديدة وخاصة في المراحل الأولى.

دراسة (Kesale, 2017)

على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل والابتكار لكل من البلدان النامية والمتقدمة، لا تزال هناك عوائق خطيرة تحد من توافر التمويل بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة. حيث هدفت هذه الدراسة التي أجريت في تنزانيا في عام 2014 إلى معرفة أهم المعوقات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في بلدية موروغورو لاستخدام المصدر الخارجي لرأس المال كمصدر رئيسي في المرحلة الأولية من أعمالهم. تشير النتائج إلى أن المتطلبات التي يفرضها الممولون مثل المصارف هي العائق الرئيسي أمام بدء الأعمال التجارية لاستخدام رأس المال الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل أخرى تشمل: عدم وجود ضمانات، وعدم تناسق المعلومات، وخطة العمل، وتسجيل الأعمال التجارية.

دراسة (المللي، 2017)

هدفت الدارسة إلى البحث في أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على المعوقات التمويلية التي تواجه هذه المشاريع في سورية والتي تعيق نموها وتطورها والتعرف على دور المصارف والمؤسسات المالية والصعوبات التي تواجهها في تمويلها. ومن أجل تحقيق أهداف الدارسة، قامت الباحثة بتجميع البيانات من مصادرها الرسمية كهيئة تخطيط الدولة والتعاون الدولي، إضافة إلى التقارير والدوريات والمعلومات والبيانات غير المنشورة والتي حصلت عليها الباحثة من خلال الاطلاع على الواقع العملي للمؤسسات التمويلية والتي تضمنت أيضاً مقابلات شخصية مع الجهات المقرضة والمانحة للمشروعات.

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تشكل طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية، وتلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الكمي في قياس وتحليل أهم معوقات تمويل الشركات الناشئة.

مصادر جمع البيانات: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات تمويل الشركات الناشئة من وجهة نظر أصحابها، وللوصل لهذا الهدف تم الاعتماد:

أولاً: على المصادر الثانوية: عن طريق مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات والتقارير المتعلقة بموضوع الدراسة، وتساعد المصادر الثانوية على أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثث وتحدث في مجال الدراسة.

ثانياً: على المصادر الأولية: وذلك من خلال أعداد استبيان لتجميع البيانات وتحليلها، حيث تم تصميم الاستبيان من ثلاث أقسام: القسم الأول؛ ويحتوي على ثلاث فقرات تناولت سمات وخصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بالجنس، والعمر، والمستوى الدراسي. أما القسم الثاني؛ فقد تكون من أربع فقرات تناولت الشكل العام للشركة، والقطاع الذي تنتمي إليه، ومصادر التمويل التي تم الاعتماد عليها عند إطلاق الشركة. أما القسم الثالث؛ فيتكون من (4) بعاد تقيس أهم معوقات تمويل الشركات الناشئة:

البعد الأول: ويتكون من (8) فقرات تهدف إلى قياس الوعي المالي لدى أصحاب الشركات الناشئة.

البعد الثاني: ويتكون من (6) فقرات تهدف إلى قياس الحوكمة لدى الشركات الناشئة.

البعد الثالث: ويتكون من (6) فقرات تهدف إلى التعرف على أهم المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب الشركات الناشئة عند بحثهم على التمويل من المؤسسات الممولة.

البعد الرابع: ويتكون من (7) فقرات تهدف لقياس تأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية على انطلاق ونمو الشركات الناشئة.

ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للوقوف على اتجاه وأراء أفراد العينة، حيث يعد هذا المقياس من أهم مقاييس الاتجاه لامتيازه بسهولة التصميم إلى جانب إتاحة الحرية للمشاركين في اختيار إجابة واحدة من بين عدد مختلف من الإجابات البديلة، ويتدرج المقياس في قوائم الاستبيان من الإيجابية إلى السلبية كالاتي:

جدول (2) مقياس ليكارت الخماسي

موافق	5	4	3	2	1	غير موافق

حيث أعطيت الحرية للمستجوبين لاختيار مدى موافقتهم على الفقرة بوضع إشارة على قوة موافقتهم على ما ورد في الفقرة.

اختبار صدق وثبات الاستبيان:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لتحديد درجة ثبات الأداء، ويعد هذا المقياس جيداً إذا ما زادت قيمة ألفا كرونباخ عن 60% (سيكاران، 2004)، وبالنظر للجدول (3) نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان مرتفعة وبلغت (81.2%).

جدول (3) نتائج قياس معامل ألفا كرونباخ

محاور الاستبيان	عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ
الوعي المالي	**8**	**0.832**
الحوكمة	**6**	**0.835**
الإجراءات الإدارية	**6**	**0.604**
الأوضاع الاقتصادية والسياسية	**7**	**0.654**
المعدل العام للثبات	**27**	**0.812**

الدراسة الميدانية

تم توزيع (34) استمارة استبيان على مجموعة مختارة من أصحاب الشركات الناشئة في ليبيا سبق لهم البحث عن تمويل لإطلاق أو توسيع أعمال شركاتهم، وبعد تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها ومعالجتها إحصائياً تم الحصول على النتائج التالية بالنسبة لخصائص العينة وكما هو موضح في الجدول (4):

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن عينة الدراسة تركزت (88.2%) ذكور، و(11.2%) إناث، كما أن الفئة العمرية الأكثر مشاركة كانت (من 26–30) بنسبة (35.3%)، يليها الفئة العمرية (36–40) بنسبة (26.5%)، أما أقل الفئات العمرية مشاركة فهي فئة ما فوق (40) بنسبة (5.9%)، وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي كانت أعلى مشاركة لحملة البكالوريس والدبلوم بنسبة حوالي (53%). أما فيما يخص شكل الشركات فكانت حوالي (59%) شركات فردية و(29%) شركات مساهمة، (42%) منها شركات تجارية، (32%) خدمية، (23%) صناعية، كما أن (88%) منها واجهت مشاكل في الحصول على التمويل عند إطلاق الشركة، و(73%) اعتمدت على التمويل الشخصي، وحوالي (18%) على مستثمرين شركاء.

جدول (4) خصائص عينة الدراسة

البيان	النسبة المئوية
الجنس:	
ذكر	%88.2
انثى	%11.8
الفئة العمرية:	
25–20	%20.6
30–26	%35.3
35–31	%14.7
36– فما فوق	%32.4
المستوى الدراسي:	
ثانوي	%8.8
بكالوريوس، دبلوم	%52.9
ماجستير، دكتوراه	%38.3
الشكل العام للشركة:	

البيان	النسبة المئوية
ملكية فردية	%58.8
عائلية	%11.8
مساهمة	%29.4
القطاع الذي تنمي إليه الشركة:	
تجاري	%41.3
صناعي	%23.5
خدمي	%32.3
حرفي	%2.9
هل واجهتك مشاكل في التمويل عند إطلاق الشركة:	
نعم	%88.2
لا	%11.8
مصادر التمويل التي تم الاعتماد عليها عند إطلاق الشركة:	
تمويل شخصي	%73.5
العائلة والأصدقاء	%2.9
مستثمرين شركاء	%17.7
تمويل مصرفي	%0
صناديق استثمارية	%5.9

تحليل إجابات عينة الدارسة حول معوقات تمويل الشركات الناشئة

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات التي تم تجميعها بواسطة استمارة الاستبيان والمتعلقة بمعوقات تمويل الشركات الناشئة، وذلك باستخدام اختبار ولكوكسن (Wilcoxon test)، باعتباره أحد الاختبارات الإحصائية اللامعلمية والتي تستخدم عندما يكون مقياس البيانات ترتيبياً، حيث يتم قبول الفقرة إذا كانت مستوى المعنوية للمشاهدة (P–value) أصغر من (0.05)؛ بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرة وتكون الفقرة إيجابية، أما إذا كانت مستوى المعنوية للمشاهدة (P–value) أكبر من (0.05)؛ فإن أفراد العينة لا يوافقون على محتوى الفقرة وتكون الفقرة سلبية.

تحليل إجابة عينة الدراسة حول الوعي المالي عند أصحاب الشركات الناشئة:

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (5) إلى أن معظم أصحاب الشركات الناشئة ليس لديهم الوعي المالي والمعرفة الكافية لاتخاذ قرارات مالية مدروسة، حيث كان اتجاه المستجيبين حول جميع الفقرات الخاصة بالوعي المالي جاءت سلبية؛ أي أن مستوى المعنوية أكبر من (0.05).

جدول (5) قياس الوعي المالي عند أصحاب الشركات الناشئة

	البيـــــــان	درجة الموافقة على ما ورد في الفقرة					إحصاء الاختبار	مستوى المعنوية	القرار بشأن H_1
		موافق				غير موافق			
		5	4	3	2	1			
		العدد							
		النسبة المئوية %							
1	هل لديك معرفة ودراية كافية بالمستندات المطلوبة للحصول على التمويل (من الجهات المانحة)؟	2	5	8	8	11	75	0.995	رفض
		%5.88	%14.71	%23.53	%23.53	%32.35			
2	هل لديك دراية ومعرفة جيدة بمنتجات التمويل المتاحة لدى المصارف؟	5	3	8	6	12	105	0.964	رفض
		%14.71	%8.82	%23.53	%17.65	%35.29			
3	هل يوجد لديك تقديرات لحجم التدفقات النقدية المستقبلية؟	4	4	11	5	10	86	0.945	رفض
		%11.75	%11.75	%32.35	%14.71	%29.41			
4	هل قمت بوضع خطط مالية لمستقبل شركتك؟	10	9	5	4	6	278	0.097	رفض
		%29.41	%26.47	%14.71	%11.76	%17.65			
5	هل تلقيت أي نصائح بشأن الأمور المالية من (اسرتك، اصدقائك، مستشار مالي .... غيرهم)؟	8	10	4	5	7	264	0.262	رفض
		%23.53	%29.41	%11.76	%14.71	%20.59			
6	هل لديك دراية كافية بكيفية حساب أسعار الفائدة (البسيطة والمركبة)؟	10	1	4	9	10	210.5	0.678	رفض
		%29.41	%2.94	%11.76	%26.47	%29.41			
7	هل لديك دراية كافية بالتضخم وأثره على نشاط شركتك؟	11	4	6	6	7	236.5	0.226	رفض
		%32.35	%11.76	%17.65	%17.65	%20.59			
8	هل لديك دراية بأساليب التنويع (منتجات، استثمارات) وأثرها على تقليل المخاطر؟	9	5	7	4	9	191.5	0.481	رفض
		%26.47	%14.71	%20.59	%11.76	%26.47			

تحليل إجابة عينة الدراسة مدى التزام أصحاب الشركات الناشئة بمبادئ الحوكمة:

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (6) إلى أن تجاه المستجيبين حول معظم الفقرات الخاصة بالحوكمة جاءت سلبية؛ أي أن مستوى المعنوية أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن الشركات الناشئة لا تتوفر فيها مقومات الحوكمة المناسبة، وفي نفس السياق نجد أن معظم المستجيبين يعملون على فصل حساباتهم الشخصية عن حسابات الشركة وهذا مؤشر جيد.

جدول (6) قياس مدى التزام أصحاب الشركات الناشئة بمبادئ الحوكمة

	البيـــــان	درجة الموافقة على ما ورد في الفقرة					إحصاء الاختبار	مستوى المعنوية	القرار بشأن H_2
		موافق				غير موافق			
		5	4	3	2	1			
		العدد							
		النسبة المئوية %							
1	هل يوجد لدى شركتكم هيكلية مؤسسية واضحة مع تسلسل واضح لتبعية المناصب، ما يحدّد كيفية اتخاذ قرارات العمل وكيفية رفع المسائل الأخرى إلى السلطات الأعلى لاعتمادها؟	6	7	8	5	8	162.5	0.634	رفض
		17.65 %	20.59%	23.53 %	%14.71	23.53 %			
2	هل يوجد لديكم إدراك واضح للأدوار والمسؤوليات ضمن الشركة، ولحدود السلطات. ومنح المكافآت؟	10	10	6	3	5	280	0.041	قبول
		29.41 %	29.41%	17.65 %	%8.82	14.71 %			
3	هل تتوفّر لديكم خطة واضحة للتعامل مع المخاطر التي تواجه شركتكم؟	5	12	3	8	6	256	0.442	رفض
		14.71 %	35.29%	%8.82	%23.53	17.65 %			
4	هل تقومون بالتواصل الشفاف حول كافة المسائل المتعلقة بالعمل بدءاً من الأهداف وصولاً إلى سلوكيات العمل على مستوى (المؤسسين، أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة، الموظفين)؟	5	9	9	8	3	188.5	0.246	رفض
		14.71 %	26.47%	26.47 %	%23.53	%8.82			
5	هل لديكم إجراءات رقابية داخلية؟	5	8	6	5	10	161	0.833	رفض
		14.71 %	23.53%	17.65 %	%14.71	29.41 %			
6	هل يوجد فصل بين حساباتكم الشخصية وحسابات الشركة؟	16	11	3	2	2	437	0.000	قبول
		47.06 %	32.35%	%8.82	%5.88	%5.88			

تحليل إجابة عينة الدراسة حول الإجراءات الإدارية لدى المصارف:

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (7) إلى أن تجاه المستجيبين حول جميع الفقرات الخاصة بالإجراءات الادارية لدى المصارف جاءت إيجابية؛ أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05)، وهذا ما يدل على وجود العديد من الصعوبات الإدارية تواجه أصحاب الشركات الناشئة عند التقديم للحصول على تمويل من المصارف

جدول (7) المتطلبات والإجراءات الإدارية لدى المصارف

	البيـــــــــان	درجة الموافقة على ما ورد في الفقرة					إحصاء الاختبار	مستوى المعنوية	القرار بشأن H_3
		موافق				غير موافق			
		5	4	3	2	1			
		العدد							
		النسبة المئوية %							
1	تتشدد مؤسسات التمويل في طلب الضمانات.	13	10	8	1	2	307	0.000	قبول
		%38.24	%29.41	%23.53	%2.94	%5.88			
2	تشترط الجهات الممولة على ضرورة على تأسيس شركة للحصول على تمويل.	19	6	5	3	2	400	0.000	قبول
		%55.88	%17.65	%14.71	%8.82	%5.88			
3	تشترط الجهات الممولة على ضرورة وجود تاريخ انتماني جيد للعميل.	16	8	6	2	2	356	0.000	قبول
		%47.06	%23.53	%17.65	%5.88	%5.88			
4	فوائد التمويل تعتبر مرتفعة جدا.	12	7	10	2	3	239	0.006	قبول
		%35.29	%20.59	%29.41	%5.88	%8.82			
5	تعتبر فترة سداد التمويل غير كافية.	15	7	9	2	1	297.5	0.000	قبول
		%44.12	%20.59	%26.47	%5.88	%2.94			
6	هناك الكثير من الإجراءات الإدارية الروتينية عند تقديم طلب التمويل.	21	7	4	1	1	441	0.000	قبول
		%61.76	%20.59	%11.76	%2.94	%2.94			

تحليل إجابة عينة الدراسة حول الأوضاع الاقتصادية والسياسية:

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (8) إلى أن تجاه المستجيبين حول معظم الفقرات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والمالية جاءت إيجابية؛ أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05)، وهذا ما يدل على أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية لها تأثير على فرص الحصول على التمويل المناسب.

جدول (8) الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على الشركات الناشئة

	البيـــــــــان	درجة الموافقة على ما ورد في الفقرة					إحصاء الاختبار	مستوى المعنوية	القرار بشأن H_4
		موافق				غير موافق			
		5	4	3	2	1			
		العدد							
		النسبة المئوية %							
1	القوانين والقواعد والأنظمة الحالية لا تتماشى مع الظروف الراهنة.	18	7	7	2	0	368	0.000	قبول
		%52.94	%20.59	%20.59	%5.88	%0			
2	تعقيد إجراءات التسجيل والتراخيص للشركات الناشئة.	14	8	1	6	5	396	0.020	قبول
		%41.18	%23.53	%2.94	%17.65	%14.71			
3	تواجه شركتكم صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الديون في مواعيدها بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية.	12	5	5	4	8	259	0.188	رفض
		%35.29	%14.71	%14.71	%11.76	%23.53			
4	ارتفاع أسعار الصرف أثر على إيرادات الشركة.	23	5	4	1	1	443	0.000	قبول
		%67.65	%14.71	%11.76	%2.94	%2.94			
5	ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل ملحوظ وتدني القوى الشرائية.	17	8	7	2	0	367	0.000	قبول
		%50	%23.53	%20.59	%5.88	%0			
6	انخفاض كبير في حجم المبيعات والأرباح بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية.	15	8	4	4	3	374.5	0.002	قبول
		%44.12	%23.53	%11.76	%11.76	%8.82			
7	الظروف السياسية الحالية والأمنية أدت إلى توقف التسهيلات التمويلية لدى المصارف.	22	5	6	0	1	389	0.000	قبول
		%64.71	%14.71	%17.65	%0	%2.94			

النتائج والتوصيات

تشير نتائج اختبار ولكوكسن (Wilcoxon test) الموضحة بالجدول (5) إلى رفض فرضية الدراسة الأولى والتي تنص على أصحاب الشركات الناشئة لهم وعي جيد بالامور المالية، حيث أشارت النتائج إلى أن أصحاب الشركات الناشئة لا يملكون الدراية والمعرفة الكافية بالمستندات المطلوبة للحصول على

التمويل، كما ليس لديهم معرفة جيدة بأنواع المنتجات المالية المتاحة لدى المصارف، أيضاً فيما يخص الوعي اللازم لاتخاذ قرارات مالية سليمة فقد إشارات النتائج إلى أنهم يفتقرون للمعرفة والدراية الكافية بالتضخم وبحساب أسعار الفائدة والتنبؤ بالتدفقات النقدية وإعداد الخطط المالية، بالإضافة إلى عدم الدراية الكافية بأساليب التنويع لتقليل مخاطر الشركة.

ويرجع ضعف الوعي المالي لدى أصحاب الشركات الناشئة إلى عدم حصولهم على نصائح وإرشادات تساعدهم على إدارة امورهم المالية بطريقة سليمة، أن غياب الوعي المالي لدى أصحاب الشركات الناشئة له آثار سلبية على مستقبل الشركة وفرص نموها.

كما أشارت نتائج اختبار ولكوكسن (Wilcoxon test) الموضحة بالجدول (6) إلى رفض فرضية الدراسة الثانية، والتي تنص على أصحاب الشركات الناشئة ملتزمين بتطبيق بمبادئ الحوكمة، حيث أشارت النتائج بأن أصحاب الشركات الناشئة غير ملتزمين بمبادئ الحوكمة. الامر الذي قد يضر بسمعتهم.

وأشارت أيضا نتائج اختبار ولكوكسن (Wilcoxon test) الموضحة بالجدول (7) إلى قبول فرضية الدراسة الثالثة، والتي تنص على أن الإجراءات الإدارية داخل المصارف أحد معوقات تمويل الشركات الناشئة، حيث أشارت النتائج بأن هناك تشدداً في طلب الضمانات من قبل المصارف، كما أن إتمام إجراءات الحصول على التمويل تتطلب كثير من الإجراءات والمستندات، وان المصارف تهتم بالتاريخ الائتماني للعميل، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التمويل وفترة السداد تعتبر غير كافية من وجهة نظر أصحاب الشركات الناشئة.

وفيما يخص تأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية على إمكانية حصول الشركات الناشئة على التمويل المناسب، فقد أشارت النتائج إلى قبول فرضية الدراسة الرابعة؛ حيث عملت الأوضاع الحالية في ليبيا إلى ارتفاع الأسعار وتدني القوة الشرائية، مما أدى إلى انخفاض حجم المبيعات، الأمر الذي يقف عائقاً أمام إقناع الممولين بالجدوى من عملية التمويل، بالإضافة إلى تعقيدات إجراءات منح تراخيص وتسجيل الشركات، وعدم تماشي القوانين والقواعد والأنظمة الحالية مع هذه الأوضاع.

إن تبرير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية تعود إلى ضعف الدعم الموجه لهذه الفئة من قبل الدولة والمؤسسات المالية من حيث توعيتهم بأهمية التخطيط المالي السليم، وضرورة معرفة المنتجات المالية المتاحة في السوق، وكيفية الحصول على التمويل المناسب، بالإضافة لعدم إدراكهم لأهمية الحوكمة

في تدعيم الثقة في شركاتهم، كما أن بيئة الاستثمار في ليبيا تنطوي على العديد من المعوقات التي تقف أمام تسهيل إجراءات الحصول على التمويل بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتي ترفع من درجة مخاطر الشركات الناشئة، ومن جهة أخرى التشريعات والقوانيين الموجدة حالياً لا تساعدها على الانطلاق والنمو.

وعليه توصي الدراسة:

- بضرورة العمل على الرفع من الوعي المالي لدى رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة لما له اثر إيجابي أصحاب هذه الشركات.
- كذلك ضرورة أن تقوم الشركات الناشئة بالعمل ترسيخ مبادئ الحوكمة داخل شركاتهم لما له دور كبير على سمعة الشركة وتقليل مشاكل التي تنجب عن تضارب المصالح بين رواد الأعمال والمستثمرين.
- على المصارف العمل على تسهيل إجراءات الحصول على التمويل.
- كما على الدولة العمل على تسهيل إجراءات تسجيل ومنح التراخيص للشركات الناشئة، والعمل تقديم الدعم المناسب لهذه الشركات. وتوفير الضمانات لمؤسسات التمويل لكي تستطيع القيام بدورها.

المراجع

السكري، هالة، وفان هورين، كونستانس، والعوض، معاوية؛ ويوهوانج، زينج (2014). ريادة الأعمال منظور إماراتي، جامعة زايد، *معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية* (ISER).

الشيخ، خالد ياسين (2016) *الاتجاهات الناشئة في مجال الإبداع وريادة الأعمال*.

العرادي، علي عبدالله (2012). ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسات وقوانين).

المشهراوي، أحمد حسين، والرملاوي، وسام أكرم (2015). أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، *مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)*، 19(2).

الملي، قمر (2017). المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، *مجلة جامعة البعث (سلسلة العلوم الإنسانية)*، 39(67).

بلعيدي، عبدالله (2008). *التمويل برأس المال المخاطر دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة*، جامعة الحاج الأخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.

سبتي، محمد (2009). *فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة: دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة finalep*. رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم إدارة مالية، قسنطينة، الجزائر.

سيكاران، أوما (2010). *طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية*. ترجمة إسماعيل بسيوني، (ط2)، المملكة العربية السعودية: دار المريخ.

رقاني، بوخطة، ونريمان، خمقاني (2013). *تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، دراسة حالة بعض مؤسسات بورقلة*، شهادة ليسانس في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح_ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية–قسم علوم التسيير.

مهدي، جابر (2015). أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة، *مجلة العلوم الاقتصادية*، 16(2)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

M.Kesale, Anosisye (2017). Barriers Facing Startup Small and Medium Enterprises (SMEs) In Accessing External Capital in Tanzania, *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 7(3), 55-72.

Siam, Ahmad & Rifai, Firas (2016). Solving the Financial Barriers of New Innovative Startups in Jordan, *Journal of Management and Sustainability*; 6(3),106-113.

مدى تأثير المعلومات المحاسبية والمالية على عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا

د. محمد مفتاح الفطيمي
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
m.alfatiemy@eps.misuratau.edu.ly

د. عبد الحكيم محمد مصلي
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
a.masli@eps.misuratau.edu.ly

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا. وقد تم استخدام نهج الاستبيان كأداة لجمع البيانات من المشاركين بالدراسة. تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك إدراك لدور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة، كما بينت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والمالية وعملية اتخاذ القرارات المختلفة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا. النتائج أوضحت أيضا أن هناك إجراءات يمكن أن تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا. في هذا السياق، تؤكد أدلتنا على الحاجة إلى تطبيق المعايير المحاسبية لدعم جودة المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة، وكذلك الحاجة إلى وجود نظام محاسبي يستخدم النظم الإلكترونية المتطورة.

الكلمات الدالة: المشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة، المعلومات المحاسبية والمالية، اتخاذ القرارات، ليبيا.

Abstract

This study aims to explore the role of accounting and financial information in the decision-making process of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Libya. To achieve this, the questionnaire approach is employed to collect data from study participants. Three groups of actors in the business environment of SMEs in Libya are surveyed, including the owners and managers of these enterprises, external auditors, and academics specialised in this aspect.

The findings indicate that there is an awareness of the role of financial and accounting information in the decision-making process of entrepreneurial SMEs in Libya. The findings also show that there is a statistically significant relationship between accounting and financial information and the decision-making process of these enterprises. Furthermore, the findings indicate that there are actions that can be taken to enhance the quality and effectiveness of financial and accounting information in the decision-making process of SMEs in Libya. Evidence suggests the need to apply accounting standards and the need for an accounting system that uses advanced electronic systems that has a good control system and highly qualified accountants.

Keywords: Small and medium enterprises (SMEs), Financial and accounting information, Decision-making, Libya.

المقدمة

من أجل إدارة عمليات الشركة بكفاءة وبنجاح، فإن أهمية المعلومات المحاسبية والمالية وغير المالية ضرورية في أي مؤسسة (Bakhoda and Mayeli, 2016). فالمديرون قادرون فقط على تحقيق أهداف لشركة، إذا كانت لديهم معلومات كافية عن الجوانب المالية من قبلهم(Henry and Robinson, 2016). وهناك إجماع عام إلى حد ما على دور المعلومات المحاسبية والمالية في استمرارية أي شركة (Dantas, 2013)، وهي وسيلة للدعم أو المساعدة في عملية صنع القرار (الهنيني، 2018)، وتشكل المعلومات المحاسبية جزءًا رئيسيًا لا يتجزأ من اتخاذ القرارات الحيوية لعمليات الشركة اليومية (Stanković et al., 2012). غير أن استخدام وتقييم هذه المعلومات المحاسبية والمالية يمثل الجانب الرئيسي الذي يوجه صناع القرار لاتخاذ القرارات المناسبة للمنظمة، حيث تشكل هذه المعلومات جزءاً رئيسياً ومهماً في اتخاذ القرارات المهمة لعمليات المنظمة اليومية، مثل اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيعات الأرباح. وهذه المعلومات لا تحمل أهمية الإدارة فحسب، بل للمستخدمين بما في ذلك العملاء والمساهمين (Stanković et al., 2012). هناك دراسات قليلة متاحة حول هذا هذه المسألة (Shields, 2010; Carraher and Auken, 2013)، والتي لا تزال غير مفهومة، وليست معروفة بشكل كافي من حيث الأهمية التي تعلقها هذه الشركات على المعلومات المحاسبية والمالية (Dos Santos et al., 2018).

وتلعب المشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية، فالاقتصاد التنافسي لا يقوم على وجود الشركات الكبرى والعملاقة فقط، بل وجود بيئة قادرة على استيعاب الأعمال الريادية من المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط، هذه المؤسسات تقوم بدور رئيس في تلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات علاوة على توفير فرص عمل للكثير من أبناء هذا المجتمع. غير أن هناك دور للمعلومات المحاسبية والمالية بهذه المؤسسات حتى يتسنى للمالكين والمديرين في اتخاذ قرارات رشيدة وإدارة أعمالهم في بيئة تنافسية ومنع فشل الأعمال التجارية وتوسيع نطاقها (رمو وعبد القادر، 2014). كما تهتم الجهات الداخلية كالإدارة بالمعلومات المحاسبية والمالية للتعرف على نتيجة أعمالها ومركزها المالي وللاستفادة منها في قرارات التسعير، وقرارات الشراء أو التصنيع، وغيرها من القرارات التي تحتاج إلى المقارنة بين البدائل من أجل اختيار البديل الأفضل (الهنيني، 2018). وفي غياب الدراسات عن هذه المسألة في ليبيا، تهدف هذه

الدراسة إلى فهم واستكشاف مدى تأثير المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا؛ واستكشاف المعلومات والتقارير المالية التي يتم أعدادها بهذه المشروعات الريادية، بالإضافة إلى تحديد الطرق التي تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة لمتخذي القرار بهذه المشروعات الريادية.

تكمن الأهمية الرئيسية لهذه الدراسة في حقيقة أنه من خلال استكشاف مدى تأثير المعلومات المحاسبية والمالية على اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا، يمكن أن يساعد مديري وأصحاب هذه المشروعات والهيئات التنظيمية والحكومية والمساهمين لإيلاء اهتمام أكبر لجودة وفعالية هذه المعلومات المحاسبية والمالية وتقديمها لصناع القرار في الوقت المناسب، حتى يتم ترشيد اتخاذ القرارات بهذه المشروعات الريادية. وتساهم هذه الدراسة في النقاش الدائر حول دور وتأثير المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ القرارات من خلال كونها الدراسة الأولى – حسب علم الباحثين – التي تغطي المشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا، خاصة بعد انتقال الاقتصاد الليبي في السنوات الأخيرة، نحو الخصخصة وتوسيع الملكية والحاجة إلى جذب الاستثمار الأجنبي. علاوة على ذلك، ستقوم هذه الدراسة بتقديم منظور مختلف وأدلة جديدة من بلد نامٍ له بيئة أعمال وثقافة وإطار عمل تنظيمي مختلف، وهو سياق لا يزال غير مفهوم بشكل جيد. وبالتالي، تحاول الدراسة تعزيز فهمنا للدور التي تلعبه المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بهذه المشروعات الريادية في ليبيا.

أدبيات الدراسة

تشير مراجعة الأدبيات ذات الصلة إلى أنه تم إيلاء اهتمام كبير لأهمية المعلومات المحاسبية والمالية بالشركات، نظراً لاحتياج الإدارة لهذه المعلومات لأداء وظائفها بكفاءة وفعالية وتحقيق أهداف المنظمة. فقد ركزت غالبية الدراسات التي تناولت أهمية المعلومات المحاسبية والمالية على شركات القطاع العام، وشركات قطاعات معينة مثل القطاع المصرفي، والشركات العائلية (على سبيل المثال، Citroen, 2011; Esch et al., 2019; Da Silva et al., 2019; Saukkonen, 2018; Collier, 2015). غير أنه لا تزال البحوث الأكاديمية التي تحقق في احتياجات المحاسبة والتقارير المالية للشركات الصغرى والمتوسطة نادرة نسبيًا (Samuelsson, et al., 2016; Kubickova and Jindrichovska, 2016; Kurniawati and MeilianaIntani, 2016; Ezeagba, C., 2017; Albuquerque, 2017;

(Habiba, et al., 2019;). وتركز أغلب هذه الدراسات على الدول المتقدمة (على سبيل المثال، Halabi, 2010; Palazuelos et al., 2018; Coram, 2018; Watchman, 2019). ونتائج البحوث من هذه البلدان لا تنطبق بالضرورة على البلدان النامية ولاسيما العربية، والتي قد يكون لها سياق اقتصادي وسياسي مختلف تمامًا (Barghathi et al., 2017).

وحتى الآن، ركزت القليل من التحقيقات بالبلدان العربية على أهمية المعلومات المحاسبية والمالية بالشركات الصغرى والمتوسطة (مثل البحيصي، 2014; رمو وعبد القادر، 2014; الهنيني، 2018). من بين الدراسات التي أجريت في هذه البلدان وجد البحيصي (2014) أن درجة استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ القرارات وتسيير العمليات في تلك الشركات الصغرى والمتوسطة محدودة للغاية، في حين حدد رمو وعبد القادر (2014) أن اتخاذ أي قرار هو مفاضلة بين عدة بدائل متاحة ولا يمكن أن تتم هذه العملية بمعزل عن المعلومات المحاسبية المفيدة. دراسة الهنيني (2018) توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والمالية وكفاءة اتخاذ القرارات. على الرغم من أن الكثير من هذا البحوث السابقة لا تقدم رؤى قيمة حول أهمية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالكيانات الصغرى والمتوسطة (البحيصي، 2014)، إلا أن هذه الدراسة تحاول سد فجوة في الأدبيات الموجودة وتركز على مسائل تأثير المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا، واستكشاف المعلومات والتقارير المالية التي يتم أعدادها بهذه المشروعات، ومن ثم تحديد الإجراءات التي تعزز جودة وفعالية هذه المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة لمتخذي القرار بهذه الكيانات الريادية، خاصة أنه لم يحاول أحد حتى الآن التحقيق في مثل هذه المسائل في ليبيا.

وتعرّف المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا بموجب قرار رئاسة الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم (109) لسنة 2006 والخاص بإنشاء صندوق التشغيل على أنها مجموعة المشروعات الإنتاجية والخدمية التي يمتلكها القطاع الخاص، وهى مشروعات تتميز ببساطتها، وعدم استخدامها للتقنيات المعقدة، وتلعب دور مهماً في استيعاب المشتغلين الشباب، ولا يزيد عدد العاملين في المشروعات الصغرى عن 25 شخصاً، ولا يزيد رأس المال التأسيسي عن 2.5 مليون دينار ليبي كحد أقصى، في حين أن المشروعات المتوسطة لا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 شخصاً، ولا يزيد رأس المال التأسيسي عن 5 ملايين دينار

ليبي (البدري، 2009).

ووفقًا لما سبق تم صياغة الأسئلة البحثية التالية:

1. ما مدى إدراك عينة الدراسة لتأثير المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.
2. هل هناك تأثير للمعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ القرارات المختلفة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.
3. هل هناك إجراءات تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

وللإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. يوجد إدراك لدى عينة الدراسة لدور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والمالية وعملية اتخاذ القرارات المختلفة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.
3. توجد إجراءات تعزز من جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل واقع استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في المشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا من خلال إجراء دراسة ميدانية على المشاركين بالدراسة، والتي تشمل ثلاث مجموعات: أصحاب ومدراء هذه المشروعات الريادية، والمراجعين الخارجيين لهذه المشروعات، وأيضا الأكاديميين المختصين في هذا الجانب. هذه المجموعات هي الأكثر دراية بدور وتأثير المعلومات المحاسبية والمالية المستخدمة في اتخاذ القرار بهذه المشروعات. ونظرًا لضيق الوقت والموارد بالإضافة إلى صعوبة تحديد جميع السكان، استخدمت الدراسة عينة عشوائية من تلك المجموعات الثلاث باستخدام أسلوب "العينة المنتظمة"، والتي تستخدم عادة عندما لا يتوفر للباحث قوائم لعدد عناصر المجتمع، بحيث يتم اختيار أفراد العينة بشكل منتظم، أي يتم اختيار شخص من عدد من

الأشخاص. وهذا ما تم فعله بالدراسة الحالية (أنظر: طبيّة، 2008).

تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من المشاركين بالدراسة. بدأ الاستبيان بموجز يحدد المشروع والغرض من الاستبيان، تم تقسيمها إلى قسمين، جمع أولهما المعلومات الديموغرافية للمجيبين (الوظيفة، المستوى التعليمي، مجال التخصص، الخبرة العملية). يهدف القسم الثاني إلى استنباط تصورات المجيبين فيما يتعلق بمدى إدراكهم لدور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا. كما طُلب من المشاركين توضيح ما إذا كان هناك تأثير للمعلومات المالية والمحاسبية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وما هي الإجراءات التي تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بالمشروعات الريادية، لذلك كان من المهم اكتساب رؤية أكثر ثراءً من أجل تحديد الإجراءات التي تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة لمتخذي القرار بهذه المشروعات الريادية. تم تطوير أسئلة الاستطلاع بعد مراجعة الأدبيات في هذا المجال. كل الأسئلة في القسم الثاني استخدمت مقاييس ليكرث ذات خمس نقاط توضح درجة الموافقة، كما هي مبين بالجدول رقم (1):

جدول رقم (1): مقياس ليكرث الخماسي

مستوى القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

كما تم عرض صحيفة الاستبيان على نخبة من أعضاء هيئة التدريس والمختصين في مجال المحاسبة والبحث العلمي، وذلك لتعديل بعض العناصر والعبارات حتى تتوافر درجة مقبولة ومطمئنة لاستخدام صحيفة الاستبيان في جمع البيانات.

الجدول رقم (2) يوضح عدد صحائف الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة وعدد الصحائف المتسلمة. حيث تم توزيع عدد 120 صحيفة استبيان على عينة الدراسة (كما أسلفنا باستخدام أسلوب العينة المنتظمة) وثم ترجيع 73 استبيان بنسبة 60.8%، كلها كانت صالحة للتحليل الإحصائي.

جدول رقم (2): صحائف الاستبيان الموزعة والمستلمة

البيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــان	العدد	النسبة
عدد صحائف الاستبيان الموزعة	120	%100
عدد صحائف الاستبيان الموزعة والتي يمكن الاعتماد عليها	73	%60.8
عدد صحائف الاستبيان التي لم تستلم	47	%39.2

تحليل البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل واقع استخدام المعلومات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

- **اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات** (Cronbach's Alpha): يعتبر من الاختبارات الإحصائية المهمة لاختبار مدى مصداقية إجابات مفردات العينة على كل مجموعة من أسئلة الاستبيان. وتبين أن قيمة معامل كرونباخ ألفا الخاص بإجابات أفراد المشاركين في الدراسة على الأسئلة المتعلقة بفرضيات الدراسة قد بلغت 93.5%، ويعتبر معامل ألفا كرونباخ كافياً للإشارة إلى موثوقية البيانات إذا كان مساوياً أو أكبر من 0.70 (Kiliç, 2016)، مما يعطي مؤشر جيد لإمكانية الاعتماد على الإجابات الواردة بالاستبيان.
- **اختبار اعتدالية البيانات** (Test Of Normality): حيث تبين من هذا الاختبار أن البيانات في هذه الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي (Das and Imon, 2016).
- **الإحصاء الوصفي:** تشمل المقاييس الإحصائية الوصفية المستخدمة في هذه الدراسة المتوسط والانحراف المعياري والرتبة (Bickel and Lehmann, 2012).
- **اختبار ولكوكسن** (Wilcoxon signed rank test): لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار ولكوكسن باعتباره أحد الاختبارات الإحصائية اللامعلمية التي تجرى عندما تكون البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي (Abid, et al., 2017)، وقد تم استخدم اختبار ولكوكسن لاختبار الفرض التالي في هذه الدراسة:

- الفرض الصفري Ho: أن وسيط درجة الموافقة حول عبارة يساوي قيمة 3 (محايد).
- الفرض البديل H1: أن وسيط درجة الموافقة حول عبارة لا يساوي قيمة 3 (موافق أو غير موافق).

ولاتخاذ قرار حول هذه الفرضية تم استخدام برنامج (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي والوصول لاتخاذ القرار التالي:

- إذا كانت قيمة مستوى المعنوية المشاهدة (P-value) أكبر من 0.05 فهذا يدل على قبول الفرض الصفري أي أن الاتجاه العام حول هذه العبارة كان محايداً.

- إذا كانت قيمة مستوى المعنوية المشاهدة (P–value) أصغر من أو تساوي 0.05 فهذا يدل على رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل وبذلك يكون الاتجاه حول هذه العبارة بالموافقة إذا كانت مجموع الرتب (Ranks sum of) التي أكبر من الوسيط أكبر من مجموع الرتب التي أصغر من الوسيط. ويكون الاتجاه العام بعدم الموافقة إذا كانت مجموع الرتب التي أكبر من الوسيط أصغر من مجموع الرتب التي أصغر من الوسيط.

تحليل البيانات الشخصية

- **الوظيفة:**

جدول رقم (3): توزيع المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة

البيان	العدد	النسبة المئوية
أكاديمي	39	%53.4
مالك أو مدير شركة صغرى أو متوسطة	18	%24.7
مراجع خارجي	16	%21.9
الإجمالي	73	%100

يلاحظ من الجدول السابق أن أغلب المشاركين في الدراسة كانوا من الأكاديميين، ويمثلون ما نسبته 53.4%، وذلك نظراً لسهولة الوصول إليهم. وما نسبته 24.7% فقط هم ملاك أو مدراء شركات صغرى أو متوسطة نظرا لعدم تعاون هذه الشركات في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة، في حين ما نسبته 21.9% فقط من المشاركين في الدراسة هم من المراجعين الخارجيين.

- **المؤهل العلمي**

الجدول رقم (4) يوضح توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي؛ حيث يلاحظ أن أغلب المشاركين في الدراسة لديهم شهادة دكتوراه، ويمثلون ما نسبته 46.6%، وما نسبته 34.2% لديهم شهادة ماجستير، في حين ما نسبته 16.4% يحملون شهادة بكالوريوس، مما يدل على أن المستجوبين الذين لديهم مؤهلات عالية يمثلون ما نسبته 80.8% وهو ما يساعد على فهم موضوع الدراسة ويزيد من ثقة البيانات المتحصل عليها.

جدول رقم (4): توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

البيان	العدد	النسبة المئوية
دكتوراه	34	%46.6
ماجستير	25	%34.2
بكالوريوس	12	%16.4
أخرى	2	%2.8
الإجمالي	73	%100

- **التخصص**

يمكن أن يلاحظ من الجدول السابق أن أغلب المشاركين في الدراسة تخصصهم محاسبة وبنسبة 80.8%، في حين أن ما نسبته 19.2% تخصصهم من غير المحاسبة.

جدول رقم (5): توزيع المشاركين في الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	59	%80.8
تمويل	6	%8.2
إدارة	5	%6.8
أخرى	3	%4.2
الإجمالي	73	%100

- **الخبـرة العملية**

يستنتج من الجدول السابق أن أغلب المشاركين في الدراسة لديهم خبرة من 10 سنوات فأكثر وبنسبة 71.3% من عينة الدراسة، في حين أن 28.7% لديهم خبرة أقل من 10 سنوات.

جدول رقم (6): توزيع المشاركين في الدراسة حسب الخبرة العملية

البيان	العدد	النسبة المئوية
أقل خمس سنوات	12	%16.4
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	9	%12.3
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	23	%31.5
من 15 سنة فأكثر	29	%39.8
الإجمالي	73	%100

اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

اختبار الفرضية الأولى:

تم اختبار هذه الفرضية التي تنص على:

الفرض الصفري Ho: لا يوجد إدراك لدى عينة الدراسة لدور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة.

الفرض البديل H1: يوجد إدراك لدى عينة الدراسة لدور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة.

تم اختبار فرضية الدراسة الأولى عن طريق إجراء اختبار ولكوكسن الأحادي وذلك لكل عبارة من عبارات هذ الفرضية والتي كان عددها ست فقرات، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (7) على النحو التالي:

جدول رقم (7): نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى

الفرضية الأولى	إحصائيات الاختبار Z	مستوى المعنوية P-value	مجموع الرتب	
			أكبر من الوسيط	أصغر من الوسيط
المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة	5.311	0.000	703.00	0.00

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق أن قيمة مستوى المعنوية {p–value} لجميع العبارات كوحدة واحدة كانت أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري (H0) وقبول الفرض البديل (H1)، وبما أن مجموع الرتب التي هي أكبر من الوسيط هي أكبر من مجموع الرتب التي أصغر من الوسيط لجميع الفقرات، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذا المحور هو بالموافقة.

واستناداً على ما سبق فإن الباحثين يستطيعان اتخاذ قرار برفض الفرض الصفري الأول وقبول الفرض البديل، والذي ينص على أنه: "يوجد إدراك لدى عينة الدراسة لدور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة".

ولمعرفة أكثر الفقرات تأثيراً في هذا القرار، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالمحور الأول كما هي موضحة بالجدول رقم (8):

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الأولى

ت	المهارات الشخصية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	وجود المعلومات المحاسبية والمالية يعمل على ترشيد القرارات المختلفة بالشركات الريادية الصغرى والمتوسطة.	4.63	0.697	1
2	وجود المعلومات المحاسبية والمالية يساعد في اتخاذ القرار بتوجيه الموارد نحو الفرص الاستثمارية الناجحة.	4.59	0.620	2
3	وجود المعلومات المحاسبية والمالية يعمل على توفير المعلومات التي تحدد تكلفة وحدات الإنتاج ومن ثم اتخاذ القرار بشأن التسعير.	4.49	0.648	3
4	وجود المعلومات المحاسبية والمالية التي تساعد في عملية تقييم الأداء ومن ثم اتخاذ القرار بشأن هذا التقييم.	4.32	0.705	5
5	وجود المعلومات المحاسبية والمالية يعمل على اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات التمويل.	4.41	0.620	4
6	وجود المعلومات المحاسبية والمالية يعمل على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوجه الريادي.	4.04	0.857	7
7	وجود المعلومات المحاسبية والمالية يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة المستقبلية.	4.29	0.808	6
	المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة	4.40	0.519	

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق إلى أن أكثر الفقرات المدركة من قبل عينة الدراسة هي الفقرة رقم (1) "وجود المعلومات المحاسبية والمالية يعمل على ترشيد القرارات المختلفة بالشركات الريادية الصغرى والمتوسطة" بمتوسط حسابي وانحراف معياري (4.63، 0.697) على التوالي، والفقرة رقم (2) "وجود المعلومات المحاسبية والمالية يساعد في اتخاذ القرار بتوجيه الموارد نحو الفرص الاستثمارية الناجحة" بمتوسط حسابي وانحراف معياري (4.59، 0.620) على التوالي، والفقرة رقم (3) " وجود المعلومات المحاسبية والمالية يعمل على توفير المعلومات التي تحدد تكلفة وحدات الإنتاج ومن ثم اتخاذ القرار بشأن التسعير"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (4.49، 0.648) على التوالي. كما يلاحظ أن الفقرة رقم (6) " وجود المعلومات المحاسبية والمالية يعمل على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوجه الريادي"، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (4.04، 0.857) على التوالي. وبصفة عامة،

يلاحظ أن المشاركين مدركين لدور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة، وذلك بمتوسط حسابي وانحراف معياري (4.40، 0.519) على التوالي. عموما، أظهرت النتائج أن هناك أدلة إحصائية كافية لتأكيد إدراك عينة الدراسة لدور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

اختبار الفرضية الثانية:

تم اختبار هذه الفرضية التي تنص على:

الفرض الصفري Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والمالية وعملية اتخاذ القرارات المختلفة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

الفرض البديل H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والمالية وعملية اتخاذ القرارات المختلفة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

تم اختبار فرضية الدراسة الثانية عن طريق إجراء اختبار ولكوكسن الأحادي وذلك لكل عبارة من عبارات هذ الفرضية والتي كان عددها سبع فقرات، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (9) على النحو التالي:

جدول رقم (9): نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية

الفرضية الثانية	إحصائيات الاختبار Z	مستوى المعنوية P-value	مجموع الرتب	
			أكبر من الوسيط	أصغر من الوسيط
المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة	4.456	0.000	557.50	37.50

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق أن قيمة مستوى المعنوية (p–value) لجميع العبارات كوحدة واحدة كانت أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري (H0) وقبول الفرض البديل (H1)، وبما أن مجموع الرتب التي أكبر من الوسيط هي أكبر من مجموع الرتب التي أصغر من الوسيط لجميع الفقرات مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذا المحور بالموافقة.

واستناداً على ما سبق فإن الباحثين يستطيعان اتخاذ قرار برفض الفرض الصفري الأول وقبول الفرض البديل والذي ينص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والمالية وعملية اتخاذ القرارات المختلفة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا".

ولمعرفة أكثر الفقرات تأثيراً في هذا القرار، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالعلاقة بين المعلومات المحاسبية والمالية وعملية اتخاذ القرارات المختلفة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا كما هي موضحة بالجدول رقم (10):

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الثانية

ت	المهارات الشخصية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	تقوم الشركة بأعداد المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة والمفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة.	3.55	0.943	2
2	تقوم الشركة بأعداد المعلومات المحاسبية والمالية التي تساعد في اتخاذ القرارات لتوجيه الموارد نحو الفرص الاستثمارية الناجحة.	3.44	0.882	3
3	تقوم الشركة بأعداد المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة لتحديد تكلفة الوحدات المنتجة واتخاذ القرار بشأن تسعيرها.	3.66	0.916	1
4	تقوم الشركة بأعداد المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة لعملية تقييم الأداء ومن ثم اتخاذ القرار بشأن هذا التقييم	3.34	0.916	5
5	تقوم الشركة بأعداد المعلومات المحاسبية والمالية المفيدة لاتخاذ قرارات التمويل بالشركة.	3.41	0.925	4
6	تقوم الشركة بأعداد المعلومات المحاسبية والمالية التي تعزز القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوجه الريادي.	3.14	0.990	7
7	تقوم الشركة بأعداد المعلومات المحاسبية والمالية المفيدة التي تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة المستقبلية.	3.32	0.926	6
	المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة	3.41	0.788	

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق إلى أن أكثر الفقرات المدركة من قبل المشاركين في الدراسة هي الفقرة رقم (3) "تقوم الشركة بأعداد المحاسبية والمالية اللازمة لتحديد تكلفة الوحدات المنتجة واتخاذ القرار بشأن تسعيرها" بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.66، 0.916) على التوالي، والفقرة رقم (1) " تقوم الشركة بأعداد المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة والمفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة" بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.55، 0.943) على التوالي، والفقرة رقم (2) "تقوم الشركة بأعداد المعلومات المحاسبية

والمالية التي تساعد في اتخاذ القرارات لتوجيه الموارد نحو الفرص الاستثمارية الناجحة"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.44، 0.832) على التوالي. كما يلاحظ أن الفقرة رقم (6) " وجود المعلومات المحاسبية والمالية يعمل على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوجه الريادي"، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.14، 0.990) على التوالي. وبصفة عامة، يلاحظ أن المشاركين يرون أنه توجد علاقة بين المعلومات المحاسبية والمالية وعملية اتخاذ القرارات المختلفة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وذلك بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.41، 0.788) على التوالي. باختصار، أظهرت النتائج أن هناك أدلة إحصائية كافية بوجود علاقة بين المعلومات المحاسبية والمالية وعملية اتخاذ القرارات المختلفة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

اختبار الفرضية الثالثة:

تم اختبار هذه الفرضية التي تنص على:

الفرض الصفري Ho: لا توجد إجراءات تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

الفرض البديل H1: توجد إجراءات تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

تم اختبار فرضية الدراسة الثالثة عن طريق إجراء اختبار ولكوكسن الأحادي وذلك لكل عبارة من عبارات هذ الفرضية والتي كان عددها ست فقرات، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (11) على النحو التالي:

جدول رقم (11)

نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الصفرية الثالثة

الفرضية الصفرية الثالثة	إحصائيات الاختبار Z	مستوى المعنوية P-value	مجموع الرتب	
			أكبر من الوسيط	أصغر من الوسيط
المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة	5.290	0.000	701.50	1.50

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق أن قيمة مستوى المعنوية {p–value} لجميع العبارات كوحدة واحدة كانت أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري (H0) وقبول الفرض البديل (H1)، وبما أن مجموع الرتب التي أكبر من الوسيط هي أكبر من مجموع الرتب التي أصغر من الوسيط

لجميع الفقرات مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذا المحور بالموافقة.

واستناداً على ما سبق فإن الباحثين يستطيعان اتخاذ قرار برفض الفرض الصفري الأول وقبول الفرض البديل والذي ينص على: "توجد إجراءات تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية تخاذ القرارات بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا".

ولمعرفة أكثر الفقرات تأثيراً في هذا القرار، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين فيما يتعلق بالإجراءات التي تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة كما هي موضحة بالجدول رقم (12):

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الثالثة

ت	الإجراءات التي تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	تطبيق المعايير المحاسبية بالشركة يساهم في دعم جودة المعلومات المحاسبية والمالية لاتخاذ القرارات الرشيدة.	4.36	0.714	3
2	وجود نظام محاسبي بالشركة يعمل على توفير المعلومات المحاسبية والمالية المفيدة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الرشيدة والناجحة.	4.42	0.665	1
3	وجود نظام محاسبي بالشركة يتوافر به نظام رقابة جيد على المعلومات المحاسبية والمالية التي تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة.	4.38	0.659	2
4	توافر المحاسبين الأكفاء القادرين على التعامل مع النظم المحاسبية للحصول لمعلومات المحاسبية والمالية المفيدة لاتخاذ القرارات.	4.30	0.720	4
5	استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي توفر معلومات تفصيلية دقيقة وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الرشيدة.	4.27	0.712	5
6	التطوير المستمر للنظام المحاسبي بالشركة لتوفير المعلومات المحاسبية والمالية المفيدة لمتخذي القرار.	4.12	0.897	6
	المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة	4.31	0.537	

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق إلى أن أكثر الفقرات المدركة من قبل المشاركين في الدراسة هي الفقرة رقم (2) " وجود نظام محاسبي بالشركة يعمل على توفير المعلومات المحاسبية والمالية المفيدة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الرشيدة والناجحة " بمتوسط حسابي وانحراف معياري (4.42، 0.665) على التوالي، تليها الفقرة رقم (3) "وجود نظام محاسبي بالشركة يتوافر به نظام رقابة جيد على المعلومات

المحاسبية والمالية التي تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة" بمتوسط حسابي وانحراف معياري (4.38، 0.659) على التوالي، ثم الفقرة رقم (1) "تطبيق المعايير المحاسبية بالشركة يساهم في دعم جودة المعلومات المحاسبية والمالية لاتخاذ القرارات الرشيدة"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (4.36، 0.714) على التوالي. كما يلاحظ أن الفقرة رقم (6) "التطوير المستمر للنظام المحاسبي بالشركة لتوفير المعلومات المحاسبية والمالية المفيدة لمتخذي القرار"، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (4.12، 0.897) على التوالي. وبصفة عامة، يلاحظ أن المشاركين يرون أنه هناك إجراءات يمكن أن تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وذلك بمتوسط حسابي وانحراف معياري (4.31، 0.537) على التوالي.

مناقشة النتائج

إن فهم كيفية تفاعل المالكين مع المعلومات الهامة الواردة بالقوائم والتقارير المالية أمر مهم خاصة في عملية اتخاذ القرارات (Carraher and Van Auken, 2013). من بين أهم مصادر المعلومات حول صحة الأعمال، يتم اعتبار البيانات المالية على رأس أولوياتها. ويمكن للمالكين الأكفاء الحصول على افضل الاستثمارات واتخاذ القرارات من خلال التعامل مع المعلومات المهمة من القوائم والتقارير المالية (Akhtar and Liu, 2018). تستند القرارات المالية الجديرة بالاعتماد على معلومات مالية متسقة ويمكن الاعتماد عليها وعلى القدرة على فهم البيانات المالية. ولا يمكن تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية للشركات إلا من خلال اتخاذ القرارات الفعالة والإدارة المالية الفعال (Vanauken et al., 2016). إلى جانب الأرقام الجديرة بالثقة، تعد القدرة على فهم البيانات المالية وتفسيرها الدقيق هي الشرط المسبق لـ قرارات فعالة (Carraher and Van Auken, 2013).

تقدم نتائج هذه الدراسة فهماً أكبر لاستخدام المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار في الشركات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. حيث تتفق نتائج الدراسة مع الاستنتاجات التي توصلت إليها دراسات (Stanković et al., 2012; Citroen, 2011) من أن المشاركين بالدراسة يدركون أن المعلومات تلعب دورًا مهمًا في عملية اتخاذ القرار. أشار العديد من الكتاب والمنظمين (Citroen, 2011: الهنيني، 2018) إلى أن هناك علاقة بين المعلومات المحاسبية والمالية وكفاءة اتخاذ القرارات والتي تتفق مع نتائج الدراسة من أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والمالية وكفاءة اتخاذ

القرارات. دراستنا تتفق ايضا مع دراسة Dos Santos et al., (2018) الذي توصل إلى أدلة كافية حول أهمية البيانات المالية لعملية صنع القرار، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الميزانية العمومية وبيان الدخل، وأن المعلومات المحاسبية والمالية تستخدم أساسا لدعم قرارات الاستثمار والامتثال للالتزامات الضريبية. من جانب أخر، فقد أشار Akhtar and Liu, (2018) إلى أنه يجب زيادة جودة التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز استخدام هذه التقارير المالية في عملية اتخاذ القرار، والتي تتفق مع نتائج هذه الدراسة بضرورة وجود إجراءات تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

نتائج الدراسة

في ضوء التحليلات الإحصائية التي أجريت على آراء المشاركين في الدراسة، توصل الباحثان إلى أن هؤلاء المشاركين مدركين لدور المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة، كما بينت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والمالية وعملية اتخاذ القرارات المختلفة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وأوضحت الدراسة أن هناك إجراءات يمكن أن تعزز جودة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا، من أهمها: ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية بهذه المشروعات، أيضا ضرورة وجود نظام محاسبي يستخدم النظم الالكترونية المتطورة والتي تعمل على توفير المعلومات المحاسبية والمالية المفيدة في الوقت المناسب، ويتوافر به نظام رقابة جيد على المعلومات المحاسبية والمالية، وكذلك ضرورة توافر المحاسبين الأكفاء القادرين على التعامل مع النظم المحاسبية. يساعد هذا البحث على توسيع معرفتنا بدور وتأثير المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ القرارات من خلال كونها الدراسة الأولى – حسب علم الباحثين – التي تغطي هذا الدور بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا. ولتعزيز فهم لهذا الدور، يعد البحث مهمًا أيضًا لأنه يُعالج فجوة المعلومات في الأدبيات المحاسبية من خلال تقديم منظور مختلف وأدلة جديدة من بلد نامٍ له بيئة أعمال وثقافة وإطار عمل تنظيمي مختلف، وهو سياق لا يزال غير مفهوم بشكل جيد. كما أنه يجب أن تكون النتائج مفيدة لأصحاب الشركات الصغرى والمتوسطة والمنظمين والهيئات الحكومية لفهم العوامل التي تؤثر على استخدام البيانات المالية والعملية التي يتم من خلالها دمج البيانات المالية في القرارات.

توصيات الدراسة

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة فإن الباحثين يوصيان بالآتي:

1. ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية لدعم جودة المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا.
2. ضرورة استخدام التطبيقات الحديثة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة للحصول على معلومات تفصيلية دقيقة وفي الوقت المناسب، والتي تعزز كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات بهذه الشركات.
3. ضرورة وجود نظم محاسبية بهذه الشركات يتوافر به نظم رقابة جيدة ومحاسبين أكفاء، مع التطوير المستمر لهذه النظم بحيث تكون المعلومات المحاسبية والمالية التي تم إنشاؤها متاحة بسهولة للمساعدة في عملية اتخاذ قرارات رشيدة.
4. ينبغي اعتبار المعلومات المحاسبية والمالية أداة مهمة لعملية صنع القرار في المنظمة، بحيث يتم توعية أصحاب ومدراء هذه الشركات والمنظمين والهيئات الحكومية حتى تولي اهتمامًا أكبر للمعلومات المحاسبية والمالية كأساس لا غنى عنه في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

المحددات والدراسات المستقبلية

على الرغم من أن الدراسة حققت الأهداف والغايات البحثية وأجابت على أسئلة البحث، إلا أنه من الضروري الاعتراف بحدودها. أولها وجود عدد قليل نسبياً من المشاركين بالدراسة، وعدم تعاون هذه الشركات للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، ما يترتب على ذلك من آثار على حجم العينة وردود الاستبيان. وبالنظر إلى أن هؤلاء الأفراد كانوا يقدمون فقط تصوراتهم وخبراتهم الشخصية، فقد لا تعكس البيانات التي تم جمعها وجهات نظر مجتمع الدراسة ككل. علاوة على ذلك، ربما يكون بعضهم قد أساء عرض آرائهم أو لم يخبر بالحقيقة لأنهم لا يريدون أن يقدموا انطباعاً سلبياً عن شركاتهم. قد تتضمن الدراسات المستقبلية توسيع نطاق البحث ليشمل دراسة مطولة ونظرة أوسع حول أهمية دور المعلومات المحاسبية والمالية في الشركات الصغرى والمتوسطة. علاوة على ذلك، بالنظر إلى النقص الحاد في البحوث في البلدان النامية، ولا سيما ليبيا، هناك حاجة إلى مزيد من البحوث التي تغطي الشركات في القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الليبي أو داخل الاقتصادات النامية الأخرى.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

البحيصي، محمد عصام (2014)، واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين– دراسة استطلاعية، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، غزة، فلسطين ، 22(1)، 175 – 195.

البدري، عبدالقادر انويجي (2009)، واقع ممارسة إدارة الموارد البشرية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، *وقائع مؤتمر تهيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، ذات العماد – طرابلس، 2009.10.13.

رمو، وحيد محمود، وعبد القادر، عبد الرحيم حامد (2014). دور المعلومات المحاسبية في تحقيق ريادة الأعمال للمنشآت الصغيرة، *كلية الإدارة والاقتصاد*، جامعة الموصل، العراق، 1–19.

طبية، أحمد عبدالسميع (2008)، *مبادئ الإحصاء، الأردن*، عمان: دار البداية: ناشرون وموزعون.

الهنيني، إيمان احمد (2018)، دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، (26)، 141–121.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abid, M., et al., 2017. An Efficient Nonparametric EWMA Wilcoxon Signed-Rank Chart for Monitoring Location. *Quality and Reliability Engineering International*, 33 (3), 669-685.

Akhtar, S. and Liu, Y., 2018. SMEs' Use of Financial Statements for Decision Making: Evidence from Pakistan. *Journal of Applied Business Research*, 34 (2), 381.

Bakhoda, Bahareh, and Seyed Yaser Mayeli. 2016. Role of Financial Information in Management Decision Making Process. *Indian Journal of Fundamental and Applied Life Sciences*, 6 (S3): 10–13.

Barghathi, Y., Collison, D. and Crawford, L., 2017. Earnings management in Libyan commercial banks: perceptions of stakeholders. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 13 (2), 123-149.

Bickel, P. and Lehmann, E., 2012. Descriptive statistics for nonparametric models I. Introduction. In: Descriptive statistics for nonparametric models I. *Introduction. Selected Works of EL Lehmann. Springer*, 2012, pp. 465-471.

Carraher, S., & Auken, H. V. (2013). The use of financial statements for decision making by small firms. *Journal of Small Business & Entrepreneurship*, 26 (3), 323-336.

Citroen, C.L., 2011. The role of information in strategic decision-making. *International Journal of Information Management*, 31 (6), 493-501.

Collier, P.M., 2015. *Accounting for managers: Interpreting accounting information for decision making*. John Wiley & Sons.

Coram, P.J., 2018. Discussion of" Accounting Practitioners' Attitudes toward Accounting Harmonization: Adoption of IFRS for SMEs in Italy". *Journal of International Accounting Research*, 17 (2), 123-126.

Coram, P.J., 2018. Discussion of" Accounting Practitioners' Attitudes toward Accounting Harmonization: Adoption of IFRS for SMEs in Italy". *Journal of International Accounting Research*, 17 (2), 123-126.

Da Silva, A.F., Fernandez-Feijoo, B. and Gago, S., 2019. Accounting Information Tools in Managerial Clinical Service Decision-Making Processes: Evidence from Portuguese Public Hospitals. *International Public Management Journal*, 1-29.

Dantas, E. (2013). A importância da pesquisa para a tomada de decisões. Retrieved April 3, 2015, from Biblioteca online de ciências da comunicação: http://www.bocc.ubi.pt/pag/dantas-edmundo-2013-importancia-pesquisa-tomada-decisoes.pdf

Das, K.R. and Imon, A., 2016. A brief review of tests for normality. *American Journal of Theoretical and Applied Statistics*, 5 (1), 5-12.

Dos Santos, Joana Patrícia Friães, Pires, A.M.M. and Fernández, P.O., 2018. The importance to financial information in the decision-making process in company's family structure. *Contaduría y Administración*, 63 (2), 12.

E., Crespo, Á.H. and del Corte, J.M., 2018. Accounting information quality and trust as determinants of credit granting to SMEs: the role of external audit. *Small Business Economics*, 51 (4), 861-877.

Esch, M., Schnellbächer, B. and Wald, A., 2019. Does integrated reporting information influence internal decision making? An experimental study of investment behavior. *Business Strategy and the Environment*, 28 (4), 599-610.

Halabi, A., R., Barrett, R. & Dyt, R. (2010). Understanding Financial Information Used to Assess Small Firm Performance: An Australian Qualitative Study. *Qualitative Research in Accounting & Management*, 7 (2), 163-179.

Henry E & Robinson TR (2016). Financial Statement Analysis: An Introduction. In International Financial Statement Analysis (third edition), (CFA Institute, USA).

Kiliç, S., 2016. Cronbach's alpha reliability coefficient. *Journal of Mood Disorders*, 6 (1), 47.

Palazuelos, E., Crespo, Á.H. and del Corte, J.M., 2018. Accounting information quality and trust as determinants of credit granting to SMEs: the role of external audit. *Small Business Economics*, 51 (4), 861-877.

Saukkonen, N., Laine, T. and Suomala, P., 2018. Utilizing management accounting information for decision-making: Limitations stemming from the process structure and the actors involved. *Qualitative Research in Accounting & Management*, 15 (2), 181-205.

Shields, J. (2010). Small Business Use of Management Accounting Reports. *Small Business Institute Annual Conference*, St Petersburg, Florida.

Stanković A, Mitrić M & Knežević S (2012). Business and Financial Decisions Based on Information Provided by Accounting Information Systems. Advanced Research in Scientific Areas, 1 (1), 660–663.

Vanauken, H. E., Ascigil, S., & Carraher, S. (2016). Turkish SMEs' use of financial statements for decision making. *The Journal of Entrepreneurial Finance*, 19 (1).

Watchman, A., 2019. Financial Reporting by Quoted SMEs. In: *New Models of Financing and Financial Reporting for European SMEs*. Springer, 2019, 117-131.

ريادة النساء للمشروعات الصغرى في مدينة مصراتة

أ. هاجر أحمد الشريف
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
hajer.alshref@eps.misuratau.edu.ly

د. علي عبد الله تيكة
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
teka2006@yahoo.com

أ. خيرية محمد شبش
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة

الملخص

تسعى هذه الدراسة لمعرفة واقع ريادة الأعمال لدى النساء العاملات بالمشاريع الصغيرة بمدينة مصراتة. وتم استخدام المنهج الوصفي وفق التصميم النوعي من خلال إجراء مقابلات شخصية مع مجموعة من النساء من داخل مدينة مصراتة كأداة لجمع البيانات، وذلك لمعرفة العوائق التي تواجه مشاركة المرأة في النشاط الريادي، وكذلك معرفة أهم خصائص الأنشطة الريادية في ليبيا وما هي السياسات والأدوار المطلوبة من الجهات المختلفة من أجل تطوير الريادة النسائية في ليبيا. توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد قواعد معينة لتصبح المرأة رائدة. تبين أيضا أن بداية العمل في المشاريع للرائدات ترجع إلى عدة دوافع من أبرزها تحقيق الأرباح، كذلك ممارسة الهواية وتشجيع الأصدقاء، ووسائل التواصل الاجتماعي، وأن لهذه العوامل دور مهم في تقديم أفكار للعديد من النساء للقيام بمشاريع رائدة. وتوصلت الدراسة أن هناك مجموعة من مشاكل والمعوقات تواجه الرائدات في مسيرة عملهن متمثلة في معوقات مالية تتمثل في الافتقار إلى الائتمان المالي ومشاكل ومعوقات اجتماعية تواجه الرائدات نتيجة لثقافة المجتمع والنظرة الدونية للمرأة العاملة وقيادتها للمشاريع في بعض الأحيان.

الكلمات الدالة: الريادة، المرأة الرائدة، المشروعات الصغرى.

Abstract

This study seeks to know the status of entrepreneurship of women in Misurata in order to promote their entrepreneurship.The descriptive approach is used according to the qualitative design through conducting personal interviews with a group of women in the city of Misurata who are looking for entrepreneurship as a tool to collect data, in order to know the obstacles facing women's participation in entrepreneurial activity. The study also aims to know the most important characteristics of entrepreneurial activities in Libya and what policies and roles required by the various authorities for the development of women's entrepreneurship in Libya.

The study concludes that there are no specific rules for women to become entrepreneurial, but for each stage of the work that the enterprise goes through, there should be specificity and ways to deal with, and that the enterprise cannot continue in the long run without innovation and creative activities. It also turned out that the enterprises for the entrepreneurial are due to several motives, the most prominent of which is the gaining of profits, as the work is for their self- satisfaction. The small and medium enterprises provide freedom and flexibility and give chances to practice hobbies. The study also concludes that there are some problems and obstacles facing women entrepreneurial in their work path, represented in financial constraints in the lack of financial credit and social problems and obstacles facing women entrepreneurs as a result of the culture of society and the inferior view of working women and their entrepreneurship in enterprises.

Keywords: Entrepreneurship, Entrepreneurial women, Misurata, Small enterprises.

المقدمة

ازداد الاهتمام بريادة الأعمال في السنوات الأخيرة، نتيجة للتقدم التكنولوجي وزيادة الاهتمام بالقطاع الخاص، ليكون له دور كبير في تحقيق قدر من التنمية الاقتصادية لما له أثر في بيئة الأعمال، وخاصة بين النساء كونهن يشكلن نصف المجتمع، إلا أن الدول التي تفتقر لانتشار الريادة سيدفعها ثمناً باهظاً بسبب تعطيل في استخدام مواردها، وهو ما ينعكس على اقتصادها؛ ففي أغلب مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من انخفاض في مشاركة النشاط في الأعمال الريادية بمقارنة بمعدل مشاركة الرجال، وقد يعود ذلك إلى العادات والتقاليد الاجتماعية والنظرة المتخلفة لعمل النساء.

وكون أن ليبيا واحدة من هذه الاقتصاديات النامية التي تعاني من حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي وهو ما سيطر على التنمية الاقتصادية، تسعى هذه الدراسة في فهم متعمق لريادة النساء في ليبيا وبالتحديد في مدينة مصراتة، للمشاريع الصغيرة، والبحث في أسباب ضعفها في ليبيا مقارنة بالدول الأخرى، من أجل النهوض بريادة النساء للأعمال وزيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي التنمية بوجه عام.

مشكلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة لمعرفة واقع ريادة النساء الليبيات في المشروعات الصغيرة، وذلك من أجل النهوض بريادة الأعمال لديهن، وانطلاقاً من إدراكنا لأهمية النشاط الريادي ومشاركة المرأة فيه، والذي من شأنهِ زيادة مشاركتهن في النمو الاقتصادي والتنمية بوجه عام. إضافة إلى النتائج الإيجابية الأخرى لمشاركة النساء في النشاط الريادي على الأسرة والمجتمع، لذا فإن هذه الدراسة تعتبر من أولى الدراسات حول النساء الرائدات بالمشاريع الصغيرة داخل مدينة مصراتة والتي بدورها تؤثر في فهم ريادة المرأة للأعمال وليس كنشاط تجاري منفصل. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

تساؤلات الدراسة

أ–ماهي خصائص وخبرات سيدات الأعمال بمدينة مصراتة؟

ب–ماهي طبيعة الأعمال التي تمارسها النساء الرائدات بمدينة مصراتة؟

ج– ماهي أهم المعوقات التي واجهت النساء الرائدات بمدينة مصراتة؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث في موضوع ريادة المشروعات الصغيرة لفئة تمثل نصف المجتمع وتؤثر بشكل كبير على المجتمع الليبي واقتصاده، حيث إن زيادة معدل ريادة المرأة للأعمال من شأنه استثمار طاقات كبيرة معطلة وجاهزة لدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الامام وخلق عدد كبير من فرص العمل.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في عوامل النهوض بريادة النساء للمشروعات الصغيرة وذلك من خلال الأهداف الآتية:

1. التعرف على خصائص وخبرات سيدات الأعمال بمدينة مصراتة.
2. التعرف على طبيعة الأعمال التي تمارسها النساء الرائدات بمدينة مصراتة.
3. معرفة المعوقات التي تواجه النساء الرائدات بمدينة مصراتة.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي وفق التصميم النوعي من خلال إجراء مقابلات شخصية مع (9) رائدات أعمال داخل مدينة مصراتة.

فالمنهج النوعي يعتمد على عمليات تحقق للقضايا الإنسانية، باستخدام أنظمة الاستقصاء المختلفة، كالسير الذاتية، ودراسة الحالة المعتمدة بشكل أساسي على جمع البيانات وتحليلها دون اللجوء إلى الأساليب الرياضية والإحصائية، حيث يهدف المنهج النوعي إلى فهم الآراء والاتجاهات وتحليل الظواهر المختلفة، وذلك من خلال المراقبة ومراجعة الدراسات السابقة ومقابلة أفراد المجتمع. كما أن البحث النوعي يستخدم لدراسة السلوكيات والعلاقات والمفاهيم، لفهم الأنماط والاتجاهات الاجتماعية.

ويُعد البحث النوعي فعّالا في الحصول على معلومات خاصة، تتعلق بالقيم والآراء والسلوكيات والمضامين الاجتماعية لمجموعات معينة.

الدراسات السابقة

- **دراسة الحموري (2016):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بالاعتماد على المنهج الوصفي وقامت بتصميم استبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة

من جميع النساء المستفيدات من برامج المشروعات الصغيرة والبالغ عددهن (94) امرأة، وتكونت عينة الدراسة من (78) مستفيدة، تم اختيارهن بالطريقة العشوائية المتيسرة. توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عند جميع مجالات دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الفئة العمرية.

- **دراسة المهدي (2015):** هدفت الدراسة لتعرف على مدى تأثر المشاريع المحتضنة والمتخرجة بخدمات حاضنة المشروعات بمدينة عنابة، والتي تسعى من خلالها لتعزيز ريادة الأعمال. وتتمثل مشكلة الدراسة في ضعف إدراك رواد الأعمال والهيئات الوصية في مدينة عنابة للخدمات التي تقدمها حاضنات المشروعات. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين حاضنات المشروعات وريادة الأعمال، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من أصحاب المشاريع الريادية، المحتضنة والمتخرجة، وتم استبعاد الموظفين العاديين في هذه المشاريع، حيث بلغ عدد المستجيبين (28)، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: أن حاضنات المشروعات تهدف بشكل أساسي إلى الترويج لروح الريادة، ومساندة المشاريع الريادية الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق.

- **دراسة نجم (2015):** هدفت لدراسة دور المشروعات الصغيرة في وكالة الغوث الدولية في تحقيق أهدافها في الأردن من وجهة نظر المستفيدين، حيث تكونت عينة الدراسة من (318) مستفيداً ومستفيدة من اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات في الأردن، وتم استخدام المنهج الوصفي والاستبانة كأداة جمع البيانات مكونة من أربعة مجالات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مجال التمكين الاقتصادي احتل المرتبة الأولى، وجاءت بعده المجالات الاجتماعية والنفسية والثقافية على التوالي، كما بينت نتائج الدراسة أن هناك فرقا ذا دلالة إحصائية يعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث.

- **دراسة المري (2013):** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية. تشكل مجتمع الدراسة من رواد الأعمال الذين تم احتضانهم من قبل حاضنات الأعمال في المملكة العربية السعودية، وعددهم الإجمالي (160) رائدا ورائدة أعمال. وبلغ حجم العينة (131) رائدا ورائدة أعمال، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الخصائص المهمة التي تعبر عن واقع ريادة

الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بدرجة مرتفعة، وهي تحتاج إلى إصدار أنظمة تشجع على ترويج منتجاتها للوقوف على قدميها، وتحتاج منتجاتها وخدماتها الجديدة إلى دعاية أكثر لتبصير المستهلكين بمميزاتها، وتعاني من ضعف التمويل المالي الذي يحتاجه تنفيذ الأفكار المبدعة. إن المعوقات المهمة التي تحد من دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مواجهة البطالة بدرجة مرتفعة هي تعرض رواد الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضغوط عمل شديدة وخصوصا في مرحلة التأسيس، وتعجل الحصول على الربح من منتجات وخدمات المشروعات الريادية يلجئها لتفضيل العمالة الأجنبية، وانخفاض أو انعدام هامش الربح في بداية تشغيل المشروعات الريادية.

- **دراسة محمد وعبد الكريم (2011): هدفت** الدراسة إلى تشخيص واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال إبراز المعوقات، باعتبارها نواة العمل الريادي في الاقتصاد الفلسطيني، ووضع المقترحات الممكنة والهادفة إلى تذليل هذه المعوقات، وبالتالي نموها وتطورها في ضوء التجارب العالمية والإقليمية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها. استخدم الباحثان في هذه الدراسة منهج التحليلي الوصفي بالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وملفات الدوائر المختصة لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، وكذلك من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات التي أجراها باحثون فلسطينيون بشأن الريادة في فلسطين، وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية وآفاقها. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تفيد بمجملها، بوجود كثير من المعوقات التي تعترض ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- **دراسة بنت طلال (2011):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين مستوي الوعي بإدارة المشروعات الصغيرة والقدرة الابتكارية، ومتغيرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد العينة، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (111) سيدة من صاحبات المشروعات الصغيرة بمدينة مكة المكرمة، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي لدي أفراد العينة وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القدرة الابتكارية بين أفراد العينة.
- **دراسة دزيزي (2008):** هدفت هذه الدراسة إلى بحث ووصف طبيعة وبناء ريادة الأعمال من قبل النساء الغانيات في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والمشاكل التجارية التي واجهتها،

ونجاحاتهن. تم استخدام المنهج الكمي والنوعي مجتمعين، لجمع وتفسير البيانات للدراسة. أُجري استطلاع للرأي على 300 سيدة أعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدية كوفوريدا في غانا. بالإضافة إلى ذلك، 20 من هؤلاء النساء تم اختيارهن لمقابلات وجهاً لوجه. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن ريادة المرأة هي جزء ديناميكي متزايد من الاقتصاد الغاني. وخلقت رائدات الأعمال وظائف لأنفسهن وللآخرين في مختلف المجالات الاقتصادية والقطاعات. وخلق وإدارة مجموعة كاملة من المشاريع التجارية المبتكرة، والتعامل مع العلاقات الزوجية والعائلية بشكل متزامن في بيئة غير محايدة بين الجنسين. ووضعهم الاجتماعي المتدني والمستوى التعليمي المنخفض والموارد المالية المحدودة والكبيرة والمسؤوليات الأسرية، ومع ذلك، لم يمنع هذا النساء من الانخراط في الإنتاجية وتحقيق النجاح.

الجانب النظري

مفهوم الريادة

يعتبر مفهوم الريادة مفهوماً قديماً، واستعمل أول مرة في اللغة الفرنسية، وتضمن المفهوم في ذلك الوقت الحديث عن المخاطر وتحمل المصاعب. وفي بداية القرن الثامن عشر دخل مفهوم الريادة من قبل (Ricuard) إلى النشاطات الاقتصادية، وكان يقصد به شراء التاجر لسلعة بسعر محدد وبيعها بسعر لا يعرفه في المستقبل (مصطفى، 2016).

لقد اختلفت وجهات نظر الكتاب في تقديم مفهوم واضح ومحدد للريادة، فقد عرّفها مراد (2010) بأنها القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة العاملين داخل المشروع، وعرّفها الحمالي والعربي (2016) بأنها إنشاء شيء جديد ذي قيمة وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع وتحمل المخاطر.

أما الرميدي (2018) فيعرف الريادة على أنها: المبادأة في ابتكار سلع أو خدمات يكون للريادي السبق في عرضها في السوق مع تحمل المخاطر ومواجهة التهديدات، وهكذا يصبح رائداً إذا استمر على هذه الوضع لفترة طويلة.

أهمية ريادة الأعمال

تساهم ريادة الأعمال في عملية التنمية، وتحقيق الكثير المنافع الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعد ذات أهمية كبيرة لنجاح منظمات الأعمال بتنفيذ أفكار جديدة للمنظمات، ومن جهة أخرى تساهم ريادة الأعمال في تحقيق وفرات اقتصادية لنمو المشروعات ومنحها ميزة تنافسية واستقرار في وجه المعوقات التي تحدث في

بيئة الأعمال (أبوناصر وآخرون، 2017). ويذكر اللوح (2017) أن ريادة الأعمال تساهم في خلق فرص للعمل والنمو و إشباع حاجات المجتمع و اتساع في إطلاق الإمكانيات الشخصية، وأشار عنبة (2016) إلى أن ريادة الأعمال تساعد في تحسين الدخل القومي وحجم الصادرات من خلال ارتفاع معدل النمو وخلق أسواق جديدة، إضافة لذلك يبين الرميدي (2018) أن ريادة الأعمال تساعد في تقليل هجرة الكفاءات خارج الوطن، وتحقق أمانا للحياة والأرباح، كما أنها تمثل فرصة للتميز وتحقيق الإنجاز.

أبعاد الريادة

يشير عديد من الكتاب إلى أن ريادة الأعمال تقاس من خلال مجموعة من الأبعاد التي منها كما ذكرها الحدراوي (2013) و(أبوناصر وآخرون، 2017) في الآتي:

أ-**المبادرة:**

إثراء البيئة التي تحيط بالمبادرين بإشباع حاجاتهم واستثمار الفرص وذلك من خلال استخدام كافة الموارد المتاحة.

ب-تحمل المخاطرة:

تقوم المنظمات الرائدة بتحمل المخاطر سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، وهناك طريقة يتم اعتمادها بنجاح من أجل إدارة هذه المخاطر، وهي العمل بالتحالف مع الأطراف الأخرى لأن هذه المنظمات تعتقد أن بإمكانها أن تقدم القدرات المكملة لبعضهم البعض للمساعدة في تحويل المخاطر لأطراف أخرى.

كما أن منظمات الأعمال تسعى إلى تقليل مخاطرها إلى الحد الأدنى، ولكن إذا كان سلوكها محكوماً بمحاولة التهرب منها أو تجاوزها فقد تنتهي إلى اختيار أكبر المخاطر وأقلها معقولية وقبولاً وهو خطر عدم القيام بشيء، فهناك سبب جيد يسوغ عدم القيام بأي عمل إذا أرادت المنظمة، والأعمال التي تقوم بها المنظمة يجب أن تكون مختارة لزيادة الفرص. إن المنظمات الريادية لها القدرة على قياس المخاطر بعقلانية، وهي لا تجازف كثيراً؛ لكن الرياديين يفهمون المخاطر من إدراك الإبداع الفكري، والبنية الاقتصادية توجد بها حالات عدم التأكد التي تتطلب التفكير العقلاني.

ج-استثمار الفرص:

يمثل استثمار الفرص كيفية خلق الفرص واكتشافها وتطويرها، وتقييم إمكانياتها التي يجب أن تستند على نوع العلاقة الاستراتيجية لهذه الإمكانيات، والاستفادة منها بالاعتماد على كل من الدوافع الاستراتيجية وغير

الاستراتيجية، فتبدأ عمليات المنظمات الريادية بالقدرة على خدمة الحاجات غير المشبعة واستيحاء الفرص الناشئة قبل المنافسين، فالإبداع والابتكار هما أداتان حاسمتان يساعدان المنظمات الريادية على الالتفات للفرص والحقائق التي تركز على ابتكار صنف جديد من المنتجات التي تقصد قيادة الزبون من خلال الابتكار.

د–الإبداع:

يعد الإبداع ظاهرة قديمة الجذور حديثة الاهتمام؛ فمنذ بدء الخليقة والإنسان يبدع ويبتكر في مختلف المجالات، وقد ازداد الاهتمام بالإبداع في جميع المنظمات بغض النظر عن طبيعة عملها ونشاطها، فالإبداع تحتاجه جميع المنظمات الصناعية والتجارية والخدمية، وأن أفضل المنظمات هي تلك التي تملك القدرة على الإبداع وأفضل المدراء وقادة العمل هم أولئك الذين يستطيعون توفير المناخ التنظيمي الملائم لمساعدة أعضاء المنظمة على استخدام مواهبهم الإبداعية بشكل كامل.

يرى البعض أن الإبداع هو المبادرة التي يبديها الفرد إحساساً منه بالمشكلات التي يواجهها والتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة، فعندها يواجه التفكير الإبداعي نحو متطلبات الحياة العملية وخاصة في مجال الأعمال، حيث يؤدي إلى تطوير الإنتاج كماً ونوعاً وخفضا في التكاليف، وهنا يبرز مفهوم الإبداع باتجاهين: الأول يهتم بتطور الفكرة المبدعة وبلورتها، أما الثاني فيتعلق بطريقة تنفيذ الفكرة وتحويلها إلى أشياء نافعة، كما عُرف الإبداع بأنه العملية التي يقوم بها الفرد وينتج عنها ناتج او شيء جديد.

وحتى يكون الإبداع فعالاً يجب أن يعتمد على الأساس الآتي:

أ. البدء بتحليل الأولويات اللازمة للتطوير.

ب. تشجيع المبادرات الفردية المزاولة للأعمال والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية الواعدة.

ج. نشر الوعي الإبداعي وتسليط الضوء على شريحة المبتكرين والموهوبين بالدولة.

د. تبادل الأفكار والخبرات المتعلقة بإبراز قدرات الموهوبين وتنمية إمكانياتهم.

خصائص رواد الأعمال

شهدت السنوات الماضية اهتماماً ملحوظاً بدراسة الريادة ورواد الأعمال، وقد لوحظ أن القائمين على إدارة الأعمال الرائدة يشتركون في خصائص سلوكية وسمات متنوعة، وهذه الخصائص هي: (المنصور،2000).

أ- الخصائص الشخصية:

تنمو المفردات الشخصية عبر مسيرة حياة الفرد وتنصهر في سلوكياته حتى يصعب تغييرها، لكن يمكن تطويرها بقدر علاقتها بالريادة الإدارية، حيث يعتقد الكثير من المهتمين بالسلوك الريادي بأن هذه المفردات تنشأ نتيجة تطوير السلوك الريادي، وإذا صح مثل هذا الاعتقاد كان بالإمكان تطوير السلوك الريادي للفرد الذي من شأنه أن ينمي دوافعه وطرق تفكيره، ومن أهم الخصائص الشخصية للرواد هي:

1. **الحاجة للإنجاز:**

تشير هذه الخاصية إلى الرغبة في تقديم أفضل إنجاز أو الفوز في موقف تنافسي معين. والراغبون بتقديم أفضل إنجاز يتحملون مسؤولية بلوغ الهدف بجدارة، ويميلون إلى تحمل الصعاب ويتوقعون ردود فعل سريعة تجاه نشاطهم وإنجازهم حيث يسعى أصحاب الريادة الإدارية إلى قياس نجاحهم بقابلياتهم لبلوغ الأهداف، وهم كذلك ميالون إلى التحديث وتحمل الأعباء.

2. **الرغبة في الاستقلالية الرائدة:** فهم ينشدون الاستقلالية دوماً دون الاعتماد على الآخرين في بلوغ الأهداف. لذلك فهم غير مندفعين للعمل في المنظمات الكبيرة أو البيروقراطية، بسبب دوافعهم الداخلية وثقتهم العالية بقابلياتهم ويشاطرون طموحاتهم دون الاكتراث بردود الفعل الاجتماعية.

3. **الثقة بالنفس في إنجاز الأعمال:** لو تتبعنا سجل إنجازات أصحاب الريادة، لوجدنا أن انطلاقهم لتنفيذ الأعمال الجديدة نابع من ثقتهم بأنفسهم أولاً، وذلك لأن الثقة تنشط الجوانب الإدراكية والتصورية للفرد، بما يجعله أكثر تفاؤلاً تجاه المتوقع من أعماله الجديدة.

4. **النظرة المستقبلية:** يطغى على أصحاب الأعمال الرائدة التطلع نحو المستقبل والتفكير بالمردود المالي، بمعنى آخر يمتلك مثل هؤلاء الأفراد تفاؤلا عالا بالمكتسبات والتقدم، باعتبارهما أهم مؤشرين لإنجازاتهم، وتلازم نظرتهم التفاؤلية الحالة العقلانية والاعتيادية تجاه الأعمال التي يمارسونها.

5. **التضحية والإيثار:** يؤمن أصحاب الأعمال الرائدة بأن النجاح ليس أمراً يسيراً بل يتطلب المثابرة والتضحية والإيثار، فهم يتنازلون عن إشباع حاجات معينة في سبيل بلوغ النجاح والتقدم في الأعمال، وبالتالي تحقيق النجاح المنشود وإن كان على حساب فرص أخرى.

ب-الخصائص السلوكية:

يتبني الأفراد عموماً أنماطاً سلوكية معينة، كما يتبنون هوايات يرغبونها، ويغير الأفراد هواياتهم بسهولة نسبية مقارنة بتغير مفرداتهم الشخصية، وعند مناقشة بعض السلوكيات ذات العلاقة بأصحاب الأعمال الرائدة لا بد لنا من التعامل معها بحذر خاص، بسبب العلاقة الحساسة القائمة بين هذه السلوكيات والجهود الريادية، ومن يريد الاستفادة من المهارات التفاعلية والفرص يجب أن يتحلى بمهارات إدارية متنوعة، وأصحاب الأعمال الرائدة يكونون في الغالب قادرين على إدارة موارد منظماتهم المالية والبشرية بكفاءة عالية، ويتمتعون بالرغبة في تخويل الآخرين الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط المناط بهم؛ مثل هذا التوجه يحتاج إلى جهود تفاعلية مختلفة (اتصال، نقل معلومات، استلام ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها)، وتتمثل هذه المهارات فيما يأتي:

1-المهارات الإدارية: تتمثل بالعلاقات الإنسانية التي يطورها المدير مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمنظمة بشكل عام، وهذه العلاقات تبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المشروع والاهتمام بمشكلاته خارج المشروع.

2-مهارات فكرية: تتمثل بالأسس والمبادئ العلمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرارات والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات وإجادة ممارسة العلاقات بين المشكلات وأسبابها وحلولها.

3-مهارات فنية: تتمثل في خبرة ودراية المدراء بالمسائل الفنية المتعلقة بالإنتاج والبيع والشراء والتخزين والتمويل وتلك المسائل المتعلقة بالأنشطة الفنية لمشروعاتهم.

المشروعات الصغيرة

مفهوم المشروعات الصغيرة

اختلف الكتاب والباحثون في تعريف المشروع الصغير، وذلك بسبب الاختلاف في تعريف مفهوم الحجم. وقد ظهرت عدة محاولات لتعريف المشروع الصغير من خلال تحديد حجم العاملين، وقيمة الموجودات، وحجم المبيعات.

فعرفت العطية (2012) المشروع الصغير بأنه استخدام عدد قليل من الأفراد ويدار من قبل المالكين لخدمة السوق المحلي.

وعرفها الحسيني (2006) بأنه عبارة عن كيان اقتصادي يدار من قبل أصحابه ويتصف بقلة حجم الأفراد العاملين فيه، ويضم وحدات إدارية، ويشغل مكانا في قطاع الأعمال، ويعد الأساس الذي تؤسس عليه المشروعات الكبيرة فيما بعد.

مما سبق يمكن القول إن مالكي المشروعات الصغيرة هم رياديون في أعمالهم، كونهم يتحملون مخاطرة ويتميزون بالمغامرة أملاً في تحقيق الربحية في المستقبل.

صفات وخصائص المشروعات الصغيرة:

نظراً لاختلاف المعايير لتحديد المشاريع الصغيرة من دولة إلى خرى، فأننا نستطيع وضع أهم تلك المعايير المحددة للمشاريع الصغيرة التي تتمثل في (يوسف،2002):

أ. حجمه صغير نسبياً في الصناعات التي ينتمي إليها.

ب. يحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

ج. يديره أصحابه بشكل فعال.

د. يتميز بكونه محلياً إلى حد كبير بالمنطقة التي يعمل بها.

هـ. يعتمد على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل النمو.

أسباب فشل المشروعات الصغيرة:

يذكر العطية (2012) عددا من الأسباب التي تقود المشاريع الصغيرة إلى الفشل، منها:

1. عدم كفاءة الإدارة.
2. نقص الخبرة.
3. سو الإدارة المالية.
4. الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي
5. النمو غير المسيطر عليه.
6. الموقع غير الملائم.
7. نقص السيطرة على المخزون
8. عدم القدرة على التحول.

مزايا وفوائد ملكية المشروعات الصغيرة:

اعتماد الريادية في مجال مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وما يرتبط بها من تحقيق مجموعة من المزايا غالبا ما تكون تلك العلاقة بحجم هذه المشروعات وفي شكل ملكيتها، والشكل الآتي يوضح طبيعة العلاقة بين الريادة ونجاح هذه المشروعات وانعكاس ذلك على ما يتحقق للرياديين من مزايا ومنافع (الحسيني، 2006).

شكل رقم (1): العلاقة بين الريادية وفوائد المشروعات الصغيرة المصدر

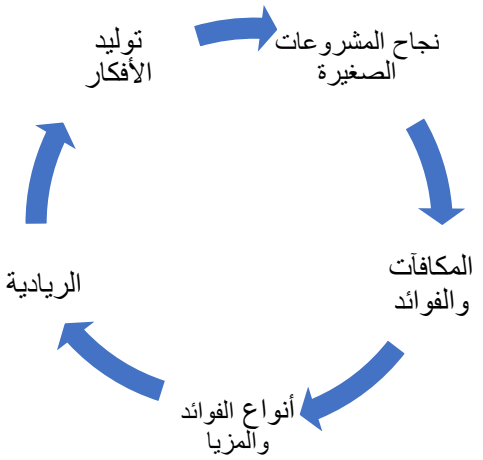

المصدر: (الحسيني،2006)

ومن أبرز المزايا التي تحققها مشروعات الأعمال الصغيرة ما يأتي:

1. سهولة توقع الأرباح: حيث يتمكن الرياديون من دراسة وتحليل وتحديد حجم المبيعات المتوقعة في ضوء الخبرة السابقة، ومن ثم القدرة على تحديد حجم الأرباح المتوقعة خلال الفترة القادمة.
2. إمكانية تحديد وتوقع الثروة المستقبلية: وهذه ترتبط بالأرباح المتوقعة، حيث يتمكن أصحاب المشروع من تحديد الإضافات والنمو الذي يمكن أن يتحقق في أموالهم وثروتهم.
3. قدرة الرياديين على معرفة الأنشطة والفعاليات الخاصة بمشروعاتهم: بحكم إدارتهم لهذه المشروعات وما يمتلكونه من خبرة في هذا المجال.
4. الرياديون هم من يمتلكون القدرة على الإدارة وقيادة هذه المشروعات حيث أنهم يتصفون بالتميز والقدرة على توجيه هذه المشروعات نحو إنجاز أهدافها.

5. تتصف هذه المشروعات بوجود خطوط مباشرة للاتصال بين المالكين والعالمين، وهذه تضمن التوجيه السريع والمباشر وضمان الرقابة الفعالة، فضلا عن القدرة الفائقة على معالجة الاختناقات والمشاكل بسرعة تامة.

6. الرضا عن العمل؛ ويتمكن أصحاب المشروع من تحقيق بيئة عمل جيدة وإمكانية تحقيق الرضا والقناعة للعاملين وذلك من خلال الاتصال المباشر بينهم ودراسة أو معرفة احتياجاتهم واتجاهاتهم الفعلية.

7. تؤمن هذه المشروعات صياغة علاقات واضحة وشخصية بين العاملين في هذه المشروعات وبين المستهلكين، وبالتالي قدرة المشروعات الصغيرة على فهم واستيعاب احتياجات هؤلاء المستهلكين والعمل الجاد على إشباعها وتلبيتها.

8. مركزية اتخاذ القرارات حيث تتخذ معظم القرارات من المالك أو مدير المشروع.

9. تتصف هذه المشروعات بسهولة دخولها إلى الأنشطة والفاعليات الاقتصادية والأسواق، لذلك فإن مركزية اتخاذ القرارات وسهولة الدخول تحقق لهذه المشروعات مرونة واسعة في ممارسة أنشطتها وتكسبها القدرة على امتلاك حالات ريادية متميزة.

مراحل إنجاز المشاريع لتكون ريادية:

هناك عدة مراحل يتم اتباعها لإنجاز المشاريع وهي كآلاتي (Siropolisk,2004):

المرحلة الأولى: تحديد الهدف

أي الغاية التي تسعى إليها من أجل إنشاء هذا المشروع وهل اخترت فكرة المشروع المناسبة لك، ومدى الاستعداد والرغبة لأداء هذه الفكرة، وكذلك هل لديك قدرة شخصية لإدارة هذا المشروع من خلال الخبرات الفنية، والمعلومات والمعرفة السابقة أو التدريب السابق والمهارات الإدارية والسلوكية في التعامل مع الآخرين.

المرحلة الثانية: دراسة جدوى مبدئية لفكرة المشروع

هذا يتم من خلال دراسة حاجات السوق والمشروعات المشابهة، ومراحل عمليات أنشطة المشروع، وهل يحقق المشروع فائدة لك وللمجتمع، هل فكرة المشروع واعدة بالنجاح.

المرحلة الثالثة: توفير التمويل المالي

وهذا يتم من خلال معرفة ما لديك من قدرات مالية للقيام بالمشروع أو الاستعانة بمصادر تمويلية أخرى تساعد على نجاح فكرة المشروع.

المرحلة الرابعة: إعداد دراسة الجدوى التفصيلية، وهي تتضمن:

1. دراسة بيئية: هل المشروع يتوافق مع البيئة؟
2. دراسة تسويقية: هل المشروع يسد حجم معين من الطلب على المنتج؟
3. دراسة فنية :هل المشروع قادر على سد الفجوة على الطلب في السوق؟ وما هي الخامات التي تحتاجها؟ وأية أساليب تكنولوجية وفنية تستخدم؟
4. دراسة مالية :هل ميزانية المشروع المالية قادرة على تغطية تكاليف الإنتاج؟
5. دراسة اقتصادية: هل سيحقق المشروع هامش الربح المعقول بالإضافة للتكاليف؟
6. دراسة اجتماعية: هل سيحقق المشروع عائداً اجتماعيا يعود بالنفع على المجتمع المحلي والمستهلك أو الفئة المستهدفة؟

المرحلة الخامسة: إعداد برنامج زمني للمشروع

ويتم ذلك من خلال وضع خطوات وأولويات تفصيلية لأعمال وأنشطة المشروع، وإعداد الموقع وتجهيزه بالمواصفات المطلوبة، وتحديد الفترات الزمنية لإنجاز الأعمال، تحديد تكاليف كل عمل أو نشاط.

المرحلة السادسة :التنفيذ والتجهيز

وهي المرحلة التي تتعلق بالكيفية التي يتم بها إنشاء المشروع وتجهيزه وكذلك تنفيذه بالشكل المناسب للقيام بالإنتاج المطلوب، وهذا يتم كما يلي:

1. شراء وتركيب الآلات والمعدات.
2. اختبارات التشغيل والإنتاج.
3. التسويق والبيع.

المرحلة السابعة :المتابعة والتقويم

تتعلق هذه المرحلة بمتابعة ما تم إنجازه من الأعمال ومعرفة ما تم التوصل إليه وفق ما خطط له، بناءً على الأعمال والزمن وكذلك الإنفاق ونسبة التنفيذ إضافة إلى التصحيح للتأكد من تحقق هدف المشروع.

الدراسة النوعية لريادة المرأة للأعمال بمدينة مصراتة:

نظراً لندرة المعلومات والبيانات في البيئة المحلية حول ريادة المرأة للأعمال بمدينة مصراتة، تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع النساء بمدينة مصراتة، أعدت المقابلات وفق التالي:

أ. تحديد عناصر المقابلات الشخصية: تستدعي عملية جمع البيانات النوعية وفق أسلوب المقابلات شبه المهيكلة، أن يقوم الباحث بتحديد بروتوكول المقابلة الشخصية، ويشير هذا البروتوكول إلى العناصر العامة التي تقود المقابلة الشخصية والتي تعزز مصداقية المقابلة من خلال التأكد من أن الموضوع قيد المقابلة مفهوم من قبل الباحث وبشكل صحيح وبدون أي غموض ولقد تضمن بروتوكول المقابلات الشخصية الاتي:

1-نشاط العمل.

2-بداية المشروع.

3-المعوقات التي واجهت الرائدة.

4-تمويل المشروع.

ب. تحديد المشاركين بالمقابلات: حيث تمثل أفراد العينة (المشاركون) في النساء الرائدات بمدينة مصراتة.

ج. تنفيذ وتحليل المقابلات شبه المهيكلة: سعياً إلى ضمان جمع وتحليل بيانات نوعية ذات جودة مرتفعة، فقد تم تحليلها وفق أسلوب تحليل البيانات النوعية (QDA) (Qualitative Data Analysis) المقترح من كل من Taylor and Gibbs (2010)، الذي يتم وفقا للخطوات التالية:

1. تسجيل المقابلات وطباعتها ورقياً وبكل البيانات والتعبيرات الواردة من المقابلين.
2. ترميز المقابلات.
3. تحليل الأفكار الواردة بكل مقابلة إلى عدد من العناصر.
4. حصر كافة العناصر المتشابهة من كل المقابلات والتي تدعم أفكار متشابهة.
5. إعادة تركيب الأفكار المتشابهة في فكرة واحدة تدعم جزئياًاكلياً (أو تنفي) سؤال المقابلة.
6. تكوين إطار عام يتكون من عدد من المؤشرات النوعية ذات دلالات محددة.

وبذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج موضحة وفق التالي:

تنطلق الورقة من تعريف رئيسي للريادة، ويعرف الشخص الريادي: بأنه الذي يقوم بتقديم منتج أو خدمة جديدة أو إحداث تغيرات جديدة على المنتج أو الخدمة القائمة، في حين أن المشروعات الصغيرة هي المشروعات التي تستخدم عدداً قليلاً من العاملين وتدار من قبل المالكين.

من خلال الحوار مع الرائدات حول أهمية الريادة وتأثيرها على أداء الأعمال كبعد مهم للغاية ومعرفة آراءهم من تجاربهن وملاحظاتهن الشخصية تم الحصول على الكثير من التفاصيل. معظم المقابلات أكدت

على أنه لا توجد قواعد معينة لتصبح رائدة، ولكن لكل مرحلة من مراحل العمل التي يمر بها المشروع خصوصية وطرق للتعامل، ببساطة لقد أكدن على أنه لا يمكن للمشروع أن يستمر على المدى الطويل دون أنشطة الابتكار والإبداع، والرائدات أيضا وبصورة واضحة يؤكدن على أنه يجب أن تدعم الأفكار الجديدة والأشياء التي تؤدي إلى النجاح على المدى الطويل والمتوسط.

ولكي نكون قادرين على تطوير صورة فعالة عن رائدات الأعمال في مصراتة وفهمها، من المهم أن نكون على دراية بخصائصهن الأساسية والإجابة على الأسئلة: من هن هؤلاء النساء؟ ما هي خلفياتهن؟ هناك أدلة مهمة في الأدبيات تفيد بأن خصائص ريادة الأعمال تساهم مساهمة أساسية في تكوين المشاريع وتطويرها.

كما تعرض نتائج الدراسة النوعية الخصائص والتجارب الشخصية لصاحبات المشاريع في مصراتة، حيث بينت المقابلات أن أغلب أعمار رائدات الأعمال اللاتي تمت مقابلتهن كانت أعمارهن (أقل من 30) سنة، مما يبين إلى حد ما أن الإناث الصغيرات في العمر فرصتهن أكبر ليصبحن رائدات، وهذا قد يكون راجعاً إلى سببين، وهما: (كيفما سيتبين لاحقاً) مستوى التعليم والحالة الاجتماعية. فالحالة التعليمية للإناث في ليبيا عامة وفي مدينة مصراتة خصوصاً شهدت تطوراً ملحوظاً في العقد الأخير من حيث نسبة الإناث الحاصلات على شهادات جامعية، ومن الملاحظ أيضا أن غالبية الطلبة في العديد من كليات الجامعة في مدينة مصراتة من الإناث. السبب الثاني المرجح لريادة صغر أعمار فأغلب رائدات الأعمال من الناحية الاجتماعية غير متزوجات وهذا أمر طبيعي من حيث صغر سن هؤلاء الرائدات، والتوجه العام لأغلب الإناث هو الزواج بعد الحصول على الشهادة الجامعية.

أغلب الرائدات اللاتي تمت مقابلتهن كانت لديهم مستويات تعليمية عالية. حيث إن أغلبهن حاصلات على شهادات جامعية في تخصصات مختلفة، هذا المستوى التعليمي العالي يدل على أن للتعليم دورا مهما جدا في مسألة الريادة، مقارنة بالأقل تعليماً.

الحالة الاجتماعية لأغلب الرائدات اللاتي تمت مقابلتهن كانت غير متزوجات (عازبات) هذه المسألة قد تؤشر إلى أن الإناث غير المتزوجات لديهن فرصة أكبر لكي يصبحن رائدات من حيث توفر الوقت الكافي أمامهن للقيام بالأعمال مقارنة بالمتزوجات المرتبطات فهؤلاء منهكات بالقيام بالأعمال المنزلية، التي تأخذ جزءاً كبيراً من وقتهن، بالإضافة إلى ضغوط الحياة العائلية.

بينت نتائج المقابلات أن أغلب الرائدات لا يمتلكن عملا آخر، وهذا يشير إلى تفرغ الرائدات لأعمالهن، وهذا يساعدهن على قضاء وقت أطول في العمل، حيث إن الكثير من الأعمال تتطلب وقتا وجهدا كما ذكرت إحدى المقابلات "الصبر والمثابرة، فالعمل يتطلب الكثير من الجهد".

كما وضحت الرائدات أن بداية العمل، أن أهم حافز دفعهن هو تشجيع الأصدقاء، فهو حافز لبداية المشروع، كما أن لشبكة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) دوراً مهماً في تقديم أفكار للعديد من النساء للقيام بمشاريع رائدة. فممارسة الشخص لهواية معينة قد تكون مفيدة في كثير من الأحيان، كبداية للقيام بمشروع والإبداع في العمل. هذا وأشارت المقابلات أن للهواية دافعاً كبيراً للبدء في مشاريع صغيرة والإبداع في هذه المشاريع.

ووجدت هذه الدراسة أن أسباب العمل والريادة فيها كانت ذات أهمية كبيرة لهؤلاء المشتغلات بالأعمال في مصراتة، فيما يتعلق بقراراتهن لإنشاء المشاريع الصغرى والمتوسطة، وبصرف النظر عن الأسباب الشخصية الموضحة أعلاه، فقد كانت دوافع هؤلاء المشتغلات تتم باختيارهن للأعمال الحرة التي يفضلنها، ليكن قادرات على استخدام مهارتهن في توفير منتج أو خدمات فريدة.

تشير هذه النتيجة إلى أن هؤلاء النساء خلقن عن قصد مشاريع تجارية مبتكرة فريدة من نوعها، هذه الأسباب التجارية التي قدمتها رائدات الأعمال في مصراتة تؤكد _أيضًاً _على منظور روح المبادرة، التي تؤكد على الإبداع والابتكار في إنشاء المشاريع والقدرة على استخدام مهارات الفرد لإنشاء أعمال تجارية جديدة والمشاركة في أعماله التجارية الخاصة، وفقًا للبيانات النوعية التي تم الحصول عليها، فقد أتاحت لهن الحرية والمرونة التي يحتجن إليها للوفاء بمسؤولياتهن العائلية.

وهناك تفسير آخر أجمع عليه جميع من أجريت معهم المقابلات في سبب إنشاء المشاريع، وهو أن العمل لحسابهم الخاص أكثر ربحاً من العمل المدفوع الأجر. وأظهرت ملاحظاتهن حول المجتمع أن رجال الأعمال أكثر ثراءً من أولئك الذين يعملون في وظائف مدفوعة الأجر، وقد كانت الأسباب المالية مهمة للغاية لهذه المجموعة من النساء اللائي اخترن طريق ريادة الأعمال لتوليد الدخل. ولم تكن هذه النتائج مفاجئة؛ لأن أحد الدوافع العالمية لملكية المرأة للأعمال التجارية – وخاصة في البلدان النامية كما ورد في الأدبيات– هو الحاجة إلى توليد الدخل Coughlin 2002 (Tika, 2018).

ويمكننا أن نرى من النتائج المذكورة أعلاه والتي تتوافق إلى حد كبير مع ما توصل إليه (Tika, 2018) في دراسة حول الاقتصاد غير الرسمي في مصراتة وفي جزئية مهمة تتعلق بعمل المرأة في المشاريع الغذائية الصغرى أن العديد من الأسباب المتنوعة والمترابطة قد قدمتها صاحبات المشاريع في مصراتة للمشاركة في مشاريع ريادية، ومع ذلك فإن المواضيع التحفيزية المشتركة التي ظهرت من البيانات النوعية يمكن تصنيفها إلى أربع فئات عريضة حسب الأهمية: مالية، شخصية التوافق مع الحياة الأسرية، وفرصة الانخراط وامتلاك المشاريع الخاصة.

وإدراك المشكلات التي تواجهها صاحبات المشاريع أمر بالغ الأهمية لفهمها، كما أنها تمكن النساء من الحصول على الدعم اللازم لتجهيزهن للتغلب على المشاكل. ومن أجل المساعدة في فهم رائدات الأعمال في مصراتة على نحو أفضل وتطوير صورة شاملة لهن، تم الحصول على المعلومات من مختلف المشكلات التي واجهتها شخصيًا وفي الأعمال التجارية خلال المراحل المختلفة لتطوير الأعمال، كما في البدء والإدارة وتطور المشروع.

ليس من المستغرب أن يكون الافتقار إلى الائتمان المالي هو أكبر مشكلة بالنسبة إلى النساء، هذا الأمر متوافق مع ما تم ذكره في العديد من الدراسات باعتباره أحد المشكل الرئيسة التي تواجهها صاحبات المشاريع، ففي المقابلات التي تم إجراؤها، عبرت معظم صاحبات المشاريع عن أسفهن لصعوبة الحصول على ائتمان مالي خارج مدخراتهن الشخصية.

وبينت بعض النساء – أيضا – أن توظيف الموظفين الأكفاء والمؤهلين يمثل مشكلة بالنسبة لهن؛ بسبب عدم وجود هؤلاء المؤهلين، وفي معظم الحالات كان عليهن أن يعتمدن على موظفين غير مؤهلين وأقل كفاءة، ويتألف معظمهم من أفراد الأسرة والأشخاص الآخرين؛ لمساعدتهن في تشغيل أعمالهن، وقد أثر هذا في بعض الأحيان في الإنتاجية.

كما وجدت هذه الدراسة أن صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصراتة واجهن مشاكل في الإدارة والتخطيط المالي في إدارة أعمالهن، وقد تم من خلال مقارنة مستويات التعليم بين الرائدات اللاتي واجهن مشاكل في الإدارة والتخطيط المالي في إدارة أعمالهن وبين اللاتي لم يواجهن هذه المشاكل الوصول إلى أن بعض المستويات المتدنية للتعليم لدى بعض رائدات الأعمال ونقص المعرفة في ممارسات الإدارة الحديثة

يمكن أن تكون أسباب هذه المشكلات. وبالتالي، أصبح هذا العائق المتمثل في نقص الخبرة الإدارية والتخطيط المالي مشكلة رئيسية في التشغيل الناجح لمشاريعهم.

بالرغم من أن عمل المرأة في المجتمع الليبي أصبح أمراً مقبولا جداً، والكثير من النساء يعملن في القطاعين الخاص والعام، إلا أن من ضمن المشاكل والمعوقات التي تم ذكرها من قبل الرائدات هي المعوقات الاجتماعية ومعاملة الناس ونظرتهم الدونية لعمل المرأة وقيادتها للمشاريع. فيما يلي مجموعة من الاقتباسات توضح بعض من المشاكل الاجتماعية التي تواجهها الرائدات، ويمكن الخروج بإطار نظري لريادة النساء للأعمال بالدراسة النوعية، في الشكل التالي:

شكل رقم (2): الإطار النظري لريادة النساء للأعمال (إعداد البحاث)

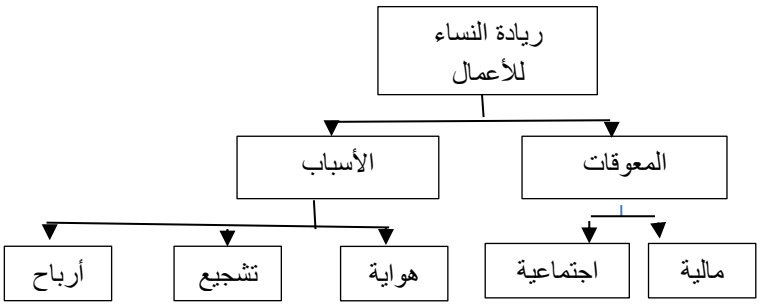

نلاحظ من الشكل رقم (2) أن ريادة النساء للأعمال تكون بناءً على هواية معينة أو من خلال تشجيع الآخرين (الأصدقاء، العائلة)، أو تحقيقاً للأرباح، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد، إلا أن هناك معوقات للعمل والمتمثلة في المعوقات المالية، والاجتماعية نتيجة لثقافة المجتمع والنظرة الخاصة للمرأة العاملة.

الخلاصة

من خلال التحليل للمقابلات تبين أنه لا توجد قواعد معينة لتصبح المرأة رائدة، ولكن لكل مرحلة من مراحل العمل التي يمر بها المشروع خصوصية وطرق للتعامل، وقد توصل البحث إلى أنه لا يمكن للمشروع أن يستمر على المدى الطويل دون أنشطة الابتكار والإبداع.

ومن خلال التحليل تم التوصل إلى أن أغلب الرائدات اللاتي تمت مقابلتهن كانت لديهن مستويات تعليمية عالية، وأن أغلبهن غير متزوجات (عازبات)، وهذه المسألة قد تشير إلى أن الإناث غير المتزوجات لديهن

فرصة أكبر لكي يصبحن رائدات، من حيث توفر الوقت الكافي أمامهن للقيام بالأعمال، مقارنة بالمتزوجات المرتبطات أكثر بالقيام بالأعمال المنزلية، بالإضافة إلى ضغوط الحياة العائلية.

ومن ناحية أخرى تبين أن تفرغ الرائدات لأعمالهن قد ساعدهن على قضاء وقت أطول في العمل، حيث إن الكثير من الأعمال تتطلب وقتاً وجهداً وصبراً ومثابرة. وتوصل البحث إلى أن بداية العمل في المشاريع الرائدة ترجع إلى عدة دوافع كتشجيع الأصدقاء، كما أن لشبكة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) دوراً مهماً في تقديم أفكار جديدة للعديد من النساء للقيام بمشاريع رائدة.

كما أن ممارسة الشخص لهواية معينة يعد دافعاً كبيراً في كثير من الأحيان، كبداية للقيام بمشروع والإبداع في العمل. ويبقى أهم العوامل هو تحقيق الأرباح، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد. ومن التفسيرات المهمة للعمل فالمشاريع الصغرى والمتوسطة للنساء وريادتهن فيها هيا ما اجتمع عليه جميع من أجريت معهم المقابلات، وهو أن العمل لحسابهم الخاص فالمشاريع الصغرى والمتوسطة أتاح لهم الحرية والمرونة التي يحتجن إليها للوفاء بمسؤولياتهم العائلية.

وهذه الدوافع والامتيازات لا تخلو من مشاكل ومعوقات تواجه الرائدات في مسيرة عملهن والمتمثلة في معوقات مالية تتمثل في الافتقار إلى الائتمان المالي، والذي يعد من أكثر المشاكل بالنسبة للنساء الرائدات. وهناك بطبيعة الحال مشاكل ومعوقات اجتماعية تواجه الرائدات نتيجة لثقافة المجتمع والنظرة الدونية للمرأة العاملة وقيادتها للمشاريع في بعض الأحيان: على الرغم من أنها قلت كثيرا في السنوات الأخيرة؛ نتيجة لتطور وتفهم المجتمع لأهمية عمل المرأة.

المراجع

أبوقرن، سعيد محمد (2015). *واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، دراسة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والاسلامية*، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة في تخصص إدارة الأعمال.

أبوناصر، سامي سليم، الطلاع، سليمان احمد، أبو أمونة، يوسف والشوكي، مازن جهاد (2017). *التعليم التقني ودوره في تعزيز ريادة الأعمال في قطاع غزة*، في المؤتمر العلمي الثاني "الاستدامة وتعزيز البيئة الإبداعية للقطاع التقني"، كلية فمسطين التقنية – دير البلح، فلسطين، 2017.

بنت طلال، عهود (2011). *إدارة المشروعات الصغيرة وعلاقتها بالقدرة الابتكارية لدى المرأة السعودية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى كلية الفنون والتصميم الداخلي بمكة المكرمة، قسم السكن وإدارة المنزل.

الحدراوي، حامد كريم (2013). *الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم راس المال الفكري*، دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي.

الحسيني، فلاح حسن (2006). *إدارة المشروعات الصغيرة*، الأردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الحمالي، راشد بن محمد والعربي، هشام يوسف محمد (2016). واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية، العدد السادس والسبعون.

الحموري، اميرة محمد (2016). *دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية*، رسالة ماجستير، قسم العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة الامير سطامنبن عبد العزيز، الخرج، السعودية.

الرميدي، بسام سمير (2018). تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب استراتيجية مقترحة للتحسين، *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، (6).

العطية، ماجدة (2012). إدارة المشروعات الصغيرة، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عنبه، هالة محمد لبيب (2016). المشروعات الصغيرة للشباب ما بعد عصر ريادة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

اللوح، باسم عمر محمود (2017). *أثر العوامل الريادية في تحقيق التيز المؤسسي، دراسة حالة: موظفي شركة الوساطة للأوراق المالية في فلسطين*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة.

محمد، رسلان، عبد الكريم، نصر (2011). واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني، *مجلة جامعة القدس المفتوحة لأبحاث والدراسات*، 23(2).

مراد، زايد (2010). الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، *ملتقى الدولي حول المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

المري، ياسر بن سالم (2013). *ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية*، أطروحة (دكتوراه)–جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية.

مصطفى، حسين أحمد (2016). *ريادة الأعمال*، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة صلاح الدين– العراق.

المنصور، كاسر نصر (2000). *إدارة المشروعات الصغيرة* – جامعة مؤتة، الأردن، عمان: دار الحامد للنشر.

المهدي، جابر (2015) أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة. جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر – *مجلة عمادة البحث العلمي مجلة العلوم الاقتصاد*، 2(16).

نجم، مها سليمان (2015). *دور المشروعات الصغيرة في وكالة الغوث الدولية في تحقيق أهدافها في الأردن من وجهة نظر المستفيدين*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

يوسف، توفيق عبد الرحيم (2012). *إدارة الأعمال التجارية الصغيرة*، الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

Nicholas Siropolis, (1994). *Small Business Management*, 5th ed, Houghton Mifflin Company.

Dzisi, S., (2008). *Women Entrepreneurs in Small and Medium Enterprises (SMEs) in Ghana*. Ph.D. thesis., Swinburne University of Technology, Victoria - Australia.

دور حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

"دراسة تجريبية"

أ. الهادي رحومه خلف الله(*) أ. المبروك عبدالله مسعود(**) أ. أحمد موسي الزلعوطي(*)

(*)كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة صبراتة (**)كلية العلوم – جامعة الزاوية

elhadiarhouma@gmail.com

الملخص

تناولت هذه الدراسة التجريبية جدوى إجراء دراسة واسعة النطاق على واقع حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا. وهدفت إلى التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه تجميع بيانات حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا، وما هي طبيعة وشكل هذه البيانات، وما إذا كان يمكن تحليل هذه البيانات من مختلف حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا معًا. تهدف الدراسة واسعة النطاق إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا وتوضيح الدور الذي تلعبه في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الخدمات التي تقدمها، حيث أثبتت الحاضنات في عديد البلدان قدرتها وكفاءتها في مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تخطي الصعوبات والمشاكل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها. أوصت هذه الدراسة بإجراء دراسة شاملة لحاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا ويفضل استخدام استبانة إلكترونية لتجميع البيانات.

الكلمات الدالة: حاضنات الأعمال، الريادة، الابتكار، المشروعات الصغيرة المتوسطة.

Abstract

This study examines the feasibility of conducting a large-scale study on the status of business incubators and entrepreneurship and innovation centres in Libya. Perhaps the most important objective of this study is to identify the problems and difficulties facing the collection of data from business incubators and entrepreneurship and innovation centres in Libya. It also aims at knowing about the distribution and shape of this data, and whether it can be analysed from various business incubators and entrepreneurship and innovation centres in Libya together. The large-scale study aims to identify the existent of business incubators and entrepreneurship and innovation centres in Libya. It intends to clarify their role in supporting and developing small and medium enterprises through the many services they provide. In many countries, incubators have demonstrated their ability and competence to assist small and medium enterprises in overcoming the difficulties and problems they face in the early stages of their establishment. This pilot study recommends conducting a comprehensive study of business incubators and entrepreneurship and innovation centres in Libya, and it is preferable to use an electronic questionnaire to collect data .

Keywords: Business Incubators, Entrepreneurship, Innovation, Small and Medium Enterprises.

مقدمة

لقد تزايد الاهتمام بدراسة دور حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مؤخراً بسبب خصوصيتها وأهميتها، حيث أصبحت تلعب دوراً مهما في عملية النهوض الاقتصادي للعديد من البلدان من خلال تقديمها خدمات واسعة تستفيد منها جميع القطاعات وتوفيرها لفرص عمل لكثير من الأيدي العاملة، وعلى هذا الأساس استحدث البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فكرة إنشاء حاضنات الأعمال بليبيا، حيث تم التعاقد مع دار الخبرة الأردنية في بداية سنة 2009 ميلادية لإنشاء وتسيير هذه الحاضنات، وتبع ذلك إطلاق مشروع مراكز الابتكار والريادة في الجامعات الليبية برعاية الاتحاد الأوربي في 29 مارس 2018م.

وعلى الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لازالت تواجه العديد من المشاكل والعقبات للوصول إلى وفرات الحجم الاقتصادي، ضعف الابتكار، عدم توافر الإمكانيات المادية، وكذلك عدم وجود قاعدة بشرية تتمتع بدرجة عالية من المعرفة والكفاءة والقدرة على مواكبة النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لذلك كان لزامً على مختلف الدول إحاطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعناية اللازمة لتتمكن من مواجهة الصعوبات والمعوقات التي كثيراً ما كانت تؤدي إلى فشلها وزوالها، ومن هذا المنطلق نشأت فكرة حاضنات الأعمال بوصفها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات التي تحتاجها تلك المشروعات، ويستمد مفهوم حاضنات الأعمال من الحاضنة التي يوضع فيها الأطفال الذين يولدون قبل اكتمال فترة حمل أمهاتهم وهم بحالة ضعيفة، لكي يستطيعوا التأقلم مع بعض الصعوبات الناشئة عن الظروف المحيطة بهم.

وتقدم حاضنات الأعمال الدعم المالي والفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في التغلب على المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تؤدي إلى فشلها ومن ثم توفير فرصة النمو السريع داخل الحاضنة ليكون أداؤها أقوى عند خروجها من الحاضنة مما يحسن من نسب نجاحها.

مشكلة الدراسة

يمكن تحديد مشكلة الدراسة واسعة النطاق في الآتي:

– ما هو واقع حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا؟

ومن أجل تحليل المشكلة، بالإمكان تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

– ما مفهوم حاضنات الأعمال؟ وما هو الدور الذي تلعبه في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

– ما الهدف من إنشاء حاضنات الأعمال؟ وما هو عوامل نجاحها؟

– كيف تعمل الحاضنات على توفير الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على مواكبة التطورات؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اقتراح إجراء دراسة تجريبية (Thabane et al., 2010; Lancaster et al., 2004) لتقييم جدوى إجراء دراسة واسعة النطاق على واقع حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا حيث تم تصميم استبانة إلكترونية للتعرف على العوامل المؤثرة في حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا وتم توزيع الاستبانة على عدة حاضنات ومراكز الريادة والابتكار وتحصلنا على أربع إجابات مستوفية الشروط.

أهداف الدراسة التجريبية

تهدف الدراسة إلى:

– التعرف على جدوى إجراء دراسة واسعة النطاق على واقع حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا.

– التعرف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه إجراء دراسة واسعة النطاق على واقع حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة التجريبية (Van Teijlingen, E. R., & Hundley, V., 2001) من حيث كونها دراسة على نطاق ضيق توفر الوقت والجهد وتعرض الصعوبات والمشاكل التي تواجه إجراء هذه الدراسة على واقع حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا، وبناء على معلوماتنا تعتبر أول دراسة تجريبية على صعيد البيئة الليبية.

منهجية الدراسة

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الإطار النظري للدراسة وفهم الواقع على حقيقته وللوصول إلى استنتاجات الدراسة، وقد استخدمت طريقة (الاستبانة) لجمع البيانات

والاستفادة منها للوصول إلى نتائج الدراسة. ونظراً لطبيعة هذه الدراسة التجريبية والهدف منها وأيضا لمحدودية عناصر العينة فإننا سنكتفي بعرض النتائج باستخدام النسب المئوية فقط.

حدود الدراسة

كانت للدراسة حدود بشرية ومكانية وزمنية عبارة عن عينة من موظفي وعمال حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا، لسنة 2019.

الدراسات السابقة

– دراسة (هند الصويعي، 2018) واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا. الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على واقع حاضنات الأعمال في ليبيا وإبراز الدور الفعال الذي تقدمه من أجل دعم وتطوير المشاريع الصغيرة من خلال الخدمات المقدمة لتلك المشاريع وعرض مجموعة التحديات والصعوبات التي تحد من عملياتها واستخلاص بعض التوصيات التي قد تسهم في تحسين فاعلية حاضنات الأعمال في أداء خدماتها للمشاريع الصغيرة.

– دراسة (الهاجري، 2015) دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت.

هدفت الدراسة إلى تقديم أسس نظرية لمفهوم حاضنات الأعمال وأدوارها وأهدافها بالإضافة إلى التعرف على دور الحاضنات الأعمال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستعراض تجربة الكويت في إنشاء مجمعات وحاضنات الأعمال، وقد توصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال تمثل إحدى المرتكزات الأساسية لتأسيس ونمو ونجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من قلة عدد حاضنات الأعمال بدولة الكويت إلا أنها تقوم بدور مهم في دعم وتمويل المبادرين وتشجيعهم على إنشاء مشروعاتهم الصغيرة.

– دراسة (النخالة، 2012) واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة. هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في قطاع غزة، وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها، وتوصلت الدراسة إلى انه لا يوجد حاضنات للمشاريع في قطاع غزة سوى حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية وحاضنة بيكتي التي هي في بداية عملها وأن المشاريع الصغيرة في غزة تعاني من العديد من الصعوبات والتي يمكن أن تسبب في فشلها في بداية حياتها.

– دراسة (عبد الرازق وآخرين، 2006) دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية. هدفت الدراسة إلى توضيح ضرورة إكساب المؤسسات الصغيرة القدرة على الإبداع وجلب التكنولوجيا الحديثة، من خلال دعم نظم حاضنات الأعمال في الجزائر، والاستفادة من بعض تجارب الدول العربية في مجال حاضنات الأعمال، وتوصلت إلى الدور المهم لحاضنات الأعمال في رفع مستوى الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة لخلق طرائق إبداعية كفيلة برفع مستوى تحديها أمام المؤسسات القائمة، كما تشجع وتمكن المبتكرين والمخترعين من تجسيد أفكارهم، وتقوم بتقديم الأبحاث والمعرفة والدعم الفني لإقامة المؤسسات الصغيرة والتي أصبحت الخيار الاستراتيجي الذي يمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية .

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

على الرغم من أن معظم الدراسات السابقة تناولت موضوع حاضنات الأعمال إلا أن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ندرة الدراسات الخاصة بالموضوع في البيئة الليبية حيث لم تتوافر لدينا سوى دراسة للباحثة (هند الصويعي، 2018) تناولت موضوع الحاضنات في البيئة الليبية ولم تتطرق إلى مراكز الريادة والابتكار مما يجعل الباب مفتوح أمام الباحثين لسد نقص الدراسات البحثية والإسهام في إثراء الجانب المعرفي والتطبيقي في موضوع حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار وبذلك تعد الدراسة الحالية مكملة في أهدافها لما عرض من أهداف وإضافة جديدة لما سبق عرضه.

الإطار النظري للدراسة

– ما هي حاضنات الأعمال

الحاضنات عبارة عن آلية ترى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى حاضنة تضمنه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية حتى يكون مؤهلاً في المستقبل، لذا تعتبر الحاضنات أداة تنمية اقتصادية مصممة؛ وذلك لتسارع في نمو ونجاح المشاريع من خلال توفر الموقع ومصفوفة من الموارد والخدمات المساندة (مادي، ص 2).

– تعريف حاضنات الأعمال

يمكن تعريفها على أنها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من

تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين) ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة، أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة، غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى (مادي، ص2).

– **أنواع حاضنات الأعمال** (الحاضنة الإقليمية، الحاضنة الدولية، الحاضنة الصناعية، الحاضنة التكنولوجية الحاضنة البحثية، الحاضنة الافتراضية، حاضنة القطاع المحدد)

– **أهداف الحاضنات:**

تهدف حاضنات الأعمال بصفة إلى نجاح المنشآت المنتسبة لها وتحقيق التنمية الاقتصادية.

– **الإقامة في الحاضنة:**

تمتد مدة إقامة المؤسسة بالحاضنة من 2 إلى 3 سنوات حتى يصلب عودها فنيا وإداريا وربما حتى ماليا، علما بأن المؤسسة المحتضنة لها كل الاستقلالية سواء المادية أو الإدارية والحاضنة تساعدها على الاستفادة من الخدمات والرعاية التي تعرضها.

– **تجارب عالمية وعربية في مجال حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

كما رأينا بأن حاضنات العالم أصبحت منتشرة على مستوى العالم وقد أثبتت جدارتها وفاعليتها على مدار الزمن، وسوف نستعرض هنا بعض تجارب دول العالم وهي على النحو التالي:

– **التجربة الأمريكية**

كما نعلم بأن أمريكا أول الدول المبتكرة لفكرة الحاضنات كوسيلة لدعم المشروعات ولذلك هناك العديد من الحاضنات فيها وهي تتوزع في العديد من المناطق الجغرافية منها. وغالبا ما يتم تمويلها من قبل الحكومة، ومن أمثلة الحاضنات الأمريكية: حاضنة معهد رسيلر الهندسي والذي تم إنشائها في أوائل الثمانينات بمساهمة من قبل 100 شركة في ولاية نيويورك، وهي مكونة من ثلاث عمارات بمساحة 170 ألف قدم مربع، وتم إقامتها داخل الحرم الجامعي لكي يستفيد أصحاب المشاريع من الخدمات الجامعية ومن الاتصال بالطلاب (الشبراوي، ص 92).

– **التجربة الصينية**

تعد التجربة الصينية في إقامة الحاضنات من التجارب الدولية الجديرة بالدراسة والتحليل إذ بنيت إستراتيجيتها على سياسة إعادة هيكلية الجامعات ومؤسسات البحث العلمي بهدف تحويل الاتجاهات العلمية

والبحثية النظرية إلى تطبيقات في الصناعة والاقتصاد، ولقد كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية دور كبير في ذلك، حتى غدت تحتل المكانة الثالثة على مستوى العالم بعد أمريكا وألمانيا ولقد كان ذلك كله عام1988(السنوسي والذويبي، ص 146).

- التجربة المغربية

تم تأسيس أول حاضنة للمشروعات في المغرب تحت مسمى فضاء المقاولة سنة 1998 برعاية المصرف الشعبي، وذلك انطلاقاً من تجربته في مجال تقديم القروض للمشروعات الصغيرة كافة ووسائل الدعم والرعاية لها (السنوسي والذويبي، ص 140).

ما المقصود بالريادة؟

الريادة هي القدرة والرغبة في التنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها، حيث يعتبر المشروع الريادي الأساس في بناء وتطوير منظمات الأعمال القادرة على المنافسة والدخول إلى الأسواق الخارجية (سعاد نائف برنوطي، 2005). **والريادي** هو الذي يتمتع بصفات اخذ المبادرة وينظم الآليات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك القبول بالفشل والمخاطرة، ولديه القدرة على طلب الموارد والعاملين والمعدات وباقي الأصول ويجعل منها شيئا ذا قيمة، ويقدم شيئا مبدعاً وجديداً وكذلك يتمتع بالمهارات والخصائص سواء الإدارية والاجتماعية والنفسية التي تمكنه من ذلك (بلال خلف السكارنه، 2008).

وتعد العلاقة بين الابتكار وريادة الأعمال علاقة ذات منفعة متبادلة، فالابتكار يتم تمويله وتسويقه من خلال ريادة الأعمال، وبدون ظهور الابتكارات التكنولوجية الجديدة، ستصل ريادة الأعمال إلى طريق مسدود، وبدون ريادة الأعمال، سيبقى الابتكار مجرد أفكار مخزّنة في عقل المبتكر، ربما يتم إهمالها وتذهب طي النسيان (شبكة المعلومات الدولية).

التعاريف المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن إيجاد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس سهل المنال؛ وذلك لأن تحديد هذا المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً للتوجهات والإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي وطبيعة الأنشطة الاقتصادية وتنوع فروعها (قابوسة، ص 2)، فبعض الدول تقدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي، ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والبعض الآخر يقدم تعاريف إدارية كما هو الشأن في هولندا. كذلك تختلف المنظمات الدولية

المعنية بهذه المشروعات والدول المختلفة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك لاختلاف المعايير المستخدمة في التعريف (السيسي، ص 26).

وفيما يلي أمثلة لأهم هذه التعريفات:

– هي تلك المشروعات التي تتوافر فيها المواصفات المكانية والمتطلبات التنظيمية والإدارية الملائمة لاستخدام تكنولوجيات حديثة بكفاءة، وذلك على نظام صغير؛ لأن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة في هذه المنشآت تسمح بتجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية بحيث يمكن إتمام كل منها أو بعضها بشكل منفصل في منشأة مستقلة ذات طاقة إنتاجية صغيرة نسبياً (صفوت، ص 11).

– وفي ليبيا تعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بموجب قرار (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم (109) لسنة 2006 الخاص بإنشاء صندوق التشغيل على أنها: "مجموعة المشروعات الإنتاجية والخدمية التي يمتلكها القطاع الخاص، وهى مشروعات تتميز ببساطتها، وعدم استخدامها للتقنيات المعقدة، وتلعب دور مهماً في استيعاب المشتغلين الشباب، ولا يزيد عدد العاملين في المشروعات الصغيرة عن 25 عنصراً، ولا يزيد رأس المال التأسيسي عن 2.5 مليون دينار ليبي كحد أقصى أما "المشروعات المتوسطة فلا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عنصراً، ولا يزيد رأس المال التأسيسي عن 5 مليون دينار ليبي كحد أقصى"(البدري، ص3).

أهم المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لقد خلصت إحدى الدراسات المتخصصة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أكثر من 250 تعريفاً؛ وهذا لاختلاف المعايير المستخدمة فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المشروع من السوق، طبيعة الملكية (شعباني، ص4). وسنعرض هنا بعض المعايير المستخدمة في بعض الدول حيث تبنت بعض هذه الدول معايير مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويختلف اختيار المعيار المناسب للتطبيق من دولة لأخرى (الطبولي، ص 22).

وتتخذ بعض الدول والمنظمات والهيئات العاملة في مجال هذه المشروعات معايير مزدوجة، وأهم هذه المعايير هي:

1. معيار رأس المال المستثمر وقيمة الأصول الثابتة.

2. معيار حجم العمالة.
3. معيار نوعية التقنية المستخدمة.
4. معيار كمية وقيمة الإنتاج أو حجم المبيعات.

الأنواع المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن القطاعات الرئيسية والتي يمكن للفرد إنشاء مشروع صغير فيها هي كالتالي (ابوناعم، ص26): قطاع الخدمات، القطاع التجاري والقطاع الصناعي.

خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص أهمها ما يلي (سلمان، ص6): الارتباط بين الإدارة والملكية "عادة المالك هو المدير"، المرونة في التصرف والتغيير، الشكل القانوني عادةً ما يكون مشروعاً فردياً أو شراكة أشخاص، استقلالية صاحب المشروع أو مديره بالقرارات، ضيق نطاق نشاط المشروع، صعوبة توفير ضمانات التمويل والاقتراض والاعتماد على التمويل الذاتي، عدم وجود أنظمة متقدمة لارتفاع تكلفتها، إمكانيات مادية محدودة تتعلق بالإنتاج والتسويق وضعف في مجالات الخبرة والتخصص الوظيفي وجود الاتصالات والعلاقات الأسرية إلى حد كبير.

أهمية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

لقد أصبح تزايد الاهتمام العالمي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يشكل ظاهرة لافتة للنظر، ومن أبرز ملامح هذا الاهتمام وانعكاساته هو النمو الكثيف والواسع في أعداد هذه المشروعات في جميع دول العالم، حيث أدركت تلك الدول أهميتها، وقدرتها على تحقيق عوائد اقتصادية مجدية وعالية، وتحويلها إلى قوى عمل حقيقية ومنتجة من خلال انخراطها في حركة الإنتاج (صليحة، ص354). وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم المتقدم والنامي على السواء، وذلك نظراً لما يميز هذه المشروعات من مرونة في العمل وسهولة في الإدارة (البدري، ص6).

التحديات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمميزات التي تتوفر بها، والدور المهم الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه وكما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام

2003: "أن المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة تبدو ضعيفة وشبه مهملة، وتواجه تحديات ومعوقات متعددة في كثير من الدول العربية" (العبري، ص 3).

متطلبات نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب توفير كافة المتطلبات وبالمستوى المطلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنمية؛ لان ذلك يقودنا إلى البحث في تفاصيل هذه المتطلبات التي تشكل الدعائم اللازمة في بناء قطاع أعمال قوي والتي سوف نستعرضها فيما يلي (السنوسي، ص 6): حزمة من القوانين والتشريعات، الخدمات المالية، تنمية سمات العمل الحر، خدمات تطوير الأعمال والخدمات المساندة.

بالإضافة إلى المتطلبات الأساسية السابقة اللازمة لترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تم التطرق لها، فإن هنالك مجموعة من الخدمات المساندة والتي يجب أن تتوفر لإنجاح هذه المشاريع. علماً بأن هذه الخدمات المساندة لا تقل أهمية عن المتطلبات الأساسية، وتشمل هذه الخدمات: البنية التحتية، صناديق ضمان القروض، البناء المؤسسي والدعم الفني وحاضنات الأعمال.

التجربة الليبية مع حاضنات الأعمال

تعد التجربة الليبية مع حاضنات الأعمال من التجارب الحديثة مقارنة مع تجارب الدول الأخرى سواء عربياً أو أجنبياً، وهذا كله جاء من وراء إستراتيجية جديدة اعتمدتها ليبيا في تحسين وتطوير هيكلها الاقتصادي والتشجيع على توسيع قاعدة الملكية، أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بتطوير وتشجيع إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة بل ودعم هذا التوجه بكل الأساليب الممكنة كونها الحل المنطقي والفعال الذي يمكن الاعتماد عليه لتشغيل الأعداد المتزايدة من خريجي الشباب الليبي والذي يتطلب توفير فرص العمل لها, وفي الآونة الأخيرة ظهرت العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ولكنها كانت معظمها تفتقر للقدرة على الابتكار والتجديد والصمود في وجه العثرات حيت اعتمدت معظمها على العشوائية في اختبار طبيعة النشاط دون التركيز على متطلبات واحتياجات السوق الحقيقية وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل، وعلى هذا الأساس وطبقا لأهداف البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد شرع البرنامج في تنفيذ فكرة إنشاء حاضنات الأعمال بليبيا، حيث تم التعاقد مع دار الخبرة الأردنية في بداية سنة

2009 م لإنشاء وتسيير هذه الحاضنات وذلك نظراً لخبرة هذه المؤسسة في هذا المجال، وانطلاق مشروع مراكز الابتكار والريادة في الجامعات الليبية برعاية الاتحاد الأوربي في 29 مارس 2018م.

الدراسة التجريبية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه تجميع بيانات حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا، وما هي طبيعة وشكل هذه البيانات، وما إذا كان يمكن تحليل هذه البيانات من مختلف حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا معًا. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتوزيع استبانة إلكترونية على عينة محدودة من مدراء وموظفين حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار، وتحصلنا على أربع إجابات مستوفية الشروط من حيث خصائصها مع خصائص المبحوثين قيد الدراسة.

عرض بيانات الدراسة التجريبية

أولا: وصف خصائص الدراسة

الجدول رقم (1): يبين التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة التجريبية حسب الجنس

ت	الجنس	العدد	النسبة
1	ذكر	4	%100
2	أنثي	0	%0
المجموع		4	%100

ويتضح من الجدول السابق أن جميع أفراد العينة كانوا من الذكور.

الجدول رقم (2): يبين التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة حسب العمر

ت	العمر	العدد	النسبة
1	أقل من ثلاثين سنة	0	%0
2	أكثر من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	0	%0
3	أكثر من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	3	%75
4	من 50 سنة فأكثر	1	%25
المجموع		4	%100

نلاحظ من الجدول السابق إن الأغلبية كانت من الفئة العمرية (أكثر من 40 سنة إلى أقل من50 سنة) حيث بلغت نسبتهم (75%).

الجدول رقم (3): يبين التكرارات والنسب المئوية حسب المؤهل العلمي

ت	المستوي الدراسي	العدد	النسبة
1	تعليم متوسط	0	%0
2	معهد عالي	0	%0
3	جامعي	0	%0
4	ماجستير	3	%75
5	دكتوراه	1	%25
المجموع		4	%100

يلاحظ من الجدول السابق إن من يحملون مؤهلات ماجستير بلغت نسبتهم (75%) .

الجدول رقم (4): يبين التكرارات والنسب المئوية حسب سنوات الخبرة في الحاضنة ومركز الريادة

ت	الخبرة في مجال النشاط	العدد	النسبة
1	أقل من سنة	1	%25
2	من سنة إلى أقل من سنتين	1	%25
3	من 2 إلى أقل من 3 سنوات	0	%0
4	من 3 سنوات إلى أقل من 5 سنوات	1	%25
5	من 5 سنوات فأكثر	1	%25
المجموع		4	%100

يتضح من الجدول السابق إن الخبرة في الحاضنة ومركز الريادة والابتكار موزع على مختلف السنوات من سنة إلى 5 سنوات فأكثر.

الجدول رقم (5): يبين التكرارات والنسب المئوية حسب المنصب الوظيفي

ت	عدد العاملين بالمشروع	العدد	النسبة
1	مدير الحاضنة ومركز الريادة والابتكار	2	%50
2	مساعد مدير الحاضنة ومركز الريادة والابتكار	2	%50
3	موظف بالحاضنة ومركز الريادة والابتكار	0	%0
المجموع		4	%100

من الجدول السابق يتضح أن نسبة (50%) من أفراد العينة مدراء بالحاضنة ومركز الريادة والابتكار والباقي مساعدي بالحاضنة ومركز الريادة والابتكار.

ثانيا: حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار:

الجدول رقم (6): المحور الأول: دوافع دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
-1	تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الليبي	☐	☐	☐	☐	☐
-2	توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وظائف وتقلل من نسبة البطالة	☐	☐	☐	☐	☐
-3	تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج العديد من السلع للمجتمع	☐	☐	☐	☐	☐
-4	تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة في عدد المشروعات الموجودة في الدولة	☐	☐	☐	☐	☐
-5	المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع العمل بمعزل عن باقي المشروعات الأخرى	☐	☐	☐	☐	☐
-6	دعوة الكثير من الجهات والهيئات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	☐	☐	☐	☐	☐
-7	ليس لهذه المشروعات قدرة على التكيف في المناطق الريفية والنائية	☐	☐	☐	☐	☐
-8	صعوبة إنشاء مثل هذا النوع من المشروعات	☐	☐	☐	☐	☐
-9	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المواهب والابتكارات	☐	☐	☐	☐	☐
-10	للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في تنويع مصادر الدخل	☐	☐	☐	☐	☐

ومن خلال تحليل الاستبانة باستخدام التحليل الإحصائي الوصفي من الجدول السابق نتيجة لحصولنا على أربع إجابات مستوفية الشروط فقط من مركز الريادة والابتكار بكل من الزاوية وغريان والمرقب وطرابلس، من حيث خصائصها مع خصائص المبحوثين قيد الدراسة نجد أن الاتجاه العام الخاص بكون

الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار تساعد في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن جميع الإجابات تصب في عبارة "موافق بشدة" في أسئلة المحور الأول.

الجدول رقم (7): المحور الثاني: أهداف إنشاء الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
-1	المساهمة في زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	☐	☐	☐	☐	☐
-2	العمل على ربط المشروعات الجديدة بالسوق	☐	☐	☐	☐	☐
-3	تنمية الموارد البشرية لهذه المشروعات	☐	☐	☐	☐	☐
-4	تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية	☐	☐	☐	☐	☐
-5	مساعدة المشروعات على تخطي المشاكل والمعوقات التي تواجهها	☐	☐	☐	☐	☐
-6	مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات قابلة للتسويق	☐	☐	☐	☐	☐
-7	إيجاد ظروف عمل مناسبة من أجل توطين المشروعات الصغيرة والمتوسطة	☐	☐	☐	☐	☐
-8	توفير بيئة عمل مؤقتة من أجل إقامة المشاريع	☐	☐	☐	☐	☐
-9	تدريب أصحاب المشروعات على أسلوب الإدارة الجيدة وتنمية قدراتهم الإدارية وتوفير الأبحاث الضرورية لذلك	☐	☐	☐	☐	☐
-10	الحصول على أرباح مقابل الخدمات التي تقدمها للمؤسسة المحتضنة	☐	☐	☐	☐	☐

ومن خلال تحليل الاستبانة باستخدام التحليل الإحصائي الوصفي من الجدول السابق نتيجة لحصولنا على أربع إجابات مستوفية الشروط فقط، وجد أن الاتجاه العام الخاص بكون إنشاء الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار تهدف إلى دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن جميع الإجابات تصب في العبارتين "موافق بشدة، موافق" في أسئلة المحور الثاني.

الجدول رقم (8): المحور الثالث: عوامل نجاح الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
-1	وجود خطة علمية وعملية مدروسة لمسيرة عملها	☐	☐	☐	☐	☐
-2	وجود مدير كفؤ وفعال يعمل إلى إدارة الحاضنة والمركز بشكل مميز	☐	☐	☐	☐	☐
-3	تنسيق جميع الجوانب الفنية والبشرية والمالية	☐	☐	☐	☐	☐
-4	وضع الخطط اللازمة لدعم المؤسسات المحتضنة	☐	☐	☐	☐	☐
-5	العمل بمعزل عن الحكومة والمصارف والمنظمات الدولية	☐	☐	☐	☐	☐
-6	توفير مبني كبير مجهز بالآلات والمواد والأدوات في الحاضنة والمركز	☐	☐	☐	☐	☐
-7	العمل على أعداد دراسات تحدد نوع الخدمات التي تطلبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة	☐	☐	☐	☐	☐
-8	وجود الحاضنة والمركز قريبة من مواقع الجامعات ومراكز البحوث والمناطق الصناعية	☐	☐	☐	☐	☐
-9	قيام الحاضنة بتقييم أعمالها بشكل مستمر	☐	☐	☐	☐	☐
-10	متابعة المشاريع التي تشرف عليها الحاضنة والمركز منذ البداية وحتى استقلالها	☐	☐	☐	☐	☐
-11	العمل على التنسيق مع كافة الجهات والتي تعمل على دعم الحاضنة ماليا وفنيا ومهنيا وتسويقيا	☐	☐	☐	☐	☐

ومن خلال تحليل الاستبانة باستخدام التحليل الإحصائي الوصفي من الجدول السابق نتيجة لحصولنا على أربع إجابات مستوفية الشروط، وجد أن الاتجاه العام الخاص بنجاح الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار فإن جميع الإجابات تصب في العبارتين "موافق بشدة، موافق" في أسئلة المحور الثالث.

النتائج والتوصيات

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

1. إن جميع أفراد العينة من الذكور بنسبة (100%).
2. اغلب أفراد العينة تقريباً تقع في الفئة العمرية (من 41 إلى 50 سنة).
3. اغلب أفراد العينة يحملون مؤهل ماجستير بنسبة (75%).
4. إن اغلب أفراد العينة مساعدي ومدراء بالحاضنات ومراكز الريادة والابتكار.
5. إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الليبي.
6. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وظائف وتقلل من نسبة البطالة.
7. للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في تنويع مصادر الدخل.
8. توفر الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار بيئة عمل مؤقتة من أجل إقامة المشاريع.
9. تشجع الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار على القيام بالاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية.
10. تهدف الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار في زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
11. تهدف الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار في العمل على ربط المشروعات الجديدة بالسوق.
12. من عوامل نجاح الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار وجود مدير كفؤ وفعال يعمل إلى إدارة الحاضنة ومركز الريادة والابتكار بشكل مميز.
13. إن قرب الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار من الجامعات ومراكز البحوث تساعد في نجاح الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار.
14. تشكل الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار جزء هاماً من البنية التحتية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وبالرغم من قلة عددها.

التوصيات

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال هذه الدراسة التجريبية وعلى الرغم من محدودية هذه النتائج نتيجة لصغر حجم العينة وطريقة اختيارها فلقد تم وضع مجموعة من التوصيات التالية:

1. ضرورة إجراء دراسة شاملة تهدف إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا وتوضيح الدور الذي تلعبه في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الخدمات التي تقدمها.
2. أوصت الدراسة باستخدام الاستبانة الإلكترونية لوجود مشاكل في تجميع البيانات الموزعة يدوياً.
3. أوصت الدراسة باستخدام الاستبانة المرفقة في التحليل مع هذا البحث.
4. وضع برامج تثقيفية لزيادة الوعي بدور الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار في كافة المجالات من خلال تبني مناهج تدعم ثقافة الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار.
5. العمل على تكثيف الدورات والتدريب لمالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة النواحي الإدارية والمالية والتسويقية حتى تكون ناجحة.
6. نشر الوعي بين المستثمرين ورجال الأعمال للمبادرة في الاستثمار في مجال حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار.
7. أن تعمل الدولة على التوسع في إنشاء الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار بأنواعها المختلفة حيث تبين من خلال الدراسة قلة عدد الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار في اغلب المدن الليبية.
8. تفعيل دور الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار في عملية التنمية من خلال العمل على سن وتعديل كافة القوانين والتشريعات التي تسهل إنشاء وعمل الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
9. إجراء المزيد من الدراسات حول واقع حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في ليبيا.

المراجع

أبو قحف، عبد السلام، *إدارة الأعمال الدولية*، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

أبوناعم، عبد الحميد مصطفى (2002). *إدارة المشروعات الصغيرة*، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

البدري، عبدالقادر أنويجي (2009). واقع ممارسة إدارة الموارد البشرية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، *مؤتمر تهيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، ذات العماد – طرابلس، ليبيا.

الربيعي، فلاح خلف (2006). *دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة*، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

السكارنه، بلال خلف (2008). *الريادة وإدارة الأعمال*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

سلمان، رباب عبدالقادر (2009). آليات تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدان شمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي/دراسة مقارنة، *وقائع مؤتمر تهيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، ذات العماد – طرابلس، ليبيا.

السنوسي، رمضان، الذويبي، عبد السلام بشير (2003)، *حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة*، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.

السنوسي، رمضان (2007). المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجيات والسياسات، *الحلقة الدراسية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، طرابلس،2-2007/7/30.

السيسي، صلاح الدين حسن (2009). *استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية*، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

الشبراوي، عاطف، الدرويش (2003) نماذج عربية ناجحة لحاضنات الأعمال، *الندوة العربية للحاضنات الصناعية*، القاهرة، مصر.

شعباني، إسماعيل (2003). ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم، *الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية*، سطيف، الجزائر.

الشيخي، أميمة نجيب (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الدور والمعوقات، *ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا*، بنغازي، ليبيا.

صليحة، بن طلحة (2006). الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، *الملتقي الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.*

الصويعي، هند خليفة سالم (2018) واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا، ***مجلة الدراسات الاقتصادية*** –جامعة سرت،1(4)، 228-225، ليبيا.

الطبولي، بالقاسم عمر (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الدور والمعوقات، *ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا*، بنغازي، ليبيا.

عبدالرزاق خليل – نورالدين هناء (2006) دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، *ورقة مقدمة للملتقي الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، يومي 17–18 أبريل، الجزائر، 608–616.

العبري، خليفة (2005). ورقة عمل في الملتقي العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة، سلطنة عمان.

العطية، ماجدة (2004). *إدارة المشروعات الصغيرة*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والإعلام، عمان، الأردن.

رضوان، منى (2012) واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة، *وقائع مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين كلية التجارة الجامعة الإسلامية*، 24–25 أبريل.

عوض الله، صفوت، *اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية*، دار النهضة العربية، مصر، 1993.

قابوسة، علي محمد (2009) معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، *مؤتمر تهيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، ذات العماد – طرابلس، 2009/10/13.

مادي، جمعه عثمان علي (2009). دور حاضنات الأعمال في نجاح ودعم وتشجيع الإبداع لدى المؤسسات الصغرى والمتوسطة، *مؤتمر تهيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، ذات العماد – طرابلس.

الهاجري، عبدالله سعد (2015). دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت، بحث مقدم *إلى الملتقي العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية*.

الوادي، محمود حسين، (2010) المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها، المشروعات الصغيرة، *بحوث محكمة منتقاة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية*، القاهرة، مصر.

Thabane, L., et al., (2010). A tutorial on pilot studies: the what, why and how. *BMC Medical Research Methodology*, 10 (1), 1.

Lancaster GA, Dodd S, Williamson PR. (2004). Design and analysis of pilot studies: recommendations for good practice. J Eval Clin Pract. (2001) 10 (2), 307-12.

Van Teijlingen, E., Hundley, V, (2001). The importance of pilot studies. Social Research Update, 35, at: https://aura.abdn.ac.uk/bitstream/handle/2164/157/SRU35%20pilot%20studies.pdf?sequence=1&isAllo

المحور الثالث
استعراض تجارب الدول العربية والدول الأخرى الناجحة في مجال حاضنات الأعمال وتنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة

التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال:

"الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي"

أ. سالمة مفتاح محمد المصراتي

كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

Salma.almasrite@uob.edu.ly

الملخص

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار نظري يتضمن كل ما يتعلق بحاضنات الأعمال وجوانبها المختلفة، بالاعتماد على المنهج الاستقرائي. لذلك تناولت الدراسة عرض لمجموعة من التجارب المؤسسات العربية والدولية الناجحة في مجال حاضنات الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في المؤسسات الليبية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من محدودية عدد حاضنات الأعمال في ليبيا والتي تعود ملكيتها جميعاً للدولة، إلا أنها تساعد على تشجيع المبادرات الفردية والمواهب والابتكارات الجديدة وتجسيدها على أرض الواقع وذلك بتوفير بيئة ملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من الثبات والاستمرارية. وأوصت أن نجاح التجارب العالمية والعربية في مجال حاضنات الأعمال تدل على إمكانية إقامتها في أي بلد توجد فيه مؤسسات اقتصادية صغيرة بحاجة إلى خدمات الدعم المالي والإداري والتسويقي والفني والاستشاري. كما أوصت الدراسة بضرورة توفير البنية التحتية الملائمة المادية والمعلوماتية، مع تهيئة المناخ القانوني لدعم الحاضنات، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول في مجال الحاضنات والشروع في تأسيس وبناء عدد من الحاضنات النموذجية من خلال التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية للاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات العربية وتشجيع ابتكاراتهم.

الكلمات الدالة: حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجارب العربية والدولية، ليبيا.

Abstract

This study aims to identifying the concept of business incubators, their characteristics and stages of application, as well as identifying the positive aspects and advantages of incubators and how to use them to support and develop small and medium enterprises. To achieve the goal of this study, the researcher utilizes the inductive approach. The study works on the successful Arab and international experiences in the field of business incubators to benefit from them, so that they can be followed in Libya. Some conclusions may contribute to the recognition of the reality of business incubators and their role in the development of small and medium enterprises, and address some recommendations in the same frameworks.

Keywords: Business incubators, small and medium enterprises, Arab and international experiences, Libya.

المقدمة

استجابة لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد عالمي مفتوح، وبمزيد من التنافس والنمو والارتقاء، توجهت العديد من دول العالم نحو إنشاء حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها لمواجهة صعوبات مرحلة انطلاقها. والقصد من هذا التوجه هو الإسهام في خلق فرص عمل إضافية إلى جانب العمل على توليد الدخل لأصحاب المشاريع والإسهام في تحقيق النمو، بهدف إحداث تنمية مستهدفة لتطوير اقتصاديات الدول المختلفة (زودة وبوكفة، 2014).

تعد حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة فاعلية ونجاحا في تسريع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة، كما تعد حاضنات الأعمال وسيلة هامة وضرورية لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا المبدعة، فهي تساعدها في التغلب على مشاكل التأسيس والانطلاق، خصوصا في ظل الأوضاع الحالية، والتي تتسم بتزايد حدة المنافسة، ويتركز الدور الرئيسي للحاضنات على احتضان المؤسسات الصغيرة المبدعة نظراً لقابلية هذه المؤسسات للتطور والنمو وتقبل أفكار جديدة. ومن خلال ما تقدم ستحاول الباحثة تقديم إطار نظري على ماهية ومفهوم حاضنات الأعمال وأهميتها وأهدافها ومراحل تطبيقها والعوامل التي تؤدي إلى نجاحها وكذلك ستتناول الدراسة بعض التجارب العربية والدولية الحديثة لبعض البلدان.

مشكلة الدراسة

نظرا لأهمية الموضوع ستحاول الباحثة من خلال الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

كيف تطبق آلية حاضنات الأعمال في المؤسسات العربية والدولية والتي يمكن للمؤسسات الليبية الاحتذاء بها والسير على نهجها؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الجوانب الإيجابية لحاضنات الأعمال، وكيفية الاستفادة منها بما يتلاءم مع معطيات الاقتصاد الليبي، وتسليط الضوء على أهم التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في ليبيا.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تبحث في حاضنات الأعمال، التي يمكن أن تساهم في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إذ تعد حاضنات الأعمال من المواضيع الإدارية المهمة في مجال التنمية الاقتصادية ومحاولة التعرف على التجارب الناجحة في مجال حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية والدولية، والاحتذاء بها والاستفادة منها في ليبيا.

الإطار النظري للدارسة:

نشأة ومفهوم حاضنات الأعمال

أشار الكاتب عبد الرحمن (2015) إلى أن ظهور فكرة حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة نيويورك سنة 1959، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال، يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، حيث لاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً وفيها تحولت الفكرة إلى ما يعرف بالحاضنة، حيث تخرج منه الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ولكن فكرة حاضنات الأعمال لم يتم متابعتها بشكل منتظم حتى سنة 1984، حينها قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج إقامة وتنمية عدد من الحاضنات وخلال تلك السنة لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية سوى 20 حاضنة، وبعد نجاح فكرة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشارها في مختلف العالم فقد تزايدت إلى أكثر من 3500 حاضنة في العالم منها أكثر 900 حاضنة خلال سنة 2000 في الولايات المتحدة وحدها وأكثر من 2500 حاضنة خارج الولايات المتحدة منها 1000 حاضنة في الاتحاد الأوروبي، وفي الدول النامية قدر عدد حاضنات الأعمال بنحو 500 حاصنة وذلك سنة 1997، منها 300 في كوريا، كما أنه في سنة 2002 كان هناك 465 حاضنة في الصين أما في البرازيل قدر عدد الحاضنات حوالى 150 حاضنة سنة 2001م (كريم وعدمان، 2006).

اختلف الباحثون حول تحديد الإطار المفاهيمي الخاص بمفهوم حاضنات الأعمال، إلا أنه يمكن تعريف حاضنات الأعمال: "بأنها عملية وسيطه بين مرحلة الإنشاء ومرحلة النمو لمنشأة الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع، ومنه يمكن القول

أن حاضنات الأعمال بأنها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشأة الأعمال من أجل تحويل المشروع إلى خطة عمل" (دلي، 2018: 362).

كما عرفها الإسكوا: "بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبراؤها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم" (عبدالرحمان، 2005: 4).

في حين عرفت الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA): "بأنها أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع ونجاح منشأة الأعمال من خلال منظمة من مصادر وخدمات ودعم ومساندة الأعمال والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو إنتاج مؤسسات ناجحة تترك البرنامج (الحاضنة) قادرة ماليا على النمو والاستمرار" (lavrow & sample, 2000).

وذهب أبوقحف إلى القول (2001: 70): "بأنها بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أومن خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة".

بينما (الشميمري، وسرور، 2014: 20) يعرفان حاضنات الأعمال بأنها: "وحدة خدمية تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات لرواد الأعمال تشمل التأهيل والدعم المادي والمعنوي والاستضافة والإرشاد".

كذلك عرفها (غياط، 2007: 62) بأنها: "آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة فهي مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة لتتجاوز أعباء مرحلة الانطلاق قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطى دعما أقوى".

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن القول بأن حاضنات الأعمال تعتبر الوسط الذي تنشأ فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتستقر فيه إلى أن تبلغ مرحلة نضجها وتصبح قادرة على الاستمرار في نشاطها وحينما

يمكن أن تغادر المؤسسات هذه الحاضنات لوسطها الطبيعي ولاستمرار في النمو تاركة المكان لإنشاء مؤسسات أخرى داخل الحاضنة.

أهداف حاضنات الأعمال

ذكر القواسمة (2010) أهداف حاضنات الأعمال كما يلي:

1. تقليل تكاليف التأسيس للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، وزيادة فرص النجاح من خلال احتضانها في المراحل الأولى من الإنشاء.
2. توفير بيئة مناسبة لنمو المنشآت بكافة أحجامها، سواء تلك التي تسهم في نقل التكنولوجيا أو تستثمر الابتكارات الجديدة أو تساهم في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وزيادة الناتج المحلي وتقليل المستوردات وزيادة الصادرات المنشآت التي لها قدره متواضعة على خلق فرص العمل للمساهمة في تقليل حدة الفقر والبطالة.
3. توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات قابلة للتنفيذ وقادرة على الإنتاج.
4. خلق قنوات اتصال بين أصحاب المنشآت المحتضنة والمجتمعات الصناعية والاقتصادية المحيطة من أجل تنمية مهاراتهم وخلق أسواق لمنتجاتهم.
5. زيادة الإنتاج وتحسين وضع الموازنة العامة والميزان التجاري في المدى الطويل.
6. تشجيع الفكر والثقافة الاستثمارية في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث تتمكن هذه الحاضنات من توفير بنية تحتية ملائمة لأصحاب الأفكار الريادية والإبداعية لممارسة أعمالها.

أنواع حاضنات الأعمال

ذكر الكاتب عبدالله (2018) بأن أنواع الحاضنات تختلف باختلاف المهام التي تنفذها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1/ حاضنات الأعمال العامة: تعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال الاستمرار في تطوير الأعمال المختلفة، وتخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، غير أنها تركز على مجالات التجديد والابتكار، وتؤسس حاضنات الأعمال العامة لهذا الهدف أصلا أو قد تنشأ لخدمة قطاع محدد ثم تتحول إلى حاضنة عامة.

2/ حاضنات الأعمال المتخصصة: تعنى بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها، أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل، أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها.

3/ حاضنات الأعمال التقنية: وتختص بالتكنولوجيا ونشرها، وتطوير المنشآت المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة وتدريب الأكاديميين والباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وتدريبهم وتوفير الخدمات والاستشارات الأخرى اللازمة.

مراحل تطور حاضنات الأعمال

أشار عبدالرحمان (2015) بأن حاضنات الأعمال مرت بثلاث مراحل التي يمكن ذكرها:

1/ مرحلة التأسيس والبناء: هذه المرحلة تقوم الحاضنة بتحديد الهدف وآلية العمل لديها، ومن ثم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية، وتحديد طاقم التأسيس وأعضاء المنشأة وتقرير حجم رأس المال وتحديد حجم الموظفين.

2/ مرحلة التطوير: تبدأ الحاضنة بقبول المشاريع من أجل تقديم الخدمات والتسهيلات لهم, كل ذلك من أجل أن يكون لها حضور في المجتمع وقدرته على جذب العملاء وضمان تدفق موارد التمويل, وهذا لا يغني عن استمرار تقييمها لأعمالها من أجل تطوير نفسها وتقييم أداءها ومدى تأثيرها على بيئتها, كل ذلك من أجل الوصول إلى مرحلة النضج.

3/ مرحلة الحاضنة الناضجة: الهدف من الحاضنة هو الوصول إلى مرحلة النضج التام في بيئة العمل بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة، وتتم مرحلة النضج عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبل المشروع الحاضن، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو، وأصبح قادرا على بدء نشاطه خارج الحاضنة، بحيث يمكن قياس تأثيره على الاقتصاد، وتقديم شركات واعدة تساعد على تطور هذا الاقتصاد وتنميته.

عوامل نجاح حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها

أشار الباحثان (شليق ومدخل، 2017) بأن نجاح الحاضنات يعتمد على عدة عوامل نذكر منها:

1. تكون الحاضنة تابعة للدولة أو مؤسسة مختلطة بين الحكومة والقطاع الخاص وذلك لضمان السير الحسن والفاعلية مع الدعم المالي المناسب وذلك لدخول الحكومة كطرف فيها.
2. المدير الناجح للحاضنة له دور هام في خلق مناج إيجابي ومحفز للمؤسسات المنتسبة مما يؤدي إلى إنجاح الحاضنة لذا يجب أن يتمتع المدير بصلاحيات واسعة.
3. مراعاة الجدوى الاقتصادية وإمكانيات التوسع المستقبلية عند اختيار المؤسسات المحتضنة بما يتناسب مع الظروف المحلية المحيطة بها.
4. تركيز خدمات الحاضنات على الاحتياجات العملية المحددة التي تتطلبها الظروف السائدة في المحيط المباشر للحاضنات، كالمساعدة في تيسير الإجراءات الحكومية وتوفير الإقراض الحسن كما توفر المعلومات عن الأسواق المحلية والخارجية.
5. الاستمرار في متابعة المؤسسات المحتضنة بل ويتعدى ذلك إلى المؤسسات المتخرجة، وهذه المتابعة تساهم في تخطيط وتقديم خدماتها وتسويق نفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة ومتوقع لها النمو والاستمرار.
6. كلما ساهمت الحاضنة في تحقيق أهداف المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية، كلما تمكنت من كسب الدعم المعنوي والعلاقات التجارية لمنطقتها وكسب دعم المؤسسات الكبيرة والجامعات وحتى الدعم الحكومي.

تجارب الدول العربية والدولية في مجال حاضنات الأعمال:

وفيما يلي سيتم عرض لبعض التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، والتي يمكن الاستفادة منها في ليبيا، والسير على نهجها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

التجربة الأمريكية (حاضنة جامعة اوستن للتكنولوجيا)

قدمت دلي (2018) عرضاً مختصراً عن التجربة الأمريكية باعتبارها من اقدم التجارب في ميدان حاضنات الأعمال، حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال نشأ وتطور بشكل أساسي في الولايات المتحدة، لكن الانتشار الواسع لمفهوم الحاضنات تم في بداية الثمانينيات وتحديداً في عام 1984، حينما قامت الهيئة الأمريكية للمنشآت الصغيرة بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وزيادة أعدادها، وكانت حوالي (20) حاضنة تعمل في

ذلك الوقت ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات ليصل عددها إلى (800) حاضنة في نهاية عام 1999، أما في عام 2012 فقد بلغ عدد الحاضنات (1250) حاضنة.

ويمكن عرض حاضنة من الحاضنات الأمريكية (حاضنة جامعة أوستن للتكنولوجيا):

تأسست هذه الحاضنة في عام 1989 وارتبطت ارتباطا وثيقاً بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاء NASA، وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها مساحة 75 ألف قدم مربع، استشارات إدارية، برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية 65% منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في آن واحد وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة 03 سنوات على الأكثر)، مع استقبال من 15–10 شركة جديدة سنويا، وتعتبر حاضنة أوستن منظمة لا تستهدف الربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتيا، وتبلغ ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبانيها و50 ألف دولار من المعونات العامة (درار وقاسمية، 2015).

التجربة الصينية (برنامج قومي مركزي، TORCH)

بداية سنة 1988 بدأت الصين في أعداد برنامج قومي مركزي يعرف بـ TORCH وقد تم بناء عناصره الرئيسية على أساس ثلاث نقاط محورية للنهوض بالبحث العلمي وتطويره وهي: تقوية وتنشيط عملية الإبداع التكنولوجي، وتنمية وتطوير التكنولوجيا العالية، وتطبيقاتها، وإتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المستوى التكنولوجي للمنتجات الصينية. وتم تنفيذ برنامج TORCH على المستويين المركزي وعلى مستوى كل أقليم في الصين، وذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدائق والحاضنات التكنولوجية وبرامج التمويل الخاصة. وتشير الإحصائيات إلى أن البرنامج أدى إلى (الطيب ومحمد،2017):

- إنشاء (54) حديقة تكنولوجية خلال التسعينات ونجح في إقامة (465) حاضنة حتى أكتوبر 2002.
- حقق للصين المركز الثاني عالميا في عدد الحاضنات تلتها ألمانيا بـ (300) حاضنة.
- وصل عدد الشركات التي أقيمت في تلك الحاضنات 20796 يعمل لها ما يقارب 2.51 مليون شخص.

من مزايا الحاضنات الصينية التي ذكرها (صالح، 2013):

1. التخصص التكنولوجي: تتميز معظم الحاضنات الصينية بطابعها التكنولوجي ودعمها للمؤسسات التي تستمر في مجال التكنولوجيا خاصة الاستثمار الخارجي.
2. الشكل القانوني وتنقسم إلى: الحاضنات غير هادفة للربح وحاضنات تابعة للدولة وحاضنات تابعة لشركات خاصة وحاضنات ملك رأس مال مخاطر.

أما نقاط قوة برنامج الحاضنات الصينية فقد بينها (كريم وعدمان، 2016 :14):

- حجم البرامج الصينية ضخم جدا 465 حاضنة خلال 12 سنة.
- خلق عدد كبير من الوظائف والشركات الجديدة 8 آلاف شركة جديدة تشغل 300 ألف موظف.
- ساهمت الحاضنات في إحداث تغيير ثقافي كبير من خلال تنمية حب العمل الحر والرغبة في خلق مشروعات جديدة.

وبالرغم من هذا النجاح الذي حققته الحاضنات الصينية إلا أن تجربتها لا تخلو من عيوب يمكن إجمالها على النحو التالي:

أ. إهمال المشاريع الموجهة للمرأة.

ب. التركيز على المشاريع التكنولوجية فقط.

ج. التركيز على توفير المباني والأجهزة للمشاريع وإهمال الخدمات الفنية وخدمات إقامة المشاريع.

التجربة الفرنسية (حاضنة المؤسسات التكنولوجية):

بيّن القواسمة (2010) بأن الحاضنات في فرنسا من أقدم الحاضنات على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهي كمثيلاتها تعمل على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات سواء أكانت استشارية، قانونية، مالية، وفنية، وهنا ظهر نوعان من الحاضنات:

- حاضنات الأعمال المفتوحة:

وهذا النوع من الحاضنات يعمل على توفير كافة الخدمات للمشاريع الصغيرة من تمويل وأدوات وخدمات إدارية وتسويقية ما عدا توفير مقر لتأسيس المشروع بداخله.

- حاضنات الأعمال المغلقة:

يمتاز هذا النوع من الحاضنات على النوع السابق بأنه يعمل على توفير مقر لتأسيس المشروع بداخله، ومن أشهر الأمثلة على حاضنات الأعمال الفرنسية الحدائق التكنولوجية انتيبوليس سوفي التي أسست عام

1969، ويطلق عليها البعض في فرنسا وادي الاتصالات، وفي العادة يتم تمويل الحاضنات من قبل وزارة البحث العلمي وخزانة الأرصدة، وذلك حسب القانون المنظم لهذه الصناعة في فرنسا والذي تم إصداره عام 1999.

ويمكن عرض حاضنة من الحاضنات الفرنسية (حاضنة المؤسسات التكنولوجية) كما أشار إليها (عبدالسلام وآخرون، 2005): أنشئت هذه الحاضنة في يوليو 2000 بالتعاون مع جامعة Caen Basse–Normandie والمدرسة العليا للمهندسين ENSICAEN ومؤسسة GANIL لأبحاث الفيزياء وتمتلك الحاضنة شبكة واسعة من العلاقات مع مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث والمؤسسات التكنولوجية في المنطقة، ويتم تمويل الحاضنة من طرف الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا الجديدة والجمعيات المحلية والأعضاء المؤسسيين للحاضنة, وتبلغ ميزانية الحاضنة 500 ألف يورو سنويا.

تتكون الحاضنة من:

- مكتب إدارة.
- لجنة اختيار ومتابعة المشاريع.
- لجنة توجيه تقوم بالمصادقة على برامج الحاضنة.
- أعضاء الحاضنة ويتكونون من مدارس ومعاهد وشركات عاملة بالمنطقة.

تتوفر الحاضنة على عدة مواقع وتجهيزات تسمح باستقبال واحتضان أصحاب المشاريع، كما تقدم لهم العديد من خدمات الدعم والمرافقة وشبكة واسعة من العلاقات مع مختلف الهيئات العلمية والإدارية، ومنذ انطلاق الحاضنة في سنة 2000 قامت باحتضان 24 مشروعاً توظف حوالي 40 شخصا، تخرج منها 8 مشاريع بنجاح.

وقد امتازت الحاضنات الفرنسية بعدد من الخصائص من ضمنها ذكرها القواسمة (2010):

1. أن خدمات الحاضنة غير مقتصرة على الشركات المنتسبة ويمكن أن يتم تقديمها لغير المنتسبين.
2. تم إنشاء كثير من الحاضنات في مقر غرفة التجارة والصناعة في فرنسا.
3. معظم الحاضنات تعمل على توفير الخدمات المالية والتمويلية اللازمة لتحويل أفكار الرياديين إلى مشاريع واقعية.

4. تهدف أغلبية الحاضنات إلى تقديم الخدمات وتمكين المشاريع من مواكبة التطور الهائل في مجال التكنولوجية وليس لتحقيق الربح المادي.
5. مدة احتضان المشروع كحد أقصى 23 شهراً فقط.
6. تحاول الحاضنات ربط الجامعات بالمشاريع من أجل تفعيل الجامعات في تمويل الأبحاث وتحويلها إلى واقع عملي ملموس.

وهكذا أصبحت الحاضنات منتشرة في كافة أنحاء فرنسا وخاصة الحدائق التكنولوجية وذلك بعد أن أثبتت فاعليتها في دعم المشاريع الصغيرة.

التجربة الماليزية (شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية)

على غرار تجارب الدول المختلفة التي أثبتت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 1996-2005 التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية، التي تمت إقامتها عام 1997 من أجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات وسوق العمل. وتمثل هذه الشركة مركزاً لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة، تم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة. نتناول فيما يلي أمثلة لبعض المراكز التي أقامتها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية كما ذكرها (عبدالسلام وآخرون، 2012):

1- الحاضنة التكنولوجية:

تم افتتاحها في أبريل1997، ويبلغ عدد الشركات القاطنة بهذه الحاضنة المتخصصة 31 شركة تعمل معظمها في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة، وقد أصبحت هذه الحاضنة مثالاً ناجحاً لمراكز الإبداع التكنولوجي في ماليزيا حيث تقوم أيضاً بتمويل العديد من المشروعات في التكنولوجيا المتقدمة. وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية خصوصاً في مجالات برمجيات الحاسب الآلي والوسائط المتعددة، حيث تمت إقامة مشروع (Multimedia Super Corridor, MSC)، والذي يعتبر من أضخم المشاريع في مجال الوسائط المتعددة في ماليزيا.

2- مركز الإبداع التكنولوجي:

المركز افتتح في فبراير 1999، ومنذ تلك الفترة يعمل به عدد من الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

3- مركز التكنولوجيا الذكية:

افتتح هذا المركز في سبتمبر 1999، ويوجد به حوالي عشر شركات تعمل بنجاح ومعظم هذه الشركات تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية.

التجربة المصرية (الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال)

أشار عيساني (2013) بأن التجربة المصرية هي التجربة الأولى على مستوى العالم العربي، والتي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج يتضمن أنواع مختلفة من الحاضنات تحتضن عدداً من المشروعات في عدة محافظات، لتجسيد هذه التجربة تم إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال في يوليو عام 1995 والتي كانت تهدف أساسا إلى:

- نشر وتنمية ثقافة العمل الحر ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة بكافة أنواعها عن طريق وضع آليات تسمح بتقدم كافة الخدمات الاستشارية، الفنية الإدارية، التمويلية والتسويقية عن طريق مفهوم حاضنات الأعمال.
- إنشاء وإقامة وإدارة حاضنات الأعمال والتجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية والإشراف على أعداد وتكوين الكفاءات البشرية في مجال الحاضنات.
- الإشراف على برامج التعاون مع الهيئات الدولية في مجال الحاضنات.

وقد وضعت الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال أسس خطة استراتيجية لإقامة 21 حاضنة أعمال وتجمعات ذات وحدات دعم تكنولوجي وعلمي وصناعي، تغطي كافة أنحاء جمهورية مصر العربية، وذلك خلال الخطة الزمنية التي كان من المفترض الانتهاء منها في المدة (1997-2003) من خلال تمويلها الصندوق الاجتماعي للتنمية. فقد قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل إقامة وإدارة أثني عشر من حاضنة الأعمال والتجمعات العلمية والتكنولوجية والصناعية تغطي بعض محافظات جمهورية مصر العربية حتى نهاية يوليو 2001.

تجربة الكويت (حاضنة الشويخ الحرفية)

اهتمت دولة الكويت في الآونة الأخيرة بحاضنات الأعمال إيماناً منها بالدور الكبير الذي تلعب هذه الحاضنات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بالإضافة إلى توقعها بأن تقوم هذه الحاضنات من خلال إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحل مشكلة التوظيف من خلال استيعابها للشباب الكويتي، ولذا قامت حكومة دولة الكويت من خلال مؤسساتها المختلفة بإنشاء عدة مجمعات وحاضنات للأعمال.

ويمكن عرض حاضنة من الحاضنات الكويتية "حاضنة الشويخ الحرفية" كما بينها الهاجري (2015): أنشئت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في عام 1892م وكانت رسالتها الأولى هي تنمية الموارد البشرية من أجل بناء الكويت، وقد كان الغرض من الهيئة هو توفير القوى العاملة الوطنية وتنميتها بما يكفل مواجهة القصور في القوى العاملة الفنية الوطنية وتلبية احتياجات السوق والتنمية في الدولة.

وانطلاقاً من مسؤولية الهيئة باعتبارها مسؤولة عن أعداد العمالة الفنية في الكويت، فقد قامت بإنشاء لجنة تأسيسية متخصصة لدراسة مشروع مركز للأعداد المتكامل لمبادري تأسيس المشروعات الخاصة الصغيرة، ويتوافق هذا المشروع مع توجهات الدولة في تشجيع الخريجين في الانخراط في برامج المشروعات الصغيرة، وفكرة مشروع الأعداد المتكامل لمبادري تأسيس المشروعات الخاصة الصغيرة تؤديها حاضنات المشروعات الصغيرة.

التجربة الأردنية (المجموعة الأردنية للتكنولوجيا)

كانت البداية الأولى لدعم المشاريع الصغيرة عن طريق إنشاء التجمع الوطني الأردني لحاضنات الأعمال والتكنولوجيا (المجموعة الأردنية للتكنولوجيا) والتي تأسست عام1988م، تسعى إلى تقديم مجموعة من الأهداف:

1. دعم أفكار الرياديين والأبحاث وتحويلها إلى أعمال ناجحة اقتصادياً وتجارياً.
2. توفير الموارد والإمكانيات المتاحة من أجل خدمة المشروعات الصغيرة وإنجاح مشاريعها.
3. ربط المشاريع الصغيرة بالمشاريع التقنية المتطورة.
4. تشجيع التطور التقني بما يخدم المشاريع الناشئة (نعمة، 2017).

تجربة دول مجلس التعاون الخليجي (قطاف، 2016)

إن دول مجلس التعاون الخليجي بذلت جهوداً معتبرة في دعم ريادة الأعمال وإنشاء المشاريع الصغرية، ففي سنة 2003 في المنامة عاصمة البحرين تم تأسيس أول حاضنة أعمال في دول المجلس بتمويل من بنك التنمية البحريني ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بالتعاون مع وزارة الصناعة البحرينية.

أما في المملكة العربية السعودية فقد ساهم برنامج "بادر" الذي تأسس في سنة 2008 بإقامة عدد من حاضنات الأعمال في مختلف مناطق المملكة ساهمت بشكل كبير في دعم الأفكار المبتكرة والريادية في قطاعات عالية التقنية خصوصا لدى طلبة الجامعات.

وفي الأمارات العربية المتحدة في 2009 تم تأسيس مركز دبي للمؤسسات من أجل احتضان ودعم المشاريع الناشئة في قطاع الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يقع المركز في المنطقة الحرة بمطار دبي، كذلك قام صندوق خليفة بأبوظبي عام 2009 بتمويل احتضان المشاريع (228) مشروعاً باعتماد مالي قارب 398 مليون درهم.

أما في سلطنة عمان فتم تأسيس واحة مسقط للمعرفة كأول برنامج لاحتضان الأعمال بالتعاون مع برنامج المملكة المتحدة لحدائق التكنولوجيا، بهدف تمويل واحتضان المشاريع الناشئة ونقل التكنولوجيا، كذلك قامت واحة مسقط للمعرفة بتأسيس منجم المعرفة كحاضنة أعمال توفر لمنتسبيها كل خدمات الاحتضان والمرافقة.

وفي قطر تم تأسيس حديقة العلوم والتكنولوجيا سنة 2008 بإنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التجربة المغربية (حاضنة فضاء المقاولة)

تأسست أول حاضنة للمشروعات في المغرب تحت مسمى فضاء المقاولة سنة 1998م، وبرعاية المصرف الشعبي، وذلك انطلاقاً من تجربته في مجال تقديم القروض للمشروعات الصغيرة وكافة وسائل الدعم والرعاية لها. وقد حددت مهام هذا الفضاء على النحو التالي:

1. توفير كافة الإمكانيات الداعمة لانطلاق أي مشروع جديد.
2. المساعدة في أعداد الدراسات اللازمة والخاصة بأي مشروع.
3. إنشاء مركز خاص بتوفير النصح والمشورة حول مرحلة التأسيس والعمل.
4. توفير الخدمات المكتبية والإدارية والمالية.

5. نشر ثقافة فكر الحاضنات ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (الطيب ومحمد، 2017).

واقع حاضنات الأعمال في ليبيا

ذكر الصويعي (2018) نشأة ومفهوم حاضنة الأعمال في ليبيا، حيث تم نشأت حاضنات الأعمال في ليبيا بموجب القرار رقم (846) لسنة 2008م، الصادر عن اللجنة الشعبية العامة(سابقا) بشأن النظام الأساسي بحاضنات ومراكز الأعمال. حيث تعد مراكز الأعمال والحاضنات من أهم هياكل الدعم والمساندة للراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة، وتعرف حاضنات الأعمال وفق المنظور الليبي على أنها: "جهات تهدف إلى دعم وتطوير وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال تقديم إطار متكامل يشمل توفير الأماكن والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم المخصصة لمساعدة أرباب تلك المشروعات سواء إنتاجية أو خدمية أو متخصصة". وتنقسم حاضنات الأعمال إلى الأنواع التالية:

- حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات.
- حاضنة التقنيات الزراعية والحيوية.
- حاضنة جامعة بنغازي.
- حاضنة ريادة أعمال جامعة طرابلس.
- حاضنة أعمال «LEAP».

ويمكن توضيح حاضنات الأعمال في ليبيا والخدمات التي تقدمها كل حاضنة (الصويعي، 2018):

حاضنة أعمال «LEAP»: أطلق مركز جسور للدراسات والتنمية حاضنة أعمال نسائية في ليبيا، والذي يهدف إلى تقديم بيئة مبتكرة لأصحاب المشاريع من النساء الواعدات والشركات الناشئة لرعاية أفكارهم وتعزيز خدماته حيث تسعى إلى تعزيز أعمال ومشاريع النساء، عبر إتاحة توفير بيئة داعمة ومريحة للنساء وبأجر رمزي، ويطمح (جسور) إلى دعم مجتمع رائدات الأعمال الطموحات من خلال توفير التدريب، والمحادثات المفتوحة، وتسهيل تبادل الأفكار والخدمات من خلال التوجيه والإرشاد ومجموعة استشارات الأعمال.

الخدمات التي تقدمها الحاضنة:

–مركز الحاضنة يوفر خدمة استلام وتسليم منتجات صاحبات المشاريع إلى عملائهم لتقليل المخاوف الأمنية.

–إضافة إلى برامج التوجيه للمشاريع النسائية والتدريب لمساعدة الأعضاء في استراتيجيات الأعمال والتسويق.

حاضنة جامعة بنغازي: تعتبر أول حاضنات أعمال بالجامعات الليبية، تهدف إلى تعزيز روح المبادرة لدى طلبة وخريجي جامعة بنغازي ونشر ثقافة الريادة والاعتماد على الذات ومساعدتهم على تأسيس مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة تحقق قيمة مضافة بما يساعد على دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وتم افتتاح هذه الحاضنة في 13 / 11 / 2012 كتتويج لجهود البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع مركز البحوث والاستشارات بالجامعة للمساهمة في بناء السعة والقدرة الإبداعية والابتكارية لليبيا والخاص بالاستثمار في رأس المال المعرفي وبناء اقتصاد مبني على المعرفة ويتمثل الدور الأساسي الحاضنة الجامعة في احتضان الأفكار الإبداعية للطلبة والمساهمة في تحويل الأفكار الناجحة إلى منتجات وخدمات تجارية.

الخدمات التي تقدمها الحاضنة:

– توفير المعلومات والإرشاد للرياديين وأصحاب الأفكار الابتكارية وتقدم الاستشارات الفنية والاقتصادية.

– تدريب المحتضنين على إدارة المشاريع وانجاز دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.

– مواكبة عملية تأسيس المشاريع الرائدة وتطوير الأعمال القائمة.

– احتضان المشاريع المتميزة داخل الحاضنة ورعايتها في مراحلها المبكرة حتى برقق النجاح المطلوب.

– تمكين الطلبة من أصحاب المشاريع الرائدة من الحصول على التسهيلات المالية من الجهات التمويلية التي تناسب مشاريعهم.

حاضنة تقنية الأعمال الزراعية: أنشئت بموجب القرار رقم (53) لسنة 2009 م، وتهدف الحاضنة إلى تشجيع ودعم إطلاق مشاريع جديدة في مجال التقنية الزراعية والحيوية. وتحتضن الحاضنة مشاريع رائدة للباحثين والتقنيين في مجالات التقنية الزراعية والحيوية والتي لديها القدرة على النمو لتصبح شركات واعدة وذات قيمة عالية. الخدمات التي قدمتها الحاضنة:

1– المساعدة في وضع خطة العمل القائمة.

2– تقديم استشارات إدارية وتسويقية ونصائح قانونية.

3– تقديم خدمات لوجستية من طباعة مستندات.

4– تطوير مهارات التسويق والترويج.

من خلال ما تقدم فقد حاولت الباحثة تقديم إطار عام حول موضوع حاضنات الأعمال من حيث مفهومها، ونشأتها وأنواعها، وأهدافها، وعوامل نجاحها، وأهم الخدمات التي تقدمها الحاضنات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تساعد المؤسسات المحتضنة على النمو والتطور.

كما تم عرض مجموعة من التجارب الدولية والعربية في مجال حاضنات الأعمال والنتائج الإيجابية التي حققتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن لدولة ليبيا الاستفادة منها والاحتذاء بها في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج:

1. تأخر صدور القوانين المنظمة لنشاط حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
2. ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. غياب الوعي والثقافة بتبني هذه الأليات ونقص في الخبرات التنظيمية والتوجيهية التي تعمل على نشرها.
4. وجود نقص في حاضنات الأعمال في الدول العربية على الرغم من الدور الكبير والهام
5. الذي تلعبه هذه الحاضنات في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
6. غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني.
7. العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات في ليبيا والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات.
8. غياب الجهات الداعمة لإنشاء الحاضنة سواء من القطاع الخاص والقطاع العام.

التوصيات

1. ضرورة تحديد أهداف الحاضنة من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات ومتطلبات السوق وكذلك متطلبات التنمية الاقتصادية.
2. إن دراسة التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، خصوصا في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وفرنسا وغيرها، يساعد دول العالم العربي وخصوصا ليبيا على إثراء تجاربها وتكييفها بما يتوافق مع خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية.

3. ضرورة أن تساهم مؤسسات القطاع الخاص من خلال الجمعيات ومؤسسات ورجال الأعمال على دعم حاضنات الأعمال.
4. تفعيل دور الحاضنات في عملية التنمية من خلال العمل على سن وتعديل كافة القوانين والتشريعات التي تسهل إنشاء وعمل حاضنات الأعمال.
5. الاستفادة من التجارب السابقة لإقامة الحاضنات التكنولوجية في الدول المتقدمة وبعض الأقطار العربية، وذلك للاستفادة من تجربتها في إقامة الحاضنات وتفادي المشاكل التي واجهتها.
6. يجب القيام بدراسة مدى إمكانية وجدوى إطلاق مشروع الحاضنة قبل إنشاء أي حاضنة، بحيث يجب أن تتطابق طبيعة الحاضنة مع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

الشبراوي، إبراهيم عاطف (2005). حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية. الرباط، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، المغرب.

أبو قحف، عبد السلام (2001). *دراسات في إدارة الأعمال*. الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفني، مصر.

المكتب الإقليمي للدول العربية (2003). *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*. الأردن، عمان، المطبعة الوطنية.

السنوسي، رمضان وبشير، عبد السلام (2003). *حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة*. ليبيا، بنغازي، دار الكتب الوطنية.

الصويعي، هند خليفة (2018). واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 1(4)، 255-228.

الشميمري، أحمد وسرور، علي سرور (2014). *حاضنات الأعمال: المفاهيم والتطبيقات في الاقتصاد المعرفي*، كتب مؤلفين، الرياض.

الطيب، بولحية، ومحمد مرابط (2017). حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض لبعض التجارب العالمية الرائدة مع الإشارة لحالة الجزائر، *الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، 06،07 ديسمبر، 1-18.

القواسمة، ميسون (2010). *واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الخليل، فلسطين.

الهاجري، عبد الله سعد (2015). دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت. بحث مقدم *إلى الملتقي العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في 21 أكتوبر*، بالجمهورية التونسية،1-20.

درار فهيمة، وقاسمية وفاء (2015). *حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر.

زودة عمار، بوكفة حمزة (2014). حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر، *مجلة الدراسة المالية والمحاسبية والإدارية*، العدد الثاني

عبد الهادي إيثار، سعدون محسن (2012). دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، (30)، 80-67 متاح على الموقع: http://iefpedia.com

عيساني، سهيلة (2013). *دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة حاضنة ولاية عنابة*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

عبد الله، بلعيدي (2018). دور حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التجربة الصينية وماليزية نموذجا. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*. (11)، 151-124.

عبد السلام وآخرون (2012). حاضنات الأعمال التقنية ودورها في مرافقة ودعم المشاريع الناشئة: التجربة الصينية وماليزية والفرنسية والأمريكية، بحث مقدم *للملتقى الوطني الأول: حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 ابريل، 33.

عبد الرحمان، لعور. (2015). *دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، دراسة حالة حاضنة ولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جزائر.

شليق عبد الجليل، ومدخل خالد (2017). دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الجزائر"، *وقائع المؤتمر الدولي الأول للإدارة والعلوم الإنسانية 15-17يوليو*، ماليزيا، 1-17.

صالح، طبيب (2013). *سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية: دراسة حالة حاضنة ورقلة، غرداية*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصادية، الجزائر.

دلي، شذي (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تجارب مختاره وإمكانيات تطبيقها في العراق. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، 10(1)، 359-407.

رحيم، حسين (2010). نظام حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، جامعة سطيف، العدد (2). 171-164.

قطاف، أحمد (2016). فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي: قراءة في تجارب: ماليزيا، مصر، الأردن، دول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة الاقتصاد والتنمية*– مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، (5)، 170– 186.

غياظ، شريف (2007). حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، 60. جامعة بسكره، الجزائر.

كريم، قاسم وعدمان مريز (2006). دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *الملتقي الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الغربية يومي 17و18 ابريل*، 545–552.

نعمة، نغم حسين (2017). دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة: دراسة حالة تجارب بعض البلدان. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، العدد112، 72–90.

إدارة الحاضنات ومراكز الأعمال (2016)، بوابة المشروعات، العدد7:
http://sme.ly/sme1/ar/wp-content/uploads/2016/08/mag4.pdf

حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة دولة الجزائر

د. لخضر محمد عبد القادر عيسى
كلية الحقوق - جامعة أبوبكر بلقايد - الجزائر
lakhdar.aissi@univ-tlemcen.dz

د. عائشة محمد حسن العربي
كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة
a.alarabi@eps.misuratau.edu.ly

الملخص

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرضة للزوال في السنوات الأولى لنشأتها، مما أدى إلى خلق هيئات جديدة لدعم هذه المؤسسات الناشئة وضع آليات تدعم عملياتها على الأقل في السنوات المبكرة من دورة حياتها، وكآلية من آليات الدعم جاءت فكرة حاضنات الأعمال والتي تنظر إلى المؤسسات كوليد يحتاج للحضانة والرعاية بهدف زيادة حظوظها في النجاح فتعمل على حمايتها من خلال تقديم خدمات تقنية واستشارية كتسهيل الأعمال الحكومية وأيضا استشارات قانونية بخصوص آليات الإنشاء وأخرى تكوينية كتنظيم الدورات التدريبية للموارد البشرية المنتسبين للحاضنة وأخيرا خدمات محاسبية ومالية كتقديم المساعدة في الحصول على قروض مصرفية بدون فائدة في بالشكل الذي قد يجعل هذه المؤسسات ترقى إلى مكانة المؤسسات الناجحة. من خلال هذه الورقة البحثية نهدف إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر، ومدى مساهمتها في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال.

Abstract

Small and medium enterprises became vulnerable in the early years of their establishment. This led to the creation of new bodies to support these start-ups, and to find mechanisms to support their operations at least in the early years of their life cycle. As a mechanism of support came the idea of business incubators, which look to institutions as an infant that needs an incubation and care in order to increase its chances of success. These incubators work to protect the said enterprises through the provision of technical and advisory services such as facilitating government works and also the legal advice on the mechanisms of starting. It also includes other forms of training such as organizing training courses for human resources associate and finally accounting services Financial assistance, such as providing access to bank interest-free loans in a way that may make these institutions live up to the status of successful institutions. So, through this paper, our aim is to identify the status of business incubators in Algeria and their contribution to the support and promotion of small and medium companies.

***Keywords:** small and medium companies, business incubators*

المقدمة

تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، حيث أخذت جانبا كبيرا من الاهتمام من قبل المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ومع اتفاق وفهم واضح بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال ومؤثر في معظم الدول باختلاف مستويات النمو فيها (بن عمان،2016: ص،484).

وفي الفترة الحالية تعد حاضنات الأعمال آلية دعم تستهدف حضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية، وأيضا تعتبر من أكثر المنظومات تم ابتكارها في السنوات الأخيرة فاعلية والأكثر نجاحا في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية. وفي الأساس، أن حاضنات الأعمال أقيمت لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة (زميت،2014–2015: ص، أ، ب).

تأسيسا على ما سبق، نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر، وما مدى مساهمتها في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التطرق بالدراسة إلى المحاور الأساسية التالية:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: التحديات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثالث: مفهوم حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها؛

المبحث الرابع: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاختلاف في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة بين الدول، وكذلك التكنولوجيا المستخدمة وتعدد المعايير واختلاف تطبيقها؛ جعل من الصعوبة الوصول إلى تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لذا سنتطرق للتعريفات التالية:

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت بعض الدول والمنظمات الدولية تعريفا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نوع نشاطها الاقتصادي والبعض الآخر على درجة أو مستوى تنمويا والظروف الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من

وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم فإن وجود تعريف واضح ومحدد داخل البلد الواحد هو أمر ضروري، وذلك من أجل (لرقط،25-28 ماي 2003، ص،03):

- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لها.
- تسهيل التنسيق بين الجهات والمشاريع في مجال دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إلى هنا سيتم التطرق إلى أهم التعريفات الشائعة والمستعملة في بعض الدول:

1 – تعريف الإتحاد الأوربي: (OLOSUTEAN MARTIN , 2011, p , 24.) المفوضية الأوربية تقترح التعريف التالي للتمييز بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على عدد العمال أو عائداتها أو مجموع الميزانية السنوية الخاصة بها: (وذلك وفق توصية المفوضية الأوربية لسنة 2003):

- **المؤسسة المصغرة:** هي التي توظف أقل من 10 عمال ولا يتجاوز قيمة مبيعاتها 2 مليون يورو أو مجموع الميزانية السنوية لا تتعدى 2 مليون يورو.
- **المؤسسة الصغيرة:** هي المؤسسة التي توظف ما يقل عن 50 عاملا، ولا تتجاوز مبيعاتها أومجموع ميزانياتها 10 ملايين يورو سنويا.
- **المؤسسة المتوسطة:** هي التي يعمل بها أقل من 250 عاملا وقيمة المبيعات أقل من 50 مليون يورو، أومجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 43 مليون يورو سنويا.

2 – تعريف المشرع الفرنسي: هي" المؤسسات التي توظف أقل من 250 عامل ولا تتجاوز مبيعاتها السنوية 50 مليون يورو أو التي لا تتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 43 مليون يورو" , 2011 , DANG) .p, 65)

3 – تعريف مصر: حتى تاريخ صدور القانون رقم 141 لسنة 2004 بشأن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادر في يوليو 2004 لم يكن يوجد بمصر تعريف للمؤسسات الصغيرة المتوسطة، (السالوس، 2005، ص،44)، وقد عرف اتحاد الصناعات المصري فيما بعد المؤسسات الصغيرة جدا بأنها "تلك التي لا يزيد رأسمالها عن 50 ألف جنيه ويكون عدد العاملين لا يزيد عن 10 عمال وقيمة المبيعات السنوية تقل عن 5 ملايين جنيه، في حين يتراوح عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة بين 10 و 100 عامل، وتحقق وقيمة المبيعات السنوية بين5 و50 مليون جنيه، وذات رأس مال يتراوح ما بين 50 ألف و

5مليون جنيه، أما المؤسسات المتوسطة الحجم فهي تلك التي لا يزيد عدد عمالها عن 100 عامل، ولا يتعدى كل من رأسمالها و قيمة مبيعاتها 50 مليون جنيه" (العايب، 2011، ص، 169).

4 – تعريف الجزائر: تحقيقا للانسجام في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع اليورو متوسطي وتوقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في يونيو سنة 2000؛ أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمد عليه الإتحاد الأوروبي (سالمي،مارس 2012، ص،130.)، حيث إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جاء بموجب إقرار وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو القانون رقم 17–02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ10 يناير سنة2017 (القانون رقم 17–02، 2017، ص،04)، الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية، والتي تنظم عمل هذه المؤسسات، حيث جاء في المواد 10/9/8/5 على التوالي الإطار القانوني لتعريفها، ولأول مرة تعرف المؤسسة الخاصة إطار قانوني في الجزائر (القانون رقم 17–02، 2017، ص،04) وقد تضمن مفهوما اقتصاديا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتركيز على حجمها، وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المعتمدة في مختلف الدول لتصنيف هذه المؤسسات غير موحدة حيث تختلف باختلاف اقتصاديات كل دولة (عبد المطلب، 2009، ص24–40).

1 – التعريف: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

– تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

– لا يتجاوز قيمة مبيعاتها السنوية أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

– تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 أدناه.

يقصد في مفهوم هذا القانون، بما يأتي:

*الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

*السنة التي يعتمد عليها: بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل.

*الحدود المعتبرة لتحديد قيمة المبيعات أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة عشر (12) شهرا.

*المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يملك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة (أ) مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المادة 05، القانون رقم 17-02، 2017، ص، 06).

2 – المؤسسة المتوسطة: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، وقيمة مبيعاتها السنوية ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) مليارات دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتين (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري (المادة 08، القانون رقم 17-02، 2017، ص 06).

3 – المؤسسة الصغيرة: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، وقيمة مبيعاتها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتين (200) مليون دينار جزائري (المادة 09، القانون رقم 17-02، 2017، ص،06).

4 – المؤسسة الصغيرة جدا: تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (01) واحد إلى تسعة (09) أشخاص، وقيمة مبيعاتها السنوية أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري (المادة 10، القانون رقم 17-02، 2017، ص، 06).

وتجدر الإشارة أن المشرع الجزائري استمد هذه المعايير من توصية اللجنة الأوروبية بشأن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يفسر إرادة السلطة العمومية التوجه إلى اقتصاد السوق بإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (شلغوم، 2014-2015، ص 29).

ويمكن توضيح مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة طبقا لمعايير الاتحاد الأوربي الجدول رقم (1) وذلك كما يلي:

(جدول 1) تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة طبقا لمعايير الاتحاد الأور ((guillaume , 2008,p,189

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (باليورو)	مجموع الأصول السنوي (باليورو)
المصغرة	من1الى9	أقل من 2 مليون	لا يتجاوز 2 ملايين
الصغيرة	من 10الى 49	أقل من 10 مليون	لا تتجاوز 10 مليون
المتوسطة	من50 إلى 250	أقل من 50 مليون	لا تتجاوز 43 مليون

مما سبق ذكره يتبين أن المشرع الجزائري اعتمد على المعايير الثلاثة لتصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتي هي (عدد العمال، معيار رقم الأعمال السنوي، معيار مجموع الأصول)، ويمكن تلخيصها في الجدول رقم (2):

(جدول 2) معايير تصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الأصول
المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20مليون دج
الصغيرة	من 10إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
المتوسطة	من50إلى 250	400 مليون دج	لا يتجاوز 200مليون دج إلى (1) مليار دج

من خلال ما سبق ذكره عرف البعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: مجموعة من المؤسسات توظف عددا معينا من الأيدي العاملة وذات قيمة المبيعات السنوية وتتمتع ببساطة هيكلها التنظيمي وتستعمل طرقا غير معقدة، فهي لا تستدعي توفير مجهودات إدارية ولا أموال كبيرة ولا تكنولوجية مكلفة.

نلاحظ أن التعريف السابق لا يتسم بالدقة، مقارنة بالمعايير الأساسية التي حددها القانون التوجيهي رقم 17–02 لتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيث نستخلص أن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يضفي عليه مفهوما اقتصاديا يمكن توضيحه في الآتي: "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل تصنف طبقا لمعيار الحجم إلى مجموعات: مصغرة، صغيرة ومتوسطة على أساس المؤشرات التالية: عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية، وكذلك الاستقلالية" (شلغوم، 2014 – 2015، ص، 32).

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل للشباب والكوادر الفنية والحرفية المتوسطة بكلفة استثمارية منخفضة، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة تجاوزت 90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم، وتشغل ما بين 50% و60% من إجمالي قوة العمل وتوفر الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوربي (زياري، 2007، ص، 169).
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حل مشكلة ندرة رأس المال في معظم الدول النامية، فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسطة لخلق فرص العمل، حيث أثبتت الدراسات أن متوسط تكلفة فرصة العمل من الاستثمار في الصناعات الصغيرة تقل ثلاث مرات عن متوسطة تكلفة فرصة العمل في الصناعات الكبيرة.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم صادرات الدولة، حيث تلعب دورا مهما من خلال سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية كونها تتميز بالقدرة على الانتشار الجغرافي، ويرجع ذلك إلى تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها (بن ناصر، 2010، ص، ص، 54،53–57).

المبحث الثاني: التحديات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

❖ **مشاكل متعلقة بالمحيط الداخلي:**

أولا: مشاكل تتعلق بالموارد البشرية: من بين أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالموارد البشرية نجد:

1– عدم كفاءة الإدارة: كون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدار بواسطة صاحبها الذي يتخذ جميع القرارات الهامة، وهذا الاعتماد المباشر على صاحب المؤسسة هو في جميع النواحي الإدارية، يعاب عليه أن قدرة الشخص الواحد محدودة غالبا، حيث يعتمد صاحب المؤسسة على الخبرة والفطرة، وهما عاملان

ينقصهما الكثير بالنسبة للنواحي الإدارية، وبذلك لا تتوافر الخبرة الإدارية الكافية (العطية، 2009، ص، 19).

2- نقص التسيير: حيث إن ضعف التسيير وعدم فعاليته في مختلف المستويات يرجع بالأساس إلى افتقار معظم المسيرين للتفكير الديناميكي، الذي يُمكن من احداث التغيير المناسب باستخدام الأساليب والمناهج الإدارية الحديثة (برحومة ومهديد، 2012، ص 242).

ثانيا: مشاكل تتعلق بالمواد الأولية: من بين أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالمواد الأولية نجد:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاتستفيد من الامتيازات والخصومات التي تمنح عند شراء بعض المواد الأولية لاحتياجاتها المحدودة.

2- وجود مشاكل تتعلق بالحصول على المواد الأولية نتيجة لقصور في التمويل.

3- عدم وجود أجهزة مختصة تتولى القيام بعمليات الاستيراد لصالح هذا النوع من المؤسسات.

ثالثا: مشاكل فنية واستشارية: والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

1- **الموقع غير الملائم:** حيث تعتبر عملية اختيار الموقع الملائم للمؤسسة مزيجا من العلم والفن وغالبا ما يتم اختيار مواقع العمل دون دراسة جيدة ودون بحث وتخطيط فعملية اختيار الموقع من الأمور الهامة.

2- **عدم القدرة على التحول:** حيث إنه بعد بداية العمل بفترة ونموه؛ فإن ذلك يتطلب أسلوبا إداريا مختلفا، فالسياسات التي كانت مناسبة وأدت إلى تحقيق الأرباح في بداية العمل تصبح غير مناسبة بتوسيع العمل ونموه أو تصبح الإدارة غير فعالة، فالنمو يتطلب تفويضا للصلاحيات وهذا ما يرفضه العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العطية، 2009، ص 20) .

❖ **مشاكل متعلقة بالمحيط الخارجي:**

أولا: المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل كبيرة في إيجاد الأرض اللازمة لإقامة ورشات العمل أو المصنع نظرا لحظر إقامة بعض هذه النشاطات في مناطق معينة، وأيضا لا تكون هناك رغبة لصاحب المشروع بإقامة مشروعه في مناطق جديدة نظرا لافتقارها للخدمات والمرافق العامة.

ثانيا: المشاكل المتعلقة بالجانب التمويلي: تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخرا وبشكل كبير بفعل ضغوط الأزمة الاقتصادية، أو بفعل الحاجة إلى التطور؛ لمصادر التمويل الخارجية، حيث أدى هذا إلى ارتفاع حاد في ديونها مما ضاعف الأخطار والتهديدات عليها، وعموما يمكن اختصار المشاكل التمويلية المتعلقة بها فيما يلي:

1- مشاكل تتعلق بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع.

2- مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات الممولة أو المانحة للائتمان، فضلا عن عبئ الفوائد، حيث تشترط البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القروض ضمانات تتجاوز قيمتها نسبة 150% من قيمة القرض (بن ناصر، 2010، ص 58).

ثالثا: المشاكل الإدارية:

والتي تتركز في:

1- غياب الهياكل التنظيمية والإدارية واللوائح الداخلية المنظمة لعمل كافة المفاصل الوظيفية وعدم تحديد المسؤوليات، وهذا راجع إلى جهل أصحاب هذه المؤسسات بأسس التنظيم بشكل عام.

2- صعوبة توفير برامج التدريب المناسبة؛ نظرا لضعف الإمكانيات المادية، وعدم قناعة الإدارات بجدوى التدريب (بن نعمان، 2016، ص،493-494).

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن أن نحصر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا في النقاط التالية (شبوطي، 2002، ص، 108):

1- تحدي الاتصالات: تعتبر المعلومات المورد الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلابد من وجود نظام فعال للاتصالات، والمقصود به السماح للمعلومات بالمرور من المرسل إلى المستقبل من خلال وسيلة اتصال وفي أسرع وقت ممكن، ويمثل عدم استخدام هذه المؤسسات لهذه الوسائل نوعا من التحدي بحيث في ظل غياب هذه الوسائل تضيع الفرص التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لغياب الاتصال بين العاملين الداخلي والخارجي.

2- تحدي ثورة المعلومات: يعرف نظام المعلومات بأنه النظام الذي يجمع البيانات من المصادر المختلفة ويحولها حسب احتياجات المستفيدين منها، لذلك تصمم نظم المعلومات من أجل تزويد الإدارة

بالمعلومات الفورية التي تساعدها على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، بحيث أصبحت هذه التقنية من المتطلبات الأساسية في هذا العصر، وإن عدم محاولة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من مزاياها لا يرجع للبعد المادي بقدر ما يرجع للبعد الثقافي والمعرفي، لأن تكلفة الاستفادة من هذه التقنية تتجه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ مع زيادة انتشارها، وهذا يعتبر تحديا للمؤسسات المعنية.

3- تحدي التجارة الإلكترونية: تشير الإحصاءات إلى أن مستخدمي شبكة الإنترنت في زيادة كبيرة، وينعكس ذلك على إمكانية جمع المعلومات الأولية عن العملاء وزيادة مصادر المعلومات، والتسويق المحلي والدولي من خلال الإعلان والتعرف على الرغبات.

4- تحدي متطلبات البيئة: تؤكد الدراسات أن معظم الصناعات أقيمت في مواقعها دون اعتبار لمقتضيات التخطيط البيئي بصفة عامة، كذلك لم تتخذ مسبقا الإجراءات الواجب اتخاذها في مثل هذه الحالات، خاصة فيما يتعلق بتقدير حجم خدمات البنية الأساسية اللازمة للمؤسسة الصناعية وتوفيرها في الوقت والمكان المناسبين، مما يشكل ضغطا على المرافق العامة، وهو ما يؤدي إلى خلق مشكلات التلوث خاصة في المناطق العشوائية التي لا تتمتع بخدمات مثل هذه المرافق.

6- تحدي المنافسة الحادة: أصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد مكانا أمنا في ظل المنافسة الحادة لتسويق منتجاتها على المستوى العالمي، وعليه وجب عليها القيام بدراسة شاملة ودقيقة للمنافسين عن طريق توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات، حتى يسهل التعامل معهم في السوق، حيث تجاهل المنافسة يمثل نقطة ضعف إستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (شبوطي، 2002، ص، 110).

المبحث الثالث: مفهوم حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال

تعريف حاضنات الأعمال: يمكن تعريف حاضنات الأعمال على أنها "منظمة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة منظمات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، وقد تكون هذه المنظمات تابعة للدولة أو تكون منظمات خاصة أو منظمات مختلطة" (سلطاني، 2013، ص، 76). وتعرفها الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال بأنها "هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات الناشئة

ورجال الأعمال الجدد حيث توفر لهم الوسائل والدعم اللازمين والخبرات والدعم المالي وهذا لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس" (ريحان وهوام، 2012، ص، 10).

أنواع حاضنات الأعمال وأهميتها:

تمثل حاضنات المشاريع أحد أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة أصحاب الأفكار الخلاقة والابتكارية الجديدة من أجل إقامة المشاريع الجديدة بمختلف أنواعها، ومساعدتها على التكوين والنمو، ومن هذه الأنواع نذكر:

1- حاضنة المشاريع العامة "غير التكنولوجية ": وهي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع، وترتكز في جذب مشاريع الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى.

2- حاضنات تكنولوجية: وهي تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم المالي العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة، من خلال الإعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من معامل وورش وأجهزة وبحوث، بالإضافة إلى هيئة التدريس والباحثين والعاملين كالخبراء في مجالاتهم.

3- حاضنات الأعمال الدولية: ترتكز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية تطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية (عبد الله والوادي، 2012، ص، 128).

4- الحاضنات الإفتراضية: (الحاضنات المفتوحة): وهي الحاضنات التي تقوم من أجل تنمية وتطوير المشاريع والصناعات القائمة بالفعل، وتقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشاريع المحيطة، حيث تقوم بكافة أنشطة الحاضنات التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشروعات، والمراكز البحثية والجامعات، ومعامل البحث، وتوفير الدعم التسويقي والإداري والفني وتقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع.

أهمية حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

لحاضنات الأعمال أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي:

تعمل حاضنات الأعمال على تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر توفير الحماية اللازمة لها والبحث عن مجالات دعمها وضمان استمراريتها لتكون قادرة على التطور والإبداع، وخلق المنفعة الاقتصادية، والقدرة على الإنتاج، وتوفير فرص العمل للأفراد العاطلين عن العمل وخلق الدخول إلى الاستثمار وغيرها من الأمور، ولاسيما في البلدان التي هي أصلا تعاني من نقص حاد في البنى التحتية والتي تعد الأساس لإنطلاق التنمية الحقيقية بمختلف جوانبها، لذا نجد دور الحاضنات يغطي الجزء الأكبر من النقص في بنية هذه البلدان.

أيضا تعد حاضنات الأعمال أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي بتزويد الخدمات والموارد إلى المشاريع المحتضنة وبكلفة رخيصة، ولأن هذه المشاريع تقوم بعد ذلك بدفع الضرائب والرسوم وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير، وكل ذلك من شأنه أن يساعد على توليد موارد مالية للموازنات الحكومية ودعم مسيرة التنمية ويمكن إجمال أبرز الفوائد التي تحصل عليها المشاريع المحتضنة من خلال النقاط التالية:

1- حاضنات الأعمال تحفز وتدعم إنشاء ونمو المشاريع الصغيرة، وخلق فرص العمل في المجتمع.

2- توفر حاضنات الأعمال مناخاً ملائماً لاجتذاب الصناعات والخدمات المطلوبة أو تشجيع صغار المستثمرين للاستثمار بها وجذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا (سلطاني، 2013، ص، 58،59).

المطلب الثاني: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال

تساهم حاضنات الأعمال في تقديم الكثير من الخدمات والتي تساعد على دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة منها الخدمات الإدارية والخدمات الاستشارية وخدمات تسويقية وأخرى مالية إلى جانب خدمات أخرى كتنمية الموارد البشرية.

سنقتصر على دراسة الخدمات الإدارية والخدمات المالية والمحاسبية:

أولا: الخدمات الإدارية والاستشارية: من بين أهم الخدمات الإدارية هي (بن عبد العزيز مازي، 2002، 19):

1- توفير المعلومات والإحصاءات فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة.

2- تقديم معلومات عن المنشآت الأخرى التي تعمل في نشاطات مساعدة لنشاط المنشأة.

3- توفير برامج لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين أهم الخدمات الاستشارية هي:

1- تقديم استشارات خاصة بأعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية.

2- استشارات قانونية بخصوص آلية إنشاء المشروع.

3- استشارات حول آلية الحصول على المعدات اللازمة للمشروع.

ثانيا: الخدمات المالية والمحاسبية: تقوم الحاضنات بمساعدة المؤسسات المنتسبة لها في أعداد خطط العمل اللازمة للاتصال بالراغبين في الاستثمار فيها وهي في طور النمو، كما يمكن لهذه الحاضنات إقامة ندوات للاستثمار تستقطب من خلالها المستثمرين الراغبين، بل ويمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المنشآت، موفرة بذلك مصادر دخل مستقبلية كنتيجة لنمو المؤسسات التي تشارك فيها.

من بين أهم الخدمات المالية هي:

1- المساعدة في الحصول على قروض مصرفية بأسعار فائدة منخفضة.

2- تصميم كافة الخدمات التي تحافظ على إتباع أفضل الطرق من أجل توفير المال.

3- العمل مع البنوك من أجل التقليل من الضمانات المطلوبة.

4- المساعدة في الحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع.

ومن بين أهم الخدمات المحاسبية هي:

1- تحرص الحاضنة على تعليم أصحاب المشاريع المنضمين للحاضنة على أسس المحاسبة وكيفية أعداد الميزانية وأعداد الفواتير.

2- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المالي والمحاسبي.

3- المساعدة في حل المشاكل المحاسبية الناتجة عن عدم الإلمام بالقواعد والإجراءات المحاسبية (محمد القواسمة، 2010، ص،141 -153).

المبحث الرابع: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر:

في إطار البحث عن سبل جديدة ومستحدثة لتنمية وتطوير شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتداء بالدول الرائدة في هذا المجال؛ ونظرا للنجاح الكبير والملموس الذي حققته فكرة حاضنات الأعمال كأحد آليات وسبل دعم هذه المؤسسات في العالم؛ بالإضافة إلى النجاح الذي حققته الحاضنات في بعض الدول النامية، فقد ارتأت الجزائر أن تأخذ أيضاً بهذا المفهوم الجديد.

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإطار القانون والتنظيمي لحاضنات الأعمال، إضافة إلى مفهومها في الجزائر:

ماهية حاضنات الأعمال في الجزائر: عُرِفت حاضنات الأعمال في الجزائر تحت مسمى (مشاتل المؤسسات) في القانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاء ذكرها في نص المادة (20) كما يلي: "تنشأ هياكل محلية تابعة للوكالة تتكون من:

– مراكز دعم واستشارة (مراكز التسهيل سابقا) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمتها الأساسية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانماؤها وديمومتها ومرافقتها.

– مشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها" (المادة 20، القانون رقم 17–02، ص07).

وعليه تجسدت حاضنات الأعمال في الجزائر في شكل مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل ودعم هذه المؤسسات.

ماهية مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والاستشارة:

أولا: مشاتل المؤسسات: تقرر إنشاء مشاتل المؤسسات مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03–78 المؤرخ في 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وعرفت بموجب هذا المرسوم في المادة الثانية بأنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" (المرسوم التنفيذي رقم 03–78، 2003، ص، 13) .

وتتخذ مشاتل المؤسسات أحد الأشكال التالية:

1– المحضنة: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

2– ورشة الربط: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

3– نزل المؤسسات: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث (المادة 02، المرسوم رقم 03–78، 2003، ص، 14).

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد سعت إلى إنشاء إحدى عشرة حاضنة في كل من الولايات التالية: (الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي،

تيزي وزو، الجزائر العاصمة)، بالإضافة إلى أربع ورشات في كل من: الجزائر العاصمة، سطيف قسنطينة، ووهران (زميت، 2014-2015، ص،164).

ثانيا: مراكز الدعم والاستشارة (مراكز تسهيل المؤسسات سابقا): تقرر إنشاء مراكز الدعم والاستشارة مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 79/03 (المرسوم التنفيذي رقم 03-79، 2003، ص، 18) المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز الدعم والاستشارة (مراكز التسهيل سابقا)، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانماؤها وديمومتها ومرافقتها (المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 03-79، ص، 18).

وتجدر الإشارة فيما يخص مراكز الدعم والاستشارة (مراكز التسهيل سابقا) بأنه قد إنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية أربعة عشر مركزا للدعم والاستشارة كمرحلة أولى على مستوى أربعة عشر ولاية هي: (الجزائر العاصمة، بومرداس، تيبازة، البليدة، وكذا الشلف، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، الوادي، جيجل، الأغواط، سيدي بلعباس، غرداية)، وتم إنشاء واحد وعشرين مركزا في مرحلة ثانية ليبلغ عدد المراكز خمسة وثلاثين مركزا (زميت، 2014-2015، ص،165).

المطلب الثاني: مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والاستشارة المهام والأهداف

- **أهداف ومهام مشاتل المؤسسات:**

أولا: أهداف مشاتل المؤسسات: تتمثل أهداف مشاتل المؤسسات فيما يلي :

1- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.

2- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

3- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

ثانيا: مهام مشاتل المؤسسات: تتمثل مهام مشاتل المؤسسات فيما يلي:

1- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة التأسيس لمدة معينة.

2- تسيير وايجار المحلات، حيث تقوم المشاتل بوضع محلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاط المشروع.

3- تقديم إرشادات خاصة، حيث تتولى المشتلة مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها.

- **أهداف ومهام مراكز الدعم والاستشارة:**

أولا: أهداف مراكز الدعم والاستشارة: تتمثل أهداف مراكز الدعم والاستشارة فيما يلي:

1- ضمان تسيير الملفات التي تخص بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة.

2- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها.

3- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحول تطور التكنولوجيا.

4- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

ثانيا: مهام مراكز الدعم والاستشارة: تتمثل مهام مراكز الدعم والاستشارة فيما يلي:

1- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.

2- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية، وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.

3- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير (مدرية الصناعة والمناجم ولاية المسيلة الجزائر،2019).

الخاتمــة

تماشيا على ما سبق ذكره يمكن القول بأن حاضنات الأعمال تُعدّ من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، والتي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والإجتماعية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم وبالخصوص دول العالم الثالث ومنها الجزائر. ومن خلال ورقتنا البحثية خلصنا لأهم النتائج التالية:

1. على الرغم من كافة الإجراءات التي وضعتها الجزائر لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ إلا أنها لا تزال هذه الأخيرة تواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق تطورها.

2. تعتبر حاضنات الأعمال مجرد تجربة حديثة العهد في الجزائر تحتاج إلى المزيد من التحسين حتى تلعب دورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. تعتبر مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والاستشارة مثال حي عن واقع حاضنات الأعمال في الجزائر، حيث إنها تقدم العديد من الخدمات لمنتسبيها من استقبال وتوجيه..الخ.

وأخيراً نطرح بعض التوصيات التالية:

1. التحسيس والتوعية بأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة عند الشباب.
2. التوسع في إقامة حاضنات الأعمال بالقرب من المناطق الصناعية والتجمعات الصناعية، بحيث تكون المشاريع المحتضنة بمثابة المشاريع المغذية لهذه المؤسسات والتجمعات، ومكملة لها ومستفيدة منها.
3. نشر الوعي في أواسط المستثمرين ورجال الأعمال، للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات.
4. ضرورة متابعة المؤسسات المحتضنة بعد الخروج بمشاريعهم، ومحاولة مساعدتهم للنهوض بأعمالهم ولو لفترة زمنية محدودة؛ حتى يستطيع صاحب المشروع الإعتماد على نفسه بشكل تام.

المراجع

أولا: المراجع العربية

المرسوم التنفيذي رقم 78/03، المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق .25 فبراير سنة 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجردية الرسمية العدد 13 المؤرخة في 26 فبراير 2003.

المرسوم التنفيذي رقم 79/03، المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 يحدد الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية العدد 13، المؤرخة في 26 فبراير 2003.

السالوس، طارق محمود عبدالسلام (2005)، حاضنات الأعمال، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.

العطية، ماجد (2009)، *إدارة المشروعات الصغيرة*، (ط3)، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

العايب، ياسين (2011)، *إشكالية المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة منثوري قسنطينة.

القهيوي، ليث عبدالله، الوادي، بلال محمود (2012)، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية. الأردن، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

القانون رقم 17–02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10. يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج. ر.ع 02 الصادر في 12 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 11 يناير 2017.

بن عبد العزيز مازي، عبد الرحمن (2002). دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات *وقائع ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها*، *ال*غرفة التجارية والصناعية بالرياض، المملكة السعودية.

بن ناصر، عيسى (2010)، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة العلوم الإنسانية*، (18)، 53 –54، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

برحومة، عبد الحمدي؛ مهديد، فاطمة الزهراء (2012)، دور المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر– عرض تجربة مؤسسة POLYBEN ببرج بوعريرج، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية*، (07)، 2012– 242، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

بن نعمان، جمال،2016، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مع الإشارة إلى النظام القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر)، *مجلة أبعاد اقتصادية*، (6)، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

زياري، بلقاسم (2007)، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، (07)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر.

زميت، الخير (2015)، *مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – واقع التجربة الجزائرية*–، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر.

لرقط، فريدة، بوقاعة، زينب، بروبة، كاتية (2003)، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية الدولية حول: *تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية*، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

محمد القواسمة، ميسون (2010)، *واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية*، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل.

مدرية الصناعة والمناجم لولاية المسلية الجزائر (2019)، الموقع الكتروني بتاريخ:11-09-2019: http://dim-msila.dz/?p=75

سالمي، رشيد، (2012)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الريح –دراسة ميدانية –، *مجلة البحوث والدراسات العلمية*، (6) جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر.

سلطاني، محمد رشدي، (2013)، *الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة*، الطبعة الثالثة، دار جليس الزمان، الأردن.

عبدالمطلب، عبد المجيد، (2009)، *اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة*، الدار الجامعية.

ريحان، الشريف؛ هوام، لمياء، (2012)، *الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر.

شبوطي، حكيم (2003)، *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التشغيل*، رسالة ماجستير تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

شلغوم، رحيمة (2015)، *ضمانات القرض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر (1)، كلية الحقوق، الجزائر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Dang, Rani Jeanne, (2011), *L'intégration des PME au sein des dynamiques territoriales d'innovation: une approche fondée sur les connaissances. Le cas de deux clusters du Pôle de Compétitivité SCS*, Thèse du Doctorat, Universite de Nice - Sophia Antipolis, France.

Olosutean Martin, Angela, (2011), Innovation et Coopération des Petites et Moyennes Entreprises Une analyse des populations d'entreprises innovantes, Thèse du Doctorat, Université D'orléans, France.

Source: «recommendation 2003/361/CE», selon guillaume, Sylvie, 2008, les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours, peter clang.

استشراف إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي

أ. كريمة الهادي أبوشعالة
المعهد العالي للعلوم والتقنية - الأصابعة
kashaaLa179@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم صيغ التمويل الإسلامية وإمكانية تطبيقها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن أساليب التمويل الإسلامية توفر قنوات عديدة تحقق المرونة في اختيار الأسلوب المناسب، وأن تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية أثبتت نجاحها في هذا الخصوص، وأنها تمثل عامل مشجع لتبنى أساليب التمويل الإسلامية في الاقتصاد الليبي.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة – الصيغ التمويلية الإسلامية.

Abstract

The study aims to identify the most important formulas of Islamic finance and their applicability in financing small and medium enterprises in Libya. To achieve the objectives of the study, a descriptive analytical approach is adopted. The study reaches a set of results, most important of which is that Islamic finance methods provide many channels that offer flexibility in choosing the appropriate method and that the experiences of some developed and developing countries have proved successful in this regard and they represent an encouraging factor for adopting Islamic finance methods in the Libyan economy.

Keywords: Small and medium enterprises (SMEs), Islamic financing formulas.

مقدمة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ذات أهمية كبرى في العديد من الدول المتقدمة والنامية وذلك نظراً لدورها الإيجابي في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في هذه الدول ولما تتمتع به أيضا من خصائص أبرزها توفير فرص عمل والتقليل من معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

ولكي تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدورها التنموي في حركة النشاط الاقتصادي لابد من مواجهة المعوقات التي قد تعترضها والتي تتمثل في عدم مقدرتها في الحصول على تمويل يساهم في إنشاءها واستمرارها وتطورها، وهذا يرجع إلى نتيجة عدم تمكن أصحاب ها من توفير المدخرات المالية الكافية، مما يقودهم للسعي في الحصول على هذا التمويل من المصارف التجارية التقليدية التي تشترط للحصول على التمويل اللازم تقديم ضمانات كبيرة، مما يكون سبب في تفادي أصحاب هذه المشروعات التعامل مع هذه المصارف لارتفاع ضماناتها من ناحية ولمعاملاتها الربوية من ناحية ثانية وللإجراءات الإدارية المعقدة من ناحية ثالثة. ونظراً لهذه الأسباب كانت مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حركة النشاط الاقتصادي في ليبيا متدنية.

إن هذه الورقة البحثية تتناول دراسة موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار استشراف مدي إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية لدعم هذا النوع من المشروعات.

وسيتم تقسيم الورقة البحثية إلى ستة أجزاء: يتناول الجزء الأول منها التعريف بالإطار العام للدراسة، أما الجزء الثاني سيتم فيه مراجعة الدراسات السابقة، في حين يتناول الجزء الثالث المشروعات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في ليبيا، أما الجزء الرابع سيخصص لعرض الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وسيتم في الجزء الخامس تناول تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. في الجزء السادس سيتم عرض النتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة

وللتغلب على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا يكون من المفيد الاستفادة من التجارب الدول المتقدمة وكذلك النامية، وأيضاً البحث على بدائل تمويلية جديدة أخرى تكون أكثر ملائمة لزيادة مساهمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في حركة النشاط الاقتصادي. وتشير الأدبيات الاقتصادية المتاحة أن من أبرز هذه البدائل هي صيغ التمويل الإسلامية التي تبتعد عن التعامل بالفوائد

وتحقق الرضا لطرفي المعاملة ومراعاتها لظروف المتعثرين، لاسيما اتسامها بالتعدد والتنوع، مما يتيح فرصا تمويلية أكبر وأكثر ملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إن **مشكلة الدراسة** يمكن التعبير عليها في التساؤلات الآتية:

- هل تعتبر الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناسبة للتطبيق في ليبيا؟
- كيف نجحت بعض الدول المتقدمة والنامية في زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- تعتبر الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناسبة للاقتصاد الليبي نظراً لأنها توفر قنوات تمويلية عديدة تحقق المرونة بالنسبة للعميل لاختيار الأسلوب الذي يناسبه وبدون سعر فائدة وبما يتمشى مع الشريعة الإسلامية.
- نجحت بعض الدول المتقدمة والنامية في زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي وذلك نظراً لأنها وضعت برامج مشجعة لهذا النوع من المشروعات.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
2. إبراز أهمية الدور التمويلي لصيغ التمويل الإسلامية، وإمكانية تطبيقها في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
3. عرض تجارب بعض الدول الأخرى، واقتراح سبل معالجة المعوقات المحتملة التي تواجه تطبيق صيغ التمويل الإسلامية، وذلك لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار القدرة التنافسية التي تحقق التنمية والنمو الاقتصادي في ليبيا.

منهجية الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافه وذلك من خلال تحليل إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. وسيعتمد البحث في هذا الخصوص على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات والبحوث وغيرها من المصادر الثانوية الأخرى.

مراجعة الدراسات السابقة

دراسة (إدريس،2010) "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية" ركزت الدراسة على توضيح دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وأهم العقبات التي تقف في طريقها وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بواسطة دراسة ميدانية على عينة تتألف من 70 مشروعاً، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أن من الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي صعوبة الحصول على التمويل المصرفي.

– دراسة (بوزيد، 2010) " التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – بنك البركة الجزائري". هدفت الدراسة للتعرف على واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتطبيق على بنك البركة الجزائري وإبراز مزايا تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت على المنهج الوصفي وكذلك منهج المسح باستخدام الاستبيان، وخلصت إلى محدودية مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب قلة الصيغ التمويلية المعتمدة في البنك، وكذلك ارتفاع الضمانات حيث بلغت 120% من قيمة القرض.

– دراسة (الأسرج، 2012) "دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة". وهدفت الدراسة إلى معرفة دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال عرض أهم صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومزاياه ومعوقات استخدامه، وتوصلت لعدة نتائج أهمها أن قطاع التمويل يعاني من افتقاره إلى آلية تقييم المخاطر، وأيضاً ضعف في الكفاءات البشرية.

– دراسة (أبوشنب، 2015) "دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الأردن)". ركزت الدراسة على تقصي دور صيغ التمويل الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في المملكة الأردنية، وتم استخدم المنهج الوصفي وكذلك التحليلي النقدي لتحقيق هذا الهدف، وتم الخروج بمجموعة نتائج أهمها أن هناك عدد من صيغ التمويل الإسلامية تقدم حلول فعالة لتعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات والمتوسطة.

– **دراسة (عبد الله، 2016) "الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة"**. هدفت الدراسة على تشخيص دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، والتعرف على كيفية منح الائتمان للمشروعات، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، وخلصت بجملة من النتائج أهمها عدم قدرة المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وكذلك إهمالها لدراسات الجدوى الاقتصادية، أدى إلى عدم رغبة المصارف في تمويل المشروعات.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في ليبيا

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد في الأدبيات الاقتصادية اتفاق محدد على تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويرجع هذا الاختلاف لوجود عدة معايير منها حجم العمالة وحجم الأموال المستثمرة وكذلك الحصة السوقية وهذا ما يطلق عليه بالمنهج الكمي لتحديد مفهوم المشروعات، أما المنهج الآخر المتبع يرتكز على معايير وصفية مثل طريقة الإدارة وحجم الاستقلالية ومستوى الخدمات المقدمة من الدولة (إدريس، 2010: 44). ويعتبر تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيت حجم العمالة وحجم الأموال المستثمرة من أكثر التعريفات المستخدمة. على سبيل المثال حسب معيار حجم العمالة **منظمة العمل الدولية** عرفت المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمشروعات المتوسطة بأنها " تلك المشروعات التي يعمل بها من 10 إلى 99 عامل. أما **منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها من 20 إلى 100 عامل والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها من 101 إلى 500 عامل. **البنك الدولي** عرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها من 10 إلى 50 عامل والمشروعات المتوسطة من 51 إلى 300 عامل (رحاب والقراح، 2019: 6-7)، وفي ليبيا يتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمعياري عدد العمالة ورأس المال حيث تعتبر المشروعات التي لا يزيد عدد عاملها عن 25 عاملا ورأسمالها 2.5 مليون دينار مشروعات صغيرة، بينما

المشروعات المتوسطة هي التي لا يزيد عدد عامليها عن 50 عاملا ورأسمالها لا يتجاوز 5 مليون (عبد الله، 2016: 15).

وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الدول نظرا لما تتمتع به من خصائص لعل أهمها سهولة تأسيسها بمبالغ محدودة وهذا سبب لإنتاجيتها المحدودة، واتسامها أيضا بطابع الفردية من حيث الإدارة والتخطيط وكذلك قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية لقدرتها على التكييف مع ظروف السوق وقدرتها على توفير فرص عمل للمواطنين نظرا لأساليبها في الإنتاج غير معقدة (كريم والصالحي،2015: 306)، حيث تجاوزت المشروعات الاقتصادية في العالم نسبة 95% وتشغل ما بين (51% – 61%) من إجمالي قوى العمل العالمي، وبذلك تحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وتسهم مساهمة فعالة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤثر بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دوافع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل الدوافع الرئيسية وراء الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، لتوفير فرص العمل للخريجين من الجامعات والمعاهد التقنية، وكذلك توفير فرص عمل لأصحاب الدخل المحدود الذين يرغبون في إقامة مشاريع اقتصادية تساهم في تحسين مستوى دخولهم ولكن لا يملكون التمويل الكافي لإقامة تلك المشاريع، ومن الدوافع الأخرى وراء هذا الاهتمام تشجيع روح المبادرة والابتكار والإبداع من خلال تبني المشروعات التي تعتمد على أفكار جديدة، وأخيراً تنويع مصادر الدخل بدل من الاعتماد على مورد وحيد وهو النفط والمساهمة في إحداث تنمية مكانية للمناطق الريفية.(نورالدين وآخرون، 2017: 9).

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

مند بداية السبعينيات وحتى نهايتها من القرن الماضي يعتبر القطاع الخاص (والذي من بين مكوناته المشروعات الصغيرة والمتوسطة) هو السمة الغالبة على الوحدات الخدمية والإنتاجية في عملية النشاط الاقتصادي في ليبيا. ولكن دور القطاع الخاص القطاع الخاص قد تقلص مند نهاية السبعينيات وحتى نهاية التسعينيات حيت كان القطاع العام هو الكيان المسيطر على حركة النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان محدوداً جداً خلال هذه الفترة. بعد ذلك بدأ التفكير في إعادة النظر في دور كل القطاعين العام والخاص في حركة النشاط الاقتصادي وأجريت بعض التعديلات في التشريعات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي. في سنة 2000 تم إصدار القانون رقم (21) لسنة 2000 بتقرير بعض

الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، ولاحقاً تم إلغاء هذا القانون وإصدار القانون رقم (23) لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري. وقد كان الهدف من هذا التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية في البلاد هو تشجيع القطاع الخاص وخلق المناخ الملائم لنموه. في سنة 2002، تم اعتماد السياسات الاقتصادية التي سيتم تطبيقها خلال الفترة (2007–2002). ولاحقاً في سنة 2007، تم اعتماد السياسات الاقتصادية التي سيتم اعتمادها خلال الفترة (2012–2008) حسب ما هو وارد في البرنامج التنموي. وقد كان الهدف من هذا التوجه الجديد في تعديل التشريعات وإعادة صياغة السياسات الاقتصادية هو تشجع القطاع الخاص بجميع مكوناته من مشروعات متناهية في الصغر إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة. أضف إلى ذلك فإن الدولة الليبية قد قامت بإنشاء بعض المؤسسات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل برنامج حاضنات الأعمال الذي تم تأسيسه سنة 2006 والبرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي تم تأسيسه سنة 2007.

وفي الواقع فإن بيانات تفصيلية وحديثة عن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيت عدد هذه المشاريع والعاملين بها وحجم استثماراتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير متوفرة. ولكن من خلال تشخيص الواقع المعاش يلاحظ بأن مع بداية الألفية الجديدة (الألفية الثالثة) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدأت تظهر إلى الوجود في شكل تشاركيات وشركات مساهمة (المالطي ومحمد ,2015:246)، وقد تزايد دورها في حركة النشاط الاقتصادي ولكن بصورة محدودة.

وأخذاً في الاعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مكونات القطاع الخاص، فإن البيانات المتاحة عن القطاع الخاص تشير إلى أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الاستخدام كانت 0.15% سنة 1984 وكانت مساوية إلى 27.9% سنة 2012 (وزارة التخطيط، 2014)، وهذه النسب تعتبر متدنية. ومن جهة أخرى بيانات معدلات البطالة في سوق العمل الليبي تشير إلى أن معدلات البطالة قد زادت من 3.68% سنة 1984 إلى 19.0% سنة 2012 (وزارة التخطيط, 2012). المنطق الاقتصادي في هذا الخصوص يقول أن الزيادة في مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يفترض أن تتزامن مع حدوث انخفاض في معدلات البطالة. ونتيجة العرض السابق يوضح أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر دورها في حركة النشاط الاقتصادي في ليبيا محدود، وبالتالي فإن السؤال الذي من الممكن إثارته هنا هو لماذا يعتبر دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة متدني؟

إن هذا التدني يمكن إرجاعه لعدة عقبات واجهتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة حالت دون تحقيقها لدورها التنموي في الاقتصاد الليبي، تمثلت في نقص الكوادر الإدارية والمهنية وقلة اهتمام الدولة بالمشروعات وعدم وجود حاضنات أعمال وكذلك غياب سوق الأوراق المالية، وأيضا ضعف البنية التحتية في ليبيا كان له آثر سلبي على إنتاجية المشروعات (كردمين، 2015: 129). ومن المعوقات أيضا، المعوقات التمويلية التي تمثلت في تجنب المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة خوفا من عدم قدرتها على السداد وأيضا عدم قدرتها على توفير الضمانات اللازمة للتمويل، واتسام اغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع درجة المخاطرة نظرا لطبيعة تكوينها والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة، وارتفاع أسعار الفائدة من المعوقات الرئيسية لإقبال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تمويل من المصارف (البرغثي،2014 :33 – 34). وهناك عقبات أخرى واجهتها المشروعات وهي عدم توفر قاعدة بيانات عن الصناعات الصغرى والمتوسطة المنتشرة جغرافيا، وعدم وجود أطر تنظيمية مثل اتحاد تعاون إنتاجي أو مجمعات صناعية مهمتها رعاية تلك المشروعات (الحمادي، 2015: 276). وأخيرا، من المعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ككل هي غياب دور الفعال للحكومة ومحدودية الدعم ساهم في انخفاض كفاءة وجودة منتجات هذه المشاريع، وكذلك ضعف الدور التسويقي لمنتجات هذه المشروعات كل هذه العوامل أثرت سلبا على قدرتها التنافسية مع مثيلاتها من السلع المستوردة من الدول الصناعية (مسعود وساسي، 2015: 253).

الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من أهم المعوقات التي واجهتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعوقات التمويلية، ومن الحلول المطروحة لحل هذه العقبات تطبيق نظام التمويل الإسلامي. حيث يتميز هذا النظام بامتلاكه مجموعة كبيرة من الأدوات التمويلية المتباينة فيما بينها، الشيء الذي يجعل منه قادرا على استيعاب أكبر قدر ممكن من رغبات المتعاملين ضمن إطار محدد تحت فرضيتين هما أن تكون المشروعات موضوع التمويل صحيحة شرعا، والأخرى أن يكون التمويل ذاته صحيحا شرعا (بوزيد، 2010: 5).

ومن أهم الصبغ التمويلية الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1. **التمويل عن طريق المضاربة:** يتم فيها تقديم المصرف ماله وصاحب المشروع (مضارب) عمله وخبرته ويكافأ صاحب المشروع على عمله حيث يحصل على نصيبه من الأرباح إن تحققت وفق نسب

محددة مسبقا، وفي حالة الخسارة يتحملها المصرف وحده والمضارب لا يخسر سوى جهده ووقته، لكنه يلتزم بأي خسائر الناجمة عن إهماله وتقصيره (أبو شنب،2015: 22). وللمضاربة نوعان هما: المضاربة المطلقة وهي أن تدفع المال مضاربة المطلقة وتتم بأن يدفع المصرف (رب المال) المال للمضارب (المشروع) وله حرية التصرف كما يريد ولا يشترط الرجوع للمصرف إلا عند نهاية المضاربة، والمضاربة المقيدة هي التي يشترط فيها المصرف على المشروع بعض الشروط لضمان ماله. وتبعا للشروط المقترنة بالعقد تنقسم المضاربة إلى مضاربة تجارية ومضاربة إنتاجية في المجالين الزراعي والصناعي وليس هناك من القواعد ما يمنع إجراء المضاربة في مشروع صناعي صغيرا كان أو كبير، فمن خلال المضاربة يتم توفير كافة الموارد التمويلية للمشروعات الجديدة (الأسرج،2012: 7).

يؤخذ على هذه الصيغة زيادة درجة المخاطر التي يتحملها المصرف في تمويل المشروع الصغير أو المتوسط، حيث إن نجاح تطبيق هذه الصيغة يعتمد عل قدر كافي من الأمانة والصدق والأخلاق الحميدة بالإضافة إلى الخبرة لدى أصحاب هذه المشروعات، ولهذا من الأفضل عدم التوسع في تطبيق هذه الصيغة لسببين هما، ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وتوفر العديد من الصيغ التمويلية الأخرى الأقل مخاطرة، فالأموال التي يضارب بها المصرف هي أموال مودعين مؤتمن عليها (بو معزة،2017: 60).

2. **التمويل عن طريق المشاركة:** تتم بين المصرف وطرف آخر أو أكثر بنسب متساوية ومتفاوتة في رأسمال وذلك من أجل اقتسام وتوزيع الأرباح أو الخسائر الناشئة عن القيام بعمل أو أعمال محددة، وتكون المشاركة إما في مشروع جديد أو بتوفير أموال إضافية للمشروعات القائمة، ويتم تقسيم الأرباح بما يتم الاتفاق عليه مسبقا أما الخسائر فيتم تقسيمها بنسبة المساهمة في رأس المال (إجبارة وإجبارة،2016: 119). وللمشاركة شكلان إما دائمة حيث يقوم المصرف بالاشتراك في مشروع بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة (مشاركة طويل الأجل) أو متناقصة وفيها يقوم المصرف الاشتراك في مشروع بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة المصرف مع هذا المشروع مستقبلا، بمعنى يقوم الطرف الآخر بشراء حصة المصرف تدريجيا من الأرباح التي يتحصل عليها حتى تنتقل حصة المصرف بالكامل من المشروع إلى الطرف الاخر ويخرج المصرف من المشاركة (أبو شنب، 2015: 21).

وتلائم صيغة التمويل بالمشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء، وذلك لما تتميز به هذه المشروعات من خصائص مثل سهولة الإنشاء والتكلفة غير المرتفعة، وكذلك المرونة وتكيفها مع البيئة التي تتعامل فيها هذا من جهة، ومن جهة اخرى المعوقات التمويلية التي تواجهها كصعوبة التمويل وغياب التسهيلات التي يجب أن تتحصل عليها، أدى إلى أن التمويل بالمشاركة هو الأنسب لهذه المشروعات، نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة، بحيث لا يشكل أي عبء مادي على كاهل أصحاب هذه المشروعات، كما أن عملية توزيع الأرباح تكون حسب الاتفاق، وفي حالة الخسارة تقسم بمقدار مساهمة راس المال كل من المصرف والعميل (المشروع) (هربان، 2015: 69).

3. **التمويل بصيغة المرابحة:** بموجب هذه الصيغة تقوم مؤسسة التمويل (المصرف) بتوفير احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إما من الأصول الثابتة أو المنقولة على أن يكون الدفع مؤجلا مقابل ربح معلوما يضاف إلى الثمن الذي اشتريت به من السوق، وتكمن أهميته في أن المصرف يتحمل المخاطرة نتيجة اقتناءه السلعة المراد بيعها للمشروعات الصغيرة، ففي حالة تعثر المشروعات عن السداد لا يمكن للمصرف فرض رسوم أو جزاءات على المبلغ، حتى لا تتحول عملية المرابحة في تطبيقها العلمي إلى قرض بفائدة (سقاف والمغربي، 2015: 53).

4. **التمويل بالإستصناع:** الاستصناع المصرفي هو دخول المصرف في وساطة بين طالب الصنعة والصانع (المقاول) لتمويل صناعة سلع أو إنشاء أصل معين بمواصفات محددة، فمن خلال الاستصناع يتم تكليف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج سلعة معينة بصفات محددة وتسليمها إلى المصرف الذي يتولى تسويقها، وبهذا فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإنتاج سلعة مطلوبة من السوق أو من المشروعات الكبيرة في شكل مقاولة باطنية، وبذلك تتخلص هذه المشروعات من المشاكل التمويلية والتنظيمية والتسويقية بدون التعرض لخطر الديون واحتمالات عدم السداد (حناش، 2013: 15).

5. **التمويل بصيغة التأجير:** الإجارة عي عقد إيجار بين طرفين الطرف المؤجر (المصرف) الذي يحتفظ بحق الملك للأصل الرأسمالي المؤجر، والطرف الثاني المستأجر الذي يتمتع بالأصل، أو استخدامه لإنتاج السلع والخدمات، ويتم استئجار هذا الأصل خلال فترة محددة بعوض (الأجرة)، وللإجارة أهمية كبيرة بالنسبة للمصرف من حيث استثمار أمواله في مجالات مختلفة، وذلك من خلال شراء العقارات والآلات والمعدات وتأجيرها إلى أصحاب المشروعات نظير عقد معين، وهذا يفتح المجال أمام المشروعات التي لا

تجد ضرورة لشراء بعض الآلات والمعدات التي تحتاجها لتنفيذ مشاريعها، وذلك لمحدودية استخدامها أو لعدم توفر الموارد المالية لشرائها (الطوقي، 2014: 138).

6. التمويل عن طريق السلم: السلم هو تعجيل الثمن وتأجيل المثمن، فهو اتفاق ما بين المصرف وطرف آخر لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة بسعر محدد مسبقاً تسلم في تاريخ لاحق محدد، حيث يقوم المصرف بدفع ثمن الشراء عند توقيع عقد السلم أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة (أبو محيميد، 2008: 94). ويعتبر السلم أداة تمويل ذات كفاءة عالية في المصارف الإسلامية، من حيث يجب أن يسدد مقابل رأس المال السلم سلعا، فإنه إذا كان منتجا لهذه السلع فسوف يعمل كل ما في وسعه لإنتاج القدر اللازم للسداد، بالإضافة إلى أنه يساهم في ترشيد تكاليف الإنتاج، حيث إن الربح يحدد بالفرق بين البيع والتكاليف وفي حالة البيع سلما فإن ثمن البيع يكون محددا سلفا قبل الإنتاج، وبالتالي لكي يحقق المسلم إليه ربحا مناسبا، فإنه ليس أمامه بديل سوى ترشيد التكاليف (بورقبة، 2011: 22-23).

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن أساليب التمويل الإسلامية أفضل بكثير من القروض بفائدة وذلك لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فبالإضافة أنها تتمشى مع الشريعة الإسلامية فإنها توفر قنوات تمويلية عديدة تحق المرونة في اختيار العميل للأسلوب الذي يناسبه. وهذه النتيجة تتوافق مع الفرضية الأولي للبحث التي مفادها "تعتبر الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناسبة للاقتصاد الليبي نظراً لأنها توفر قنوات تمويلية عديدة تحقق المرونة بما يناسب العميل لاختيار الأسلوب الذي يناسبه وبدون سعر فائدة، وبما يتمشى مع الشريعة الإسلامية.

تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1- تجارب الدول المتقدمة

إن أغلب الدول المتقدمة أولت اهتماماً بالغا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى ازدهارها اقتصاديا، في حين إن العديد من الدول النامية أغفلت الدور الهام لهذه المشروعات في تنمية اقتصادها الوطني، مما جعلها تعاني من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والتي من أهمها البطالة والفقر وعدم قدرتها على المنافسة سواء محليا أو عالميا، ولذلك السبب سيتم فيما يلي التطرق إلى تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الدول التي اعتمدت على التمويل

الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لمعرفة عوامل نجاحها وأهم الصعوبات التي واجهتها، مما يساعد ليبيا كدولة من الدول النامية في تأسيس مشروعاتها على أسس علمية وتنمية وتطوير المشروعات القائمة.

- **التجربة اليابانية**

تعتبر اليابان من أهم التجارب العالمية الناجحة في مجال إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث مثلت 99.7% من إجمالي عدد مشروعاتها ووظفت 70% من اليد العاملة، واعتمدت الحكومة اليابانية في مجال دعم وتطوير مشروعاتها على توفير التمويل وإنشاء نظام للدعم الفني للمشروعات لتقديم الخدمات الإرشادية، وتنفيذ برامج تدريبية للعاملين والمدراء لإكسابهم مهارات العمل اللازمة، والحصول على الإعفاء الضريبي وتوفير الدعم في مجال التسويق من خلال المساعدة في إقامة المعارض للصناعات المحلية والمشاركة في المعارض الدولية، وأيضا توفير بيئة ملائمة لنمو المشروعات، وأخيراً حمايتها من الإفلاس عن طريق مساهمة صاحب كل مشروع بقسط تأمين يدفع شهريا وتقوم بموجبه هيئة المشروعات بسداد الديون المتعثرة (بيوض، 2015: 43-44).

- **التجربة الإيطالية**

يعتبر النموذج الصناعي الإيطالي أحد النماذج الناجحة والمتميزة، لكونها معتمدة على التنمية الداخلية من خلال مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر سر نجاح النظام الصناعي الإيطالي ووصوله إلى العالمية. فسر نجاح التجربة الإيطالية هو خلق تكتلات صناعية في المنطقة الواحدة، بالإضافة إلى تقسيم العمل بين الشركات حيث تكون كل واحدة منها مسؤولة عن مرحلة معينة من مراحل الإنتاج. وقد أدى هذا الإجراء إلى زيادة التعاون بين الشركات، وأيضاً مرونة التعامل فيما بينها مما قادها إلى المنافسة مع الشركات الكبرى على الصعيدين المحلي والعالمي (فروانة، 2013: 47- 48).

- **التجربة الأمريكية الأوربية**

اعتمدت أمريكا في تنمية وتطوير مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة على فكرة حاضنات المشروعات، وهي إحدى الأفكار التي تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بدايتها الأولى. والحاضنات عبارة عن منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، فهذه الحضانة تضمن المشروع منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجيا بعد ذلك

ليصبح قوياً وقادراً على النماء ومؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات وآليات النجاح. وتبدأ هذه الحاضنات بتعريف المشاريع الراغبة في الحصول على قروض بشروط وإجراءات الحصول عليها، وتوفير المساعدات الفنية من خلال توفير الدراسات والمعلومات حول نوعية المشاريع القائمة وفرص الاستثمار في المشروعات الجديدة، وأعداد نماذج لدراسات الجدوى (الونداي، 2008: 125).

2- تجارب بعض الدول النامية

باعتبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة منبع تطور الاقتصاد ولا تتطلب تكاليف كبيرة مقارنة بالمشاريع العملاقة، تسعى الدول النامية نحو الاهتمام بمثل هذه المشاريع وإيجاد مختلف صيغ والآليات للنهوض بها وإنعاشها. ومن خلال هذا العنصر نحاول الإشارة لبعض الدول النامية العاملة على دعم وتطوير مثل هذه المشاريع.

- **التجربة السودانية**

قام البنك الصناعي السوداني بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشاريع، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج. وقام بنك فيصل الإسلامي السوداني بتقديم امتيازات للصناعات الصغيرة، منها تخصيص فرع لتمويلها بأقساط مريحة وضمانات ميسرة، مع قبول الضمانات الشخصية، وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية والمحاسبية مجانا، وعقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع، وتوزع نمط التمويل به بين 88٪ للتمويل بالمرابحة و12٪ للتمويل بالمشارك (الصوص، 2010: 32).

وما يجعل السودان جديرة بالاستثمار هي تلك الميزات التي تمنحنها الحكومة السودانية للمستثمرين كالإعفاء الضريبي لبعض المجالات، منح الأراضي بأسعار تشجيعية، برم اتفاقيات بين الدولة والأفراد، ووجود الأسواق والمناطق الحرة. بالإضافة إلى أن السودان تتوافر مجالات الاستثمار فيها، المجال الصناعي والحيواني والزراعي والقطاع الخدمي، فمثلا يمتلك السودان أكبر قطاع حرفي من نوعه في إفريقيا حيث يقدر إنتاج المدابغ الحرفية بنحو 300 ألف قطعة جلد كبيرة و3 مليون قطعة جلد صغيرة بما في ذلك جلود الحيوانات البرية وأهمها الزواحف المستهدفة في التجارة. وتمثل الجلود المرتبة الثانية من صادرات الثروة الحيوانية بقيمة تتراوح بين 35-40 مليون دولار، كما تتميز بالطلب المستمر في السوق العالمي لما

تمتاز به من قوة نسيجها وكبر مساحتها وتعمل صناعة الجلود أيضًا على تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد السوداني.

وتعمل السودان على تنمية المشاريع الاستثمارية وفق نظام مالي يوافق الشريعة الإسلامية، بحيث تعتبر السودان أول دول المسلمة التي عملت على تحويل قطاعها المصرفي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي صدد إيجاد أدوات مالية وتمويلية إسلامية تتصف بصفات السندات التقليدية، من حيث السيولة والربحية والضمان في إطار ما هو ممكن، وبما لا يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية، فقد استحدثت الحكومة السودانية قانوناً سمي (قانون صكوك التمويل) وهذا تماشيا مع سعي الدولة الرامي لإلغاء الصيغ والعمليات القائمة على الفائدة الربوية من معاملات الدولة عموماً، وهذا القانون بداية انطلاق دولة السودان في سبيل إيجاد أدوات استثمارية تمويلية بديلة لسندات الدين التقليدية.

- **التجربة المصرية**

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991 من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة، وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أميركي، منها 45 ألف مشروع صغير جدًا يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية).

وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي 53 بالمائة من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار، وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها. (الصوص، 2010: 33). وتسعى مصر من خلال البنك المركزي إلى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يتم التمويل من خلال قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل رأس المال العامل ولتمويل الآلات والمعدات المحلية والمستوردة، الجديدة / المستعملة ووسائل النقل.

من خلال دراسة وتحليل تجارب الدول المتقدمة والنامية مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتضح أن من أهم العوامل التي أدت إلى نجاح هذه المشروعات أنها وضعت برامج مشجعة لها ما مكنها من التغلب على المعوقات والصعوبات. ومن أهم هذه البرامج ما يلي:

- توفير التمويل اللازم ومنح قروض بأقساط مريحة وضمانات ميسرة.

- إنشاء حاضنات الأعمال التي تساعد على نمو المشروعات.
- تنفيذ برامج تدريبية لأصحاب المشروعات.
- توفير المعلومات حول فرص الاستثمار والمشروعات الجديدة ذات الجدوى الاقتصادية.
- بيع الأراضي التي تقام عليها المشروعات بأسعار تشجيعية.
- تقديم إعفاءات ضريبية.
- تقديم الدعم في مجال التسويق.
- إنشاء نظام للدعم الفني للمشروعات لتقديم الخدمات الإرشادية.

هذه البرامج التي أدت إلى نجاح تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتوافق مع الفرضية الثانية للبحث التي مفادها أن " لقد نجحت بعض الدول المتقدمة والنامية في زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي وذلك نظراً لأنها وضعت برامج مشجعة لهذا النوع من المشروعات".

النتائج

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر أهمها:

- تعاني ليبيا من مشكلة الحصول على التمويل اللازم، بحيث تعتبر مشكلة رئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
- تواضع مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الليبي.
- ضعف الكوادر الشبابية المؤهلة مع غياب سوق أوراق مالية نشطة، والتي كان له الأثر السلبي على تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
- أغلب الدول المتقدمة اثبت نجاحها في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما أثر ايجابيا على تنميتها الاقتصادية، فكان سبب نجاحها قدرتها على توفير التمويل اللازم والدعم الفني والتسويقي لمشروعاتها، وأيضا تخصيص هيئات وحاضنات تهتم بالمشروعات منذ بدء مزاولتها لنشاطها.

- هناك تجارب ناجحة في بعض البلدان النامية، والتي طبقت آليات غير تقليدية في مجال رعايتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويمكن لليبيا الاستفادة منها بما يتلاءم وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية.

التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن الإشارة لعديد من النقاط يمكن أن تساهم في دفع عجلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وهي كالآتي:

- تشجيع المصارف الليبية على العمل بصيغ التمويل الإسلامية القائمة مثلا على المشاركة أو المرابحة.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة كإنشاء هيئات حكومية وحاضنات هدفها تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فنيا وتسويقيا.
- وضح خطط لتدريب اليد العاملة وتشجيع الطاقات الشبابية على دخول في مشاريع استثمارية، تكون بمثابة نقلة نوعية نحو التنمية الاقتصادية للبلد.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى كالسودان في إصدار الشهادات المالية القائمة على الشريعة الإسلامية، والتي تحظى بقبول المجتمع الليبي المسلم.
- السعي نحو اقتصاد إسلامي في سبيل إقامة مشاريع استثمارية، خاصة بعدما أكدت الأزمات المالية العالمية أهميته، وضرورة اللجوء إليه للخروج والوقاية من مثل تلك الأزمات.

المراجع

أبو شنب، سامح عبدالكريم (2015). دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*.

أبومحيميد، موسى عمر (2008). "*مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل*"، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

إجبارة، زنيب وإجبارة، عبدالمنعم (2016). دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، *مجلة البحوث الأكاديمية*، 5.

إدريس، محمد صالح (2010). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية*، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، دانمارك.

الأسرج، حسين عبدالمطلب (2012)، "دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان.

البرغثي، ونيس محمد (2014)، *معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها*، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

بورقبة، شوقي (2011). *"الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"*، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

بوزيد، عصام (2010)، " التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، *كلية العلوم الاقتصادية والتجارية*، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

بومعزة، لبنى (2017). *واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي*، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.

بيوض، رمضان محمد (2015). تجارب دولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.

الحمادي، محمد عمر (2015). مفهوم وخصائص والمشاكل التي تواجه تنمية وتطوير الصناعات الصغرى في ليبيا، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.

حناش، فتحية (2013). *"البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"*، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.

رحاب، فوزي عبد القادر والفراح، عبد الرازق الطاهر (2019)، "دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، *مجلة دراسات الإنسان والبيئة*، العدد الثامن.

شقاف، خالد والمغربي عبد السلام (2015). أساليب التمويل الإسلامي الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. *العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.

الصوص، سمير زهير (2010). *بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة*، ورقة مقدمة لوزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.

الطوقي، عبد الله علي (2014). أساليب تمويل الاستثمارات في المصارف الإسلامية اليمنية، *مجلة جامعة الناصر* – اليمن، 4.

عبد الله، الصادق أمحمد (2016). الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة آفاق اقتصادية*، (3) جامعة طرابلس، ليبيا.

فروانة، حازم (2013)، *"تمويل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة"*، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، الجزائر.

كردمين، محمد ساسي (2015)، "المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها"، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.

كريم، سالم والصالحي، عبد العزيز (215)، "المشروعات الصغرى والمتوسطة سبيلا للتنمية الاقتصادية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.

المالطي، عبد الفتاح ومحمد، مخاوف (2015)، "الاستراتيجيات والسياسات الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.

المبروك، عامر والكاسح، جمعة (2015)، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.

محمد، موسى عبد الله (2011)، الإطار النظري لشهادة مشاركة البنك المركزي وشهادة مشاركة الحكومة (شهامة) والتكييف الشرعي لها، *مجلة البحر الأحمر*، العدد 1، السودان.

مسعود، يوسف وساسي، سامي (2015)، "المشروعات الصغرى والمتوسطة والدروس المستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة"، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.

المشهراوي، أحمدو والرملاوي، وسام (2015)، "أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها"، *مجلة جامعة الأقصى* العدد 2، فلسطين.

نورالين، علي وآخرون (2017)، "تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة"، *مؤتمر علمي بعنوان المشروعات الصغرى والمتوسطة*، كلية الاقتصاد، جامعة سبها.

هربان، سمير (2015)، "صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

وزارة التخطيط (2012)، مصلحة الإحصاء والتعداد، *ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2012م*.

وزارة التخطيط (2014) *تقييم البرنامج التنموي* (2008–2012).

الوندي، نشأت (2008)، "أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق"، *مجلة جامعة كربلاء العلمية*. (3)، العراق.

المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة: التجربة الليبية

د. محمد عمر الشويرف د. نجاح الطاهر البيباص أ. محمد ميلاد البصابصي
كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب
shwerf77@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة في ليبيا ومقارنتها ببعض التجارب الأخرى، وتسعى كذلك إلى دراسة واقع البطالة وحجمها داخل الاقتصاد الليبي، ومن ثمَ بيان أثر المشروعات الصغيرة في الحد منها، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على تحليل المؤشرات الاقتصادية والبيانات والإحصاءات المنشورة في بعض التقارير والنشرات الإحصائية.

كشفت نتائج هذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة في ليبيا وتضم أعداداً كبيرة من القوى العاملة سواء الوطنية أو الأجنبية مما يجعل منها حلاً لمواجهة مشكلة البطالة داخل الاقتصاد الليبي.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة، البطالة، الاقتصاد الليبي.

Abstract

This paper aims at introducing the concept of small enterprises in Libya and comparing them with some other experiences. It also seeks to study the reality of unemployment and its size within the Libyan economy, and then to explain the impact of small enterprises in reducing the unemployment. The study adopts a descriptive analytical approach based on the analysis of economic indicators, data and statistics published in some reports and statistical bulletins.

The results of this study reveal that individual small enterprises are the predominant pattern of small enterprises in Libya and include large numbers of manpower, whether national or foreign, making it a solution to the problem of unemployment within the Libyan economy.

Keywords: Small Size Enterprises, Unemployment, Libyan economy.

المقدمة

تعد البطالة من المشكلات الأساسية التي تعرقل مسيرة التنمية والتقدم، وتواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية بمختلف الطرق والوسائل لتوفير فرص العمل للعاطلين والباحثين عنه، وما المشروعات الصغيرة إلا واحدة من هذه الأساليب، حيث يستدل المؤيدون لفكرة إقامتها بحجم إسهاماتها في الاقتصاديات الكبيرة كأمريكا وغيرها من الدول المتقدمة، حيث شكلت المشروعات الصغيرة في أمريكا ما نسبته (97%) من عدد المشروعات القائمة فيها، حيث بلغ عددها أكثر من (13) مليون مشروع صغير يعمل بها أكثر من نصف العاملين بأمريكا، وتؤمن ثلثي فرص العمل للعمالة الجديدة (يوسف، 2002).

ونظراً لأهمية المشروعات الصغيرة في مجال الحد من البطالة، فقد حظيت باهتمام المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للصناعة والبنك الدولي حيث قامت هذه المنظمات بإنشاء مراكز لدعمها والتدريب على كيفية إنشائها وإدارتها وتطويرها، وازداد اهتمام الدول العربية بها في الآونة الأخيرة وأصبحت تحتل أولوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي في العديد منها، ويأتي هذا الاهتمام في ظل تنامي عدد المنشآت في عدد كبير من الدول العربية وارتفاع مساهمتها في الإنتاج وخفض البطالة، وتشكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية حيث تقدر نسبتها من إجمالي عدد المنشآت ما بين (90–99%)، وتحتل كل من مصر، والسعودية، وتونس، ولبنان، والأردن صدارة الدول العربية من حيث عدد هذا النمط المنشآت (العربي, صندوق النقد، 2017).

إن ليبيا كغيرها من الدول النامية لا زالت تعاني من مشكلة البطالة بمعدلات مرتفعة مقارنة مع غيرها من الدول، لذلك سعت الدولة إلى اتباع العديد من الأساليب ومن بينها إنشاء المشروعات الصغيرة، وعلى الرغم من تزايد أعدادها إلا أن البطالة لازالت عند معدلاتها المرتفعة.

مشكلة البحث

تعتبر المشروعات الصغيرة من الطرق التي اتبعتها الدولة الليبية فيما سبق لأجل التخفيف من حدة البطالة والقضاء عليها، حيث وصل عددها في العام 2009م إلى (18277) مشروع (مصلحة الاحصاء والتعداد، 2009)، وعلى الرغم من هذا العدد مازالت البطالة من أحد أهم المشاكل التي يعاني منها

الاقتصاد الليبي وبلغت نسبتها (19%) خلال العام 2012م، وهي من أعلى المعدلات في العالم العربي (البنك الدولي، 2015)؛ لذا جاءت هذه الورقة كمحاولة لمعرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة. ويشتق من هذه المشكلة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم وخصائص المشروعات الصغيرة؟

2- ما هو واقع البطالة في ليبيا؟

أهمية البحث

تعد المشروعات الصغيرة واحدة من بين الأساليب التي تنتهجها دول العالم في الحد من البطالة، والتي بدأت تتزايد أعدادها في عديد الدول العربية والتي من بينها ليبيا، لذا يتطلب الأمر دراسة واقع هذه المشروعات لفهم الكيفية التي تساهم من خلالها في الحد من البطالة وتوفير فرص العمل داخل الاقتصاد الليبي.

أهداف البحث

تهدف هذه الورقة إلى استعراض التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة وبيان مدى فاعليتها في الحد من معدلات البطالة المرتفعة.

منهج البحث

في سبيل التوصل إلى نتائج تحقق أهداف البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض ومراجعة أدبيات هذا الموضوع، وتحليل البيانات وبعض المؤشرات الإحصائية المتحصل عليها من المصادر الثانوية للبيانات كالتقارير والنشرات الإحصائية.

الحدود المكانية والزمانية

أ- الحدود المكانية: ليبيا.

ب- الحدود الزمانية: 2006-2012م.

ج- الحدود الموضوعية: دراسة ما يتعلق بموضوع المشروعات الصغيرة في ليبيا.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (صندوق النقد العربي، 2017) حول بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية إلى بيان الوضع الراهن والتحديات التي تواجه هذا النمط من المشروعات في العالم العربي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أ- من أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي عدم توفر أو ضعف الأطر التشريعية الداعمة لها، مما يؤدي إلى صعوبة وارتفاع تكلفة تأسيس وممارسة الأعمال.

ب- صعوبة الحصول على التمويل اللازم لإقامة هذا النمط من المشروعات لعدة أسباب منها: ارتفاع كلفة ومخاطر التمويل؛ كنتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية حول المقترضين، وعدم وجود الضمانات الكافية لديها مما يؤدي إلى صعوبة تنفيذها.

واستعرضت دراسة (مقري ويحياوي، 2011) الكيفية التي تساهم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف اليد العاملة بالشكل الذي يعمل على التخفيف من حدة البطالة في الوطن العربي، وقدمت شرحا لواقع سوق العمل في البلدان العربية مبرزة أهم التحديات التي تواجهه. وتوصلت هذه الدراسة لجملة من النتائج، أهمها:

أ- تمثل المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في الدول العربية، وتوظف حوالي 60% من القوى العاملة، وتشارك بما نسبته 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القوى المحركة لنمو الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل، وخلق فرص جيدة للاستثمار.

ج- ضرورة العمل على زيادة فاعلية هذه المشاريع في البلدان العربية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التشغيل بصفة خاصة وفي عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

وفي دراسة (الأسرج، 2010) حاول التعرف على معرفة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل للباحثين عنه في الدول العربية، كما حاول الباحث اقتراح جملة من السياسات التي من شأنها أن تعظم من دور هذه المؤسسات في خلق فرص للعمل. وبين الباحث من خلال النتائج التي توصل إليها بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الممكن أن تلعب دوراً مهماً في التشغيل وخلق فرص العمل في العالم العربي إذا ما تم التنسيق مبين هذه الدول بشكل جيد لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات.

وحاولت دراسة (الخمشي، 2010) الوصول إلى دور المشروعات الصغيرة في تشغيل الشباب والحد من مشكلة البطالة وذلك من خلال عينة مختارة وبواسطة مجموعة من المؤشرات من أهمها: معرفة العائد

الاقتصادي الذي يتحقق من تشغيل الشباب في هذه المشروعات، والعائد الاجتماعي، وهدفت أيضاً لمعرفة أهم المعوقات التي تعترض هذا النمط من المشروعات في مجال تشغيل الشباب، وأوضحت الدراسة في نتائجها المتعلقة بدور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة لدى الشباب أن هذا النمط من المشروعات وفر فرص عمل لأفراد العينة وقد تخلصوا من مشكلة البطالة ولن ينظروا بعد الآن إلى القطاع الحكومي أو الخاص لأجل توظيفهم.

وتناول (الصوص، 2010) في دراسته حول بعض التجارب الناجحة في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدداً من الأهداف والتي من بينها بيان خصائصها ومميزاتها، وتوضيح المعايير المستخدمة في تصنيفها، كما تناولت بعض نماذج من التجارب الدولية كالتجربة اليابانية والأمريكية والهندية، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة تشكل الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الفلسطيني والذي بلغ عدد منشأته وقت أعداد هذه الدراسة (80699) تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما نسبته 99.5%.

من خلال العرض السابق لبعض من الدراسات السابقة تبين أن جميعها قد تشابهت في أهمية دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بها لأجل تكوين رؤية شاملة تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منها، كما بينت الدراسات أن هذا النمط من المشروعات تعترضه مجموعة من الصعوبات سواءٌ إدارية أو مالية أو على صعيد القدرة التنافسية والتي يجب دراستها وتحديدها بشكل جيد حتى يتم التغلب عليها، ويبرز الاختلاف ما بين هذه الدراسة وعن سابقاتها في دراسة الواقع المشروعات الصغيرة في ليبيا ودورها في خلق فرص عمل حقيقية وذلك من خلال استعراض الأرقام والإحصائيات المتعلقة بها، وبيان أهمية هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات المكونة للاقتصاد الليبي.

الإطار النظري للمشروعات الصغيرة

في هذا الجزء سيتم استعراض بعض المفاهيم التي قُدمت لأجل توضيح ما هو المقصود بالمشروعات الصغيرة، سواءٌ أكان من خلال التعاريف التي قدمتها المنظمات الدولية أو تعريفها المعمول بها في بعض الدول العربية:

مفهوم المشروعات الصغيرة

كغيرها من المفاهيم لا يوجد اتفاق حول تقديم تعريف موحد للمشروعات الصغيرة mall Size ("Enterprises "SSE)، حيث بينت الدراسات السابقة والتي أجريت على المشروعات الصغيرة وجود هذا التباين والاختلاف حول تعريف محدد لها، بالإضافة إلى أن بعض البلدان لا يتوفر فيها تعريف محدد لهذا النوع من المشروعات (رزق الله، 1997)، غير أن المتفق عليه هو وجود بعض المعايير والتي بناءً عليها تم تقديم المفاهيم المختلفة للمشروعات الصغيرة، وتتمثل هذه المعايير في الآتي (قابوسه، 2009):

1- المعايير الكمية:

وتتمثل هذه المعايير في الآتي:

أ- عدد العمال: ويكون صغيراً في الغالب في هذا النوع من المشروعات، غير أنه لا يوجد اتفاق حول أعداد العاملين فيها؛ وذلك راجع لتأثر حجم المشروع بالحالة الاقتصادية للدولة من حيث كونها دولة نامية أو متقدمة، فمثلاً: نجد أن الدول المتقدمة كاليابان وبريطانيا وأمريكا تتراوح أعداد العاملين في هذا النمط من المشروعات ما بين (500-200) عامل، فيما ينخفض هذا العدد في الدول النامية ليصل حتى (100) عامل فأقل (الشيخ، 2000)، ويعد هذا المعيار الأكثر انتشاراً وذلك لسهولته في التعامل وثباته لفترة من الزمن.

ب- رأس المال: يعتبر من أحد المعايير الكمية التي يعتمد عليها عند تعريف المشروعات الصغيرة، إلا أنه هو الآخر يعاني من قصور بسبب اختلاف العملات وأسعار صرفها (السحيري، 2008).

ج- حجم الأعمال والطاقة المستعملة: ويكون صغيراً في هذ النوع من المشروعات.

د- حجم الإنتاج والمبيعات: وما يميزها القلة في هذا النمط.

2- المعايير النوعية (الوصفية):

وهي التي تهتم بالخصائص النوعية لهذا النمط من المشروعات كالملكية ودرجة تأثير المشروع في السوق وطبيعة النشاط (الصياد، 2006)، ووفقاً للمعايير السابقة تعددت التعاريف المفسرة للمشروعات الصغيرة، فمنهم من عرفها وفقاً للمعايير الكمية ومنهم من عرفها وفقا للمعايير النوعية.

التعاريف الدولية للمشروعات الصغيرة

ومن أهم هذه التعريفات تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والتي عرَفتها على أنها" تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتحمل كامل المسؤولية فيها سواءٌ بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) ويتراوح أعداد العاملين فيها من (50-10) عاملاً" (عبدالغني، د ت) .

وعرَفت لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشروع الصغير وفقا للمعايير النوعية على أنه المشروع الذي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالية (الصياد، 2006):

أ- عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فعادةً ما يكون المدير هو نفسه مالك المشروع.

ب- تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.

ج- مجال نشاط المشروع عملي في الغالب، حيث يعيش العاملون والمُلاّك في مجتمع واحد، ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.

د- حجم المشروع يكون صغيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال.

وقدم الاتحاد الأوروبي تصنيفاً للتمييز ما بين أنواع المشروعات معتمداً فيه على المعيار الكمي من خلال أعداد العاملين وذلك على النحو التالي (الورفلي، 2006):

حجم المشروع	أعداد العاملين
متناهية في الصغر	9-1
مشروعات صغيرة	49-10
مشروعات متوسطة	250-50

بعض من مفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

1) مفهومها في الاقتصاد الليبي:

من الملاحظ في ليبيا عدم وجود تعريف واضح ومحدد لهذا النمط من المشروعات؛ وذلك راجع لعدم وجود قانون ينظمها ويعرفها تعريفاً دقيقاً، ومن هذه التعريفات ما قدمه صندوق ضمان الإقراض حيث عرفها من خلال شكلين هما (اعبيدة، 2015):

أ- مشروعات النشاط الفردي: وهي التي تدار من قبل مالكها مباشرة ولا تتجاوز قيمة الإقراض لها 150 ألف دينار.

ب- مشروعات نشاط المشاركة: وهي التي تنشأ على أساس المشاركة، بحيث لا يقل عدد المشاركين فيها عن (2) ولا يزيد عن (10) أشخاص ولا تتجاوز قيمة الإقراض فيها عن (5) مليون دينار.

ومن خلال ما قدمته اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) وفقاً لقرارها رقم (2009/472) بشأن بعض الأحكام المتعلقة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، فإن المشروعات الصغيرة هي التي لا يتعدى عدد العاملين فيها عن (25) عامل ولا تتجاوز قيمة القرض الممنوح لها عن مليون دينار (خضر، د.ت).

وأيضاً ما قدمته وزارة الصناعة في تمييزها بين أحجام الصناعات التابعة لها حيث ميزت ما بين أنواع المشروعات المختلفة من خلال معياري أعداد العاملين ورأس المال وذلك على النحو التالي (اعبيدة، 2015، صفحة 20):

جدول رقم (1) : معايير تقسيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

حجم المشروع	أعداد العاملين	رأس المال
صغيرة	10-1	250 ألف دينار
صغرى	50-11	مليون دينار
متوسطة	80-51	5 مليون دينار

غير أن ما قدمته الوزارة من تعريف أحدث لغطاً لغوياً، حيث إن الصناعات الصغيرة (Small) من المفترض أن تكون أكبر نسبياً من الصغرى أو المتناهية في الصغر (Micro).

2) مفهومها في بعض من الاقتصادات العربية:

يتباين مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة عربية إلى أخرى، ويأتي هذا الاختلاف مستنداً على عدد من المعايير والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ببعض الدول العربية

الدولة	نوع المشروع	عدد العمال	معايير أخرى
مصر	المؤسسات الصغيرة	أقل من 50 عاملا	رأس المال بين 50 ألف ومليون جنيه
السعودية	مؤسسات صغيرة	بين 1-20 عاملا	رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال
	مؤسسات متوسطة	بين 21- 100 عاملاً	
الأردن	مؤسسات صغيرة	بين 2 - 10 عمال	
	مؤسسات متوسطة	بين 10– 25 عامل	
الجزائر	مؤسسات صغيرة	بين 10-49 عمال	رأس المال المستثمر 100-500 مليون دينار
	مؤسسات متوسطة	بين 50-250 عاملاً	
العراق	مؤسسات صغيرة مؤسسات متوسطة	بين 1-9 عمال بين 10-29 عاملا	رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار

المصدر: صندوق النقد العربي (2017: ص 7)

من خلال الجدول السابق يتضح بأن أغلب الدول العربية تعتمد في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مبدأ المعيارين (عدد العمال، ورأس المال المستثمر)، واختلف عدد العمال المحدد لهذا النمط من المشروعات من دولة الأخرى ومرد ذلك لاختلاف الكثافة السكانية من دولة إلى أخرى.

الحالة الليبية ما بين البطالة ودور المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدتها واقع البطالة في ليبيا:

وفقاً لبيانات الجدول رقم (3) تقدر أعداد القوى العاملة الإجمالية (مواطنين وأجانب) في ليبيا استناداً إلى بيانات العام 2012م بحوالي (1.882) مليون شخص، وبمقارنة هذا العدد بإجمالي القوى العاملة بفترة ما قبل العام 2011 م والبالغ آن ذاك قرابة (2.6) مليون شخص–كان نحو (50%) منهم من الأجانب– يتبين مدى الانخفاض في إجمالي القوى العاملة بسبب الأحداث التي شهدتها ليبيا، والتي أدت إلى الانخفاض في معدل تقديم الخدمات والتي كانت تقدمها العمالة الأجنبية؛ ذلك لأن أغلبها كان يعمل خارج القطاع الحكومي (البنك الدولي، 2015).

وفي العام 2012م وصل عدد العاملين إلى حوالي (1.5) مليون شخص، غالبيتهم يعملون بالقطاع العام حيث وصلت نسبة العاملين فيه إلى (84%) (البنك الدولي، 2015)، في حين بلغ أعداد العاطلين عن العمل خلال نفس العام (358.3) ألف عاطل، بلغ عدد الذكور فيه (196.2) ألف في حين بلغ عدد الإناث الباحثات عن العمل (162.1) ألف شكلا ما نسبته (15.9%)، (25.1%) على التوالي، ليبلغ معدل البطالة خلال هذا العام في المتوسط (19%).

جدول رقم (3): أبرز مؤشرات سوق العمل في ليبيا خلال العام 2012م

البيان	ذكور	إناث	الإجمالي
عدد السكان الليبيين (بالألف)	3026,8	2851,3	5878,1
السكان في سن العمل (بالألف)	2026	1916	3942
معدل النشاط (%)	66.9	67.2	67.1
القوى العاملة (بالألف)	1236	647	1882
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)	61.0	33.8	47.8
عدد المشتغلين الليبيين (بالألف)	1039	485	1524
نسبة المشتغلين لعدد السكان (%)	51.3	25.3	38.7
العاطلون (بالألف)	196.2	162.1	358.3
نسبة البطالة (%)	15.9	25.1	19.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، (2012)

ويعد معدل البطالة في ليبيا من أعلى معدلات البطالة إذا ما قورن بالدول متوسطة الدخل في محيطها الجغرافي سواء في الشرق الأوسط أو في الشمال الأفريقي كما بالشكل التالي.

شكل رقم (1): معدل البطالة في بعض الدول العربية

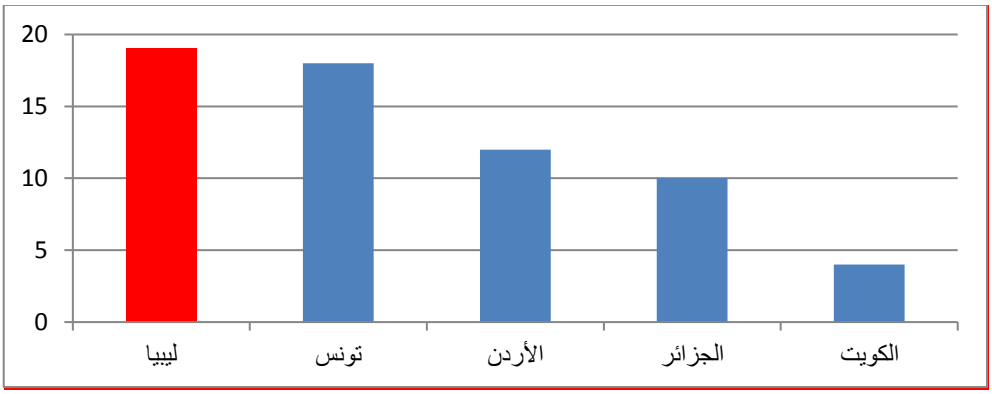

المصدر: البنك الدولي،2015.

ثانياً: واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا

تعتبر التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الحديثة في المنطقة العربية، حيث تأسس برنامج الحاضنات والابتكار التقني في العام 2006م، وكانت تبعيته آنذاك للجنة الشعبية للقوى العاملة (سابقاً)، وفي العام 2007م تم تأسيس إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة وكانت تتبع في ذلك الوقت مجلس التطوير الاقتصادي، ولاحقاً أصبحت في العام 2010 م برنامجاً وطنياً يتبع للجنة الشعبية للاقتصاد (سابقاً) وإلى الوقت الحاضر لوزارة الاقتصاد (القمودي، الخمسي، و الزايدي، 2013).

ويبين الجدول رقم (4) أعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا وتوزيعها حسب الكيان القانوني، ويتضح من خلاله أن المشروعات الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2006– 2009 م (يستثنى من ذلك 2007 بسبب اختلاف المسميات) حيث شكلت ما نسبته (82.6%) من إجمالي عدد المشروعات في العام 2006م، لترتفع هذه النسبة وتصل إلى (87.09%) خلال العام 2009م، وفي ذلك إشارة إلى أن أغلب المشروعات الصغيرة يغلب عليها طابع الملكية الفردية وهي من احدى أهم الخصائص التي تتميز بها.

وإما فيما يتعلق بالنمط التشاركي فقد احتل المرتبة الثانية بعد النمط الفردي من حيث الشكل القانوني، ومن خلال تتتبع الجدول رقم (4) يتبين الانخفاض في أعداد المشروعات الصغيرة من هذا الشكل فبعد أن بلغ عددها (2481) في العام 2006م نجد أن هذا العدد قد انخفض ووصل إلى (1753)، وبلغت نسبة هذا الشكل من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة القائمة في العام 2006م (14.8%) ومن ثم انخفضت إلى (9.65%).

وفيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمنطوية تحت شكل النشاط الأسري فعلى الرغم من قلة عددها حيث بلغت (349) مشروع في العام 2006م إلا أن الملاحظ عليها هو تزايد أعدادها حيث وصلت في العام 2009م إلى (590) مشروع محققة معدل نمو في عددها قدره (69.05) خلال العام 2009م مقارنة بالعام 2006م، وهو أعلى من معدل نمو المشروعات الصغيرة بالنمط الفردي والتي بلغ (14.26%) خلال نفس الفترة.

جدول رقم (4): الأعداد الفعلية للمشروعات الصغيرة وفقاً لشكلها القانوني

الشكل القانوني للمشروعات الصغيرة	2006	2007	2008	2009
فردية	13841	371	15531	15815
تشاركية	2481	11525	2119	1753
نشاط أسري	349	1160	538	590
أخرى	81	----	----	----
المجموع	16752	13056	18188	18158

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الرئيسية لمسح الصناعات الصغيرة.

ويمكن توضيح هذا التفاوت في أعداد المشروعات الصغيرة من حيث شكلها القانوني من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (2): أعداد المشروعات الصغيرة وفقاً لكيانها القانوني

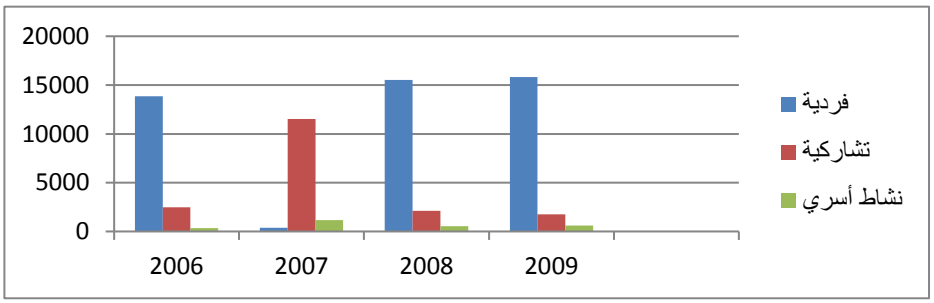

المصدر: من أعداد الباحثان بناءً على بيانات الجدول رقم (4)

استيعاب المشروعات الصغيرة للقوى العاملة في ليبيا

يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج في الحياة الاقتصادية وأكثرها تأثراً بعمليات التنمية الاقتصادية، وانطلاقاً من مبدأ أهمية الاستثمار في هذا العنصر، ومن خلال الجدول رقم (5) نلاحظ زيادة حجم استخدام القوى العاملة في المشروعات الصغيرة خلال الفترة من العام 2006م وحتى العام 2009م، ففي العام 2006م بلغ إجمالي عدد المشتغلين بهذه المشروعات (42017) ألف عامل، ليستمر هذا العدد في التزايد إلى أن وصل في العام 2007م إلى (59055) ألف عامل، بلغ عدد الليبيين منهم (14800) عامل أي ما نسبته (25.06%) من إجمالي عدد العاملين خلال هذه السنة وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعمالة الوافدة، إلا أن مساهمة العمالة الليبية في المشروعات الصغيرة بدأت في الزيادة بشكل ملحوظ حيث بلغت في العام 2008م (26603) عامل، ووصلت في العام 2009م إلى (39833) عامل، وفي هذه السنة فاق عدد العمالة الليبية في المشروعات الصغيرة العمالة الوافدة وشكلت العمالة الليبية ما نسبته (53.31%) من إجمالي أعداد العاملين والبالغ (74719) عامل، وأما فيما يتعلق بأعداد العاملين بالمشروعات الصغيرة خلال العام 2012م فقد بلغ (67099) ألف عامل مشيراً بذلك لانخفاض أعداد العمالة وهى نتيجة طبيعة في ظل ما شهدته البلاد عقب العام 2011م .

جدول رقم (5): أعداد العاملين في هذا النوع من المشروعات (ألف عامل)

التصنيف	2006	2007	2008	2009	2012
ليبيون	---	14800	26603	39833	---
غير ليبيين (الوافدة)	---	44255	41737	34886	---
المجموع	42017	59055	68340	74719	67099

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الرئيسية لمسح الصناعات الصغيرة.

ومن خلال الجدول رقم (6) يتضح بأن أعداد المشروعات الصغيرة وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي وأعداد العاملين في صناعة المنتجات الغذائية جاءت في المرتبة الاولى حيث بلغ عددها خلال العام 2006 (3921)، وبلغ عدد العاملين بها (14626) عامل أي ما نسبته (34.8%) من إجمالي عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة في تلك السنة.

جدول رقم (6): أعداد المشروعات الصغيرة وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	2006		2009	
	عدد المنشآت	أعداد العاملين	عدد المنشآت	أعداد العاملين
صناعة المنتجات الغذائية	3921	14626	3499	16175
صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	3473	8731	4242	13774
صناعة المنتجات الخشبية	2457	5434	2432	10388
صناعة الملابس	1797	2685	1690	6098
صناعة المنتجات الخزفية	1254	2551	2214	13155

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الرئيسية لمسح الصناعات الصغيرة

وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة في استيعاب القوى العاملة داخل الاقتصاد الليبي من خلال مقارنة أعداد العاملين بهذه المشروعات بإجمالي أعداد العاملين في ليبيا، ففي العام 2006م وصل عدد إجمالي القوى العاملة في ليبيا إلى حوالي (1.635) مليون عامل كان من ضمنهم (42017) الف عامل بالمشروعات الصغيرة وبالتالي كانت مساهمتها في إجمالي عدد العاملين ما يقارب (2.56%) وهي نسبة منخفضة أذا ما قارناها بأعداد العاملين بالقطاعات الأخرى، ووصلت أقصى نسبة للعاملين بالمشروعات الصغيرة إلى إجمالي القوى العاملة في ليبيا في العام 2009م حيث بلغت (5.05%)، سرعان ما انخفضت إلى (3.56%).

جدول رقم (7): الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة في استيعاب أعداد العاملين

السنوات	إجمالي العاملين بالاقتصاد الليبي (بالألاف)[1]	أعداد العاملين بالمشروعات الصغيرة [2]	نسبة المساهمة
2006	1635.7	42017	%2.56
2007	1376.3	59055	%4.29
2008	1426.1	68340	%4.79
2009	1477.7	74719	%5.05
2012	1882.0	67099	%3.56

المصدر: محمد الشويرف، نجاح البيباص، 2016

مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الرئيسية لمسح الصناعات الصغيرة.

وعلى الرغم من انخفاض الأهمية النسبية لأعداد العاملين بالمشروعات الصغيرة والتي بلغ متوسطها وفقاً للبيانات السابقة (4.05%) تظل هذه النسبة مقبولة إذا ما تمت مقارنتها مع الأهمية النسبية للعاملين ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى وكما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (8): الأهمية النسبية لبعض القطاعات في استيعاب القوى العاملة

القطاع	2007	2008	2009
الزراعة والصيد	2.8	5.0	5.0
الصناعة التحويلية	4.8	4.6	4.4
التشييد والبناء	2.5	2.5	2.4
النقل والتخزين والمواصلات	4.8	4.6	4.5

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي،2009، ص44

النتائج والتوصيات

النتائج

1. لا يوجد تعريف موحد لمفهوم المشروعات الصغيرة فيما بين المؤسسات المهتمة بها في ليبيا ويظهر ذلك واضحاً في تضارب البيانات المتعلقة بها، وهي نقطة مشتركة مع أغلب الدراسات السابقة التي تناولت هذه الموضوع داخل الاقتصاد الليبي.
2. المشروعات الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2006–2009 م حيث شكلت ما نسبته (87.09%) خلال العام 2009م.
3. تزايدت أعداد المشروعات الصغيرة والمنطوية تحت شكل النشاط الأسري حيث وصلت في العام 2009م إلى (590) مشروع وبمعدل نمو أعلى من معدل نمو المشروعات الصغيرة بالنمط الفردي، وتأتي هذه الزيادة وفقاً للتوجه السائد في تلك الفترة داخل الدولة من أجل تشجيع القطاع التشاركي ومسمى الأسرة المنتجة.
4. تشكّل العمالة الوافدة نسبة مهمة في أعداد العاملين بالمشروعات الصغيرة خلال الفترة الزمنية للبحث وهذا مؤشر على توفر فرص عمل للعمالة الوطنية بشكل يساهم في تخفيض أعداد العاطلين على العمل، ومن هنا يمكن القول بأن المشروعات الصغيرة قادرة على تخفيض معدلات البطالة.
5. تشير التقارير بأن معدل البطالة في ليبيا يعتبر من أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط والشمال الأفريقي ولذا فإن الاهتمام بإقامة المشروعات الصغيرة يعتبر طريقة مناسبة للحد منها والتقليل من الضغط على الدولة في ضرورة توفير فرص العمل خصوصاً بالقطاع الحكومي.
6. تزايد أعداد العاملين بهذه المشروعات في ليبيا مما يدلل على إمكانية مساهمتها في خفض معدلات البطالة، حيث وصل معدل استيعاب المشروعات الصغيرة لأعداد العاملين في المتوسط خلال المدة

التي شملتها الدراسة إلى (4.05%)، وهذا ما يعكس الأهمية الكبيرة لهذه المشروعات من حيث ضرورة الاهتمام بها والتوسع في إنشائها ويتبين ذلك من خلال مقارنتها بأعداد العمالة في بعض القطاعات الأخرى.

التوصيات

العمل على توحيد المفاهيم والمعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة فيما بين المؤسسات الحكومية الليبية والتي لها علاقة بهذا النوع من المشروعات.

إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة في هذه المشاريع وخصوصاً في الأعمال التي تقوم بها العمالة الأجنبية وبمقدور العمالة الوطنية أن تعملها، ومن شأن ذلك كله أن يوفر فرصاً للعمل ويحد من استنزاف العملات الصعبة.

الاهتمام بتكوين قاعدة بيانات تهتم بالإحصائيات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة حتى يتم استخدامها من الباحثين في أعداد الدراسات العلمية.

زيادة الاهتمام بدراسة التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة لكي تستنبط منها الدروس المستفادة والتي يمكن أن تستفيد منها الدول الأخرى.

المراجع

البنك الدولي. (2015). *ديناميكيات سوق العمل في ليبيا*: إعادة الاندماج من أجل التعافي.

صندوق النقد العربي، (2017). بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. أبوظبي.

السحيري، الهادي محمد (2008). المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاكل وسبل العلاج. *مجلة التخطيط والتنمية*.

توفيق، عبد الرحيم يوسف (2002). *إدارة العمال التجارية الصغيرة*. عمان: دار صنعاء للنشر.

الورفلي، ثريا علي (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح. متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 86-98 جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

خضر، حسين رمضان. (د.ت).

.omu.edu.ly/ly/articles/OMU%20Articles/pdf/1ssue14/14-3pdf.

الأسرج، حسين عبدالمطلب (2010). المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. *مجلة الباحث*، 47-58.

مقري، زكية، يحياوي، نعيمة (2011). المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية. *الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة*، جامعة المسيلة، الجزائر.

الخمشي، سارة صالح (2010). دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب: دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للدراسات المنية والتدريب*، 245-292.

عبدالغني، سماح مصطفى. (د ت). *تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية*. القاهرة: وزارة المالية المصرية.

الصوص، سمير زهير (2010). *بعض التجارب الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاحتداء بهافي فلسطين. قلقيلية*: وزارة الاقتصاد الفلسطينية.

اعبيدة، صالح رجب (2015). تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. *مجلة آفاق اقتصادية*.

رزق الله، عايده نخلة (1997). دراسة استطلاعية لمفاهيم الشباب الخاطئة عن المشروعات الصغيرة ودور الجامعات في تصحيحها. *الندوة الدولية الاولى لتنمية المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة رجال الأعمال في مصر*، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

قابوسه، علي (2009). دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة التخطيط والتنمية*.

القمودي، لطفي، الخمسي، فوزي . الزايدي خالد (2013). *النماذج الناجحة في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاركتها في سوق العمل*. طرابلس: البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الصياد، محمد حامد. (2006). *التامينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة*، منظمة العمل العربية. القاهرة، مصر.

الشويرف، محمد عمر والبيباص، نجاح الطاهر(2017). أهمية القطاع الصناعي في ليبيا، *مجلة أفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة*: جامعة المرقب، ليبيا.

مصلحة الاحصاء مصلحة الاحصاء والتعداد. (2009). طرابلس. طرابلس: *مصلحة الاحصاء والتعداد*. المركزي، مصرف ليبيا. أعداد مختلفة.

المحور الرابع

المتطلبات والترتيبات اللازمة لتحسين بيئة عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة

المجالس البلدية ودورها في دعم مشاريع ريادة الأعمال

" في ظل قانون الإدارة المحلية 2012/59"

د. إبراهيم نورالدين كمبة

كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة

a.kamba@misuratau.edu.ly

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعريف بالمجالس البلدية ودورها في دعم المشاريع الرائدة "الصغرى والمتوسطة" كونها تمثل أحد أهم الأدوات التي تقود التنمية الاقتصادية لأي مجتمع، وسعى الباحث إلى الإجابة على السؤال التالي: هل للمجالس البلدية أية أدوات إدارية وقانونية تخولها تبني أو دعم أو مساهمة في رعاية مشاريع ريادة الأعمال وفقا للقوانين المنظمة لعملها؟ واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى أنه لا توجد مواد في قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م تعهد للمجالس البلدية مهمة دعم مشاريع ريادة الأعمال وترتب على ذلك فقدانها للأدوات الإدارية والقانونية التي تسمح لها بالقيام بدورها اتجاه مشاريع ريادة الأعمال.

الكلمات الدالة: الإدارة المحلية، البلدية، المجلس البلدي، المشاريع الرائدة، القانون 59 /2012م.

Abstract

The study aims to introduce the municipal councils and their role in supporting the small and medium entrepreneurial enterprises as they represent one of the most important tools that lead the economic development of any society. The present study seeks to answer the following question: Do municipal councils have any administrative and legal tools that enable them to adopt, support or sponsor entrepreneurial enterprises in accordance with the laws governing their work? The researcher depends on the descriptive, analytical approach as it fits with the nature of research in terms of describing the problem and analyzing it according to the data obtained. It is concluded that there are no articles in the Local Administration Law No. (59) of 2012, that assign to the municipal councils the task of supporting enterprises; small and medium-sized entrepreneurial enterprises and the consequent loss of administrative and legal tools that allow them to play the required role towards entrepreneurial enterprises.

Key words: ***Local Administration, Municipality, Municipal Council,*** **Entrepreneurial enterprises*, Law 59/2012***

المقدمة

نظرا للنعمة التي حبا الله تعالى بها ليبيا من الاتساع المساحي للجغرافيا الليبية، فإن هذا يشكل عائقا أمام الإدارة المركزية للدولة في تحقيق أي خطط، وهذا ما استوجب منها الاعتماد على اللامركزية الإدارية ممثلة الإدارة المحلية كأحد طرق التنمية المحلية وكونها أحد لبنات التنمية الشاملة.

لذا فإن المجالس البلدية تعد من أهم وأكثر الآليات فاعلية للمشاركة الاجتماعية الرسمية للدولة في مجال التنمية المحلية، لكونها الأداة الأكثر التصاقاً بمصالح المواطنين ومشاغلهم، وهي الأقدر على توفير أفضل الخدمات لهم حال توفر الإمكانات المادية والمالية والبشرية؛ مشروطا بتوفر القيادة الإدارية القادرة على دمج كل هذه الإمكانات لخلق واقع يلبي طلبات كل المواطنين من خلال تطبيق خطة تنموية محلية تكون جزءا من خطة وطنية شاملة للدولة.

ولتحقق الخطط التنموية أهدافها يتطلب الأمر منها الاهتمام بريادة الأعمال كونها أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية في أية مجتمع. لذا فإن أهمية البحث تتمثل في كونه يبحث في مدى وجود الأرضية القانونية والإدارية التي تساعد المجالس البلدية في إيجاد آلية عمل تساعدها على الاهتمام بهذه المشاريع، كونها رافدة من روافد التنمية المحلية التي تعد أحد المهام التي تسعى لتحقيقها المجالس البلدية. كما سيتم التطرق إلى دور الدولة في ضرورة سن للقوانين والتشريعات الملزمة لدعم مثل هذه المشاريع، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة قانون الإدارة المحلية 2012/59، والقوانين ذات العلاقة في الدولة الليبية.

ونظرا لهذا الدور المهم المفترض أن يخول للمجالس البلدية؛ فإنه تم في هذا البحث دراسة ماهية المجالس المحلية في نظم إدارية مختلفة وبيان دورها، ومن ثم بيان دور مشاريع ريادة الأعمال ودورها في التنمية المحلية، يلي ذلك قراءة في قانون الإدارة المحلية 2012/59م، ويتلو ذلك استعراض لأهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: المجالس البلدية (المفهوم والدور)

إن النظام السياسي يختلف من دولة لأخرى، لذا فإن هذا يؤثر على طبيعة النظم الإدارية للدولة، لذلك فإن النظر إلى المجالس المحلية أو البلدية يكون عادة على شكل إطارين؛ أحدهما علمي، وهو ما يلقي الضوء على مفاهيم وأفكار وأدبيات الإدارة المحلية والفكر السياسي السائد، وفي الإطار الثاني التطبيقي

فيركز على دور هذه المجالس في تسخير كافة الإمكانات من أجل تقديم ارقي الخدمات التي تليق بالمواطنين.

ومن هنا نجد أن قيام الدولة بإنشاء جميع المرافق والإشراف عليها عادة ما يتعارض ومبدأ عدالة توزيع الأعباء المالية وتكافئها على مختلف المناطق. فاستئثار المدن الكبيرة أو عدد من المناطق على معظم الخدمات يأتي على حساب تنمية وتطوير المناطق أو المدن الصغيرة الأخرى. ولكي تتجنب الدولة هذه المشاكل، فقد تبنت كثير من الدول إنشاء إدارات أو مجالس محلية لضمان عدالة توزيع الخدمات بما يعمل على استقرار كل منطقة داخل الدولة. هذا فضلاً على تقوية البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة من خلال توزيع المرافق الضرورية بدلاً من تركيزها على العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى بهدف تحقيق وحدة النظام الإداري والسياسي للدولة واعتزاز السكان بكرامتهم وحقوقهم الوطنية تجاه الدولة، مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمشاكل التي قد تتعرض لها الدولة من أي عدوان خارجي أو تهديد لاستقرارها وأمنها من الخارج أو من الداخل (السماحي، 1999، 04).

وتأتي فلسفة الإدارة المحلية من منطلق حرص الحكومات على توثيق الجهود المختلفة بين أفراد الشعب والجهات الحكومية الممثلة لها في المناطق على أداء الخدمات بشكل فعال والتأكد من وصول هذه الخدمات إليهم بكل يسر وسهولة، هذا فضلاً على المساهمة في تنمية المجتمع الذي هم في الأصل ممثلوه في تلك المجالس المحلية. وهي أسلوب تنظيمي يقوم على توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين السلطة المركزية والهيئات المحلية الأخرى المستقلة على أساس أقليمي أو موضوعي. ولقد انطلقت الإدارة المحلية من فلسفة مضمونها كفالة حرية الناس وتفجير طاقاتهم لتأصيل مبدأ العمل الجماعي وخدمة الجماعة، وتوثيق مختلف جهود المواطنين مع جهود الحكومة نحو أداء بعض الخدمات التي تهم أهالي المنطقة بشكل عام، بحيث تقتضي تحقيق ذلك أن تدار الخدمات المحلية بواسطة هيئات أو مجالس في حدود ما يخول لها النظام من اختصاصات وصلاحيات (Norton ،1994).

والدولة الليبية كغيرها من الدول ممثلة في سلطاتها العليا ليست بمنأى من تأثير الأنظمة المختلفة، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية، على نظامها الإداري المحلي. فعملت خلال مراحلها التاريخية المعاصرة المختلفة من تاريخ الاستقلال 1951م إلى ما بعد ثورة 2011م إلى سن العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم الإدارة المحلية بمسمياتها المختلفة من قانون (8) لسنة 1964م إلى القانون قانون رقم (1) لسنة 2001 بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية إلى قانون الإدارة المحلية (59) لسنة

2012م وغيرها من التشريعات المنظمة. لذلك سيتم في الفقرة التالية بيان مفهوم المجالس المحلية والبلدية ودورها وفق هذه التشريعات.

عرفت الإدارة المحلية بأنها: "عملية توزيع الوظائف الإدارية من السلطة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة من مجموع سكان الوحدة الاقليمية والذي يعطى سلطة البث والتصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية" (بوضياف، 2012، 29).

ومن هذا التعريف، نلاحظ أن بوضياف نظر للمجالس المحلية كونها هيئات محلية منتخبة مخولة من قبل الإدارة المركزية لأداء بعض المهام ذات الطابع المحلي، ولكنه لم يبين آلية الرقابة المركزية، وهو ما يعد ضعفا يشوب الإدارة المحلية في حالة اعتمادها على آلية الانتخاب الكامل في اختيار المجالس المحلية . البلدية المسؤولة عن إدارة المجتمعات المجلية وقيادة عملية التنمية بها.

ويمكن القول "أن المجالس المحلية المنتخبة هي هيئة تداولية أساسية في إدارة الجماعة المحلية، بحيث تعتبر صورة من صور تطبيقات الديمقراطية الإدارية في النظام الإداري المحلي" (عوايدي، 1984: 158).

كما أشار أحمد صقر عاشور إلى أن "الجهاز الإداري في البلدية يقع على قمته رئيس تنفيذيكما هو حال الولاية أو المقاطعة وعدد من المسؤولين التنفيذيين، ويتم اختيار هذه القيادات العليا بالانتخاب المباشر من قبل المواطنين المحليين، ويتكون الجهاز الإداري من مجموعة من الوحدات والاقسام الإدارية التي تباشر العمل التنفيذي المحلي بحيث تتضمن وحدات متخصصة يقوم كل منها بنوع معين من الخدمات (تعليمية، صحية، إسكان،... الخ)" (عاشور، 1979: 490).

على الرغم من أن الباحث يتفق تماما مع ذكره أحمد صقر عاشور من ضرورة وجود وحدات تنظيمية تخول إليها مهمة تقديم الخدمات إلى المواطنين لأنها ستكون الأقرب والأقدر في حالة تعيين قيادات ذات كفاءة على قمة هرمها لإدارتها، إلا أن هذا في الحالة الليبية غير متاح، لأن تبعية القطاعات الخدمية (المراقبات) إلى الوزارات بالعاصمة ولا توجد سلطة للمجالس البلدية عليها، ولكون أعضاء المجالس منتخبون فقد ينجم عن هذا قلة وجود القيادات ذات الخبرة في مجال إدارة هذه الهيئات الخدمية، بالإضافة إلى أنه لا توجد آلية واضحة لمتابعة ومراقبة أداء أعضاء المجالس البلدية، وهذا في نظر الباحث يرجح فرضية أن تكون المجالس المنتخبة تشريعية رقابية، وأن تنشأ مجالس تنفيذية معينة سواء من المجالس المنتخبة أو السلطة المركزية باقتراح من المجالس البلدية وتعمل تحت رقابة السلطة المحلية المنتخبة وهي

التي توجه أعمالها وترسم لها السياسة المحلية العامة التي تحقق طموحات المواطنين تحت مظلة السياسة العامة للدولة.

ويبين القانون 59 لسنة 2012م المجلس البلدي بأنه "عدد من الأعضاء يجري انتخابهم بالاقتراع السري العام المباشر في النطاق الإداري للبلدية، على أن يكون من بينهم عضو على الأقل عن النساء وعضو من ذوي الاحتياجات الخاصة من الثوار".

أما قانون الإدارة المحلية رقم 08 لسنة 1964م فقد بين في مادته (29) أنه "يجوز بمقتضى قرار من مجلس الوزارة تشكيل مجالس بلدية في المدن التي تسمح ظروفها المعيشية والعمرانية بإنشاء مجالس بلدية". كما أشار القانون إلى أنه " ويكون للمجلس البلدي رئيساً يسمى عميد البلدية ويعين في كل من طرابلس وبنغازي بمرسوم ملكي، ويكون تعيينه في البلديات الأخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية".

أما في القانون رقم (01) لسنة 2001م بخصوص الإدارة المحلية في ليبيا (المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية)، فقد قسم الإدارة المحلية داخل الشعبيات إلى مجلسين (مجلس رقابي تشريعي) المؤتمر الشعبي الأساسي، والمجلس الآخر (تنفيذي) وهو اللجنة الشعبية بالقطاعات يعين أعضاؤه من قبل المجلس المنتخب، ويخضع المجلس التنفيذي لمتابعة ومراقبة ومساءلة المجلس المحلي والمشكل عن طريق الاختيار الشعبي (التصعيد الشعبي).

ومن خلال ما ذكر، يتبين أنه لا يوجد اتفاق على آلية اختيار المجالس البلدية في تشريعات الدولة الليبية. فمند استقلالها إلى غاية 2019م، ثلاثة أشكال مختلفة من التعيين المباشر إلى الانتخاب المباشر للمجلس وبدون صلاحيات تنفيذية إلى الاختيار المباشر مع وجود مجلس تنفيذي مستقل يعمل على تنفيد ما يرسمه المجلس التشريعي، والنموذج الأخير هو ما يراه الباحث الأقرب إلى تنفيذ مصالح المواطنين، وإرساء مبدأ المشاركة والديمقراطية، وإن كان هناك من يرى أنه نظام اتبعه النظام السابق (نظام القذافي) فلا يعني أنه غير جيد، فيمكن غربلته وتبني منه ما يحقق مصالح المواطنين. وهذا النموذج وهو الفصل بين المنتخبين والمعينين، وهي كما أشار يحياوي حكيم (2011) إلى أن اتباع هدا النموذج هو محاولة الموازنة بين متطلبات الإدارة الحديثة من خلال ضمان تواجد الكفاءات الضرورية في اجهزة الإدارة المحلية والمصالح الخارجية للسلطة المركزية، وذلك لضمان التنفيذ السليم لمقررات المجلس البلدي من جهة، ومن

جهة اخرى مراعاة الديمقراطية التمثيلية المحلية. وهو النموذج المطبق في الدولة الفرنسية باعتبارها من أقدم الدول التي يوجد فيها النظام البلدي.

دور المجالس البلدية

إن الهدف من دراسة الأدوار التي تؤديها المجالس البلدية يأتي لبيان ومعرفة ماهية الأدوار الموكلة لهذه المجالس حتى لا تؤخذ ولا تؤاخذ بما لم يوكل إليها من مهام، فلعل الخلل يكون في التشريع وليس في التنفيذ. ونستعرض فيما يلي أهم الأدوار الموكلة للمجالس البلدية وفق التشريعات المختلفة، وما هي الأدوار المفترض أن تقوم بها وفق الأصول العلمية للإدارة المحلية.

لقد أدى التغيير الذي حدث في جميع المجتمعات وتغير مفهوم الدولة ووظائفها إلى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به الحكومات والهيئات المحلية، وقد حددت قوانين الإدارة المحلية اختصاصات البلدية ثم تركت التفصيل فيها إلى اللوائح التنفيذية.

رغم قدم فكرة إنشاء الإدارة البلدية في ليبيا والتي تعود إلى منتصف القرن العشرين في أشكال مختلفة؛ إلا أنها تفتقر للهيكل التنظيمي القوي والفاعل الذي يضمن الحد من المشكلات المحلية بشكل ناجز وفعال.

فيمكن حصر أهم اختصاصات المجالس البلدية كما وردت في قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م، ورد في المادة (27) اختصاصات ومهام المجلس البلدي في الاتي: (ليبيا . وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد (15) السنة الأولى، 2012م).

يختص المجلس البلدي بتنظيم وتطوير خدمات البلدية، وعلى الأخص ما يلي:

1. الإشراف على تنفيذ التشريعات والتعليمات المتعلقة بشئون البلدية، ومتابعة سير العمل بها وفقاً للتشريعات النافذة.
2. الإشراف على إدارة البلدية وأعمال ديوانها ومتابعة تنفيذ قراراتها والإشراف على سير العمل بفروع البلدية والمحلات الواقعة في نطاقها.
3. اقتراح اللوائح البلدية.
4. اقتراح وتنفيذ الميزانية وتحديد أولويات الصرف داخل البلدية ومتابعة تنفيذ وتطابق الصرف مع التشريعات النافذة وإقرار الحساب الختامي للبلدية.

5. استثمار الموارد الذاتية للبلدية وتنميتها وتطويرها بما يكفل تحسين مستوى الخدمات المحلية والموافقة المبدئية على منح الرخص الاستثمارية والخيرية.
6. اقتراح توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات بعد اعتمادها.
7. اقتراح فرض الرسوم ذات الطابع البلدي وتعديلها والاعفاء منها وإلغائها وتحديد طرق تحصيلها والعمل على جبايتها.
8. متابعة مشروعات التنمية في نطاق البلدية وتقديم التقارير عنها إلى مجلس المحافظة، والاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في نطاق البلدية ودراسة جدواها الاقتصادية.
9. متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية وتقييم مستوى أدائها وحسن إنجاز الأعمال على مستوى البلدية.
10. تزويد المحلات بما يلزمها من أجهزة إدارية وفنية لمباشرة اختصاصها، وتقديم العون والدعم المالي للمحلات التي لا تفي مواردها عن سداد احتياجاتها وفي حدود ما يقرره المجلس.
11. اقتراح الاشتراك مع بلديات أخرى في نطاق المحافظة في إنشاء أو إدارة أعمال أو أية مرافق أخرى.
12. الاختصاصات الأخرى التي تسندها إليها القوانين واللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وبالنظر إلى هذه الاختصاصات، نلاحظ أنها اختصاصات يغلب عليها الطابع الإشرافي الرقابي وليس الطابع التنفيذي المباشر والذي يعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات المواطنين من خدمات مختلفة. وهذا ما جعل المجالس البلدية بعيدة عن أداء دورها التقليدي المفترض أن تؤديه وهو تقديم الخدمات للمواطنين الذين انتخبوا هذه المجالس أملا في أن تقدم لهم أفضل الخدمات.

المحور الثاني: مشروعات ريادة الأعمال "دورها في التنمية المحلية"

برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية كخطوة مرحلية لتحقيق التنمية الشاملة، وهذا يتطلب تحقيق التغير في التوجه نحو رفاهية الإنسان، ولن يتحقق هذا إلا من خلال وجود رأس مال بشري ومعرفي يشكل القاعدة التي من خلالها تتحقق التنمية الشاملة، والتي بدورها لا تتحقق بالأماني والأحلام وإنما بتبني العقول والأفكار الرائدة القادرة على قهر المستحيل، والقادرة على التغيير الإيجابي في الحياة، فوجود مثل هذه العقول لا يتأتى إلا من خلال تبني وخلق الإنسان الرائد القادر على

الابتكار والاختراع والإبداع وهي أهم مرتكزات منظمات الأعمال الناجحة والتي تؤدي إلى خلق البيئة المناسبة للمشاريع الرائدة والتي هي أساس أية عملية تنموية محلية أو وطنية.

عند التفكير في تطوير المشاريع الاقتصادية الصغرى، يشدد البعض على ضرورة التفكير بشكل مختلف بشأن ريادة الأعمال الاجتماعية وهو مفهوم لم يتشكل بعد بشكل كاف في ليبيا رغم وجوده على أرض الواقع، إذ تسهم الكثير من منظمات المجتمع المدني في توظيف الكثير من الشباب منذ ما بعد تغيير النظام سنة2011م، وبشكل متنام حتى وقتنا الحالي، وبالتوازي مع ضرورة التفكير في هذا النوع من ريادة الأعمال، أو بمعنى آخر بناء مفاهيم ريادة الأعمال والتنظير لها بشكل منظم. ويجب أن ينعكس بناء هذه المفاهيم على أعمال واقعية من خلال دعم منظمات المجتمع المدني بعضها البعض.

يساهم امتلاك الإبداع والقدرة على الابتكار في إنشاء مشاريع ريادية تشكل العامل الأساسي في النمو الاقتصادي سواء كان ذلك ماديا عن طريق زيادة الناتج المحلي من خلال توفير فرص العمل. لذلك سيتم في الفقرة التالية بيان مفهوم مشاريع ريادة الأعمال ودورها التنمية المحلية.

يعرف (Burch) ريادة الأعمال بأنها: "ممارسة نشاط لاستثمار فرصة قائمة تلبي احتياجات محددة من خلال إنشاء منظمة وتشغيلها بأسلوب ابداعي".

كما عرفت بأنها :"إنشاء عمل حر يتسم بالإبداع، ويتصف بالمخاطرة" (الشميمري، المبيريك، 2010، ص13).

ومما سبق يتبين أن ريادة الأعمال أو المشاريع الرائدة هي نتيجة للتفكير الغير المنطقي للحصول على نتائج منطقية، بمعنى أنها تتحقق من النظر للأمور من زاوية لا يرى منها إلا المبدعون والرواد، ولذلك يرى فيها الإنسان العادي مخاطرة في حين يراها الرائد فرصة لا تعوض. حيث تكون نتائجها خدمات أو منتجات غير متوقعة ولكن مباشرة تصبح لا يمكن الاستغناء عنها، فمن هنا تكون المبادرة هي السبق الإنتاجي لخدمة أو سلعة ما.

ولأن الكثير من المجتمعات تواجه تحديات لدفع عجلة التنمية وتحقيق النمو والاستدامة، وتؤثر الريادة إيجابا في التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء مشاريع أعمال محلية فاعلة، مما يساهم في التطور المحلي عن طريق توفير فرص العمل وزيادة العوائد. إذ تلعب المشاريع الريادية دورا مهما في الاقتصاديات العالمية، كونها من أبرز محركات النشاط والنمو الاقتصادي، ومن ثم المساهم الأكبر في توفير فرص

العمل. وذلك أن من أبرز ما يميز المشاريع الريادية قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة وكونها تعد ذات كثافة في العنصر البشري وميدان لتطوير القدرات والإمكانات البشرية، مما يجعلها مكانا لاستثمار الطاقات البشرية ويساهم مساهمة فاعلة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة (المحروق، 2011: 02).

كما ساهمت هذه المشاريع الريادية في خلق عدد كبير من فرص العمل في الاقتصاد الأمريكي تجاوزت (15) مليون فرصة عمل في مجال الخدمات عام (1992). إذ تشير الإحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية، أن كل شخص من بين اثنين قد حاول أن يبدأ عملاً جديداً في وقت معين من حياته. كما تشكل المشروعات الريادية ما نسبته (27) من إجمالي قوة العمل في بريطانيا، في حين بمثل قطاع الأعمال الريادية في الصين أكثر من (50%) من الدخل القومي، كما تعتمد الكثير من البلدان مثل سنغافورة وماليزيا واندونيسيا وغيرها اعتماداً كبيراً في اقتصادها الوطني على المشاريع التي تخص الأعمال الريادية (الزين، 2010: 5-6). ويتطلب الابتكار المستدام رأس مال تمويلي وقدرة معرفية؛ لذا تدعم الجامعات والحكومة والجيش في البلدان المتقدمة الشركات الناشئة من خلال مجموعة واسعة ومتنوعة من برامج التدريب ونقل المعرفة في سبيل خلق المستويات اللازمة من رواد الأعمال ذوي المهارات؛ إضافة إلى تمويل الأبحاث من أجل التطوير والابتكار (الاسكوا، 2007، 23).

ولقد دفعت المزايا والخصائص التي تتمتع المشاريع الريادية والدور المتميز لها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحكومات ومنظمات الأعمال في مختلف دول العالم لتحفيز هذا النوع من المشاريع وتوفير وسائل الاستقرار والنمو المستدام نظرًا لما تتمتع به من دور ولاسيما في مجال مكافحة مشكلات الفقر والبطالة والتي وصلت إلى حوالي (14%) في الدول العربية. ومن هنا كان لزامًا على الدول أن تعمل على دعم المشاريع الريادية ليس من دول العالم اليوم من أزمات مالية واقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، ليس من أجل استمرارها فقط ولكن لتنفيذ وتفعيل وبرامجها التنموية الاقتصادية الاجتماعية، خصوصًا في ظل ما تعانيه من أجل ذلك تكاثف اهتمام معظم الدول العربية بالمشاريع الريادية وتذليل العراقيل التي تحد من تطورها، واتخاذ إجراءات لتشجيع وتطوير هذا النوع من المنظمات؛ بعد أدراك أهمية تفعيل وتعزيز المبادرات وأداء المشاريع الريادية لدورها الفاعل في التنمية، ولتكون محركاً للعجلة الاقتصادية (الزين، 2010: 20).

يتم قياس دور المشاريع الريادية ومساهمتها في الاقتصاد عن طريق ثلاثة معايير رئيسة هي: نسبة مساهمتها في تشغيل القوى العاملة، ومدى مساهمتها في الإنتاج، وحصتها في الاقتصاد، ويتميز دورها الذي يستند إلى خصائصها في كونها (المحروق، 2011: 6-7):

1. توفر المشاريع الريادية مصدر منافسة للمنظمات الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
2. تعد المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، بعد أن انحصرت هذه الوظيفة سابقا بالدولة المهتمة بضرورة توفير وخلق فرص العمل لمواطنيها.
3. تمثل بذورا أساسية للمنظمات الكبيرة.
4. تساعد على تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدل البطالة.
5. تعد من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

ومن خلال النظر لدور المشاريع الرائدة في اقتصاديات الدول المتقدمة، وكيف أنها تشكل ركيزة مهمة في النهوض باقتصاديات الدول وذلك من خلال مساهمتها كما ذكر سالفا في تنمية المناطق المحلية الأقل نموا، بالإضافة إلى توفير فرص للعمل، وتنشيط الحركة الاقتصادية وخلق ثقافة العمل والاعتماد على الذات، فإن هذا لا يتأتى إلا من خلال وجود هيئات محلية ووطنية تحمل على عاتقها نشر ثقافة الريادة في الأعمال، وتبني الرواد من أصحاب المشاريع الرائد، وذلك لا يتم نيله إلا من خلال وجود بيئة إدارية وقانونية تساعد على رعاية أصحاب الأفكار الرائدة، والمشاريع الناجحة، ودعمهم والدفع بهم ليساهموا في التنمية المحلية وبالتالي في التنمية الوطنية.

وفي المحور التالي سوف يتم توضيح مدى وجود البيئة الإدارية والقانونية المناسبة للمجالس البلدية في ليبيا من خلال قراءة في نصوص القانون (59) لسنة 2012م للإدارة المحلية لبيان مدى توفر البيئة المناسبة التي تساعد المجالس البلدية للقيام بالدور المطلوب منها من القيام بتنمية محلية تؤدي تقدم ورفاهية المجتمع الذي يعيش فيه المواطن الليبي.

المحور الثالث: قراءة في قانون الإدارة المحلية 2012/59م

أصدر المؤتمر الوطني العام سنة 2012م قانون الإدارة المحليةٌ رقم 59 لسنة 2012م. ورغم انتخاب معظم البلديات مجالسها البلدية ومباشرتها لمهامها وفق قانون الإدارة المحلية المشار إليه، إلا أن مسار

الانتقال نحو اللامركزية مازال متعثرا فأغلب المصالح المركزية مازالت تدار من طرف الوزارات بالعاصمة طرابلس. لأن البلديات تختص بوجه عام بتنفيذ السياسة العامة للدولة فيما تعلق بالتنمية المحلية ومتابعتها والإشراف العام على أعمال البلديات ومختلف المرافق العامة الواقعة داخل نطاقها الإداري، وتقديمٌ التسهيلّات الإدارية وإتمام كافة الإجراءات القانونيةٌ المتعلقة بوجه الخصوص بإنشاء المرافق الصحيةٌ والتعليميةٌ والأمنيةٌ والعسكريةٌ، إلا أن هذه المهام لم تكن مدعمة بالتشريعات اللازمة التي تساعدها على أداء مهامها على الوجه الأكمل. وتم تجميد عمل المحافظات بموجب القانون 9 لسنة 2013م الصادر بتاريخ 28-03-2013م ونقل اختصاصاتها مؤقتا للمجالس البلدية وعمداء البلديّات، نظراً للأوضاع السياسية والأمنية التي تمر به ليبيا وفق ما ذكره المشرع.

كما أن المجلس البلدي منتخب وكونه أعلى سلطة في البلدية والمسؤول عن إدارة شؤونها، وهذا ما نصت عليه المادة (26/أ) حيث نصت على: "**يشكل المجلس البلدي من عدد من الأعضاء الذين يجرى انتخابهم بالاقتراع السري العام المباشر في النطاق الإداري للبلدية...**"، فإن هذا قد يفقده الكفاءة والخبرة اللازمة لإدارة التنمية المحلية وما تتطلبه من ضرورة توفر قدر معين من المؤهلات التي تساعد على القيام بالمهام الموكلة للمجلس البلدي. وهذه الإشكالية كان يمكن القضاء عليها أو التخفيف من آثارها لو تم اعتماد أحد الأسلوبين في تكوين المجلس البلدي وهما: إما باعتماد أسلوب المجلسين التشريعي المنتخب والتنفيذي المعين، أو الأسلوب الآخر، وهو اعتماد أسلوب المجلس المختلط الأعضاء، جزءاً منتخب والآخر معين.

كما أنه لم تمنح الاختصاصات المباشرة للمجلس البلدي لكي يقوم وبشكل مباشر بدعم مشاريع ريادة الأعمال حتى تساهم في التنمية المحلية، وإنما أوكلت في المادة (13) إلى مجلس المحافظة مهمة تقديم التسهيلات القانونية والإدارية لمشاريع القطاع الخاص والاستثمار التي تؤدي إلى خلق فرص عمل بالمحافظة، وإن كانت كما أشير سابقا إلى أن بعض اختصاصات المحافظ أسندت إلى عميد البلدية ولكنها لم تفعل بالشكل المطلوب مثلا كونه ممثلا للسلطة التنفيذية في البلدية وتبعية المراقبات الخدمية له مباشرة كسلطة تنفيذية مما يساعده على تنفيذ خطط التنمية المحلية.

كما أن المادة (8/27) بخصوص اختصاصات ومهام المجلس البلدي ذكرت أن من اختصاصات المجلس البلدي: "**متابعة مشروعات التنمية في نطاق البلدية وتقديم التقارير عنها إلى مجلس المحافظة،**

والاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في نطاق البلدية ودراسة جدواها الاقتصادية"، وهذه الفقرة ومن غير تمعن، تبين أن مهمة المجلس البلدي هي فقط المتابعة واحالة التقارير، وحتى فيما يتعلق بالمشاريع الصغرى أشارت إلى الاهتمام بها، ولم تشر إلى دعمها وتشجيعها كونها هي اللبنة الأساسية في التنمية المحلية، وهذا مما لا يهيئ البيئة الإدارية والقانونية اللازمة لدعم مشاريع ريادة الأعمال.

وبالنظر إلى القانون رقم (01) لسنة 2001م والخاص بالإدارة المحلية، فقد نص في المادة (14/08) والمتعلقة باختصاصات اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي (المجلس التنفيذي في البلدية) على" **تلقي طلبات المواطنين داخل نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي لغرض الحصول على القروض الخاصة بالتحول للإنتاج، والقروض الخاصة بالإسكان الزراعي، والرعوي, والإسكان لمحدودي الدخل، وإحالتها إلى اللجنة الشعبية للشعبية مشفوعة بالرأي**". وهذا يعطي دوراً في دعم المشاريع الرائدة (الصغرى والمتوسطة)، ويتفتح المجال للمواطنين للمساهمة في التنمية المحلية، لكن ذلك لا يتأتى إلا بوجود الإدارة الراشدة القادرة على الاستثمار البشري الأمثل للمواطنين داخل البلدية.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

بعد أن تم استعراض ماهية المجالس البلدية ودورها، وبيان مفهوم المشاريع الرائدة، واستعراض قانون الإدارة المحلية الليبي رقم (59) لسنة 2012م، وما حواه من مواد ذات علاقة بدعم مشاريع ريادة الأعمال باعتبارها أهم ركائز التنمية المحلية، فإن الباحث يستنتج الآتي:

1. أن المجالس البلدية في ليبيا والتي أنشئت وفقا للقانون رقم (59) لسنة 2012م، وبنظام الانتخاب المباشر لا تؤهلها لأداء اختصاصاتها بالشكل المطلوب.
2. أن قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م، لا يساعد المجالس البلدية على أداء دورها لوجود عيب في العديد من المواد الحاكمة لعمل المجالس البلدية.
3. أنه لا توجد مواد في قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 تعهد للمجالس البلدية مهمة دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة . مشاريع ريادة الأعمال.
4. أنه رغم منح بعض صلاحيات المحافظين لعمداء البلديات، إلا أنها ظلت بدون تفعيل مما عرقل الإدارة المحلية في أداء المهام المناطة بها.

5. ومن خلال النتائج السالفة الذكر يتبين للباحث أنه لا توجد للمجالس البلدية البيئة التي تؤهلها لأداء عملها بالصورة المثلى، وهو بذلك يتحصل على اجابة لسؤال البحث حول: هل للمجالس البلدية باعتبارها الواجهة الحكومية الأقرب إلى واقع مشاريع ريادة الأعمال أية أدوات إدارية وقانونية تخولها بتبني أو دعم أو المساهمة في رعاية مشاريع ريادة الأعمال وفقا للقوانين المنظمة لعملها؟

ثانيا: التوصيات

بعد استعراض أهم الاستنتاجات فإن الباحث يعرض بعض التوصيات التي يراها تساعد في الدفع بالمجالس البلدية نحو أداء مهامها بما يحقق التنمية المحلية من خلال تمكنها من دعم المشاريع الرائدة الصغرى والمتوسطة ومن هذه التوصيات:

1. العمل على إعادة النظر في قانون الإدارة المحلية وإعادة صياغته بما يتماشى ومتطلبات تحقيق التنمية المحلية.
2. التأكيد على ضرورة إلزام المجالس البلدية من خلال قانون الإدارة المحلية بدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة مما يساعد على خلق البيئة المناسبة لبروز رواد الأعمال والأعمال الرائدة ورعايتها بمختلف أنواع الدعم وإبراز دورها الكبير في تحقيق التنمية المحلية.
3. العمل على نشر ثقافة الريادة من خلال تبني تدريس مناهج الريادة في مختلف المراحل التعليمية، وتشجيع الرواد والمشاريع الرائدة وتخصيص الجوائز السنوية لرواد الأعمال والمشاريع الرائدة بالبلدية.

المراجع

الزين، منصوري (2010). آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية– حالة الجزائر، *الملتقى العلمي الدولي*، الجزائر.

السكارنة، بلال خلف (2007). المشاريع الصغيرة والريادة، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، 2007/ 7، 33–79.

السماحي، سليمان (1998). محاور أساسية لتطوير الإدارة الحكومية، *مجلة الأموال*، السنة الثانية – أكتوبر – ديسمبر، جدة.

السماحي، سليمان (1999). دور مجالس المناطق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، 125-192.

الشميمري، أحمد، المبيريك، وفاء (2010). *مبادئ ريادة الأعمال "المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المتخصصين*، العبيكان، الرياض.

عاشور، أحمد صقر، (1979) *الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن*، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت.

ابوضياف، عمار (2012). *شرح قانون البلدية الجزائري*، جود للنشر والتوزيع.

عوابدي، عمار (1984). *مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاتها في النظام الإداري الجزائري*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، (2007)، الموارد المالية ورأس المال المخاطر وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، *الأمم المتحدة*، نيويورك.

المحروق، ماهر (2011). سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة – أثر دعم المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، *المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية*، مركز الملك فيصل للمؤتمرات – الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجريدة الرسمية، (2012)، العدد (15)، وزارة العدل، ليبيا.

قانون الإدارة المحلية الليبي (08) 1964م.

قانون رقم (1) لسنة 2001 بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

قانون الإدارة المحلية الليبي (59) 2012م.

Norton, Alan, (1994). *International handbook of local and regional government: a comparative analysis of Advanced democracies*. Imprint Aldershot, Eng.: Edward Elgar.

دور رواد الأعمال في نشأة ونجاح صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا

أ. إيناس علي الأمين
kika9990@yahoo.com

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية إنشاء صناديق استثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا، وذلك من خلال دراسة مجموعة من المقومات منها: الدعم الحكومي والتشريعات الواضحة والمزايا الضريبية، ودور الإدارة المحترفة، وفئة مستثمري رأس المال المخاطر، ورواد الأعمال ودورهم في نشأة ونجاح صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا. تم تجميع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية صممت خصيصاً لهذا الغرض.

توصلت الدراسة إلى أن مستثمري رأس المال المخاطر قد لا يحجمون عن الاستثمار بهذه الصناديق بسبب قلقهم بشأن إمكانيات رواد الأعمال وجودة أدائهم، كما توصلت إلى أن رواد الأعمال الليبيين يمتلكون أفكاراً لشركات ناشئة مبتكرة وذات مزايا تنافسية مستمرة وطويلة الأجل، ولكنهم قد لا يرحبون بشكل كبير بفكرة مشاركتهم في إدارة شركاتهم أو التخلي عن جزء منها.

الكلمات الدالة: إنشاء صناديق الاستثمار، الدعم الحكومي، التشريعات، المزايا الضريبية، الإدارة المهنية، مستثمرو رأس المال المغامر، رواد الأعمال، ليبيا.

Abstract

The study aims at identifying the extent of the possibility of establishing investment funds in venture capital in Libya. It intends to do so by studying many possible opportunities including: government support, clear legislation and tax benefits, the role of professional management, the category of venture capital investors, entrepreneurs and their role in the emergence success of funds investing in venture capital in Libya. The data are collected through a questionnaire designed specifically for this purpose.

The study concludes that venture capital investors may not be reluctant to invest in these funds because of their concerns about the potential of entrepreneurs and the quality of their performance. The study also finds that Libyan entrepreneurs possess ideas for innovative startups with continuous and long-term competitive advantages, but they may not very much welcome the idea of any outside participation in managing their companies or giving up part of them.

Keywords: Establishing investment funds, Government support, Legislation, Tax benefits, Professional management, Venture capital investors, Entrepreneurs, Libya.

المقدمة

على مدى العقد الماضي أصبحت ريادة الأعمال تدريجيا حجر الأساس الصلب للعديد من الاقتصادات في المنطقة العربية، فالشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ترسم مشهدا اقتصاديا جديدا بفضل اجتماع العديد من العناصر، هي التكنولوجيا والابتكار والطلب المتزايد من الشباب للمساهمة في مجال الأعمال بأسلوب جديد (تقرير الأثر، منتدى MIT لريادة الأعمال في العالم العربي، 2018)، وتعتبر آلية البحث عن التمويل المناسب هي الشغل الشاغل لرواد الأعمال، فالطريقة التقليدية في التمويل لم تعد تلبي خصوصيات الشركات الناشئة (ميمي، 2014).

ويعد التمويل بواسطة رأس المال المخاطر من التقنيات التمويلية الحديثة التي لاقت إقبالاً كبيراً من العديد من الدول، خصوصاً بعد نجاح الشركات التي مولت برأس المال المخاطر ومن أهمها فيس وبوك، وقوقل، وانتل، وغيرها من الشركات التي حققت نقلة تكنولوجية نوعية على كافة الأصعدة في تلك الدول (ميمي، 2014)، فصندوق رأس المال المخاطر يقوم بكافة الأعمال من حيث التمويل والرعاية للشباب حديثي العهد بعالم المال والأعمال والذين قد يفتقرون إلى المهارات المالية والإدارية أو قد يجدون صعوبة في الحصول على التمويل (الزعابي، 2017; شرف الدين، 2018). وتندرج صناديق رأس المال المخاطر ضمن أنواع صناديق المضاربة، ومن الجذير بالذكر أن تسمية صناديق رأس المال المخاطر لا تعني أن الأنواع الأخرى من الصناديق بدون مخاطر (شاهين، 2017).

لقد نجحت استثمارات رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1970 إلى 2000 في خلق 7.6 مليون فرصة عمل داخل أمريكا وأكثر من 1.3 تريليون دولار عائدات نهاية عام 2000 (شرف الدين، 2018)، الولايات المتحدة الأمريكية نموذج رائع في تطبيق رأس المال المخاطر، ذلك أن أغلب المؤسسات المزدهرة اليوم مثل: جوجل، أوبر، تويتر وغيرها الكثير، أساسها شركات تم تمويلها عبر صناديق رأس المال المخاطر (الزعابي، 2017; رفاعي، 2018)، كما نجحت أيضا استثمارات رأس المال المخاطر في المملكة المتحدة التي تعتبر ثاني أكبر سوق لنشاط صناديق رأس المال المخاطر في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث يضم الاقتصاد البريطاني نحو 233 شركة استطاعت أن تصل بمعدل النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي بمعدل تراوح بين 1.73% إلى 3.80% سنويا (شرف الدين،

2018)، ومؤخراً فإن دول عربية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والجزائر ومصر أخذت تركز الجهود على إنشاء صناديق رأس المال المخاطر.

وبهذا فإن صناديق رأس المال المخاطر تمثل أهم أنواع صناديق الاستثمار حيث أنها ترتكز على شراكة قائمة على ضخ أموال في المشروعات الريادية في أولى مراحل إنشائها وهي الأداة التمويلية الوحيدة القادرة على دمج الخدمات المالية وتلك التي تتعلق بالإدارة في قالب واحد يحقق الاستجابة المباشرة لاحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة (شرف الدين، 2018).

وإذا أخذنا في الاعتبار ما تشهده ليبيا من ارتفاع في معدلات البطالة واعتماد الاقتصاد المحلي بشكل كلي على الصناعة النفطية، فإن توفير التمويل للشركات الناشئة ودعمها لتطوير أعمالها والمساهمة في نمو الاقتصاد المحلي بناء على أنشطة متنوعة هو أمر لابد منه، ونظرا لحاجة الشركات الناشئة للتمويل، وفي ظل وجود معوقات تحد من توفر التمويل اللازم لهذه الشركات، فإن هذا الدراسة تبحث في مقومات إنشاء صندوق رأس مال مخاطر لتلبية حاجة هذه الشركات في الحصول على الدعم والتمويل.

مشكلة الدراسة

على الرغم من كل التدابير التنظيمية والداعمة التي تتضمنها القوانين في ليبيا، والاهتمام الذي توليه الحكومات المختلفة لتمكين الشباب ونشر ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع الليبي، إلا أن رواد الأعمال مازالوا يواجهون مشاكل تعرقل مسيرتهم نحو التطور والنمو، أبرزها الحصول على التمويل، إذ يقدم صندوق رأس المال المخاطر التمويل للشركات الناشئة، وبالتالي يمكن طرح وصياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ماهي مقومات إنشاء صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر؟ وما هو دور رواد الأعمال في نشأة ونجاح صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا؟

أهداف الدراسة

1. دراسة مدى إمكانية إنشاء صندوق رأس مال مخاطر في ليبيا.
2. التعرف على دور الدعم الحكومي والتشريعات الواضحة والمزايا الضريبية ومدى مساهمتها في إنشاء صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر.
3. تحديد دور رواد الأعمال ومساهمتهم في **نشأة ونجاح** صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي من خلال ما ورد في الكتب والدراسات العربية والأجنبية والتقارير الرسمية المتعلقة بصناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر، بالإضافة إلى استخدام أساليب التحليل الكمي لاستخلاص نتائج الدراسة الميدانية، والتي تتضمن استبيان وزع على الجهات ذات العلاقة بنشأة ونجاح صناديق رأس المال المخاطر وهي: المصارف التجارية وشركات التأمين بمدينة مصراتة والمستثمرين ورواد الأعمال.

رأس المال المخاطر

تعاني الشركات الناشئة العديد من المشاكل التي تقف عائقا في وجه بقائها ونموها، ومن بين أهم المشاكل التي ركزت عليها مختلف الدراسات الاقتصادية مشكلة التمويل، إذ أصبح عامل عدم كفاية مصادر التمويل يمثل أكبر عائق أمام رواد الأعمال لتطوير شركاتهم. ويعود سبب هذه المشكلة إلى عدم مواءمة بيئة التمويل التقليدي مع المتطلبات والاحتياجات المالية للشركات الناشئة. ونتيجة لذلك، بدأ البحث عن مصادر تمويلية مستحدثة تلائم الخصوصيات التمويلية للشركات الناشئة، ومن بين أهم هذه المصادر الحديثة رأس المال المخاطر، باعتباره آلية تمويلية مستحدثة لا تكتفي بالتمويل فقط، بل تعمل على تقديم الدعم بأشكاله المختلفة.

رواد الأعمال

يُعرف رائد الأعمال بأنه الشخص الذي لديه القدرة على الابتكار والإبداع وأخذ المخاطرة في تقديم منتجات وخدمات جديدة وذلك على مستوى المنظمات. وعلى مستوى الأفراد فإن الريادي هو الشخص القادر على تقييم واغتنام الفرص، كما يُعرف عن الشخص الريادي قدرته على تنظيم وإدارة الأعمال، وقد يستعين رائد الأعمال بالمستشارين من أجل انجاز أعماله إلا أن ذلك يتطلب منه بعض المهارات، مثل القدرة على التخطيط والتنظيم، التخطيط المالي، بيع المنتجات والأفكار، الإدارة، القدرة على أخذ المخاطرة، القدرة على القيادة أو العمل وحيدا، الثقة بالنفس (ثابت، 2016).

مفهوم رأس المال المخاطر

إن كل نشاط في مجال الأعمال مرتبط بالمخاطرة، وبالتالي فإن اصطلاح رأس المال المخاطر لا يعني في الحقيقة أن هناك رأس مال غير مخاطر، ولكن هناك رأس مال أقل مخاطرة، ولقد تعددت التعاريف

الخاصة برأس المال المخاطر بتعدد وجهات النظر المتعلقة بها، وفيما يلي أهم التعريفات المتبناة للدلالة على هذه الآلية التمويلية:

عرفته الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر (EVCA) بأنه: "رأس المال الذي يمول بواسطة وسيط مالي متخصص مثل شركات رأس المال المخاطر أو صناديق استثمار رأس المال المخاطر لدعم مشروعات ذات مخاطر مرتفعة من الصعب تمويلها بطرق التمويل التقليدية كالاقتراض، وتتميز باحتمال نمو فوري وعوائد كبيرة، لكنها لا تضمن تلك العوائد ولا استرداد رأس المال" (السعيد، 2017، 7).

ويعرف رأس المال المخاطر على أنه: "شراء حصص في رؤوس أموال المؤسسات لتمكينها من تمويل انطلاقاتها، ونموها، أو انتقالها من مرحلة إلى أخرى. هذه المشاركة تعتبر بشكل أساسي مالية، ولكنها يمكن أن تكون كذلك استراتيجية (توفير شبكة من المعرفة والخبرة في إدارة الموارد...الخ)" (يدو وبوحرب، 2017، 3).

الإطار القانوني لرأس المال الخاطر:

يتشكل غالبا الإطار القانوني لرأس المال المخاطر في إحدى هاتين صورتين: الأولى شركات مساهمة، أو شركات توصية، أو شركات ذات مسؤولية محدودة متخصصة في استثمارات رأس المال المخاطر وخاضعة لقانون سوق المال أو قانون الاستثمار، والصورة الثانية صناديق استثمار أسهم خاصة تابعة للدولة أو للقطاع الخاص (بلعيدي، 2007).

صناديق الاستثمار في ليبيا:

بحسب القانون التجاري الليبي رقم (23) الصادر في (2010) وقانون سوق المال رقم (11) والذي أصدر أيضا عام 2010، تمت الموافقة على إنشاء صناديق الاستثمار في ليبيا. ووفقا للقانون، يتطلب أن يكون الحد الأدنى لرأس مال صندوق الاستثمار الذي يتم تأسيسه وترخيصه هو مبلغ خمسة وعشرون مليون دينار ليبي (25,000,000 د.ل) مدفوعا بالكامل، أو ما يعادله بعملة أجنبية (القانون التجاري الليبي، 2010)، "ولا يجوز تأسيس صناديق الاستثمار إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية المنصوص عليها في المادة (394)، ويتم قيد الصندوق بعد

استيفاء شروط التأسيس بسجل خاص بالصناديق في السجل التجاري، ويجوز للمؤسس أن يقوم بتأسيس أكثر من صندوق" (القانون التجاري الليبي، 2010، 99).

ونصت المادة السابعة من لائحة صناديق الاستثمار على أنواع صناديق الاستثمار وأغراضها وجاء فيها تخصيص صناديق الاستثمار في الاستثمار العقاري وجعلها من النوع المقفل، ومع هذا فقد جاءت فقرة في المادة تنص على إيجاز إنشاء أنواع وأغراض من الصناديق غير الصناديق العقارية، بعد توافر ما يراه سوق المال الليبي ومصرف ليبيا المركزي من شروط ومتطلبات.

ويتطلب تأسيس صندوق استثمار أن يكون مقدم الطلب شخصا مرخصا له من سوق المال بممارسة أعمال إدارة المحافظ وصناديق الاستثمار كما يجب أن يتضمن طلب التأسيس تفاصيل الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار ووصفا لعملية اتخاذ قرارات الاستثمار من قبل مدير الاستثمار أو اسم أي شخص مسجل مشترك (على هيئة لجنة أو ما في حكمها) في تلك القرارات ووظيفته واسم مسؤول الامتثال أو أسماء أعضاء لجنة الامتثال بالإضافة إلى تقديم دراسة جدوى اقتصادية للصندوق معتمدة من قبل أحد المحاسبين القانونيين المسجلين بمصرف ليبيا المركزي وسوق المال الليبي، وترشيحا لمطور (منفذ) لتنفيذ أغراض الصندوق. أما فيما يتعلق بصناديق الاستثمار الاسلامية (وهي السائدة الآن في ليبيا)، يتم تقديم بيان بتسمية أعضاء الهيئة الشرعية للصندوق، على أن يتم تعيينهم من قبل المؤسسين وأن يكونوا مقيدين في سجل المراقبين الشرعيين بمصرف ليبيا المركزي. ويتضمن الطلب أيضا، شروط الصندوق وأحكامه موقعة من المدير العام أو المدير التنفيذي ومسؤول الامتثال لدى مدير الاستثمار، وتعد هذه الشروط والأحكام بمثابة العقد بين مدير الاستثمار وحملة الوثائق.

كذلك يجب أن يتضمن الطلب، نوع الصندوق والغرض منه والتاريخ المقترح لبدء نشاطه وتاريخ انقضاءه وأي عقد أبرمه مدير الصندوق لمصلحة الصندوق، وتقديم أي متطلب آخر يطلبه السوق وفقا للنظام واللوائح المعمول بها ولا يجوز تعديل شروط الصندوق وأحكامه. وبعد موافقة السوق على التأسيس ترسل نسخة عن جميع المستندات إلى مصرف ليبيا المركزي لدراستها واصدار الإذن بالتأسيس خلال خمسة عشر يوم عمل، وفي حالة رفض الطلب يجب تبرير الأسباب.

أهمية رأس المال الخاطر

تبرز أهمية رأس المال المخاطر كبديل تمويلي لتقنيات التمويل الخارجي التقليدية في التالي (الناصر، 2012):

- صعوبة تمويل بعض الشركات الناشئة المبنية على أفكار إبداعية علمية أو تكنولوجيا ذات مخاطر عالية بطرق التمويل التقليدية، فشروط الائتمان المشددة ومتطلبات الضمانات العالية تقفان عائقا أمام الشركات الناشئة للحصول على القروض المصرفية، كما يصعب على الشركات الناشئة الحصول على التمويل الخارجي من خلال الاكتتاب العام بسبب التكلفة العالية للاكتتاب وعدم استيفاء هذه الشركات لشروط وقوانين الاكتتاب في سوق الأسهم وطبيعة الشركات الناشئة التي مازال أغلبها أفكار على ورق، ذات مخاطر عالية.
- يقدم رأس المال المخاطر خدمات ذات قيمة مضافة كالاستشارات الفنية والإدارية والتسويقية لأصحاب الشركات الناشئة مما يزيد فرصة نجاحها، وهذا أبرز ما يميز تمويل رأس المال المخاطر عن طرق التمويل التقليدية.
- يساهم رأس المال المخاطر في تحقيق النمو الاقتصادي عبر استحداث أسواق جديدة تسهم في تنويع الهيكل الاقتصادي، وزيادة قدرته التنافسية.

آلية عمل رأس المال المخاطر

تبحث صناديق رأس المال المخاطر عن رواد أعمال لديهم شركات ناشئة ذات معدل نمو سريع، وهم على استعداد للتنازل عن حصة من الشركة وغالبا عن جزء من إدارتها لبلوغ أهدافهم، وخلال فترة الاستثمار يقوم صندوق رأس المال المخاطر بالمساعدة في إدارة وتطوير الشركة المستثمر فيها (المعهد المصرفي المصري، 2016). وتتضمن عملية الاستثمار عدة مراحل هي كالتالي (المعهد المصرفي المصري، 2016):

- التقديم الأولي:

يقدم رواد الأعمال خطط عمل وعروض واضحة لصندوق رأس المال المخاطر. تتضمن خطة العمل أقساما رئيسية كالتالي: الملخص التنفيذي، تاريخ الشركة ونبذة عامة عنها، منتجات الشركة وخدماتها،

تخليل السوق والمنافسة، الفريق الإداري، الاستراتيجية المستقبلية، التقديرات المالية، الوضع المالي سابقا، تفاصيل عن المعاملات وسبل خروج المساهمين وبيع الاستثمار.

يقوم الصندوق بفحص أولي للشركة ليحدد ما إذا كانت توافق معايير استثماراته وما إذا كان مجال عمل الشركة ضمن قطاع تكمن فيه قدرة النمو السريع، ويقوم الصندوق بطرح أسئلة مفصلة وطلب توضيحات قبل اتخاذ القرار في متابعة إجراء التقييم. يضع الصندوق تفصيلا عن الاستثمار حيث يتم التقييم من كافة الجوانب ومقارنة سيناريوهات مختلفة وتحليل النتائج، وإذا تمت الموافقة على الاستثمار، توضع مسودة الشروط والأحكام والتي تكون عادة غير ملزمة قانونيا، وعادة ما يتم في هذه المرحلة التفاوض والاتفاق على الأحكام الأولية، بما في ذلك السعر.

- التحقيق الشامل:

تبدأ مرحلة التحقيق الشامل، بعد أن تتم الموافقة على مسودة الشروط والأحكام، حيث تقوم الشركة بتعيين مستشارين من خارجها للقيام بالتحقيق ماليا، تجاريا وقانونيا حول الشركة المستهدفة، وإذا لم تظهر أية نتائج تدعو للقلق فإنه يتم الانتقال إلى المرحلة التالية.

- المفاوضات النهائية واتمام العملية:

يقوم أطراف الاتفاق بوضع مسودة عقد البيع والشراء واتفاقية المساهمين، ومن ثم تعديل بنود الشراكة من أجل إتمام العملية.

هيكل صناديق رأس المال المخاطر وكيفية عملها

شركات رأس المال المخاطر ترفع رأسمالها عن طريق عدد من المستثمرين وتقوم بإعادة استثمارها من خلال صناديق معظم هياكلها تأخذ شكل الشراكة المحدودة "Partnership Limited"، وفي هذا الهيكل يقوم المستثمرون (أي الشركاء) في الصندوق بالالتزام بدفع مبلغ معين خلال فترة حياة الصندوق، وعادة ما يقتصر عمر الصندوق على 10 سنوات، يقوم خلالها مدير الصندوق بعشرة إلى عشرين صفقة استثمارية ويكون في نهايتها قد أتم الخروج من جميع الاستثمارات، مع إمكانية تمديد عمر الصندوق من 2 إلى 3 سنوات إذا وافق غالبية الشركاء.(Debande, & Christofidis, 2001)، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (1): هيكل صناديق رأس المال المخاطر

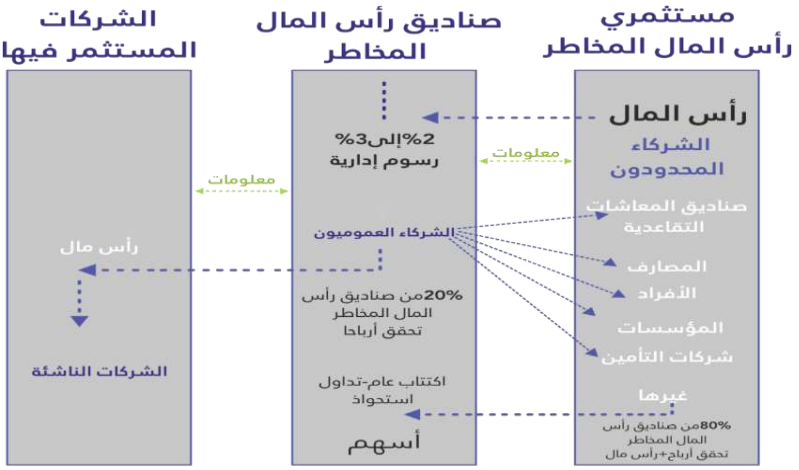

المصدر: European Investment Bank, 2001, P10

تمر دورة الأموال في صناديق رأس المال المخاطر بالعديد من المراحل تبدأ بتوفير رأس المال للصندوق نفسه وتنتهي بخروج الأموال من الشركات التي قد ساهم بها (شرف الدين، 2018). وتبدأ عملية توفير التمويل لصناديق رأس المال من خلال إحدى شركات رأس المال المخاطر التي تسعى للحصول على رأس المال المناسب لكي تقوم بتكوين الصندوق الذي يحدد له عمر معين كما سبق الذكر ويحدد له أيضا مبلغ معين يتم الإقفال عنده ولا يقبل أي زيادة من المستثمرين الداخلين أو الجدد، ومن ثم اختيار أفراد خبراء للإدارة والعمل على تشغيل رأسمال الصندوق من خلال الاستراتيجية التي تكون قد أُعدت مسبقا ويعمل الصندوق على أساسها (شرف الدين، 2018).

1- مرحلة تعريف الصفقات وهيكلتها: يقوم مديرو الصندوق بعمل تسوية مبدئية وتقييم لجوانب المشروع من حيث الميزة التنافسية له داخل السوق والخدمة أو المنتج الذي يقدمه المشروع والعائد المتوقع منه، ومتى يمكن تحقيقه وكذلك حجم الاستثمار واحتمالات النمو والفترة التي يمكن فيها تحقيق النجاح وسداد قيمة التمويل، وتأتي بعد ذلك مرحلة هيكلة الصفقة أو المشروع وتحديد ما يرغب فيه أصحاب المشروع والمستثمرون الممولون من الصندوق لحماية الاستثمار وتحقيق العائد المطلوب، ويتم تحديد معدل العائد المطلوب من جهة الصندوق بناء على فترة الاستثمار، وتتطلب الاستثمارات في مرحلة التكوين معدل عائد

يتراوح بين 50%–100%. بسبب المخاطر العالية في هذه المرحلة، أما في مرحلة التوسع تتطلب معدل عائد يتراوح بين 20%–30% ووفقا لذلك يحدد الصندوق نسبته في الملكية (شرف الدين، 2018; قارة ودحاك، 2017).

2– مرحلة القيمة المضافة: كما سبق الذكر أن صناديق رأس المال المخاطر لا يتوقف دورها على التمويل فقط بل يشمل عمليات الدعم الفني والإرشاد حتى تستطيع الشركة أن تستفيد من كم الاستثمار الذي تم ضخه داخلها، ومن ثم القدرة على النمو وتحقيق عوائد مجزية تعود بالتالي على صندوق رأس المال (شرف الدين، 2018).

3– مرحلة الخروج: تعتمد الاستراتيجية الأساسية لصناديق رأس المال المخاطر على تحقيق نسبة عالية من المبيعات النهائية للأسهم، وبناء عليه فإن الفترة التي حددها صندوق رأس المال المخاطر بالتدخل في إدارة الشركات لمدة 3–7 سنوات يقوم خلالها على تحقيق أكبر قدر من النمو المستدام داخل الشركة للاستفادة بأرباح الخروج وبيع الأسهم في البورصات (شرف الدين، 2018; قارة ودحاك، 2017).

استراتيجيات الخروج المتبعة (خروج صناديق الاستثمار من استثمارات قائمة)

تجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة طردية بين حجم استثمار رأس المال المخاطر وبين استراتيجيات أو آليات الخروج; حيث إنه كلما كانت استراتيجيات الخروج سهلة ومتعددة زاد استثمار رأس المال المخاطر; لأنه بذلك يصبح من السهل على المستثمرين المخاطرين تسييل استثماراتهم ومن ثم زيادة حجم رأس المال المخاطر، مما ينتج عنه تمويل المنشآت الناشئة الجديدة ذات المخاطر العالية (حسيني، 2013). ومن بين استراتيجيات الخروج ما يلي (شرف الدين، 2018):

1. الطرح الأولي للجمهور
2. عمليات الدمج والتملك
3. الشراء من السوق
4. التصفية أو إشهار الإفلاس

أهم الميزات التي تقدمها صناديق رأس المال المخاطر للشركات الناشئة ورواد الأعمال

تقدم صناديق رأس المال المخاطر عدة مزايا أبرزها ما يلي (شرف الدين، 2018):

1. دعم الموارد المالية للشركات يعد توفير رأس المال للمشروعات طور النمو الوظيفة الأساسية لصناديق الاستثمار، حيث تساعد صناديق رأس المال المخاطر من خلال رأسمالها الشركات على زيادة نشاطها أو التوسع داخل السوق.
2. تعتبر التمويل مشاركة وليس قرضا، التمويل الذي تتحصل عليه الشركات من صناديق رأس المال المخاطر لا يكون واجب الأداء إذا كانت أوضاع الشركة المالية لا تسمح بذلك، باعتبار أن الأموال التي تقوم صناديق رأس المال المخاطر بضخها مساهمة وليست قروضا.
3. المتابعة والإشراف، يبرز جدوى التمويل من صناديق رأس المال المخاطر عن المصارف التجارية التي تقدم القروض بفائدة مشروطة ومواعيد سداد محددة.
4. تمويل المشروعات الصغيرة التي تتوافر لديها إمكانيات النمو والتطور ولا تتوافر لديها الضمانات الكافية للاقتراض من المصارف.
5. تمويل تطبيق الابتكارات الجديدة وصناعة البرمجيات، حيث تعتبر تلك المشروعات غير جاذبة للمصارف بسبب ارتفاع المخاطرة بها أو عدم توافر الضمانات الكافية.
6. المساعدة في إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام التي يتم إدراجها في برنامج الخصخصة ما يؤدي إلى تصحيح مسارها وتسديد ديونها للمصارف.

متطلبات خلق مناخ ملائم لرأس المال المخاطر

هناك مجالات عدة يجب معالجتها عند تأسيس صندوق لرأس المال المخاطر داخل أي اقتصاد; منها توفر عرض كاف من الأفكار الابداعية ورواد الأعمال، كما يجب أن يوفر النظام القضائي حماية لحقوق الملكية الفكرية، وأن تكون السياسة الحكومية في الأسواق ملائمة لنشاط تلك الصناديق، ولا تشترط صناديق رأس المال المخاطر معدلات نمو عالية بقدر ما تحتاج إلى أن تكون هناك فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية تعود بالنفع على الصندوق والشركة المؤسسة (شرف الدين، 2018).

تحليل النتائج

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على مقومات إنشاء صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر ودور رواد الأعمال في ذلك. وقد تم تجميع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية صممت خصيصاً لهذا الغرض، وبذلك تكونت الأداة من ثلاث أقسام: القسم الأول؛ ويحتوي على (3) فقرات

تناولت سمات وخصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بالوظيفة الحالية، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة. أما القسم الثاني فيشمل ما يلي:

– البعد الأول: ويتكون من (4) فقرات تهدف إلى قياس وتحديد عناصر الدعم الحكومي والتشريعات والضرائب التي يمكن أن تمثل أحد مقومات إنشاء صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا.

– البعد الثاني: ويتكون من (7) فقرات تهدف إلى قياس كفاءة الإدارة في مجال الاستثمار كعامل رئيسي لنجاح عمل صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر.

– البعد الثالث: ويتكون من (5) فقرات تهدف إلى قياس وتحديد ما إذا كانت السوق المالية الكفؤة يمكن أن تضع آليات واضحة للطرح والاكتتاب بما يساهم في إنشاء صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر.

البعد الرابع: ويتكون من (5) فقرات تهدف إلى قياس وتحديد خصائص واتجاهات مستثمري صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر، ورواد الأعمال كأحد عوامل نجاح إنشاء صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا.

وقد تم استخدام مقياس ليكرث الخماسي (Five Likert Scale) لتوزيع وقياس إجابة أفراد العينة واتجاهاتهم حول فقرات الاستبانة، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1): توزيع درجات مقياس ليكرت لفقرات الاستبيان

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

طرق جمع البيانات

تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات (الأولية) اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة، باعتباره وسيلة مناسبة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المنتشر على رقعة جغرافية كبيرة، كما يعتبر منخفض التكلفة مقارنة بالوسائل الأخرى، ويعرف الاستبيان بأنه "قائمة مكتوبة مسبقاً تتضمن عدداً من الاسئلة والاستفسارات المتنوعة ليقوم الأفراد موضوع الدراسة بالإجابة عليها، ويعتبر الاستبيان طريقة أكثر كفاءة لتحصيل البيانات عندما يعرف الباحث تماماً ماذا يريد وكيفية يقيس متغيرات بحثه (الدهراوي، 2002).

ولقد تم استخدام الاستبيان المغلق مع إعطاء المشاركين مساحة في نهاية الاستبيان من أجل السماح لهم بإبداء أي آراء أو اقتراحات إضافية تفيد الدراسة، وقد روعي عند تصميم الاستبيان عديد من الجوانب الفنية

منها (لغة مفهومة وأسلوب واضح واستخدام جمل قصيرة يسهل الربط بينها وبين ما هو مطلوب، ومراعاة الوقت المتوفر لدى المعنيين بالإجابة، إعطاء مرونة كافية في الإجابة، واستخدام الكلمات والعبارات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، التأكد من الترابط بين الاسئلة المختلفة وكذلك بينها وبين موضوع الدراسة ومشكلته، الابتعاد عن الاسئلة المركبة التي تشتمل علي أكثر من فكرة واحدة عن الموضوع، تزويد المعنيين بالإجابة بمجموعة من التعليمات والتوضيحات المطلوبة في الإجابة والغرض من الاستبيان ومجال استخدام المعلومات) وذلك لكي يحقق الاستبيان الغرض المطلوب منه بكل كفاءة.

بعد الانتهاء من إعداد النسخة المبدئية تم توزيع (3) استمارات على المحكمين من أصحاب الخبرة والمتخصصين في مجال الاستثمار من المهتمين بموضوع الدراسة، وذلك لتحكيم الاستبيان. وقد تم توزيع (50) استمارة على العينة المختارة، وبلغ عدد الاستمارات المجمعة (47) جميعها صالحة للتحليل، أي حوالي نسبة (94%) من عدد الاستمارات الموزعة، وهي نسبة مرتفعة ويمكن الاعتماد عليها في تحليل بيانات الدراسة.

اختبارات صدق الأداة وثباتها

يقصد بصدق الأداة قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات التي وضعت لقياسها، كما يقصد بالصدق شمولية قائمة الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بشكل يجعل من خصائصها البساطة، وسهولة الفهم (عبيدات وآخرون، 2013). أما ثبات الأداة فيعني إمكانية الحصول على النتائج نفسها في حالة تكرار الدراسة في ظروف متشابهة وباستخدام الأداة نفسها.

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان**

يقصد بصدق الاتساق البنائي (Construct Validity) للاستبانة المدى الذي تكون فيه البنية الداخلية للاستبيان كما تعكسها درجاته يتوافق مع بنية السمة التي يقيسها؛ أو مدى قدرة بناء الاستبيان ككل على قياس متغير ما بجميع جوانبه. ولقياس الاتساق البنائي للأداة تم استخراج معامل الارتباط بين كل بُعد من أبعاد الاستبيان مع الدرجة الكلية لجميع الفقرات المكونة للاستبيان، وتشير النتائج الموضحة بالجدول رقم (3-2) أن جميع معاملات الارتباط لجميع أبعاد الاستبيان مع المعدل الكلي لفقراته دالة إحصائياً عند

مستوى معنوية أقل من 5%، وهو ما يشير إلى أن البنية الداخلية للاستبانة تتوافق مع بنية السمة التي يقيسها (Construct Validity).

جدول رقم (2): صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

محاور الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الدعم الحكومي والتشريعات والضرائب	**0.819**	**0.000**
الإدارة المحترفة للصندوق	**0.863**	**0.000**
سوق المال الكفؤ	**0.845**	**0.000**
مستثمرو رأس المال المخاطر ورواد الأعمال	**0.869**	**0.000**

كما تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لتحديد درجة ثبات الأداء، ويعد هذا المقياس جيداً إذا ما زادت قيمة ألفا كرونباخ عن 60% (أوما سيكاران، 2004)، وعند تطبيق هذا الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي (*SPSS*) وُجد أن قيمة معامل ألفا لجميع محاور الاستبان مرتفعة وبلغت (95%) كما توضحه النتائج بالجدول (3-3).

جدول (3): نتائج اختبار Alpha Cronbach لمحاور الاستبيان

محاور الاستبيان	محاور الاستبيان	محاور الاستبيان
الدعم الحكومي والتشريعات والضرائب	**4**	**0.855**
الإدارة المحترفة للصندوق	**7**	**0.926**
سوق المال الكفؤ	**5**	**0.887**
مستثمرو رأس المال المخاطر ورواد الأعمال	**5**	**0.846**
الإدارة المحترفة للصندوق	**7**	**0.926**

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة:

يبين الجزء التالي وصف وتوزيع أفراد العينة حسب الخصائص المتعلقة بالمستوى الإداري، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة؛ وفيما يلي نستعرض التوزيع التكراري، والتوزيع النسبي لخصائص المستجيبين وذلك على النحو التالي:

- **المركز الوظيفي:**

يوضح الجدول (4–3) أن نسبة (29.8%) من أفراد العينة يرأسون مستويات إدارية عليا في المصارف التجارية، وأن نسبة (21.3%) قد تشكلت من مدراء فروع شركات التأمين، وأن نسبة (49%) كانت من ضمن فئة المستثمرين ورواد الأعمال، وهذا التوزيع يعكس أسلوب المعاينة الإحصائية الجيد الذي قمت بتصميمه، بشكل يتوزع على فئات مجتمع الدراسة.

جدول رقم (3): وصف خصائص عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

Cumulative Percent	Percent	Frequency	
29.8	29.8	14	مدير فرع مصرف تجاري
51.1	21.3	10	مدير فرع شركة تأمين
55.3	4.2	2	مستثمر
100.0	44.7	21	رواد الأعمال
	100.0	**107**	**Total**

- **المؤهل العلمي**

فيما يخص المؤهلات العلمية لأفراد العينة؛ يوضح الجدول رقم (5-3) أن أعلى نسبة كانت للحاصلين على درجة البكالوريوس والتي بلغت م نسبته (51.1%)، يليها الحاصلون على درجة الإجازة العالية (الماجستير) بنسبة (27.7%)، وتوزعت بقية النسب ما بين الحاصلين الدبلوم العالي وبين أصحاب المؤهلات العلمية أخرى، ويعكس هذا التوزيع مؤشراً جيداً للتأهيل العلمي للمشاركين ومؤشر لجودة البيانات المتحصل عليها بعد إجاباتهم عن أسئلة الاستبيان.

جدول رقم (5): وصف خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

Cumulative Percent	Percent	Frequency	
27.7	27.7	13	ماجستير
78.7	51.1	24	بكالوريوس
89.4	10.6	5	دبلوم عالٍ
100.0	10.6	5	أخرى
	100.0	**107**	**Total**

- **سنوات الخبرة**

يوضح الجدول (6–3) أن خصائص المستجيبين التي تزيد خبرتهم العملية عن (20) سنة في العينة يشكلون نسبة (21.3%) من إجمالي أفراد العينة؛ وأن نسبة (21.2%) من أفراد العينة تتراوح خبرتهم العملية من (11) سنة إلى (20) سنة، وأن نسبة (19.1%) تتراوح خبرتهم العملية من (6 – 10) سنوات، وهذا التوزيع أيضاً يعكس جودة البيانات المجمعة بواسطة الاستبانة حيث إن غالبية أفراد العينة المشاركين بهذه الدراسة من ذوي الخبرات المهنية عالية.

جدول (6–3) وصف خصائص عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة والممارسة العملية

Cumulative Percent	Percent	Frequency	
38.3	38.3	18	1 - 5سنوات
57.4	19.1	9	6 - 10 سنوات
68.1	10.6	5	11 – 15سنة
78.7	10.6	5	16 - 20 سنة
100.0	21.3	10	أكثر من 20 سنة
	100.0	**107**	**Total**

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية إنشاء صناديق استثمار في رأس مال مخاطر في ليبيا، وذلك من خلال دراسة مجموعة من المقومات منها: الدعم الحكومي والتشريعات الواضحة والمزايا الضريبية، ودور الإدارة المحترفة، وسوق رأس المال، وفئة المستثمرين المخاطرين ودور رواد الأعمال في **نشأة ونجاح** صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. أشارت نتائج الدراسة إلى أن الدعم الحكومي والإعفاءات والمزايا الضريبية التي تمنحها الحكومة الليبية في الوقت الحالي لا تمثل عامل يساهم في جذب المستثمرين للاستثمار في صناديق رأس المال

المخاطر، بالإضافة إلى أن البيئة القانونية والتشريعات واللوائح التنفيذية في ليبيا غير مؤهلة بأن تكون ضمن مقومات نشأة صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر.

2. أشارت نتائج الدراسة إلى أن الكوادر الليبية قد تكون قادرة على إدارة صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا.
3. وفيما يخص سوق رأس المال الكفؤ، فقد أشارت النتائج بأنه لا يمكن اعتبار سوق رأس المال في ليبيا مؤهل بأن يكون ضمن المقومات الرئيسة لنشأة صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا.
4. وفيما يخص مستثمري رأس المال المخاطر ودور رواد الأعمال في **نشأة ونجاح** صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا، فقد أشارت النتائج بأن مستثمري رأس المال المخاطر قد يقبلون تمويل صناديق رأس المال المخاطر بالرغم من الوضع السياسي غير المستقر في البلد والذي يرفع من مخاطر الاستثمار، كما أنهم لا يحجمون عن الاستثمار بهذه الصناديق بسبب قلقهم بشأن إمكانيات رواد الأعمال وجودة أدائهم مما يعكس نتيجة أخرى وهي أن رواد الأعمال الليبيين يمتلكون أفكارا لشركات ناشئة مبتكرة وذات مزايا تنافسية مستمرة وطويلة الأجل، ولكن رواد الأعمال قد لا يرحبون بشكل كبير بتدخل مستثمري رأس المال المخاطر في شركاتهم والتواجد في مجلس الإدارة.

توصيات الدارسة

استناداً إلى النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بموضوع صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر، والتحري في مقومات أخرى يمكن أن يكون لها دور في نجاحها واستمرارها.
2. بالرغم من أن أداة القياس (الاستبيان) التي تم استخدامها في هذه الدراسة قد اعطت درجة عالية من الثبات والمصداقية، إلا أن الدراسة توصي بتطوير معايير القياس في الدراسات المستقبلية والتي ربما تعطي نتائج أكثر موضوعية.
3. من الأهمية عند دراسة موضوع صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر الاعتماد على حجم عينة كبيرة من المستثمرين وهيئة سوق المال الليبي، حيث أن الدراسة قد أخفقت في تمثيل هذه الفئات ضمن عينة الدراسة، والتي ربما ستعكس بياناتها نتائج أكثر كفاءة من نتائج الدراسة الحالية.

المراجع

سيكاران، أوما (2010). *طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية*. دار المريخ، ترجمة إسماعيل بسيوني، (ط2)، المملكة العربية السعودية.

بريبش، السعيد (2007). رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، *مجلة الباحث*، 5(5): 14-7.

بلعيدي، عبد الله (2007). *التمويل برأس المال المخاطر –دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر في باتنة، الجزائر.

بوعبدالله، هيبة ورحيم، حسين (2016). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال المخاطر –تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، 6(1): 166-149.

ثابت، طارق عادل (2016). *العوامل المؤثرة في نجاح اختيار المشاريع الريادية ضمن برنامج "مبادرون"*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

حسيني، نسيبة (2013). رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي بالجزائر.

خوني، رابح وحريد، رامي (2015). فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة الاقتصاد الصناعي*، 5(2): 497-478.

شاهين، محمد عبد الله (2017). *محافظ الأوراق المالية. إدارة – تحليل – تقييم*، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر.

شرف الدين، ماهر أحمد (2018). *رأس المال المخاطر في مصر.. الفرص والتحديات*.

عبيدات، ذوقان، وكايد عبد الحق، وعبد الرحمن عدس (2013). *البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه*، (ط16). الاردن، دار الفكر.

قارة، رابح ودحاك، عبد النور (2017). صناديق رأس المال الاستثماري كأداة لسياسة الشراكة العامة والخاصة في تمويل مشاريع البنية التحتية، *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، (2): 319-309.

القانون التجاري الليبي، (2010).

لائحة صناديق الاستثمار الليبية، (2012).

لياس، تقية، (2017). متطلبات تطوير سوق التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر كدعامة للتنمية الاقتصادية –دراسة حالة شركات رأس المال المخاطر بالولايات المتحدة الأمريكية، *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*، 12(24): 169-151.

المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري (2016). *مجلة مفاهيم مالية*، (26).

منتدى MIT لريادة الأعمال في الوطن العربي، (2018). تقرير الأثر.

ميمي، زراري (2014). *دور رأس المال المخاطر في دعم المشاريع الاستثمارية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

الناصر، محمد سعد (2012). رأس المال المخاطر نموذج واعد لتمويل المشروعات في المملكة العربية السعودية.

يدو، محمد، بوحرب، حكيم (2017). رأس المال المخاطر كآلية للحد من الفجوة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة العلوم التجارية*، 16(1): 22-11.

Christofidis, Constantin & Dbande, Oliver (2001) Financing innovative through venture capital, EIP sector papers.

المواقع الإلكترونية

www.sca.gov.ae , 21 يناير، وقت الزيارة 7:54م.

www.albayan.ae , 30 أبريل، وقت الزيارة 8:17م.

دراسة العوامل المؤثرة على بيئة العمل الصناعي بالمشروعات الصغرى والمتوسطة

"حالة دراسية لإحدى المشروعات بمدينة مصراتة"

أ. جمال محمد أحمد بن ساسي
كلية الهندسة ـ جامعة مصراتة
jamal.bensasi@eng.misuratau.edu.ly

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على القطاع الخاص لمنتجات الصناعات الحديدية، والتعرف على العوامل المؤثرة على بيئة العمل الصناعي بالمشروعات الصغرى والمتوسطة. وتناول البحث دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وموقعه في الحياة الاجتماعية، إضافة إلى كيفية تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وبصورة خاصة تجربة القطاع الخاص في تطوير إحدى المصانع المحلية المعتمدة على منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب وتضمن البحث أهمية المعايير الإنتاجية بالمؤسسات الصناعية والوحدات الإنتاجية ذات الصلة المباشرة بالإنتاجية الكلية والإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ومدى مساهمة القطاع الخاص في أعداد وتنفيذ وتمويل معايير المهارات الوطنية لغرض تدريبهم وتأهيلهم. كما تم حصر المشاكل ذات العلاقة بالإنتاج والمعوقات الإدارية والتقنية والتسويقية للمصنع المشار إليه سابقاً والآلية المتبعة لمعالجتها، ومدى دعم وتذليل الإجراءات القانونية والإدارية والمالية من قبل الجهات ذات العلاقة. وأخيراً وضعت الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات الدالة: القطاع الخاص، العوامل المؤثرة، المشروعات الصغرى والمتوسطة، بيئة العمل الصناعي، مصراتة.

Abstract

This study aims to shed light on the private sector in steel products industry, and to identify the factors affecting the industrial work environment in small and medium enterprises. This research represents an attempt to clarify the factors affecting the industrial work environment in small and medium enterprises. The research also touches the role of the private sector in economic life and its position in social life. In addition, it shows how to activate the role of the private sector in economic development, in particular, the experience of the private sector in developing a local factory depending on the Libyan Iron and Steel Company products.

The research indicates that some countries have adopted general guidelines to promote the development of the private sector and give it more support in terms of financing and tax treatment. This research also touches the extent of the private sector's contribution to preparing, implementing and financing national skills standards for the purpose of training and qualifying. The problems related to production, administrative, technical and marketing obstacles to the above-mentioned factory are also identified and so are the mechanism used to address them, and the extent to which legal, administrative and financial procedures have been supported and overcome by the relevant authorities. Finally, some of the conclusions and recommendations are suggested.

***Keywords:** Private sector, Affecting factors, Small and medium enterprises, Industrial work environment, Misurata.*

المقدمة

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية في اقتصاد بلدان العالم، وذلك لما له من دور هام في وضع الأساس المادي للتقدم والذي أصبح بدوره مقياساً لتقدم الأمم ورقيها، وتمكنها من تحقيق التطور والنمو في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين المشروعات الصغرى والمتوسطة في البلدان الصناعية المتقدمة قياساً بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في البلدان النامية، من حيث حجم رأس المال والإنتاجية والعمالة المستخدمة، وهو يمثل انعكاساً لطبيعة التطور بالقطاع الاقتصادي بصورة عامة، والقطاع الصناعي بصورة خاصة في هذه البلدان. لكن رغم ذلك فإن المشروعات الصغرى والمتوسطة لها دورها الإيجابي والهام في البلدان النامية من حيث توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية وخاصة الرياديين، بمساهمته في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.

لقد تنبه عدد من البلدان النامية إلى أهمية الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة حيث باتت هذه المشاريع تمثل أكثر من 98% من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، وتستوعب 60% من الوظائف (الفليت، 2011).

أما بالنسبة للدول النامية فإن أهمية دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة والتأسيس لها تكمن في كونها تساهم في توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة، وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول النامية، وتتمتع المشروعات الصغرى والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة، وتساهم في زيادة الخل وتنويعه، وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال على ضآلته، نظراً للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته، وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى (الأسرج، 2011).

وانطلاقاً مما سبق جاء هذا البحث لإلقاء الضوء على دراسة بعض العوامل المؤثرة على بيئة العمل الصناعي بالمشروعات الصغرى والمتوسطة التي تواجه القطاع الخاص، وبالتحديد ذات العلاقة بالمشاكل الصناعية والاقتصادية والتقنية التي تحد من نموه وتطويره.

كما أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الورقة البحثية يرى الباحث أنه يتمحور في الآتي:

هل دراسة العوامل المؤثرة على بيئة العمل الصناعي بالمشروعات الصغرى والمتوسطة سوف ينعكس إيجابياً على هذه المشروعات؟

وفي سبيل الوصول إلى الإجابة المثلى، يسعى الباحث إلى توضيح وتحقيق ما يلي:

- مشكلة البحث
- أهداف البحث
- أهمية البحث
- مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- أهمية وخصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- كشف أهم المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الخاص وتعيق تطوره وخاصة المعوقات الاقتصادية والصناعية والتقنية.
- تعزيز وتطوير القطاع الخاص.
- نبذة مختصرة عن مصنع إنتاج حديد الزوايا والمبسطات، والفوارغ الفولاذية الملحومة طولياً – نموذجاً للقطاع الخاص – مصراتة.
- قائمة مقترحات البحث والتطوير التي يتم عرضها على مؤسسات القطاع الخاص.
- توضيح تجربة القطاع الخاص في تطوير إحدى المصانع المحلية المعتمدة على منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب وهو يمثل نموذجاً للصناعات التكميلية المحلية.
- المشاكل والمعوقات التي تواجه مصنع إنتاج حديد الزوايا والمبسطات، والفوارغ الفولاذية الملحومة طولياً.
- الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث

للتعبير عن مشكلة البحث يجب الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هو أثر بيئة العمل على إنتاجية المصنع؟
- ما هو أثر بيئة العمل على العاملين بالمصنع؟
- ما هي العوامل المؤثرة في بيئة العمل التي تحاول الحد من البطالة؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى:

1. تحديد مستوى أهمية بيئة العمل في القطاع الخاص.

2. تحديد أثر عوامل بيئة العمل على أداء العاملين.
3. تحديد تأثير عوامل بيئة العمل على إنتاجية العمل في القطاع الخاص للصناعات الحديدية.
4. تحديد المشاكل والمعوقات التي تسبب ضعف مستوى الإنتاجية في القطاع الخاص للصناعات الحديدية.
5. محاولة وضع اليد على بعض الحلول المقترحة للتغلب على هذه المشاكل والمعوقات.

أهمية البحث

يمكن حصر أهمية البحث في النقاط التالية:

1. يعالج البحث أحد القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الليبي، وهو القطاع الخاص للصناعات الحديدية.
2. تزداد أهمية البحث لأنها تعتبر ذات صلة قوية بإنتاجية هذا القطاع والعوامل المؤثرة فيها.
3. تساهم دراسة هذا البحث في وضع مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساعد في الرفع من إنتاجية العاملين في القطاع الخاص للصناعات الحديدية.

مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة

تواجه معظم الدول صعوبة في تحديد مفهوم وتعريف موحد لتصنيف المشروعات الاقتصادية، وتبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بأن هناك أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة ويختلف التصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشروعات، ويوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة (مثل معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة،...) وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، 2001).

من الملاحظ أن العديد من دول العالم تستخدم أيضاً عدد العاملين كمعيار رئيسي لتعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وفرنسا، تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة حتى لو كانت توظف 500 عامل، وفي السويد إلى غاية 200 عامل، وفي كندا وأستراليا إلى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف إلى غاية 50 عاملاً (المحروق ومقابله، 2006).

كما أشار طنش (2003) أن الاعتماد على أحد هذه المعايير، أو الاعتماد على أكثر من معيار منها في تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة، أدى إلى اختلاف تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة من

دولة إلى أخرى، وعدم اتفاق حتى المنظمات الدولية على تعريف محدد يمكن الاعتماد عليه. فقد عرفت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (CED) المشروعات الصغرى بأنها المشروعات التي تستوفي على الأقل اثنين من الشروط الآتية:

- عدم استقلال الإدارة عن المالكين، وأن يدير المشروع المالكون أو بعضهم.
- أن يتم تمويل رأس مال المشروع من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.
- العمل في منطقة محلية، حيث يكون العمال والمالكون من مجتمع واحد.
- أن يكون حجم المشروع صغير نسبياً بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له.

إن استخدام عدد العمال كمعيار للتعريف بالمنشآت الصغرى والمتوسطة، يمتاز ببعض المزايا. فعلى سبيل المثال لا الحصر مثل هذا المعيار يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول، كمقياس ومعيار ثابت وموحد، وخصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة، وتغيرات أسعار الصرف، ومن السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار (الوادي وسمحان، 2006).

كما ذكر الصرايرة وآخرون (1996) أن في الدول العربية تقسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم النشاط إلى ما يلي:

- الصناعات الصغيرة جداً (MICRO): التي تشغل أقل من 5 عمال وتستثمر أقل من 5000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- الصناعات الصغيرة (SMALL) التي تشغل 5 – 15 عاملاً وتستثمر أقل من 15000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- الصناعات المتوسطة (MEDIUM) التي تشغل 16 – 25 عاملاً وتستثمر من 15000 – 25000 دولار (عدا الأبنية والعقارات).

أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة

أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية الوطنية حيث تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً في تنمية هذا الاقتصاد وتعمل على زيادة الإنتاج، وبالتالي توفر الرخاء الاقتصادي وتبرز هذه الأهمية في تحقيق الأهداف الآتية:

- توليد الدخل لأصحاب هذه المشروعات.
- توفر فرص تشغيل اليد العاملة وبالتالي تعمل على خفض معدلات البطالة والفقر.
- إنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي.

- خلق قيمة مضافة للمنتجات والثروات الوطنية.
- خلق فرص استثمارية أخرى تحتاجها هذه المشروعات.
- تشكل أرضية صلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم والكساد حيث تتأثر المنشآت الصغيرة أقل من الشركات الكبيرة بالتقلبات الاقتصادية.
- توفير فرص العمل للقوى العاملة المحلية، ويتيح ويخلق مجتمعاً أكثر استقراراً.
- المشروعات الصغرى والمتوسطة مغذية ومكملة للصناعات الكبرى.
- تشكل المشروعات الصغرى والمتوسطة بيئة مناسبة للابتكار والإبداع، خاصة في قطاع الصناعة، فهي تعتبر حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة.

خصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة

أشارت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (2008) على أنه بالرغم من الحجم النسبي الصغير للمشاريع الصغيرة، إلا أنها تتميز بخصائص معينة تختلف عن بقية المشاريع الأخرى ولعل من أبرزها النقاط الآتية:

- الإشراف المباشر من قبل مالك المشروع: إذ أن إدارة هذه المشاريع تتم من قبل المالك شخصياً، ولذلك فإن إدارة المشروع والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع، حيث يتوزع الاهتمام نحو اتجاهين هما: الأول ما يخص طلبات الزبائن وما يؤدي إلى كسب رضاهم وإنجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد مناسب له، وأما الثاني فهو يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية بين العمال داخل المشروع.
- سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات :حيث يتم أخذ رغبات المستهلكين المتجددة بعين الاعتبار، كما تتميز بسرعة تغير الإنتاج انسجاماً ومراعاة لاحتياجات السوق، وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب استخدام مكائن بسيطة يمكن بواسطتها إنتاج أكثر من سلعة.
- دقة الإنتاج وجودته بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته.
- يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في الأماكن الصغيرة القريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية.
- الإسهام في رفع المستوى المعيشي وتلبية جزءاً من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة.
- تتميز هذه المشاريع بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة.

- أن درجة المخاطرة في المشروع الصغير ليست مرتفعة.
- تعزيز وتطوير القطاع الخاص، ويشمل القطاع الخاص النشاطات الاقتصادية القائمة على الملكية الخاصة سواء كانت ملكية فردية أم ملكية جماعية. وباعتبار أن القطاع الخاص يعد شريكا رئيسياً إلى جانب القطاع العام في تحقيق عملية التنمية، فقد رأت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ضمن توجهاتها الجديدة إشراكه في كل مراحل نشاط المنظمة (مقابلة، 2009).

بعض دول العالم أخذت على عاتقها تبني فكرة تعزيز وتطوير القطاع الخاص، حيث نجد أن الصين قد تبنت خطوطاً عامة لتشجيع ودعم وتوجيه تطوير القطاع الخاص من الناحية الاقتصادية، وأنه ينبغي بذل كافة الجهود لخلق بيئة سليمة لتنمية اقتصاد القطاع الخاص، ومن الضروري خلق بيئة أفضل للقطاع الخاص كي يستطيع المنافسة على قدم المساواة، ويجب الإسراع في التغييرات التي ينبغي إجراؤها، بما في ذلك تخفيف القيود على القطاع الخاص كي تصل منتجاته إلى الأسواق، وإعطائه مزيدا من الدعم من ناحية التمويل والمعاملة الضريبية، وتحسين الخدمات الاجتماعية والحكومية بهذا القطاع (قرار حكومي صيني، 2010).

أهمية المعايير الإنتاجية بالمؤسسات الصناعية

هناك معايير إنتاجية بالمؤسسات الصناعية والوحدات الإنتاجية ذات صلة مباشرة بالإنتاجية الكلية والإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر الإنتاج.

إن قياس كفاءة أي عنصر من عناصر الإنتاج إنما يستدعي معرفة إنتاجية هذا العنصر، كما أن الإنتاجية ترتبط ارتباطا مباشراً بالقدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة (السعيد، 2012). من هذا المنطلق هنا يجب التمييز بين الكفاءة والإنتاجية لمعرفة الفرق بين الإنتاجية والأداء. في البداية وجب علينا التمييز بين كل من الآتي:

- الإنتاج والمقصود به إجمالي المخرجات بالكمية أو القيمة خلال فترة زمنية معينة.
- الإنتاجية والمقصود بها العلاقة بين المدخلات والمخرجات في فترة زمنية معينة.

كما أن (SATLER) يرى أن كلمة الإنتاجية تحمل اليوم معاني متعددة، فقد تكون مرادفة لكلمة الرفاهية، وفي حالات نادرة فإن الإنتاجية ارتبطت بعامل الزمن (حمود، 2007).

نموذج للقطاع الخاص – مصنع إنتاج حديد الزوايا والمبسطات، والفوارغ الفولاذية

نبذة مختصرة عن المصنع:

يقع المصنع بمدينة مصراتة، بالمنطقة الصناعية طريق النقل الثقيل، ويعتبر هذا المصنع نواة للمصانع ذات الصناعات المعتمدة على منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب.

يأتي تأسيس هذا المصنع في إطار مساهمة القطاع الخاص للمشاركة في العملية الإنتاجية، ورفع كفاءة وتطوير الصناعات الصغيرة، ومبادرة من القطاع الخاص في تأسيس المصنع لتأهيل وتدريب العاملين من فنيين ومساعدي فنيين وعمالة عادية محلية، وذلك للحد من معدلات البطالة، وأيضاً لتوفير منتجات ذات جودة منافسة للمنتجات الأجنبية المستوردة.

علماً بأن هذا المصنع يتكون من الوحدات الإنتاجية الآتية:

- الوحدة الإنتاجية الأولى لصناعة حديد الزوايا والمبسطات.
- الوحدة الإنتاجية الثانية لصناعة الفوارغ الفولاذية الملحومة طولياً.

وقد قام المصنع مؤخراً بتوسيع نشاطاته، مما أدى إلى فتح عدد من الأقسام والوحدات الإنتاجية، والتي تم ربطها وضبطها بدورة مستندية متكاملة، ومن تم الحصول على شهادة الأيزو 9001.

تحتوي الوحدة الإنتاجية الثانية لصناعة الفوارغ الفولاذية الملحومة طولياً على أربعة خطوط إنتاجية، جميع هذه الخطوط تستخدم طريقة اللحام بالمقاومة الكهربائية، وتعتبر هذه الطريقة من أرخص الطرق من الناحية الاقتصادية وله ميزات تقنية مميزة، وتستخدم لصناعة الأنابيب ذات أنواع من السمك الصغير والمتوسط وذات أنواع من القطر الصغير والمتوسط، تتراوح ما بين (من 50 ملم إلى غاية 450 مل)، حيث تبدأ هذه العملية، كما هو موضح بالشكل رقم (1) المبين أدناه، وذلك بوضع الشرائح المتحصل عليها من عملية التشريح على حامل الشرائح في خط تصنيع الأنابيب التي تكون بسمك مناسب، وعرض يتلاءم مع محيط الأنبوب، ليتم بعد ذلك سحب هذه الشرائح وتخزينها في حلقة تجميع الشرائح، من أجل الحفاظ على استمرارية الخط، عن طريق لحام أطرافها في محطة اللحام داخل الخط، ثم يتم سحبها بعد ذلك على هيئة شريحة مستمرة خلال درافيل التشكيل، والتي تضغط لإعطاء حرف (U) ثم تكمل خط سيرها مصحوبة بضغط إضافي من الدرافيل التشكيلية السابقة في منطقة الحواف المُسَخّنة بواسطة شحنة كهربائية تعرف بعملية تسخين عالية التردد (High Frequency Electrical Induction Heating Process) عند

نقطة مناسبة أثناء عملية الضغط مؤدية إلى لحام الحواف. وفي حالة شراء مثل هذه الأنابيب لأسباب اقتصادية يجب الأخذ في الحسبان الشروط الآتية:

- محاولة التقليل من نسبة الكبريت في الفولاذ إلى حوالي (0.002%) كحد أعلى، وأن يكون الفولاذ ذا أساس وبنية حبيبية ناعمة.
- العمل على استعمال تيارات ذات تردد عالٍ.
- استخدام بعض العناصر الترابية النادرة كعنصر الكلسيوم وغيرها، التي يمكن أن تساعد في التخلص من الكبريت.
- يجب أن تكون القوة الصادمة عالية جداً، في المنطقة المجاورة لخط اللحام.

الوحدات المتكونة منها منظومة المصنع ويمكن تصنيفها كالآتي:

أ. منظومة التصنيع والإنتاج، وهي المنظومة التي بواسطتها يتم إنتاج المنتجات المختلفة.

ب. المنظومات المساعدة، وهي التي تساهم في مساندة منظومة التصنيع والإنتاج، وهي تتمثل في الآتي:

- منظومة التحكم في جودة المنتوج، والتي يتم عن طريقها فحص واختبار المنتجات النهائية.
- منظومة إدارة المواد والتخزين والمناولة والشحن، وهي التي تساهم في تجهيز المواد الأولية وأيضاً المنتجات النهائية، والطريقة المثلى للتخزين.

ج. المنظومات الخدمية: وهي تتمثل في الآتي:

- منظومة شبكة الكهرباء، وهي التي يتم بواسطتها تزويد المصنع بما يحتاجه من قوى كهربائية.
- منظومة ورش الصيانة، وهي تتضمن ورش صيانة الماكينات، والخراطة وعمليات اللحام، والجلفنة.
- منظومة المياه، وهي التي تزود المصنع بما يحتاجه من مياه التبريد.
- منظومة الإطفاء والسلامة، وهي محددة بأسطوانات الإطفاء وخراطيم مياه الإطفاء.
- منظومة إدارة العاملين والخدمات والنقل والمناولة والشحن.

منظومة الإنتاج وملحقاتها بالمصنع

من خلال الملف الخاص بإدارة المصنع موضوع ورقة البحث، (2012) نلاحظ أن هذه المنظومة تشتمل على الآتي:

- المخطط الانسيابي لمنظومة الوحدات الوظيفية للوحدة الإنتاجية الأولى لتصنيع حديد الزوايا والمبسطات، كما هو مبين بالشكل رقم (1).
- جدول عمليات التشغيل – معدات وماكينات التشغيل كما هو موضح بالجدول رقم (1).
- المخطط الانسيابي لمنظومة الوحدات الوظيفية للوحدة الإنتاجية الثانية لتصنيع الفوارغ الفولاذية الملحومة طولياً، كما هو مبين بالشكل رقم (2).
- المواصفات الفنية لإنتاج المصنع كما هو موضح بالجدول رقم (2).
- توضيح لبعض منتجات المصنع كما بالشكل رقم (3)، والشكل رقم (4).
- جدول رقم (3) قائمة مقترحات البحث والتطوير لعرضها على مؤسسات القطاع الخاص.

شكل رقم (1): المخطط الانسيابي لمنظومة الوحدات الوظيفية بالوحدة الإنتاجية الأولى

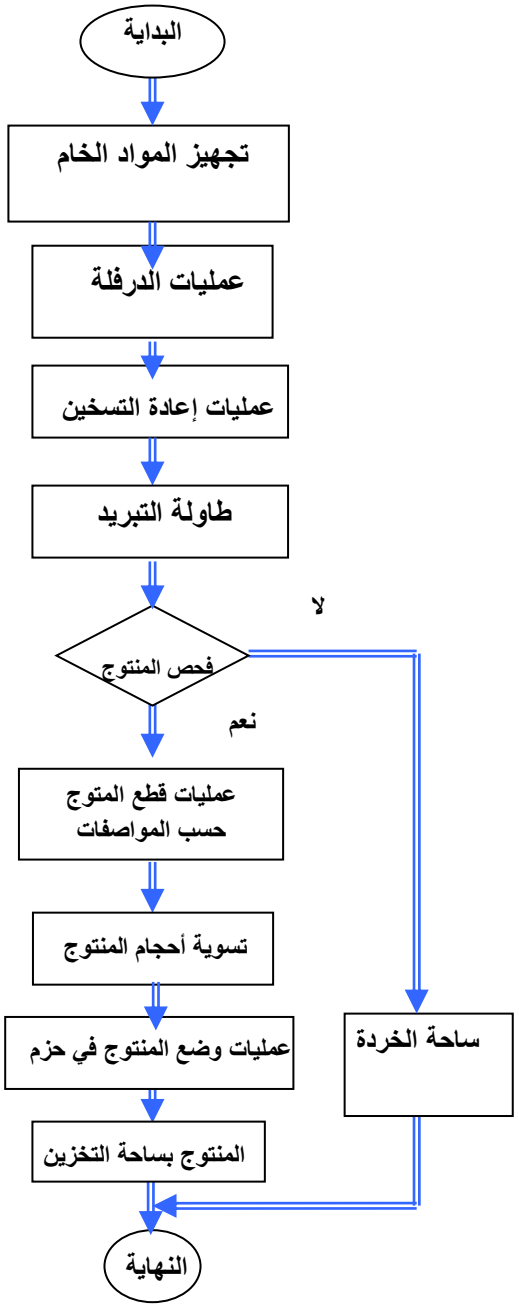

جدول رقم (1) عمليات التشغيل بالمصنع

المواصفات الفنية	الماكينات والمعدات	القوى العاملة	متطلبات الجودة	متطلبات السلامة	المؤشرات الإنتاجية	ملاحظات
المدخلات: لفات حديدية مدرفلة على الساخن ولفات مدرفلة على البارد وعروق حديدية، وقضبان حديدية المخرجات: حديد زوايا وحديد مبسطات ومنتجات حديدية من الفوارغ ذات الأشكال والأحجام المتباينة حسب الطلبيات	معدات درفلة معدات ورش ميكانيكية معدات قطع ومعدات لحام روافع عليا متحركة وروافع شوكية	عدد من المهندسين، وعدد من الفنيين، وعدد من مساعدي الفنيين، وعدد من العمالة العادية	الأبعاد والاحجام يتم قياسها بمعدات خاصة وذات جودة	توفير معدات الاطفاء وملابس الوقاية والسلامة للعاملين	المدخلات: مواد خام المخرجات: منتجات مختلفة نسبة الفاقد يجب أن لا تتجاوز 5%	إنتاج المصنع معتمد كلياً على المواد الخام الأولية من الشركة الليبية للحديد والصلب وإدارة المصنع مخططها مستقبلاً الاعتماد ذاتياً على المتاح محلياً من المواد الأولية والمستهلكات، من أجل التطوير والتحسين المستمر

جدول رقم (2): توضيح المواصفات الفنية للمنتوج بالوحدة الإنتاجية الأولى

الوصف	L mm	S Mm	الطول meter	الوزن KG
حديد زوايا 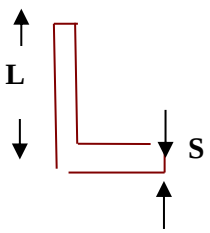	25	3	6	6.66
	30	3	6	8.16
	30	4	6	10.68
	35	3	6	9.6
	35	4	6	12.54
	40	3	6	11.04
	40	4	6	14.52
	45	4	6	16.44
	45	5	6	20.28
	50	4	6	18.78
	50	5	6	22.62
حديد مبسطات 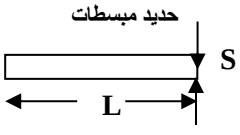	12	3	6	1.7
	20	3	6	2.83
	20	4	6	3.77
	30	4	6	5.65
	30	5	6	7.07
	40	4	6	7.54
	40	5	6	9.42
	50	5	6	11.78
	50	6	6	14.13

شكل رقم (2): المخطط الانسيابي لمنظومة الوحدات الوظيفية بالوحدة الإنتاجية الثانية

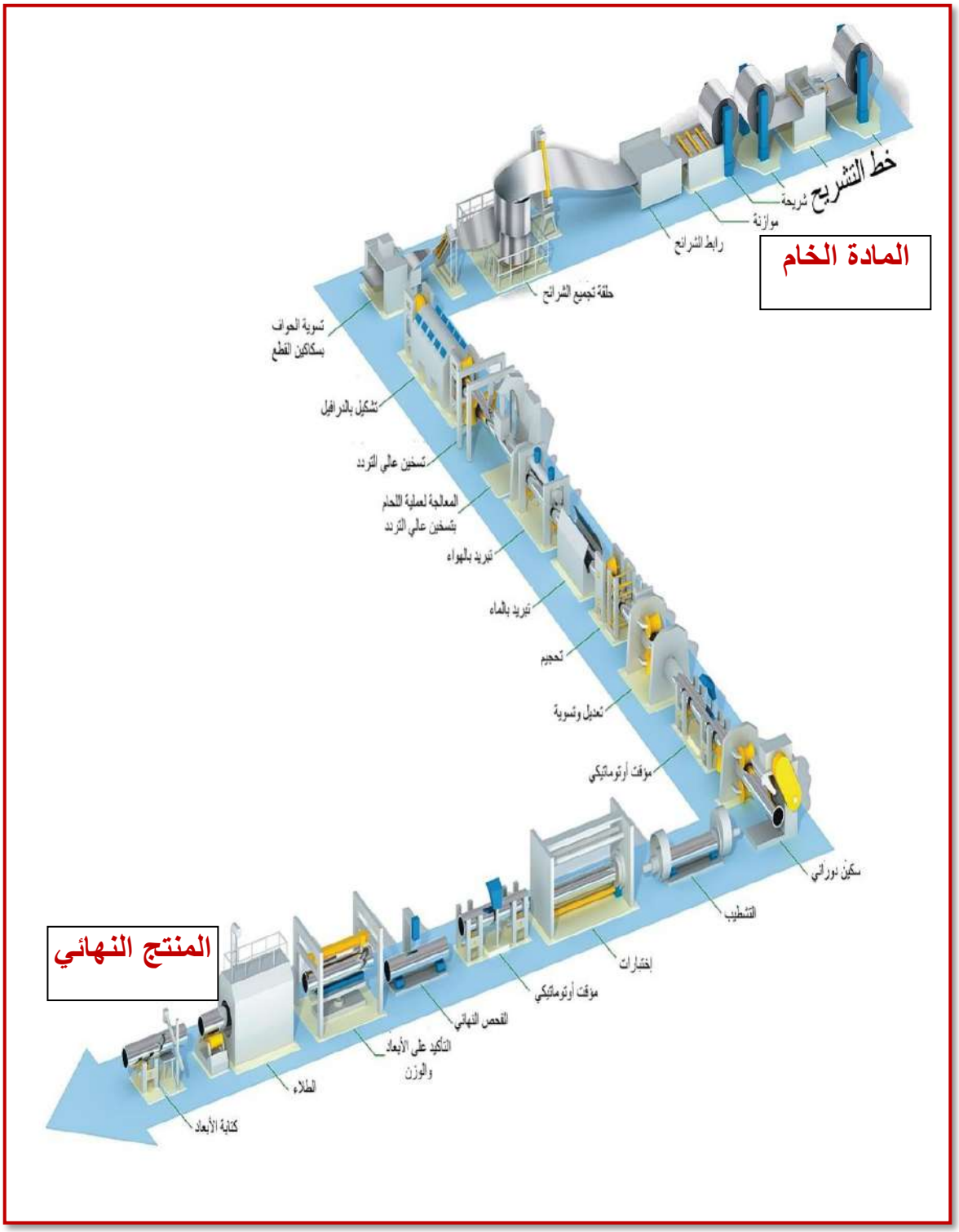

جدول رقم (3): قائمة مقترحات البحث والتطوير ليتم عرضها على مؤسسات القطاع الخاص

ر.م	المقترح	عاجل	أجل	توصيف
	أولا: التطوير التقني			
1	تطوير المواد الخام			
2	تصنيع أجزاء مستوردة			
3	تطوير نوعية المنتج			
4	خفض تكلفة الإنتاج والتشغيل			
5	تطوير الشكل التسويقي للمنتج			
6	تطوير بدائل للمنتج			
7	تصميم نظام لصيانة أجهزة التشغيل			
8	نظم تدريب للمهندسين والفنيين			
9	تطوير نظم تشغيل آلية (أتمته التشغيل)			
10	تشخيص مشاكل التشغيل والإنتاج			
	ثانيا: التطوير الإداري			
11	مكينة الإدارة			
12	تدريب الكوادر الإدارية			
13	تصميم برامج قياس الإنجاز للقوى البشرية			
14	دراسات جدوى اقتصادية للتشغيل والإنتاج			
15	دراسات جدوى للقوى البشرية			
16	تصميم برامج متابعة تطور العائد الربحي			
17	تصميم وأعداد برامج دعاية وإعلان			
18	تصميم خطط التسويق			

ثالثا: المشاكل الأخرى التي تواجه المؤسسة

ر.م	نوع المشكلة	توصيف المشكلة

شكل رقم (3): توضيح منتجات الوحدة الإنتاجية الثانية

شكل رقم (4): توضيح منتجات الوحدة الإنتاجية الثانية

المشاكل والمعوقات التي تواجه المصنع

- عدم انتظام تدفق الطاقة الكهربية للمصنع، بسبب كثرة وانقطاع التيار الكهربي المفاجئ من المصدر.
- عدم إمكانية تزويد المصنع بخدمات المياه، مما سبب في زيادة تكاليف الإنتاج.
- عدم وجود البنية التحتية المتكاملة بالمنطقة الصناعية، من رصف الطرق والخدمات الأخرى ذات العلاقة.
- صعوبة الأعمال الإدارية التي تخص القوى العاملة، من حيث تصريح الإقامة وتجديدها، والتغيرات القانونية المفاجئة ذات العلاقة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- المساهمة في الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً وبالتالي تخفيف العبء على الميزانية العامة.
- تباين أسعار المواد الأولية كالارتفاع المفاجئ في أسعارها بسبب عوامل السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بمصانع القطاع الخاص، وبالتالي عدم القدرة على المنافسة في الأسعار.
- مصانع القطاع الخاص تساهم في تنمية المواهب والابتكارات التقنية والإدارية وغيرها.
- المصنع بالقطاع الخاص لا يحتاج إلى رأس مال ضخم أو إلى مساحة واسعة.
- تشكل المصانع الصغيرة بالقطاع الخاص رافداً تصب فيه العديد من منتجات الصناعات الكبيرة أو ما يعرف بالصناعات المكملة.
- إمكانية توفر صناعات محلية بجودة عالية ومنافسة ويمكن أن تلبي حاجة السوق المحلي وذلك عند وجود العوامل المساعدة لذلك.
- يساهم القطاع الخاص في تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- بالقطاع الخاص تم اكتساب الكثير من الخبرة وإمكانية التحسين والتطوير السريع.

التوصيات

- بناءً على الاستنتاجات السابقة، ومن أجل تحقيق أداء أفضل في القطاع الخاص، فإن هذا البحث يوصي بما يلي:
- إعطاء المزيد من الاهتمام والتشجيع للقطاع الخاص، وخاصة ذات العلاقة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- الاهتمام من قبل الجهات المختصة بتوفير الخدمات الضرورية من شبكات المياه ورصف الطرق والإنارة غيرها.
- وضوح القوانين الصادرة ومحاولة وضع استراتيجية لموقع المنطقة الصناعية واستقرارها.
- إنشاء صندوق تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء إدارة أو مركز لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية.
- التعاون بين مراكز الأبحاث والاستشارات الأهلية والأكاديمية والمؤسسات الحكومية في اقتراح وإدارة البرامج التدريبية والمشاريع الريادية حسب الاحتياجات للقطاعات الاقتصادية.
- اعتماد سياسة الحوافز لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال القروض الميسرة، وأولوية الإعفاءات الجمركية والحماية من المنافسة الأجنبية وتأمين المشتريات الحكومية من السلع الوطنية.
- العمل على حماية منتجاتنا المحلية ذات الجودة وتشجيعها لكي تصبح منافسة للمنتجات المستوردة.
- العمل على تسهيل منح القروض للقطاع الخاص وتبسيط إجراءات النظام الضريبي والجمركي.
- العمل على تنفيذ برنامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية.
- رفع مستوى القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتحسين كفاءته الإنتاجية والتصديرية.
- مساعدة القطاع الخاص للمشاركة في العملية الإنتاجية وزجه للمشاركة في عملية صنع القرار.
- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.
- خلق فرص العمل، والاستفادة من المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي للدول المتقدمة.
- أهمية منح الحوافز المادية والمعنوية للعاملين المتميزين والمبدعين في عملهم بشكل خاص.
- على الدوائر الحكومية إعادة التفكير في التفاعل بين الدولة والمشروعات الصغرى والمتوسطة نحو الشراكة التي تعزز المشاركة في اتخاذ وصنع القرار.

المراجع

الفليت، عودة جميل (2011). المشاريع الصغرى في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية. *مجلة الجامعة الإسلامية بقطاع غزة*، 9(2).

المحروق، ماهر حسن، ومقابله، إيهاب (2006). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها*. الأردن، عمان.

السعيد، صالح (2012). الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، (12)، جامعة سطيف، الجزائر.

الوادي، محمود حسين، وسمحان، حسين محمد (2006). المشروعات الصغيرة، ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن.

الصرايرة، رياض، وآخرون (1996). *إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية والمتوسطية*. تورينو.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (2008). *استراتيجية التنمية الصناعية العربية وتحديات التنمية والتشغيل*. الرباط، المغرب.

لأسرج، حسين عبد المطلب (2011). تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة.

حمود، خيضر كاظم (2007). *إدارة الجودة الشاملة*. الأردن، عمان: دار المسيرة.

طنش، أحمد (2003). الأطر القانونية والاجتماعية والتنظيمية والمعلوماتية والمهنية الموجهة لتمويل المنشآت الصغرى والمتوسطة. دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغرى والمتوسطة. *الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية*. عمان، الأردن.

مقابله، إيهاب (2009). *دور المنشآت الصغرى والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة*. بيروت.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية (2001). السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر.

التفكير الإبداعي كمصدر للميزة التنافسية وأثره في تطوير المنظمات الصغرى والمتوسطة

د. حسن علي هامان
كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة
hassan.haman@yahoo.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة النظرية إلى بيان أهمية ودور التفكير الإبداعي في صناعة الميزة التنافسية للمنظمات وأثر ذلك في تطوير بيئة العمل وزيادة تحسين أداء المنظمات الصغرى والمتوسطة. تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل ما تم تناوله في الأدبيات الحديثة في حقل الإدارة والتسويق حول مفاهيم ونظريات ريادة الأعمال والمنظمات الصغرى والمتوسطة والتفكير الإبداعي للقادة. تم الوصول إلى جملة من الاستنتاجات أهمها: إن بناء ودعم واستمرار المنظمات الصغيرة والمتوسطة مسؤولية مشتركة بين الأفراد والمنظمات والدولة، يجب أن يتعاونوا جميعا على الالتزام بها، إضافة إلى أنه عمل يجب أن ينظر إليه كواجب وطني لأبعاده الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والدولة. وإن تمتع قادة وصنّاع القرار في المنظمات الصغيرة والمتوسطة بمهارات التفكير الإبداعي (التفكير خارج الصندوق) يجعلهم قادرين على إيجاد الحلول للكثير من المشاكل والقضايا المعقدة، التي من الصعب جداً علاجها من خلال التفكير التقليدي (تفكير داخل الصندوق).

الكلمات الدالة: الإبداع، التفكير الإبداعي، الميزة التنافسية، التفكير خارج الصندوق.

Abstract

The aim of this theoretical study is to clarify the importance and role of creative thinking in making the competitive advantage of organisations and the impact of that in developing the work environment and further improving the performance of small and medium organizations .The study adopts the analytical approach through analysing what is covered in the modern literature review in the field of management and marketing about concepts and theories of entrepreneurship in small and medium organisations together with creative thinking for leaders.

It has reached some conclusions, the most important of which are: building, supporting and sustaining small and medium organisations is a shared responsibility among individuals, organisations and the state. They should all cooperate to bear. In addition, it is a work that must be seen as a national duty for its economic and social dimensions of both society and the state. SME leaders and decision makers should have the skills of creative thinking (thinking outside the box) that make them able to find solutions to many complex problems and issues, which are very difficult to tackle through traditional thinking (thinking inside the box).

Keywords: Creativity, Creative thinking, Competitive advantage, Thinking outside the box.

المقدمة

في ظل صراع المنافسة الشديدة سواء أكانت محلية أم أجنبية في السوق الليبي التي تعيشها المنظمات الصغيرة والمتوسطة، نجد أنه لا مناص لهذه المنظمات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها وأهدافها، من البحث عن ميزة تنافسية طويلة الأجل مصدرها الموارد البشرية الراغبة في العمل والقادرة على التغيير والتطوير والإبداع والريادة في الأداء، وذلك لضمان البقاء والنمو في السوق.

تتناول الدراسة بالتحليل الأدبيات الحديثة في حقل الإدارة والتسويق حول مفاهيم ونظريات ريادة الأعمال والمنظمات الصغرى والمتوسطة، وذلك بهدف الوصول إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة وفعالية هذه المنظمات وبيان دورها في دعم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

مشكلة الدراسة

يرى الباحث من خلال الخبرة والملاحظة والاطلاع أن موضوع أو مشكلة الدراسة يمكن حصرها في قلة اهتمام المسؤولين في إدارة المنظمات الصغرى والمتوسطة بالتفكير الإبداعي كمصدر لصناعة الميزة التنافسية لهذه المنظمات، مما جعل الكثير من هذه المنظمات تتعرض إلى مشاكل تسويقية كانت سبباً في خروجها من السوق.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الاسهام في تحسين وتطوير أداء المنظمات الصغرى والمتوسطة في ليبيا من خلال التركيز والاهتمام بالتفكير الإبداعي (التفكير خارج الصندوق) كمصدر لصناعة ميزة تنافسية طويلة الأجل، وذلك من خلال عرض وتحليل ما تناوله الأدب الإداري والتسويقي في هذا المجال.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في الفائدة العلمية المضافة للمكتبة العربية كدراسة سابقة لدراسات لاحقة، إضافة إلى أن هذه الدراسة النظرية قد تكون حافزاً لبعض المهتمين والباحثين على مواصلة البحث في مواضيع ذات علاقة بالتفكير الإبداعي وصناعة المزايا التنافسية من خلال بحوث ميدانية (تطبيقية) على المنظمات الصغرى والمتوسطة، كما توجد فائدة أخرى متمثلة في نشر ثقافة التفكير الإبداعي أو ما يعرف بالتفكير خارج الصندوق.

الدراسات السابقة

دراسة (هامان، 2019)

كان عنوان الدراسة (الميزة التنافسية للصناعة الأجنبية وأثـرها في عزوف المستهلك عن الصناعة الوطنية في السوق الليبي)، وكانت مشكلة الدراسة عزوف المستهلك الليبي عن منتجات المجمع الاستثماري لصناعة مواد البناء من البلاط الخزفي (السيراميك) الأرضي والحائطي المصنعة في ليبيا وتفضيله المنتجات الأجنبية المعروضة في السوق الليبي، وتم اختيار العينة العشوائية البسيطة الطبقية غير النسبية وكان حجمها (255) مستهلك من كافة شرائح المجتمع الاستهلاكي الليبي، ومن أهم النتائج أن المستهلك الليبي يفضل المنتجات الأجنبية في السوق الليبي بسبب ما تتمتع به هذه المنتجات من مزايا تنافسية، متمثلة في التشطيب الجيد، وتعدد المقاسات، وتوفر الألوان، والتصميم العصري، وهذا الاتجاه يعبر عن نسبة (83.5%) من جمهور المستهلكين (هامان، 2019، 72).

دراسة (هامان، 2014)

دراسة نظرية بعنوان (الإطار النظري للقدرة التنافسية وآليات بنائها) جاءت هذه الورقة كمحاولة لدراسة جانب من الإطار النظري لمصطلح التنافسية من منظار الاقتصاد الجزئي (المنظمات)، كما ورد في أدبيات العلوم الاقتصادية، حيث تناولت الورقة دراسة وتحليل مفهوم القدرة التنافسية ومصادرها ومعايير قياسها وآليات بنائها، وخلصت الورقة إلى تقديم مجموعة من الاستنتاجات التي من شأنها الإسهام في تعزيز القدرة التنافسية للمنظمات، والتي من أهمها أن الميزة التنافسية طويلة الأجل هي تلك التي يكون مصدرها الموارد البشرية الكفؤة والفعالة، وإن بناء القدرة التنافسية مسؤولية مشتركة بين الأفراد والمنظمات والدولة، بحيث يتعاونون جميعا من أجل تحقيقها والمحافظة عليها، والنظر إليها كواجب وطني (هامان، 2014، 76).

دراسة (عباس، 2012)

تناولت الدراسة موضوع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في الرفع من قدرتها التنافسية، الملتقى الوطني الثاني المعنون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: الواقع والطموح، تنظيم جامعة أم البواقي بالجزائر 13-2012/11/14م وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج منها أن الميزة التنافسية للمؤسسة مصدراً حاسماً للتفوق المؤسسي على المنافسين في مجال الصناعة، وأن المؤسسة لا

تحقق الميزة التنافسية عن طريق تقديم منتج متميز أو تكلفة أقل فقط وإنما يتعدى الأمر إلى التوظيف الأمثل لمواردها حتى تتمكن من تصميم وتطبيق استراتيجيتها التنافسية (عباس، 2012، 97).

دراسة (الأخضر، 2011)

تناولت الدراسة موضوع دور الإبداع في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية: دراسة حالة مؤسسة EGTT الجزائرية، رسالة ماجستير في الإدارة غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها أن الإبداع له دور فعّال في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية إلا أن المؤسسة المعنية كانت غير مدركة لأهمية وطبيعة الإبداع بسبب نقص عامل الثقافة الإبداعية لدى الإدارة والعاملين بالمؤسسة (الاخضر، 2011، 133).

دراسة (بروبي، 2011)

دراسة ميدانية بعنوان دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في الإدارة، جامعة سطيف، الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تملك مجموعة من الخصائص كالقرب من الزبائن ومرونة الهيكل التنظيمي مما جعل لها أرضية خصبة للابتكار والإبداع، وأن جودة رأس المال الفكري من أهم مصادر الميزة التنافسية وبالتالي وجب على المؤسسة استقطاب المبدعين وتوفير بيئة عمل تحفز على الإبداع والابتكار (بروبي، 2011، 114).

دراسة (هامان، 2003).

كان عنوان الدراسة (المنافسة الأجنبية وأثرها في حجم مبيعات الصناعة المحلية في السوق الليبي)، وتناول أسباب عزوف المستهلك الليبي عن الأحذية المحلية وتفضيله الأحذية المستوردة، وتم اختيار العينة العشوائية البسيطة الطبقية غير النسبية وكان حجمها (555) مستهلك من طرابلس ومصراتة وبنغازي وسبها من كافة شرائح المجتمع الاستهلاكي الليبي، وأهم نتائج الدراسة أن المستهلك في ليبيا يفضل الأحذية الأجنبية بسبب ما تتمتع به من مزايا تنافسية قوية متمثلة في التصميم العصري (الشكل) وتعدد الألوان رغم ما تتمتع به الأحذية الوطنية من سعر منخفض، وهذا الاتجاه يعبر عن نسبة (90%) من جمهور المستهلكين (هامان، 2003، 454).

دراسة (هامان، 2001)

دراسة نظرية كان عنوانها (الموارد البشرية كمدخل للميزة التنافسية)، عرضت في فعاليات المؤتمر العربي الثاني في الإدارة (القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية)، الذي نظمته

المنظمة العربية للتنمية الإدارية في القاهرة، تناولت الدراسة المفهوم المعاصر للموارد البشرية وأهميته في صناعة المزايا التنافسية للمنظمات الصناعية والخدمية، وخلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها أن المنظمات التي تعتمد على ميزة تنافسية طويلة الأجل مصدرها المورد البشري الكفؤ والفعّال تكون قادرة على الاستمرار والنمو في مجال أعمالها، مهما كانت درجة الصراع التنافسي في السوق.(هامان، 2001، 333)

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

إن الاصالة في هذه الدراسة هي التركيز على الجانب المهاري المتمثل في المهارة الفكرية للقياديين (صنّاع القرار)، وتحديداً التفكير الإبداعي أو ما يعرف بالتفكير خارج الصندوق وأثره في صناعة ميزة تنافسية طويلة الأجل معتمدة على الموارد البشرية أو ما يعرف بالرأس المال المعرفي القادر على توليد الأفكار الإبداعية والابتكارية وترجمتها إلى برامج عمل حقيقية، بهدف تحقيق الريادة والتميز في المنظمات الصغيرة والمتوسطة في بيئة العمل الليبية.

الإبداع والتفكير الإبداعي واهميته

مفهوم الإبداع والتفكير الإبداعي

للوهلة الأولى يبدو أن كلمة الإبداع التي أصبحت شائعة ومستخدمة من قبل الأكاديميين والتربويين ورجال السياسية والصناعة والاقتصاد والتجارة وحتى العامة، كلمة مفهومة ومحددة المعالم لدرجة لا تستدعي السؤال عن جوهرها أو ماهيتها، ولكن واقع الحال هو لا شك غير ذلك تماماً، وحقيقة الأمر أن هناك العديد من التساؤلات الجادة بهدف استجلاء الصورة التي يوحي بها مفهوم الإبداع، وهذه التساؤلات وغيرها تعبر عن مدى اتساع دائرة مفهوم الإبداع، ودرجة الغموض الذي يكتنفه وصعوبة الوصول إلى إجابات شافية متفق عليها بين العلماء والخبراء في كل مجالات المعرفة (الصيرفي، 2014، 55).

لقد تعددت وجهات النظر في تعريف مصطلح الإبداع، فهناك من يرى أن الإبداع هو التفكير فيما لم يفكر فيه الآخرون أو رؤية ما لم يره أحد من قبل أو القيام بعمل ما لم يعمله الآخرون من قبل بطريقة غير مألوفة وبأساليب مميزة وجديدة (قنديل، 2010، 125)، ويرى باحث آخر بأن الإبداع هو القدرة على جمع أو واستخدام المعلومات بطرق تؤدى إلى توليد أفكار جديدة (حريز ومفلح، 2010، 13)، ويضيف باحث آخر قائلاً إن الإبداع هو التفوق في فهم الأمور والقدرة على تقديم حلول غير مسبوقة لمشكلات قائمة أو

ابتكار وإنجاز اساليب وطرق توصل إلى نتائج متفوقة ومتميزة (خيري، 2012، 39)، ويختم باحث آخر قائلاً إن التفكير الإبداعي هو تفكير يهدف دائماً إلى التطوير والتجديد والخلق، وذلك من خلال إنتاج حلول جديدة غير موجودة من قبل لمشكلة معينة، أي أنه نشاط عقلي مركب وهادف لتوجيه رغبة قوية في البحث عن حلول أو التوصل إلى نواتج أصيلة لم تكن معروفة سابقاً (صالح،2015، 48).

وبناءً على ما تم عرض من أدبيات الإدارة حول مفهوم الإبداع والتفكير الإبداعي يمكن للباحث أن يقول في هذه الجزئية إن الإبداع هو محاولة تطوير ما هو قائم ولو كان تطوير بسيطاً لأن مجموعة التطورات والإضافات الصغيرة هي التي تصنع التقدم والتطور مع مرور الزمن، بمعنى أن الإبداع معتمد على التطوير وليس التقليد من خلال استخدام أفكار غير مسبوقة في أي مجال من مجالات الحياة، بمعنى آخر أن الإبداع ليس تفكيراً تقليدياً بل هو النظر إلى المألوف بطريقة أو من زاوية غير مألوفة ثم تطوير هذه النظرة لتحويلها إلى فكرة ثم إلى تصميم ثم إلى إبداع قابل للتطبيق.

إما الابتكار فهو عملية تصميم شيء جديد غير مسبوق وقد يكون الابتكار في الأفكار أو السلع أو الخدمات أو أي نشاط آخر في الحياة، ويمكن القول هنا أن الابتكار هو محطة متقدمة بالنسبة للإبداع، بمعنى يحدث الابتكار أولاً ثم تأتي العمليات الإبداعية لتطوير الابتكار الذي أصبح مألوفاً للناس مع مرور الزمن من أجل إحداث التغيير فيما هو قائم لمواكبة المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو الدولية في بيئة الأعمال على كافة المنظمات.

إن الإبداع صناعة يمكن تعلمها والتدريب عليها ومن ثم إتقانها، وإن كانت عملية صعبة ولكنها ليست عملية مستحيلة بل إن كل واحد منا يمكن أن يكون مبدعاً وأن يتعلم هذه الصنعة من خلال الاطلاع وفهم وتطبيق ما جاء في كتب (أدبيات) الإبداع والابتكار وهي كثير في المكتبة العربية والجنبية إضافة إلى تنمية مهارات الفرد الشخصية لاكتساب خصائص وسمات المبدعين مثل الثقة بالنفس والجهد المميز والرغبة في التجديد والمعرفة والريادة ودرجة عالية من الصبر والمثابرة والإلهام والمنطق.

الوصايا العشر لتنمية التفكير الإبداعي

قال أحد الباحثين إن هناك عشر وصايا من شأنها تحسين وتطوير التفكير الإبداعي عند الأفراد، هي على النحو التالي: (جروان، 2015، 65)

1. دع الأفكار تنمو ولا تطردها أو تحكم عليها بالفشل بمجرد ظهورها.

2. لا تخرج الفكرة إلى الوجود وتطلب مشورة الآخرين إلا بعد أن تشعر أنها ناضجة وقوية حتى لا تتحطم على يد هواة النقد وتحطيم الآخرين.

3. تذكر أن الفكرة في بدايتها هي عبارة عن مولود جديد نتج من تزاوج أفكار قوية، وهناك احتمالات أنها تحمل جينات وراثية تجعلها قوية ولكنها تحتاج إلى فرصة للنمو والإبداع ولا بد أن نهيئ لها هذه الفرصة ولابد لها من الحضانة.

4. الابتكار والإبداع ليس دائماً شيئاً مخططاً من حيث المكان والوقت، ولكنه في أحيان كثيرة تأتى الولادة قبل موعدها، وعليك أن تكون مستعداً لاصطياد الفكرة عندما تحين الفرصة.

5. إذا تعذر عليك ابتكار حل لمشكلة مستعصية، اتركها لفترة وانتقل إلى موقف تفكيري في موضوع آخر ولا تصل إلى نقطة اليأس.

6. الإبداع يعنى التجديد الدائم، وأنت في حاجة دائمة إلى تمارين وتدريبات لتنمية قدراتك الإبداعية فأعط الفرصة لنفسك للخوض في بعض القضايا التي تحتاج لتفكير ولا تتركها إلا بعد الوصول إلى حل لها.

7. الإبداع يحتاج بجانب مهارات الابتكار إلى التغذية الدائمة بالقراءة والمعلومات والتمرس على التفكير والتحليل.

8. يتطلب العمل الإبداعي أن يكون هناك تقبل للذات والتسامح مع الخلافات والاستفادة من أفكار الآخرين واحترام خبراتهم وآرائهم.

9. لا تجعل الخروج عن المعتاد والمألوف يمثل بالنسبة لك حاجزاً قوياً يمنعك عن الإبداع، فالابتكار يعنى التخلي عن المألوف.

10. تعلم أن تتجرع مرارة الفشل وتبدأ من الفشل كخطوة جديدة على طريق الإبداع.

أهمية الإبداع للمنظمات

هناك حاجة ماسة جداً للإبداع في حياة المنظمة وخاصة إذا كانت تعمل في بيئة شديدة المنافسة، حيث يتوقف مدى نجاح المنظمة أو فشلها في معالجة مشاكلها على ما تملكه الإدارة والعاملين من مهارات إبداعية، لذا لا مناص اليوم أمام المنظمات التي تنشد التميز والريادة إلا البحث عن المبدعين ودعمهم

والمحافظة عليهم، إضافة إلى العمل على نشر ثقافة الإبداع وتحسين بيئته، إن أهمية الإبداع للمنظمات يمكن حصرها في الفوائد التالية:

1- يعمل على اكتشاف وتنمية المهارات الفكرية للإدارة والعاملين بالمنظمة وتوجيهها لتغيير وتطوير الفرد والمنظمة.

2- يعمل على مساعدة الإدارة في الوصول إلى القرارات الرشيدة لتحقيق التميز والريادة في بيئة الأعمال.

3- يسهم في تحقيق رضا المستهلك عن السلع والخدمات التي تشبع حاجاته ورغباته المتعددة والمتغيرة باستمرار.

4- يسهم في إيجاد المؤامة والتكيف البيئي للمنظمة وزيادة المرونة في عملياتها الإنتاجية المختلفة بسبب المتغيرات البيئية السريعة والمتعددة.

5- يعمل على رفع الروح المعنوية للأفراد وشعورهم بالأهمية والإنجاز في تحقيق الذات وكذلك أهدافهم وأهداف المنظمة.

6- الإبداع من ضمن أهم واجبات ومهام ومسؤوليات المدير في الإدارة المعاصرة عند تحديد أهدافها ووضع سياساتها ورسم استراتيجياتها.

7- مجالات الإبداع في المنظمة كثيرة، قد يكون في العقل الإداري أو في المزيج التسويقي للسلعة والخدمة أو في أسواقها أو في نظم العمل المختلفة.

علاقة الإبداع بالتفكير خارج الصندوق.

ما المقصود بالصندوق؟

الصندوق يراد به ذلك الإطار الفكري التقليدي المحدد للقدرة الذهنية والفكرية للفرد الناتجة عن اكتساب وتراكم الخبرات والتجارب والمعارف التي تحدد نمط تفكير الفرد وسلوكه في الحياة، وفي هذا الصدد يقول المثل الليبي (الإنسان من صندوقه يلبس)، بمعنى أنه صندوق افتراضي يتضمن ما يملكه الفرد من أنماط التفكير الاعتيادية والطرق التقليدية والروتينية والمتكررة في حل المشاكل والقضايا المختلفة، ويمكن تسمية التفكير داخل هذا الصندوق بالتفكير المغلق لأنه محصور ومحدد ضمن حدود معينة فقط.

ماذا يعني التفكير خارج الصندوق؟

هو مصطلح حديث يقصد به التفكير المنطقي ولكن بطريقة غير عادية وغير مألوفة وغير نمطية والنظر للأمور من زوايا غير مألوفة ومختلفة عن المعتاد ومتحررة من كل القيود ومعتمدة على توسيع رقعة الخيال ووضع كل الاحتمالات وصولاً إلى الحل الأمثل للكثير من المشاكل والقضايا المستعصية التي من الصعب وربما من المستحيل حلها من خلال التفكير من داخل الصندوق، ويمكن تسمية التفكير خارج الصندوق بعدة تسميات منها التفكير الإبداعي، التفكير الحر، التفكير الخيالي، التفكير المفتوح، التفكير غير التقليدي، التفكير غير المألوف، التفكير غير المقيد، وأخيرا يمكن القول أن التفكير خارج الصندوق هو علم وفن توليد الأفكار الجديدة والمفيدة للوصول إلى الحل الأمثل للمشاكل بقوة الخيال والمنطق.

الميزة التنافسية ومصادرها واستراتيجياتها

مفهوم الميزة التنافسية

ورد في أدبيات علم الإدارة والتسويق تعريفات كثيرة لمصطلح الميزة التنافسية يمكن عرض أهم هذه التعريفات كما يلي:

- الميزة التنافسية هي ما تختص به منظمة دون غيرها، وبما يعطي قيمة مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق، حيث يمكن أن تقدم المنظمة مجموعة من المنافع أكثر من المنافس، أو تقديم نفس المنافع بسعر أقل (عبد الحميد، 1999، 190).
- الميزة التنافسية Competitive Advantage هي حالة اقتدار وتميز تنفرد بها منظمة ما دون سواها من المنظمات الأخرى العاملة في ذات الصناعة (النشاط)، حيث تستطيع المنظمة من خلال هذه الميزة تعزيز مركزها التنافسي وزيادة الحصة السوقية (هامان، 2001، 653).
- الميزة التنافسية هي قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط (أبوبكر، 2006، 13).
- الميزة التنافسية هي أي شيء يميز المنظمة تمييزا إيجابيا عن منافسيها في نظر المستخدمين النهائيين لمنتجاتها (القطب، 2012، 80).

ويقول أستاذ التسويق الشهير فيليب كوتلر Philip kotler إن المنظمات تفشل في الغالب في معرفة أن أسواقها تتغير كل خمس سنوات، بمعنى أنه قد تصبح استراتيجية الأمس الرابحة الاستراتيجية الخاسرة اليوم،

وأن هناك نوعين من المنظمات تلك التي تتغير وتلك التي تختفي، وأن خطوة التغيير سريعة لدرجة جعلت القدرة على التغيير ميزة تنافسية (كوتلر، 2000، 87)

وبناءً على ما تقدم عرضه من أدبيات الموضوع يمكن للباحث تقديم تعريف لمصطلح الميزة التنافسية على النحو التالي:

(هي الوسيلة أو الأداة التي تتمتع وتمتاز بها المنظمة دون سواها من المنظمات المنافسة والتي تعوّل عليها في بناء قدرتها التنافسية في مواجهة المنافسين للحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة والتي من خلالها يتحدد المركز التنافسي للمنظمة في السوق).

مصادر الميزة التنافسية

لقد تناول الأدب الإداري والأدب التسويقي مداخل كثيرة في تحديد مصادر الميزة التنافسية يمكن عرض بعضها في هذه الجزئية، حيث قال أحد الباحثين إن للميزة التنافسية مصادر عديدة فمن بينها ما يلي: (هامان، 2001، 654)

- المنتَج (السلعة أو الخدمة): قد تكون للمنتج ميزة لا تتمتع بها منتجات المنافسين، فالسلعة التي تنفرد بمزيج سلعي متميز يكون لها السبق في نصيب السوق.
- الترويج: الميزة قد تكون في طريقة تصميم وتنفيذ الحملة الإعلانية، أو في أسلوب البيع الشخصي أو المعارض التجارية أو في خفض تكاليف الترويج.
- التقنية: المنظمة قد تتمتع بميزة تنافسية بسبب استخدام تقنية جديدة تحقق جودة عالية ووفورات في التكلفة، مثل خطوط الإنتاج المتكاملة والأجهزة الإلكترونية والبرمجيات الحديثة.
- البحوث: الميزة قد تكون في الحصول على البيانات والمعلومات الحديثة والدقيقة والكاملة في الوقت المناسب وبأقل ما يمكن من التكلفة، مثل بحوث السوق وبحوث المستهلك، ومدى أهميتها في ضمان نجاح صناعة القرار وتنفيذه.
- الموارد البشرية: هي الأصول البشرية للمنظمة (الإدارة والعاملون)، والتي قد تكون متميزة وقادرة على كيفية الحصول على التقنية الحديثة وكيفية استخدامها وكيفية المحافظة عليها فالميزة قد تكون في العقل التسويقي أو في رجل الإدارة صانع القرار، أو في المهارات الفنية لدى العاملين في الإدارات التنفيذية.

ويرى الباحث أن الميزة التنافسية مصادرها كثيرة، إضافة إلى ما ذكر قد يكون المصدر المركز المالي للمنظمة أو سعر بيع المنتجات، أو تكلفة عمليات التسويق والإنتاج، أو طرق التوزيع، أو حصول المنظمة

على شهادات الأيزو (ISO) أو خدمات ما بعد البيع، ... إلخ، ولكن تبقى المنظمة التي تملك الموارد البشرية القادرة والراغبة في العمل بسبب الأعداد والتدريب الجيد، تتمتع بميزة تنافسية طويلة الأجل، تضمن للمنظمة البقاء والتطور في بيئة العمل التي تتغير باستمرار بسبب جملة من التحديات من بينها المنافسة الشديدة للسيطرة على أكبر حصة من السوق.

ويعزز هذا الرأي ما جاء في أدبيات الإدارة بأن الميزة التنافسية في القرن الحادي والعشرين ستكون من قدرات الإنسان وصنعه، وسيكون وقودها الأساسي المعلومات والمعرفة، وسيكون معيارها الإنفاق على التطوير والبحث العلمي، والإنفاق على التعليم والتدريب (الحسنية،1998، 10)، ويؤكد هذا الاتجاه أحد الباحثين في هذا المجال حيث قال إن إدارة الموارد البشرية هي مدخل استراتيجي لإدارة أهم أصول المنظمة، ألا وهو الأصل البشري والذي هو رأس المال الفكري (مصطفى، 2001، 415).

إن من ضمن مصادر الميزة التنافسية هو امتلاك المنظمة جهاز قوي للبحوث التسويقية (بحوث المستهلك وبحوث السوق) والذي يعرف في بعض أدبيات علم التسويق بجهاز الاستخبارات التسويقية، للحصول على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، وخاصة تلك المعلومات ذات العلاقة بالمنافسين وما يتمتعون به من مزايا تنافسية، ويؤكد هذا الاتجاه أستاذ التسويق فيليب كوتلر Philip Kotler فيقول صار التسويق اليوم معركة تعتمد على ملكية المعلومات أكثر مما تعتمد على ملكية الموارد الأخرى، يمكن للمنافسين أن يقلدون معدات بعضهم البعض، ومنتجاتهم وإجراءاتهم، ولكنهم لا يستطيعون استنساخ معلومات الشركة ورأسمالها الفكري، ويمكن أن يمثل محتوى معلومات الشركة ميزتها التنافسية الرئيسية. (kotler, 2000,698).

ويتفق هذا مع الرأي الذي يقول إن الجاسوسية الصناعية والاقتصادية تستخدم في سبيل الحصول على أسرار صناعة منتجات معينة خاصة وان أسرار الصناعة لا تفرط فيها الدول الحائزة لها، بل أنها أهم لديها من الإسرار العسكرية (الخضيري، 2004، 50)، وقد تكمن الميزة التنافسية في القدرة على الحصول على المعلومات عن المنافسين في السوق في الوقت المناسب وبالقدر المناسب (Garvin،2002،37).

إن حصول المنظمة على شهادة الجودة الدولية (الأيزو9000 IS0) التي تصدر عن المنظمة الدولية للمواصفات International Organization of Standardization يحقق الفوائد التالية: (سعيد، 2006، 12).

- زيادة القدرة التنافسية للمنظمة عن طريق تحسين صورتها لدى المستهلك ومساعدتها على طرح منتجاتها في الأسواق الدولية ومواءمتها لمتطلبات منظمة التجارة الدولية.
- المساعدة في رفع مستوى أداء المنظمة وتحقيق الكفاءة المطلوبة وزيادة فاعلية العمليات الإنتاجية وتقليل العيوب والمسترجعات.
- تمكين المنظمة من القيام ذاتياً بعمل المراجعة والتقييم المستمر للمنتجات.
- تمكين المنظمة من تحقيق الأرباح بسبب التطوير المستمر للجودة.
- تحسين مستوى العلاقة ما بين المنظمة والعملاء.

ويضيف باحث آخر قائلاً إن من ضمن مصادر الميزة التنافسية أيضا الصورة الذهنية (Image المتولدة لدى المستهلك تجاه بلد المنشأ Country of Origin أو بلد التصنيع Country of Manufacture، أو بلد المصدر Country of Source، حيث يكون لهذه الصورة الذهنية أو الاعتقاد السائد لدى المستهلك تجاه بلد المنشأ للسلعة المعروضة في السوق أثراً كبيراً جداً في تحديد النمط الشرائي تجاه تلك السلعة، ومن هذا المنطلق تعمل الشركات المصنعة في الدول التي تتمتع بسمعة صناعية مرموقة في الأسواق الدوليـــة على إبراز عبـــارة {صنع في Made in } لأهمية هذه العبارة في صناعة القرار الشرائي عند تقييم السلعة من قبل المستهلك، وخاصة إذا لم تكن لدى المستهلك المعلومات أو الخبرة الكافية تجاه السلعة، أو عندما تكون السلعة جديدة تعرض في الأسواق لأول مرة أي غير معروفة العلامة التجارية والجودة والتقنية المستخدمة (هامان، 2008، 23).

ولقد جاءت دراسات عديدة في الأدب التسويقي تؤكد هذا الاتجاه وتعزز أهمية ودور بلد المنشأ في السلوك الشرائي للمستهلك، ويمكن عرض أهم نتائج هذه الدراسات، وذلك على النحو التالي:

- إن بلد المنشأ عامل أساسي في تقييم السلعة (Han and Terpstra, 1988, 20).
- إن بلـد المنشأ تزود المستهلك بمعلومات تعكس مستوى المخاطر المحتملة أو المتوقعة من قرار الشراء (Teas and Grape, 1996, 38).
- إن رغبة المستهلك في الشراء أو في تفضيل المنتجات المستوردة يرتبط بخصائص بلد المنشأ وفكرة المستهلك عن شعب ذلك البلد (Roth and Romeo,1992 , 23).
- إن عبارة صنع في Made in تعطي صورة ذهنية معينة للمستهلك عن بلد التصنيع تؤثر في قرار الشراء (Martin and Eroglu, 1993, 26).

وأخيراً يمكن للباحث القول في هذه الجزئية إن مصادر الميزة التنافسية لبناء القدرة التنافسية كثيرة ومتنوعة ولكن تبقى الميزة التنافسية التي مصدرها الموارد البشرية للمنظمة هي الأمثل واهم خصائصها أنها طويلة الأجل لذلك فإن المنظمات الناجحة تسعى إلى استقطاب واختيار وتعيين الكفاءات البشرية والمحافظة عليها من خلال الحوافز وتحسين بيئة العمل وتطويرها بالتعليم والتدريب، وتنظر إلى الأفراد (إدارة وعاملين) على أساس أنهم رأسمال معرفي تعوّل عليه المنظمة في إنجاز الكثير من الأعمال.

استراتيجيات الميزة التنافسية

حدد بورتر (Porter) ثلاث استراتيجيات رئيسية للميزة التنافسية وهي: (ياسين، 2009، 95)

1 – استراتيجية قيادة التكلفة وهي تعني قيام المنظمة بإنتاج منتجات بأقل سعر ممكن مقارنة مع المنظمات المنافسة، حيث الرقابة الصارمة على التكاليف تمكن المنظمة من تحقيق ميزة تنافسية معتمدة على تخفيض اسعار بيع منتجاتها وبالتالي زيادة حجم مبيعاتها، مما يجعلها تحقق اربحا أكبر من منافسيها.

2 – استراتيجية التميز وهي تعني اهتمام المنظمة بتقديم منتجات متميزة أو فريدة في خصائصها ووظائفها تميزها عن منافسيها، قد تكون في التشكيلات المختلفة للسلعة أو تقديم خدمات ممتازة قبل وبعد عملية البيع أو توفير قطع الغيار ومراكز الصيانة أو ضمانات أو العلامة التجارية، وهذا التميز يتيح للمنظمة فرصة فرض السعر المناسب لها.

3 – استراتيجية التركيز وهي تعني تركيز وحشد المنظمة كل مواردها في مجال وأحد محدد من مجالات أعمالها بما يمكنها من بناء ميزة تنافسية، وهذا يتحقق بإشباع حاجات ورغبات خاصة لمجموعة معينة من العملاء أو التركيز على سوق جغرافي محدد أو التركيز على أسلوب محدد للتوزيع أو الاهتمام بخط إنتاجي واحد فقط.

إن الحكم على جودة استراتيجية الميزة التنافسية يتحدد وفقا للمعايير التالية: (القهيوي، 2015، 77)

- عدد المزايا التنافسية وتنوع مصادرها.
- درجة التطوير والتجديد المستمر في الميزة.
- دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة.
- درجة التغير في الحصة السوقية والمركز التنافسي للمنظمة في السوق.

هذ وفي ختام هذه الجزئية يمكن للباحث القول بأن الميزة التنافسية واستراتيجية اختيارها تنبثق من الفكر الإداري السليم لرجال الإدارة العليا بالمنظمة وذلك من خلال الاختيار الأمثل للميزة التنافسية طويلة الأجل من مصادرها المتعددة، والتي يصعب على المنافسين تقليدها في الأمد القريب.

المنظمات الصغيرة والمتوسطة وآليات تطويرها

مصادر الافكار الإبداعية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة

هناك الكثير من المصادر الداخلية والخارجية التي تساعد المنظمات الصغيرة والمتوسطة على توليد الأفكار الجديدة والمفيدة، منها ما يلي: (بروبي،2011، 95)

1 – الزبون: حيث يعتبر المستهلك (العميل) من أهم العناصر الأساسية في توليد الافكار ذات الصلة بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الحاجات والرغبات التي يعبر عنها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2 – العاملون: حيث يقترح العاملون النظم التي تؤدي إلى تطوير العمل بأفكار جديدة مكتسبة من تعاملهم المباشر مع الزبائن ومشاكلهم.

3 – الموزعون: حيث يساهم الموزع في تقديم اقتراحات جديدة بسبب معرفته بأحوال السوق واحتياجاته ومتطلباته.

4 – الحكومة: حيث تساهم الأجهزة الحكومية المختلفة في تقديم الأفكار الجديدة من خلال بناء قاعدة معرفية متكاملة للاختراعات والابتكارات الجديدة.

5 – مراكز البحوث: حيث تساهم في الأعمال الريادية من خلال البحوث والدراسات عن المنتجات والأسواق وحاجات المستهلك.

6 – المنافسون: حيث تعمل التحسينات التي يدخلها المنافس على منتجاته في تحفيز المنظمات الأخرى على الإبداع للدخول إلى دائرة صراع المنافسة في السوق.

ويضيف باحث آخر في هذا الصدد قائلاً إن من ضمن مرتكزات بناء الأفكار الإبداعية للمنظمات ثلاث مرتكزات هي مرتكز التخلي الذي يدور حول التخلص من السلوكيات السلبية مثل عدم الانضباط وعدم الولاء وعدم الاكتراث، ومرتكز التحلي الذي تقوم فلسفته على البحث عن كل ما هو إيجابي مثل الجدية والالتزام والجودة والولاء، ومرتكز التجلي الذي يهتم بعمليات الإبداع والابتكار من أجل الوصول إلى ما لم يصل إليه الآخرون (الخضيري، 2004، 102).

أسس نجاح المنظمات الصغيرة والمتوسطة

هناك الكثير من الأسس التي يجب أن تعتمدها المنظمات الصغيرة والمتوسطة حتى تضمن النجاح المتمثل في استمرارها وتطورها في المجال الذي تعمل فيه (السوق)، ومن أبرز هذه الأسس ما يلي: (الحسيني، 2006، 50)

1 – امتلاك الإدارة رؤية واسعة وتصور الشامل لواقع ومستقبل نشاط المنظمة.

2 – المثابرة والجدية وإنجاز الأعمال بأقل ما يمكن من التكاليف (الفعالية والكفاءة).

3 – المرونة وسرعة الاستجابة للمتغيرات البيئية المتعددة والمتسارعة.

4 – التميز والقدرة على الإبداع والابتكار وامتلاك ميزة تنافسية قوية من الصعب تقليدها.

5 – وجود نظام رقابي كفؤ وفعّال على كل الأنشطة ومعتمد على قاعدة معلوماتية دقيقة.

6 – تهيئة بيئة العمل للتحفيز المادي والمعنوي ورعاية الأنشطة الجديدة والمبتكرة.

7 – توسيع قاعدة المشاركة في اتخاد القرارات واعتماد فلسفة العمل بروح الفريق.

8 – وجود نظام اتصالات رسمي وغير رسمي مع الجمهور الداخلي والخارجي للمنظمة.

9 – أن تكون الأهداف قابلة للإنجاز والقياس وواضحة لكل العاملين في المنظمة.

10 – وجود هيكل تنظيمي مرن لضمان الاستخدام الأمثل للمهام والسلطات والمسؤوليات.

11 – اعتماد استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لتحسين الصورة الذهنية عن المنظمة في المجتمع.

وفي هذه الجزئية يمكن للباحث أن يضيف عناصر أو أسس أخرى للنجاح والتميز مثل الاختيار الجيد لموقع (المكان) المنظمة، ووجود المهارة الفكرية والفنية والإنسانية للقياديين، أن يكتمل الهيكل التنظيمي بوجود نظام الملاك الوظيفي ونظام وصف وتوصيف الوظائف، وأن تتمتع المنظمة بإدارة تسويق قوية معتمدة على جهاز متميز للاستخبارات التسويقية وبحوث السوق والمستهلك. بالإضافة إلى ضرورة وجود بالمنظمة برنامج سليم لتقييم كلي للنشاط، وخطة استراتيجية مبنية على التميز والريادة.

المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصغيرة والمتوسطة

المسؤولية الاجتماعية هي التزامات وأنشطة اجتماعية مختلفة تقوم بها المنظمة للإسهام في تطوير المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بهدف تحسين صورتها الذهنية لدى جمهور المنظمة مما يؤدي إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية (هامان، 2016، 226).

ومن خلال تحليل هذا التعريف نقف على النقاط التالية: (هامان، 2016، 226)

1. المسؤولية الاجتماعية هي التزام على المنظمة بقوة القانون مثل تقديم منتجات (سلع وخدمات) جيدة وإعلانات صادقة ومنافسة شريفة وعدالة تنظيمية وحماية للبيئة من التلوث وغيرها.
2. المسؤولية الاجتماعية هي نشاطات اجتماعية طوعية (التزام ذاتي) تقوم بها المنظمة في خدمة المجتمع مثل الاسهام في إنشاء مساجد ومراكز دينية ونواد رياضية ومكتبات علمية ودعم الأعمال الخيرية والمسابقات المختلفة والدورات التدريبية والمؤتمرات وغيرها.
3. المسؤولية الاجتماعية تعمل على تحسين جودة الحياة في المجتمع من خلال الإسهام في تطويره اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. حيث تصبح أخلاقيات أفراد المجتمع المرفه جيدة وسلوكياته أكثر وعياً ورشداً.
4. المسؤولية الاجتماعية هي استراتيجية المنظمة في بناء سمعة طيبة وعلاقات اجتماعية جيدة داخل المجتمع الذي تعمل فيه وكذلك مع كل الأطراف ذات العلاقة بعمل المنظمة مثل العاملين والعملاء والموردين والنقابات وجماعات الضغط والمصارف والإعلام وغيرها.
5. المسؤولية الاجتماعية تعمل على رفاهية المجتمع وإسعاده وهذا يؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة على المدى البعيد، لأن المجتمع السعيد سيكون مجتمعاً واعياً ورشيداً وبالتالي سيوفر بيئة عمل جيدة وكوارد بشرية متميزة إنتاجاً وسلوكاً تحتاجها المنظمة في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

ويضيف باحث آخر مستعرضاً أصحاب المصالح أو الأطراف ذات العلاقة الذين تلتزم المنظمة تجاههم بمسؤوليات اجتماعية، وذلك على النحو التالي: (الحسيني، 2006، 71)

1 – حملة الأسهم: من خلال تعظيم القيمة السوقية للسهم وزيادة الارباح ومركز مالي متميز.

2 – العاملون: من خلال الرواتب والحوافز وبيئة العمل متميزة والسلامة المهنية وعلاقات إنسانية جيدة.

3 – المستهلكون: للحصول على السلع والخدمات بجودة عالية وأسعار منخفضة وخدمات ما بعد البيع.

4 – المنافسون: الالتزام بقواعد المنافسة الشريفة ومعدل نمو الأسواق والابتكارات المتميزة والتعاون الايجابي.

5 – المصارف: الالتزام ببنود العقود المتفق عليها مع المقرضين وتسديد الالتزامات المالية في التوقيت المتفق عليه.

6 – الحكومة: الالتزام بقوانين ونظم الدولة ودفع الالتزامات الضريبية والجمركية وتنمية وتطوير المجتمع المحلي.

7 – المستثمرين: المحافظة على القيمة الزمنية لأموال المستثمرين والحصول على الأرباح المجزية لهم.

8 – الموردون: الالتزام باستمرار العملية الشرائية معهم وبسرعة الدفع وعدم تأجيل الالتزامات المترتبة لهم بذمة المنظمة.

9 – المجتمع: من خلال دعم ومساندة أفراد المجتمع المحلي والإسهام في حل مشكلة البطالة وتطوير المجتمع والمساعدة في أنشطته وفعالياته المختلفة.

10 – البيئة: المحافظة على البيئة من التلوث والمساهمة في برامج الصحة والرعاية الاجتماعية وبرامج النظافة.

11 – الجمعيات والنقابات المهنية والغرف التجارية: الالتزام بقوانينها ونظمها ومعاييرها والأعراف المهنية الخاصة بها.

دور الدولة في دعم المنظمات الصغيرة والمتوسطة

في معظم الدول المتقدمة والنامية هناك اهتمام كبير بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة لضمان استمرارها وازدهارها، والسبب يرجع لأهمية هذه المنظمات التي تشكل في مجموعها قوة اقتصادية كبيرة تساهم بشكل كبير في دعم اقتصاد هذه الدول، إضافة إلى الإسهام في معالجة مشكلة البطالة في المجتمع من خلال توظيف العمالة، لذلك أصبح هناك مسؤوليات وواجبات تجاه الدول والحكومات في تشجيع ودعم المنظمات الصغيرة والمتوسطة، منها ما يلي:

1- نشر ثقافة الإبداع والريادة للارتقاء بالمنظمات والمجتمع والدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

2- إنشاء كليات متخصصة في علم التسويق لأعداد المتخصصين في العملية التسويقية.

3- توفير المناخ الاستثماري الجيد لتشجيع المستثمر المحلي والأجنبي.

4- التطوير المستمر للتشريعات ذات العلاقة بالاقتصاد والأعمال.

5- دعم المنظمات في معالجة مشاكلها الإنتاجية والتسويقية.

6- تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل (نشر المعلومات للجميع).

7- إيجاد نظام إداري رشيد يعتمد على تبسيط الإجراءات.

8- الاهتمام بجودة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية.

9- إيجاد ودعم الهيئات الممولة لإنشاء المشاريع المختلفة.

10- توفير البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية.

11- تطوير السياسات المالية والنقدية والتجارية.

12- توفير نظام سياسي جيد ومستقر.

استنتاجات الدراسة

1. إن الريادة والتميز في المنظمات الصغيرة والمتوسطة يتطلب امتلاكها ميزة تنافسية طويلة الأجل، مصدرها الموارد البشرية الراغبة والقادرة على التغيير والإبداع والابتكار، المتمثلة في مهارات العاملين وجودة الفكر الإداري للقادة (رأس المال الفكري)، وهي ميزة تنافسية قوية من الصعب على المنافسين تقليدها في المدى القريب.
2. إن الميزة التنافسية صارت اليوم صناعة بفعل العولمة وثورة المعلومات والتكنولوجيا وتحرير الأسواق وغيرها، لذلك لا مناص للمنظمات الصغيرة والمتوسطة التي تنشد التميز والريادة في السوق من توفير متطلبات وعوامل نجاح هذه الصناعة.
3. إن بناء ودعم واستمرار المنظمات الصغيرة والمتوسطة مسؤولية مشتركة بين الأفراد والمنظمات والدولة، يجب أن يتعاونوا جميعا على الالتزام بها، إضافة إلى أنه عمل يجب أن ينظر اليه كواجب وطني لإبعاده الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والدولة.
4. إن الابتكار والإبداع والتفكير خارج الصندوق عملية يمكن إدراكها وإتقانها، وإن كانت عملية صعبة ولكنها ليست مستحيلة، بل أن كل انسان يمكن أن يكون مبدعاً، من خلال الاطلاع وفهم وتطبيق ما جاء في كتب الإبداع والابتكار، إضافة إلى تنمية مهارات الفرد الشخصية لاكتساب خصائص وسمات المبدعين مثل الثقة بالنفس والجهد المميز، والرغبة في التجديد والمعرفة والريادة، ودرجة عالية من الصبر والمثابرة والإلهام والمنطق.
5. إن هناك حاجة ماسة جداً للإبداع في حياة المنظمات الصغيرة والمتوسطة وخاصة إذا كانت تعمل في بيئة شديدة المنافسة، حيث يتوقف مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها وخاصة الإنتاجية والتسويقية على ما تملكه الإدارة والعاملين من مهارات إبداعية، لتوليد أفكار جديدة ومفيدة قبل

المنافسين(الريادة)، وصولاً للتميز سواء في المنتجات (السلع والخدمات) أو الأسواق أو أساليب ونظم العمل المختلفة.

6. إن تمتع قادة وصنّاع القرار في المنظمات الصغيرة والمتوسطة بمهارات التفكير الإبداعي (التفكير خارج الصندوق)، يجعلهم قادرين على إيجاد الحلول للكثير من المشاكل والقضايا المعقدة، التي من الصعب جداً علاجها من خلال التفكير التقليدي (تفكير داخل الصندوق).
7. إن إدارة المنظمات الصغيرة والمتوسطة من خلال التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية وهي الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والطوعية (الخيرية) تستطيع القيام بأعمال إبداعية في هذا
8. الاتجاه، وتحسين صورتها الذهنية لدى جمهورها الداخلي والخارجي، وبالتالي تحقيق أهدافها المخططة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.
9. إن هناك نوعين من المنظمات الصغرى والمتوسطة، تلك التي تتغير وتنمو، وتلك التي تفشل وتختفي، وهذا يتوقف على مدى إدراك القادة (صنّاع القرار) لأهمية التفكير الإبداعي (التفكير خارج الصندوق) عند تحديد الأهداف ووضع السياسات ورسم الاستراتيجيات.

توصيات الدراسة

1. نشر الثقافة الإبداعية للقادة للارتقاء بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة.
2. إيجاد ودعم الهيئات الممولة لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. توفير البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية والمعلوماتية للمنظمات.
4. ضرورة الإدراك والالتزام بالمسؤوليات الاجتماعية المختلفة للمنظمات.
5. تعلم وتطبيق مهارات التفكير الإبداعي (التفكير خارج الصندوق).
6. الاستفادة من تجارب الآخرين في التميز والإبداع والريادة في السوق.
7. البحث عن مصادر الأفكار الإبداعية الداخلية والخارجية ودعمها.
8. سرعة الاستجابة الإيجابية للمتغيرات البيئية المتعددة والمتسارعة.

المراجع

أبوبكر، مصطفى محمود (2006). *الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية*، الإسكندرية: الدار الجامعية.

بروبي، سمية (2011). *دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي*، رسالة ماجستير في الإدارة غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.

جروان، فتحي (2015). *الموهبة والتفوق والإبداع*. الأردن، عمان، (ط3): دار الفكر.

حريز، نورا، ومفلح، فدوى (2010). *إدارة الذات نحو النجاح والإبداع*. الأردن، عمان: دار البداية للنشر والتوزيع.

الحسيني، فلاح حسن (2006). *إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز*، الأردن، عمان: دار الشروق.

الحسينية، سليم إبراهيم، (1998). *نظم المعلومات الإدارية*. الأردن، عمان: مؤسسة الوراق.

الخضيري، محسن أحمد (2004). *صناعة المزايا التنافسية*، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

الاخضر، خراز، (2011). *دور الإبداع في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية: دراسة حالة مؤسسة EGTT*، رسالة ماجستير في الإدارة غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر.

خيري، أسامة (2012). *إدارة الإبداع والابتكارات*، الأردن، عمان: دار الصفاء.

سعيد، نصر أمحمد، (2006)، الأيزو (ISO) ومتطلبات جودة السلعة، *مجلة الاقتصاد والتجارة*، اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار سابقا، 1(7) طرابلس، ليبيا.

صالح، وائل هاشم (2015). *تنمية مهارات التفكير الإبداعي*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

الصيرفي، محمد (2014). *التفكير الابتكاري والإبداعي: طريقك إلى التميز*، الأردن، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

عباس، نجمة (2012). الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في الرفع من قدرتها التنافسية، *الملتقى الوطني الثاني المعنون المؤسسات الصغرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: الواقع والطموح*، تنظيم جامعة أم البواقي، الجزائر.

عبد الحميد، طلعت أسعد (1999). التسويق الفعال: الأساسيات والتطبيق، (ط9)، القاهرة: مكتبة الشقري.

القطب، محي الدين (2012)، *الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية*، الأردن، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع.

قنديل، علاء محمد (2010). *القيادة الإدارية وإدارة الابتكار*، الأردن، عمان: دار الفكر للناشرين.

القهيوي، ليث عبد الله (2015). *استراتيجية إدارة المعرفة والأهداف التنظيمية*. (ط2)، الأردن، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

كوتلر، فيليب (2000). *كوتلر يتحدث عن التسويق: كيف تنشئ الأسواق وتغزوها وتسيطر عليها*، ترجمة فيصل عبد الله بابكر، الرياض، مكتبة جرير.

مصطفى، أحمد سيد (2001). نحو قيادة إبداعية لموارد بشرية تنافسية، *وقائع المؤتمر العربي الثاني في الإدارة (القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية)*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

هامان، حسن علي (2001). الموارد البشرية كمدخل للميزة التنافسية، *وقائع المؤتمر العربي الثاني في الإدارة (القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية)*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

هامان، حسن علي (2003). المنافسة الأجنبية واثرها في حجم مبيعات الصناعات المحلية في السوق الليبي، دراسة تطبيقية على قطاع الأحذية، *وقائع الملتقى العربي الثاني للتسويق المعنون: التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد القطرية، الدوحة – قطر.

هامان، حسن علي (2008). *معلومات بلد المنشأ وأثرها في تحديد نمط السلوك الشرائي للمستهلك الليبي*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

هامان، حسن علي (2014). الإطار النظري للقدرة التنافسية وآليات بنائها، *مجلة البحوث العلمية*، الاكاديمية الليبية فرع مصراتة، (3).

هامان، حسن علي (2016)، الاطار النظري للمسؤولية الاجتماعية: مفهومها ونشأتها وهيكلها، *مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، جامعة الزيتونة – سوق الأحد، (9)، ليبيا.

هامان، حسن علي (2019). الميزة التنافسية للصناعة الأجنبية وأثرها في عزوف المستهلك عن الصناعة الوطنية في السوق الليبي، دراسة تطبيقية عن المجمع الاستثماري لصناعة مواد البناء في مدينة مصراتة، *مجلة الدراسات الاقتصادية بكلية الاقتصاد جامعة سرت*، 2(2).

ياسين، غالب سعد (2009). نظم المعلومات الإدارية، الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية.

Garvin, k, (2002), *Quality on the Line*, Harvard Business Review.

Han and Terpstra, (1988), Country of Origin Effects for Uni-National and Bi-National Products, *Journal of International* Business Studies, 19, 235–255.

kotler, Philip, (2000), *Marketing Management*, l0th ed. New Jersey, prentice - hall.

Martin, I.M. and Eroglu, S., (1993). Measuring a multi-dimensional construct: Country image. *Journal of Business Research,* 28 (3), 191-210.

Roth, M.S. and Romeo, J.B., (1992). Matching product category and country image perceptions: A framework for managing country-of-origin effects/Roth Martin S., Jean B. Romeo. *Journal of International Business Studies*, 23 (3), 477-497.

Teas and Grape, (1996), Demystifying Brad Equity, Marketing Research: *A Magazine of Management and Applications.* 8(2), 25-29.

تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال تفعيل استخدام التمكين النفسي بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

د. فوزية مقراش
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل – الجزائر
ziyamekkrache@yahoo.com

د. كمال مولوج
جامعة يحي فارس – المدية – الجزائر
kmouloudj@yahoo.fr

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التمكين النفسي على تنمية وتطوير الموارد البشرية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من عينة الدراسة باستخدام وسيلة الاستبيان، ثم معالجتها اعتمادا على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي للتمكين النفسي على تنمية وتطوير الموارد البشرية، ويرجع هذا الأثر إلى معنى العمل، كفاءة العمل وتأثير العمل. انطلاقا من نتائج الدراسة قدم الباحثان مجموعة توصيات للمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الكلمات الدالة: التمكين النفسي، معنى العمل، كفاءة العمل، استقلالية العمل، تأثير العمل، تنمية وتطوير الموارد البشرية، المنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

Abstract

This study aims to identify the impact of psychological empowerment on human resources development at small and medium companies in Algeria. To achieve the objectives of the study, we use a questionnaire to collect data from the sample study; data are analyzed using Statistical Package for Social Sciences (SPSS), and the appropriate statistical techniques. The study results show a significant positive impact of psychological empowerment on human resources development. It is the effect of work meaning, work efficiency, and impact of work on human resources development. Based on the results, the researchers suggest many recommendations to small and medium companies in Algeria.

Keywords: Psychological Empowerment, Work Meaning, Work Efficiency, Work Autonomy, Impact of Work, and human resources development, Small and Medium Companies in Algeria.

المقدمة

لقد تزامنت أهمية المنظمات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول بجميع أنحاء العالم دون استثناء، خصوصا بعد تركيز اقتصاد الدول على الاهتمام بمساهمة هذا النوع من المشاريع في تقدمه، مما أدى بالحكومات إلى انتهاج سياسات تشجيع المنظمات الصغيرة والمتوسطة وسن تشريعات بهدف تنظيمها، وهذا لإيمانها بأن هذا النوع من المنظمات قادر على خلق فرص عمل جديدة ولها مساهمة في إعادة توزيع الثروة. إن إدراك معظم دول العالم للدور الحيوي الذي تلعبه المنظمات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى شمولها مجالات مختلفة، لأن لها دورا رياديا يساهم في تطوير الإنتاج بتكاليف منخفضة وفعالية أعلى. إن مساهمة المنظمات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد مرهون بقدرتها على استغلال مواردها المتنوعة بأفضل الأساليب، وتعتبر الموارد البشرية أحد أهم هذه الموارد والتي تعتبر متطلبا أساسيا لضمان النشاط الجيد لهذا النوع من المنظمات.

تعد تنمية الموارد البشرية أحد أبرز عمليات إدارة الموارد البشرية وهي أداة فعالة في رفع أداء الموارد البشرية وأداء المنظمات، فتنمية وتطوير الموارد البشرية بنجاح يؤدي إلى تحسين معايير الأداء ويؤدي إلى تحقيق رضا العملاء وتفعيل دور المنظمات في تحقيق الازدهار باقتصاديات الدول في ظل تحرير المنافسة. إن أهمية تنمية الموارد البشرية باعتبارها أهم مورد بالنسبة للمنظمة، جعل منظمات الأعمال تعتمد على سبل متنوعة لتطويره، كاعتمادها على دورات التكوين والتدريب، وكذلك استخدامها للتمكين النفسي.

التمكين النفسي عملية مستمرة تهدف لتهيئة الظروف المناسبة من أجل تحقيق فعالية العمل، وذلك من خلال ضمان للموظفين الوصول إلى المعلومات والموارد اللازمة لإنجاز العمل وتوفير لهم فرص النمور والتطور، فالهدف الرئيسي للتمكين النفسي هو تحقيق إنتاجية والأهداف التنظيمية بالفعالية المطلوبة. كما يعتبر التمكين النفسي بأنه سمة نفسية وإدراك الموارد البشرية للمواقف ودورها في المنظمة، فالتمكين النفسي يتضمن إيمان الموظف بمحتوى العمل الذي ينجزه وقدرته على القيام به بشكل جيد، وكذلك شعوره بالقدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بها وإمكانيته التأثير في العمل الذي يقوم به بالشكل الذي يؤدي إلى نتائج جيدة، وقد اعتبر الباحثون التمكين النفسي متطلب أساسي على المنظمات الاهتمام بتوفيره من أجل تطوير وتنمية قدرات الموظفين، لذا جاءت هذه الدراسة لعلاج موضوع تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال تفعيل استخدام التمكين النفسي بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

مشكلة الدراسة

انفتاح اقتصاديات الدول وتحريرها للتجارة أدى بها إلى زيادة اعتمادها على منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ونظرت إليها على أنها بمثابة شريانها الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وهذا لتنامي دورها الابتكاري والريادي في مختلف المجالات، سواء الصناعية أو الزراعية أو التجارية. إن أهمية المنظمات الصغيرة والمتوسطة أدى بطاقمها الإداري إلى البحث عن السبل الكفيلة بتحسين بيئة عمل هذا النوع من المشروعات، وهذا من خلال توفير أهم المتطلبات والترتيبات التي من شأنها أن تفعل دور المنظمات الصغيرة والمتوسطة في بيئة أعمال شديدة التعقيد، ليس بها فرصة للمنظمات الضعيفة للاستمرار والبقاء. وتعد الموارد البشرية متطلبا أساسيا وضروريا لنجاح منظمات الأعمال، والاهتمام به يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف إستراتيجية، ولهذا جاءت هذه الدراسة للتركيز على تنمية وتطوير الموارد البشرية كأحد المتطلبات والترتيبات الأساسية لضمان بيئة عمل جيدة، والتساؤل المطروح بهذه الدراسة متمثل في: ما مدى مساهمة استخدام التمكين النفسي في تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعمق في فهم كل من التمكين النفسي وتنمية وتطوير الموارد البشرية؛
- دراسة أثر التمكين النفسي على تنمية وتطوير الموارد البشرية؛
- تحديد أثر أبعاد التمكين النفسي على تنمية وتطوير الموارد البشرية؛
- تقديم توصيات للمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بغرض تفعيل تأثير التمكين النفسي على تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مصطلحات الدراسة

سيتم تقديم مصطلحات الدراسة والمتمثلة في التمكين النفسي وأبعاده وكذلك تنمية وتطوير الموارد البشرية على النحو الآتي:

* **التمكين النفسي:** خلق الشعور الإيجابي لدى الموظف والذي ينعكس على إحساسه بالقدرة على التحكم في قدراته الذاتية والمشاركة الفعلية لأداء دوره في العمل بالشكل المناسب.

* **معنى العمل:** شعور الموظف بارتباطه بالعمل، وذلك راجع إلى أن الأنشطة التي يقوم بها لها أهمية كبيرة وقيمة بالنسبة لكل فرد داخل المنظمة.

* **كفاءة العاملين:** قدرة الموظف على أداء الأنشطة والمهام الموكلة إليه بالجودة والمهارة المطلوبة.

* **استقلالية العمل:** قيام الموظف باتخاذ القرارات بشكل مستقل وقيامه بمبادرات مما يؤدي إلى زيادة قدراته الإبداعية.

* **تأثير العمل:** إجراء التغيير الإيجابي في بيئة العمل من طرف الموظفين وحرصهم على المساهمة في ذلك من خلال انتهاج سلوك متميز .

* **تنمية وتطوير الموارد البشرية:** أداة مهمة جدا لتحسين قدرات وكفاءات الموارد البشرية من خلال التدريب والتعلم المستمر وتنمية المهارات بهدف تحسين أداء المنظمة.

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

سيتم من خلال تقديم الإطار النظري للدراسة التعرف على متغيرات الدراسة، وكذلك دراسة مجموعة دراسات سابقة عالجت نفس موضوع الدراسة الحالية.

التمكين النفسي للموارد البشرية

لقد زادت حاجة المنظمات إلى التمكين النفسي لمواردها البشرية، فالتطورات التكنولوجيا والإبداع المستمر في جميع الميادين واشتداد المنافسة بين المنظمات، أدى إلى حتمية تمكين الموظفين، فتدريب الموظفين وإكسابهم بمختلف المهارات يساهم في زيادة اهتمام المنظمات بالمعرفة والإبداع وزيادة قدرة موظفيها على الاستجابة للتغيرات البيئية بالكيفية الملائمة (Torabi, 2016). وأكد Jena., et al (2019) أن مفهوم التمكين النفسي أثار اهتمام الباحثين والممارسين في أدب السلوك التنظيمي، وهذا لأهمية التمكين النفسي الذي يعتبر أداة تسمح للموظفين بأداء وظائفهم حسب المتطلبات المحددة، وتطبيق رؤيتهم الخاصة في العمل حتى يتحقق النجاح التنظيمي، لأن التمكين النفسي عنصر أساسي لتحقيق التفوق التنظيمي.

يعتبر التمكين النفسي أحد أبرز الأساليب الفعالة التي تهدف المنظمة من خلالها إلى زيادة إنتاجية الموظفين، وهذا عن طريق الاستخدام الأمثل لقدرات الأفراد وفرق العمل لتحقيق الأهداف التنظيمية. فالتمكين النفسي هو عملية من خلالها يتم التطوير والتأثير الإيجابي في الأفراد والجماعات لتحقيق التحسين

المستمر للأداء (Behroozi., et al, 2012). إذ يعد التمكين النفسي توجها إدراكيا للعمل الخاص بالموظف، والذي يتميز بإدراك الفرد للمغزى من العمل وكذلك لكفاءته في تأدية العمل، وإلى استقلاليته في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بها وكذلك التأثير في العمل. كان التركيز عملية التمكين النفسي على الفروق الفردية، إلا أن الأمر قد تغير، فقد أصبح التركيز في الآونة الأخيرة على العوامل المتعلقة والمرتبطة ارتباط وثيقا بالتمكين النفسي، وكيف يمكن المساهمة في تحقيق التمكين النفسي للأفراد في مكان العمل لما له من نتائج إيجابية على الفرد والمنظمة (Allen., et al, 2016).

يرى Hanaysha (2016) أن التمكين النفسي ممارسة تحفيزية تهدف لزيادة الأداء عن طريق إتاحة فرص المشاركة في صنع القرار، فهو يهتم بشكل أساسي بتطوير الثقة والتحفيز وإزالة الحدود والفوارق بين الموظف والإدارة العليا. فالتمكين النفسي آلية من خلالها يتم منح الموظف سلطة اتخاذ القرار ويزودهم بالسلطة والصلاحيات المتعلقة بأنشطتهم اليومية في العمل. إن التمكين النفسي يؤدي إلى شعور الموظف باعتراف الإدارة بقدراته وجهوده، وهذا يساهم في التطوير الإيجابي لتفكير الموظفين، وجعلهم يبذلون قصارى جهدهم في أي عمل يوكل إليهم، كما أن التمكين النفسي يعزز الرضا الوظيفي وكذلك ولاءهم التنظيمي ويرفع من إنتاجية العمل ويقلل مع معدل دوران العمل.

يرى Allahyari., et al (2011) أن التمكين النفسي عبارة عن بناء تحفيزي يتحدد عند إدراك أربعة أبعاد وهي المعنى والكفاءة والاستقلالية والتأثير. فمعنى العمل أو الغرض أن يكون هناك تلاؤم بين سلوكيات الأفراد ومعتقداتهم مع احتياجات العمل حتى يتم أداء دورهم بطريقة جيدة، أما الكفاءة الذاتية فهي الإيمان بقدرات الأفراد على القيام بأداء الأنشطة بمهارة وإتقان وبدل جهد يتطابق مع الجهد المتوقع، بينما الاستقلالية فيقصد بها اتخاذ القرارات وممارسة العمل وفق أساليب يراها الموظف مناسبة لأداء أنشطة العمل وجدولة تلك الأنشطة، وكذلك القدرة على التحكم في المعايير المستخدمة لتقييم الأداء، أما فيما يخص التأثير، فيقصد به الدرجة التي يمكن من خلالها التأثير في النتائج الإستراتيجية والإدارية والتشغيلية لقسم أو وحدة عمل واحدة.

أكد Kang., et al (2017) أن التمكين النفسي ليس مجرد دوافع داخلية نحو العمل بل هو أيضاً توجه تحفيزي نشط، وهو عنصر أساسي في العمل، فالتمكين النفسي يختلف عن الدوافع الذاتية العامة

الأخرى، إنه دافع داخلي إيجابي يقوم بتحفيز الفرد على إدراك قدراته الذاتية وكذلك دوره الفعلي الذي يجب أن يقوم به في العمل وأن يلتزم بأدائه وفق المستوى المطلوب.

تنمية وتطوير الموارد البشرية

اعتبر Andrioni and Popp (2012) تنمية وتطوير الموارد البشرية أحد المتطلبات الأساسية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تعددت النظريات المفسرة لمتطلبات تنمية وتطوير الموارد البشرية، إلا أن هذه النظريات تؤكد على أهمية تدريب الموارد وتحسن كفاءة هذا النوع من الموارد. تسعى المنظمة لتوفير خبراء ومختصين يشرفون على تنمية وتطوير مواردها، بداية بتحديد متطلبات التنمية والتطوير والحاجة إلى ذلك، ثم يتم تحديد الطرق المناسبة للقيام بهذه العملية للتوفيق بين خصائص الأفراد وحاجتهم إلى التنمية والتطوير. إن تنمية وتطوير الموارد البشرية تتم من خلال وضع خطة لتنمية الموظفين، قم تأتي خطوة التطوير والتي هي عبارة عن مجموعة معقدة من لتقليل فجوة الكفاءة وتحسين أداء العمل، ويتم تقييم عملية تنمية وتطوير الموارد البشرية بالرجوع على تقييم فجوة الكفاءة، وهل تمنت المنظمة من تقليل حجم هذه الفجوة من خلال تنمية وتطوير مواردها البشرية (Kazakovs., et al, 2015).

أكد Richman (2015) أن تنمية وتطوير الموارد البشرية سلسلة من الأنشطة التي تدعم تغيير السلوك وتقديم فرص التعلم للموظفين، وتهدف هذه الأنشطة إلى تطوير مهارات الموظفين واكتساب المرونة للتكيف مع المطالب الحالية والمستقبلية للمنظمة. إن الهدف الرئيسي من تنمية وتطوير الموارد البشرية هو تحقيق الأداء العالي، إذ يتم تطوير وتنمية الموارد البشرية من خلال أنشطة التدريب والتطوير والتقييم وكذلك التطوير الوظيفي وإدارة التغيير والتغذية العكسية. إن تحديد برنامج تنمية وتطوير الموارد البشرية المناسب يستند إلى التعرف على مجموعة محددات تتحكم في طبيعة وكيفية تنمية وتطوير الموارد البشرية، ومن أبرز هذه المحددات الكفاءات الواجب تطويرها، وكفاءة حل المشاكل وإدارة الوقت، وكثافة التدريب، والأساليب المعرفية المطلوبة، المكان والسعر المخطط له، والتكاليف غير المباشرة لتنمية وتطوير الموارد البشرية، والأولية في نوعية المناصب المراد تطويرها، فكل هذه الأمور يجب مراعاتها عند تنمية وتطوير الموارد البشرية (Okoye & Ezejiofor, 2013).

يعتبر تطوير وتنمية الموارد البشرية ضروري لتقليل من الآثار للموارد البشرية والناتجة عن عدم الاستغلال الجيد للكفاءات، إذ على المنظمة توفير فرص التدريب والتطوير المستمرة للموظفين، حتى يكون

الموظف مؤهل لمواجهة التغييرات الحاصلة في البيئة سواء كانت داخلية أو خارجية (Uddin., et al, 2016). وحسب Alhalboosi (2018) تنمية وتطوير الموارد البشرية استثمار بالنسبة للمنظمة، إذ يعد التعلم أحد أهم ركائزها وكذلك التدريب والتطوير الوظيفي، فتعتمد تنمية الموارد البشرية على أن التنمية عبارة عن إضافة قيمة للإنسان معتمدة على الخبرة البشرية، وهذا من أجل دعم الأفراد والجماعة، فتنمية الموارد البشرية هي عملية لتحسين الإنتاج من خلال استخدام القوى العاملة، وتهتم تنمية الموارد البشرية بتقديم الدعم للمورد البشري حسب جنسه ونوعية وظيفته وطبيعة المنظمة التي ينتمي إليها والمنظمة التي يسكن بها، وكذلك التعليم والتدريب من خلال تقديم دورات تعليمية وفق مناهج وبرامج تتماشى مع احتياجات الموظف للتعلم ونت خلال توفير مدربين أكفاء وبنى تحتية ملائمة، بالإضافة لما سبق تركز تنمية الوارد البشرية على إدارة الأداء وتحسين نوعية الخدمات المقدمة والاعتماد على إدارة المعلومات، وعلاوة على ما سبق الاهتمام بظروف العمل بداية من طريقة التوظيف والتعيين وطريقة تحديد الأجر وعلاقات العمل والترقية والحوافز.

الدراسات السابقة

في هذا الجزء سيتم عرض بعض الدراسات السابقة التي عالجت نفس موضوع الدراسة الحالية:

دراسة (2016) Jo and Park: هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة الموارد البشرية الحديثة، ودراسة كيف يمكن للتمكين النفسي أن يلعب دورا مهما في تنمية وتطوير الموارد البشرية. فقد أكدت نتائج الدراسة أن للتمكين النفسي دورا إيجابيا في تفعيل تنمية وتطوير الموارد البشرية، ويرجع السبب في ذلك أن التمكين النفسي يعزز دافع الموارد البشرية بالالتزام وكذلك جلب قوة حقيقية للموظفين. وقد أوصت الدراسة بأهمية تعزيز هذا الدور من خلال بناء نموذج قوي للتمكين النفسي.

دراسة Jahanian (2014): جاءت هذه الدراسة للتأكيد على أهمية الموارد البشرية بالنسبة للمنظمات التي تنشط في بيئة معقد، فهذه المنظمات تحتاج إلى مورد قادر على الإبداع، وقد اعتبرت هذه الدراسة أن تمكين وتنمية وتطوير الموارد البشرية هو نهج ضروري لجعل المورد البشري قادر على اتخاذ القرار والمشاركة في صناعته، وأكدت نتائج هذه الدراسة أن برامج تنمية وتطوير الموارد البشرية تحتاج إلى تمكين الموظفين وفق مبادئ وتوجيهات تكون عملية أكثر.

دراسة Betchoo (2013): جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية الاهتمام بالموارد البشرية وخاصة الشباب، وأنه يجب الاهتمام بالتمكين وتنمية وتطوير مهاراتهم، ويجب على المنظمات في كافة القطاعات أن تدعم عملية التمكين سواء بدعم التكنولوجيا أو المساهمة في محو الأمية وهذا بما يسمح ببناء طاقات بشرية مؤهلة، وأكدت نتائج الدراسة أن الخطوة الأولى في تنمية وتطوير الموارد البشرية هي الاهتمام بخريجي المدارس والجامعات وتمكينهم وفق برامج تدريبية مدروسة بشكل محكم.

دراسة Yusoff and Abdullah (2008): هدفت الدراسة لتبيان أهمية التمكين ضمن إدارة الموارد البشرية، وكيف يمنه خلق قيمة لهذا المورد، ووضحت الدراسة كيف يمكن تشجيع الموارد البشرية على لعب أدوار مختلفة بالمنظمة والاستفادة من مهاراتهم، وربطت هذه الدراسة التمكين بتطوير وتنمية الموارد البشرية وأكدت الارتباط الكبير بين التمكين وتنمية والتطوير الموارد البشرية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعميق الدراسات والاختبارات التجريبية بين هذين المتغيرين.

فرضيات ونموذج الدراسة

لدراسة المشكلة التي تم توضيحها سابقا تمت صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

هذه الفرضية قسمت إلى عدة فرضيات فرعية، وهي كالآتي:

H_1: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمعنى العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

H_2: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة العاملين على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

H_3: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

H_4: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأثر العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ويوضح الشكل الآتي نموذج الدراسة والذي يشمل متغير مستقل وهو التمكين النفسي للموارد البشرية، والذي تم تقسيمه إلى أربعة أبعاد هي: معنى العمل، كفاءة العاملين، استقلالية العمل، وأثر العمل، أما المتغير التابع فتمثل في تنمية وتطوير الموارد البشرية.

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة المقترح

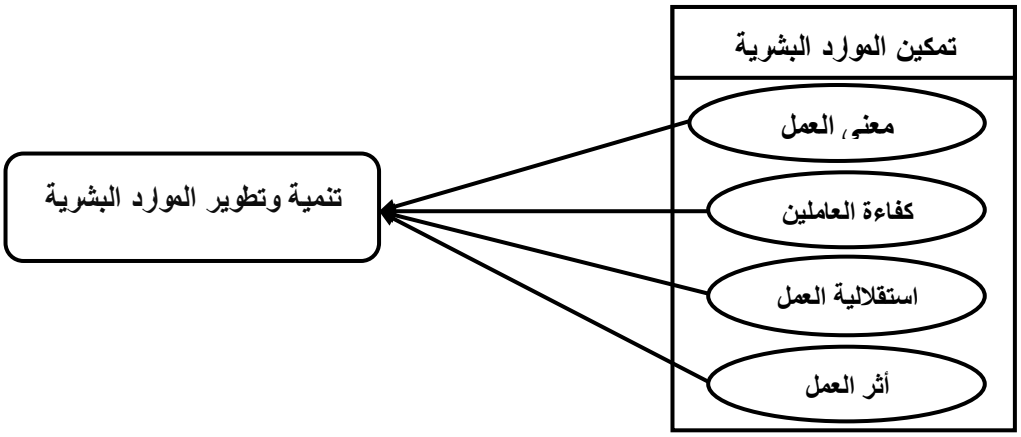

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

منهجية الدراسة: سيتم توضيح المنهجية المتبعة بالدراسة الحالية من خلال شرح نوع الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة.

نوع الدراسة: تم أعداد الجانب النظري من الدراسة بالاعتماد على مصادر ثانوية للمعلومات من أجل تعميق فهم متغيرات الدراسة، لذا فهذه الدراسة بحث تمهيدي، بالإضافة إلى أنها دراسة كمية لاعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية بغرض اختبار صحة فرضيات الدراسة، وتم استخدام المنهج الوصفي لأنه المناسب لدراسة العلاقة التي تربط بين المتغيرات والظواهر.

مجتمع وعينة الدراسة

إن قدم الإحصائيات المتوفرة وكذلك خاصية هذا النوع من المؤسسات أن تكوينها واختفاءها من الصناعة التي تنشط بها قد يكون في فترة قصيرة جعل صعوبة تحديد حجم مجتمع الدراسة، لذا تم توزيع استبيان على عينة ملائمة من الموظفين بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، إذ تم توزيع 180 استبيان وتم استرجاع 169 استبيان، كان صالحا منها للتحليل 161 استبيان، بينما 8 استبيانات تم استبعادها من التحليل لعدم إتمام المستقصيين الإجابة عن كل الفقرات. وقد تم حساب حجم عينة بالاعتماد على الطريقة التي وضحتها (Sekaran, 2004)، والتي أكدت أنه في حالة استخدام الانحدار الخطي المتعدد يكون حجم العينة أكبر أو يساوي 10 أضعاف عدد المتغيرات، وبما أن الدراسة شملت على 5 متغيرات، فحجم العينة يجب أن يكون 50 أو أكثر.

أداة الدراسة

لاختبار أثر التمكين النفسي على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تم تطوير استبيان بالاعتماد على دراسات تناولت نفس متغيرات الدراسة، وتم قياس أبعاد التمكين النفسي وتنمية وتطوير الموارد البشرية باستخدام مقياس Likert الخماسي، وقد استخدم هذا المقياس في الجزء الثاني من الاستبيان والذي تضمن 24 عبارة، بينما الجزء الأول من الاستبيان فخصص للمتغيرات الشخصية والوظيفية للتعرف على خصائص عينة الدراسة فشمل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، والخبرة العملية.

نتائج الدراسة

قبل اختبار صحة فرضيات الدراسة يتم أولاً التحقق من جودة البيانات التي تم جمعها.

ثبات أداة الدراسة:

يتم التحقق من ثبات أداة الدراسة بالاعتماد على معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، والنتائج موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (1): معامل الثبات Cronbach's Alpha

المتغيرات	عدد الحالات	عدد العبارات	معامل الثبات Cronbach's Alpha
معنى العمل	161	4	,784
كفاءة العاملين	161	4	,868
استقلالية العمل	161	4	,714
تأثير العمل	161	4	,887
تنمية وتطوير الموارد البشرية	161	8	,815

أكد Tavakol and Dennick (2011) أن ثبات أداة الدراسة يتحقق إذا كان معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر أو يساوي 0.70، ومن خلال الجدول رقم (1) يلاحظ أن معامل الثبات بالنسبة لمتغيرات الدراسة محصور بين 0.714 و0.887 وهي أكبر من 0.70، إذن فثبات أداة الدراسة محقق.

الصدق البنائي لأداة الدراسة

يتم استعمال معامل ارتباط العبارة بالنسبة لمتوسط مجموع العبارات المكونة لكل متغير للتحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة، والجدول الآتي يبين النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (2): اختبار الصدق البنائي

المتغيرات	الفقرة	Sig. (2-tailed)	ارتباط الفقرة بالنسبة لكل العبارات	المتغيرات	الفقرة	Sig. (2-tailed)	ارتباط الفقرة بالنسبة لكل العبارات
معنى العمل	معنى العمل 1	,000	,680**	تأثير العمل	تأثير العمل 1	,000	,794**
	معنى العمل 2	,000	,778**		تأثير العمل 2	,000	,916**
	معنى العمل 3	,000	,695**		تأثير العمل 3	,000	,877**
	معنى العمل 4	,000	,723**		تأثير العمل 4	,000	,868**
كفاءة العاملين	كفاءة العاملين 1	,000	,867**	تنمية وتطوير الموارد البشري	تنمية وتطوير الموارد البشري 1	,000	,676**
	كفاءة العاملين 2	,000	,892**		تنمية وتطوير الموارد البشري 2	,000	,550**
	كفاءة العاملين 3	,000	,877**		تنمية وتطوير الموارد البشري 3	,000	,761**
	كفاءة العاملين 4	,000	,743**		تنمية وتطوير الموارد البشري 4	,000	,827**
استقلالية العمل	استقلالية العمل 1	,000	,738**		تنمية وتطوير الموارد البشري 5	,000	,683**
	استقلالية العمل 2	,000	,742**		تنمية وتطوير الموارد البشري 6	,000	,653**
	استقلالية العمل 3	,000	,790**		تنمية وتطوير الموارد البشري 7	,000	,731**
	استقلالية العمل 4	,000	,703**		تنمية وتطوير الموارد البشري 8	,000	,566**

يمكن التحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة باستخدام ارتباط الفقرة بالنسبة لكل العبارات، فقد أكد DeCoster (2005) أن شرط الصدق البنائي لأداة الدراسة يتحقق إذا كان هناك مستوى دلالة أقل من 0.01 وارتباط كل عبارة بالنسبة لمتوسط مجموع العبارات موجب وقوي، يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة بالنسبة لكل العبارات (**Sig. (2- tailed) = 0.000 < 0.01**)، أي يوجد ارتباط بين كل عبارة مع متوسط مجموع العبارات المكونة لكل متغير، بالإضافة إلى أن معامل الارتباط محصور بين 0.550 و0.916 وهو أكبر من 0.50، أي يوجد ارتباط قوي وموجب، وهذا دليل على تحقق شرط الصدق البنائي لأداة الدراسة.

طبيعة توزيع متغيرات الدراسة:

للتعرف على طبيعة توزيع متغيرات الدراسة يمكن الاعتماد على معاملي الالتواء Skewness والتفلطح Kurtosis والجدول الآتي يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (3): معاملي الالتواء والتفلطح

المتغيرات	معامل الالتواء	معامل التفلطح
معنى العمل	,413	,034
كفاءة العاملين	-,079	,036
استقلالية العمل	,546	,710
تأثير العمل	-,067	-,424
تنمية وتطوير الموارد البشرية	,593	1,110

قصد التعرف على طبيعة التوزيع الذي تتبعه متغيرات الدراسة تم الاعتماد على معاملي الالتواء والتفلطح، إذ أكدت دراسة Brown (2008) أنه إذا كان معامل الالتواء ينتمي إلى [-1، 1]، ومعامل التفلطح أقل من 7 فإن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي. كما هو مبين بالجدول السابق معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة محصور بين 0.079- و0.593 وهو ينتمي إلى [-1، 1]، ومعامل التفلطح مصور بين 0.424- و1.110 وهو أقل من 7، لذا فمتغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، ويتم اعتماد الاختبارات المعلمية لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

تحليل معامل تضخم التباين والتباين المسموح:

يستخدم معامل التضخم والتباين المسموح للتأكد من عدم ارتباط المتغيرات المستقلة فيما بينها، إذ يمكن توضيح نتائج هذين الاختبارين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4): معامل تضخم التباين والتباين المسموح

المتغيرات	معامل تضخم التباين (VIF)	التباين المسموح (Tolerance)
معنى العمل	1,185	,844
كفاءة العاملين	3,146	,318
استقلالية العمل	2,009	,498
تأثير العمل	2,778	,360

إن مشكل ارتباط المتغيرات المستقلة لن يظهر إذا كان معامل تضخم التباين أصغر من 10، وكان التباين المسموح أكبر من 0.1 بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة وهذا ما وضحه Bryant–Kutcher., et al سنة 2006، نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن معامل تضخم التباين بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة Variance Inflation Factor (VIF) ينتمي إلى [1,185، 3,146] وهي أقل من 10، أما التباين المسموح Toleranceينتمي إلى [,318، ,844] وهي أكبر من 0.1، وهذا دليل أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة ولن يظهر مشكل ارتباط المتغيرات المستقلة عند اختبار صحة فرضيات الدراسة.

اختبار ملائمة النموذج:

سيتم اختبار ملاءمة النموذج وصحة الفرضية الرئيسية باستخدام تحليل تباين الانحدار، والجدول الآتي يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول (4): نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variances) (المتغير التابع= تنمية وتطوير الموارد البشرية)

النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط (R)	Durbin-Watson
1	الانحدار	30,636	4	7,659	25,728	,000	,397	,630	1,759
	الخطأ المتبقي	46,439	156	,298					
	المجموع	77,075							

يستخدم اختبار "دربان واتسون" Durbin–Watson Test (D–W) للتأكد من عدم الارتباط الذاتي في معادلة خط الانحدار، فقد أكد Carroll., et al سنة 2002 أنه حتى لا يظهر هذا المشكل يجب أن يكون مؤشر Durbin–Watson أقل من 2، ونلاحظ من الجدول السابق أن هذا الشرط محقق لأن مؤشر Durbin–Watson يساوي 1,759 وهو أقل من 2.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النموذج ذو أهمية إحصائية لأن مستوى الدلالة (F= 0,001 < 0.05)، ومعامل التحديد R^2 يساوي 0,397 أي 39,7 % والذي يعبر عن التبيان في تنمية وتطوير الموارد البشرية الناتج عن التغير في التمكين النفسي للموارد البشرية، إذن الفرضية الآتية مقبولة:

الفرضية الرئيسية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مقبولة.

اختبار صحة الفرضيات الفرعية

لاختبار أثر أبعاد التمكين النفسي على تنمية وتطوير الموارد البشرية يتم استخدام نتائج تحليل الانحدار المتعدد، والنتائج المتوصل إليها مدرجة بالجدول أدناه.

الجدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis)

النموذج		المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
Model		B	الخطأ المعياري	Beta		
1	ثابت Constant	,302	,215		1,407	,161
	معنى العمل	,454	,077	,400	5,918	,000
	كفاءة العاملين	,180	,090	,221	2,004	,047
	استقلالية العمل	-,049	,099	-,044	-,497	,620
	تأثير العمل	,182	,089	,212	2,042	,043

من خلال الجدول رقم (5) يمكن استنتاج النتائج الآتية:

- لمعنى العمل أثر إيجابي على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لأن مستوى الدلالة (T= 0.000 < 0.05)، بالإضافة إلى أن المعاملات النمطية "Beta" والتي تعبر عن نسبة أثر معنى العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية كانت 0.400 أي 40.00% وهي قيمة مرتفعة نوعا ما. إذن الفرضية التالية مقبولة:

- H_1: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمعنى العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مقبولة.

- لكفاءة العاملين أثر إيجابي على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لأن مستوى الدلالة (0.05 > 0.047 =T)، بالإضافة إلى أن المعاملات النمطية "Beta" والتي تعبر عن نسبة أثر معنى العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية كانت 0.221 أي 22.10% وهي قيمة منخفضة نوعا ما. إذن الفرضية التالية مقبولة:

- H_2: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة العاملين على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مقبول

- ليس لاستقلالية العمل أثرا إيجابيا على تنمية وتطوير الموارد البشرية، لأن مستوى الدلالة (T= 0.620 > 0.05). إذن الفرضية التالية مرفوضة:

- H_3: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مرفوضة.

- لتأثير العمل أثر إيجابي على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لأن مستوى الدلالة (0.05 > 0.043 =T)، بالإضافة إلى أن المعاملات النمطية "Beta" والتي تعبر عن نسبة أثر تأثير العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية كانت 0.212 أي 21.20% وهي قيمة منخفضة نوعا ما. إذن الفرضية التالية مقبولة:

- H_4: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأثر العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مقبولة.

الخاتمة

نتائج الدراسة:

يمكن تقديم تفسير لنتائج الدراسة على النحو الآتي:

- يوجد أثر للتمكين النفسي على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، هذه النتيجة تتوافق مع ما أكدته الدراسات السابقة، ويمكن تفسير ذلك باهتمام هذا النوع من المنظمات بالجانب النفسي والسلوكي لمواردها البشرية، وتركيزها على توفير الظروف الملائمة التي تدفع الموظف لاستغلال قدراته والحرص على تنميتها وتطويرها والتي تساهم في تطوير المنظمة وتحقيق أهدافها؛

- لمعنى العمل أثر إيجابي على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، هذه النتيجة تتوافق مع ما توصل إليه Jo and Park (2016)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الموارد البشرية تشعر بارتباطها بالعمل وتؤدي أنشطة ذات قيمة، ولذا المنظمة تقوم بتدريب الموارد البشرية وتطور مهاراتها وفق ذلك، فهذا يشجع المنظمة على تطوير وتنمية مواردها لإدراكها أهمية شعور الموظف بأهمية بالمنظمة، وزيادة تنمية وتطوير المورد البشري سيؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة؛
- لكفاءة العاملين أثر إيجابي على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، هذه النتيجة تتوافق مع ما توصل إليه Yusoff and Abdullah (2008)، وتفسر هذه النتيجة بأن استفادة الموظفين من برامج التنمية والتطوير ناتج عن القدرات الفردية التي يتحلى بها الموظف ومن دعم المنظمة لها وبزيادة قدرته على العمل وبتشجيعه على استغلال كفاءته بطرق مناسبة؛
- ليس لاستقلالية العمل أثر على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، إذ تختلف هذه النتيجة مع ما توصل إليه Betchoo (2013)، ويمكن إرجاع هذا إلى أن الموظفين بهذه المنظمات لا يتمتعون بحرية كبيرة في اتخاذ القرارات وقدرتهم على التقرير الذاتي لمصيرهم وتحديد حاجتهم إلى التنمية والتطوير، وأن هذه المنظمات لا تقدم لهم حرية أداء العمل كما يرغبون وأن هذا يؤدي إلى عدم مساهمتهم في تحديد طبيعة الدورات التدريبية التي يحتاجونها أو التي تتوافق مع الوقت الذي يرغبون في حصولهم على دعم وتنمية لمهاراتهم وكفاءاتهم؛
- لتأثير العمل أثر إيجابي على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، هذه النتيجة تتوافق مع ما توصل إليه Jahanian (2014)، وهذا يدل أن موظفي المنظمات الصغيرة والمتوسطة على وعي كبير بأهمية مساهمتهم في التأثير على بيئة العمل من خلال تصرف سلوك إيجابي، وهذا يساهم في دعم تنمية وتطوير المورد البشري، فتنمية وتطوير المورد البشري تتطلب بيئة عمل مناسبة كالحفاظ على نظافة المنظمة وسلامة التجهيزات، وهذا يضمنه وعي الموظفين بأهمية مساهمتهم في جعل بيئة العمل مناسبة.

التوصيات

استنادا للنتائج المتوصل إليها، تم تقديم مجموعة توصيات للمنظمات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من أجل الاستفادة أكثر من التمكين النفسي في تنمية وتطوير مواردها البشرية، من هذه التوصيات نذكر:

- زيادة تنمية وتطوير الموارد البشرية، وذلك من خلال الاهتمام بتحسين معارف ومهارات الموظفين من خلال برمجة دورات تدريبية، والتي تؤدي إلى زيادة إسهامهم في تحقيق الأهداف التنظيمية بزيادة شعورهم بالانتماء لها؛
- يجب أن تستوعب هذه المنظمات أهمية شعور الموظف بالاستقلالية والحرية في العمل والتعبير عن رأيه، وذلك من خلال تفويض السلطة وتقييدها بتحمل المسؤولية، حتى تستفيد من أفكاره في تحديد برامج تنمية وتطوير مواردها البشرية؛
- يجب الاستفادة من السلوكيات الإيجابية داخل المنظمات من خلال جعل كل الموظفين يساهمون كل حسب قدراته وكفاءاته في تنمية وتطوير زملائه، فالسلوكيات الإيجابية تعزز الاتصال والتعاون بين الموظفين ويؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة؛
- يجب نشر قيم تدعم وتبرز أهمية العمل الذي يقوم به كل موظف، فنشر مثل هذه القيم يؤدي إلى زيادة رغبة الموظفين في التعلم وفي تنمية وتطوير مهاراتهم.

المراجع

Alhalboosi. F. H. A. M. (2018). *Human Resource Development* : https://www.researchgate.net/publication/327546162, pp. 1- 12.

Allahyari. R., Behzadshahbazi., Mirkamali. S. M., & Kharazi. K. (2011). Survey of relationship between the psychological empowerment of employees with organizational learning. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 30, 1549 – 1554.

Allen. J. A., Lehmann-Willenbrock. N., & Sands. S. J. (2016). Meetings as a positive boost? How and when meeting satisfaction impacts employee empowerment. *Journal of Business Research*, 4, 11, 1- .8

Andrioni. F., & Popp. L. E. (2012). Plea for the development of human resources through professional training in Romania. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 62, 413 – 417.

Behroozi. M., Fadaiyan. B., & Ebneroomi. S. (2012). A survey of effective elements of empowerment of the university employees of medical sciences toward a conceptual framework: Iran's perspective. *Procedia - Social and Behavioral Sciences,* 46, 2832 – 2836.

Betchoo. N. K. (2013). Youth empowerment as a human resource development strategy in Mauritius. Issues in Business Management and Economics, 1(8), 218-229.

Brown. S. (2008). Measures of Shape: Skewness and Kurtosis. Oak Road Systems.

Bryant-Kutcher. L., Jones. D. A., & Widener. S. K. (2006). Market Valuation of Intangible Resources: *The Use of Strategic Human Capital. In Advances in Management Accounting*, 17, 1-42.

Carroll. N., Permanente. K., & Denver. (2002). Application of Segmented Regression Analysis to the Kaiser Permanente Colorado Critical Drug Interaction Program. SAS and all other SAS Institute Inc, 1-8.

DeCoster. J. (2005). *Scale Construction Notes*. Department of Psychology, University of Alabama, Gordon, 1- 21.

Hanaysha. J. (2016). Examining the Effects of Employee Empowerment, Teamwork, and Employee Training on Organizational Commitment. *Procedia - Social and Behavioral Sciences,* 229, 298 – 306.

Jahanian. R. (2014). Human Resources Empowerment. *International Journal of Management Sciences,* 3(8), 548-558.

Jena. L. K., Bhattacharyya. P., & Pradhan. S. (2019). Am I empowered through Meaningful Work? The moderating role of Perceived Flexibility connecting Meaningful Work and Psychological Empowerment. IIMB Management Review, 1- 22.

Jo. S. J & Park. S. (2016). Critical review on power in organization: empowerment in human resource development. European *Journal of Training and Development*, 40, 6, 390-406.

Kang. Y. J., Lee. J. Y., & Kim. H. (2017). A psychological empowerment approach to online knowledge sharing. Computers in Human Behavior, 74, 175- 187.

Kazakovs. M., Verdina. A., Arhipova. I. (2015). Automation of Human Resources Development Planning. Procedia Computer Science, 77, 234 – 239.

Okoye. P. V. C., & Ezejiofor. R. A. (2013). The Effect of Human Resources Development on Organizational Productivity. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 3, 10, pp. 250- 268.

Richman. N. (2015). Human resource management and human resource development: Evolution and contributions. *Creighton Journal of Interdisciplinary Leadership*, 1(2), 120 – 129.

Sekaran, U. (2004), *Research Methods for Business a Skill Building Approach*, 4th edition, John Wiley & Sons, Inc, New York.

Tavakol. M., & Dennick. R. (2011). Making sense of Cronbach's alpha. *International Journal of Medical Education*, 2, 53-55.

Torabi. M. H. R. (2016). Assessing the Relationship between Teamwork Group-Level Factors and Human Resource Empowerment in the Branches of Keshavarzi Bank of Tehran. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 230, 31-38.

Uddin. M. B., Naher. K., Bulbul. A., Ahmad. N., & Rahman. M. M. (2016). The Impact of Human Resource Development (HRD) Practices on Organizational Effectiveness: *A Review*. *Asian Business Consortium*, 130-141.

Yusoff. Y. M., & Abdullah. H. S. (2008). Hr Roles and Empowering the Line in Human Resource Activities: A Review and a Proposed Model. *International Journal of Business and Society*, 9(2), 9-19.

التعليم الريادي وعلاقته بريادة الأعمال

أ. المهدي المبروك القطيط
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
mahdi1722011@outlook.sa

أ. طه أحمد الجهيمي
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
eljahimi@eps.misuratau.edu.ly

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى وجود علاقة بين متغير التعليم الريادي وأبعاده المتمثلة في (متطلبات القيادة الداعمة للريادة، ومتطلبات نشر ثقافة الريادة، ومتطلبات تنظيمية لتحقيق الريادة، ومتطلبات الموارد البشرية للتعليم الريادي)، وبين متغير ريادة الأعمال وأبعاده المتمثلة في (المبادرة في تحقيق الريادة، مدى القدرة على تحمل المخاطر، استثمار الفرص، خلق الأفكار الإبداعية)، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد تم اختيار عينة عشوائية مقدارها (83) مفردة من كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة قيد الدراسة. وتوصلت إلى نتائج أهمها: وجود علاقة طردية موجبة بين التعليم الريادي كمتغير مستقل، وريادة الأعمال كمتغير تابع بدلالة إحصائية، كذلك أظهرت هذه الدراسة دور للتعليم الريادي في خلق ريادة أعمال بجامعة مصراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الكلمات الدالة: التعليم الريادي، ريادة الأعمال، جامعة مصراتة.

Abstract

This study aims to identify the relationship between the entrepreneurial education variable and its dimensions represented the requirements of leadership supportive for entrepreneur, requirements of the spreading culture of leadership ,organisational requirements for entrepreneurship and requirements of human resources for entrepreneurial education and business entrepreneur variable and its dimensions represented the initiative for achieving entrepreneur, afford of risk , investment of opportunities and creating creative ideas. It is from the point of view numbers of teaching staff in the Faculty of Economics - University of Misurata, which corresponds to a sample of (83 items). The study is based on a descriptive analytical approach to collect and analyze all the data needed to serve the objectives of the study, and extract of the most important results from it, based on the questionnaire form as a main tool for collecting the necessary data under study. From the results of the study there is positive correlation between entrepreneurial education as an independent variable and business entrepreneur as a dependent variable, with statistically significant relationship.

Keywords: Entrepreneurship education (EE), Business entrepreneurship (BE), Misurata University.

المقدمة

يشهد قطاع الأعمال المعاصر– المحلي والدولي– تغيراً كبيراً في مكوناته، حيث أصبحت المشروعات الصغرى (Small Business) والمنظمات الرائدة (Entrepreneurial Firms) تشكل نسبة متزايدة منه عبر العقود الأخيرة. إن ريادة الأعمال مفهوم إداري يتعلق بنشاط مهم ذي مستويات عدة يسهم بشكل بارز في الارتقاء بالأداء التنظيمي وخلق التميّز والتطور الوظيفي والحدّ من التضخم الوظيفي. وسبل خلق ريادة الأعمال واسعة ويمكن أن تتحقق في ظل برامج تعليم ريادية فعالة متطورة طموحة ذات أسس علمية سليمة.

وفي هذه الدراسة سوف يتم تسليط الضوء على العلاقة ما بين التعليم الريادي بجامعة مصراتة ومستوى ريادة الأعمال بتلك المؤسسة التعليمية من وجهة نظر أعضاء الكادر التدريسي بكلية الاقتصاد، مع ملاحظة أنه سيتم استخدام مصطلح ريادة الأعمال كمرادف لمصطلح الريادة التنظيمية (organisational Entrepreneurship) باعتباره أشمل.

مشكلة الدراسة

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي:

ماهي طبيعة العلاقة ما بين التعليم الريادي وريادة الأعمال في جامعة مصراتة؟ وإذا ما وجدت هذه العلاقة، فما هو الدور الذي تلعبه برامج التعليم الريادي بالجامعة في خلق ريادة الأعمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها ما يلي:

1. تبيان مدى توفر متطلبات التعليم الريادي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد من حيث (مدى توفر المتطلبات التنظيمية للريادة، مدى توفر متطلبات الموارد البشرية، مستوى نشر ثقافة التعريف بالريادة، مدى استعدادات دعم القيادات للريادة).
2. استجلاء مدى توفر خصائص ريادة الأعمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والمتمثلة في الآتي (المبادرة في تحقيق الريادة، قدراتهم على تحمل المخاطر، استعداداتهم على اقتناص الفرص، خلق الأفكار الإبداعية).

3. إيضاح طبيعة العلاقة بين التعليم الريادي وريادة الأعمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة.

أهمية الدراسة

تسهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه التعليم الريادي في تعزيز ريادة الأعمال كسبيل لخلق فرص عمل وخلق تنمية مجتمعية شاملة، كما أنه يفتح المجال في محاولة تحديد المحددات التي تحكم بناء نموذج لريادة الأعمال في ليبيا. وأخيراً يمكن أن تقدم معلومات قيمه للمؤسسات التعليمية.

فرضيات الدراسة

لمعرفة مستوى العلاقة بين متغيرات الدراسة الرئيسية، تم صياغة الفرضيات للمساهمة في تطوير برامج ريادة الأعمال على النحو الآتي:

الفرضيات الصفرية (H0):

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بوجه عام بين متغير التعليم الريادي ومتغير ريادة الأعمال.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد متغير التعليم الريادي (مدى توفر المتطلبات التنظيمية للريادة، مدى توفر متطلبات الموارد البشرية، مستوى نشر ثقافة التعريف بالريادة، مدى استعدادات دعم القيادات للريادة) وبين أبعاد متغير ريادة الأعمال (المبادرة في تحقيق الريادة، قدراتهم على تحمل المخاطر، استعداداتهم على اقتناص الفرص، خلق الأفكار الإبداعية).

الفرضيات البديلة (H1):

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بشكل عام بين متغير التعليم الريادي ومتغير ريادة الأعمال.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد متغير التعليم الريادي (مدى توفر المتطلبات التنظيمية للريادة، مدى توفر متطلبات الموارد البشرية، مستوى نشر ثقافة التعريف بالريادة، مدى استعدادات دعم القيادات للريادة) وبين أبعاد متغير ريادة الأعمال (المبادرة في تحقيق الريادة، قدراتهم على تحمل المخاطر، استعداداتهم على اقتناص الفرص، خلق الأفكار الإبداعية).

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة مصراتة، والبالغ عددهم (107) مفردةً حيث تم تحديد عينة عشوائية بسيطة وذلك بالاعتماد على جدول (Krejci & Morgan 1970). فقد تم تحديد حجم العينة الخاص بهذه الدراسة وفقاً لذلك، والتي كان محصوراً بين مجتمعين

حسب الترتيب الجدولي للمجتمعات، والذي يقابل منها في جانب العينات (n 100 = s ،80 n =110 s 86) وبجمع العينتين وتقسيمها على 2 حُددت عينة الدراسة المستهدفة بحوالي (83) مفردة والتي تقابل مجتمع الدراسة المستهدف (107) مفردة.

نموذج الدراسة

من خلال الاطلاع على الأدبيات ذات الصلة، يمكن وضع نموذج يصور العلاقة بين متغيري الدراسة كما يلي :

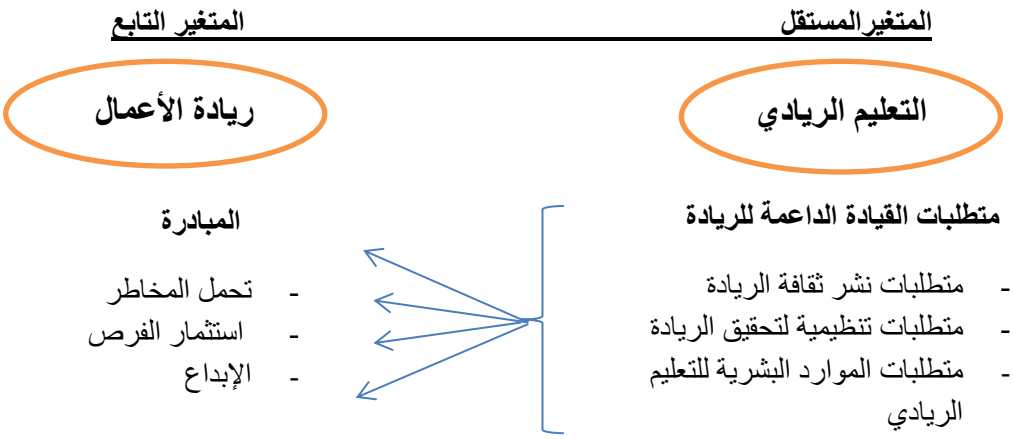

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة قيد الدراسة، وذلك فيما يتعلق بمعرفة نوع وطبيعة العلاقة الارتباطية بين متغيري الدراسة الرئيسية والمتمثلة في (التعليم الريادي – وريادة الأعمال)، حيث تم الاستعانة ببعض المصادر الأولية لجمع البيانات اللازمة عن متغيرات هذه الدراسة والتي تمثلت في تصميم أداة جمع البيانات (استمارة استبيان)؛ وذلك لغرض تجميع وتفريغ وتحليل البيانات اللازمة التي تخدم أهداف الدراسة. وتم الاعتماد أيضاً على المصادر الثانوية (المدخل الوثائقي) لجمع بيانات إضافية، من خلال مسح أدبيات الموضوع والمتمثلة في بعض الدراسات النظرية التي توفرت لدى الباحثتين، كالكتب والدوريات والرسائل العلمية ومواقع شبكة المعلومات الدولية ذات الصلة بالموضوع، وذلك لوضعه في إطار علمي صحيح.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة مكانياً على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة مصراتة، موضوعياً في توضيح العلاقة بين التعليم الريادي وعلاقته بريادة الأعمال بجامعة مصراتة، زمنياً أجريت الدراسة خلال العام الدراسي 2018–2019م

دراسات ذات صلة

- دراسة إبراهيم (2015) بعنوان "**التعليم الريادي: مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر**": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية للتعليم الريادي الجامعي لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المصريين العاملين في جامعة الملك سعود، والبالغ عددهم حوالي (150) مفردة بهدف تحديد متطلبات التعليم الريادي الجامعي. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من نتائج الآتية:

- متطلبات القيادة الداعمة للريادة: أي وجود استعدادات لدى قيادة الجامعة من نواحي المرونة وسرعة الاستجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية، والعمل على توفير وتنويع مصادر التمويل، والاستعداد لتطبيق مبدأ اللامركزية في جميع وحدات الجامعة.. إلخ.
- متطلبات تنظيمية: وهي تواجد استعدادات كبيرة لدى قيادة الجامعة على إقرار مقرر ثقافي لريادة الأعمال، وكذلك إنشاء حاضنات أعمال، وإنشاء بنك للأفكار الريادية، وكذلك بناء قاعدة بيانات لرجال الأعمال ... إلخ.
- متطلبات تثقيفية: وهي وجود استعداد لدى القيادة الجامعية لعمل حملات توعيه لطلاب الجامعة، وتدشين مجلة تتحدث عن الريادة، بالإضافة إلى عمل قناة على اليوتيوب.. إلخ.
- متطلبات تتعلق بمناهج التعليم الريادي: وهي استعداد القيادة الجامعية على كيفية تحديد فرص الأعمال، والاهتمام بسيكولوجية التخطيط وإلى ما ذلك.

– دراسة أبوقرن (2015) بعنوان " **واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية من خلال دراسة مقارنة بين عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية ومركز التعليم المستمر بجامعة الأزهر. تكونت عينة المجتمع المستهدف من طلبة وطالبات التعليم المستمر بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر بحوالي (160) مفردة. وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود دور متوسط لكلٍّ من الإبداع والابتكار

والمخاطرة المحسوبة ودرجة التنافسية على التوجه الريادي في الجامعة الإسلامية، كما تبين وجود دور أقل لكل منهم بجامعة الأزهر.

- دراسة (2010): Izedonmi & Okator بعنوان "**معرفة أثر التعليم الريادي على حلم الطلبة في إحدى جامعات نيجيريا الذين يدرسون مساقات ذات علاقة بالريادة ونيتهم للتوجه للعمل الريادي**": أوضحت هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين تعلم المساقات "المقررات" في الريادة والنية لممارستها، لذا أوصت الدراسة الحكومة النيجيرية وصناع القرار فيها بضرورة تدريس الريادة في المراحل الأساسية والثانوية قبل التعليم الجامعي للتأثير على اتجاهات الطلبة نحو الريادة وتطوير مهاراتهم من الصغر.

الإطار النظري للدراسة

من خلال الاطلاع على الأدبيات ذات الصلة، يمكن توصيف مفهومي الدراسة، حيث يشير مفهوم ريادة الأعمال Business Entrepreneurship (BE) إلى مدى التباين في قدرات الأفراد على نقل الأفكار الذهنية إلى واقع تطبيقي عملي محسوس، متضمنة قدرات الإبداع وخلق الابتكار وقياس مستوى المخاطرة في بيئات غير مستقرة نسبياً، مع إدارة المشاريع والتخطيط المسبق لها بغية الوصول إلى الغايات المأمولة، وذلك بما يضمن جعل العاملين أكثر إدراكاً وقدرة على اقتناص الفرص مع توفير الأُسس الركيزة والداعمة لرواد الأعمال لضمان إقامة نشاطهم التجاري والاجتماعي.

في حين أن مصطلح التعليم الريادي Entrepreneurship Education (EE) هو جملة من أنماط التعليم المنتظم، الذي يقوم على تعليم وتدريب المشاركين في برامج التنمية المختلفة، والمتمثلة في وضع برنامج توعوي بأهمية الريادة، ومن ثم تأسيس وتطوير مشروعات الأعمال الصغرى فتسهم تلك الأساليب التعليمية إلى تزويد هؤلاء المشاركين بحزمة من المهارات المتعلقة بالريادة وتحفيزهم لمزيد من التعلم والإبداع والثقة في الذات الشخصية.

أولاً– مفهوم الريادة: خلافًا للاعتقاد السائد أن مفهوم الريادة هو مفهوم معاصر والذي جاء نتيجة الاهتمام المتزايد الذي ناله المفهوم خلال العقود الأخيرة مقارنة بالماضي، وكان الاهتمام الأول به يرجع إلى القرن (16) عند ظهور المصطلح لأول مرة من قبل الاقتصادي Cantillon Richard، الذي ابتكر مصطلح Entrepreneur والذي وصفه بأنه "الشخص الذي يلعب دوراً إيجابياً في تحمل الخطر عند

ملاحقة واقتناص الفرص، ويعمل كجسر بين استغلال تلك الفرص مع من يمتلك الموارد لاستغلال تلك الفرص" (Hisrich & Peters, 1998: 7).

وخلال النصف القرن الماضي شهد مفهوم الريادة تطورًا بارزًا من الاهتمام الواسع الذي ناله كأحد أبرز الاستراتيجيات الاقتصادية لمعالجة البطالة بكل صورها، وأحد الاستراتيجيات التسويقية لتحقيق التميز والنمو ومواجهة المنافسة، وأبرز الاستراتيجيات الإدارية لخلق الإبداع والابتكار ورفع مستوى الأداء التنظيمي.

لا يوجد تعريف وحيد للريادة، فوضع توصيف للريادة عملية غير يسيرة خلاف ما يبدو للبعض، ونجد أن مفهوم الريادة ارتبط بأفكار ومفاهيم عدة، أهمها يوضحها الشكل التالي:

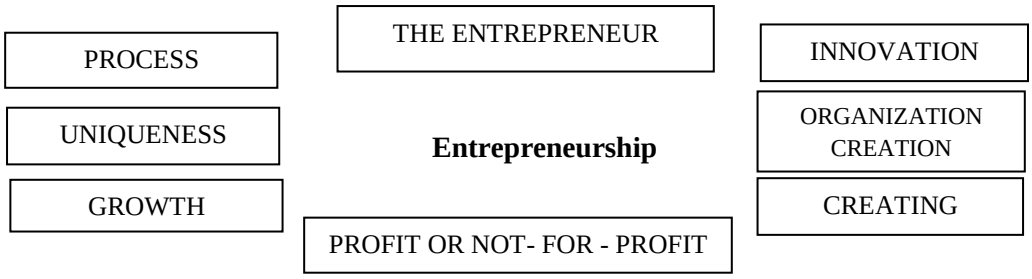

المصدر بتصرف: (Gartner, 1990)

ويرتبط مفهوم الريادة مع مفهوم الابتكار ارتباطاً وثيقاً، فهذا المنظّر الإداري (بيتر دراكر) يعنون في أحد كتاباته (Innovation and Entrepreneurshi)، ويتفق مع عالمي الاقتصاد المعروفين (ساى وشومبيتر) في كون الابتكار هو الركيزة الأساسية للريادة والتي تعنى (هدم خلاّق Creatively Destruct)، في حين أن الابتكار يعنى التخلي عن القديم، ومن المفيد استعرض وجهة نظر دراكر تلك:

الابتكار علاقته بالنبوغ والعبقرية ضعيفة جدًا، إنه عمل شاق ومنظم، والريادي لا يمكن أن يعتمد على ومضة نبوغ، ومن يفعل ذلك يختفي كما تختفي تلك الومضة ...، لكى يصل الريادي إلى الأفضل عليه أن يطرح الجانب القديم. حيث إن المنظمات التي لا تتخلص من ممارساتها ومنتجاتها الرديئة هي مثل الجسد المريض المصاب بالتسمم ...، رغم أن في ذلك صعوبة لأن هناك تعود وانجذاب عاطفي نحو تلك الممارسات والمنتجات (دراكر، 1995)، وهذا يجعل للريادة الدور المهم في هذا الصدد.

تتشابه الظاهرة الريادية مع الظاهرة القيادية كثيرًا كونها من الظواهر المرغوبة وذات آثار كبيرة على الفعل التنظيمي، ومع ذلك فإن الظاهرة الريادية يمكن أن تكون أحادية وجماعية، في حين أن الظاهرة

القيادية هي ظاهرة جماعية بامتياز... والمهم أنه يمكن ممارسة السلوك الريادي على كافة المستويات التنظيمية (الفرد وجماعة العمل والمنظمة ككل).

إن السلوك الريادي يمكن أن يمارس من قبل أي شخص كان، في أي مكان داخل إي تنظيم، وفي أي وقت متى ساهمت عوامل شخصية أو بيئية في ظهوره.

ولعل من المفيد أن نصحح بعض المغالطات حول العمل الريادي، منها أنها عملية مستمرة في حياة الأفراد والمؤسسات وليست مرتبطة بمرحلة من مراحل النمو، كذلك تقتصر على النشاط الاقتصادي، فهي تشمل الأنشطة الإنسانية الأخرى الاجتماعية والإدارية والتسويقية ...إلخ.

وأخيرًا لا تمارس فقط بمنظمات الأعمال، ولكن يمكن تمارس داخل معظم المنظمات الإنسانية.

ثانياً– ريادة الأعمال: توصف المنظمات بأنها منظمات ريادية حين تبدو أنها تتمتع بجملة من مظاهر السلوك الريادية أو الخصائص الريادية، اختلف الكتاب في تحديدها كثيرا، وفي هذه الدراسة تحددت تلك الخصائص فيما يلى:

شيوع روح المبادرة، تحمل وتقبل المخاطر، انتهاز واستثمار الفرص، ممارسة الإبداع التنظيمي. وهناك من يستخدم مفهوم الريادة التنظيمية على أنها ريادة الأعمال داخل المنظمات، وهذا يعني شمولية مفهوم ريادة الأعمال، لذا تم توظيف مفهوم ريادة الأعمال؛ لأن الجامعات تقدم برامج ريادية للطلاب الذين يستهدف تمكينهم من إقامة مشاريع ريادية خارج الجامعة أحيانًا.

ثالثاً– التعليم الريادي (تعليم المشروع).

خلال فترة من الزمن ساد خلاف حول ما إذا الرواد يولدون أم يصنعون؟ أسوة بإشكالية القيادة،

وفي هذا الصدد نذكر رأى أبرز من تعرض لهذه المسألة (دراكر) حيث يقول:

> "The entrepreneurial mystique? It's not magic, it’s not mysterious, and it has nothing to do with the genes. It's discipline and, like any discipline, it can be learned" (Kuratko, 2011: 12).

وبالتالي أصبح أن هناك جوانب عدة للريادة يمكن تعليمها وتعلمها، وتجلى ذلك في الطفرة الكبيرة في مستوى البرامج لذلك من دورات بسيطة إلى برامج دراسات عليا وكذلك مستوى الاهتمام بها على المستويات المؤسسات المحلية والدولية والعالمية، بل أصبحت تشكل الريادة إحدى أبرز السمات الثقافية للشعوب

المتقدمة اقتصاديا، وتجلى هذا بوضوح في وجود مراكز متخصصة لدعم الأنشطة الريادية وما يعرف بحاضنات الأعمال وإصدار مجلات تعنى بنشاط الريادة.

وصف (Fayolle) وزملاؤه التعليم الريادي على أنه:

"Any pedagogical [program] or process of education for entrepreneurial attitudes and skills " (2006: 702)

ويمكن أن نميزّ بين التعليم من أجل الريادة والتعليم عن الريادة، فالأول يركز على الريادة التنظيمية، والثاني يهدف إلى هدف أوسع ويمكن أن يدخل ضمن النشاط المحلى للمؤسسات.

ويؤسس التعليم الريادي على مقومات (متطلبات) عدة:

1- المرونة التنظيمية " الهيكلية "(المتطلبات التنظيمية لتحقيق الريادة): أشار كلٌّ من Altinay & Kirikova على أن المرونة الهيكلية بأنها قدرة نظام العمل المؤسسي على الاستجابة مع التطورات الحاصلة من خلال اعتماد فرق العمل واعتماد اللامركزية وآليات رقابة ملائمة بهدف تعزيز الريادة والإبداع للعاملين (أبوقرن، 2015).

2- القيادة الريادية (القيادة الداعمة): وصف كلٌّ من Bagheri وPihie القيادة الريادية بأنها: عملية خلق رؤية ريادة الأعمال الملهمة لفريق العمل وتتكون من ثلاثة عوامل، هي: المبادرة، وتشير إلى قدرة التأثير في الآخرين لتحفيزهم على الإبداعات بدلا من انتظار الفرصة الجيدة للقدوم. والإبداع، ويعنى القدرة على التفكير وتطوير الأفكار المفيدة للمنظمة وزيادة الاستفادة منها بشكل أفضل من الموارد. وتحمل المخاطر: وهو الاستعداد لتحمل عدم التأكد والتعقيد البيئي واتخاذ عبء المسؤولية للتنبؤ بمتغيرات المستقبل (أبوقرن، 2015: 417).

3- الثقافة الريادية (نشر ثقافة الريادة): على المنظمات أن تخلق ثقافة منفتحة ومحفزة للتعلم وملبية لحاجات العملاء والتكيف السريع مع التغير البيئي والتنوع في محيط العمل والأسواق وتبنى الأسلوب العلمي في اتخاذ القرارات وصنع نماذج لريادة الأعمال.

4- متطلبات الموارد البشرية: هناك جملة من المهام التي تقع على عاتق إدارة الموارد البشرية في سبيل تعزيز التعليم الريادي من أهمها رفع مستوى الوعي بالخيار الريادي كمسار عمل مستقبلي، وإكساب المهارات، والمساعدة في إدارة العنصر البشرى وتعزيز الكفاءة الذاتية وتنمية المواهب وإدارة الذات.

رابعاً– مبادئ التعليم الريادي الجامعي: أوضح إبراهيم التعليم الريادي الجامعي يقوم على أربعة مبادئ توجيهية رئيسية توّجه وتضمن حسن ممارساته هي: تعلم من أجل فهم التفاعلات بين التعاملات الاجتماعية المتعددة، تعلم من أجل التنقل في بيئة معقدة وديناميكية، تعلم من أجل بناء وتقييم المعرفة والاستراتيجيات الريادية، تعلم من أجل تحويل الأفكار إلى أفعال (2015).

خامساً– النشاط الريادي بجامعة مصراتة: أسوة بالكثير من مؤسسات التعليم بما فيها الجامعات أولت جامعة مصراتة اهتماما بالنشاط الريادي وإن بدأ متأخّرا نسبيًا مقارنة بباقي الجامعات الليبية العريقة، ولكن كانت بداية زاخرة بالنشاط.

تأسس مركز الريادة والابتكار (التقسيم التنظيمي الذي عهد إليه القيام بالأنشطة الريادية) بجامعة مصراتة خلال شهر مارس 2018م واستندت إليه عدة اختصاصات – حسب ما وردت في التقرير الصادر عن المركز –، من أبرزها ما يلى (مركز الريادة والابتكار، 2019):

- التوعية والتعريف الخدمات التي يقدمها المركز للرياديين وأصحاب الأفكار والمبدعين وتعزيز روح المبادرة.
- احتضان أفكار المشاريع وتقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي.
- التعاون وإبرام الاتفاقيات مع مراكز الريادة وشبكات حاضنات الأعمال المحلية والدولية.
- التنسيق مع المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية والقطاع العام والخاص والمستثمرين لدعم أصحاب المبادرات والاستعانة بالخبرات الوطنية والدولية المختصة.
- التنظيم والمشاركة بورش العمل وحلقات النقاش والمؤتمرات والمجلات العلمية وإقامة المسابقات والدورات والحلقات الدراسية والمخيمات بالداخل والخارج.
- العمل على بنك بيانات ومعلومات عن أفكار المشاريع وفرص الاستثمار (منصة إلكترونية جامعة لرواد الأعمال والمبتكرين والمستثمرين الوطنيين).

وخلال عمر المركز قام المركز بالعديد من الأنشطة أهمها:

- ورش عمل مختلفة: منها (نموذج كانفس للطلبة – خطاب المصعد Elevator Pitch – ثقافة الابتكار والإبداع في المؤسسات) بالإضافة إلى ورشة عمل معلن عليها حاليا بعنوان مشروعك نحو الانطلاق.

- مخيمات: المخيم التدريبي لرواد الأعمال – تونس خلال شهر أكتوبر 2018، وحازت فيه عدد ست أفكار مشاريع من جامعة مصراتة القبول بناء على معايير موضوعة.
- مذكرات التفاهم: توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة مصراتة وغرفة التجارة والصناعة ومنظمة خبراء فرنسا.
- الندوات والمؤتمرات: يشارك المركز في أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العلمي حول دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي خلال شهر سبتمبر 2019م.
- المسابقات: قام المركز بتنظيم عدد من المحاضرات بثلاث كليات للتعريف بالمسابقة العالمية تحت مسمى مشروعك في ثلاث دقائق.
- المشاركة في ورش عمل حول أعداد مناهج الشهادة في ريادة وتطوير الأعمال: تم ذلك بمشاركة مديري مراكز الريادة والابتكار بست جامعات ليبية (طرابلس – مصراتة – بنغازي – غريان – سبها – الزنتان) خلال شهر يوليو 2019 م بالتعاون مع منظمة خبراء فرنسا في إنشاء وتطوير الأعمال.

الإطار التحليلي للبيانات

- **أداة الدراسة:**

كانت أداة الدراسة عبارة عن صحيفة استبيان تم أعدادها تحوي محاور الدراسة التي تشمل التعليم الريادي وعلاقته بريادة الأعمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس القارين بكلية الاقتصاد – جامعة مصراتة، وكذلك البيانات الشخصية (المتغيرات الديمغرافية).

كما تم قياس الصدق والثبات عن طريق حساب معامل ألفا كرنباخ كما بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1) يبين قيمة معامل ألفا كرنباخ لمحاور صحيفة الاستبيان

نوع المتغير	المحور	α
متغير المستقل (التعليم الريادي)	متطلبات القيادة الداعمة للريادة	0.733
	متطلبات نشر ثقافة الريادة	0.769
	متطلبات تنظيمية لتحقيق الريادة	0.644
	متطلبات الموارد البشرية للتعليم الريادي	0.774
المتغير التابع (ريادة الأعمال)	المبادرة	0.742
	تحمل المخاطر	0.883
	استثمار الفرص	0.607
	الإبداع	0.946
الكل		0.947

ويوضح الجدولين التاليين مدى اتساق كل فقرة مع المحور الخاص بها بصحيفة الاستبيان

جدول رقم (2) يبين قيم معامل الارتباط لمتغير التعليم الريادي

العبارة		متطلبات القيادة الداعمة للريادة	متطلبات نشر ثقافة الريادة	متطلبات تنظيمية لتحقيق الريادة	متطلبات الموارد البشرية للتعليم الريادي
.1	الارتباط	.512**	.729**	.671**	.457**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
2	الارتباط	.696**	.739**	.683**	.523**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
3	الارتباط	.423**	.660**	.482**	.681**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
4	الارتباط	.712**	.713**	.395**	.736**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
5	الارتباط	.779**	.631**	.676**	.732**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
6	الارتباط	.619**	.781**	.595**	.690**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
7	الارتباط	.564**	.577**	.279*	.638**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.011	.000
8	الارتباط	.656**	.693**	.495**	.610**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
9	الارتباط	.279*	-.302**	-	.279*
	مستوى الدلالة	.011	.006	-	.011
10	الارتباط	.302**	.449**	-	.403**
	مستوى الدلالة	.006	.000	-	.000

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد أن جميع قيم معامل الارتباط ذات دلالة إحصائية مما يعني أن هناك اتساق بين كل عبارة مع المحور الخاص بها.

جدول رقم (3) يبين قيم معامل الارتباط لمتغير ريادة الأعمال

العبارة		المبادرة	تحمل المخاطر	استثمار الفرص	الإبداع
1	الارتباط	.590**	.682**	.476**	.867**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
2	الارتباط	.726**	.827**	.719**	.926**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
3	الارتباط	.688**	.803**	.702**	.929**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
4	الارتباط	.733**	.836**	.557**	.895**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
5	الارتباط	.803**	.811**	.648**	.919**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
6	الارتباط	.454**	.818**	-	-
	مستوى الدلالة	.000	.000	-	-

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد أن جميع قيم معامل الارتباط ذات دلالة إحصائية مما يعني أن هناك اتساق بين كل عبارة مع المحور الخاص بها.

- **نتائج تحليل البيانات الديموغرافية**

شكل الذكور من عينة الدراسة (64%)، حيث كانت معظم أعمار مفردات العينة في عقد الثلاثينات، وشكل حملة الماجستير منهم (86%) لوظيفتي محاضر مساعد ومحاضر، بمدة خدمة تصل ما بين (5) إلى(10) سنوات بنسبة بلغت (54%) منهم.

- **تحليل واختبار فرضيات الدراسة**

هدفت الدراسة أساساً إلى إيضاح العلاقة بين متغيري الدراسة، ولكن رأى الباحثان لتأكيد تلك العلاقة – إذا ما وجدت – إيضاح الدور الذي يلعبه التعليم الريادي في خلق ريادة الأعمال بجامعة مصراتة. وهذا ما سيتضح لاحقاً.

تم دراسة فرضية البحث (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتعليم الريادي على ريادة الأعمال) عن طريق تحليل الارتباط والانحدار.

أولا– الارتباط: تم حساب معامل الارتباط للعلاقة بين المتغير المستقل ومحاوره مع المتغير التابع ومحاوره وكانت النتائج كما بالجدول رقم (4).

جدول رقم (4) يبين قيم معاملات الارتباط

		متطلبات القيادة الداعمة للريادة	متطلبات نشر ثقافة الريادة	متطلبات تنظيمية لتحقيق الريادة	متطلبات الموارد البشرية للتعليم الريادي	التعليم الريادي
المبادرة	معامل الارتباط	.546**	.301**	.579**	.739**	.632**
	المعنوية	.000	.006	.000	.000	.000
تحمل المخاطر	معامل الارتباط	.423**	.111	.513**	.582**	.470**
	المعنوية	.000	.318	.000	.000	.000
استثمار الفرص	معامل الارتباط	.585**	.312**	.568**	.626**	.609**
	المعنوية	.000	.004	.000	.000	.000
الإبداع	معامل الارتباط	.551**	.414**	.585**	.638**	.641**
	المعنوية	.000	.000	.000	.000	.000
ريادة الأعمال	معامل الارتباط	.599**	.338**	.642**	.735**	.674**
	المعنوية	.000	.002	.000	.000	.000

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق، نجد أن هناك علاقة معنوية طردية بين متغير التعليم الريادي ومحاوره وبين متغير ريادة الأعمال ومحاورها، وأن هذه العلاقة طردية أي أنه كلما زاد التعليم الريادي زادت ريادة الأعمال.

الانحدار: وتنبثق من هذه الفرضية، الفرضيات التالية حسب محاور المتغير المستقل:

الفرضية الفرعية الأولى: (توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمتطلبات القيادة الداعمة للريادة على ريادة الأعمال) وكانت النتائج كما بالجدولين رقم (5), (6).

جدول رقم (5) يبين معامل الارتباط ومعامل التحديد

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
.49297	.351	.359	.599[a]

من خلال النتائج الواردة بالجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط كانت معنوية وموجبة، وأن متطلبات القيادة الداعمة للريادة له علاقة بريادة الأعمال، ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square نجد أن (35.9%) من التغير في بريادة الأعمال يعتمد على متطلبات القيادة الداعمة للريادة.

جدول رقم (6) يبين معاملات الانحدار

	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري للمعاملات	T	p-value
(Constant)	.633	.323	1.961	.053
متطلبات القيادة الداعمة للريادة	.781	.116	6.729	.000

استخدم الباحثان T test وذلك لدراسة معنوية معالم نموذج الانحدار، من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية المشاهد p–value للمتغير المستقل أقل من (0.05) مما يدل على معنويته، وبذلك يمكن القول أن متطلبات القيادة الداعمة للريادة تؤثر على ريادة الأعمال. وبناءً على ما ورد أعلاه، يمكن اتخاذ قرار أنه توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) لمتطلبات القيادة الداعمة للريادة على ريادة الأعمال.

الفرضية الفرعية الثانية: (توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمتطلبات نشر ثقافة الريادة على ريادة الأعمال) وكانت النتائج كما بالجدولين رقم (7) و(8):

جدول رقم (7) يبين معامل الارتباط ومعامل التحديد

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
.57938	.103	.114	.338[a]

من خلال النتائج الواردة بالجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط كانت معنوية وموجبة، وأن متطلبات نشر ثقافة الريادة له علاقة بريادة الأعمال، ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square نجد أن (10.3%) من التغير في بريادة الأعمال يعتمد على متطلبات نشر ثقافة الريادة.

جدول رقم (8) يبين معاملات الانحدار

	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري للمعاملات	T	p-value
Constant	1.788	.313	5.721	.000
متطلبات نشر ثقافة الريادة	.371	.115	3.228	.002

استخدم الباحثان T test وذلك لدراسة معنوية معالم نموذج الانحدار، من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق، نجد أن مستوى المعنوية المشاهد p–value للمتغير المستقل أقل من (0.05) مما يدل على معنويته، وبذلك يمكن القول بأن متطلبات نشر ثقافة الريادة تؤثر على ريادة الأعمال.

وبناءً على ما ورد أعلاه يمكن اتخاذ قرار أنه توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمتطلبات نشر ثقافة الريادة على ريادة الأعمال.

الفرضية الفرعية الثالثة: (توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمتطلبات تنظيمية لتحقيق الريادة على ريادة الأعمال) كانت النتائج كما بالجدولين رقم (9)(10).

جدول رقم (9) يبين معامل الارتباط ومعامل التحديد

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
.47204	.405	.412	.642[a]

من خلال النتائج الواردة بالجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط كانت معنوية وموجبة، وأن متطلبات تنظيمية لتحقيق الريادة له علاقة بريادة الأعمال، ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل نجد أن (10.5%) من التغير في بريادة الأعمال يعتمد على متطلبات تنظيمية لتحقيق الريادة.

جدول رقم (10) يبين معاملات الانحدار

	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري للمعاملات	T	p-value
Constant	.430	.316	1.360	.178
متطلبات تنظيمية لتحقيق الريادة	.858	.114	7.531	.000

استخدم الباحثان T test وذلك لدراسة معنوية معالم نموذج الانحدار، من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق، نجد أن مستوى المعنوية المشاهد p–value للمتغير المستقل أقل من(0.05) مما يدل على معنويته، وبذلك يمكن القول بأن المتطلبات التنظيمية لتحقيق الريادة تؤثر على ريادة الأعمال. وبناءً على ما ورد أعلاه يمكن اتخاذ قرار أنه توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمتطلبات تنظيمية لتحقيق الريادة على ريادة الأعمال.

الفرضية الفرعية الرابعة: (توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمتطلبات الموارد البشرية **لتحقيق** الريادة على ريادة الأعمال) كانت النتائج كما بالجدولين رقم (11)، (12).

جدول رقم (11) يبين معامل الارتباط ومعامل التحديد

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
.41712	.535	.541	.735[a]

من خلال النتائج الواردة بالجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط كانت معنوية وموجبة، وأن متطلبات الموارد البشرية للتعليم الريادي له علاقة بريادة الأعمال، ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل نجد أن (53.5%) من التغير في بريادة الأعمال يعتمد على متطلبات الموارد البشرية للتعليم الريادي.

جدول رقم (12) يبين معاملات الانحدار

	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري للمعاملات	T	p-value
Constant	.412	.246	1.671	.099
متطلبات الموارد البشرية للتعليم الريادي	.854	.087	9.766	.000

استخدم الباحثان T test وذلك لدراسة معنوية معالم نموذج الانحدار، من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية المشاهد p–value للمتغير المستقل أقل من (0.05) مما يدل على معنويته، وبذلك يمكن القول بأن متطلبات الموارد البشرية للتعليم الريادي تؤثر على ريادة الأعمال. وبناءً على ما ورد أعلاه يمكن اتخاذ قرار أنه توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمتطلبات الموارد البشرية لتحقيق الريادة على ريادة الأعمال.

الفرضية الفرعية الخامسة: (توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتعليم الريادي على ريادة الأعمال) كانت النتائج كما بالجداول رقم (13)،(14).

جدول رقم (13) يبين معامل الارتباط ومعامل التحديد

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
.45453	.448	.455	.674[a]

من خلال النتائج الواردة بالجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط كانت معنوية وموجبة وأن التعليم الريادي له علاقة بريادة الأعمال، ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل نجد أن (44.8%) من التغير في بريادة الأعمال يعتمد على التعليم الريادي.

جدول رقم (14) يبين معاملات الانحدار

	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري للمعاملات	T	p-value
Constant	.137	.325	.422	.674
التعليم الريادي	.968	.118	8.218	.000

استخدم الباحثان T test وذلك لدراسة معنوية معالم نموذج الانحدار، من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية المشاهد p–value للمتغير المستقل أقل من (0.05) مما يدل على معنويته، وبذلك يمكن القول بأن التعليم الريادي تؤثر على ريادة الأعمال.

وبناءً على ما سبق، فإنه يثبت بوجود علاقة ما بين التعليم الريادي وريادة الأعمال بجامعة مصراتة، كما أن برامج التعليم الريادي بالجامعة تلعب دوراً واضحاً على خلق ريادة الأعمال.

نتائج الدراسة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي مجموعة من النتائج كانت أهمها الآتي:

أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين التعليم الريادي كمتغير مستقل وريادة الأعمال كمتغير تابع، بعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية مشاهدة (0.05)، قوتها عند مستوى معامل ارتباط (0.674). كذلك أظهرت الدراسة أثر للتعليم الريادي على ريادة الأعمال بجامعة مصراتة، حيث إن ما نسبته حوالي (45%) من التغير لنشاط ريادة الأعمال يُعزى إلى التعليم الريادي في الجامعة.

كذلك أظهرت الدراسة بعض نتائج الفرضيات الفرعية حسب محاور المتغير المستقل، ومدى تأثيرها على متغير ريادة الأعمال كما يلي:

ارتبطت متطلبات القيادة الداعمة للريادة كأحد أبعاد متغير التعليم الريادي على متغير ريادة الأعمال عند درجة ارتباط طردية (0.599)، وبتغير حادث في ريادة الأعمال ما نسبته (35.1%) (Adjusted R Square)، بسبب التغير الحاصل في متطلبات القيادة الداعمة للريادة، تبين وجود علاقة طردية بين

متطلبات نشر ثقافة الريادة على متغير ريادة الأعمال عند درجة ارتباط (0.338)، أي بدرجة تغير حادث على ريادة الأعمال ما نسبته (10.3%) (Adjusted R Square)، وذلك بسبب التغير الحاصل في تواجد لمتطلبات نشر ثقافة الريادة.

وبينت الدراسة أن هناك مرونة تنظيمية، أي وجود علاقة طردية بين المتطلبات التنظيمية لتحقيق الريادة كأحد أبعاد متغير التعليم الريادي مع متغير ريادة الأعمال عند درجة ارتباط (0.642)، وبتغير حاصل في ريادة الأعمال ما نسبته (40.5%) (Adjusted R Square)، بسبب التغير الحاصل في المتطلبات التنظيمية لتحقيق الريادة.

أوضحت الدراسة أيضاً بوجود علاقة طردية بين متطلبات الموارد البشرية لتحقيق الريادة كأحد أبعاد متغير التعليم الريادي على متغير ريادة الأعمال عند درجة ارتباط (0.735)، بدرجة تغير حاصل على ريادة الأعمال ما نسبته (35.5%) (Adjusted R Square)، وذلك بسبب التغير الحاصل في وجود يعتمد على توفير متطلبات الموارد البشرية للتعليم الريادي.

المراجع

المراجع العربية

إبراهيم، عصام سيد (2015). " التعليم الريادي: مدخل لدعم توّجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر"، *مجلة كلية التربية* – جامعة بورسعيد، مصر، 18، 132– 77.

أبو قرن، سعيد محمد (2015). *واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

الحدراوي، حامد كريم (2003). الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري: دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي، *العرى للعلوم الاقتصادية والمالية*، 27(3)، 85– 28.

السرّ، دعاء محمد (2017). *درجة توافر متطلبات التعليم الريادي في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تعزيزها*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة.

دراكر، بيتر (1995). *الإدارة للمستقبل: التسعينات وما بعدها*، ترجمة: صليب بطرس، القاهرة: الدار الدولية.

مركز الريادة والابتكار (2019). *تقرير عن أعمال مركز الريادة والابتكار بجامعة مصراتة*، مصراتة.

المراجع الأجنبية

Coulter M. (2003). *Entrepreneurship in Action*, 2nd ed., (new jersey: prentice hill).

Drucker P. F. (1985). *Innovation and Entrepreneurship,* (N.Y.: Harper & Row).

Fayolle A., Gaily B., & Lassas-Clerc N. " Assessing the impact of Entrepreneurship Education Programmers: A new methodology ", *J. of European industrial Training*, 30: 701-20.

Fridolin W. (Dec. 2009). *Entrepreneurship proclivity: An Exploratory Study on Students` Entrepreneurship Intention*, master thesis in business administration, University of Agder.

Gartner W.B. (1990). " what are we talking about when we talk about entrepreneurship?", *Journal of Business Venturing*, 5: 15- 28.

Hisrich R. D, Peters M. P., & Shepherd D. A. (2017). *Entrepreneurship*, 10th ed., (N.Y.: McGraw –hill).

Izedonmoi P. Okator C, (2010). The effect entrepreneurship Education on students Entrepreneurial Intention: *Global Journal of Management and Business Research*, 10 (6): 49-60.

Kuratko D. F. (2011). " Entrepreneurship theory, Process, and Practice in the 21st century", Int. J. *Entrepreneurship and Small Business*, 13 (1): 8 – 17.

Mario Raposo, Arminda Do Paco (2011). "Entrepreneurship Education: Relationship between Education and Entrepreneurial Activity", *Psicothema*, 23 (3): 453 – 57.

دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أ. ميلاد مفتاح الجروشي
كلية الاقتصاد –جامعة مصراتة
milad.jarushi@yahoo.com

أ. عياد محمد التركي
كلية الاقتصاد –جامعة مصراتة
a.elturki@eps.misurata.edu.ly

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على مدى تناسب طرق التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يمكن للمصارف الإسلامية توفيرها مع متطلبات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، مع الإشارة إلى المصرف الليبي الإسلامي من خلال دراسة نشاطه التمويلي خلال سنة 2018م، ولتحقيق هذا الهدف اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في في تصنيف وتبويب العقود المستخدمة في التمويل من قبل المصرف.

وتوصل البحث إلى أنه يمكن الاعتماد على المصارف الإسلامية – رغم حداثة التطبيق– في توفير عدة أنواع من التمويلات الشرعية والتي تناسب طبيعة وحجم الانشطة الاقتصادية المختلفة في ليبيا، وبالتالي يمكن الاستغناء عن أنواع التمويل الأخرى التي توفرها المصارف التقليدية والمعتمدة على الاقراض بدل المشاركة.

الكلمات الدالة: المصارف الإسلامية، المشاريع الصغرى والمتوسطة، التمويل، ليبيا .

Abstract

The aim of this research is to identify the suitability of Shariah financing methods that Islamic banks can provide with the requirements of financing Small and Medium Enterprises (SMEs) with reference to the Libyan Islamic Bank through the study of its financing activity in 2018. To achieve this objective, the research uses the descriptive and analytical approach in classifying and categorizing of contracts used in financing by the Bank.

The research concludes that it is possible to rely on Islamic banks - despite that they are recent - to provide several types of Islamic financing that suit the nature and size of the various economic activities in Libya, and therefore can substitute other types of financing provided by traditional banks, which rely on lending instead of participation.

Keywords: Islamic banks, Small and Medium Enterprises (SMEs), Financing, Libya.

المقدمة

تسعى الدول بصفة عامة إلى تحقيق مستويات عالية من النمو والتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الوسائل التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر من أهم ركائز النمو، واتجهت انظار العالم في الآونة الأخير إلى رياد الأعمال لأنها تهتم بالدور الحيوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالريادة تتناول بصفة عامة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وبالتحديد التركيز على فئة الشباب من خلال الاعتماد على النفس والدفع بهم للقيام بمشروعاتهم؛ فقد لا تستطيع بعض اقتصادات الدول استيعاب هذه القوى البشرية الشابة والمندفعة بقوة على الحياة والتي تحتاج أن يتاح لها فرصة تعبر عن استقلالها ذاتياً. ورغم افتراض توفر الأفكار الريادية وما يصاحبها من كوادر بشرية قد تكون قادرة على تطبيق هذه الأفكار على أرض الواقع، إلا أن المشكلة الأكبر التي تواجه قادة هذه المشروعات هي التمويل، لذلك تبحث الحكومات بمختلف انتماءاتها عن طرق التمويل المناسبة من خلال الاقتراض من المصارف وما يترتب على هذه القروض من ارتفاع المديونية وزيادة في تكاليف المشروعات من خلال تراكم اقساط الفوائد. ويكمن السؤال هنا هو: هل تستطيع الدول الإسلامية توفير هذا النوع من التمويل من خلال المصارف بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، بحيث يشكل هذا التمويل البديل المناسب لطرق التمويل التقليدية بما يخدم تحقيق هذه المشروعات أهدافها ويدعم عمليات التنمية الاقتصادية؟

تكمن أهمية البحث في إبراز دور المصارف الإسلامية في توفير أنواع التمويل المناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبما يخدم عملية التنمية، كما يمكن لهذه المشروعات الاعتماد على أنواع التمويل الإسلامية المختلفة بما يتلاءم حسب نوع كل نشاط. ويهدف البحث إلى التعرف على أنواع التمويل الإسلامي الذي توفره المصارف الإسلامية للمشروعات، كما يهدف إلى دراسة واقع التمويل المتوافق مع الشريعة في ليبيا ومدى توافقه مع متطلبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق هذه الاهداف يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل أنواع عقود التمويل (مرابحة، مشاركة، مضاربة،....) التي قام المصرف الليبي الإسلامي بتوفير التمويل اللازم لهذ المشروعات على أرض الواقع.

الجانب الأول: أنواع التمويل الإسلامي

توجد عدة طرق واساليب يمكن للمصارف الإسلامية من خلالها توفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية بمختلف أنواعها، وتتعدد طرق التمويل باختلاف طبيعة المشروع؛ إذ أن بعض الصيغ الشرعية قد

لا تتلاءم مع هيكل المشروع المراد توفير التمويل له من حيث توفر الضوابط الشرعية اللازمة لهذه الصيغ. ومن ثم يمكن حصر أشهر الصيغ الشرعية التي تتبعها المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات كالتالي:

أولاً: المضاربة

المضاربة "عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر" (عبده، 1977م، 190). فالمضاربة تعنى أن يدفع رب المال المال إلى المضارب بحيث لا يضمن الأخير رأس المال إلا في حالة التعدي والتقصير في مقابل تقاسم الأرباح حسب الاتفاق.

تقوم المضاربة على أن العائد الذي يحصل عليه الشركاء يتفرع فقط من تحقيق الارباح ويتم توزيعها حسب الاتفاق بينهما، وعند حدوث خسارة لا يتحملها المضارب مالم يثبت تعديه أو تقصيره وفي المقابل لا يتحصل على مقابل لمجهوده (الحاج، 2005م، ص6).

أنواع المضاربة: (الوادي، وآخرون، 2008م، ص62)

1- أنواع المضاربة من حيث الشروط:

أ- المضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطاً معينة يقيد بها المضارب للعمل في اطارها بحيث تكون الشروط القيود مقبولة شرعاً.

ب- المضاربة المطلقة: وهي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الإسلامية.

2- أنواع المضاربة من حيث عدد الشركاء:

أ- المضاربة الثنائية: وتتكون من طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال، ويقدم الطرف الثاني العمل؛ بمعنى أنها تتكون من شريكين فقط.

ب- المضاربة المشتركة: وهي التي يتعدد فيها الشركاء؛ فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب الأموال والمضاربون، وهي مضاربة ناتجة عن جواز خلط أموال المضاربة.

ثانياً: المشاركة

هي استقرار ملك شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف فيه تصرف المالك، فالمشاركة تؤدي إلى تحويل الأموال المنفصلة إلى مال واحد شائع لا يتعين ملك أحد الأطراف في جزء

محدد منه، بل بالنسبة الشائعة، ويترتب على ذلك المشاركة في استحقاق الربح المتحقق وتحمل الخسارة إن وقعت حسب حصص الملكية (دوابه،2015م، ص243).

الشروط العامة لعقود المشاركة: توجد عدة شروط يجب توافرها لصحة هذه العقود، ومن أهمها ما يلي: (الوادي، وآخرون، 2008م، ص168):

1- أن يكون رأس المال نقدياً أو عروضاً شرط تقويمها بالنقود.
2- أن يكون رأس المال معلوماً وموجوداً بالاتفاق.
3- توزيع الأرباح بالنسب المتفق عليها.
4- توزيع الخسائر بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك.
5- توزيع الربح بين المتشاركين بحصة شائعة منه ولا يجوز أن يكون مبلغ مقطوع.
6- لا يضمن أحد من الشركاء مال الشركة أو حصة الشريك أو الشركاء الآخرين من رأس المال.

أنواع المشاركة: تتخذ المشاركة إحدى الصيغ الآتية:

1- المشاركة الدائمة: وهي التي لا يتم تحديد أجل لنهاية العقد فيها، مثل الشركات المساهمة في الوقت الحاضر.
2- المشاركة المؤقتة: ويتم فيها تحديد أجل معين لإنهاء الشركة وهي على نوعين: (الوادي، وآخرون، 2008م، ص169):

أ- المشاركة في تمويل صفقة معينة: وهي اشتراك فردين فأكثر في تمويل صفقة معينة، ويتم توزيع الأرباح بينهما، وتنتهي الشركة بانتهاء الصفقة وتوزيع حصص الأرباح.

ب- المشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة): وهي أن يقوم أحد الشركاء بشراء حصة الشريك الآخر تدريجياً من الأرباح التي يتحصل عليها إلى أن تنتقل الحصة بالكامل إلى الشريك الجديد ويصبح مالكاً لها.

ثالثاً: المرابحة

المرابحة من بيوع الأمانة، وفي اصطلاح الفقهاء: "هي البيع بزيادة على الثمن الأول" (شبير، 2007م، ص308). وفيها يحدد العميل مواصفات وسعر السلعة التي يريد شراءها على أن يقوم البنك بشرائها وإعادة بيعها للعميل بإضافة عمولة أو هامش ربح إلى السعر الأصلي متفق عليه.

رابعاً: الإجارة

وهي "عقد على منفعة معلومة مقصودة ومباحة بعوض معلوم" (دوابه، 2015م، ص194). والإجارة هي بيع لمنفعة أصل معين وليس بيع الاصل في حد ذاته، وبهذا تختلف عن البيع. وتوجد عدة أنواع وتقسيمات للإجارة ويتم التركيز هنا على أنواع الإجارة المستخدمة في البنوك الإسلامية وهي نوعين:(الوادي، وآخرون، 2008م، ص209):

1- التأجير التشغيلي: ويقوم على تمليك المستأجر منفعة الأصل لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل لمالكه في نهاية مدة العقد، ليتمكن مالك الأصل من إعادة تأجيره لطرف آخر. وفي هذا النوع من التأجير يتحمل المؤجر المصروفات الرأسمالية على الأصل، في حين يتم تحميل المصروفات التشغيلية (الكهرباء، الماء،...) على المستأجر.

2- التأجير التمويلي (التأجير المنتهي بالتمليك): ويتم فيه تمليك منفعة الاصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد بتمليك الاصل للمستأجر نهاية مدة التأجير، وتكون أقساط هذا النوع من التأجير مرتفعة عن التأجير التشغيلي بسبب أن القسط يتضمن الأجرة مضافاً إليها جزء من ثمن الأصل، وبالتالي يكون المصرف قد استوفى ثمن الأصل من خلال اقساط التأجير.

خامساً: السلم

السلم لغةً: التقديم. وشرعاً: عقد على سلعة موصوفة مؤجلة بثمن مقبوض بمجلس العقد (معجل) (المشيقح، 2013م، ص88)، والسلم بيع الأجل بالعأجل، بمعنى أن المشتري يدفع الثمن حالاً ويلتزم البائع بتسليم المبيع في وقت لاحق (العثماني،2016م، 560)، ويسمى سلم أو سلف وهو يعني بيع لشيءٍ غير موجود ويلتزم البائع بتوفيره في تاريخ لاحق حسب الاتفاق. وتوجد عدة شروط لصحة عقد السلم منها ما يخص رأس مال السلم، ومنها ما يخص المسلم فيه (السلعة)، ومنها ما يخص محل التسليم. وأخص بالذكر أهم شرط للمسلم فيه وهو كون السلعة المتعاقد عليه بعقد السلم من السلع المثلية لا القيمية ليكون في مقدور البائع تسليمها حسب الوصف المتفق عليه.

وفي الوقت المعاصر يتم استخدام السلم والسلم الموازي، وهذا الأخير يعني أن المسلّم إليه (البائع) بعد التزامه بتسليم المسلم فيه(السلعة) إلى رب السلم (المشتري) في موعد محدد قد يعقد سلم يكون فيه هو رب السلم بشرط عدم الربط بين العقدين (العثماني، 2016م، 583).

سادساً: الاستصناع

وهو عقد على صنع في الذمة مشروط فيه العمل، وهو طلب الصنعة كأن تقول للصانع اصنع لي نعلاً صفته كذا وكذا، بحيث تكون المادة المصنوع منها النعل من عند الصانع **(الغرياني، 2002م، ص339)**. ويختلف الاستصناع عن الإجارة في أن المواد المستخدمة في صناعة العين من عند الصانع بخلاف الإجارة. ولا يقتصر في الاستصناع على ما يصنعه الصانع بنفسه، ويستطيع البائع(المورد) طلب التصنيع من أي شخص آخر ووفقاً للمواصفات المبينة في العقد، وهو ما يعرف بالاستصناع الموازي. ويجري هذا العقد بين المصرف والعميل من جهة، ويدخل المصرف من جهة أخرى في استصناع موازٍ مع طرف ثالث لأعداد محل عقد الاستصناع الأصلي (ايوب، 2009م، ص435). والجدير بالذكر ألا يجب الربط بين عقد الاستصناع الأول وعقد الاستصناع الآخر بحيث تترتب نتائج أحد العقدين على الآخر، بل يجب أن يكونا في عقدين منفصلين.

سابعاً: الوكالة بالاستثمار:(دوابه، 2015م، ص227).

وهي إنابة الشخص غيره لتنمية ماله بأجرة أو بغير أجرة، فهو عقد يتعهد الوكيل فيه استثمار مال موكله سواء أكان ذلك بأجر أم بغير أجر. ومن أهم وأشهر أنواع الوكالة بالاستثمار هي الوكالة المطلقة والمقيدة، فالوكالة المطلقة هي ما كانت خالية من أي قيد، في حين تعني الثانية تحديد نوع الاستثمار أو المكان أو أي قيود أخرى.

الجانب الثاني: ريادة الأعمال

يرتكز مفهوم ريادة الأعمال على إنشاء الأفكار الجديدة والمشروعات المبتكرة القادرة على الاستمرار وأحد محركات النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن ريادة الأعمال هي عملية إنشاء منظمة جديدة أو تطوير منظمات قائمة، وهي بالتحديد إنشاء أعمال جديدة أو الاستجابة لفرص جديدة عامة (خربوطي، 2018م، 5). إن رائد الأعمال هو ذلك الشخص الذي لدية الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح، فهو من يحدد الفرص وتدبير الموارد اللازمة لها ويتخذ التدابير لتحويل الفرصة إلى واقع عملي حقيقي، يدفعه لذلك الريع المرتفع المتوقع من هذا المشروع الجديد، وفي نفس الوقت يعمل كل ذلك لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي من خلال زيادة التراكم الرأسمالي وزيادة كفاءة استخدام الموارد والمساهمة في تخفيض حجم البطالة.

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف موحد له فهو يتخلف حسب المعيار (العمالة– رأس المال– المبيعات– الإنتاج–التقنية– استهلاك الطاقة) وأكثر التعريفات استخداماً التي تعتمد على معيار حجم العمالة، ومع ذلك تجد اختلاف بين بلد وأخر أو منظمة وأخري.

فبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من 20–50 عامل فأقل، ويعرف المشروع المتوسط بأنه ما زاد عن 100–500 عامل، أما الاتحاد الأوروبي فيعرف المشروع الصغير بالذي يعمل به أقل من 50 عامل، والمشروع المتوسط من يعمل به أقل من250 عامل (القهيوي، 2012م، ص14).

ثانياً: ريادة المشروعات

تلعب المشروعات الريادية دوراً هاماً في الاقتصاديات العالمية، كونها من ابرز محركات النشاط والنمو الاقتصادي، فهي تساهم بالنسبة الأكبر في توفير فرص العمل، لذلك من ابرز ما يميز المشروعات الريادية قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة مما سيساعد على الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة. لذلك نجد إن الدور الاقتصادي للمشروعات الريادية يقاس من خلال مدي مساهمتها في التشغيل والانفتاح بالإضافة لحصتها في الاقتصاد (إثيار وآخرون، 2011م، ص11) فالمشروعات الريادية هي التي تكون قدره على تحديد الفرص في السوق وتدبير الموارد اللازمة واتخاذ التصرفات اللازمة للاستفادة منها في تحقيق هذه الفرصة ونجاح المشروعات الصغيرة ارتبط بقيادة الرياديين لما لهم من قدرة على تحليل الظروف الحالية والرؤية المستقبلية ومعرفة الأولويات. وأظهرت نتائج دراسة لأحدي شركة البحوث العالمية إن 55% من الإبداعات الجديدة كانت للمؤسسات الصغيرة والجديدة. وان أغلب المؤسسات الإبداعية الآن كانت بدايتها صغيرة (دالي، 2010م، ص5)، هذا جعل الاقتصاديات العالمية تتحول نحو المشاريع الصغيرة التي أصبحت تشكل 95% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في العالم وتستوعب 84% من حجم العمالة بالمنشآت الاقتصادية وتساهم بنسبة52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي (خربوطي، 2018م، ص61).

ثالثاً: الدور الاقتصادي لريادة الأعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة

إن ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة تلعب دوراً هاما في اقتصاديات الشعوب يمكن تجميعها في النقاط التالية: (خربوطي، 2 2018م، 14: رسلان،2011م، 54)

1. إنشاء أسواق جديدة
2. اكتشاف مصادر جديدة للموارد
3. تحريك الموارد الرأسمالية
4. استيعاب التكنولوجيا
5. خلق فرص عمل جديدة
6. تحسين مستوى الإنتاجية

رابعاً: الفرق بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة

يكثر الخلط بين ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة، في حين إن هناك فرقاً بين المفهومين، فالمفهومان متقاربان ويتشابهان في الكثير من الصفات إلا أن ريادة الأعمال تتميز بأربع صفات تجعلها مختلفة عن المنشآت الصغيرة، تتلخص هذه الصفات فيما يلي[1]:

1. مقدار خلق الثروات: فالمشروعات الصغيرة تهدف إلى توليد دخل مستمر ومرضٍ لصاحبه، أما الريادة فتهدف إلى إنشاء ثروة مستمرة ودائمة يتجاوز مداها الأحلام البسيطة إلى بناء الثراء الكبير من التوظيف التقليدي.

2. سرعة بناء الثروات: إن المشروعات الصغيرة تبني ثروتها عادة عبر حياة صاحبها وفق وقت زمني طويل، في حين أن الثروة الريادية يبنيها رائد الأعمال خلال زمن قياسي في حياته العملية.

3. المخاطرة: تتميز ريادة الأعمال بالمخاطرة العالية، وهي الثمن الذي يتوقع لرائد الأعمال أن يدفعه مقابل الثراء، وبغير المخاطرة فإن الريادة تزول وتكون مشروعا صغيراً.

4. الابتكار والإبداع: ريادة الأعمال تتصف بالابتكار الإبداع وتحويل تلك الأفكار إلى منتجات وخدمات مربحة وهي أكثر بكثير مما يمكن أن تتصف به المنشآت الصغيرة. هذا الابتكار والإبداع يحقق لريادة الأعمال الميزة التنافسية المستديمة التي تخلق الثروة. ويمكن أن تظهر تلك الإبداعات الابتكارات بصيغة منتجات جديدة، أو خدمات ذات قيمة مضافة، أو أساليب إدارية وعملية وتقنية جديدة

[1] www.enactus - suez.com

خامساً: المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد اقتصاديات الدول بشكل كبير على قوة هذا النوع من المشروعات، وخاصة في تنفيذ الأعمال الجديدة والريادية التي ترتفع فيها معدلات المخاطرة، مما ينعكس في صعوبة الحصول على التمويل المناسب لهذه المشروعات؛ وذلك لصعوبة التنبؤ بالنتائج وعدم اليقين، في حين مؤسسات التمويل (المصارف) تبحث عن المشروعات الأقل مخاطرة. كما توجد عوائق أخرى يمكن حصرها في التالي: (القهيوي، 2012م، ص107)

1. ضعف ثقافة الريادة.
2. الأطر التشريعية والقانونية.
3. تسجيل المؤسسات.
4. النظام الضريبي والجمارك.
5. توفير تمويل مؤسسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
6. عدم وجود نظم معلومات كافية.
7. عدم وجود سوق رأس المال.
8. ضعف المهارات الفنية ومهارات إدارة الأعمال.
9. النقص في البنية التحتية.

<u>الجانب الثالث: الجانب التحليلي</u>

إن المصرف الليبي الإسلامي حديث النشأة، فهو أول مصرف يتم تأسيسه على أسس وقواعد الشريعة الإسلامية، وهو عبارة عن شركة مساهمة تم الاكتتاب على أسهمها في سوق المال، وهذا النوع من الشركات ورغم بعض المآخذ الشرعية عليه إلا أن معظم علماء العصر الحديث أجازوا هذا النوع من الشركات.

ورغم حداثة المصرف إلا أنه قام ببعض النشاط في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات، والجدول التالي يوضح أنواع العقود الإسلامية التي تم عن طريقها تمويل بعض المشروعات خلال عام 2018م مع تحفظ المصرف على القيمة النقدية (المبالغ) لهذه التمويلات، وتوضح الجداول التالية عدد العقود مصنفة حسب نوع العقد وهي كالتالي:

جدول رقم (1) يوضح عدد عقود المرابحة الإسلامية خلال سنة 2018م

الرقم	القطاع	عدد الشركات
1	أدوية ومعدات طبية	3
2	مواد غذائية	8
3	كهرومنزلية	3
4	أثاث	2
5	سيارات	4
6	كمبيوتر	1
7	كهربائية	1
8	مستلزمات الأم والطفل	1
9	ملابس	1
الإجمالي		24

- **المصدر: المصرف الليبي الإسلامي، طرابلس.**

من الملاحظ أن العقود المخصصة لتمويل المواد الغذائية للمرابحة للأمر بالشراء تشكل نسبة 33% من إجمالي العقود، فيما شكلت عقود تمويل السيارات نسبة 17%. والجدير بالذكر أن معظم هذه العقود تجارية وأن العقود الخدمية لهذا النوع من التمويل لم يتعدى 15%.

جدول رقم (2) يوضح عدد عقود السلم التي تم تنفيذها خلال سنة 2018م

الرقم	القطاع	عدد السلم
1	ملابس	2
2	أثاث	1
3	كهربائية	2
4	كهرومنزلية	2
5	قرطاسية	1
6	الأعلاف	1
الإجمالي		9

المصدر: المصرف الليبي الإسلامي، طرابلس.

يُظهر الجدول السابق أنه تم تخصيص عدد (9) عقود بتمويل عن طريق السلم، وأن معظمها لأغراض تجارية وأما العقود الصناعية فلا يتجاوز ما نسبته 11% فقط.

جدول رقم (3) يوضح عدد عقود الإجارة المنتهية بالتمليك التي تم تنفيذها خلال سنة 2018م

الرقم	القطاع	عدد الشركات
1	عقار (أرض)	1

المصدر: المصرف الليبي الإسلامي، طرابلس.

جدول رقم (4) يوضح عدد عقود الوكالة بالاستثمار التي تم تنفيذها خلال سنة 2018م

الرقم	القطاع	عدد الشركات
1	استحداث شبكة الصرف الصحي بمستشفى طرابلس الجامعي	1

المصدر: المصرف الليبي الإسلامي، طرابلس

ويوضح الجدول التالي مختصر للجداول السابقة وكذلك وإجمالي لأنواع العقود المنفذة من قبل المصرف الليبي الإسلامي خلال سنة 2018م.

جدول رقم (5) يوضح عدد العقود الإسلامية في المصرف الليبي الإسلامي خلال سنة 2018م

نوع عقد التمويل	تجاري	خدمي	صناعي	بنية تحتية	عقارات	الإجمالي
المرابحة	21	3	0	0	0	24
السلم	8	0	1	0	0	9
الإجارة المنتهية بالتمليك	0	0	0	0	1	1
الوكالة بالاستثمار	0	0	0	1	0	1
الإجمالي	29	3	1	1	1	35

- **المصدر: المصرف الليبي الإسلامي، طرابلس**

من الجدول السابق يتضح أنه تم تنفيد عدد 35 عقد خلال سنة 2018م، منها 29 عقد تجاري و3 عقود خدمية، وعقد صناعي وآخر بنية تحتية لمستشفى وأخرها قطاع العقارات. ويمكن تفصيل عدد العقود الإسلامية وهي عدد 24 عقد مرابحة، وعدد 9 عقود سلم، وعدد 1 عقد إجارة منتهية بالتمليك، وأخرها عدد 1 عقد وكالة بالاستثمار.

لكن الملاحظ من الجدول أن المصرف معتمد بشكل أساسي على عقود المداينات أكثر منه عقود المشاركات، حيث بلغت عقود المرابحة نسبة 69% من إجمالي العقود وكذلك بلغت نسبة عقود السلم 26%، بينما لا تتجاوز باقي العقود نسبة 5% من العقود الأخرى. بالنسبة للمصرف الإسلامي فإن عقود المداينات تعتبر أقل مخاطر من عقود المشاركات بالتالي فإن معظم المصارف الإسلامية تركز اهتمامها على جانب المخاطر في التمويل، وفي جميع الاحوال تعتبر خطوة إيجابية في ظل وجود منافسة من المصارف التقليدية.

النتائج

1. يمكن الاعتماد على التمويل الإسلامي في تمويل العديد من الأنشطة الاقتصادية سواءً كانت عامة أو خاصة مثل تمويلات المصارف الإسلامية مثل المرابحة.
2. للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور كبير ورئيس في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وبالتالي تحتاج إلى تدليل الصعوبات التي تواجهها لكي تقوم بدورها التنموي.
3. يمكن لرواد المشروعات التوجه للمصارف الإسلامية واقتراح نوع نشاط المشروع (لابد أن يكون مباح شرعاً) وبالتالي تستطيع المصارف الإسلامية اختيار نوع التمويل المناسب حسب نشاط كل مشروع.
4. إن المصارف الإسلامية تقلل من نسبة المخاطرة في المشروعات، وخاصة أن أصحاب هذه الأفكار يحتاجون لتمويل مناسب لا يمكنهم توفيره وبالتالي يستطيع المصرف المشاركة في المشروع ومن ثم يتحمل جزء من المخاطر.
5. إن توفر التمويلات المناسبة للمشروعات عن طريق المصارف قد تخلق زيادة في معدلات نمو هذه المشروعات، ومن ثم يكون الأثر إيجابياً على النمو الاقتصادي وسوق العمل.
6. من الجداول يتضح أن نسبة عقود المرابحة لإجمالي عقود التمويل الممنوحة للمشروعات 69% تقريباً من إجمالي العقود خلال السنة، وأن ما نسبته 88% من عقود المرابحة كانت لتمويل عقود تجارية.
7. تركز التمويلات المصرفية الإسلامية على عقود المرابحة، ورغم سلبياتها إلا أنها تعد خطوة جيدة في ليبيا، خصوصاً أنها دولة حديثة التجربة في الصيرفة الإسلامية.
8. يلاحظ تركيز المصرف على تمويل العقود التجارية لأنها عائد هذه المشروعات يستغرق وقت أقل نسبياً مقارنة بالمشروعات الأخرى (الصناعية مثلاً)، وبالتالي تتوفر في هذه المشروعات سرعة في استرداد قيمة التمويل.

9. بصفة عامة؛ تستطيع المصارف الإسلامية توفير التمويل المناسب للمشروعات بما يتوافق من الشريعة الإسلامية ويدعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال تعدد أنواع عقود التمويل الشرعية المناسبة لكل نوع من الانشطة الاقتصادية.

المراجع

أيوب، محمد، ترجمة: عمر الأيوبي، (2009م). *النظام المالي في الإسلام*، لبنان، بيروت: أكاديميا.

الحاج، حسن (2005م). أدوات المصرف الإسلامي، مجلة جسر التنمية، *المعهد العربي للتخطيط*، الكويت، 48(4).

خربوطي، عامر (2018). ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

الدالي، إبراهيم (2010). "الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، *الملتقي الدولي حول: المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال*، المنعقد بجامعة بسكرة ايام 6-7-8 أبريل، الجزائر.

دوابه، اشرف (2015م). *التمويل المصرفي الإسلامي*، مصر، القاهرة: دار السلام.

شبير، محمد (2007م). *المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي*، (ط6)، الأردن، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان.

عبده، عيسى (1977م). *العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة*، القاهرة: دار الاعتصام.

العثماني، محمد تقي الدين (2016م). *فقه البيوع على المذاهب الأربعة*، إسطنبول: دار الكتب العربية.

الغرياني، الصادق(2002م). *مدونة الفقه المالكي وأدلته*، (ج3)، لبنان، بيروت: مؤسسة الريان.

القهيوي، ليث عبدالله، الوادي، بلال محمود (2012). *المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية*، الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

محمد، إيثار عبدالهادي، سليمان، سعدون محمد (2011). "دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية"، *وقائع الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المميز للمنظمات الحكومية*، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر، الجزائر.

محمد، رسلان، عبدالكريم، نصر (2011). (واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني)، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، (23).

المشيقح، خالد علي (2013م). *المختصر في المعاملات*، (ط2)، الرياض: مكتبة الرشد.

الوادي، محمود وسمحان، حسين (2008م). *المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية*، (ط2)، الأردن، عمان: دار المسيرة.

أثر موقع المشروع في محددات الوصول إلى مصادر التمويل

" دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"

د. الهادى أبوبكر المبروك
جامعة الزيتونة– كلية الاقتصاد
hbhr73@yahoo.com

د. يوسف محمد إندارة
جامعة مصراتة – كلية الاقتصاد
endara99@gmail.com

الملخص

الدراسة الحالية تهدف إلى قياس تأثير موقع المشروع كمتغير محكّم (مؤثر) في العلاقة القائمة بين بعض محددات الوصول إلى مصادر التمويل، ولإنجاز ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة التحليل الأساسية لقياس حجم التأثير هي حزمة الأدوات الإحصائية (Stata) اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي (Amos) لعينة تتكون من 350 من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينتي طرابلس وسبها. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لموقع المشروع في العلاقة بين المتغيرين المستقلين (الشبكات/ ثقافة المجتمع) والمتغير التابع للوصول إلى التمويل، كما أكدت الدراسة على عدم وجود تأثير لموقع المشروع في العلاقة بين المتغير المستقل (الدعم الحكومي) والمتغير التابع الوصول إلى التمويل.

الكلمات الدالة: الشركات الصغيرة والمتوسطة، موقع المشروع، التمويل، الشبكات، ثقافة المجتمع، الدعم الحكومي، ليبيا.

Abstract

This study aims to measure the impact of the enterprise location on the existing relationship between some inhibitors of access to sources of funding. To achieve that, we use analytical descriptive method, and the basic analysis tool used for measuring the effect size is Stata tools package based on the results of the statistical analysis program called Amos of a sample of 350 owners. The results of the study show that there is an impact of the enterprise location in relationship between the independent variables (networks, community culture) and the dependent variable access to funding. The study also confirms that there is no impact of the enterprise location on relationship between the independent variable (government support) and the dependent variable access to funding.

Keywords: Small and medium enterprises (SMEs), Enterprise location, Funding, Networks, Community culture, Government support, Libya.

المقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات المهمة والرئيسية في اقتصادات أغلب الدول النامية والمتقدمة على السواء، وقد أولت الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والعلمية مؤخراً اهتماما متزايداً بهذه المشروعات حيث إنها تمثل جزءاً كبيراً من قطاع الإنتاج والصناعة والخدمات في النشاط الاقتصادي لأي دولة، وتأتي أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه في توفير فرص العمل في مجالات عديدة ولمستويات مختلفة من العمالة، فهي تُسهم في حل مشكلة البطالة، وقد ساعد في نجاحها في هذا الدور سهولة تأسيسها وارتباط إدارتها بمؤسسيها (مالك المشروع هو المدير) وتكيفها مع الظروف والأزمات الاقتصادية، إلا أن الفشل كثيراً ما يطال هذه المشاريع بسبب صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل، أي الحصول على الأموال لتأسيس المشاريع أو تطويرها، هذه الصعوبة تزيد وتنقص حسب المحددات التي تحيط بأصحاب المشاريع في ليبيا، وأحد هذه المحددات هي الشبكات ويقصد بها الروابط المهنية والاجتماعية والأصدقاء التي يكون مالك المشروع جزءاً منها ويستخدمها للوصول إلى التمويل، أيضاً الثقافة السائدة وأثرها في القرارات المتعلقة بالمفاضلة في تكوين هيكل رأس المال (التمويل)، كما أن الدعم الحكومي كمحدد للوصول إلى التمويل الممنوح في شكل تمويل مباشر (قرض، مصانع صغيرة، الآت، سيارات) أثبت فشله نظراً للإخفاقات التي حدثت في تلك التجارب خاصة في ليبيا، والذي تم استبداله في الدراسة الحالية كمحدد يتمثل في (استشارات، إعفاءات، تدريب).

مشكلة الدراسة

إن الوضع الراهن غير المستقر في ليبيا يزيد العبء على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الموارد المالية لمشاريعهم بسبب ضعف قدرة القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الأخرى في توفير السيولة اللازمة للإقراض مما يؤثر على أداء المشاريع ويقود إلى تغيير في نسب تكوين هيكل رأس المال لكثير من المشاريع خاصة حديثة التكوين ويكون التغيير إما بالاعتماد على القطاع غير الرسمي أو إدخال مُلاك جُدد للمشروع بهدف التمويل.

أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا كغيرهم من أصحاب المشاريع حول العالم يواجهون مشكلة الوصول إلى مصادر التمويل فالإجراءات والضوابط الخاصة بالمانحين أو الممولين تكاد تكون متقاربة إلى حد كبير، ولكن الاختلاف يكمُن في تأثير الأفكار والمعتقدات والثقافة والعلاقات والروابط

لأصحاب المشاريع للوصول إلى التمويل في هذه البيئة التي تتميز بسيطرة الحكومة على أغلب مقدرات الدولة.

هذه الدراسة تسلط الضوء على ما بعد التأثير المباشر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ذات العلاقة في وصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل المتاحة في ليبيا والتي تعتبر كمحددات يتوقف عليها مدى وصول أصحاب المشاريع إلى مصادر الأموال وهي الشبكات وثقافة المجتمع والدعم الحكومي (المتغيرات المستقلة) وتحاول قياس تأثير موقع المشروع (متغير محكّم) في اتجاه هذه العلاقة المباشرة سواء كان سلباً أو إيجابا في تسهيل أو تعطيل الوصول إلى مصادر التمويل (المتغير المستقل).

السؤال الرئيسي في هذه الدراسة هل يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الشبكات، الثقافة، الدعم الحكومي) والمتغير التابع وهو الوصول إلى التمويل؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توفير فهم واسع عن محددات الوصول إلى مصادر التمويل المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وأيضاً تبين حجم المساهمة الفعلية للشبكات وثقافة المجتمع والدعم الحكومي في تدليل أو تسهيل كثير من الإجراءات واختصار مزيد من الخطوات الموضوعة للوصول إلى مصادر التمويل وأيضاً قياس تأثير موقع المشروع في العلاقة بين المتغيرات ذات العلاقة بالوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا.

فرضيات الدراسة

1. يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين الشبكات والوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا.
2. يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين ثقافة المجتمع والوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا.
3. يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا.

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عالمياً : يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب اختلاف معايير أساس القياس وبحسب المجال الذي تعمل فيه هذه المشروعات والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، واختلاف الغرض، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أم لأي أغراض أخرى، فكلمة "صغير" وكلمة "متوسط" هي

مفاهيم نسبية قد تختلف من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، وحتى من شخص إلى آخر وأيضاً بالنسبة للزمن وتغير الظروف من وقت لآخر، فعلى سبيل المثال المشاريع الصغيرة في بعض النشاطات الاقتصادية قد لا تكون كذلك في نشاطات اقتصادية أخرى في نفس الدولة أو دولة أخرى، فالمصنع الصغير في صناعة الإسمنت أو الحديد قد يكون اكبر بعدة مرات من المصنع الذي يُعد كبيراً في صناعة النسيج أو المعجنات، إضافة إلى ذلك، فإن المشروعات التي قد تعتبر صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصاديا قد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية، ويتضح هذا الفارق في المفاهيم من قطاع إلى آخر نتيجة لاختلاف طبيعة العملية الإنتاجية ومتطلباتها كالعمالة المستخدمة والتقنية أو حجم رأس المال المطلوب للتأسيس أو الإنتاج، لذا تواجه معظم الدول صعوبة في وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة، التي يختلف تصنيفها باختلاف الدول وقطاعات الأعمال وحجمها وباختلاف المعايير المستخدمة كمعيار: العمالة، رأس المال، القيمة المضافة (السكارنه، 2006).

حسب منظمة العمل الدولية فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت (كنجو، 2007)، بشكل عام يمكن أن نصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بانها مجموعة متنوعة جداً من المشروعات التي تعمل عادة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والتجارة، ووفقا لـ (Lukacs, 2005) يمكن أن تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في شكل فئة مجموعة من الحرفيين، منتجي الأغذية، أو الورش الميكانيكية الصغيرة، مجموعة تعمل في المنشآت السياحية أو شركات برامج الكمبيوتر، وهذه الفئات تحتوي مجموعة واسعة من الخبرات والمهارات، وغالباً ما تصنف الأعمال الصغيرة وفقا لمعايير معينة مثل عدد الموظفين، أو قيمة الأصول، وهو أساس تصنيف يتفاوت داخل المناطق والبلدان في جميع أنحاء العالم حسب حجم الاقتصاد (Lukacs، 2005).

من هنا فإن هناك العديد من المعايير والأسس التي يمكن من خلالها تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى ومن أهم هذه المعايير هي:

– تعتبر لجنة التنمية الأمريكية أن هذه المؤسسات تتميز بأن تغطية رأس المال فيها تتم من خلال شخص واحد أو أشخاص معدودين، وأن الإدارة تكون عادة بواسطة المالك لرأس المال، وأن المجال

الجغرافي لعمل هذه المؤسسات يتم في منطقة محلية واحدة، وبصفة عامة فإن حجم المؤسسة يعتبر صغيرًا بالنسبة للصناعة التي تعمل فيها (العرادى،2012 ؛ بن عمر وباللموشي 2013).

– معيار حجم رأس المال ومعيار المبيعات وحجم الأرباح الصافية المحققة وعدد العمال والقيمة المضافة، أيضاً تعتبر معايير تصلح للتعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تعتمد بعض الدراسات الأخرى على معيار العمالة ومعيار رأس المال فقط إلا أن هناك اختلافا كبيرًا بين الدول في تحديد حجم رأس المال أو عدد العمال بحيث إذا تجاوزت المؤسسة هذا الحجم فإنها تخرج من نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ارميص، 2006)

هناك شبه إجماع من الباحثين على أن معيار عدد العاملين هو أكثر تلك المعايير دقة في تحديد حجم المشروع لكون هذا المعيار لا يتأثر بالتغيرات في المستوى العام للأسعار وبحسب هذا المعيار، "تُعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشروعات الصغيرة، على إنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10– 50 عاملاً، كما يصنف المصرف الدولي المشروعات التي يعمل فيها ما بين 10 – 50 عامل على أنها شركات صغيرة، والشركات التي يعمل فيها أقل من (10) عمال بأنها شركات متناهية الصغر، أما تلك التي يعمل فيها ما بين 50 – 100 عامل فهي شركات متوسطة" (الصوراني، 2005).

هناك من يري بإضافة الخصائص الوظيفية مثل– نوع الإدارة والتخصص وأساليب الإنتاج واتجاهات السوق، إلا أن الكثير من الدراسات العلمية تفضل استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشاة بدلاً من الاعتماد على حجم الأصول والقيمة المضافة، كما أن بعض الدراسات أضافت معيار التكنولوجيا المستخدمة ومعيار حجم المبيعات بالإضافة إلى معيار حجم الاستثمار كأساس لتصنيف المشروعات الصغيرة، أيضاً في الهند يتم وصف المشروعات بالصغيرة في حالة عدم تجاوز عدد العمال فيها عن خمسين عاملاً في حالة استخدام الطاقة، ومائة عامل في حالة عدم استخدام الطاقة، وهناك من يعتمد في تعريفه أسلوب التصنيف الكمي (رأس المال، عدد الموظفين، حجم الأصول) أو الأسلوب النوعي (الجانب الإداري، السلوك، الموقف) لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبعض الباحثين اعتمدوا الطرق النوعية لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك أشاروا إلى أنه في بعض الحالات يتم الجمع بين مزيج من الاثنين معاً المعايير الكمية والنوعية (Ajlouni 2006 ؛ Kulkarnia, & Chirputkar

2014). حسب قانون الشركات لسنة 2006 في بريطانيا تم تعريف أو تحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب رأس المال والمبيعات ومجموع الميزانية العمومية فالشركات التي لديها (50) موظف ومبيعاتها تقل عن (10.3) مليون دولار تعتبر شركات صغيرة، أما الشركات التي توظف (250) موظف وتقل مبيعاتها عن (41) مليون دولار تعتبر شركات متوسطة الحجم (Chen, 2013) أما في الاقتصادات التابعة للتعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (ابيك)، (APEC) Asia–Pacific Economic Cooperation فيعتمد تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على عدد الموظفين وبشكل عام المشاريع التي لديها أقل من 100 موظف، مع حد أقصى 500 موظف تعتبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من أن حوالي (70%) من الشركات توظف أقل من خمسة أشخاص ويتم تشغيلها من قبل أصحاب الأعمال لحسابهم الخاص (المرجع السابق) بينما في اليابان تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة يكون على النحو التالي: المنشآت الصغيرة لديها أقل من (20) موظفاً تعتبر مشاريع متناهية الصغر، أما المتوسطة فلديها أقل من (300) موظف أو رأسمالها أقل من، (300,000،000) ين ياباني أي ما يعادل (3,880,000) دولار، وفي الدول العربية يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، إلا أن الملاحظ أن كل الدول العربية تعتمد على معيار عدد العمال في التعريف، إضافة إلى معايير أخرى حسب كل دولة، فمثلا في مصر عرّف القانون المشروعات الصغيرة بأنها منشأه فردية تمارس نشاط اقتصادي أو إنتاجي برأسمال اكثر من (50) ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنية، أما المنشأة متناهية الصغر فعدد العمال فيها لا يتجاوز (50) عامل (سلمان، 2009).

يظهر جليا أنه لا يمكن إيجاد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أحياناً حتى في الدولة الواحدة ويعود ذلك إلى وجود بعض القيود التي تتحكم في إيجاد او وضع تعريف شامل وموحد لهذه المشروعات ومن أهمها المعيار المستخدم في تحديد حجم المنشاة ومدى مساهمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي للدولة واختلاف درجة النمو الاقتصادي وينعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجي، اختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشروعات، اختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد، تعدد المعايير المستخدمة والتي من أهمها المعايير الكمية والنوعية.

محلياً: وفيما يخص بيئة الدراسة (ليبيا) فإن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسبما ورد في قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل رقم (321) لسنة 2002م هي "مؤسسات أهلية (قطاع خاص) إنتاجيه وخدمية وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة، وتتوفر فيها

المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة ولا يزيد عدد العاملين بها عن (50) عنصر، ولا تزيد قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي عن (5) مليون دينار كحد أقصى" (الورفلي، 2009)، فمن الواضح أن القانون الليبي الصادر قد صاغ تعريف محدد وخاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر حسب قرار صندوق التشغيل ينص على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمتلك الخصائص التالية: (مصرف ليبيا المركزي، 2012)

– المشاريع متناهية الصغر هي مشاريع عدد العاملين بها أقل من عشرة عمال وبرأسمال لا يتجاوز (10,000) دينار ليبي.

– المشاريع الصغيرة هي المشاريع التي قيمة رأسمالها لا تتجاوز 2.5 مليون دينار ليبي، أو تلك التي ليس لديها أكثر من 25 عاملا.

– المشاريع المتوسطة هي المشاريع التي يتراوح رأسمالها ما بين (2.5) مليون دينار ليبي و (5) ملايين دينار ليبي، وبما لا يقل عن (50) عاملاً.

ويستند هذا التعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على حجم الإقراض وعدد العمال، فيبدو وكأنه خاص بالمشاريع المسجلة بالدولة والتي استفادت من القروض المخصصة من الدولة لدعم هذا القطاع من الصناعات، حيث صدر قرار اللجنة الشعبية العامة (رئاسة الوزراء) رقم (109) لسنة 2006 بشأن إنشاء صندوق التشغيل الذي أسندت له مهام تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تُساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل، كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل قرار رقم (50) لسنة 2005 مسيحي بشأن تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يتم الاقتراض لمزاولتها وشملت عدد (97) نشاط إنتاجي وعدد (38) نشاط خدمي وعدد (24) نشاط حرفي بناءً على قرار اللجنة الشعبية العامة رقم20 لسنة 2005 بتقرير بعض الأحكام في شأن الإقراض للأغراض السكنية والعقارية ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والحرفية (المغربي والودان،2009).

الدراسات السابقة

الحصول على التمويل يعتمد على عوامل كثيرة، تتعلق بالمشروع ومراحل تطوره، فحجم وموقع وعمر المشروع اللذان يرتبطان ببعض سوياً ويرتبطان مع عدد من المتغيرات مثل وقت بدء المشروع ومرحلة بداية المشروع وعادة ما تكون المشروعات الجديدة أقل نُضجا من المشروعات القديمة التي تتميز عنها بالاعتماد

أكثر على العلاقات الشخصية للمالك والمكتسبة من خلال التعاملات اليومية والموارد المالية الشخصية لصاحب المشروع التي تراكمت من عمليات المشروع الإنتاجية أو الاستثمارية فاذا كان المشروع ناجح ويتم استثمار العوائد والأرباح في مشاريع جارية أو رأسمالية، يزيد ذلك من مصادر التمويل الشخصية للمالك، ويفضل أصحاب المشاريع الاعتماد على تراكمات الأرباح المدورة التي تحظى بفرص أكبر للاستخدام كتمويل داخلي، وتمشيا مع (Myers, 1984) الذي استنتج من خلال دراسته "أن استخدام الأرباح المحتجزة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بشكل إيجابي مع التقدم في العمر والحجم والربحية للمشروع ".

نظرياً، هناك أسباب وجيهة تشير إلى أسباب عدم وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل المعروضة من قبل جهات التمويل (الممولين)، ومنها التكاليف الثابتة المرتبطة بتقييم القروض والإشراف وجمع البيانات، حيث إنها تعتبر باهظة بالنسبة للمقرضين، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وطلب ضمانات كبيرة نوعا ما، وهذا يعني أن المقرضين يميلون لتوفير كميات أكبر من الائتمان للمشاريع الكبيرة القادرة على توفير الضمانات المطلوبة مقابل القروض اكثر منها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث إن الأولى تتمتع بإمكانات وخيارات الوفاء والسداد نظراً لحجم الاصول والإيرادات السنوية لهذه المشاريع وأيضا من وجهة نظر المقرض فإن التكاليف المترتبة والمرتبطة باحتمال إفلاس المقترض ترتفع تبعا لذلك، مما يقلل الحوافز لإقراض المشروعات الصغيرة الحجم (Musamali & Tarus,2013).

هناك العديد من الدراسات السابقة التي ناقشت أهمية أو تأثير خصائص المشروع (العمر، نوع النشاط، الموقع، الحجم) وغيرها من الخصائص وتأثيرها على توفير التمويل للمشروع وفي بيئات مختلفة من حيث توفر التمويل لدى الممولين (القطاعين العام والخاص) ومن حيث بيئة الأعمال ومن حيث النمو الاقتصادي للدولة وأيضاً في دول متقدمة اقتصادياً وأخرى نامية وكانت النتائج مختلفة ومتفاوتة في درجة تأثيرها نورد بعضها فيما يلي:

دراسة Musamali & Taru0073, 2013: تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير خصائص الشركات وهيكل الملكية ونوع النشاط في الوصول إلى الخدمات المالية، دراسة مسحية ميدانية استهدفت الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدة الدوريت الكينية Eldoret البالغة (515) شركة وكان معدل الاستجابة (39%) وتم التحليل باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، تم جمع البيانات من خلال استبيان منظم بمقياس ليكرث للإجابة على تساؤل هو ما إذا كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى التمويل بسهولة أم لا في الواقع الوصول إلى التمويل يتوافق مع نفوذ الشركات الكبيرة القادرة على تلبية الضمانات،

ما يؤكد وجود خصائص معينة تؤثر في إمكانية الحصول على التمويل، ومن خلال الدراسات التي أُستعرضت فأن حجم الأعمال يؤثر في القدرة على الحصول على التمويل، والسبب المحتمل لذلك هو أن الشركات الكبرى من المرجح أن يكون لديها الضمانات التي تكون بمثابة الأمن في تأمين الموارد المالية، وسبب آخر هو أن الحجم الكبير للشركة يوفر المعلومات المطلوبة للمقرضين ذلك أن الشركة قادرة على تلبية احتياجات المؤسسات الأخرى، وبالتالي هي قادرة على النمو.

أظهرت نتائج الدراسة أن العمر لدية علاقة ارتباط موجبة مع وصول الشركات إلى التمويل حيث إن الشركات التي تكون أقدم (أطول عمراً) يكون لديها مزيد من فرص الحصول على التمويل، وهذه النتائج كانت متوقعة لأن الشركات القديمة لديها رأس المال لإنشاء شبكات الأعمال بالإضافة إلى إمكانية تقييم الجدارة الائتمانية لها من قبل المقرضين، في المقابل الشركات حديثة العمر تفتقر إلى علاقات ضرورية مع مقدمي الخدمات المالية وأيضاً الأداء التاريخي لهذه الشركات قد يكون غير موجود، كما أن النتائج أظهرت لا وجود لعلاقة بين نوع العمل أو النشاط والوصول إلى التمويل.

أوصت الدراسة بدراسة المتغيرات السابقة بحجم عينة أكبر، واستخدام المتغيرات الحالية كمتغير معدل (Moderator) في وجود عوامل أخرى خارجية لقياس حجم التأثير بشكل أدق.

دراسة Sidek, 2015: تقدم هذه الدراسة إطاراً مفاهيمياً للعلاقة بين توجه مبادرة الأعمال وأداء الأعمال التجارية الصغيرة، في محاولة لدراسة أو ربط دور حواجز أو معوقات الحصول على التمويل كوسيط وحجم الشركة كمتغير معدل في العلاقة بين مبادرة الأعمال وأداء الأعمال التجارية الصغيرة، ويقوم النموذج المفاهيمي في تصميمه على البحث في العديد من الدراسات السابقة ويفترض الباحثون أن عقبات الحصول على التمويل تتوسط العلاقة بين توجه مبادرة الأعمال والأداء في الأعمال الصغيرة، كما يفترض أن العلاقة بين اتجاه مبادرة الأعمال وأداء الأعمال الصغيرة يتغير (Moderate) حسب حجم الشركة، يؤكد الباحثون أن هذا النوع من الدراسات بالغ الأهمية للجهات المعنية مثل الحكومة والهيئات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية وصنّاع السياسة وأصحاب المشاريع الصغيرة، ويوصي الباحثون أن هناك العديد من العوامل الخارجية والداخلية الأخرى التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في البحوث المستقبلية مثل المنافسة والشبكات التجارية، وأيضاً توسيع نطاق هذه الدراسة من خلال إجراء دراسة مقارنة بين القطاع والحجم من خلال دورهما كمتغير معدل (Moderator).

دراسة لـ Rungani & Fatoki 2010: تهدف الدراسة إلى التحقيق فيما يلي:

- التأكد ما إذا كان استخدام الأرباح المحتجزة يرتبط سلبا أو إيجابا مع الحجم والعمر والربحية للشركة.
- فحص ما إذا كان استخدام رأس المال الخارجي (الأسهم) يرتبط سلباً أو إيجاباً مع العمر والحجم والربحية للشركة.
- تحديد ما إذا كان استخدام الديون يرتبط سلباً أو إيجابا مع المتغير التابع الحجم والعمر والربحية للشركة.

التمويل وهيكل رأس المال للشركة هما أساس الشركات وهي قضية مهمة فبدون رأسمال لن تكون الشركة قادرة على التشغيل والنمو والتوسع، والنقطة المهمة للشركات هي في اختيار توليفة صحيحة لهيكل رأس المال الذي يضمن الحفاظ على استدامة وزيادة ثروة الملاك، عمليا لوحظ استخدام المديرين الماليين مجموعات مختلفة من الأموال مثل الديون والأسهم لتكوين رأس المال مما طرح السؤال التالي: ما الذي يحفزهم للقيام بذلك؟ وسؤال أخر جوهري هو ما هي محددات هيكل رأس المال للشركات الصغيرة؟

افترضت الدراسة أن عمر وحجم وربحية الشركة محددات لهيكل رأسمالها، كما افترضت أن استخدام الأرباح المحتجزة والأسهم والديون من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة يرتبط سلباً مع تقدم العمر والحجم والربحية، استخدمت الدراسة تصميم البحث الكمي وأيضاً كانت أداة البحث لجمع البيانات هي الاستبيان ويتألف من أسئلة مفتوحة بمقياس ليكرث، أُخذت العينة بشكل عشوائي وبلغت (200) مالك أو مدير شركة، وقد أظهرت النتائج أن عمر المشروع وحجمة والربحية عوامل محددة للتكوين النسبي لهيكل رأس المال حيث إن هناك علاقة إيجابية بين الديون والمتغيرات الثلاث العمر والحجم والربحية للشركات، كذلك الأرباح المحتجزة لها علاقة إيجابية مع المتغيرات الثلاثة، العمر والحجم والربحية، وأيضاً وجود علاقة إيجابية بين استخدام رأس المال الخارجي والتقدم في العمر والحجم، ولكن هناك علاقة سلبية بين رأس المال الخارجي والربحية، وأخيرا أكدت الدراسة أن محددات هيكل رأس المال ليست فقط الحجم والعمر وربحية الشركة ولكن هناك بعض المحددات مثل هيكل الأصول والمخاطر، والضمانات، والثقافة.

دراسة Kira1 & Zhongzhi He, 2012: تهدف الدراسة إلى قياس تأثير خصائص الشركات على الوصول إلى التمويل بالاقتراض بالتطبيق على الشركات الصغيرة والمتوسطة التنزانية من خلال المتغيرات المستقلة وهي (الموقع، الصناعة، الحجم، المعلومات التجارية، العمر، الوضع القانوني)، حيث يتمثل نقص التمويل التحدي الرئيسي الأكبر لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME) من المساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وتوليد الدخل بشكل كامل وقد تم جمع البيانات من

خلال توزيع عدد 200 استبانة للعاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة ويحتاجون إلى تمويل لأعمالهم وكان معدل الرد 81% (163) استبانة. اشتمل التحليل الإحصائي للبيانات على ارتباط بيرسون والانحدار، وتشير النتائج إلى أن هناك ترابط ودلالة إحصائية بين الموقع، والصناعة، وحجم الأعمال والمعلومات التجارية والعمر والوضع القانوني للشركات والوصول إلى التمويل بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في تنزانيا.

دراسة EdVos, 2007: تشير فرضية الفجوة المالية أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعاني من نقص في التمويل بسبب تماثل المعلومات، تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير صفات المالك – المدير للشركة وأيضاً خصائص الشركة في الوصول إلى المصادر الخارجية للتمويل، دراسة وصفية إحصائية مقارنه اعتمدت على بيانات مسحية سابقة للشركات الصغيرة والمتوسطة في أمريكا وبريطانيا وحجم العينة في البلدين 3239 – 15750 على التوالي.

من أجل مقارنة النتائج بين المملكة المتحدة وأمريكا تم تعيين صفوف للشركات الصغيرة والمتوسطة بأمريكا وفقا لنمو مبيعاتها وحجم المبيعات، ثم تشكيل أربع مجموعات من نتائج المبيعات لمقارنة نمو هذه المؤسسات للوصول لمصادر التمويل متعددة وهي (نمو منخفض مبيعات منخفضة– نمو مرتفع ومبيعات منخفضة – مبيعات مرتفعة ونمو منخفض – نمو مرتفع ومبيعات منخفضة)، وتظهر النتائج أن الشركات ذات النمو المرتفع هي أكثر حظا للتقدم بطلب للحصول على قروض، والشركات الحديثة النشاط تعتمد على الأموال الشخصية للمالك والأصدقاء، أصحاب المستوى المتدني من التعليم يميلون إلى المصادر الخارجية للتمويل، الملاك أصحاب الخبرة يتقدمون للحصول على قروض، والحجم لا علاقة له بالتقدم للحصول على القرض.

يتضح من خلال الدراسات السابقة أن لخصائص المشروع تأثير على وصول الشركات إلى مصادر التمويل في عدد من الدول ومن هذه الخصائص مثل الحجم والعمر ونوع النشاط وهيكل التمويل، في الوصول إلى التمويل المصرفي.

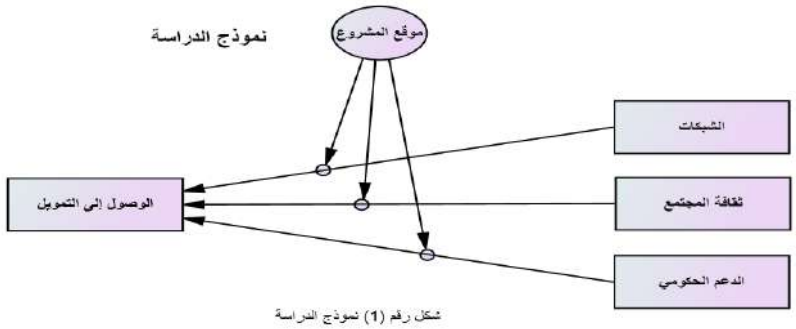

شكل رقم (1) نموذج الدراسة

(EdVos،2007؛ Rungani & Fatoki ،2010؛ Musamali & Tarus،2013)

وحيث إن ليبيا كانت إلى وقت قريب من الاقتصادات الموجهة وأغلب مصادر التمويل تتمثل في القطاع المصرفي الحكومي، وأن مساحتها الجغرافية كبيرة جداً وتنتشر المشروعات الصغيرة في جميع أنحائها، لذلك تعد بيئة مشجعة لدراسة تأثير عمر وحجم وموقع المشروع كعوامل مؤثرة في الوصول إلى التمويل الرسمي وما يميز دراستنا أنها تدرس تأثير موقع المشروع في الوصول إلى مصادر التمويل الرسمي والغير رسمي، أيضاً كما أوصى Ahmad& Atniesha، (2013) بدراسة موقع المشروع كمتغير محكّم حيث لم تتم دراسته من قبل.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في جانبها النظري على الأوراق البحثية في مجلات علمية محكمة للبدء من حصيلة جهود هذه البحوث السابقة، وفي الجانب العملي ثم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات (مصادر أولية) من العينة المختارة عشوائياً والمتمثلة في أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينتي سبها وطرابلس من مجتمع الدراسة وهو جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وفي الجانب التحليلي تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي Spss وبرنامج Amos لقياس العلاقات المباشرة وحزمة الأدوات الإحصائية Stats لقياس التأثير غير المباشر، (Stats) هي عبارة عن مجموعة من الأدوات التي تم تطويرها أو تكييفها لجعل التحليل الإحصائي اكثر سهولة وثم استخدامها في الدراسة الحالية للحصول على قيم Z للمقارنة بين متوسطات المجموعات، Z – Score : هي مقياس عددي لعلاقة القيم بالمتوسط في مجموعة من القيم، حيث إذا كان نتيجة Z هي 0 تكون متطابقة مع متوسط القيم، واذا كانت القيمة إيجابية تكون فوق المتوسط واذا كانت النتيجة سلبية تشير إلى أنها دون المتوسط، وهي قيم تتراوح بين 3–، 3+.

اختبار صحة وموثوقية أداة الدراسة:

تم فحص التوزيع الطبيعي للعينة باستخدام نوعين من الاختبارات الطبيعية وهي رسم بياني مع منحنى طبيعي، وأيضاً اختبار الالتواء والتفلطح (skewness and kurtosis tests)، وقد أظهرت النتائج أن البيانات تبع التوزيع الطبيعي (أنظر ملحق رقم 3)، وقامت الدراسة الحالية بحساب قيم معامل ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات المقياس والاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وقدرة المقياس على قياس ما صُمم لأجله ومدى إمكانية الاعتماد عليه حتى يمكن إجراء التحليل الإحصائي بصورة صحيحة، وأوضحت نتائج التحليل للعينة الاستطلاعية ما يلي:

جدول رقم (1): يبين قيم معامل الفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
محور صعوبات التمويل	**10**	**0.749**	**0.860**
الشبكات	**12**	**0.773**	**0.879**
الدعم الحكومي	**11**	**0.823**	**0.907**
ثقافة المجتمع	**22**	**0.907**	**0.952**
المقياس ككل	**55**	**0.853**	**0.923**

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

هذه الدراسة قاست تأثير المتغير الملطف (موقع المشروع) على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وقد أظهرت اختبارات القياس والتحليل الاتي:

الفرضية (1) افترضت الدراسة أن موقع المشروع يؤثر في العلاقة بين الشبكات والوصول إلى مصادر التمويل، من خلال التحليل اظهر جدول مخرجات نتائج أموس لنموذج الدراسة والجدول الخاص بتحليل هذه النتائج أن هناك فروق إحصائية في إجابات العينة فيما يتعلق بموقع المشروع فقد بلغت قيمة (Z 1.886) وكان هذا الاختلاف أو الفرق لصالح المشاريع التي تقع في مدينة سبها، وكانت قيمة (p) دالة إحصائيا وبلغت 0.025 في مجموعة مشاريع سبها في حين كانت غير دالة في مجموعة مشاريع طرابلس، وبناءً عليه نقبل فرضية أن موقع المشروع يؤثر في العلاقة بين الشبكات والوصول إلى التمويل.

يمكن أن يفسر ذلك بأن التقارب الجغرافي بين المقرضين والعملاء يصنع أو يُمكّن من إنشاء ارتباط وثيق مع المؤسسات للوصول إلى الائتمان، فالمشاريع الواقعة في العاصمة مثلا أوفر حظاً في الوصول إلى

التمويل نظراً لكثرة المؤسسات المالية المقرضة وأيضاً حجم السوق وإمكانية الاستفادة من رجال الأعمال الأخرين فيما يتعلق بالإمدادات والموارد الأخرى من خلال العلاقات التي ينشئونها،(Gilbert ,2008) في دراسة لها أكدت أن موقع الشركة له علاقة واضحة مع إمكانية الوصول للموارد ونتيجة لذلك فإن الشركات التي تقع في المناطق الحضرية تكون لديها إمكانية أكبر للنجاح من الشركات التي تقع في المناطق الريفية.

أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سبها بحكم موقعهم الجغرافي في جنوب ليبيا بعيداً عن العاصمة ربما يفتقدون فرص الوصول إلى الموارد ومؤسسات التمويل، كذلك غياب الاعتماد على شبكة المعلومات أو قنوات التواصل الإلكترونية بين أصحاب المشاريع والمؤسسات المالية الحكومية يعتبر عبْ أكبر في الانتقال لمسافات كبيرة مما يستدعي الحضور الشخصي بحثاً عن فرص التمويل.

جدول رقم (2): يبين تأثير موقع المشروع في العلاقة بين المتغيرات

المتغير التابع	المسار	المتغيرات المستقلة	طرابلس		سبها		
			Estimate	P	Estimate	P	z-Score
التمويل	<--	الشبكات	-0.138	0.127	-0.993	0.025	-1.886*
التمويل	<--	الثقافة	0.053	0.593	0.980	0.007	2.471**
التمويل	<--	الدعم الحكومي	0.330	***	0.167	0.108	-1.161

الفرضية (2) يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين ثقافة المجتمع والوصول إلى التمويل: من خلال جدول مخرجات نتائج تحليل النموذج البنائي ونتائج تحليل أداة stats في الجدول المرفق رقم (1) يتضح أن هناك فروق إحصائية في إجابات العينة بين أصحاب المشاريع الواقعة في سبها عنها في طرابلس وأن الفروق الإحصائية كانت لصالح المشاريع الواقعة في مدينة سبها حيث بلغت قيمة Z (2.471) وكان مستوى الدلالة لهذه المجموعة 0.007 وهي < 0.05، ويتضح أن مستوى التأثير بلغ 0.980 في حين كان 0.220 في ظل قياس الأثر على المستوى الكلي للعينة (تم قياسه في النموذج البنائي للدراسة للمتغيرات المباشرة) وبذلك نقبل بالفرضية القائلة بوجود تأثير لموقع المشروع في العلاقة بين ثقافة المجتمع والوصول إلى مصادر التمويل.

إن القرب من المواد الخام والسوق والمستهلك أسس مهمة لاستمرار أي نشاط، خاصة الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية، وبالنسبة لنتائج الدراسة الحالية فقد أظهرت فروق إحصائية لصالح المشاريع

الواقعة في مدينة سبها وهي في اقصى الجنوب الليبي فقد بلغت قيمة Z (2.471) وهي نتيجة منطقية حيث إن القيم والمحافظة على التقاليد وروح المبادرة والتعاون مع الأخر تكون أكثر في المناطق الريفية منها في المدينة، وحسب نتائج الدراسة الحالية اتضح أن المدن الليبية فرصها متساوية في الوصول لحصتها من القروض والدعم الحكومي فيما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المصادر الرسمية (القروض)، من اتجاه أخر تضيف الرابطة القوية بين أهل الجنوب الليبي (سبها) بفرص أكبر من التمويل غير الرسمي (الأصدقاء والعائلة)،أما إذا تعلق الأمر بنجاح الأعمال فأن (Reddy, 2007) يرى في دراسته عن نيجيريا أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يفضلون نقل أنشطة شركاتهم إلى المناطق الحضرية بالرغم من ارتفاع قيمة الإيجار للهروب من الأثر السلبي للبيئة المحلية في المناطق الريفية.

الفرضية (3) يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى مصادر التمويل: من خلال جدول مخرجات نتائج تحليل النموذج البنائي (ملحق1) ونتائج تحليل أداة stats في الجدول المرفق رقم (1) نلاحظ انخفاض مستوى تأثير متغير الدعم الحكومي في متغير الوصول إلى التمويل من (0.380) إلى (0.167) أثناء قياس تأثير المتغيرات مجتمعة كما يتضح أنه لا توجد فروق إحصائية في إجابات العينة بين أصحاب المشاريع الواقعة في سبها عنها في طرابلس حيث بلغت قيمة Z (1.171)، وكان مستوى الدلالة في المجموعتين 0.108 وهي > 0.05، بينا كانت 0.000 في مجموعة موقع طرابلس، من هنا نرفض الفرضية القائلة بوجود تأثير لموقع المشروع في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى التمويل، ويمكن تفسير ذلك بأن الدعم الحكومي موجه للرياديين أصحاب الأعمال داخل الدولة بغض النظر عن الموقع.

جدول رقم (3): يبين الفرضيات المقبولة والمرفوضة

رقم	نص الفرضيات الفرعية	النتيجة المتوقعة	النتيجة الفعلية
ف 1	يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين الشبكات والوصول إلى التمويل	موجبة	قبول
ف2	يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين ثقافة المجتمع والوصول إلى التمويل	موجبة	قبول
ف3	يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى التمويل	موجبة	رفض

نتائج الدراسة

1. تؤكد الدراسة الحالية على أهمية موقع المشروع في نجاح عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
2. موقع المشروع مهم في وصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل الرسمية مثل القروض والأسهم وأيضاً مصادر التمويل غير الرسمية مثل قروض العائلة والأصدقاء وجمعيات الادخار.
3. يزيد موقع المشروع من فرص أصحاب الأعمال المنطوين أو المنضمين تحت شبكات رجال أعمال أو شبكات اجتماعية أو شبكات الإدارية من فرص الوصول إلى مصادر التمويل.
4. ثقافة المجتمع الليبي والتي يشكل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة جزءاً منها تؤثر في اختيار أو تشكيل هيكل رأس المال لتمويل المشاريع، كما يؤثر موقع المشروع في توجيه هذه الاختيارات من منطقة إلى أخرى.
5. لا يؤثر موقع المشروع في تسريع أو تسهيل وصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل في ليبيا عندما يتعلق الأمر بالدعم الحكومي.

التوصيات والدراسات المستقبلية

1. بعد الاطلاع على حجم الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نوصي بضرورة سعي "البرنامج الوطني لتشجيع المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا"، بالتعاون مع السلطات العليا ذات الاختصاص في الدولة إلى توفير مصدر تمويلي قوي (يكون كشريك)؛ لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على غرار شركة الاستثمارات الخارجية الليبية أو الصندوق الليبي للاستثمار والتنمية خاصة بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بمنع التعامل بالربا في جميع المعاملات التجارية المصرفية وبالتالي ضياع فرصة استفادة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المصارف التجارية حيث إن الأخير يصنف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها زبون غير مضمون حتى في ظل وجود فائدة على القرض سابقاً.
2. توصى الدراسة الحالية بدراسة معوقات الوصول إلى التمويل من وجهة نظر مانحي التمويل مثل العاملين في إدارات المصارف ومؤسسات التمويل وأيضاً الموظفين الحكوميين في إدارة البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، الأمر الذي قد يمكن من جمع معلومات تفصيلية

وإضافية على ما هو مطلوب من أصحاب الأعمال (متلقي التمويل) من سلوكيات للوصول إلى مصادر التمويل الرسمي.

المراجع

الأخضر، بن عمر باللموشي، وعلي، باللموشي (2013). *معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها*، جامعة الوادي. الجزائر.

أرميص، علي سالم (2006). مدى تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وقائع الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

السكارنة، بلال خلف (2007). المشاريع الصغيرة والريادة، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، 2007/ 7، 33-79.

سلمان، ميساء حبيب (2009). *الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات)*. الأكاديمية العربية المفتوحة. رسالة ماجستير. الدنمارك.

العرادي، علي عبدالله (2012). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسات وقوانين، قسم الدراسات والبحوث، البحرين.

كنجو، عبود كنجو (2007). استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية. *وقائع المؤتمر العلمي الخامس– كلية العلوم الإدارية والمالية*، جامعة فيلادلفيا، الاردن.

المغربي، مرعي عبدالله وأبوبكر محمد الودان (2009). معوقات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات وشروط سوق العمل. منظمة العمل الدولية. القاهرة.

نصر الله، عبدالفتاح أحمد، وغازي الصوراني (2005). *المشروعات الصغرى في فلسطين*: واقع ورؤية نقدية. فلسطين.

الورفلي، ثريا حسين (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا– الواقع والطموح. *مؤتمر متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. طرابلس، ليبيا.

المراجع الإنجليزية

Ahmed, N. and Atnesha, R., 2014. Literature review on factors influencing accessing Bank lone: issue of Small and Medium Enterprises (SMEs) in LIBYA. *In: The Fourth*

Annual Conference of Economic Forum of Entrepreneurship & International Business. paris: ECO-ENA: Economics & ECO-Engineering Associate. Inc.

Ajlouni, H. (2006). *The Financing Problems of Small and Medium-Sized Manufacturing Enterprises in Jordan.* Ph.D. thesis., Durham: Durham University.

Alex Reuben Kira and Zhongzhi He (2012). "The Impact of Firm Characteristics in Access of Financing by Small and Medium-sized Enterprises in Tanzania". *International Journal of Business and Management*; 7 (24), 108-119.

Kulkarni, P. and Chirputkar, A.V., 2014. Impact of SME listing on capital structure decisions. *Procedia Economics and Finance*, 11, 431-444.

Lukács, E., 2005. The economic role of SMEs in world economy, especially in Europe. *European Integration Studies,* 4 (1), 3-12.

Martin M. Musamali and Daniel Kipkirong Tarus. (2013)." Does firm profile influence Financial access among small and medium enterprises in Kenya?". Asian Economic and Financial Review. 3 (6), 714- 723 .

Reddy, M. (2007). Small Business in Small Economies: Constraints and Opportunities for Growth". Social and economic studies, 561/2, 304-321.

الملاحق

ملحق رقم (1): النموذج البنائي لقياس تأثير المتغيرات المستقلة الرئيسية على المتغير التابع

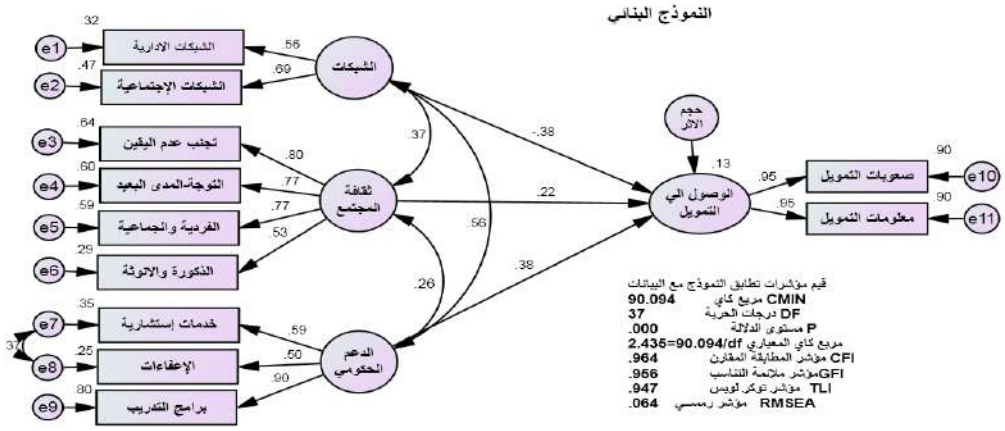

ملحق رقم (2): يبين اختبار التأثير المباشر لفرضيات الدراسة

P – Value	Standard Error	Critical Ratio	S.R.W	Latent DVs Variables	Path	Latent IVs Variables
مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	النسبة الحرجة	التقديرات المعيارية	المتغير التابع الكامن	المسار	**المتغيرات المستقلة الكامنة**
0.003	0.219	-2.928	-0.383	الوصول إلى التمويل	←	**الشبكات**
0.005	0.130	2.789	0.218	الوصول إلى التمويل	←	**ثقافة المجتمع**
***	0.037	3.297	0.379	الوصول إلى التمويل	←	**الدعم الحكومي**

ملحق رقم (3): التوزيع الطبيعي للعينة

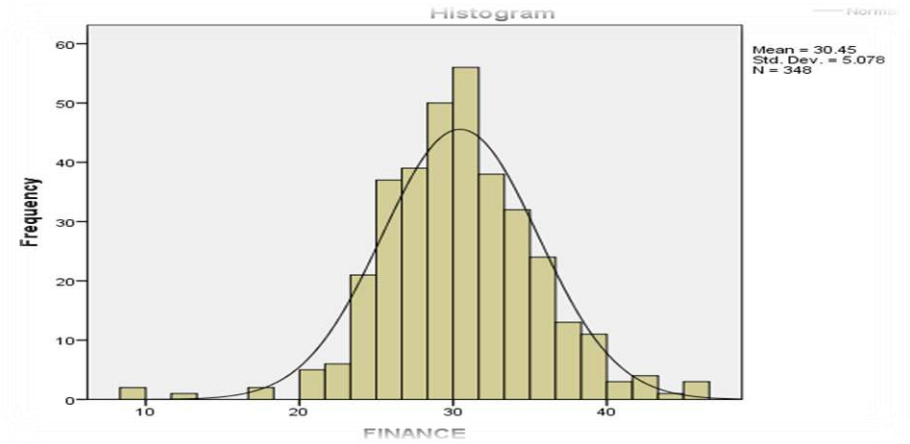

الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين بيئة عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

أ. يونس الطيب أبوشيبة
كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة
younes.economics@gmail.com

د. عبد الفتاح أبوبكر المالطي
كلية الاقتصاد - جامعة الزيتونة
abualftahali@yahoo.com

الملخص

تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع الاقتصاد الليبي بشكل عام والقطاع الحكومي بشكل خاص، لاستكشاف مدى إمكانية القطاع الحكومي في تحسين بيئة عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة، والتعرف على أهم المشاكل التي تعوق إقامة وتحفيز المشروعات الصغرى والمتوسطة، وطرح أسلوب المشاركة بين القطاعين العام والخاص، من خلال الاستفادة من تجارب دول العالم الناجحة في هذا المجال، وذلك لتحسين عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

تشير نتائج الدراسة إلى أن الدولة الليبية خلال السنوات الأخيرة تمر بمجموعة من المشاكل والفساد الإداري والمالي، وخاصة فيما يتعلق بالدين العام، وبند المرتبات في الميزانية. وأن الوضع الحالي للدولة الليبية يحتاج إلى ترتيبات وإمكانيات مالية ضخمة، وقدرات وخبرات إدارية ذات مستوى عال من الكفاءة. وللوصول إلى حلول جذرية، تقترح الدراسة الاستعانة بإمكانيات القطاع الخاص التمويلية والتكنولوجية والإدارية في توفير العديد من المشروعات في ظل رقابة وإشراف وتمويل الدولة وذلك لتحسين بيئة عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة، ومن خلال استعراض التجارب الناجحة.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغرى والمتوسطة، القطاع العام، ليبيا.

Abstract

The study aims to identify the status of the Libyan economy in general and the government sector in particular, to explore the possibility of the government sector to improve the working environment of small and medium enterprises (SMEs). It is also to identify the most important problems that obstruct the establishment and stimulation of SMEs; and to introduce the method of a partnership between the public and private sectors in order to improve the work of SMEs in Libya.

The results of the study indicate that in recent years the Libyan state has experienced a series of administrative and financial problems and corruption, especially with regard to the public debt and the budgetary salary item. The current situation of the Libyan state needs huge financial arrangements and administrative capabilities and expertise with a high level of efficiency. In order to reach radical solutions, the study proposes to use the financial, technological and administrative capabilities of the private sector to provide many enterprises under the state's financing and supervision to improve the working environment of SEMs, and through the review of successful experiences.

Keywords: Small and medium enterprises (SMEs), Public sector, Libya.

المقدمة

لا يمكن الدفع بالمشروعات الصغرى والمتوسطة إلا في ظل وجود بيئة مناسبة، تتمثل في بنية تحتية متطورة، من طرق ومطارات وموانئ ومياه ونظافة عامة ومستشفيات وجامعات حديثة، وجميع هذه الأمور تحتاج إلى إدارة جيدة وتمويل مالي ضخم للإنشاء والصرف على استمراريتها. وأثبتت التجارب العملية أن القطاع العام لم يسهم إسهاماً إيجابياً في عملية التجديد والتطوير والتحديث والابتكار والإبداع، بل أكدت الوقائع العالمية انخفاض أداء القطاع العام في معظم الدول النامية ووصلت إلى تحقيق خسائر كبيرة غطت على رؤوس أموال وحدات الإنتاج الحكومية، والتي كانت سبباً مباشراً في ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، وارتفاع الدين العام. كما أظهرت التحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية أن عملية الإنتاج بأبعادها المختلفة، لم تعد قضية الدولة وحدها، كونها لن تتمكن منفردة من مواجهة تحديات الأسواق الدولية والوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية، فضلاً عن دورها الاقتصادي التنموي، الأمر الذي يتطلب ضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص حتى تتجه الدولة نحو تأمين البيئة الاقتصادية المستقرة.

وعند إلقاء نظرة شاملة للتطورات الاقتصادية خلال الخمس عقود السابقة في ليبيا، وبالرغم من الأموال الطائلة التي أُنفقت من أجل توسيع قاعدة الإنتاج، إلا أن الأداء الاقتصادي للقطاع العام في ليبيا، وخاصة الصناعي، قد وصل إلى درجة متدنية تمثلت في تكرار الخسائر لأغلب فروعه. وقد نتج عن هذا الأداء، أن هذه المشاريع الحكومية أصبحت عالة على الميزانية العامة بدل أن تكون داعمة لها.

وبما أن القطاع العام أثبت فشله على المستوى الدولي والمحلي، وفي المقابل لا يمكن الاعتماد على القطاع الخاص بشكل مطلق، وهذا ما تؤكدهُ بعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، وأن موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص حظي باهتمام كبير من قبل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في مختلف أنحاء العالم. ومن منطلق أن عملية التنمية الاقتصادية تعتمد على حشد إمكانيات المجتمع بالكامل سواءً العام أو الخاص، للمشاركة في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل العديد من المشروعات بمختلف أنواعها، جاءت الفكرة في أن يكون أسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص كوسيلة للنهوض بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في ليبيا. وتأتي أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال حجم الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في الاقتصاد، فالقطاع الخاص يساهم بدور كبير في النشاط الإنتاجي والخدمي ورفع

معدل النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل مما يساهم في تخفيض معدل البطالة والفقر (عبدالحافظ، 2013، صفحة 2).

المشكلة البحثية

بدا واضحاً أن الأداء الاقتصادي للقطاع العام في ليبيا قد وصل إلى درجة متدنية تمثلت في تكرار الخسائر لأغلب فروعه، بالرغم من ذلك الإنفاق الهائل والذي قدر بأكثر من 100 مليار دولار على مشاريع وبرامج تنموية في الفترة من 1972 وحتى 1996، إلا أن العائد من هذه الاستثمارات لصالح الخزانة العامة لا يكاد يذكر. وقد نتج عن هذا الأداء المتواضع حاجة أغلب المنشآت والمؤسسات لإعانة الميزانية العامة سواء لسد خسائرها أو تمويل كلفها التشغيلية أو نفقاتها الاستثمارية (مرزا، 2012، صفحة 219). وتأتي أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال حجم الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث إن وظائف الدولة اتسمت بالتضخم والتوسع ما يؤدي إلى العجز عن الوفاء بكل المتطلبات، ولأجل تحقيق وظائف الدولة ومشروعاتها بكفاءة وفاعلية كان لزاماً عليها أن تتجه لتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في القيام بأعباء التنمية، فالقطاع الخاص يساهم بدور كبير في النشاط الإنتاجي والخدمي ورفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل مما يساهم في تخفيض معدل البطالة والفقر. مما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيس للدراسة كالتالي:

" **كيف يمكن تحسين بيئة عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ظل الظروف التي تمر بها الدولة الليبية؟**"

وهناك عدة تساؤلات تتفرع من التساؤل الرئيس للدراسة وهي:

- هل الوضع الحالي للدولة الليبية يساعد على نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
- هل تجربة القطاع العام كانت ناجحة في ليبيا؟
- هل من صالح الدولة الليبية في الوقت الراهن تخصيص أموالها في بناء المشاريع العامة؟
- هل يمكن أن تعتمد الدولة الليبية على أسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين وبناء المشاريع العامة؟

فرضية البحث

يقوم البحث على اختبار الفرضية التالية:

"**يعتبر أسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص داعماً للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا**"

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. توضيح مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
2. الاستفادة من تجارب الدول العربية والغير عربية الناجحة في هذا المجال.
3. تشخيص واقع القطاع العام للدولة الليبية.
4. اقتراح الترتيبات والإجراءات اللازمة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع البحث حيث يقدم البحث إطاراً منهجياً لمفهوم الشراكة ومدى أهميتها ومتطلباتها والصعوبات التي تواجهها وكيفية التغلب عليها، كرؤية مقترحة تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، وهو يمثل دراسة ميدانية مستمدة من الواقع الحالي في ليبيا، كما يساهم البحث في فتح آفاق جديدة تساعد المعنيين بالتخطيط التنموي في رسم سياسات ترتبط بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز مختلف البرامج الإنمائية.

منهج البحث

سيتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحليل التجارب الدولية للدول ذات الخبرة في هذا المجال.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفيما يلي عرض موجز لبعض الدراسات السابقة:

تأتي **دراسة (المحتسب و أبوعيد، 2008)** كمحاولة في موضوع الشراكة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. موجة الشراكة كأسلوب لإدارة المشاريع وتحقيق التنمية ستطغى على أسلوب التخاصية الذي ساد في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وعلى غيره من المناهج والطرق.
2. وعلى المستوى المحلي، بدأ الاهتمام في الأردن بمسألة تبني منهج الشراكة كبديل عن برنامج التخاصية الذي طبقته الحكومة الأردنية، كما يجري الحديث الآن عن توسيع مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ليأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية، وبالتالي التحول من المنهج النمطي للشراكة إلى الشراكة الاجتماعية بين القطاعين (PPSP) .Public Private Social Partnership

أشارت **دراسة (محمد، 2013)** إلى أن هناك توجهاً عاماً في دول العالم نحو الاستعانة بإمكانيات القطاع الخاص التمويلية والتكنولوجية والإدارية في توفير العديد من المشروعات في ظل رقابة وإشراف وتمويل الدولة، إذ يسمح بتطبيق نماذج الشراكة المختلفة بأن توفر الدولة المشروعات العامة مع توزيع الأعباء المالية على فترات زمنية معينة تحددها مدة التعاقد مع القطاع الخاص وهو ما يترتب عليه تخفيف العبء على الموازنة العامة من خلال تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في مجالات البنية الأساسية بصورة خاصة.

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

مفهوم الشراكة

يعتبر مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم ذات المدلول المتعدد، وإن كان يعد ترجمة للمصطلح الإنجليزي: (Public – Private Partnership)، أو اختصار (PPP) أو (3P).

الشراكة بشكل عام هي التعاون بين الأفراد والمجتمع والمؤسسات في تحقيق الأهداف.

وبوجه عام لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن جملة التعريفات التي عُرفت بها الشراكة ما يلي:

* عرفها قاموس (**New Webster**): بأنها رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، او أية مشاريع أخرى بموجب عقد قانوني ملزم (الرشيد، 2007، صفحة 3).

* ووفقاً للبنك الدولي (**World Bank, 2009**): فإن الشراكة بين القطاعين بمفهومها الواسع هي كل العلاقات التعاقدية بين هيئات عمومية وخاصة تهدف للتحسين أو الرفع من خدمة الهياكل التحتية.

* عرفتها اللجنة البريطانية للشراكة بين القطاعين: **(The British Commission on Public and Private Sector Partnerships)**: علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناءً على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد (الرشيد، 2007، صفحة 3).

* ويعرف المجلس القومي للشراكة بين القطاعين العام والخاص **(National Council For PPP "NCPPP")**، بأنها: ترتيب تصاعدي بين جهة حكومية وكيان خاص، ومن خلال هذا الترتيب يتم المشاركة بالأصول والخبرات لكل قطاع لتحقيق خدمة أو تسهل للاستخدام العام، بالإضافة إلى المشاركة في الموارد وتقاسم المخاطر والعوائد المتأتية من هذه العملية (NCPPP).

* عرفها **(Kolzow & David, 1994)** بأنها: التزام مشترك لمتابعة أهداف اقتصادية مشتركة، يتم تحديدها مشاركة عن طريق قيادات القطاعين.

* يعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي **(World Economic Forum)**: بأنها اتفاق طوعي بين فاعلين من قطاعات مختلفة يتفقا على العمل سوياً للوصول إلى هدف مشترك أو تحقيق حاجة محددة تتضمن المشاركة في المخاطر والمسؤوليات والوسائل والكفاءات (Forum, 2005).

* وعلى العموم فإن جوهر مفهوم الشراكة هو أن يتضمن على الأقل السمات التالية: وجود شركاء من القطاع العام والخاص، والاتفاق على الأهداف والاستراتيجيات، ووجود المنافع المتبادلة، والالتزام الرئيس بالموارد وتنوع الأنشطة، والمسؤولية المشتركة، والمسائلة (Xie & Stough, 2002).

نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعتمد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على العقد، ويتحمل القطاع الخاص مسؤولية تصميم المنشأة وإدارتها. يدير الشريك الخاص تمويل المشروع، وأحياناً قد تساهم الحكومة، ووفق هذا التصنيف يدخل نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) ضمن الشراكات التعاونية بينما تأخذ الشراكات التعاقدية أشكال عديدة مثل التأجير، الإدارة، الخدمة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الاستراتيجي والامتياز ويدخل ضمن الامتياز أشكال عديدة أبرزها نظام (البناء. التشغيل. نقل الملكية (BOT))، وله تفرعات عديدة كما في الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1) بيان المشتقات المختلفة لمشروعات BOT

اختصارات	التعريف باللغة الإنجليزية	التعريف باللغة العربية
BOT	Build, Operate Transfer	بناء – تشغيل – نقل ملكية
BOO	Build, Own and Operate	بناء – تملك – تشغيل
BOR	Build, Operate and Renewal of concession	بناء – تشغيل تجديد امتياز
BOOT	Build, Own Operate and Transfer	بناء – تملك – تشغيل – تحويل الملكية
BLT	Build, Lease and Transfer	بناء – تأجير – تحويل ملكية
BRT	Build, Rent and Transfer	بناء – إيجار – تحويل ملكية
BTO	Build, Transfer and Operate	بناء – تحويل ملكية – تشغيل
DBFO	Design, Build Finance and Operate	تصميم – بناء – تمويل – تشغيل
DCMF	Design, Construct, Manage and Finance	تصميم – إنشاء – إدارة – تمويل
MOOT	Modernize, Own Operate and Transfer	تحديث – تملك – تشغيل – نقل ملكية
ROO	Rehabilitate, Own and Operate	تجديد – تملك – تشغيل
ROT	Rehabilitate, Own and Operate	تجديد – تملك – نقل ملكية

المصدر: (محمود عبد الحافظ محمد، 2013، 9)

المبحث الثاني: بعض التجارب الدولية في مجال الشراكة (PPP)

تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لمجموعة من دول العالم:

أوضحت التجارب العالمية الناجحة في الشراكة ومنها انجلترا وفرنسا وأمريكا اللاتينية وكندا واستراليا أهمية إدخال القطاع الخاص للمساهمة في دفع عجلة التنمية. وكانت انجلترا وفرنسا نموذجين رائدين في هذا المجال (PPP)، وخاصة في قطاع التعليم والصحة، بينما نتطلع للنموذج الأسترالي والكندي وأمريكا اللاتينية في قطاع الطرق، والنماذج العالمية الناجحة في مشروعات الصرف الصحي. والجدول رقم (2) يوضح بعض التجارب الدولية في مجال الشراكة (PPP).

جدول رقم (2) بعض التجارب الدولية في مجال الشراكة (PPP)

الدولة	تجربة الشراكة (PPP) بالنسبة للدولة
أوروبا إنجلترا فرنسا	تعتبر الرائدة في هذا النوع من العقود، خاصة المملكة المتحدة، حيث أنجزت عدة عقود في قطاعات مختلفة مثل السكن وقطاع النقل (المطارات، الطرقات، القطارات، الخفيفة)، الرياضة والترفيه، المياه، تسيير النفايات والمياه القذرة، الاتصالات، والطاقة.. حيث تمّ من سنة 1987 إلى 2007 إبرام حوالي 9000 عقد جعلت أوروبا تمتلك تجربة كبيرة في مجال الخدمة العمومية بقطاعات عدة، كما أكسبت المجموعات المحلية والإقليمية تجربة معتبرة في هذا المجال. تمّ منذ سنة 1990 إلى 2009 إبرام أكثر من 900 عقد شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بقيمة تقدر بـ 10 مليارات دولار. 700 عقد من هذه العقود هي في حيز التنفيذ إلى 2011 بعد صدور قانون 2004 الخاص بهذه العقود، فقد تم إبرام 140 عقداً من سنة 2005 إلى 2011 بقيمة تتراوح بين 9 و10 مليارات يورو، في قطاعات الإنارة العمومية (30%) من مجموع العقود والمستشفيات (15%) والاتصالات (10%).
الولايات المتحدة الأمريكية	تجربة المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص تتميز عن أوروبا سواءً من ناحية الحجم أو النوع، فعددها حتى 2005 قليل جداً، شهدت فيما بعد هذا التاريخ تطوراً كبيراً بالنظر للمنجزات (180 مليار دولار في عامي 2010/2009)، أما من ناحية القطاعات فقد عرفت البداية في مجال إدارة السجون ثم توسعت في التسعينيات من القرن العشرين لمشروعات إنجاز الطرقات والطاقة والأمن العمومي والتكنولوجيا الحديثة.
كندا	بدأت تجربتها في سنة 1980 وارتفعت وتيرتها منذ 1990، إلا أن اللجوء إليها كان قليلاً بالنظر إلى عدد العقود التي أبرمت إلى سنة 2008، وقد شملت بناء المستشفيات والمدارس والطرق والسيارات والقطارات.
ولاية فيكتوريا (أستراليا)	تعرف ولاية فيكتوريا الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها تتعلق بتوفير البنية التحتية وأي خدمة مساعدة ذات صلة تنطوي على استثمارات أو تمويل خاص، بقيمة حالية المدفوعات مقابل الخدمة التي تقدمها الحكومة (و / أو المستهلكون) بأكثر من 10 ملايين دولار أسترالي خلال فترة الشراكة التي لا تتعلق بالمشتريات العامة للخدمات.

المصدر: (محمود عبد الحافظ محمد، 24-25).
- OECD (2012): Principles for Public Governance of Public-Private Partnerships.

والجدول رقم (3) والشكل رقم (1) يوضحان عدد مشاريع الشراكة (PPP) الممولة خلال الفترة (1985-2009)، والذي جاء من خلال الدراسة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE, 2012[12])، بواسطة (David Hall)، حيث يشير إلى أن العدد الإجمالي للمشاريع قد بلغ (1747) مشروعاً تحت نظام الشراكة (PPP)، كما بلغ إجمالي القيمة المالية لجميع المشاريع خلال الفترة (1985-2009) حوالي (644.8) مليار دولار أمريكي.

شكل (1) عدد مشاريع (PPP) الممولة خلال (1985-2009) لبعض مناطق العالم

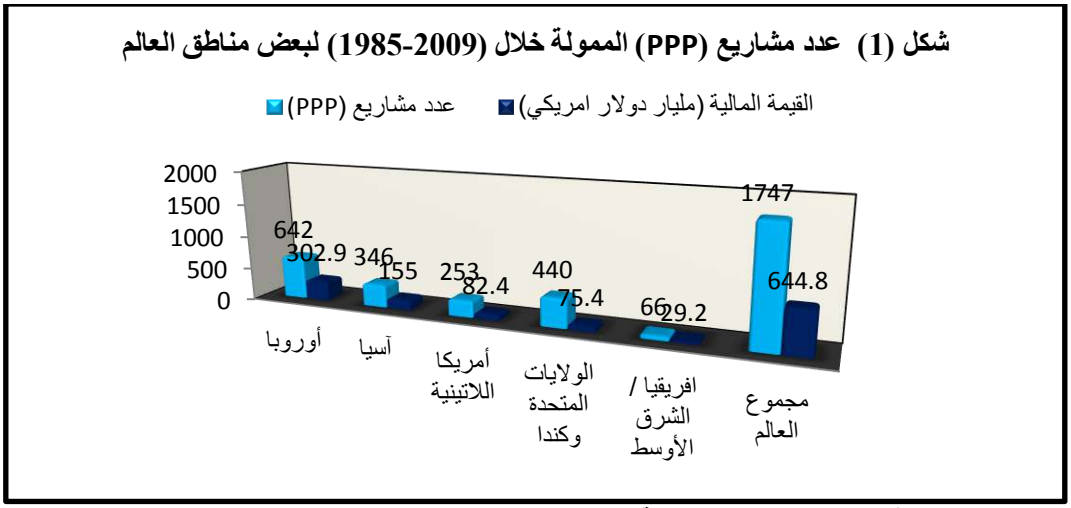

المصدر: عمل الباحثين من خلال بيانات الجدول رقم (3)

جدول رقم (3) بيان عدد مشاريع الشراكة (PPP) الممولة خلال (1985-2009) لبعض مناطق العام

القطاعات	عدد مشاريع (PPP)	القيمة المالية (مليار دولار أمريكي)
الطرق	567	306.7
السكك الحديدية	153	138.2
المياه	564	105.3
المدارس والمستشفيات	463	64.6
مجموع العالم	1747	644.8

Source: (OECD, 2012; David Hall, 2015, 10

أما عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم تمويلها خلال الفترة من (1985–2009) حسب القطاعات، فقد احتل قطاع الطرق المرتبة الأولى بعدد (567) مشروعاً بقيمة مالية (306.7) مليار دولار، وأدنى قيمة كانت من نصيب المدارس والمستشفيات بعدد (463) مشروعاً بقيمة مالية (64.6) مليار دولار، بينما حققت السكك الحديدية خلال الفترة (153) مشروعاً، بقيمة إجمالية مقدارها (138.7) مليار دولار أمريكي، بينما حققت المياه خلال الفترة (564) مشروعاً، بقيمة إجمالية مقدارها (105.3) مليار دولار أمريكي وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4) والشكل البياني رقم (2) (بلال و زواتنية، 2017، صفحة 8).

جدول رقم (4): عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص العالمية حسب القطاع والمنطقة 1985-2009

		الطرق		السكك الحديدية		المياه		البنايات		الإجمالي	
		عدد المشاريع	التكلفة م. دولار	عدد المشاريع	التكلفة م. دولار	عدد المشاريع	التكلفة م. دولار	عدد المشاريع	التكلفة م. دولار	عدد المشاريع	التكلفة م. دولار
الولايات المتحدة الامريكية	إجمالي المخطط والممول منذ عام 1985	77	61844	41	58334	187	20001	164	10986	469	151926
	الممول خلال 2009/10	35	16913	27	10950	136	15024	158	9421	356	52308
كندا	إجمالي المخطط والممول منذ عام 1985	31	18103	7	9780	29	3029	91	12529	158	43531
	الممول خلال 2009/10	20	11058	1	2000	14	457	49	9572	84	23114
امريكا اللاتينية	إجمالي المخطط والممول منذ عام 1985	272	101236	69	51184	153	17163	19	1729	513	171222
	الممول خلال 2009/10	140	61652	26	10355	79	9865	8	521	253	82393
أوروبا	إجمالي المخطط والممول منذ عام 1985	339	320375	102	157293	218	34178	306	90369	965	602215
	الممول خلال 2009/10	193	156692	55	84579	171	24657	223	66975	642	302903
افريقيا الشرق الأوسط	إجمالي المخطط والممول منذ عام 1985	21	10886	16	12479	101	28166	10	1186	148	52717
	الممول خلال 2009/10	13	5691	4	4668	45	12835	4	957	66	29151
آسيا والشرق الأقصى	إجمالي المخطط والممول منذ عام 1985	295	92662	93	101826	180	50745	37	11358	605	256591
	الممول خلال 2009/10	166	54640	40	55676	119	37452	21	7201	346	154969
العالم	إجمالي المخطط والممول منذ عام 1985	1023	605106	328	390896	868	153282	627	128157	2858	1278202
	الممول خلال 2009/10	567	306673	153	138228	564	105290	463	94647	1747	644838

Source: (Public Works Financing, 2009).
www.PWFinance.net
Citing the source ☹OECD, 2012).

شكل رقم (2) عدد مشاريع الشراكة (PPP) خلال (1985-2009) حسب كل قطاع

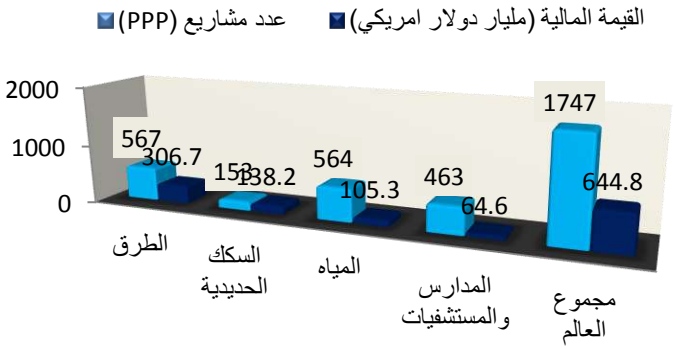

المصدر: عمل الباحثين من خلال بيانات الجدول رقم (4).

أهم الممارسات والتجارب الدولية في مجال الشراكة (PPP)

تجارب في الشراكة بين القطاعين العام والخاص انتشرت في العالم سواءً في الدول المتقدمة أو الدول النامية وقد أثبت نجاحها في عدة مجالات (التعليم والطرق والمطارات والكهرباء والمياه والزراعة والاتصالات ..إلخ). لذا لابد من استعراض بعض التجارب الناجحة.

تجارب الشراكة الدولية في مجال التعليم العالي

تتصف متطلبات مؤسسات التعليم العالي وبالذات الجامعات بحاجتها المستمرة والمتزايدة للموارد المالية من أجل تطوير وتحديث برامجها التعليمية والبحثية، ومن هنا تأتي أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج.

والتعاون المشترك بين الجامعة وقطاعات الإنتاج والخدمات يقدم الفوائد التالية:

1. بالنسبة للجامعات: يجعلها على تواصل حقيقي مع التنمية الحقيقية في المجتمع، وذلك للبحث عن حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع، كما يساهم في حل مشكلة تمويل الجامعات ويزيد من كفاءة الجامعة، ويقوم بإبراز العلماء والمبدعين.

2. بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية: يتيح الفرصة لها لمتابعة البحوث الأساسية والتطبيقية الحديثة والحصول على المعرفة العلمية والتقنية المستقبلية، والحصول على العقول والعلماء الذين هم قادة الصناعة في المستقبل، وبالتالي زيادة في الأرباح والمردود المالي (معايه، 2008، صفحة 161).

- **التجربة الأمريكية**

بدأت فكرة حاضنات الأعمال الإبداعية في الولايات الأمريكية عام 1959، ثم انتقلت إلى الاتحاد الأوروبي ثم إلى دول جنوب شرق لآسيا، ويعتبر نموذج الحاضن التكنولوجي في جامعة أوستن الأمريكية من أشهر نماذج الجامعات الاستثمارية في العالم، والتي تهدف إلى تحقيق عملية الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي، وهو مشروع تعاوني بين الجامعة والحكومة المحلية في مدينة أوستن، وبمشاركة غرفة التجارة والقطاع الخاص (معايه، 2008، صفحة 166).

تطور عدد الحاضنات الأمريكية بشكل كبير جداً بحيث كان عددها 12 في سنة 1980 وأصبح حوالي 900 في سنة 2000. خلقت حوالي نصف مليون وظيفة. تتواجد حوالي (45%) منها في المدن قرب الجامعات، وحوالي (36%) في المناطق الريفية لتطوير بعض المنتجات الزراعية، وأن (75%) منها أسست

لغرض غير ربحي (بوزيان و زياني، 2006، صفحة 533) كما تحتضن مدينة ويكنسن أكثر من 40 حاضنة أعمال صغيرة لغاية عام 2000 منتشرة في كافة أنحاء المدينة. وتقسم غرفة تجارة مدينة ويكنسن هذه الحاضنات إلى أربعة أنواع حسب الوظيفة التي تؤديها (معايه، 2008، الصفحات 166-167):

1. حاضنات حكومية لا ربحية تمولها الحكومات والجامعات.
2. حاضنات خاصة تمولها جماعات استثمارية يكون هدفها تحقيق الربح والاستثمار.
3. حاضنات أكاديمية تمولها الجامعات ولها نفس خصائص النوع الأول ولكن يضاف إليها رغبة الجامعة في تطوير الكليات من وراء العائد الاقتصادي للأبحاث التي تقوم بها.
4. حاضنات مشتركة بين القطاع العام والخاص تمثل جهود مشتركة بين الحكومة والوكالات والمؤسسات الخاصة غير الربحية.

تجارب الشراكة الدولية في مجال البنية التحتية

هناك تجارب كثيرة للشراكة في مجال البنية التحتية على المستوى العالم، ولقد تم اختيار التجربة المغربي لتوضيح أهم ما يميز هذه التجربة للاستفادة منها في الحالة الليبية.

- **التجربة المغربية**

للمغرب تقليد قديم بخصوص مشاريع الامتياز ولديها تاريخ عريق في موضوع الشراكة في البنية التحتية. وطبيعة التعاقد بين الدولة والقطاع الخاص كانت في إدارة الخدمات العامة في مجالات مثل النقل الحضري وإمدادات المياه والكهرباء والصرف الصحي وجمع النفايات وغيرها من المشاريع الناجحة بأسلوب (PPP). وخلال عام 1990 تم إبرام أول مشروع محطة توليد للكهرباء في شمال أفريقيا بنظام الشراكة (BOT) لمحطة الجرف الأصفر (OCDE, 2012, p. 34).، تنتج شركة الجرف الأصفر للطاقة (جليك)، التابعة لشركة "طاقة"، 2056 ميجاواط وتوفر نحو 50% من احتياجات الكهرباء في المغرب. وفي يونيو 2014، أكملت "طاقة" مشروع توسعة محطة الجرف الأصفر الذي ساهم بزيادة الطاقة الإنتاجية للمحطة من 1356 إلى 2056 ميجاواط. وكان مشروع توسعة الجرف الأصفر قد انطلق في العام 2009 بتوقيع اتفاقية أبرمت بين شركة "طاقة" والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في المغرب. (Our Regions, Morocco, Overview, 2019).

والنظرة على المرفق العمومي المحلي المغربي، يتبين أن جزءا منه يخضع للتدبير المفوض خاصة من طرف شركات متعددة الجنسية. ففي سنة 2013 قامت شركات التدبير المفوض لقطاعات توزيع الماء والكهرباء والنقل الحضري عبر الحافلات وجمع النفايات بتغطية أكثر من (5.13) مليون من ساكنة المغرب. كما حققت هذه الشراكات رقم معاملات يقدر ب (15) مليار درهم، كما قامت باستثمارات تراكمية إجمالية بقيمة (42) مليار درهم تقريبا. وبلغ عدد العاملين بهذه الشراكة 35000 أجير. وحسب نفس الدراسة بلغ عدد عقود الامتياز أو التدبير المفوض سنة 2012 واحداً وثمانون (81) عقداً، (4 عقود) بقطاع الماء والكهرباء والصرف الصحي و(16 عقداً) بقطاع النقل الحضري وواحد و(60 عقداً) بقطاع النظافة، كما في الجدول رقم (5) والشكل رقم (3)، وبلغ عدد العاملين بالشركات التي تمت دراستها 526874 عاملاً، منهم (47.5%) بقطاع النظافة و(27%) بقطاع توزيع الماء والكهرباء و(25.4%) بقطاع النقل (بلال و زواتنية، 2017، صفحة 8).

جدول رقم (5) بيان عدد عقود الشراكة (PPP) وعدد العاملين خلال (2012) لدولة المغرب

المرافق	عدد عقود (PPP)	عدد العاملين
الماء والكهرباء	4	7270
النقل الحضري	16	6847
جمع النفايات – النظافة	61	12757
المجموع	81	

Source: http://www.annd.org/arabic/index.php

شكل رقم (3) عدد عقود الشراكة (PPP) وعدد العاملين بالمغرب خلال 2012

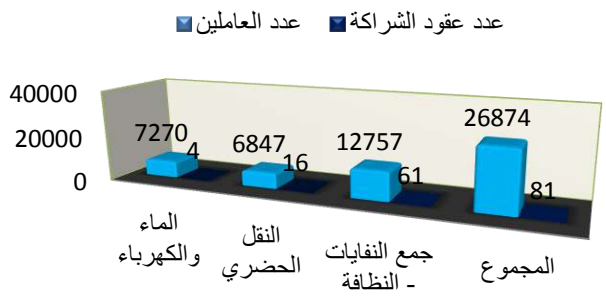

المصدر: عمل الباحثين من خلال بيانات الجدول رقم (5).

المبحث الثالث: واقع القطاع العام في ليبيا

المشاكل ومؤشرات الفساد في القطاع العام الليبي

خُصص هذا الجانب من البحث لتوضيح الوضع الحالي للدولة الليبية من خلال عرض بعض المشاكل ومؤشرات الفساد الناتجة عن القطاع العام وعدم قدرته على إدارة الدولة، وما تسببه هذا القطاع من أهدار للمال العام وعرقلة الدولة، وبالتالي يستحيل الاعتماد عليه في تحسين بيئة عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة خلال الفترة القادمة، ويمكن أن نعرض بعض المؤشرات التي توضح لنا واقع الاقتصاد الليبي الحالي:

عجز الموازنة العامة في ليبيا

بلغ إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة 2013 – 2018 حوالي (242.806) مليار دينار، واحتلت سنة 2014 أعلى قيمة حوالي (62.211) مليار دولار، مسجلة أعلى قيمة للعجز خلال نفس الفترة بمقدار (22.271) مليار دينار ليبي، كما في الجدول رقم (6)، والشكل رقم (4).

الجدول رقم (6) الموازنة العامة للدولة الليبية خلال الفترة (2013–2018) مليون دينار

السنة	الإيرادات	النفقات	العجز
2013	54,763.9	62,210.5	-7,446.60
2014	21,543.3	43,814.2	-22,270.90
2015	16,843.4	36,014.9	-19,171.50
2016	8,595.2	28,787.9	-20,192.70
2017	22,337.6	32,692	-10,354.40
2018	35,911.2	39,286.4	-33,75.20
الإجمالي	159,994.6	242,805.9	-82,811.30

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، مجموعة أعداد.

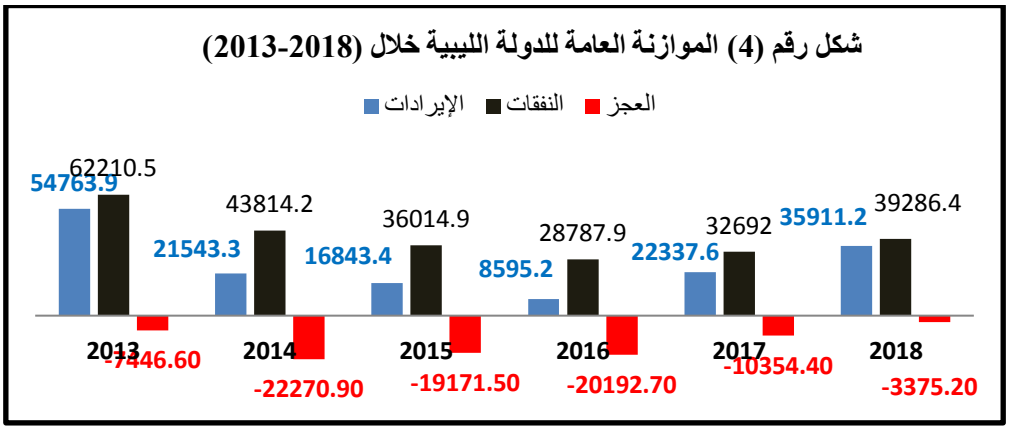

المصدر: عمل الباحثين من خلال بيانات الجدول رقم (6).

الدين العام في ليبيا:

منذ منتصف العام 2013 حتى تاريخ 2017/12/31 بنحو 58 مليار دينار، دون أن يشمل ديون الحكومة المؤقتة بمدينة البيضاء، (المحاسبة، 2017) والجدول رقم (7) والشكل رقم (5) يبينان العجز المسجل خلال الأعوام (2013–2017).

الجدول رقم (7) الدين العام للدولة الليبية خلال الفترة (2013–2017) مليون دينار

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	الإجمالي
الدين العام	---	12,711	19,172	6,056	10,992	57,931

المصدر: ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي 2017، صـ 14

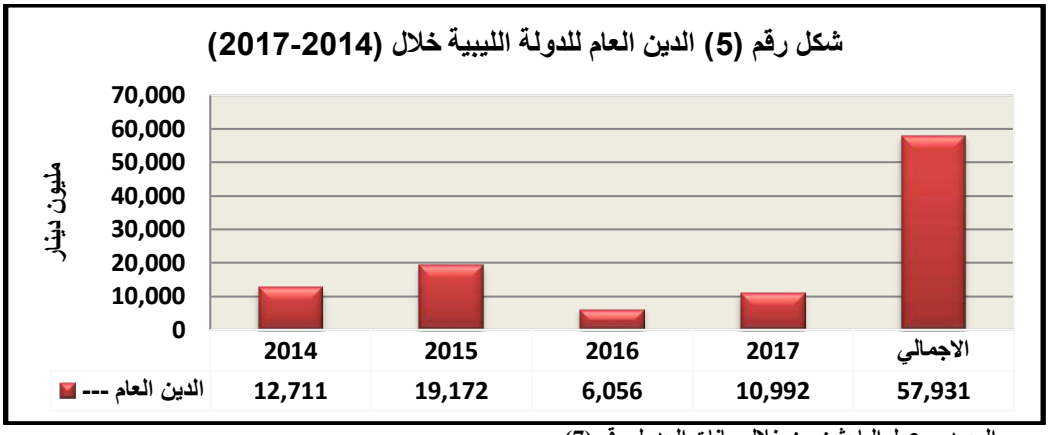

المصدر: عمل الباحثين من خلال بيانات الجدول رقم (7)

التوظيف ومرتبات القطاع العام في ليبيا:

ويبلغ عدد الموظفين في الدولة الليبية قرابة 1.8 مليون موظف خلال عام 2018، وحجم المخصصات المالية لدفع رواتب القطاع الحكومي بموجب الموازنة تجاوز 23.5 مليار دينار، ونسبة بند المرتبات إلى إجمالي الميزانية بلغت في المتوسط (59.21%). والجدول رقم (8) والشكل رقم (6) يوضحان ذلك.

الجدول رقم (8) نسبة بند المرتبات إلى إجمالي الميزانية الفترة (2014–2018) **مليون دينار**

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	الإجمالي
الميزانية	43,814.2	36,014.9	28,787.9	32,692	39,286.4	180,595.4
المرتبات	23,632.2	20,307.2	19,093.1	20,293.3	23,606.6	106,932.4
النسبة %	53.94	56.39	66.32	62.07	60.09	% 59.21

المصدر: عمل الباحثان، بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية الربع الأول 2019، جدول رقم 29.

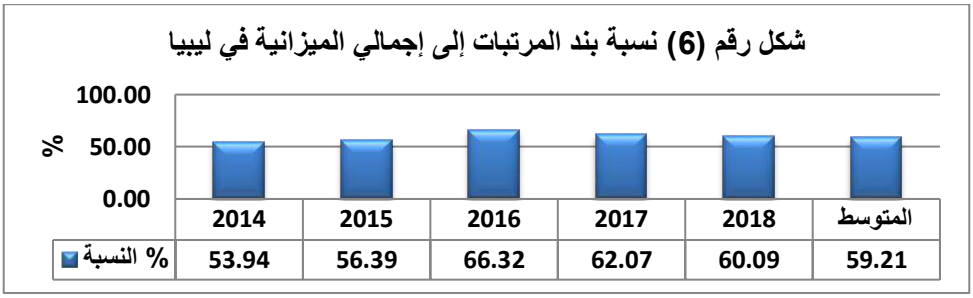

المصدر: عمل الباحثين من خلال بيانات الجدول رقم (8)

المبحث الرابع: المشروعات الصغرى والمتوسطة وعقود B.O.T في ليبيا.

المشروعات الصغرى والمتوسطة

تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة من أهم أدوات التنمية المستدامة، والتي يهتم بها المسؤولين عند التخطيط بكافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي من أهم الدعائم في عملية تحقيق أهداف الدول، والدليل على أهميتها إنها تمثل على مستوى العالم نحو 90-95% من عدد المشروعات، وتوفر ما بين 35-88% من إجمالي الوظائف، وتساهم ما بين 30.3-65.7% من الناتج المحلي الإجمالي كما في الجدول رقم (9) (الورفلي ث.، 2006، صفحة 87). ولا يمكن أن تحقق المشروعات الصغرى والمتوسطة نجاحاً إلا في ظل وجود بنية تحتية متطورة، تتمتع بطرق حديثة ومطارات متطورة واتصالات جيدة وموانئ عملاقة ووفرة في الكهرباء والماء، وجميع العوامل المساعدة على إقامة المشاريع، وبشكل يضمن لها الاستمرارية.

الجدول رقم (9) المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا وأمريكا

البلد	نسبة التشغيل في المؤسسات الصغرى والمتوسطة %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
الولايات المتحدة	53.7	48
ألمانيا	65.7	34.9
كندا	66	57.2
الدانمرك	77.8	65.7
أسبانيا	63.7	64.3
فرنسا	69	61.8
إيطاليا	49	40.5
اليابان	73.8	57
المملكة المتحدة	67.2	30.3

المصدر: (السنوسي، 2005، صفحة 62).

وتقدر احتياجات البنية التحتية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى سنة 2020 بحوالي 106 مليار دولار سنوياً، أي 6.9% من إجمالي الناتج المحلي السنوي في المنطقة (الدولي، 2012). وأشار البنك الدولي في تقرير له أن تكلفة إعادة إعمار مرافق البنية التحتية في ليبيا ستبلغ 200 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة (الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016).

نظام الشراكة (B.O.T) بين القطاعين العام والخاص

نظام (البناء–التشغيل – نقل الملكية)، المعروف باختصار (B.O.T)، الذي يتولى فيه القطاع الخاص بناء المشروع بامتياز تمنحه له الحكومة، ثم يقوم بتشغيله لمدة زمنية محددة طويلة نسبياً من 20 إلى 30 سنة، ثم بعد ذلك يقوم بنقل ملكيته للحكومة عقب انتهاء مدة الامتياز.

نظام الشراكة (B.O.T) مع الشريك الأجنبي

الشراكة بجميع أنواعها لها مجموعة مزايا وفوائد، وتم ذكرها فيما سبق، غير أن الشراكة مع الشريك الأجنبي لها مزايا تفوق مزايا الشراكة مع الشريك المحلي، ومن أهم هذه المزايا:

1. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنلوجية الحديثة.
2. زيادة الإيرادات العامة، إذ تؤدي هذه الاستثمارات إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة على شكل ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح.
3. يساهم الشريك الأجنبي في زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الاستثماري وتوصيل شبكات المياه والكهرباء إلى غيرها من الخدمات.
4. تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التعاون مع بعضها في نشاطات مشتركة.

النتائج والتوصيات والمراجع

النتائج

1. أشارت الدراسة إلى وجود توجه عام نحو القطاع الخاص، والاستعانة بإمكانياته التمويلية والتكنولوجية والإدارية في توفير العديد من المشروعات في ظل رقابة وإشراف وتمويل الدولة.

2. بلغ إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة 2013 – 2018 حوالي (242.806) مليار دينار، واحتلت سنة 2014 أعلى قيمة حوالي (42.211) مليار دولار، مسجلة أعلى قيمة للعجز خلال نفس الفترة بمقدار (22.271) مليار دينار ليبي.
3. بلغ الدين العام التراكمي الناتج عن إقفال الموانئ والحقول النفطية من منتصف العام 2013 حتى تاريخ 2017/12/31 بنحو 58 مليار دينار، دون أن يشمل ديون حكومة البيضاء.
4. أشارت الدراسة إلى أن الأسلوب الأمثل للاستثمار في ليبيا هو أسلوب الشراكة بين القطاعين وذلك للأسباب التالية:
   - فشل تجربة القطاع العام في ليبيا خلال السنوات السابقة.
   - الوضع المالي للدولة الليبية محرج نسبياً مع تزايد متطلبات المواطن.
   - يحمي نظام المشاركة وقوع الدولة الليبية في فخ الاقتراض من الخارج.
5. تم قبول فرضية البحث التي تنص على "يعتبر أسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص داعماً للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا"

المراجع

المراجع العربية

آريستومين فارواكسي (2006). *تقرير اقتصادي*. واشنطن: البنك الدولي.

البنك الدولي (2012). *توفير فرص عمل عن طريق الاستثمار في البنية التحتية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا*. واشنطن: يانشوفتشينا، لإلنيا; اخرين;.

البنك الدولي. (يناير، 2016). *الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تاريخ الاسترداد* 3 9، 2019، من البنك الدولي:
https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-quarterly-economic-brief-january-2016

المحتسب، بثينة، أبوعيد، ورائدة (2008). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إربد: *المنظمة العربية للتنمية الإدارية*، 99-126.

تقرير البنك الدولي. (1997). *الدولة في عالم متغير*.

الورفلي، ثريا علي حسين (2006). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

دسوقي، خالد، الزيود، عيد (2008). دور الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إحداث التنمية (تجربة دولة الإمارات). الشراكة والتنمية (دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة. إربد: المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة اليرموك الأردنية.

ديوان المحاسبة (2017). *التقرير العام. طرابلس: ديوان المحاسبة الليبي*.

رمضان السنوسي. (مارس، 2005). الإقراض الشبابي للمشروعات الصغرى: البديل الملائم لمواجهة تحديات التنمية والتشغيل. م*جلة القوى العاملة السنة الاولى*، 62.

بلال، شيخي، زواتنية، وعبدالقادر (2017). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية على ضوء التجارب الناجحة لكل من كندا وفرنسا. *الملتقى الدولي الثاني عشر حول استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة*، الجزائر، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 8.

معايه، عادل سالم (2008). تجارب دولية حول الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات. الشراكة والتنمية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، *إربد: المنظمة العربية للتنمية الإدارية*.

الرشيد، عادل محمود (2007). إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم – النماذج – التطبيقات) (2). القاهرة: *المنظمة العربية للتنمية الإدارية*.

هماش، عبدالسلام أحمد، المراشدة، ويوسف عبدالحميد (2008). عقود المشاركة وسيادى الدولة. عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعتها. المنامة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

مرزا، علي خضير (2012). *ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ليبيا الخبر (2019). وزير العمل الليبي: 1.8 مليون موظف في القطاع الحكومي. تاريخ الاسترداد 31 8، 2019، من ليبيا الخبر:

http://www.libyaalkhabar.com/economy/32013

م بوزيان، حمد، زياني، الطاهر (2006). دور تكنولوجية الحاضنات في تطوير المؤسسات: الصغيرة والمتوسطة. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الجزائر: جامعة حسيبة بن علي بالشلف.

عبدالحافظ، محمد محمود (2013). الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات، الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية. المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، *جامعة الدول العربية*.

محمد، محمود عبد الحافظ (2013). الشراكة بين الفطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات. *المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية*، 2.

محمد، محمود عبد الحافظ (2013). الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات. *المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية*.

الخالدي، موفق محمد دندن (2008). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم العالي. الشرامة بين القطاعين العام والخاص. إربد: *المنظمة العربية للتنمية الإدارية* جامعة الدول العربية، 54–72.

المراجع الأجنبية

bank, f. a.-A. (2004). *Public-private prepared*. Washington: IMF.

Kolzow & David .(1994) .Public Private Partnerships .*The Economic Development Review*, P 51-43

MOCIQatar, & ا. (2016, 4 5). .مفهوم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص *Retrieved from MOCIQatar: www.mec.gov.qa*

N Walzer، & L York .(1998) .Public - Private Partnerships in U.S.Cities in Walzer .*Public - Private Partnerships for Local Economic Development*.

National Council For PPP NCPPP .(www.ncppp.org.

OCDE. (2012). Public-Private Partnerships in the Middle East and North Africa. *paris: OCDE*.

Oingshu Xie & Roger Stough) .June, 2002 .(Pbulic - Private Partnership In Urban Economic Development And Prospected Of their Application in China: in *The International Conference on Transition In Public Administration and Government*.

Our Regions, Morocco, Overview. (2019, 8 27). Retrieved 8 27, 2019, from TAQA ADX: https://www.taqaglobal.com/ar/our-regions/morocco/overview

UNLON, E. (2017). Handbook on Public Private Partnership (PPP) in Built Heritage Revitalisation Projects.: *EUROPEAN UNLON*.

World Economic Forum .(2005) .*The Growing Role Of Public - Private Partnerships In Mobilizing Resources Development*. Geneva.

توصيات المؤتمر العلمي حول:
دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة
في الاقتصاد الليبي

تمهيد:

إن موضوع دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة هو محل تركيز واهتمام في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ لما لها من دور كبير في زيادةِ الإنتاج، وتوفيرِ فرص العمل، بالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة والفاعلة في زيادةِ معدلات النمو الاقتصادي.

وبالرغم من المحاولات التي تبنت دعم حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها في ليبيا كإنشاء جهاز يتعلق بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة؛ إلا أن هذه المحاولات لا تزال دون المستوى المطلوب، وتحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل؛ لتحقيق أهدافها في تطوير وتفعيل دور المشروعات الصغرى والمتوسطة كأحد روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وتأكيداً على أهمية الدور الكبير للمؤسسات الأكاديمية والبحثية وعلى رأسها الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث والاستشارات في تحقيق التطور العلمي والتنمية من خلال المساهمة في تقديم الخدمات العلمية والإنتاج العلمي ونشر البحوث العلمية المحكمة في مختلف المجالات، وعلى اتباع المنهج العلمي في تشخيص الواقع والقضايا والمشاكل والتحديات القائمة، وتقديم الحلول واستشراف الأفاق المستقبلية للاقتصاد الليبي. وفي إطار سعي جامعة مصراتة إلى القيام بدور متميز في مجال البحث والنشر العلمي وتقديم الخدمات العلمية للمجتمع، ولأهمية موضوع دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة – فقد تنادت كل من جامعة مصراتة وغرفة التجارة والصناعة والزراعة بمصراتة بالتعاون مع مشروع سلايدس (SLEIDSE) (مشروع دعم ليبيا في التكامل الاقتصادي والتنوع والاستخدام المستدام) لإقامة مؤتمر علمي أكاديمي تحت عنوان: ***"دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي"***؛ والذي عقد في يوم السبت الموافق **2019.09.21م** بكلية التربية بجامعة مصراتة بحضور عدد من المسؤولين ونخبة من الأكاديميين والمختصين بالجامعات والمعاهد العليا والأكاديميات والمراكز البحثية وعدد من رجال الأعمال، وكذلك المهتمين بمواضيع ريادة الأعمال في حركة النشاط الاقتصادي، وبحضور أيضاً عدد من مندوبين عن مؤسسات محلية ودولية.

وقد توصل المشاركون في المؤتمر، من خلال الأوراق البحثية التي تم عرضها والمناقشات والآراء التي تم طرحها خلال جلسات المؤتمر التي اتسمت بالطرح الجدي والنقاش العميق لموضوع دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، إلى جملة التوصيات التالية:

1) العمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال ودورها في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال:

- البرامج الإعلامية المسموعة والمرئية والصحف والمجلات وصفحات التواصل الاجتماعي عبر شبكة المعلومات الدولية وغيرها من وسائل الإعلام الأخرى.
- إدخال مادة ريادة الأعمال في مناهج التعليم العام والعالي.

- عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش وورش العمل التي تدعم نشر وتعميق ثقافة ريادة الأعمال.
- دعم المكتبات الجامعية وتلك الخاصة بالتعليم العام وغيرها من المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث بمنشورات وكتب عن موضوع ريادة الأعمال.

2) الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي لها دور متميز في موضوع ريادة الأعمال في تطوير ونمو المشروعات الصغرى والمتوسطة.

3) الاهتمام ببرامج حاضنات الأعمال وتفعيل دورها من خلال:

- مراكز الريادة والابتكار في المؤسسات المختلفة.
- غرف التجارة والصناعة والزراعة.
- البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

ويكون ذلك بالتنسيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية المهتمة بهذا الموضوع مثل مشروع سلايدس (مشروع دعم ليبيا في التكامل الاقتصادي والتنوع والاستخدام المستدام).

4) ضرورة العمل على تطبيق برامج تدريبية لخريجي الجامعات والمعاهد العليا وغيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى بشأن كيفية إقامة مشروعات صغرى ومتوسطة ناجحة من قبل الجهات المسؤولة وعلى رأسها وزارة العمل والتأهيل بالتنسيق مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة لإجراء دورات تدريبية بهذا المجال.

5) اكتشاف رواد الأعمال واحتضانهم وتشجيعهم وتقديم كافة أنواع الدعم لهم، ويكون ذلك على سبيل المثال عن طريق إجراء مسابقات في مجال ريادة الأعمال من خلال:

- مراكز الريادة والابتكار بالجامعات.
- غرف التجارة والصناعة والزراعة.
- البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

6) خلق المناخ الاقتصادي الملائم لنمو وزيادة دور ريادة الأعمال في حركة النشاط الاقتصادي، بحيث يكون سوق العمل قادراً على استيعاب مخرجات النظام التعليمي والتخفيف من حدة البطالة من خلال:

- وجود تشريعات منظمة ومشجعة لريادة الأعمال.
- وجود سياسات اقتصادية فاعلة.
- وجود بنية أساسية مادية ومعلوماتية جيدة.
- تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية في الحصول على تراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية.

7) وضع مخصصات سنوية في ميزانية التحول في بند الإقراض لغرض تشجيع الرواد على الخوض في المشاريع الصغرى والمتوسطة، وذلك بمنح القروض من خلال:

- المصارف المتخصصة.
- صناديق الاستثمار.

بالإضافة إلى دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال إعفاءات ضريبية تمنح لتلك المشروعات.

8) تشجيع المصارف التجارية العامة والخاصة وكافة المؤسسات المالية الأخرى على العمل بصيغ التمويل الإسلامية في حركة النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة.

9) ضرورة العمل على أعداد خطط وبرامج استرشادية للشباب الباحثين عن العمل لتوجيههم نحو مشاريع يكون الاقتصاد الليبي في حاجة لها من قبل وزارة التخطيط وبالتنسيق مع وزارة العمل والتأهيل والبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ويكون ذلك على مستوي البلديات.

10) تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه رواد الأعمال، من خلال تكليف البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بإجراء مسوحات سنوية لدراسة الصعوبات والعقبات وتقديم الحلول المقترحة.

11) توثيق أواصر التعاون بين مراكز الريادة والابتكار ومراكز البحوث والاستشارات وغرف التجارة والصناعة والزراعة والمؤسسات الحكومية المحلية والدولية في مجال ريادة الأعمال.

12) تفعيل ومتابعة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بما يسهم في تعزيز دوره في تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، على أن يقوم هذا البرنامج بنشر تقارير متابعة دورية تبين نشاطه في هذا الخصوص.

13) توعية مالكي ومديري المشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة بأهمية البيانات والمعلومات في اتخاذ القرارات؛ من خلال تسجيل ومعالجة العمليات المالية المختلفة التي تحدث في هذه المشروعات، واتباع الطرق والإجراءات التنظيمية الصحيحة في كافة المعاملات.

14) الاهتمام بقاعدة بيانات المشروعات الصغرى والمتوسطة حتى يمكن متابعة وتحليل التطورات التي تطرأ على وضع هذه المشروعات، من خلال تكليف مصلحة الإحصاء والتعداد بنشر بيانات سنوية عن المشروعات الصغرى والمتوسطة، من حيث عدد العاملين بها وحجم الاستثمار والإنتاج والقروض الممنوحة حسب كل بلدية.

15) التأكيد على دعم مؤسسات البحث العلمي وعلى رأسها الجامعات ومراكز البحوث العلمي، وتمكينها من عقد المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل وتقديم الدراسات العلمية التي تتناول دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة.

16) توثيق أعمال ومدوالات مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني في كتاب؛ بحيث يكون في متناول المختصين والباحثين والمهتمين بموضوع ريادة الأعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة.

8) Encouraging public and private commercial banks and all other financial institutions to work with Islamic financing forms in the economic activity movement in relation to the development of small and medium enterprises.

9) It is necessary to work on preparing plans and indicative programs for young people looking for work and to direct them towards enterprises that the Libyan economy needs in order by the Ministry of Planning and in coordination with the Ministry of Labor and Rehabilitation and the national program for small and medium enterprises on municipal levels.

10) Overcoming the difficulties and obstacles facing entrepreneurs, by entrusting the national program for small and medium enterprises (SMEs) to conduct annual surveys to study the difficulties and obstacles and suggest the proposed solutions.

11) Strengthening cooperation between the entrepreneurship and innovation centers, the research and consulting centers, the chambers of commerce and industry, agriculture, and local and international governmental institutions in the field of entrepreneurship.

12) Activating and following-up the national program for small and medium-sized enterprises, in a way that enhances its role in developing these enterprises in the national economy, provided that this program publishes periodic follow-up reports showing its activity in this regard.

13) Raising the awareness of the owners and managers of SMEs about the importance of data and information in making decisions by registering and processing the various financial operations that take place in these enterprises, and following the correct methods and organizational procedures in all dealimgs.

14) Paying attention to the SME database so that developments in the status of these enterprises can be monitored and analyzed, by mandating the Statistics and Census Department to publish annual data on SMEs, in terms of the number of employees in them and the amount of investment, production and loans granted by each municipality.

15) Emphasizing the support of scientific research institutions, especially the universities and scientific research centers, and enabling them to hold scientific conferences, seminars and workshops, and presenting scientific studies that address the role of entrepreneurship in developing small and medium enterprises.

16) Documenting the works and deliberations of the conference on the role of entrepreneurship in developing small and medium enterprises in the national economy in a book, so that it will be available to specialists, researchers and those interested in the topic of entrepreneurship and small and medium enterprises.

- Providing university and education libraries and other academic institutions and research centers with publications and books on entrepreneurship.

2) Making use of the experiences of other developed and developing countries alike, which have a distinguished role in the field of entrepreneurship in the development and growth of small and medium enterprises.

3) Paying attention to business incubator programs and activating their role through:

- Entrepreneurship and innovation centers in different institutions,
- Chambers of Commerce, Industry and Agriculture, and
- The National Program for Small and Medium Enterprises.

This will be done in coordination with regional and international institutions interested in this issue, such as the Slides project (The Support to Libya for Economic Integration, Diversification and Sustainable Employment program).

4) It is necessary to work on executing training programs for graduates of universities, higher institutes and other educational institutions on how to set up successful small and medium enterprises by the responsible authorities, mainly by The Ministry of Labor and Rehabilitation in coordination with the national program for small and medium enterprises to conduct training courses in this regard.

5) Discovering and encouraging entrepreneurs and providing all kinds of support to them, for example, by conducting competitions in the field of entrepreneurship through:

- University Entrepreneurship and Innovation Centers,
- Chambers of Commerce, Industry and Agriculture, and
- The National Program for Small and Medium Enterprises.

6) Creating an appropriate economic climate for the growth and increase of the role of entrepreneurship in the movement of economic activity, so that the labor market is able to absorb the outputs of the educational system and alleviate unemployment by:

- Creating of organizing and encouraging legislations for entrepreneurship,
- Creating effective economic policies,
- Creaing a soft and information infrastructure, and
- Facilitating and simplifying administrative procedures to obtain permissioms to practice economic activities.

7) Setting annual allocations in the transformation budget in the lending item for the purpose of encouraging entrepreneurs to engage in small and medium enterprises, by granting loans through:

- Specialized Banks,
- Investment funds.

In addition, supporting small and medium enterprises through tax exemptions granted for those enterprises.

RECOMMENDATIONS OF THE CONFERENCE

The topic of the role of entrepreneurship in developing small and medium enterprises is a focus and attention of most developed and developing countries alike. That is due to its great role in increasing production and providing job opportunities, in addition to its large and effective contribution to increasing economic growth rates.

Despite the attempts to support business incubators and small and medium enterprises and develop them in Libya, such as setting up a body related to the national program for small and medium enterprises - these attempts are still less than the required ambiation. They need a lot of effort and work to achieve their goals in developing and activating the role of small and medium enterprises as one of the sources of the comprehensive economic and social development process.

To emphasize the importance of the great role of academic institutions in leading scientific development by contributing to the provision of scientific services and production following the scientific methodology in diagnosing problems and existing challenges, and in providing solutions, and to anticipating the future prospects of the Libyan economy - the University of Misurata and the Chamber of Commerce, Industry and Agriculture in Misurata have called for, in cooperation with the SLEIDSE (The Support to Libya for Economic Integration, Diversification and Sustainable Employment programme) to hold an academic conference entitled: "The Role of Entrepreneurship in Developing Small and Medium Enterprises in the Libyan Economy", which was held on Saturday, 21.09.2019 at the theatre of Faculty of Education at the University of Misurata in the presence of a number of officials, academics and specialists in universities, higher institutes, academies, research centres and a number of businessmen, as well as those interested in entrepreneurial topics in the economic activity movement, and also in the presence of a number of representatives from local and international institutions.

The participants, through the research papers, discussions and opinions presented during the conference sessions, characterized by serious presentation and deep discussion of the role of entrepreneurship in the development of small and medium enterprises, have reached the following recommendations:

1) Working on spreading the culture of entrepreneurship and its role in developing small and medium enterprises through:

- Media and audio programs, newspapers, magazines, and social media pages via the international information network and other media.
- Including entrepreneurship in general and higher education curricula.
- Holding seminars, conferences, seminars and workshops that support the spreading and deepening of the culture of entrepreneurship.

The Role of Entrepreneurship in Developing Small and Medium Enterprises in the Libyan Economy

Editors:

Dr. Abdulhakim M. Masli **Dr. Alsadiq A. Mustafa**

Dr. Ahmed M. Shalabi **Mr. Ali A. Aljroushi**

Mr. Abubaker A. Shaneb

2019

Copyright © 2019 by Misurata University and the Chamber of Commerce, Industry and Agriculture in Misurata, all rights reserved.

ISBN: 978-9995-971-19-7